

تحقيق الكلام في حجة الاخبار الاخبار الدالة على حجة الاخبار الثقات
 بيان غيبة القوان بالاربع سميت الرتبة اقسام الحديث الكلام في حجة الاخبار
 دبر خبر وادامه الاخبار الاخبار قرائن حجة الاخبار في حجة الاخبار
 كلام في حجة الاخبار في حجة الاخبار كلام في حجة الاخبار
 تفسير الطائفة بمراتب حجة الاخبار في حجة الاخبار
 علاج الغموض في الاخبار

کتابخانه مجلس شورای ملی
 کتاب: الصبح الساطع في شرح مسامحة الشيخ
 مؤلف: عبد الله بن محمد بن محمد الجعفي
 جلد: (۱۳۸) از کتب (محمل) اهدائی
 آفای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
 شماره ثبت کتاب: ۳۱۹۵۳
 ۴۲۴۹

خطی
 ۱۳۴۸

خطی اهدائی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۳۴۸

۱۳۴۸



المصباح الساطع في شرح مفاتيح الشرايع

سيد عبد الله بن محمد رضا شيرازي حبيبي كاظمي (دم ١٢٤٢)

شرح اب بر مفاتيح الشرايع فيض كاشاني (١٠٩١)

وی در آغاز شرح بسوطی بر مفاتیح می نگاشته آن را مصباح
می نامد پس بدینصورت پرداخته المصباح الساطع می نامد
بقول صاحب ذریعہ این شرح شش مجلد است

شارح در دیباچه تصریح می کند که در هر جلد از این المصباح الساطع
را به شرح دیباچه مفاتیح اختصاص داده آن را یک مجلد علی حده
قرار داده ام

صاحب ذریعہ گوید شنه ای از این شرح دیباچه دیده ام که در
آن را مصباح الکلام نامیده بودند و نیز چنین نوشته بود که
این شرح غیر از المصباح الساطع است و در پایان آن اظهار
می کند مصباح الکلام شرح کرمی جواز شتر بر مفاتیح باشد
حال آنکه هم آغاز می که به عنوان مصباح الکلام در ذریعہ آمده
باشد این حدیث شنه جای برابر است و هم در حواشی
که صاحب ذریعہ برای مصباح الکلام بر آن

وتطهير مصابيح الكلام لها نام بمولد اول از المصباح الالهي عليه

ذرية ٢١ : ١٠٨

انما ز: صاحب الهدى الذي هداانا للتفقه في الدين و

دققنا لتابعة حاتم النبيين ... اما بعد فيقول ...

انه لا يخفى على اولى البصائر العقادة ... والقرآن

قال المصنف بسبب ابتداء بهم لانه معتقدا بالسلف والاول

انهم : واضافنا لقوم اليها يدل على اختصاصها وكون القوم

الذكورين لقرب اليها من غيرها وانه العالم بالمراد واليه المرجع

وفي الاية والحمد لله ...



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
الطاهرين المعصومين الذين تعالوا خضيات المخلوقين وقته عن شاربته
العالين وحل عن أدراك العارفين والصلوة على محمد وآله الطاهرين في سيد
المرسلين وآله الغر الميامين والعطرة الطاهرين أما بعد
فيقول العبد المذنب العاصي الخزي في عجاير الأتام ليعاصي الحق
المخلوق إلى به الفتي عبد الله بن محمد رضا الحسيني ختم الله على
و زرقها خير الأخرق والاولى ومنعها بطاعته ومراضيه
عمل مستقل حالها خير أمراضيه أنه لا ينحى على أدراك البصائر
النقاوة وذوق الأفهام الرمادة فضيلة العمل وشأنه ورفعة شأنه
وجلالته وغطته قدرة ونباهته وأنه السبب الكلي لخلق العالم
العلوم والعلوم وقد توارث الأخبار وظواهرها والمذكورة تسليح
و ملجأ أهله وإن قتلته لله حسنه فله عباد والمذكورة تسليح
و الملجأ به جهاد تعليمه من لادله صدقه و بكن له لادله قربه الخ
فقال والله الموفق في الرحمة والصالحين في الفهم والحق والهدى

والدليل على السراء والضراء هو السراح على الأعداء والمزب عند الأعداء برفع الله تعالى به لادله
في الخير قارة تقبيل آثارهم ويقبيل فيهم وفيه إلى أرائهم ورجب الملائكة في جنتهم
باجتهتها مستحهم وفي صلواتهم ما توارث عليهم وليستغفر لهم كل طيب وألبس حق جنتهم فيهم وأمد
وسباع البر بالعامه وهو جنة القلوب من الجبل وضياء الإحصان من الظلمة وقوة الأبدان من الضعف
يبلغ بالعبد منازل الأخيار ورجال الأبرار والدرجات العلى في الآخرة والاولى الذكوة بعد
بالصيام ومدا رسته بالقيام وبه يطلع الرب ويعبد ويعرف ويوجد حربه فوصل الأرحام
وبه ينال الحلال والحرام ولا يخفى أن افضل العلوم بعد معرفة الله هو العلم بالأحكام الشرعية والفروع
الفقهية واخذها عن أهلها التفصيلية كما قال تعالى في كتابه المبين وما خلقت الجن والانس الا ليعبدني
و لا من علمه احكام الله وبه يعلم المعرفة اشرف العلوم ما كونه النافذ لأمور الناس
والمعاد وبه ينظم امور العالم ويخلص من الفساد وبه يعرفنا موار الله وقوا حيله يتوصل بها
إلى المطاعاته ومراضيه وفي الحديث النبوي إنما العلم آية عكمة او في فضيلة اولة او سنة فائمة
خلاصه هو افضل وفي حديث الصادق إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين وفي الباقية
الكامل كل الكمال الفقه في الدين والجبر على المناشئة وتعليم المعيشة وفي الصادق ما من خلق من
من المؤمنين من موت فقيه وفيه إذا مات المؤمن الفقيه علم في الاسلام ثلثة لآله ما شئ وبه يجد
في حلال وحرام ما خاف من صاوق خزين الدنيا وما فرها من زهيا وفضة وفيه انه قال في مقام
الا نكا ورجل ليشل الناس من شئ افضل من الحلال والحرام ومنه نصف فيه علمنا الاعلام وفضل
الكرام متقدم ومتاخر من كتبنا وصنفا مختصات وطولات وكان الصبر بابيانا والخير بابيلنا
كتاب مفاتيح الشرائع للعالم البارع الحق المدقق العلامة الزباني والعارف الفريد الوحيد
الذي ليس له ثاني يهدي من ضل إلى الحق ويخرج من الكاشاني وقد الله دليلا ما ينيل الاناني فانه
كتاب حكم متقن زاج على نظاره من كتب الفقه مبانة القول وجودة الفهم وحسن الكلام وفطنة
الفرق وتكن النفوس اليه وتقبل القلوب به عليه مع شمرته في كل مسألة لا دليل وايضا
لنا لكون المدرك والبصير واشتماله على اثر احكام الشريعة الماخوذة من الارباب مدله السلم
ما يحسون المنفعة وطالما كانت متعلقات لتعلق شئ شاف ترايف لتعلق واقف بشئ العليل

وينفع العليل ويبلل منه العباب. ويكشف عنه النقاب يوساين ما اجمله ويضع ما اقله. ويبرح
 عما خفي منية. ويبيان عن باطنه مضاهية. وكان ينبغي من ذلك تصور الباع. وقلة الاطلاع
 قلة البصيرة. وفي هذه الصناعة. وصف جوهر العرف في البطالة والاضاعة. وتبلي البان
 وكثرة الاستغفال. وتفاقم الاحوال. والابتلاء بالاهل والعيال. وقلة الكتب والاسباب. وعكس
 رغبت الطلاب. فلم اقل اقل. بليت. ولعل حتى ذهب من عمره من العلمين. واشرفت على البلاء
 ورايت العرف قد انقضى. والزمان قد انقضى. وتكونت تولد ما لا يترك كلة. لا يترك كلة. ولا يترك
 الميسور بالمعسوف. وان المقدد لا يقط بغير المقدد. فشرعت في شرحه مستعينا بالله في كل
 عليه. مستعينا به مفوضا امرى اليه. مستعينا بالقصور. عن ادراك هذه المراتب العلية
 والعجز عن سبل هذه الدرجات السنية. واين لست من خسران هذا الميدان. ولا من تجلي ميدان السبق
 بين الافران. الا ان اجبت اننا نتعلم معهم في هذا السلك. واستوي حمد الله معهم على ذلك
 الفلك فان جاء على دفن المراد. فمن فضل رب العباد. والا فامرهم من وقف عليه اصلاح كماله
 وترجع ما يبر. وكاسد نافي معرفت بالقصور. والعرف به معاصر. وقد عرفت
 انشاء الله على استقصا بالاخبار الواردة في الاحكام. عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة في
 السلام. وذكر مستند الاقوال. الحكمة عن صاحبنا الامامية بحسب التوسيع والطاقة لما في ذلك من
 القوايد العظيمة. والفرايد الجميمة التي لا تخفى على الفقيه الجليل والحديث الثمين. وكان عمودي
 غالبا في نقل الاخبار. على الحديث النبلي في الزاوي والوسائل والطرائق. حشرهم الله مع الامثة
 الابواب لسهولة التناول. وحسن الترتيب وجودة التوسيع. واعرضت فيه غالباً عن الخوض في
 اكثر الفرع النظري. والفرع الحقي. لما في التعرض لها من الخوض فيها من الخطر العظيم. و
 المحول الجسيم. سيما مع الانصاف بالقتصر. والقصور عن ذلك الجهد المقدد. الا على سبيل
 الحكاية عن الغير والتنبية على بعض المآخذ او مجرد معرفة الاقوال حتى يبرز الاحتياط المستقيم
 الصراط رسميه الصانع الساطع في شرح مفاخر الشرايع. وجعلت شرح الديباجة في مجلد على
 حكا اودعته في امات السائل ومكات المحول والدلائل وجملته من المسائل الاصولية التي
 كالاساس للاحكام الشرعية سيما المسائل التي طال فيها التشاجر والتزعزع منذ جيندين

احتجنا بالجهدين والاختيارين رضوان الله عليهم اجمعين على طرر رشيق. وسلك انيق.
 ترشش اليه الطباع السليمة وتلذذه بالانعام المستقيمة سالكاً في ذلك سبيل الانصاف
 مجتنباً طريق النقص والاعتساف متبعاً لما انصح في دليله واستند اليه سبيله واسئل
 الله التوفيق والتأييد والهداية والتسديد فانه ان لي الحمد الفعّال لما يريد قال المصنف
 بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء باسم الحمد فحمد يا ابا السلف والقرآن المجيد ومثلاً لقول سنده
 كل امرئ في مال له سيد فيه بسم الله فوا بتر والبناء اما ان تكون للمداينة والظرف مستقراً
 من خير ابتداء اي ابتداء الكتاب حال كوني متطلباً بسم الله كافي دخلت عليه ببناء السفر والابتداء
 والنظر في لغو كافي كتبت بالقلم والارل ارجل في النظم والثاني ارجل على تمام الانقطاع واختبر
 اضافة الاسم الى الله تعالى دون سائر اسماؤه لانه اسم للذات المقدسة الجامعة لجميع الكمالات
 لانه اسم وباني الاسماء ومعان صفات وفي ذكر الاسم انما الى ان المراد بهذه الاسماء الشرفية
 المسماة وانما الاستعانة والاستغاثة وقعت باسمائها لان تلك الاسماء من الشرف والكمال
 ما لا يعرف قارة الفواصيص في بخار آثارها والوصافون شرح معانيها واسئل ربها على الاستغاث
 بالاسم تدل على الاستعانة بالمستغاث ودون العكس في ذلك دلالة على كمال النظم للمسمى في الاسماء
 انما الى التقدير وانما احض هذه الاسماء بالذات لانها اصل لوصول الغرض عاجلاً واطلاً ومبدئاً خصوصاً
 الرجاء ظاهراً وباطناً والرحمن الرحيم اسماء بليها للمبالغة من رحم كالعفصان من غضب العلم من
 علم والاول البليغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ولا يكتفى بهتم لانه من الصفات الكلية
 لانه يقتضي جواز استغاثه في غير نعم بحسب الوضع وليس كذلك بل لان معناه النعم الحقيقية الباقية
 في الرحمة غايها تغنيها عن قبيل التتميم فانه لا دل على جلايل النعم وادها ذكر الرحيم
 من قبيل التتميم فانه لا دل على جلايل النعم ولا يقتضيه ما خرج منها الحمد بل جمع بين التتميم
 الحمد في الابتداء جراً على الحديث النبوي الاخر المشهور كل امرئ في مال له سيد فيه مجمل اسد في
 ابتداء يكون لا ابتداء محمولاً على العربي فانه من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في القصود في
 التسمية على التمهيد اقتداء بالقرآن المجيد وما اتفق عليه السلف المجيد ولما اخرج لفظ الحمد
 عن الحمد مع انها اهم لنا في نفسها وتكمل من تقديرها الحصر المظم في المقام ابتداء لكلام الملك

الاعلام ودرعته حتى المقام والمبتدأ والعامل على الشهور او لغيره لك مع حصول الحم باداة
الاختصاص ونسبة الحمد الى الذات باعتبار وصف ليشير بالعلية وجعل جملة الحمد جارية لفظا
افشائيا بمعنى للشئ على الله متصفاته كاله ونفوت جلاله وما ذكر في من فرائده لما كان الحق
مختارا واستحقا للحمد على الاطلاق اختارا للحمد على المدح والاشكر والاختلاف في تحديد الحمد من حيث
الكتب مسطور والذي عليه جملة من المحققين انه اظهرها صفات الكمال بالقول والفعل والاشائي
اقوى من الاول لان الاما التي هي آثار النجاة مثلا تدل على نداء لا العقلية فطعية لا يتصور فيها
التخلف بخلاف الانوار فان دلالة ما عليه وصفيته وقد تختلف عنها مدلولها وعلى هذا فخره تعالى
لذاته حقيقة لانه تم كشف صفات كاله بلبط بساط الوجود على الممكنات ووضع عليها ما اريد
الكنم وكل من فرق من ذات الوجود تدل على ذاته ففي كل شيء له اية تدل على اية واحد وما اشبه
من اية الحمد في اللغة الشئ بالنسبة الى الجليل وفي العرف اعم منه ويرجع هذا الى ان فعل الاعمال
هو باعتبار ان هذه الامور من الافراد الشائعة لان الحمد يختص بها كانه اكثر فكلما كان حمد
نعم فانه مجاز وللآدم في الحمد الحسن والاستغراق وفي الله للاختصاص يعني ان جنس الحمد ارجع
افراده مختص به سبحانه ويدها تلازم واضح وذلك لانه تم سلب كل كمال ورجع كل جلال وقوله
الذي هذا نال الدين الاسلام بعت سبق للشئ او التبرك اوله كونه بعض ما يبقى عليه الحمد فيكون
كالمسابق مع فائده من حيث الكلام مع المحبوب حيث الاخطاب مطاوع كما قال موسى
في جواب قوله نعم وما تلك بينك يا موسى هي عصاى انوكا عليها واهش بها على غنى ربي
فيها ما ربا اخرى وقد اختلفوا في تفسير الهداية فقيل هي الدلالة الوصلة ونقض بقوله
واما ثمود فهديناهم فاستجبوا لعمى على الهدى وقيل هي الدلالة على ما يوصل ونقض بقوله
انك لا تهدي من ناجيت وقيل بالعرف بين تدينها الى المفعول الثاني بالنفس والحق
في الاول بالاول وفي الثاني بالتأني ونقض بقوله تعالى انا هديناه السبل اما شاكر اما
كفور او بما مضى بالارشاد كما في بعض الاخبار والدين الخلة ومنه كانه تدبر تلك وتطويع
على الشرعية والطاعة والسياسة والاسلام فالاصنافه بيبينه والاسلام لغة الانقياد كالا
واصولها الاقرار بالمشاهدين مع عدم انكار ضرر دين الدين والخلق في لانه زاهد

للايمان او اعم منه مشهور وفي الكتب مسطور والاشهر الاظهر الثاني وتدل عليه اخبار كثيرة
رسن اى شرع لنا اى لا نفتاعنا وسلوكنا ارجعله سنة وطريقة وفي بعض النسخ بآين الشرايع
جمع شريعة ويحيى في الاصل مود الماء ثم استعملت فيما شرع الله لعباده والاحكام جميع الحكم اعم
وهو لغة القضاء واصطلاحا طلب الشارع من المكلف الفعل او تركه مع استحقاق العقاب
بمخالفته او رد وقوة يديرها لعله مقتضيه فعلت الاحكام المجتعة كمدروها واما الحكم
الوضعي كالحكم على الشئ بكونه سببا او شرط او مانعا فهو ادا داخل فيها ويستلزم له ومكره القس
من المبدى وبان المادى في اصطلاحهم الاقل ثوبا بالرحمة او داخل في المكره بارجاع الكراهة الى
وصف خاصي واعرض الحق الراد وبانه باعتبار الحكم اعم من الصريح والظني على ما هو الحق
المحصلين لم تكن الاحكام الشرعية الاثلاث اذ كارجع الوضعي الى التكليف فمما يقال بسببه الله
للصلوة مثلا في قوة وجوبها عندك فذلك لك وجوب الفعل في قوة حرمة تركه وحرمة تركه في قوة
وجوب فعله واستحبنا به في قوة كراهة تركه فالاحكام اذ الاباحة والوجوب والحرمة والندب
او الكراهة وان كان المعنى هو الصريح لا غير كانت الاحكام ثمانية عند من لا يبدى من الرخصة الا
السببية والشرعية والممانعة والتزجب تكلف الرخصة عند من يبدى في الوضع العزيمة
والرخصة والعفة او الجلال او التقدير والحجة ايضا ثم اخطب بات الحق اعتبارا لاعم في مقام
وان كان المعنى في التكاليف هو الصريح ولذا تدل والوضع والشك ينقل بالفرق بين الحكم
الوضعي التلقيني كالسببية بالقياس الى تكليف كالوجوب وبان الحكم الاقتضائي التكليف
كالوجوب بالنسبة الى حكم اخر تكليف ايضا كالحرمه فاعلم ان الفرق بين ما الشئ في قوته ومخل
وناجع اليه وهو ضمن فيه غير خارج عنه وعن جاشيق عقدا الحكم به بدين ما هو خارج عن الشئ
ولا يزم له لا نفس فيه وفي حاشيتي عقدا الحكم به فلا الشئ مخل ولا راجع اليه بل انا هو ملزم
له ويستلزم اياه لا غير فاذا فاحكم ان سببية الدولت لوجوب الصلوة التي هي من الاحكام
التعليقية في قوة وجوب الصلوة عند الدولت الذي هو من الاحكام التعليلية ودرجته
اليه اذ سئل الحكم في الصورين فعل واحد بعينه من انما المكلفان وهو الصلوة وتحتيا
العقد في احد الحكمين كقولنا الصلوة واجبة عند الدولت غير جاشيق عن حاشيتي العقد

وكراهة تركه في الجواب ذكره

في الحكم الآخر فقولنا بالذات سبب وجوب الصلوة بل انما المتعبد به بعد العقد ونفس الحكم والشرع
 وجوب الصلوة لمصلحة لا غير اما الامر بوجوب فعل الصلوة بالنسبة الى حرية تركها فمما كان من الحكم
 التكليفية فمما خلاف تلك الشكليات ليس كان سقولة ما وجد بينه بل متعلق الوجوب فعل الصلوة
 ومتعلق الحرية تركها ومما هو متعلق بالتحليلية العقدية في احد الحكمين كقولنا فعل الصلوة واجب
 متضمن في حاشيتي للعقد في الحكم الآخر كقولنا ان الصلوة حر لم يكن انما التحليل نفس الحكم وفقد
 وجوب من الترتيب والوضع والحل لا غير بل حاشيتا احد العقد بين بياننا ان حاشيتي العقد الآخر لم يتعلق
 احد الحكمين باطلا باين من افعال المكلفين بياننا ان حاشيتي الحكم الآخر والحجاب الآخر ليسا من حاشيتي الحكمين
 المتباينين بحسب فصل حكم التكليف بحسب متعلق الحكم جميعا مستلزم لذلك الحكم الآخر وكذلك احد حاشيتي
 العقدين المتباينين بحسب مفاد الحكم العقدي بحسب حاشيتي العقد والوضع والحل لم مستلزم لذلك العقد
 والآخر بل على ان الامور التي يستلزم الترتيب فيها التمام وهو كسبته فقد بان ان تلك ان هذا التكليف فطرية
 من باب احد ما مع الشيء مكان ما في الشيء من باب اخذ لان الشيء مكان الاخر من باب اخذ ما في الشيء
 مكان ما في الشيء من باب اخذ ما في الشيء من باب اخذ لان الشيء مكان الاخر من باب اخذ ما في الشيء
 الا ان حاشيتي انما في مقام التعريف والتقسيم والاقسام المتوفاة في قسمه واحدة تكون متعابدة متباينة
 لا يتحقق اشتراك بينهما في مادة واحدة اصلا فلا احكام الخمسة في قسمتها الحكم الهنا على هذه الشكليات واما اقتضا
 الحكم الى الاحكام الرضعية بحسب قسمه اخرى فيقرض لانه لا يقابل بين اقسام القسمين بل في جميع فصل
 فاحكام التكليفية في الصلوة الوجوب بالسبب للدلالة وفي هذه الحالة الوجوب الشرطي
 للصلوة وفي شرب الخمر والامانة والصلوة وايضا كل واحدة من القسمين تجري في اقسام القسم
 الاخرى فالبينة تكون سببية وجوبية وصحية واستحبابية كما في الطهارة بالنسبة الى الصلوة والطهارة
 المندوب والامانة تكون ممانعية عزيمية وممانعية كراهية كما في الكفار الغصوب وفي اقسام مثلها انما
 الى الصلوة فاستبان يتحقق تقسيم الحكم الى الاحكام الخمسة من سبيلين انتهى لمخاضا وهذا شبهة مشهورة
 للكوفي في نفي الجواب من ان ترك الخمر لا يتم الا به والامر الواجب الا به فهو واجب واجب بالاسلم
 من ذلك انما هو الوجوب الشرعي ومن العقلي والعاوي وفي قديم الامر الواجب المتأخر عنه فاحل
 بالذات وجوب ما لا يتم الواجب الا به وهو ما يتوقف الواجب عليه ويتأخر عنه تاخر بالاطمئنان

كقولنا

كقولنا المتصاح بالنسبة الى نفي العقل وشرعا كالموضوع بالنسبة الى الصلوة اعادة واعلم ان الطائفة
 الله تبارك وتعالى الواجبة التكليف بالسر اربع لانيه من التفرغ للثواب كذا الانسان مدني الطبع محتاج الى
 الاجتماع مع ابناء من علم في تقويم مصالح مسيحتهم في الماكول والمندوب وغيرهما لا ينظم ذلك الا بالامر
 والعدل والا لكل القوي الضعيف ووقع العرج والمرج والناظم لذلك مع الاحكام الشرعية والنظام
 الالهية فيها صلاح الكونين ونظم الشايات واسهلها واسهلها ما وضعه الله لهذه الامة المرجوة
 بواسطة وهي ما يتقرب به الى الغير جمع وسائل بينها ما من النبوة بمعنى الرفع لا ارتفاع رتبة على الاعمال
 واتاهم من الامم لربنا بمعنى اخبر فقلت بمنزلة ما تحقها وتعمل بمعنى فاعلم ان هذا بعض مقول في الاول
 ولو يصرح باسمه بيقين على انه من الراد ورفعة الشان قد بلغ حد الاضيق الذي لا يغني عن العمل بالامر
 على الرسول للاشارة الى ان الرسول قد يكون من الملوك ايضا كما قال الله سبحانه في سورة النور
 وراجع ثم انه قد اختلف في معنى النبوة والرسول فيقول بالترادف فيقول بغيره ثم اختلف الفقهاء فيقول
 ان الرسول من جميع الحجج المجردة الكتاب المنزل عليه والنبى الغير الرسول من لم ينزل عليه كتاب وانما يلقى
 الى كتاب من قبله وقيل ان من كان صاحب مجزى كتاب وشرح شرع من قبله فهو رسول ومن لم يكن صاحب
 لهذه الخصال فهو النبى الغير الرسول وقيل ان من جاته الملك ظاهرا او ادعى دعوة الحق فهو الرسول
 ومن لم يكن كذلك بل ما في الذم فهو النبى بيد عليه ما دونه ثقة الاسلام في الكافي عن زرارة في
 الصحيح قال سئلت ابا جعفر عن قول الله عز وجل وكان رسولا نبيا ما الرسول وما النبى قال النبى الذي
 يرى في منامه جميع الصوت ولا يراى الملك والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ولا يراى
 الملك قلت الانام ما منزلة قال يسمع ولا يراى ولا يراى الملك فلهذا الامة وما ارسلنا من قبلك
 رسولا ولا نبى ولا نبي ولا نبي قال الفرق بين الرسول والنبى والانام ان الرسول الذي ينزل
 عليه جبرئيل فيراه ويسمع كلامه وينزل عليه الوحي ويبارى في منامه عن رؤيا الانام والرسول
 يسمع الكلام ويرى رؤيا الشخص ولم يسمع والانام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص وعن الباقر
 الرسول الذي يظهر له الملك ويكلمه والنبى هو الذي يرى في منامه وربما اجتمعت النبوة والرسالة
 لواحد والحديث الذي يسمع الصوت ولا يرى الصورة وفي الصحيح عن النبي قال الرسول الذي يلقى
 منامه ويكلمه والنبى هو الذي يرى في منامه والحديث هو الذي يسمع ولا يراى في منامه

الصلوة

يتحدث

والقائمون بذلك وعزاني جعفر قال والله انما الخزانة في سنانة طارضة لا على وجه ولا
على فضة الاعلى علمه وعنده من خزائن علم الله ونحن تراجمة وحكي الله ونحن الحجة بالغة على
دوت السماء وما فوق الارض ثم اعطى تلك الفاتح من بعدهم اي جلد خفاهم اربوا لهم بايدي
ورثتهم من العلماء العالمين الذين ورثوا منهم الميراث الا شئت وهو العلم الذي يصف بالعلم
فان اجابته بالارسل المقتفين اي المتبعين لانهم المهندسين بانوارهم المقتدين بنسبهم حالكم
شوصلاين او متلبين بالانبياء او بسبب الجنان لاننا نذكر بالقاء الشفاء والامانة المهمة التي
بين الحق والباطل او بالفاء والذال الموحدين صفة الكاشفة والفضائل الالهية التي
الكمال والفضائل جمع فضيلة وهي الزينة الراسخة التي لا تقدر كالعلم والشماعة ويقابلها
الفواصل وهي التي تتقوى كالمواهب والعطايا ومن ثم ثاب للمؤمنين ولا حرج من ان الله
سابقه فبينها على فضيلة من يتقوى على التعلم من جهتهم ثم تحقيقا لولاشتمهم وورثته المقتفين
لا ثابهم كما وردت بذلك الاخبار عن الامامة الاطهار وفي الكافي عن الصادق ع ان العلماء ورثة
الانبياء وذلك ان الانبياء لم يورثوا دنيا ولا دينا ولا دهرها ولا ورثوا اخاري من اخاريهم فلو لم يكن
يتبع منها فقد اخذ حظا طويلا فانظر وعلمكم هذا عن تاحذنه وفي الصحيح عن الصادق ع العلماء
ورثة الانبياء لان الانبياء لم يورثوا دنيا ولا دهرها ولكن ورثوا العلم وفي المستفيض عن النبي ع
قال اللهم احرم خلفائي ثلاثا قيل يا رسول الله من خلفائك قال العلماء الذين يرون في حديتي
بعدي بعد ورثتي فيهم اي العلماء المذكورون في الوسائل يا رب الله يدين خلقه عليهم السلام
توايهم النبي والتشديد جمع ثاب من تاب عنه نوابا قام مقامه وللشرع الشريف
بواب يقال فلان بوابي خابج لازم الباب ولما يؤتى الكا من بابه قال مولانا في البواب
بامورنا انفسنا من بابه ازمة دينا وديننا وهو معنى اما منافي الاصطلاح ابو عبد الله
كيفية م بالفضل الى خلقه الاكبر عبد الله الا في جعفر بن محمد الصادق ع كتب بهم مع انك
منهم صادقا واليه اشر بقولهم كونوا مع الصادقين كما ورد في الاخبار المستفيض من الخاصة
والعامة اما لاشتهارهم بذلك كما اشتهر ابوينا من العلم وجوابه الساجدين في العباد
ولان كلامهم منظر لهم من اسماء الله تعالى وصفاته او بغيرها على انبياء اولاد جعفر الكا

وهو

هذه الزمانية مربية في موضعين من الكافي وموضعين من التهذيب وفي الاحتجاج وهو الى التوكل
عمر بن حنظلة عنه ما نقل في حديث ياتي شرحه مفصلا انتم انظروا اي مبرور في منزلة
والاطلاع على صفاته المعبرة وفيه اشارة الى انه لا يمكن تصديق كل من يصدق في ادعاء هذه الترتيب
العلوية والمرتبة السنية وهل يمكن في تلك شهادة عدلين الاقوي نعم وصل يفي اخبار الثقات
بل لا يعقد قول اخباره انما كان ثقة عدلا يمكن في حقه ان كان منكم اي من اهل ملتكم ودياركم
الفرقة الحققة فضيلة لالة على اعتبار الذكورية في القاضين وكونه لما ميا قد عي جاريتم الذي
هو العدة في معرفة الاحكام الشرعية وعليها العول في الفرع الفقيه ثم يتب امور معلومة لبيان
بها الى المجهول والمزاد بالاحكام الاربعة كما تقدم حتى يشمل الاحكام الخمسة وعرف
عن ملكة راسخة وقوة قدسية منها يقتد على امتناط الاحكام الفرعية والفرغ من النظرية
من الاصول الاصلية والعقواعد الشرعية والظوابط الشرعية وهي العدة في هذه المناصب العلمية
والمرتبة السنية والافق هو المراتب قد صار سهل التناول في هذه الازمنة ليجي اساطين على
شكر الله سبحانه احكامنا التي صدرت منا ورويت عن اركانها هو مقتضى الجمع المضاف بناء على
القولين في حجة تجري الاجتهاد وعدمه وياتي تحقيقه انتم مفصلا في اخر بحث الاجتهاد
المراد بالقوة القريبة كما يقال فلان غارضا هو يبيد اى قوة وملكة فيها لانه مستحضر لجميع
وهذا هو المعبر عنه بين الاصحاب بالفقيه الجامع للشرائط الفتوى فلا يجوز لمن انحط عن مرتبته ان
يرى عن رتبة التصدي للحكومة والفتوى والقضاء بين الناس وان اطلع على فتاوى الفقهاء
واخطا الاخبار المروية عنهم م بالاخلاق عند اصحابنا كما كاه جملة منهم فارضوا به كما يفتح كتاب
الكافي في حكم دينكم وهو القاضي وكان معطوف على مقدار رأي فتا كوا اليه طارضا به كما كان في
قد جعلته عليكم حاكما في حال الحضور والغيبه فيجب التراجع اليه والرضا بحكمه ومساخنة في
امضاء امره ويجب عليه القيام بذلك عينا وان لم يوجد غيره وكفاية ان وجدنا فاحكمكم
الماخري منا ولو ساء بطلم يقبل منه من غير عذر كجود معارض اتوى منه او ساء فاما حكم
الله استخف لان حكمهم حكم الله فاستخف به فقد استخف بامر الله واهانه قطعنا قصده لذلك
وعلينا روي حيث لم يقبل حكم من يقبناه للحكومة واما باتباعه والامانة علينا الراد على الله لانهم

ذلك

ونظر في جلالنا وحرماننا
استدلال بصيرة لا بالنظر
عبارة عن

المرتبة

أزمة الحق والسنن الصادق وسفوا الله بآب عباد الله ولأنه في بلادهم وهو في بعض
 وفيها إلى المتخلف حكم الله لراد عليه على حد الشريعة أي على ما رتبناه من الأدلة والبراهين
 بحيث لم يخطئ عند شيئا ليس له المدخل في مرتبة الشرب أو المأذنة داخل في مرتبة الشرب لأن من لم
 يرض بحكم الله فقد رضى بحكم الطاغوت وأشرك بالله العظيم والشرك مراتب متفاوتة ومخالفات
 مختلفة والمأذنة هنا شرك الطاعة ولو شاهدها من الأئمة كان من أهل الجور والبري لأحسن
 وهو الذين ياتون البيوت من أئمة أهل البيت لا ينفذوا العلوم من معارفهم عن أهلها امتثالاً لقوله تعالى
 واتقوا الله ياتون من أبوابها فلا يدخل باباً من أبواب الشريعة ولا يتعرض لحكم شرعي أصلي أو فرعي إلا بعد
 المعرفة بعقائد من الأدلة الشرعية وليست من الاستدلال بشرائطه المقررة عندنا القسمة
 وذلك بأن يكون على بصيرة فيه كراعي حديثهم من الشاظر من ملكة قلبه وقوة ملكوته وقابلية
 وبإيمانه وشهيداته المحيية في الحلال والحرام الصادر عنهم عليهم السلام كترها
 كلها فلا أوقرة قريبة أصلي استصداً أي طلب حجة من الغير من المقلد لتلك العامة التي
 بالارضاء المذكورة والمنقوت المسطورة فهو من ماز بالدين وكان من أصحاب الأئمة
 بخلقة رب العالمين ومن لا يعرف من البراء لا يعرف من يعرفه من يعرفه ولا يعرف
 القطر من الغار أو غداً من سوقها أو غداً من سوقها إلى الماء من دعاها إلى العلفا والعقوى
 من اللطف وهو الذين ياتون البيوت من ظهورها كما كان ذلك من أبا أهل الجاهلية إذا جعل
 البيت من أوله عنه فيدخل فيه من غير معرفة وتعيين بل على النظر والتجارب وهذه أول مرحلة بها
 بعدة في الفرقان وبينها الطريقان من المجتهدين والاجتهاديين وضوابطهم عليهم إجماع
 ولا بد منها من تحرير عمل التراجع بين الفرقان وبين النقص والإكتمال الواقع في الدين وتحقيق
 الحق الذي لا يخفى في لب وعين ولا تقهر به شائبة ريب ومن على وجهه انق وطرز
 وشيق وهو مهم في مباحثها أبوابه وفضله **الباب الأول** في الاجتهاد والاجتهاد
 في اللغة استعراض الريع في عمل من الأعمال وهو بذلك الجهد والفرع عن الطاعة وتحملها بالفتح
 بمعنى الثقة ولا تخرج من هذا المعنى بين الفرقان بل سائر المسلمين والمليين إن دفع
 في من الدين وهو حسن عقلاً بالضرورة وشرعاً قال الله والذين جاهدوا فينا لنهزمهم

والاجتهاد هو...

سبلنا وقال عليهم بالبرع والاجتهاد ومنها الاجتهاد في معرفة الأحكام من الكتاب والسنة
 وتفسيرها من مشايخهم وهذا الثاني في الأول ومعرفة معانيها وفي الأصل المصطلح في اصطلاح
 أحد العلماء العرف بالحقن الحاصل من الرأي والقياس والاستصحاب والطائفة والحق في الأحكام
 الشرعية وفقاً لجمع علماء الأئمة على بطلانه وعلى ذلك يحمل تصريح الساطين المجتهدين كالأئمة
 الجاهل والشيخ في العدة والرفق في الذريعة والثاني ما رتبناه من بطلانه قال الشيخ في العدة
 وأما القياس والاجتهاد فنحن إنما نأخذ به في ما لا يثبت من غير الاستصحاب والرفق في القياس
 نقول بالاجتهاد والقياس قال في موضع آخر في اجتهاد النبي اعلم أن هذا المسألة سقطت على وجه
 لأنها بينا أن القياس والاجتهاد لا يجوز استصحابهما في الشرع وإذا ثبت ذلك فلا يجوز للفرق في ذلك
 إلا بعد من رتبته حاضر كان أو غائبا إلا أن الجاهل لا بد من فائدة استعمال ذلك على حال قال
 المرتضى الاجتهاد عبارة عن إثبات الأحكام الشرعية غير الضوح بالأدلة وقال أيضاً الفقهاء
 من فرق بين القياس والاجتهاد وما رتبناه له أصل كالأجتهاد في طلب القبلة وقال في الثاني
 وأما في قولك وهذا يجعل ما بالنسبة عليه من جهة الاجتهاد فقد دللت الأدلة الواضحة عندنا
 على الخطأ ما نسبته واستقصاها كما كانت جملة من الأحكام في المقام يفضي إلى التطويل بطلان
 ذلك غير محتاج إلى الدليل وقد عرفت في جملة من الاختيار ما يدل على بطلان الاجتهاد واشتهر
 جملة من فضلاء العامة نسبة القول بطلان الاجتهاد إلى الأئمة فقالوا الفاضل للمعاني
 في مقام الشرح على الأئمة ومنها أنهم زعموا أنه لا يجوز القياس والاجتهاد والأدلة الواضحة
 هو استقراء الريع في طلب النظر الحاصل من الأدلة الشرعية بحكم منها أو ملكة يقتدر بها
 على استنباط الحكم الشرعي الفرعي عن الأصل فعلا وقع قريبة منه أو عرف العالم بالمأذنة
 وأحكامها نظوة في تجميع الأحكام الشرعية الفرعية وهذا هو عمل الفرقين
 فالجهد من على وجوب كفاية وشدة من وجبه عينا كما حصل كلامهم أنه يجب أن يكون
 في الناس من يبذل جهده في استنباط الحكم الشرعي الفرعي من الأدلة بأن يعرف العام
 الخاص بالخلق والمقيد بالجل والمبين والمحل العام على الخاص بالخلق على المقيد بالجل على
 البين ويعرف من الأحاديث المتخلفة على كتاب الله والسنة المعروفة ويخبر بما وافق ما نزل

من الاجتهاد اصطلاحاً
 المعنى الأول

وهو القياس من أصله ما عليه
 وهو لا جهة له

المعنى الثاني

عدم جوب الاجتهاد على

ما خالفنا ويرى من هذا ما خالفنا فيه من ذلك ما وافقهم ويرى من ذلك ما خالفنا فيه
والحكم في التشابه واللازم والنواحي وان الامر هل هو حقيقة في الوجوب او لا والامر حقيقة في
الضرورة ام لا معبر عن الرخصة والعزيمة والواجب والمكروه والمنسوب والمباح وغير ذلك
المتعلق من غيره ويخص عن الادنى والاعلى والاربع ويخص عن المعارض ويرجع بالترجيحات
المخصوصة او غيرها والبرجمات المخصوصة متعارضة فيرجح بينها ويرى في الآيات المتعلقة
بالاحكام حتى يخذل بالوافق للكتاب ويرى في الخالف ويرى في الامر هل هو حقيقة في النوب
او الترتيب او مشترك بينهما هل هو للقران او للدوام ويرى في معنى الاطلاق والحقيقة الشرعية
والعقوبة والعزيمة واذا انفردت الحقايق ايتها يقدم فان رجب ان يكون في الناس من
ذلك فهو الجهد ولا يفتي به الا هذا ومن يرجع اليه فهو مقلد من العلوم ان ذلك ليس
على كل احد ولا لازم الصراط المخرج المنقار عقله ولا يثبت به راية فهو واجب كفايا ولا يثبت
على تحريم الاجتهاد ولا يثبت على ذلك امر الا في اوله اخذ الظن في تفرقه ولا يجوز
العمل به في الاحكام الشرعية مع ما لا يثبت كون الادلة المذكورة عند المجتهدين اربعة اخصه
والاجتهاد لا يكون الا على الكتاب والسنة والسنة فقط كون الكتاب مثلهما بالثبوت
غير المعصوم وان لا يجوز القول عليه بدو وتفسير السنة وتفسير ما عوقب عليه به في
فصول **الفصل الاول** في انه لا يجوز العمل بالظن في شيء من الاحكام الشرعية والفرع في
استدلاله على ذلك بوجوه **الاول** الايات القرآنية المعصدة بالسنة المتطابقة بحيث لا يكون
الادلة على ذلك كقولنا قل الله قد رزقنا الله ديننا العزم يعلمون وقوله نعم واذا كره الله كذا
ما لم تكنوا تعلمون وقوله نعم قل اتخذتم عند الله عهدا ام تقولون على الله ما لا تعلمون وقوله
وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون وقوله وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون وقوله
الى ان التوب على الخير منوط بالعمل فان الصيام والصدقة خير لعلما اذا علمنا من علم
ونيقان وقوله نعم هذا انه حجة فيما لم يعلم فلم تجز فيما ليس لهم به علم وقوله نعم واذا
قبل لم يقولوا الى ما ازل الله قالوا احببنا ما وجدنا عليه اباؤنا او لو كان اباؤنا لا يعلمون
سيدنا ولا يستدرون وقوله نعم وان كثيرا من الباطل من الناس بالله انهم لا يعلمون وقوله تعالى قل

الاخبار بوجوه من الاجتهاد
لوجوب

الاجتهاد بالنسبة الى العمل بالظن

انما

خسر

قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وقوله نعم ثمانية اذ دلح من الظان اثنين وسال عن
اثنين قل الذين حرم امر الانبياء اما اشتملت عليه ارحام الانبياء بنو في يعلم ان كنتم
صا اذ كان وقوله نعم ومن لا يمل اثنين من البقر اثنين قل الذين حرم امر الانبياء اما اشتملت
عليه ارحام الانبياء ام كنتم شهداء اذ رضى الله بهذا فراضكم من امرى على الله كذا ما
الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يخفى ما فيها من التهديد والوعيد على انقل
بغير علم من ريشته الى الافتراء والاختلال وقوله نعم سيقول الذين يشاركون الله ما اسكننا
ولا ائبنا ولا اخرجنا من بين كذالك كذب الذين قبلهم لا قوا باسنا قل عندكم من علم تقرحونا
ان يفتنون الانفس بالناسم الاخرصون وقوله نعم واذا ضلوا فاحشاه قالوا وجدنا عليه اباؤنا
والله ما نراه ناهيا قل الله لا يامر بالفساد اقولون على الله ما لا تعلمون وقوله نعم قل انما حرم ربي
الغوا حش ما ظنهم منكم ما يظن ان قال وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله نعم انما حرم ربي
مساك الكتاب بان لا يقولوا على الله الا الحق وقوله نعم واعلموا انما غفرت من شيء فان حرمه
والرسول الاية وقوله نعم الا انما اراد الله ان يضلهم ولا يعلمون الا ما اراد الله ان يضلهم
رسوله وقوله نعم بل كذبوا ما لم يحيطوا بعلمه وقوله نعم قل انما ازل الله لكم من ذنوبكم
منه خلا لادخل اما قل الله انكم اهل الله تفترون وقوله نعم ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع
والبصر والقلوب كل اولئك كانوا عند مسؤولا وقوله نعم وتقولون ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا
وهو عند الله عظيم وقوله نعم وما لم يعلم ان يفتنون الا الظن وان الظن لا يقيم من الحق شيئا
وقوله نعم اشوق بكتاب من قبل اجدا او انارة من علم ان كنتم صا وقان وقوله نعم انما ازل الله
الله على قلوب الذين لا يعلمون وقوله نعم قل لا يتوحي القلوب والذين لا يعلمون لفتنة كذلو
الالباب الى غير ذلك من الايات **الثاني** الاجتهاد ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي
عن البرقي في الحاشية عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر من افنى الناس بغير علم ولا يهدي
من الله لفتنة ملايكة الرحمة وملايكة العذاب ورحمة وذن من على بغيته وعن الفضل بن
عن الصادق قال انها شر خصلتين فيهما مهلكا الرجال انها ان تدب يا باطل خلة
تفتي الناس بما لا تعلمون وعن الباقر قال ما علمتم تقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم الخ

الاجتهاد بالنسبة الى العمل بالظن

ومن هذا الوجه
وهذا هو الذي
نقضى الناس راى ان يكون با التمسك

قال القضاة اربعة ثلاثة في النار وواحد في الجنة رجل قضي عود وهو يعلم فهو في النار ورجل
 قضي عود وهو لا يعلم فهو في النار رجل قضي بالحق وهو لا يعلم فهو في النار ورجل قضي بالحق
 وهو يعلم فهو في الجنة وعندهم قال الحكم كان حكم الله عز وجل حكم اهل اجماع اهل اجماع
 الله عز وجل حكم اهل اجماع وعندهم قال الحكم كان حكم الله عز وجل حكم اهل اجماع
 وقد قال القضاة رجل من اهل اجماع قال نعم بقرينة واستند على يدين ثابت لقد حكم في
 الفرائض بحكم اهل اجماع من زياره قال سئل الباقى ما حق الله على العباد قال ان يقولوا ما
 يعلمون ويقيموا عند ما لا يعلمون ويقيموا ما لا يعلمون فافادوا ذلك نقدا فقال الله عز وجل
 امير المؤمنين قال ايها الناس اعلموا ان كمال الدين طلب العلم والعمل به الى ان قالوا العلم
 عز وجل عند اهل اجماع ثم يطلب من اهل العلم فاطلوه وعرض الصادق من جهدهم قال من علم على
 غيره علم كان ما بعد اكثر مما يعلم وعرض الصادق من كماله في حديث انه لا يعلم فيما نزل بك
 ما لا يعلمون ولا الكف عنه والتدبير والرواية الى ائمة الهدى الحديث وفي جملة من الرابطة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان طلب العلم فريضة على كل مسلم وعندهم قال طلب العلم فريضة على كل مسلم
 وعندهم قالوا العلم من مظانته وامتنوه من اهل العلم على ايها الناس اتقوا الله عز وجل
 الناس بما لا يعلمون وعرض الصادق من كماله من حقيقة الايمان ان لا يجوز منقطع علمك
 عن موسى بن بكر عن ابي الحسن قال من اتقى الناس بغيب علم لعنته ملائكة الارض وملائكة السماء
 والارض عن الصادق من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اتقى الناس بغيب علم لعنته ملائكة السماء
 والارض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اتقى الناس بغيب علم لعنته ملائكة السماء
 ليس لك ان تتكلم فاشد لا والله عز وجل يقول ولا تقف ما ليس لك به علم من الفضل بن
 عمر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من شاك وطن فاقام على احدكما فقد جبط عليه ان جمة الله
 الواضحة وعزيم بن قيس عن امير المؤمنين في حديث قال فيه ومن عني النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وبارك خالقه الى ان قال ومن عني فمن فضل اليقين وعرض الصادق من كماله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والظن فان الظن الكذب والكذب عن النبوة قالوا فانظروا فاما من انظروا فلا تقصروا

العباد من الايمان

عن تلك الايات والاخبار بانها ان اخذت على عمومها بالظن الى اوله الاحكام وهو غايتها
 والنظر الحاصل من الكتاب والسنة ومن غيرهما كان ذلك مستلزما لعمومها على كل من الغرضين فان
 الاخبار رايات المتأخرين عن العمل بالظن وجوب الاخذ بالظن في الموضوعات وبعضهم عزى بعد
 فطرية الدلالة وهم يوجبون العمل بخبر الثقة ولا يحصل منه القطع بدرجة كما بان وادعى
 تلك الاجابة بالظن المتعارف من غير الادلة الشرعية والقول على ان كتاب الكتاب والسنة
 كما هو الظاهر وهو مسلم بين الفريقين من العلم المستمر في اعصار الائمة الطاهرين العمل بالاجابة
 المنقولة ومن العلوم من حال الشارع الامر بالعمل بالاجابة والتفاته وخطاها الكتاب كما بان في
 ذلك مقتضى العلم من حال الشارع ان هذا الظن الذي هو عند غير الظن الحاصل من قولنا
 الكتاب اجابة والتفات الذي تواتر منه وجوب العمل به وسمية ذلك علما غاريا او شرعا يخرج
 من النزاع كما بان في اقسامه على انما يدعى ان مال الظن الذي يوجب العمل به من ظاهر الكتاب اجابة
 التفات الى العلم لغايات الادلة القطعية من الكتاب والسنة على وجوب العمل به فيكون كالظن
 المتعارف من الشاهدين الثالث ان العمل بالظن فيجوز عقلا فيكون فيجوز شرعا للملازمة العقل
 والشرع والملازمة العقل لا بد من العقل الاول انه يلزم ان اجتماع التقاضين ان قلنا ان كل حكم
 معيب واما وجوب اتباع المظنة ان قلنا ان احدا لا يجزى صواب ولا خطأ اجابا بانه
 وكل منهما يوجب باطل الثاني ان سألنا طريق الاجتهاد والظن فيؤدي الى الاختلاف في الدين
 بعد من الله ان كل احكامه الى الادلة المتكافئة التي لا تقف على حد الثالث انه يلزم ان كتاب
 القول والامارة عليه نعم فلهذا الايات الوعيدية كقولهم ولو تقول علينا بعض الايات
 لاخذنا منه باليمين ثم نقطع منه الوتين وقوله نعم فمظلم من اتقى على الله كذا الزايع
 الظن يستلزم الخطأ والحكم بغير ما انزل الله وحرم الحلال وتحليل الحرام ونسخ الشريعة مرة
 بعد اخرى فحسب اختلافات الاجتهادات الظنينة وعز ذلك من المعاصد الاية واجيب
 بعد انفس من خروج ذلك عن طريقهم من عدم حجية العقل وعدم جواز التوصل عليه ارجح
 المعاصد انما يلزم ان لو عول على القانون والادلة الحاصلة من القياسات والاستحسانات
 الصالح المرسلة فالاجتهادات في مقابلة النصوص لا على التوصل على كتاب الله تعالى سنة

الايات

الدليل القطعي الظاهر على الظن
 والمعاد من سبب جبره

رسول الله وشره الطاهر من بعده كالانفس البتة وبذلك الجهد في معرفتها ومعرفة ما فيها من
 منورها ومطهرها وقيدتها ومجلتها ومبداها ومحلها وما فيها من نورا وبها في نورا من حيث الشارع
 علينا العمل بطريق الايات القرآنية واخبار النقات العروطة وانما قد علمنا ذلك كما بان
 بينا قد مضى في حجة الكتاب واخبار الاخذ على ان هذه النقط الحاصلة من هذه الاية تدل
 بالافرة الى القطع واليقين ثم انه هل يمكن ان يقال لو عرفنا من هذا الجهد في معرفة الاحكام الشرعية
 على اولها التفصيلية ونحوها وما فيها من مطلقها ومبداها ومحلها وما فيها من حكمها ما كانت
 وتعرف معانيها بحيث علمنا ما فيها من مطلقها ومبداها ومحلها وما فيها من حكمها ما كانت
 بظواهر القرآن والسنة وما خالف القوم ولا حظ الدلالات من الحقايق والمخبرات وعجزوا لذلك
 لم يحصل له الاثر لا يجوز يقول ولا يقول غيره على ما حصله من حكمهم ومن انما الحكم من الاخبار
 بلاخص عن الاسانيد الطارئة ووجه الترجيح وما يتوقف عليه فهم الحديث من العلوم الشرعية
 انه يحصل العلم واليقين ويجب الاحتياط في قوله وعلمه ان هذا يخرج عن جارية الاندفاع ولا يتكافى
 ولا اعتدلت **الرابع** انه لو جاز العمل بالنظر لانقض دليل العبرة وهو ان يقع من الحكم ان يوجب على
 كافة الحقائق الرجوع الى من يجوز عليه الخطأ وهذا منقوض بالرجوع الى المجتهدين العالمين بالنظر
 بهذا النقض او رده رئيس المشككين الفخر الرازي على الامامية وذكره صاحب الفتاوى ابي المدين
 والمحقق الاصول الاصلية فان كان لا يرد على المجتهدين دون الاخباريين الفاضلين بالعلم
 اليقين **والجواب** ان غاية ما دل عليه الدليل العقلي والبرهان العقلي سوانه من الواجب ان يكون
 له اامين معصوم يرجع اليه كافة الناس في اقامة نظام معاشهم ومفاوهم وامور دينهم وديارهم
 وان لم يكن معصوم افضل كما ضاع ذلك كما ذكرنا في احتجاجنا الى ان يبيده وهكذا ينزل التسليم
 والمجتهدين العالمين الذي يوجب رجوعا عما حل اليه ليس هو كما اشارنا وانما هو ناقل الحكم
 الشارع نيا كما انما هو ناقل دليلا على ما روي عن علي وجوب عهدة النقلة للاحكام بل الدليل
 على خلافه وكفى بالرجل غشا عن البرهان وبالحجة الدليل انما قام بالنسبة الى الحاكم الشارع
 الجزئ من الله نبيا كان او امما وبالحجة هذا النقض لو كان حقا كان لارد على الفقيهين نقضا
 على الطرفين فان الاخباريين من اصحابنا يوجبون الرجوع الى الولاية الشفاعة وسبب توريثها

له
 شبهة الزعم في دليل العبرة

عقدهم

عقدهم فيكون السهو والخطأ والنسيان والاشتباه عليهم علمنا بالانزيب الرجوع الى المجتهدين العالمين
 من حيث جواز الخطأ عليه بل من حيث انجاب المصوم على كافة الحقائق الرجوع اليه وانما هو ناقل
 بقولهم من عرف احكامنا ونظر في حالاتنا ورجا منا فقد جعلته حكما عليكم انما عليه كمالا علينا
 وهو على حد الشك بالله فالرجوع اليه واتباعه في الحقيقة انما هو اتباع للمعصوم ورجوع اليه
 وكفى بكتاب الله شاهدا على ذلك حيث يقول فلو انفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 ولينفذون فهم انما رجعوا اليهم ليعلموا عز وجل حيث وجب على الطائفة النظر والتفقه والافتاء
 وعلى باقي الفرقة الرجوع اليهم والتفويض اليهم في امور الدين متى انهم معصومين لا يجوز عليهم
 السهو والخطأ والنسيان انما وجب اتباعهم امثالا لكتاب الله وتول رسول الله المأمور بالحاسن
السابع انه لو جاز العمل بالنظر في كل ظن ولو جاز العمل بالنظر في كل ظن ولو جاز العمل بالنظر في كل ظن
 واللازم باطل فالمرم مثله وان التكليف بالنظر صفة نقض والحجاب انه مفسضة فكل
 فانما الانفس طلق الظن بل الظن الذي اعتبر الشارع ودلائل القطع على حجة كانه نظر
 من ظواهر الكتاب واخبار النقات الذي ينفرد به العلم واليقين فقياس عجزه عليه قياس
 ومع الفارق كما لا يخفى **الثامن** ان الاخذ بالعلم واليقين اوفق بالاجتناب وبالنجاة من البتة
 الى الاجتهاد وقية انما لو بد ات الاخذ بالعلم ارجح من الاخذ بالظن مع التمكن من كل منهما
 فلهذا لا تنزع فيه كاشرة تقويه وان اردنا ان مع عدم التمكن من كل منهما العلم العقلي لا يجزى
 الاخذ بالظن فهو مستلزم لاحكام من تضمنت الضرورة بطلانها اما تكليفنا بالاطلاق واما
 ارتفاع التكليف على ان الارفق بالاحتياط حكم من لا يقدم على الحكم بآية او رواية الا بعد
 عن الجوارح واليقين واللبان والحث على السند والرجوع بالمرجحات دون حكم من يميل الى الجزئ
 في الكتب ويجعل يد من دون شخص عن معارضته من فقهه لعمل الطائفة واشهرها بينهم الاجتهاد
 او مخالفتها للعامة والكتاب او نحو ذلك كما لا يخفى على المتدبر **الثاسع** ان الاجتهاد وموافق العلماء
 ومخالفتهم طريقة ائمة الخاصة واجيب باننا ان اردنا الاجتهاد وهو التقويل على القياسات
 والامارات والاعتبارات فهو تذييل الله بطلان البراهين من القياسات ان اردنا بذلك الجهد
 في معرفة الاحكام الشرعية على اولها التفصيلية والبحث عن الاسانيد والاجزاء الصغيرة

والنصوص الشرعية والخلق والمقيد والخاص والحل واللبين والناصح والمنسوخ وما فوق
 الكتاب من مخالفته وما فوق مذهب العامة من مخالفة روى الحقيل الطائفة من مخالفة العبد
 عن الحقيل والجازات ومخالفة كلامهم من أن أصل الوجوب والاستقبال غيرهما واليهي للتحريم
 أو للكرهية واللام للكره أو التكرار والمفوض أو التراخي ومع تعارض الحقايق أصل تقدم الشرع والكرهية
 أو اللغوية أو نحوه لك فهذا كله مما أصل لائمه به روى عليه كما يأتي بيانه اسم ومن ثم ذكر
 كذلك فهو مخالف للائمه **الفصل** في اللطف واجب على الله كالحق في الكلام والتكليف والعلم
 من اللطف والتكليف بالظن خلافه وجواب أن اللطف واجب على الله تعالى وهو الذي لا يتكلف
 به ومنه العقل والقدرة وضبط الحج ونحو ذلك لكل لطف ولا ينافي أن الله تعالى لا يتكلف من العلم
 ويأمر من ومنه روي أن لا يثبت تكليف الأحياء بما راد من الغلب والعتاب على سوا العقائد
 الأفعال ونفع العصاة والفسق والمسا فقيل بارتسام أفعالهم عقابا يدعى على جهاهم في غير
 دورهم فكانت لهم المحجة وأمر المحجة والواجب ذلك على الله تعالى لا يتفق به وجعل مخالفة على كل
 أو الله سبحانه تعالى لكل المحجة بالطفه العام على المكلفين حيث جعل يتكلفهم بالعمل بأخباره والفتن
 ظواهر الأيات وإن لم تكن في الواقع كذلك وقد أجر رسول الله الصادق الأمين وصفه عز وجل
 في أخباره متطابقة وهو ما يثبت متكررة بأن من بلغه ثواب على عمل من الأعمال فعمل ذلك العمل التقى
 ذلك الثواب أو غيره ذلك لو يكن الأمر على ما بلغه روي أحسن من هذا **الحادي عشر** في الاجتهاد
 يعني على حصوله الملكة وهي خفية تكيف يجعل عليها مدار التكليف الشرعية والواجب أن لا يورث
 الأحكام الشرعية والرهنية تندرج على الملكات في الأخلاق والأفعال والأصناف والكره وهي إنما
 تعلم بذلك آثارها عليها كالشجاعة والكرم والعفة ونحوها على أن ما روي على وجه الرجوع إلى
 العلماء من الاجتهاد يقتضي اشتراط الملكة والالهي يكون عالما لأن مجرد الحفظ يستوي فيه العلماء
 والأعوام **الثاني عشر** أنه يابن من جواز العمل بالظن آثاره الفتن والكره كما اعتد به العامة
 عن قاضيه بأن ما صدر عنهم كان عن اجتهاد واجبا منه منسطة ظاهرة لعل صدره عن غير
 من غير تدبر أو فرق بين الاجتهاد في مقابلة النفس في معارضة الأدلة القطعية وبين الاجتهاد
 في معارضة النفس وفي معارضة الأدلة القطعية وفيه والجل به وجرم الاستدلال القطعي بالإبلاغ

المعتمد الأمر بالنسبة إلى المتصفين على أنه ربما قامت الحرب وكثرنا فتن من ارتقاء العلم أكثر ما
 ذكر كالأخيه **الثالث عشر** أن الظن مدارك غير مضطربة وكان كذلك فلا يجوز عقلا شرعا
 جعل مدارا لتكليف عليه اليوم القيمة والجواب أنا لا نقول بحجة مطاق الظن بل بحجة الظن الذي
 اعتبر الشارع وذلك الدليل القطعي على حجيته ولا نزع أحدنا لظنه في الأحكام الشرعية حجة كما أننا
 ما كان ومن أي نوع كان **الرابع عشر** أن الشرعية السهلة لا تلام وجوب العمل بالظن وفيه
 الأمر بالعكس فإن وجوب طلب العلم الواجب مستلزم للعرض المخرج المحققين عقلا نقلا أنه في غاية
 والتوصل على ظواهر الأيات وأخبار الثقات أدق بالشرعية السهلة كالأخيه الخامس عشر أنه قد
 استفاض في الاجتهاد والآثار المتحلل من هذا حال إلى يوم القيمة وهو حرام اليوم القيمة
 روي يقال كل حكم اجتهادي قابل للتغير وكل حكم قابل للتغير مخالف للشرعية الإسلامية الأدبية
 يوجب كل حكم اجتهادي مخالف للشرعية الإسلامية الأدبية وجواب أنه منسطة ظاهرة فإن
 الأحكام الشرعية الإسلامية منها واقعية وأولية ومنها تنبؤية ثانوية وظاهرها من الأحكام الظاهرة
 مما تتغير وتبدل بغيره متمسكة بالمتينة على شخص في يوم كونه عالما بها وجعلها عليه في يوم آخر
 بها من مادة شيء بالنسبة إليه في ساعته لعدم علمه بالحاجة وبجاسته في ساعته أخرى علمه بها
 يكون الشيء الواحد لا الشخص وهو ما على آخر وظاهره بالنسبة إلى شخص وبجانبه بالنسبة إلى آخر
 فإن روي بعدم التغير والتبدل بالنسبة إلى الأحكام الواقعية الأولية فهو مسلم ولا يجدي نفعا
 وإن روي بالنسبة إلى الواقعية الثانوية أو الظاهرية فهو مخالف لغيره الذي وجب واجب
 المسلمين بل للمسلمين والقرآن البين وأخبار النبي والأئمة الظاهرين كالأخيه ولو كان صاعدا
 أطلانه لروى على الأخبار روي أيضا بأن يقال إن التقويل على الاجتهاد مع اختلافها قابل للتغير
 فهو مخالف للشرعية الإسلامية فاعدا التصيب عند رواج رواد وخضع بأفعال القلوب
 الأطفال على اختلاف الاجتهاد روي أيضا في الأحكام الشرعية والعقوبات الشرعية فالأشكر
 جملة ذلك اختلافهم في الاجتهاد الواردة في تنبيه الرضا نازا الكيف في فهم منها أن التنبيه
 لمن لم تقعه مرة لتسله والصدق على بعضها على التجدد وبعضها على المسلمين العمل
 أخبار الرضا على التسلة وأخبار التنبيه على الغرقة وأعرض على الصدوق وأبطل كلامه منها

ولا تارة في التنبيه
 ولا تارة في التنبيه
 ولا تارة في التنبيه

ما اتفق للمسلم من القول بعدم انفصال الماء القليل بالملازمة لاختيار موطنه لذلك واما الاختلاف
 الدالة على الانفصال وسائر الاختلافات بين علي والخلفاء ومن ذلك انه لما لم يرد في النجاسة الا ان
 عيون النجاسة ومن ذلك ما لا يرد في النجاسة وسائر الاختلافات بين علي والخلفاء ومن ذلك انه لما لم يرد في النجاسة الا ان
 فقد شنع عليه في ذلك وادعى عدم كونه الاختلاف على مدعى ومنها ما وقع في قوله لا رضاء فبما
 فانما يكلف في الصدوق فاما عند ان المراتب الرضعية الاجنبي لثابت من لبن الرضعة بعد ان يقطع
 فانه يملك الرضعة لا يجرم التامع ونقل الشيخ في التهذيب عن ابن بكير ان الولد بان الرضعة ما لا يملك
 تم للقطار والحاجرة مستان فقد خرج من حد الدين ولا يضمن النكاح بينه وبين من شرب من لبنه
 ومنها ما وقع في حديث من لم يقين بالقرآن فليس منا حيث حمل الصدوق على الاستغناء عن
 لم يقين بالقرآن والتم من شيعه جملة على تحاشن الصوت وتزنييه ومنها ما وقع في الاختيار
 الدالة على التسع من تفسير القرآن بالرأي حيث حملها صاحب التوازي ومن تبعه على المنع من التفسير
 الولد منهم ورواه في الأصول الاصلية وعرض به رجلنا على غير ذلك كما يات في كتابنا
 ما وقع في الاختلاف الدالة على بعض القرآن فان اكثرهم فيها الدقيقة كما هو الظاهر والصدوق اعني
 الاجماع الطائفة على عدم التقصير وحمل الاختلاف على ما بين يديك ومنها ما وقع للصدوق في مسألة
 اجتماع ولد الولد مع الابوين في الميراث حيث ذهب الى حجب الابوين لولد الولد استنادا الى ما
 ورد في حجة عبد الرحمن بن الحجاج وحجة سعيد بن الربيع خلف من قولهم نباح لابنه حيث لا بين
 يقين مقام الابن ومقام الابن فان لم يكن الميت ولد ولا وارث غير من حيث قولهم ولا وارث غير من
 على الابوين والغرض من شان ذلك حكم بالثبوت لكونهم كما هو المشهور رجلا لقوله ولا وارث غير من
 على الولد الذي يقرب ولد الولد به وبه صرح الشيخ وروى على الصدوق في ما ذكره وعلا في التهذيب
 والصدوق في الفقيه قد بالغ فيما ذهب اليه وروى على الفضل وشاذان وعلا في الفقيه الى القياس
 حيث قال بعد نقل ذلك عنه وعلا بما زلت به قدمه عن الطريقة المتقدمة وعلا بسبل يقين
 وظاهر الكيفي كذا لا يصح ما ذهب اليه الفضل حيث نقل حجة عبد الرحمن وكلام الفضل شاذان
 ولم يشكوه ولم يرد به ومنها ما وقع للصدوق في مسألة الرد على الزوجة لو مات الزوج ولم يخلع
 وارثا سواها فانه ذهب الى التفصيل في ذلك بخبر الامام وغيره فحمل الاختلاف الدالة على كون

ما زاد

ما زاد على فرضها للامام على حال حضوره والاختلاف الدالة على كون الميراث لها ان كان في حال
 حضوره ثم حمل الاختلاف الدالة على ذلك على جنتهم حصه للزوجة وحملها الشيخ على ان كانت المرأة في
 الميت فتأخذ الربع ميراثا بالفرضية والباقي بالقرابة ومنها ما وقع للصدوق في قوله من كل
 لان مطلق حتى يرد فيه يوجب فهم منه الدلالة على جواز القوت بالقرابة كافي الفقيه
 استدله على ذلك وخالفه جملة من الاختلافات بين علي في ذلك وادعى عدم دلالة ذلك على ذلك
 منها ما وقع للصدوق ايضا في الاستدلال على ذلك بحجة علي بن زياد قال سئل عن الرجل
 يتكلم في الصلوة الفريضة بكل شيء يناسب ربه قال نعم ورد عليه جملة من الاختلافات بين علي في ذلك
 ومنها صاحب الحديق وغيره مدعي ان الحديث لا يدل على ذلك وان معناه هو التكميل والتمام بكل
 شيء من المطالب الدينية والدنيوية لا باعتبار اللغات المختلفة لكون ذلك البعير بالتكلم
 لغة في الكلام العربي ومنها ما وقع للصدوق ايضا في قوله كل شيء لك خلق حق يرد فيه رأي
 حيث فهم منه الاحكام على التنبيه لا على التثنية وقد شنع الاجاريون على من نقل التنبيه
 من الاحتكام وادعوا انه تعالى للاختلاف الشيعة والاختلاف المذكور ليس معناه ما ذكرنا من غير
 ذلك من الاختلافات كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في الفرع والاصول كغيره من سائر
 الفوائد الطوبى والفوائد المدنية ومقدمة الحجاب والذكر والنجدة وسفينة النجاة
 والاصول الاصلية ومنه يظهر ان اختلاف الاختلاف على ارضيها ليس منحصرا بسببه في اختلاف الاختلاف
 بل هو يلحقه من اختلاف الانظار كما لا يخفى على ارضيها ايضا والسادس من اختلاف الاختلاف
 بالنظر موجب لاختلاف الاحكام باختلاف الانظار والافهام المفاضة من الملك العلم
 قد تقدم جزاؤه **السابع عشر** انه يتلزم التدين به القول بغاير علم فتشمله الادلة الناهية
 عن القول بغاير علم وان الظن يتلزم الخطأ فيستلزم الحكم بغاير ما انزل الله وقد قال تعالى
 لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وفي ثابته الظالمون وفي ثابته الفاسقون
 يستلزم تجوز نسخ الشريعة مرة بعد اخرى باختلاف الاجتهاد وقد تقدم الجواب عن ذلك
 مفصلا فلا يبعد ذكره **بتميم نفعه** عدم نال صاحب الفوائد المدنية في السؤال الثالث
 الرد على الاختلاف بين في معدودية الجتهاد الخطي في الفرع وعدمها ما لفظه ان

هذا حال جنتهم في غير جنتهم
 ان حكم الامم يكون الميراث لها كلهم

تحقيق ان الخطي يعيد اليه الجنتهم

شئت تحقيق الكلام بما لا مزيد عليه فاستمع لما استقر عليه من الكلام فنقول بتوحيق الملك
 العلم ولا لعل اصل الذكر عليها السلام الاختلاف في الفتاوى فمما أحلها ان يكون سبب
 ما يفرق بين الروايات من المعلوم ان هذا النوع من الاختلاف لا يؤدي الى تناقض لا فيما يفرق
 على ما مر من باب الحقيقة كما حققه وليس الحاشية ثانيا ان يكون سبب غير ذلك من الاختلاف
 الظني من المعلوم انه لو روي من المصنف في ذلك الوجه بل تواترت الاخبار عن الامم الاطهار
 بان الفتوى المخطئ ضامن وبطلقة وزعم من عمل بفتواه وقال الله تعالى من لم يحكم بما انزل الله كان
 من الكافرين ومن المعلوم ان كل حكم يحتاج اليه الامم فدل ذلك ان الله في كتابه قد لا يتلفه عقل
 الرجال وقد بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث ان الاختلاف في العلم انما لا اختلاف في العلم
 كما مر سيانده سابقا فكل من اختلف في الفتوى ولم يكن سببه ان يقبل احد قوله على حديث دارين
 باب الحقيقة يكون حاكما بغير ما انزل الله وتوحيق ان يقال ان جماعة التي وقع فيها القسم الثاني
 من الاختلاف وهم جماعة قسما في زمان النبوة الكبرى وجماعة اخرى في زمان الجاهلية واما في زمان
 فيما اظن ثم بعد ما نسخ على منوال الشيخ المفيد ثم ابن ابي عمير الحلي ثم العلامة الحلي ثم من بعده
 من المتأخرين معذورون من جهة عقولهم ثم من جهة طعن الاستنباطات الظنية سابقا
 هو من ضروريات مذهبنا من انهم بعد ما جاء في كل واحدة تحتاج اليها الامم الى يوم القيمة
 يحكم بخطاب تطبيعي وادع كل ما جاء به عند الامم واما الناس يقولون في كل ما لا يبيح والى ذلك
 والنسك كلامهم وهم ثم بعد ذلك اصولا يرجع الشيعة اليها لاسيما في زمن الغيبة الكبرى ومن
 السابق من الاختلاف فطالب شيخنا المفيد الذي هو هذا التمسك بالاستصحاب في نفس احكامه
 وفي بعضها قد مر في بعضه في مسألة من دخل في القلوة يقيم ويسبقه الحديث فانه يتوضا في
 بخلاف من دخل في الصلوة يوضو ويسبقه الحديث فانه يتوضا ويسبقه الصلوة مع انه في
 الاجزاء بار الحديث في اثناء الصلوة ينقضها والبناء على ذلك انه قد كان في بعض العادة
 لفظ احديث سبق وجهه الى جملة على وقوع الحديث من المصلي وعقل عن احتمال ان يكون
 الراد مطر التمسك بل هذا الاحتمال اظهر من كماله في بعض كتبنا والسبب الذي ذكره صاحبنا
 المطالع في حيزه من كثير من الاخبار انما مضى في تاليفات المتأخرين بعد كونهم من غير

الخلافا في الفتاوى
 في بعض الروايات
 في بعض الروايات
 في بعض الروايات

اصل بعد ما تقرر ان كانت عادة قديما شاذ ذكر اسم الامام المنقول عنها الحديث في اول
 الابواب ثم ذكر الاخبار التي اجبت اليه في سائر الابواب فلما نقلنا المتأخرين تلك الاخبار
 التي تاليفاتهم وغير ذلك يتسبب الاحاديث والروايات ان لا يفرق في عبارات القديما من تلك
 الاخبار من غير سبق مرجعها فصار تلك الاخبار في غير جاري هذا الحديث واشبه
 هذا كله بعد الترتيل عن جملة على الحقيقة والصواب جملة على الحقيقة لا انما جفقه ذهب الى
 ذلك لكن ما خصص الحكم بالمتيم وهذا لما كان من الارباب وان كان كراخي من غير علم
 الجاسة وذهب ابن الحيند الى جواز العمل بالقياس وذهب ابن ابي عمير الى عدم العمل
 الماء القليل يورده الجاسة عليه انتهى كلامه **اقول** والله والفاضل الرباني والمحقق
 العراقي في المدد الجفقه فانه فكيفنا مؤمنة الردي عليه من غير كلامه وعرض به ونقل
 كلامه في الفاطمة وان طال به العلم لانه اوقع في الرد والطفح ان بعد كلام طويل في رده
 الثالث ما ذكره في غير موضع من كتابه المشار اليه من الاختلافات الواقعة بين
 الاخبار يدين فحصرها بالعلم بالاختلاف والرواية من الحقيقة وان اختلفت في بعضها
 انما افشأ من الاستنباطات الظنية فادبه ان حصر اختلاف الاخبار بين فيما ذكره امر كان
 العيان ودعوى عريضة من ابراهيم فان لا يخفى على من تتبع كلام الاخبار بين من المتقدمين
 والمتأخرين ما وقع من الاختلاف في فهم معاني الاخبار وتبيين ما هو المراد منها في
 ذلك الاخبار وجعل الاختلافات الواقعة بين علماءنا ابراهيمية وعندهم واختارهم انما
 نشأت من اختلاف الانظار في مبادي الادراك لتلك الاحكام وقادتنا لانها لم تقا
 من الملك العلم فان فيها ما هو كالمخاطف منها ما هو كالساكن الواقف وبينهما
 مراتب لا يخفى على الفطن الفارغ ثم ساق جملة من اختلافهم في فتاواهم وبيان انهم
 الصادقة من اختلاف انهم اجمعهم وسلاهم في خبر واحد كل منهم يحكم بخلاف الآخر فيما
 شطر منها وذكر من جملة ذلك ما ذكره الصدوق في الفقيه بعد ان روى عن محمد بن
 الحسن الصفار انه كتب الى ابي محمد في رجل مات وادعى الى رجلين عجز لا صدهما ان
 يفر بينهما الزكاة والاخر يا نصف فخرج لا ينبغي لهما ان يخالفا الميت ويبلان فمضى

في بعض الروايات
 في بعض الروايات

في بعض الروايات
 في بعض الروايات

لما امرنا ان نثبت مقامنا في هذا التوقيع عندنا بخطه م وعليه العمل دون ما زاد في الكافي اي من
 يزيد من معاديه قال ان رجلا مات وارضى الى جليلين فقال احدهما لصاحبه خذ نصف
 ثمنك واعط نصف ما تركت فاني عليه الاخر فثقلوا ابا عبد الله م عن ذلك فقال ذلك لم
 والصدوق وجعل هذا الخبر ما في الخبر الذي ذكره بناء على ما تقدم من جواز الصدوق باعتبار
 ارجاع الاشارة الى القصة والذي ذكره من الشذوذ في التهذيب ورواه الصدوق في كتابه
 من كتاب الخبرين واستعمله ايضا الحديث الكاشان في الروايات هو ولا اله الا الله على المنع من القسم
 الاول باعتبار ارجاع الاشارة الى ما في من القسم واتفق منها بمعنى ان لا يثبت القسم الا بغير
 على صاحبه منها وانما انه في الخبر المذكور حيث انه اورد الخبرين المذكورين
 في كتابه ولم يتكلم على احد من الصحاح في الخبرين المذكورين احتمل ان يكون هذا كاريما
 قد علمنا ان ذكر منعه القارئ علينا الان في استنباط بعض الاحكام من الاخبار مع وجودها من
 خطيبه في تلك الامام ومن ذلك ما وقع لعاصبا فصار يد من اخطا بطل جملته من الخبرين في
 تقرير البعد الثالث في اجتهاد الكفاية بقرينة الشاذية مع ان الصدوق وجملته من الاخبار
 فضلا عن الخبرين على تقديره قال في الفقيه والكنة لا يشترط في عرض ثلاثة اشياء في حق
 ثلاثة اشياء استنادا الى صحة اسبيل صاحب الناطقة باق الكفاية لا يشترط ما ذاك الا
 بتقدير البعد الثالث فيها وعلى ذلك جملة القياس الذين هم المشايخ الذين من الاخباريين الى
 غير ذلك من المواضع التي يقتضيها التبع الجدير به في هذا التاخذ الجدير ثم قال في الجملتين
 فوافق الانتهام في الاخباريين خاصة من بين الامام ام يكتفي بالخير في بطلانه الا في
 الجملتين وبذلك يظهر ان ما في دعواه بقطع مطلق الاخبار بمقتضى القرائن التي ذكرها الذين
 كان الامر كذلك لم يكن محلا للاختلاف لان الاختلاف لا يجري في الامور المعروفة من حيث
 كونها معلومة وانما يقع في الامور المظنونة اللهم الا ان يكون الامر معلوما لواحده من الخبرين
 غير معلوم للآخر مع دعوى معلومية خلافه ودعواه المعلومية حينئذ باطلة الا ان ذلك يدور
 العلم به من القرائن فلا بد انما من حمل ما يدعيانه على الظن الناشئ من اجتماع الامام
 في مبادئ الادراك كما يدعيها وصدق احداهما كذب الاخر فيما يعينه وجب فيه دعواه العلم

الذي

كتبا

كذلك وانما علمه سبحانه وتعالى فلهذا يقع الاجابة من قبلنا فتعوايه على الخبرين في العلم
 على الله بغير علم ولا يقين ولا يتقوا هذين الحديثين التاخرين الحسن الكاشان والامام الاسدي
 الذين ملأ كتابهما من التبيين على جهدي الاصح واسموا في ذلك اي اسباب وان خبر
 بان الاختلاف الناشئ من هذا النوع لو ارجع قد جازح في كل ذلك مشركا بين الخبرين
 فلا وجه لثبته احدهما على الاخر بذلك في البين الا ان الحق لا يوجب ذلك الا في حق الله قد
 استفاضت الاخبار عن الامامة الاطهار من مراتب الناس في الانتم والعقول الخاصة من
 الملك العلم متفاد ودرجاتهم فيها متفاضلة وانه تم انما يحاسب الناس ويحكمهم على قدر ما
 اتاهم من القول والافهام والتكليف الا في انما وقع على حسب ما ودرجاتهم منها وقد تقدم من
 تلك الاخبار ومن روي ما يدل على ذلك ما رواه في الكافي في كتاب العقل بسند عن اصحاب
 عار قال قلت لابي عبد الله م الرجل يشك في كل شيء فبعض كلامي في خبره فكله ومنه من يشك في كل
 فيسقط في كل شيء منهم من يشك في كل شيء فيقول اني على ما ابا اسحق ولم يرد له هذا قلت لا
 فقال الذي كل شيء بعض كلمات فيعرفه كله فذلك من محنت نطقه بعبقوله واما الذي يشك في كل
 ثم يحدثك في كل ذلك الذي ركب عقله في بطن امه واما الذي كل شيء في كل شيء فيقول اني على
 فذلك الذي ركب عقله فيه معلوم من قوله يقول لك اني على ما روي في قوله ان الفقيه اذا نظر في كل
 المار من الكتاب والسنن على حكم من الاحكام وبذلك وسعه في طلب ما يتعلق به من ما ان
 مختص او يقتضيه او يرد او يفسد او يغير او يعلق بالمقام واداه فطوره واداه الى وجه من
 الوجه واخذ به وعمل عليه فلو فرض خطائه واقعا لقصوره في ذلك مثلا او لم يدر آخر خارج من
 وجهه فهو غير مؤخذ ولا يستحق اللوم والتأنيب اذ هذا انما تكليف من العلم الحكيم وحديثه في العلم
 الذي كان عبدا لله في خيرة البصيرة باعتباره التحكيم كما روي في كتاب العقل من الكافي في حق
 لما ذكرناه من انما يقتضيه من حيث ان هذا انما من العقل فطوره او في ما ذكرناه كما
 لا يخفى على الفطن البلية الرابع ما ذكر في القسم الثاني من قسم الاختلاف في الفنا في من
 ان سببه الاستنباطات البينة ومن المعلومات لغيره من ان ما روي في ذلك ان في نفسه بعد ما قد
 يلائم في سببنا اركانه من وقوع الاختلاف في الاحكام بلخلاف الاظهار لانها م انه

من خبرهم
 ومن المسطرة فانه اذا اثنوا
 على جازع واليه الخبرين

ان كان ذلك الاستنباط المشار اليه ناشئا من نبي من الادلة العقلية والقواعد الاصولية الخارجة
من الكتاب العزيز والسنة النبوية فما ذكره مسلم والاف وممنوع اقول ستعرف فيما بعد ان تلك
القواعد والاصول كلها ترجع الى الكتاب والسنة كاصل البراهين واصل الاباحة والاستصحاب والامتناع
المعتبر جها يعتز به هو ثم قال في كتابه لا بد من ان تتقدمنا تلك التكاليفات الالهية فاما ما
منه سبحانه وتعالى في قوله ما رفق من الحق وقوله لا تعلمان ان الناس يختلفون فيها بالزيادة والنقصان
وهذه الاستنباطات الظنية التي يكرر فيها في غير مقام وتبلغ بها على ما في العلم والاعمال ليست
الاعيان عما ذكرنا من النظر في الدليل بما رزقوه من العقل والافهام والعمل بما نهوا من ذلك الدليل
من نقص العلم نعم هو يتبين ان ما يفهمه وكذا من يجد مخرجه يستعمل الاطراف والبراهين في
عليه الظن والافهام جميعا في استنباطه من الدليل الشرعي فانما من الاجابة والبراهين والبراهين
مستكرين في استفادة جملة من تلك الاحكام من تلك الكتاب والسنة ولكن احدهما الذي كثر
فيه واستفاد معلوما محققا وبمبطلات الاخر فمما ظننا من نقصنا في علمنا الجاهل في
التسمية خاصة وصح لا يرجع له جازا لا شيعا نعم كان ذلك الاستنباط من غير ادلة الكتاب
السنة آنچه ما ذكرنا ان كلامه في ما هو اعلم من ذلك وانما ما ذكرنا من الاجتهاد الدالة على اليقظة
حما من يخطئه وز من عمل بغيره فاعلم انما على من تجاوز اول الامر الشرعية وتعدى الحدود
المقررة المبيعة اتا بعده اعطاء الرجع حقه من التمسك فيما يضاف الى ذلك الدليل من مقيد
مخصص او مانع او غيره لك مما يدخل في هذا القبيل ان اخذنا الاحكام بطريق الرأي والقبول
عنه في الاجابة او البناء على بعض القواعد الاصولية والضوابط الخارجية من الكتاب والسنة
والافتقار بذلك الجهد في الحفظ والتمسك بما طاراه في شي منها كيف يكون مؤثرا
لوفرض تصور ففهمه نقصان ذهنه عن معرفة الحكم الواقع ومقتضى ما امر به واشتغل ما يستمر
ولعل المراد والله سبحانه اعلم من الامة المذكورة ان من لم يحكم بما انزل الله فليكن من اهل النار
سنة معصية بغيره ولو كان ذلك المفروض ان هذا الاستنباط اليه ما رفق الاية المذكورة
مترجيا بالخالفين المستندين الى الافة والادلة والاجتهاد في الدين وقد تقدم في الرد
الموضوعة في شرح مقبوله عن خطله في الفايده الخامسة عشر ما فيه مزيد بيان واضحا

لهذا

لهذا المقام وما جملته فبعد ما قرنا من اشتراك الامر في بقا الاقسام واختلافها في ادوات
الاحكام بين المجتهدين والاختصاصيين من علماءنا الاعلام من شئت ان يجمع ولا اختصاص
بالمجتهدين **الخامس** قوله في العلم ان كل حكم يحتاج اليه الامة فلا تزل الله في كتابه الاستصحاب
به الايات والروايات مسلم ولكن من المعلوم ان ذلك يخرج عن علماء اهل البيت هم فند ما بقي في
زارية الحقا ومنه ما خرج وفي بعض ما خرج مما قد مضى لك شرحه وبيان وبعدها ان كل ما
انزل الله في كتابه قد ظهر عندنا من لاشته من الامة للعصاة ما منم في ما ذكر في غير موضع من كتابنا
المذكور من المنع من التمسك بالاجابة النبوية ما لم يرد من طريق اهل بيتهم كقوله امر الائمة
وبينا في ما خرج من اجاباتهم ان دعوى ظهور الاحكام كالاتي على مذهب العامة حيث قال في
الفضل السليم من كتابه المذكور وايضا التمسك بآيات عدم ظهور مذهب شرعي بحكم عند المجتهدين
بعد تقيده صدر له شرعي اودم الحكم في الواقع اجتماعا فاما ما يبره بوجهه على مذهب العامة فانه
بانه من الظاهر عند اصحابه كما جاء به وهو في الدليل على اخذ من لا يرضى احد منهم بغيره شيئا
له ظهور عند غيرهم ولم يرضع به ففئة اقتضت استثناء بعض ما جاء بهم انتهى فانه كما ترى ينادي
ان بعض الاحكام بقيت في زماننا الاستنباط فذلك لا يمكن العمل بالقاعدة المذكورة **السادس**
قوله من القسم الثاني ذهبنا الميعة الى جواز العمل بالاستصحاب الى اخره فان فيه
اندر ان كثر ذلك في غير موضع من هذا الكتاب وشنع على من عمل به من الاصحاب الا انه قد وقع
فيما شنع به من عاب استعاب كما وقعت عليه من كلامه في خاشيته على شرح المدارك وان
تست ببعض القويته والشبهات التي هي اوهن من بيت التكذيب وان لا وهو اليقوت في كتابنا
كلامه المشا واليه في ذرة الاستصحاب خارج اليه يظهر لك منافية راجع العجاف واسا لها
الى خاتمة **الكتاب السابع** قوله في هذه الحان من دخل في الصان بغيره ثم سبقه الحديث
الى اخره فان فيه اركان دعوى نوات الاجابة وبيان الحديث في اثناء الصانع لينقضها مما ذكر
نعم ورد ذلك في جملة من الاجابة الا ان بازلها ايضا من الاجابة ما هو موضع سند واكثر
عندها واضح دلالة مما يدل على عدم النقص بل البراهين والبناء وما خلات الاجابة في هذا
المضمار اختلفت كلمة علماءنا الايزار ومن تبع الشيخ المفيد في هذه المسئلة الشيخ في النهاية

ولم يخرجه والمحقق في المعبر والمبدا السند في المدارك الذي هو احدا سائدا صاحب هذا
 الكتاب وشايعه والفاضل الخراساني في شرح الارشاد ومن ذهب الى عدم التقص بالحدث
 سوطا استندوا الى ما اشرنا اليه من الاجراء في الخبر والمريض وفيه يميل ايضا الحديث الكاشف
 واستشكل السند صاحب المدارك وتوقف في الحكم المذكور ومن ذهب الى ذلك ايضا
 القدر من في الفقيه ولكنه خصه بها اذا حدث في الرابعة بعد السجود قبل التشهد صرح
 بانته قد مضت صلواته وتوضاوت قسما استنادا الى موثقة ابن بكير الدالة على ذلك وذلك
 ينظر ما في كلامه من الاجمال والافعال وثانيا ان ما ذكره الشيخ المفيد ليس بخصا به بل هو
 الذي فيه كل من وقف على الخبر المذكور من غير الاستدلال الا ان من اخباري او مجتهد علمه
 وعلم الحديث الكاشف حيث يتبع في ذلك واثباته وح ثالثه يميل على العمل بالمعنى المذكور
 لا يختص بالشيخ المفيد بل بحملة العلماء وكيفية شناعة في المقام وثالثا ان ما فهمه الشيخ الكاشف
 السلي من قبيل الاستنباطات الغنية كما ذكره اذ هو المعنى المتبادر من اللفظ شرعا وانما الغنة
 ولو كان حمل اللفظ على معناه المتبادر كذلك من قبيل الاستنباطات الظنية لا شكل الا انهم
 الا ان يدعي الحاشا من خلاصه كما يتبين بعض تلك المسامات التي اوردناها في ذلك الكتاب بل انما
 التي لا يتيق بمثلها من العلماء الايجاب بغير الذي من الاستنباطات الظنية انما هو المعنى الذي ذهب
 ما عرفت في بعض المقامات عليه وانما ان من الجان خرج هذا الخبر يخرج الفقيه كاصح معنى في ذلك
 واستصوبه وهو مؤيد بحمل الحديث فيه على المعنى الذي فهمه الاصح فانه لا يحمل الشيخ المفيد على هذا
 الحمل الخادى عن الربوبية بل كانت عليه وقته من الطعن عليه والعيوب ولكنه قد يلزم في هذا
 الكتاب بما لا يليق بمثلها من العلماء الايجاب وقد خلط حقه باطله من خرج حجة باطله **السادس** قوله
 وذهب اليه الى ما اشرنا اليه فان فيه انه وان لم يصل اليه دليل في ذلك ولم يقف على خبر يدل على
 ما هنا ان لا يولي بمثلها في مثل شئنا السار اليه الذي قد بلغ في الرقة وعادوا ان كان المكان
 ارجح له فخرج التوقيفات والرسائل من صاحبنا المعمر الزمان وخطابه له بما يدل على ذلك
 العظيم والتجمل والدرجة العالية عنده والعمل الجليل كانه قد اقره الجرح كراهه الاجتهاد والعمل على
 عامل السداد اعمل الخ من على سبعين عملا من الخبر كان في على السادة الامجاد واصل الشيخ

شاه وهو اطلع على دليل لم يصل اليه في ذلك لان عصره لا يحد الا بالاطلاق عصار التي تقدمت فيها
 الدلائل والامارات وان كانت فيها الامارات وتفرقت فيها الاخبار وهذا الشيخ علي بن الحسين بن بابويه
 الصدوق قد ذهب الى ذلك بزيادة نادرة لم يوجد لها دليل ولم تحصل من غيره من العلماء وجبلا
 بعد جيل مع انه لم يطمع عليه احد بذلك بل كانوا يعيدون خبره بعد ان انقضت حتى اعوزهم
 عليها ما العموم اذ الخوص وشيخنا المفيد ليس بجديد من عصر الشيخ المشاور اليه بل كان من عصر
 وذلك حجة اذ كنا في الشيخ المذكور ولكن قد ارجع بالقتل في الطعن في هذا الكتاب على من يسمي بالاجتهاد
 من الاجتهاد وقد خرج فيه اثبت بالثبوت والناظر بالثبوت **التاسع** قوله وذهب ابن ابي عمير
 الى عدم افعال الماء القليل بورد الجاسة فان فيه ان جملة من خذله وخرج من هو الذي
 تبعه في تشييدهم في حاله من متاخرين المتأخرين من الاخباريين ومنهم الحديث الكاشف في
 والواقي تذهبوا الى ذلك كما اشرنا اليه آنفا فخرجنا من هنا ايضا لا يخص المجتهدين بل
 شمل من كان من قبيل اختلاف الانعام والاعتبار في فهم مسائل الاجتهاد فلا يجب طعننا على
 الاجتهاد كما لا يخفى على ذوي البصائر والاكابر انتهى كلامه رفع مقامه **الفصل** في التقليد وهو
 اللغة وضع الفلاحة في العنق ومنه تقليد الالة الاعمال تقليدنا نحن في العنق وفي اصطلاح
 الفضلاء هو اخذ من لم يسبق رتبة الاجتهاد يقول من بلغنا في الاحكام الشرعية لاجل انه بلغنا ان
 لم يعرف دليل المسئلة وهذا مراد من فسر باننا العمل بقوله الغير من حجة كما ياخذ العاصي بالجملة
 بقوله مسلمة وقد وجهه المجتهدون على من لم يبلغ تلك الرتبة ومنه الاخباريون وما الرتبة
 على العوام ان يشعروا بالحرية هل يربى في هذه المسئلة او اقتصر خبره فيما هو عليه ويجهلون بما هو
 منه ولو بالترجمة فالحدث العام في مينة الفارسان في الفرق بين الاخباريين المجتهدين
 ان المجتهدين موجودون الاجتهاد بعنا او بغيره والاختيار بين مجتهديه ويوجدون الاجتهاد
 اما من المصوم او من روى عنه وان تقدمت الرسائل ولم على تلك الالة فطبعه من الكتاب
 السنة لا يسميها هذا المختصر انما هو جملة فالتاسع عند وضعنا احد خبرين بالارادة العام
 صاحبهم وهذه هي العجبة العظيمة والمفسدة الكبرى اذ ان العوام من اهل البادية والرياسة
 سرقة لحديث الامامة الاطهار التي قد عجزت عن ادراك معانيها العلماء الا بالدرج وتخرجت منها

بمقتضى التقليد
 من يذهب من الاخبار الى ان
 ان هذا هو المصوم

الاجتهاديون على مقتضى التقليد

صاحب

الفضل والحرارة فيها عقول العزلاء كيف والروايات متعارضة متصارعة وفيها الطلوع والامام والخاص والحمل والبيان والحكم والمشاورة والاضواء والظواهر والمفرد والعبارة والاشارة وان العلوم من اهل البوادي والقرى بمعرفة جميع هذه الروايات وغير هذا وهذا اعترف بهذا المقاله بعض عقولهم قال الحق الجاني في الدنيا بخبره بعد نقل كلام الساجي المتقدم ما لفظه ما جلي لانه لا ريب ان الناس في وقت الانتمز مكلفون بالرجوع اليهم والخذل عنهم مشاورة ابو اسطة ورواياته وهذا اما لاختلاف خبره بين كافة العلماء من اخباره في وجهته واما في زمانه كن ما يتا هذا واشكاله اناس في ما عا له او تعلمه وعبارة اخرى ما تفقيه او متفقد وعبارة اخرى انما متفقد ومجهول فلهذا قد حقت في الفايده الزايله في شرح المقوله ان هذا العلم والعقيدة الذي يجب على من هذا الرجوع اليه لا بد ان تكون له ملكة الاستنباط للحكم الشرعي من الادلة التفصيلية اذ ليس كل احد من الرعية والعامة من يمكنه تحصيل الاحكام من تلك الادلة واستنباطها منها كما هو ظاهر لكل ناظر لما حققناه في النوع المشار اليه والاجتهاد والذم في الجهد وما هو غير ما رجع في هذا النوع في تحصيل الاحكام من ادلتها الشرعية واستنباطها منها بالرجوع المقرر والقول بالمعيرة ولا ريب ان من كل طاهر هذه الرتبة العلمية والدرج السنية فلا يخفى الاخذ بعلم الاعتماد على قوله وبذلك يظهر لك ما في قولنا ان الاخباريين موجودون الاخذ بالرواية فانه على خلافه ممنوع للمعتمد من التفصيل اذا علمت علمه الناس بالرواية في زمن الجيبة او ظاهره الجلال يخفى من البيان وكيف لا والروايات على ما هي عليه من الاطلاقات والتقييد والاجمال والاختصاص متصارعة في جملة الاحكام واستنباط الاحكام الشرعية منها يخرج الى قوة قدسية كما ذكرنا في الوضع للمشاورة والاعيان بالاستسلام ذلك تلاذبا به من الرجوع الى عالمه تلك الملكة المذكورة استقر وكلامه الذي اشار اليه في القاموس الاربعة من شرح المقولة هذا لفظه فلا يستدل الاصحاب بهذا الحديث واعتداله على انه لا بد في النساب عنهم من كونهم فيها لاجلها للشرائط المقررة في وقتها حيث لا بد من معرفة الاحكامهم ومعرفة الحكماء العزلاء في زمانهم من الاحكامهم معرفة ما يوقف على معرفة العلوم العتيقة في الاجتهاد على تفصيل ياتي بيانه انهم ومعرفة مذاهب العامة بل مذاهب الخاصة ايضا كما ذكرنا في اخره

والنطق به
كلام الشيخ يوسف في العلم

لما كان

وملكة واحدة

الولي الحق الاربابي بان ظاهر الاخبار انه يكفي خبر الرواية وان هذا كان وكانهم يدعون الاجماع فتأمل فيما قلنا في التحقيق في ذلك هو التفصيل في الفرق بين رتبةهم وبين مثل رتبات هذا فان الاول يكفي فيه مجرد سماع سماع الرواية منهم مشاورة ان يوسايطه وعلى هذا كل عمل اصحابهم في زمانهم كما لا يخفى على المتبحر واما في مثل رتبات من حيث اختلاف الاخبار الروايات والنبأ واشتباها الدلالات بقيام الاختلافات فقد قرأنا افقانات فلا بد من معرفة ما يوقف عليه فهم المعنى من العلوم المقررة ومعرفة ما يوقف عليه من معرفة الكتاب العزيز من القواعد المقررة والروايات العتيقة الماثورة عنهم عليهم السلام سيما في الجمع بين مختلفات الاخذ ونحو ذلك كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الدنيا ولا بد في جميع ذلك من القوة العلمية التي بها يمكن من استنباط الاحكام وهي المعبر عنها بالملكة التي هي عين علمنا الاعلالي وهي النوع في الباب ولا فاعلا هذا ما ذكرنا بما صار سهل الماخوذ لما حققنا في هذا من ملكة القوة سبحانه في رتبته من رتبته من علمه على من يمكنه وفعله وملكته الممارسة لاجلها مدخل عظيم في تحصيلها وكذا المداخلة في اخبارهم المتضمنة لاثارهم وتفرغ القلب بتصفية الباطن وتخليته من الرغائب والرياسة بالملزمة على الطاعات والعبادات وطبقات النبوات بل وسائر البشائر ومجاهدة النفس الامارة بالزهد في الدنيا والورع في الدين اشرع في حصولها والتمسك بجاهد فيها لئلا يهتديهم سبلتوا الله مع الحسين وقال سبحانه واقفوا لله ويعلم الله وقال ان تقفوا الله يحبل لكم فزنا وفي الحديث النبوي ليس العلم بكثرة التعلم وانما هو نور يقوده الله في قلب من يريد ان يهديه وفيه ايضا العلم بقدرة الله في خلقه وروايته العلم علم الله لا يؤمنه الا لارايته ووجه ما ذكرنا مما يوقف عليه تصفية الباطن من الرغائب وتخليته بالفضل شرط في النساب عنهم فلا بد من ايضا ان يورع والتقوى والورع في الدنيا وتجنب الكبر والحسد وحب الرئاسة وحقق النغال خلفه والحمية والعصبية والعصبية امثال ذلك ما هو مذكور في مظانهم ولما ذكرنا في الزيادة المذكورة الحكم ما حكم به الله وانما هذا واحد في الحديث ولما عرفت انما يعطى انه لا بد في النساب من حميتهم ان يكون مستكمل لهذه الاضافات الى ان قال واعلم انه لا خلاف بين اصحابنا في انهم مع وجوب العقيدة التحف

فما يتا الملكة
وتحقيقه الفضل لهم

العلوم التي ينبغي عليها

ارجاع الاحكام الشرعية الى دلالتها التفصيلية وذلك لما يحصل معرفة امور احدا معرفة علم اللغة
 يعني التمكن من فهمه متى رجع اليه ولو بالرجوع الى كتاب القدر انما واجب منه ما هو عليه
 فهم الكتاب والسنة لا تهاجر بيان فيحتمل ليس على عرف هذا الزمان ولا يدان فيهم مغايرتها
 والمتكفل بالملك علم اللغة وهو امر وجدان **الثاني** علم الفقه لا يختلف مغايرتها لفظ الكتاب والسنة
 باختلاف الاعراب والمتكفل ببيانها علم الفقه وقد وضعه امير المؤمنين وعلمه ابا الاسود الدبلي
الثالث علم الحرف لا يختلف الا في ما خلاص الصبغ والبيان والمتكفل بذلك علم الحرف ويكتفي
 به هذا العلمين عند الحاجة فلا يجب ان يكون كبير في العربية والتحليل في المسائل العربية والكتاب
 الاختصاص اليها مكارمة بالذبح الوجوه فانما يحصل بهذا العلمين لا يتيسر له معرفة احكام الله تعالى
 وكيف يعرف معنى قوله تعالى ان الله يريد من المشركين ورسوله ما يعملون ان قوله بالرفع معطوف على
 اسم ان وقوله في قوله تعالى ان الله يريد من المشركين ما يعملون ان قوله بالرفع معطوف على
 وعادة ذلك كثير وقد روي في الاخبار لا من تعلم العربية **الرابع** علم الميزان لا يلد هذا العلم لا يتكفل
 وكيف انما تعرف بهذا العلم وكذا الاستدلال بالشكل الاول والقياس الاستثنائي بله يتوصل
 التنازع من مقدمتها من لا يباين الاختصاص اليه انما عرض للذهبي احوال او غفلة او شبهة
 القواعد القديمة والعقل السليم والجمع المستقيم يفتي عنه وقد بدلت الاحكام وهي متوقفة عليه
 من دون نظر اليه ولا ترقى كبره من اهل الصحابة والبلدان متبني مقالهم واستدلوا بهم عليه
 يكون شامعين برهنا على بن اليه **الخامس** علم الكلام لان المجتهدين يبحث عن كيفية التكليف ويثبتون
 بالبحث عن معرفة نفس التكليف والمتكفل بفهم معرفة ما يتوقف عليه العلم بالشارع من حيث
 الغاير واقفاده الى ما يقع متصرف بما يجب عليه منة مما يتبع عليه باعث الانبياء صلوات
 بالبحر في ابا صلات كل ذلك بالدليل وتراجعا لا يواظب الا والحق ان هذا المقدار من شرائط الحكماء
 ولا دخل في حقيقة الفقه الا ان ذلك شرط لجواز العمل بفقه الفقيه وتقليده نعم يمكن ان يقال
 ان معرفة ان الحكم لا يعمل بالقياس ولا يكلف بما لا يوافق يتوقف عليه معرفة الفقه من ان الخطأ
 بما لا يوافق ظاهره من دون بيان قبيح فيكون العمل بالظاهر وشئ ان تاجل البيان
 عن وقت الحاجة فيجوز ذلك وهذه الامور معلما على الكلام الا ان ارباب الاصول قد نقلوا هذه

المسائل فيكتفي بعلم الاصول وبالجمله فالعقوب على الكلام من الفضل بل هو من غير الشرع
 تتبع الاخبار ولا تروى سيرة السالين في الاضمار والاصار علم ان الامر بهل كما ذكره المتكلمين
 ورصد حكماء والاشراقية وروى عن عقابها الاسلام مقبولة من العلوم الذين لم يسمعوا بعلم الحكماء
 عند النبي وآله الامناء الا انهم بالاكفلة بارادة اجاب اليه اقتناعه كقول الاعرابي البرقة ذلك على
 والافضل على السير فيمنه لادوات بلحج وارض ذات فحاج لا بد لا يظن اللطيف الجور ولدت الكتاب
 او المتكفل لا بدعوان من غير يدور وما يقال من انه لو اكتفى بهذا المقدار لزم معذرة الكفار
 كل من استحق الخلق في النار فيمكن الجواب عنه بان الله نعم قد نصب له معرفة الغاير في الجنة وليد الله
 او ان المكلفين فكل من اخطأ كان من المعصين لا القاصرين الا ان كان من البله والست ضعيفان
 او يقال بان المجتهدين قد تعلموا الحنف وبالعالمين وان كانوا الممثلة في ستمائة كانت قدمت اليه
 الاشارة في حديث الاحتجاج بالنبوة الى المتكلمين وليس هؤلاء اللطيف المندوب للفقهاء السليبين
 بل يجب على رب العالمين صلاح القوة القدسية والمملكة الالهية المتبع للاخبار المعصومة
 يستفاد من المباحثات الكلامية والنبهات الجارية الساس علم اصول الفقه ومعرفة احوال الاشياء
 للفقيه في هذا الزمان فانما الكتاب والسنة جزءها العام والخاص والمطلق والمقيد والجلي والمبني
 والحكم والمثابة والنقص والظاهر والمفهوم والمنطوق والاشارة والعبارة والاولى والنواميس
 الرخص والعزائم وغير ذلك ولا بد للفقيه من معرفة احوال العام هل يعمل على الخاص والمطلق على المقيد
 ام لا ومعرفة الفرق بين العام والخاص ومعرفة ان الامر هل هو حقيقة في الوجوب او السند بان
 القيد هل هو في ذاته او في العمل وهو حقيقة في التعميم او الكراهة او مشروطة والامر حقيقة في
 الغور والزاخر في المرة الواحدة او مقدمة الواجب هل هي واجبة ام لا والامر بالشيء هل هو
 النفي ام هو الضد العام او الخاص ام لا وغرض ذلك من المسائل الدائرة بين الحق والاشياء التي لا يمكن
 فيها الاختيار احد الشقين والمتكفل بمعرفة ذلك علم الاصول فلا بد من النظر فيه وتذاكر الا
 هذا العلم اشدا انكار مستندين الى وجه احدهما ان هذا العلم قد حدث تدمير به بعد عصره
 ولائمتهم وان القطع حاصل لنا باننا صاحب النبي والآلة هم سائر التابعين لا يكونوا بهذه
 القواعد والاصول عارفين وكانوا انما يفتهم بفهم الاحكام من غير احتياج الى هذه الاصول

خيارين مع

المستند بين الامانة وبين البديهة حكمة بوجوب العمل بالامر الشرع ولجواب نواهد
 من علم العلوم العربية فهو من فهم الامور والنواحي فالحكم عليه بوجوب التقليد المبني عليه
 حمله لمسايل الاصول مما لا دليل عليه فالتأني ان علم الاصول ليس بالنقل الاقوال المتفرقة
 الادلة المختلفة والجوابات الفرق واضح بين التفتيش القديمة المشاهير والفتاوى المتأخرين
 فان محطات الشفاهية يظهر المراد منها بالحق في كل غارف باللغة العربية ولو وقع فيها
 خفاء امكن السوال عنه ولا يقع فيها قطع واخراجه من السالك وتقصير في شكك في هذا
 جهة الامانة لايت شذوذا على اساسه يحتاج الى النظر اليها هل هي ثقات ام لا لا يتعارض فيها
 المخرج والتعديل بخلاف مثل زماننا الذي تعارضت فيه الامارات واشكلت فيه الدلائل
 وتغيرت فيه النواحي من غيرنا واجتهدت فيه الاجراء فيها الاشتباها والاختلافات في
 الاسانيد والدلائل والقول بسلامة زماننا الذي تغيرت فيه اللغات وخفيت فيه الامارات
 لزماننا الخاص من الرطة كلام شرعي مخالف للواقع كما تقدمت الاشارة اليه على الامر
 في هذه المسائل كما عرفت دوائر بين النفي والاثبات فلا بد من اختيار واحد مما لا يمكن ارتفاع
 التقيضين ولا اجتماعهما فاما القدماء لا بد ان يكونا مختلفين في احد الطرفين وان لم يكن ذلك عند
 عدم تنديد العلم لا يدل على عدم وجوده واسما لم تعلم بان امير المؤمنين من ارباب الاصول
 الذي لم يعلم علم الحق وتدينه من الحق من ان تقول قبل ذلك لم يكن ودعوى بدهية وهي
 العمل بالامر والنواحي مع عدم اصدار الاحكام فيهما مع اختلاف في كون الامر حقيقة في الحق
 والحق حقيقة في النواحي مع استغنائها في كثير من الاصل في الذنب والكرامة ومع مجموع العمل
 بنظر امر الكتاب ومع اشتهار التعارض في حجية اخبار الاحاديث ثم ان مجرد وقوع الخلاف في
 مسائل علم من العلوم لا يبيح الاحتجاج اليه اذ ما من علم الا قد ذكر الخلاف فيه على ان مسائل
 علم الاصول منها ما يرجع الى علم اللغة لكونه من موضوعات الاحكام التي يكفي فيها بالنقل
 وليقول فيها على الظن اجماعا من اللغة لشدة الاحتجاج اليه وتوقف فهم الخطابات الشرعية
 عليه بكنائس الخلفاء والمجاهدين والشركاء والمضمرات والمضوتات والمفهومات والدلائل
 التقيينات والالزاميات والمجاولات ومنها ما يرجع الى الحسن والقبح العقليين الذين هما

كولست لا اوتهم

وعدم

من دين

من دين الامانة كوجوب المقدمة والبرهان على شيء واحد متعدي فيكون ذلك ومنها ما يرجع الى التوسعة
 كغايه الحروف ونحوها ومنها ما لا يتنبط من الكتاب بعد السنة كحجية الاجماع واخبار الثقات والاعمال
 الاستحسان واصول البراءة واصول الاباحة وعدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة والتكليف بها الا
 بها في كون الامر للوجوب والبرهان على صحة ما يروى من معتق والموسع والمعين والمخير والعين والكتاب
 ونحو ذلك وباجملة فان هذه المسائل كانت مكررة في اذهان المتقدمين وكانوا عليها متوكلين
 بها متمسكين واليهما مستندين وان لم تكن مدونة وديفا فادكرها من الايات والروايات ليستنبط منها
 اولوا الاذهان السليمة والافانام المستقيمة ولا تشر الى جملة من ذلك يعرفه غيره من المؤلفين في كتاب
 لم يجمع له من الصحاح ربي مسائل **الاولى** في الحقيقة والحجاز وانما هو مارد في ثقة الاسلام في الكتاب
 باسناده عن سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين ثم انتقل في موطئة كل جمعة في مسجد الرسول
 واعدا بمكروه في كتابه ما توافقه بالقوم الظالمين من اهل القرية قبلكم حيث قال في كتابه ما من
 قرية كانت ظلمة فافشاها بعد ما افشاها من الاخرين وقال نعم قلنا احتوا يا سنا اذ ارام منهار كخص
 به ربه واسناده عن جعفر بن زرع عن الصادق في قوله نعم قلنا اسقونا استغنا منهم فقال الله
 انما لا يسف كاسفنا ولكنه خلق اولياءه لنفسه واسقوت برضه ودم غلاتهم من مريون فعمل
 رضاهم رضا نفسه ومخطهم مخط نفسه لا تجعلهم الدعاء اليه ملاذ له عليه فذلك حنا ولا كذلك
 وليس ذلك بجعل الله كما جعل الى خلقه لكن هذا معنى ما قال من قال ذلك عند قال من افاضت
 فقد بارزني بالخيارية ودعاني الى ما اوقال من اطعم الرسول فقد اطاع الله والذين آمنوا بهم
 انما يا ايها الله يلاسه فوق ايديهم فكل هذا رشيده على ما ذكرت لك وهكذا الرضا والفضيل
 غيرهما من الاشياء مما يتاكل في ذلك الخبر واسناده عن زرارة عن ابي جعفر قال شئت من
 احدكم وانا ظلموا ولكن كانوا انفسهم يظلمون قال الله اعظم واعني واجل وامع من ان ظلموا ولكنهم
 ظلموا انفسهم وجعل ظلمنا ظلمه ولا يتنا ولا يته الحديث وغيره ايضا وقد في قوله الله هو الله
 الله والارض قال هادي لاهل السما هادي لاهل الارض قال في رواية البرقي هادي
 في السماء هادي في الارض وفي بعض النسخ هادي من في السماء هادي في الارض
 محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر ع ما يروى ان الله خلق آدم على صورته قال هي صورة ربه محمد

مروية
 من
 ذكر
 راسخ
 من
 الامان

المتقدم والجاهل

واما عن البراءة فاجاب بقوله

أما الجارية أو الغنعة وروى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه قال سئلته عن صلوة الجارية
 إذا أجزمت الشمس أو إذا قال لأصلوة من رقت صلوة وقال إذا أجزمت الشمس فصل المغرب فصل
 على الجارية السادسة في حجة مفهوم الأولوية ويدل عليه جملة من الآيات والإخبار كقول الله تعالى
 ولا تقبل لها الف وقوله ثم من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله ثم
 من أهل الكتاب من أن آمن بالله واليومرة اليأس الأبد وقول أمير المؤمنين م اتقوا ربكم عليه
 الجلد والرحم ولا تنجون عليه ضاعا من عليه وصاروا في الكافي عن أبي هاشم عن أبي جعفر م في
 قوله ثم لا تدركهم الأهجار وهو يترك الأخبار قال يا أبا هاشم أو تعلم القلوب أدرك من أخبار
 العيون أنت تعلم ذلك وبعثك الله والحمد لله المبدأ التي لم تدخلها ولا تدركه ببركت جاريها
 القلوب لا تدركه فكيف أخبار العيون وفي الصحيح عن أبي هاشم عن الرضا م ما يقرب من ذلك وعن
 بن عبيد م عن أبي عبد الله م قال إذا أحل الرجل للرجل من جاريته جيلة لم يحل له غيرها فان أحل لها
 دون الفرج لم يحل له غيرها وان أحل له الفرج حل له جميعها لا ريبا في الحلية منع ما يفهم من التحليل
 وعرضا ما لم يكن تحليل الفرج دالا على تحليل غيره بالأولوية لما ثبت الحكم المذكور وروى في الكافي
 بطريقين عن حماد بن عمار م عن أبي عبد الله م قال أدركت العقوق ولو علم الله شيئا هو أصوب
 لدرك عقوبة ما سنده عن أبي البلاء م عن أبي عبد الله م قال أدرك الله شيئا هو أدرك من أن يكون
 عنه وهو من أدرك العقوق وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح عن أبي بصير عن أحمد م في رجل سخط
 رجلا وراهم شح بها عنده حقه ففر ما يجوز أن يقع بالعلم إلى الخ فقال نعم إنما خالفه إلى الفضل
 وزاد في الفقه والحجية السابعة في مفهوم الوصف يمكن الاستدلال على حجيته بما رواه الشيخ
 الثلاثة ما سنده عن زرارة م عن أبي عبد الله م في حديث قال فما خلا الكلاب فما يصيد الهند
 والصقور وأشياء ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت فكونت لا تأكله ثم يقول مكلمين فأكا
 شلاف الكلاب فليس صيده مما ينكل إلا أن تدرك ذلك ثم السابعة في مفهوم الشرط وهو الدال
 على انتفاء الشرط بانتفاء شرطه لم أر على وجه الصحيح ويدل عليه جملة من الأخبار ومنها ما
 رواه عن الصادق م في قوله ثم بل فعله كبيرهم هذا ما سندهم أن كانوا يخطون قال الله ما
 فعله كبيرهم وما كان لبناهم فليس كيف قال قال أنا ما فعله كبيرهم فلا أن نطعن أن لم ينفقوا فليس

تعالى

كبيرهم

كبيرهم هذا شيئا م في احتجاج الطبري عن الصادق م نحوه وما رواه الكليني في الصحيح عن أبي بصير
 عن أبي عبد الله م في حديث قال فيه فإذا أجزمت رجل يقول فمن يحل في يومين فلا تأكله ولا تأكل من
 يبق أحدا لا يحل لكته قال من فاض فلا تأكله عليه روى الكليني والصدوق في الفقيه ما سندهما
 عن حماد بن زرارة قال قلت لأبي عبد الله م قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ما أيسر من هذا
 الشهر فليصمه ومن شاف فلا يصمه روى الشيخ في الصحيح والصدوق في غيره عن أبي بصير قال سألت أبا
 عبد الله م عن الشاة تدفع فلا تحرك ويدأق منها دم كثير يحيط فقال لا تأكل من عليها يقول إذا ركبت
 الرجل أو طفت العين بكل يدعي الصدوق في الفقيه م عن هشام بن الحكم في الصحيح أنه سئل عن بعض
 النخاعين في الحكمين بعضين عورن الناحي روى موسى الأشعري فقال لا تأكل من النخاعين في الحكمين
 الحكم كانا رويين الأصلين بين الظاهريين فقال هشام م كانا عورين رويين للأصلين م بينهما فقال
 النخاع من أن قلت هذا قال هشام م من قول الله في الحكمين أن رويين الأصلين م روى الله بينهما فقال
 أنها لم يرويا الأصلين م ويدل على ذلك ما رواه من كفاء الأئمة م به في الجواب مع روى
 أنها يوقف فقهه على الظهور والمطوق فمن ذلك ما رواه الكليني في الصحيح عن حماد بن مسلم قال سألت
 أبا عبد الله م عن النخاعين قال لا تأكل من النخاعين م روى في الكافي م في رجل سخط رجلا
 ففرد ما سنده عن حماد بن عمار م عن أبي عبد الله م قال أدركت العقوق ولو علم الله شيئا هو أصوب
 لدرك عقوبة ما سنده عن أبي البلاء م عن أبي عبد الله م قال أدرك الله شيئا هو أدرك من أن يكون
 عنه وهو من أدرك العقوق وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح عن أبي بصير عن أحمد م في رجل سخط
 رجلا وراهم شح بها عنده حقه ففر ما يجوز أن يقع بالعلم إلى الخ فقال نعم إنما خالفه إلى الفضل
 وزاد في الفقه والحجية السابعة في مفهوم الوصف يمكن الاستدلال على حجيته بما رواه الشيخ
 الثلاثة ما سنده عن زرارة م عن أبي عبد الله م في حديث قال فما خلا الكلاب فما يصيد الهند
 والصقور وأشياء ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت فكونت لا تأكله ثم يقول مكلمين فأكا
 شلاف الكلاب فليس صيده مما ينكل إلا أن تدرك ذلك ثم السابعة في مفهوم الشرط وهو الدال
 على انتفاء الشرط بانتفاء شرطه لم أر على وجه الصحيح ويدل عليه جملة من الأخبار ومنها ما
 رواه عن الصادق م في قوله ثم بل فعله كبيرهم هذا ما سندهم أن كانوا يخطون قال الله ما
 فعله كبيرهم وما كان لبناهم فليس كيف قال قال أنا ما فعله كبيرهم فلا أن نطعن أن لم ينفقوا فليس

ومن ثم فلا تأكله

تقبل التوبة نقضت ما يجب عليك فضل وكنتين ثم رقت عندك من اني ثم قال السلام عليك
يا نبي الله من اني رايته رزقي مدلي رجب خاسي ومن جميع اهل بلدي هم وعبدكم الصبر
واسودهم فلا تشاء ان يقولوا ان اقول رسول الله عنك السلام الا كنت صادقا وروي
الصدوق في الخصال باسناده عن موسى بن بكر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما روي
ابن مينا او الشاذلي او الاربعة او اكثر من ذلك كره يقضي من صلاته قال لا اخبرك بما عجزت
هذه الاشياء كلها اكلها عليه عليه من امر الله اعز له من راد فيه غير ان هذا من الامور التي
يقع كل باب منها الف باب **الثامن عشر** في رجب العمل بالطلاق حتى يرد المقيد بذلك عليه
ما روي الصدوق عن الصادق قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي وما روي الكوفي باسناده
عن ابن محبوب عن قال سئل ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته طلاقا اخل به حتى تنكح غيره فماتت
عبدته طلقها هل يهدم الطلاق قال نعم لقول الله جل عز في كتابه حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن ابي
الاذرج باسناده عن منصور بن حازم في حديث ان رجلا سئل ابن سعد عن رجل تزوج امرأة
فماتت قبل ان يدخل بها ايتزوج بها قال لا بأس بذلك ثم ان علمه غسله فقال له على من
ابن اخذتها قال من قول الله وربها بنكح الا ان في جوارحه من شائكم الا ان دخلتم من نازله
وخلتم من نازله عليكم فقال علي بن ابي طالب من هذه مستثناة وهذه منسلة وامهات استأثرت
بالاستثناء التقييد بما لا يزال الاطلاق كما هو ظاهر **السابع عشر** في عدم جواز تأخير الرضا
عن وقت الحاجة مع بقاء التكليف به ويدل على ذلك جميع ما دل على استعانة التكليف بما لا يطيق
وقد لا يرد عليه وما روي في رجب التقييد بالارضا والارضا بالبيان وما دل على ان ليس على الله
على الحق ان يبرئ من الخلق على ايمان به فله وما دل على ان لا تكليف الا بعد البيان ولا يكلف الله
نفسا الا ما اتاها وما دل على ان لا تكليف الا بعد البيان في سعة ما لم يعلم من
ذلك من الايات والروايات ولما اتاها في جملة من الاجزاء عنهم من انه يجب على الناس ان يعلم
ولا يجب عليهم الحجاب وما روي من انه كانوا يلبسون عن بعض الامور فلا يجيبون فلا يدل على
جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة كما اشبهت على بعض الحديثين فانهم لما لم يجيبوا ارتفع
التكليف بما يتوقف على البيان وتعلق بغيره وهذا مما لا يلزم فيه **الثامن عشر** في ان الارضية

مرجوع

ومعناها

ومعناها حقيقة في الرجب والارضية حقيقة في الترخيم كذلك يدل على تلك جملة من الاخبار
ما روي في نسخة الاسلام في الكافي عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام ما جاء به على ما اخبره
ما روي عنده من عند جري له الفضل بن جري له من الفضل بن جري من خلق الله ان قال ذلك
يجري لائمة الهدى واحد واحد واحد باسناده عن سعيد الاخرج نحوه باسناده عن ابي الحسن عليه السلام
وباسناده عن زيد بن معاوية الجملي قال سئل ابا جعفر عن قول الله تعالى يا من كان في ذل
الى اهلها ولذا حكمهم ما بين الناس ان يحكموا بالعدل الذي في ايديكم ثم قال للناس يا ايها الذين آمنوا
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم انما نفع خاصا من جميع المؤمنين الى يوم القيامة
بطاعتنا فان ختمت تنافي في مروه الى الله والرسول والى اولى الامر منكم لئلا تزلت وكيف
عالم بطاعة لاه الامور حتى في منافعهم انما قيل في ذلك للمؤمنين الذين قيل لهم اطيعوا الله
اطيعوا الرسول واولي الامر منكم وروى الكوفي عن جعفر باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام في معنى الطاعة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان اشد على العبد ان لا يسمع كل صلوة وفي
رواية الصدوق عن صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام في معنى الطاعة قال سئل ابا عبد الله
عنه عن معنى الطاعة فقال خمس صلوات في الليل والارضا تلت حل بها من الله ويدين في كتابه
ثم قال الله تعالى انما الطاعة لله والرسول والى اولى الامر منكم في معنى الطاعة في معنى الطاعة
عن ابي عبد الله عليه السلام في معنى الطاعة قال لا ابي جعفر ما تقول في الطاعة في معنى الطاعة
ان الله عز وجل يقول واذا خذتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصار التقصير
كوجب النمام في الحضر لا تلتنا انما قال الله عز وجل واذا خذتم في الارض فليس عليكم جناح
يقول انما هو فكيف وجب ذلك كما وجب النمام في الحضر فقال لم ابي جعفر في حديث قال العرفان
يا ايها النبي في حجة الكتاب وما روي الشيخ في معنى الطاعة عن ابي جعفر في حديث قال العرفان
على الحق بقرينة ايج لا والله يقول واذا خذتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا
عن حدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس احدان يصلي ركعتي طواف الفريضة الا خلفا لقام
لقول الله عز وجل ما اتخذ من مقام ابراهيم مصلية فان صلته في غيره فليكن عادة الصلوة
باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يني مصلية ركعتي طواف

مقالا ياما عن ان يركب في ذلك الامام
الذي هو اكد والعهد السلام
وان حكمه من اناس من خلق الله

وروي الشيخ في معنى الطاعة
انما هو فكيف وجب ذلك كما
وجب النمام في الحضر لا تلتنا
انما قال الله عز وجل واذا
خذتم في الارض فليس عليكم
جناح ان تقصروا من الصلوة
فصار التقصير كوجب النمام
في الحضر فكيف وجب ذلك
كما وجب النمام في الحضر
فقال لم ابي جعفر في
حديث قال العرفان
يا ايها النبي في حجة
الكتاب وما روي الشيخ
في معنى الطاعة عن ابي
جعفر في حديث قال
العرفان على الحق
بقرينة ايج لا والله
يقول واذا خذتم في
الارض فليس عليكم
جناح ان تقصروا
عن حدة عن ابي عبد
الله عليه السلام
قال ليس احدان
يصلي ركعتي طواف
الفريضة الا خلفا
لقام لقول الله عز وجل
ما اتخذ من مقام
ابراهيم مصلية فان
صلته في غيره فليكن
عادة الصلوة
باسناده عن ابي عبد
الله عليه السلام
قال سئل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل
يني مصلية ركعتي
طواف

وذلك انهم قد علموا ان الانبياء انما هم رسل الله
لا يملكون ان يبدلوا ما جاءهم من ربه
فمن جعل من رسله من يبدل ما جاءهم من ربه
فان الله لا يهدي القوم الظالمين
والله اعلم بالصواب

فليست غير ذواتها لم يقبل منها صلوة حتى تقتل من طهرها كقتلها من جنتها روى الكليني
باسناده عن موسى بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثلاثة لا يرفع لهم صلواتي ولا عزما عليها ساجدة
والسبل ازاره خيلاه وعن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثلاثة لا تقبل لهم صلوة عبد الله بن موسى
حتى يضع يده في ايديهم وامرأة ماتت وزوجها عليها ساجدة لا تقبل لهم صلوة عبد الله بن موسى
الصحيح عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل من صلواتي من كان
والاجابة بهذا المصنف كثير **الثالث والعشرون** في حكم الامن بالوسع وجوب العزم فيه بدل
الاذاء انما يتحقق وقتد ويدل على التوسعة ما روى الكليني في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن ابي
قال ان من الاشياء اشياء موصولة واشياء مفصولة والصلوات تتمازج فيها تقدم مرة وتؤخر اخرى
والجمعة مما اتي فيها الحديث روى الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول ان من
الامور ما هو مفصولة وما هو متصل فقلت الوقت وتبين ان الصلوة مما فيه السعة من اجل ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم روى ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلواتي على من لا يخطئها وقت ولا حذر ولا يتركها
على الحكم الاخير ما دل على عقاب الكافر والخالف على ما تكرر من الاجابات من غير فرق بين الكافر
الموت وعيد الموت والحق ولا بين ما اذا بقي يصح الكلف وقت الصلوة اخرج عنها
فلو لم يكن الصلوة العزم لزم التفرقة فيما تقدم مع الحكم بالمسألة وروى ابي الحسن في الحكم ما روى في
وجوب القضاء للصوم على من نام جنتا غير علمه على العمل ليللا حظ **الرابعة والعشرون** في
الادوات اذ وردت في القرآن فيما يتعلق بالكتايب عكم بوجوب الترتيب بين العظوف والعظوف
يدل على ذلك ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن زرارة والصدوق عن مسلمان عن ابي جعفر قال تابع
الوضوء كما قال الله تعالى بالوجه ثم باليد ثم بالرجل والاسم على كل واحد من ذلك ما بين يدي
شيئ مما امرت به وان غلبت الذلعة قبل الوجه فليد بالوجه وادع على الذلعة وان مسحت
الرجل قبل الرأس فاسمح على الرأس ثم اعد على الرجل ابدى بماء الله روى الشيخ في الصحيح عن زرارة
قال سئل احمد بن محمد عن رجل يديه قبل وجهه ورجليه قبل يديه قال يديه بماء الله روى
ابعد ما كان فعل روى الكليني والشيخ في الصحيح عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال حدثنا
تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وطاف الناس معه ثم صلى ركعتين عند المقام واستلم الحجر

ثم قال ابدى بماء الله روى الكليني والشيخ في الصحيح عن زرارة والصدوق عن مسلمان عن ابي جعفر قال تابع
الوضوء كما قال الله تعالى بالوجه ثم باليد ثم بالرجل والاسم على كل واحد من ذلك ما بين يدي
شيئ مما امرت به وان غلبت الذلعة قبل الوجه فليد بالوجه وادع على الذلعة وان مسحت
الرجل قبل الرأس فاسمح على الرأس ثم اعد على الرجل ابدى بماء الله روى الشيخ في الصحيح عن زرارة
قال سئل احمد بن محمد عن رجل يديه قبل وجهه ورجليه قبل يديه قال يديه بماء الله روى
ابعد ما كان فعل روى الكليني والشيخ في الصحيح عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال حدثنا
تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وطاف الناس معه ثم صلى ركعتين عند المقام واستلم الحجر

ان جبريل لم يزل يكرر في كل يوم
ان جبريل لم يزل يكرر في كل يوم
ان جبريل لم يزل يكرر في كل يوم
ان جبريل لم يزل يكرر في كل يوم

الرفع والشا وفي تفسير الامام ع في قوله ثم قمت فلوكم من بعد ذلك في كالحجارة او أشد قسوة
 تارة انما هي في قسوة الاجار او أشد قسوة ابرهم على السامعين ولم يبين لهم كما يقول القائل انك
 خيرا او حرا ولا يبين ان لا دين بل يريد به ان يبينهم على التسامع حتى لا يعلم ما اذا اكل وان كان
 انه قد اكل وليس معناه بل أشد قسوة لان هذا اسعد ذلك غلط وهو من اجل يرتفع ان يخط في خبر
 ثم يستدرك على نفسه الغلط لان العالم لما لا كان وما لا يكون ان لو كان كيف كان يكون وانما
 يستدرك الغلط على نفسه الخلق المفقوس ولا يريد به ايضا **السابعة والعشرون** في ان جعل
 اثار وقمت في القرآن فيقيد الرفع والرجوع في تفسير الامام ع في قوله ثم قمت فلوكم من بعد ذلك
 تركم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون قالوا جعل من الله واجبا الحديث **الثامن**
 في ان عيسى في القرآن كذلك ايضا في تفسير العياشي ع في قوله ثم خلطوا على اعصابهم واخسروا
 شيئا عسى الله ان يتوب عليهم قالوا عيسى من الله واجب وانما نزلت في شيعتنا الذين في
 روى في حديث احرار عيسى من الله واجب وفي تفسير فرات بن ابراهيم ع في قوله في الامم المذكورة
 قالوا عيسى من الله واجب وانما نزلت في شيعتنا الذين في القبيح في العيص من الصادق ع
 في حديث قالوا عيسى من الله واجب وانما نزلت في شيعتنا الذين في القبيح في العيص من الصادق ع
 سمعت الله عز وجل يقول بعثنا ان ترنا انا اقل منك والاولاد افضى الي ان في يتي خيرا
 من جنتك وعسى بوجه **الثامنة والعشرون** في ان اللام الحارة فيقيد الاختصاص بيا
 على ذلك ما روي في خبري في قرب الاسناد وعن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سمعت ع
 ملكه جعل في قوله المنة قال لا ذلك لقول الله تبارك وتعالى ذلك لمن لم يكن اهله خاف
 المسجد الحرام **الثلاثون** في بعض الظاهر من اسماء الاشارة روى الصدوق في قوله
 عن الصادق ع عن ابيه ع في قوله الله يعقل هو الله احد قال قل اي اظهر ما وجبنا اليك شيئا
 بهتبا ايضا الحديث في قوله الله يعقل هو الله احد قال قل اي اظهر ما وجبنا اليك شيئا
 الغائب فالخاء بكسبه على معنى ثابت والواو اشارة الى الغائب عن الحواس الحديث **الحادية**
والثلاثون في ان انما الله يعقل على ذلك ما رواه الشيخ باسناده عن ابي جبير عن ابي عبد الله
 قال سئل عن الرجل يكون معه الدين قوضا منه للصلاة فقال لا انما هو الله عز وجل

في قوله او أشد قسوة ابرهم على السامعين

كان في قوله هذا اشارة الى الله عز وجل

بن العزم عن بعض الصادقين ع قال اذا كان الرجل لا يتعد على الماء وهو يتعد على الدين فلا يجوز
 بالدين انما هو الماء او الميع وفي الوثوق من عبد الله بن عمار ع قال اذا شكت في
 من الرضا وقد ظنت في غيركم فليس شكك بشيء انما الشك اذا كنت في شيء لم تجز عن نفسه
 بن مصعب قال ظنت لابي عبد الله ع رجل احتلم فلما اصبح نظر الى ثوبه فلم ير به شيئا قال انما
 فيه ظنت فرجل رأى في المنام انه احتلم فلما اقام وجده لا قليلا على طرف ذكره قال ليس عليك
 ان عليا كان يقول انما الغسل من الماء الاكبر وروى الكليني في الصحيح الحسن بن الحسين بن علي
 العلما قال سئل انما عبد الله ع من الرجل يرى في المنام حتى يجد الشهوة فيرى انه قد
 احتلم فاذا استيقظ لم ير في ثوبه الماء ولا في جده قال ليس عليه الغسل وكان علي ع يقول
 انما الغسل من الماء الاكبر فاذا رأى في منامه ولم ير الماء الاكبر فليس عليه غسل **الثانية**
الثلاثون من ومن هلمه معاينها التبويض ويدل عليه ما روى عن غياث بن ابراهيم ع في
 عن فرات بن ابراهيم ع معضا عن ابي جعفر ع قال ما بعث الله نبيا الا اعطاه من العلم نصيبا
 خلا النبي ع فانه اعطاه من العلم كانه قال مقيا انا اكل شيء وقال كفتنا له في الامح من كل شيء
 وقال الذي عنده علم الكتاب ومن لا تقع من الله على الجمع الحديث **الثالثة والثلاثون** في ان
 ومن معاينها التبويض ويدل عليه ما روى الصدوق في الحديث عمن زاده قال قلت
 لابي جعفر ع الا تخبرني من اين علمت ان السحر بعض الرأس وبعض الرجلان فحكى قال
 يا زاده قال روي عن ابي عبد الله ع ان الله عز وجل قال يا ابراهيم ان الله عز وجل
 اتاوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال لا يدعكم الى المراتق فوصل اليدين الى الرافعين بالوجه
 الى ان قال ثم فصل بين الكلام فقال واسموا برؤسكم فرفعتا حين قال برؤسكم انما السحر
 الواسع ان ابنا الميت قال ثم قال فلم يجد الماء ففوضوا صيدا لطيبا فاسحوا به برؤسكم
 منه فلما وضع الرضا عن لم يجد الماء انبت بعض الغسل منه لانه قال بوجهكم ثم فصل بين
 ابيدكم ثم قال منه لاني من ذلك النهر لا نعلم ان ذلك اجمع لم ير على الوجه لانه عن ذلك
 بعض النكاح الحديث فيه دلالة على كون من التبويض **الرابعة والثلاثون** في اشارة حجة في
 السلف الاما ثبت استحبابه روى الكليني والصدوق عن الحسن بن راشد عن ابي عبد الله ع قال

وهو بخلاف غيره من الكتاب

ارجعت فذلك صل المسلمان محمد بن الحسين اعظمها طرهما قلت ولي يوم
 قال هو يوم مضى من انين م علما للناس الخات قال قلت جعلت فداك وما ينبغي لنا ان
 فيه قال تقوم بالحسن وتكثر الصلوة على محمد وآله وتبوء الى الله من ظلمهم حقهم فان الانبياء
 ناصر الاصله باليوم الذي كان يقوم فيه الوحي ان يخاف عتيد الخبر ويخوف ما رواه الكليني عن عبيد الله
 بن سالم عن ابيه عنده وغيره قلت وما ينبغي لنا ان نفعل في ذلك اليوم قال تذكر الله فيه
 بالصيام والعبادة والتذكر لله والحمد لله وول الله من اوصى امر المؤمنين ان يتخذ ذلك اليوم عيدا
 وكذلك كانت الانبياء تفعل كانوا يصومون اوصيائهم بذلك وروى الشيخ والكليني في الصحيحين
 بن قاذ عن ابي عبد الله في حديثه قال قال فلما كان يوم الترتيب عند ذلك انشغل من الناس
 يقتلوا ويهاؤا بالبحر وهو قول الله عز وجل الذي اقر على يديه ما فبقوا امة تايمك ابراهيم
 النبي م واحبابه هياض بالبحر حتى اقام في صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرة والفجر عند
 الناس معه وكانت قرين تفيض من الرزق لعه وهي جمع ويصنع الناس ان يفيضوا منها فاقبل
 رسول الله م فرش ترچوان تكون نافضة من حيث كانوا يفيضون فاستل الله من جعل ثم
 مرجب اماض الناس واستغفروا الله يعني ابراهيم واسماعيل واسحق وفاضتهم مناهم كما يومهم
 الحديث وروى الصدوق عن النبي م قال تصوموا فانها من سنن اخواني النبيين وكانوا يفترون
 الصغار والكبار يحضون على الصلوة لا يخالفوا في شيهم وروى الكليني عن حماد الجلي عن ابي عبد الله
 قال ان الله عز وجل يقول في كتابه وطهر يلقى للطايعين والقاتلين والركع السجود فيسفي للعبد
 ان لا يدخل مكة الا من طاهر ولا يترع عاقلة لزيادة الراوي ولعلنا فرأيت خاصة الى غير ذلك
 من السبل التي يمكن استخراجها من الكتاب والسنة مما لا يحيط على المتبع الخبر وما لنا قد انجزنا
 الخبر من ولا نبشك مثل خبر **السابع** العلم باحوال الرزاة من التعديل والخرج وروى بالرجوع الى الكتاب
 ما لا يمكن بدالك علم الرجال فقلنا ذكرنا الاخباريين الاجتاج الى هذا العلم بناء على اصلهم من
 الاخبار والاتي بايدينا فلو قد رسيات كلامهم وموافقه انهم ووجه الاجتاج الى هذا العلم
 انما هو من روين بالعمل باخبار الثقة ورواها عن الكذا بين فلا بد من معرفة حال الرزاة وهو
 العلم وايضا فقام الامر في مقام التعارض بالاختلاف في القول الاعمال والادق والاصدق

العلم في طبع علم الرجال

الادوية وذلك لا يعلم الا بالنظر في احوال الرجال وروى عنهم ان في رتبة اخبارنا وكذا بين
 ما هو بين وان لكل منهم كذا با يكتب عليه فلا بد من معرفة حاله وقدره على القول على احوال
 العلم لشكالات وشبهات **الاول** انهم اختلفوا في معنى العدالة كما بين على احوال فقيل انها
 مجرد الاسلام وقيل انها حسن الظاهر وقيل انها الملكة الراسخة فلا يمكن الاعتماد على تقديرهم
 الا بعد معرفة مذهبهم في العدالة وهو يتعسر على ان تعدل بعضهم حتى على تعديل من تقدم عليه
 مع جبرنا الى الحال على انهم اختلفوا في الكبار وعددها واثنائها واجب بان تعدل كل واحد
 من علماء الرجال ووجهه ليس مبيحا على مذهبه فقط بل هو مبني على ما تنفق عليه الكلمة
 فتشيع عليه الطريقة من التعديل والخرج ويبدل على ذلك انه لو كان كل منهم مرجح ويعدل على حده
 فكان ينبغي للقبائل بان التمسيرة العدالة عبارة عن مجرد الاسلام ان يحكم بعدالة جميع الرزاة الا
 من ظهر منه الضيق وليس الامر كذلك وايضا ان الفرض من هذه التاليفات ان تكون مرجحا
 لتقاس مع علم الله بل تدلان الناس في العدالة واسبابها فلا بد ان يكون مرادهم من طاعة العدالة
 ما استقامت عليه طريقة الكل وما اتفقت عليه مذاهب الجميع على ان هذا الاشكال انما
 لو كان علماء الرجال في المخرج والتعديل يقتضون على تولى لان ثقة وعدل او فاسق وليس الامر
 كذلك بل هو يذكر احوال الشخص ما رتبته وادخله وادخله وادخله وادخله وادخله وادخله
 الواردة في مدحه ومذمه وصدقه وكذبه فالناظر يتنظر من ذلك ما يوافق مذهبه **الثاني**
 ان كثيرا من الرزاة كان عاقلان المذهب ثم رجع وحسن ايمانه وبعضها العكس والقوم يجعلون
 رعايتهم من الصحاح مع جهلهم بالتاريخ واجب بوجه الاول ان هؤلاء الرزاة الذين عدلوا
 من الحق واليه طائفة معصرون تجلبون يمكن للعلماء عالم الاطلاع على تاريخهم والعلم
 به فلا يتقدم ذلك في احوال سائر الرزاة الثاني ان هذا وكذا الاجتاج الى العلم الرجال انما يرجع
 من اراوا احكاما من اولها ان يعلم حال الراوي هل هو حسن على الحق او البطل فاختاره
 ويترك او مشكوك فيه فيوقف **الثالث** ما ذكره النهائي في مشركا حسين وحاصله ان
 السخا من كتب علماءنا التواضع في المخرج والتعديل اتاحنا الامامية كان اجتنابهم من
 مخالطة من كان من الشيعة على الحق الا انهم رجع وانكر امامة بعض الائمزة في أقصى المراتب وكذا

اشكال على هذا الشط

يتمتعون بحالهم والحق معهم فضلا عن اخذ الحديث منهم بل كان ظاهرهم لم بالعدالة اشهدوا
 نظارهم بها للامة لكونهم من العامة وعدم خوفهم من ارتداد وكان اصحابنا لشدة اجتنابهم عن الخلق
 يسمونهم بالمطويعين والكلاب التي اصحابها المظنون لانه لا يرون شيئا منهم عن عبادتهم وحقها
 ولا يرون بالعدالة عليهم في الصلوة ويقولون عبادهم كفار شركون وناقدون واهم شر من انواصبت
 ان من خالفهم وجالسهم فهو مثله كما يظهر من كتاب الكشي وغيره في اخذ القتل احيانا بشاره بقتلهم
 في موضع ما بالعدالة مع علمهم بالتحال فلا بد من ابتلاء وعل وجرح جميع اقسام السماع منه قبل عدوله عن الحق ان
 بعد موته ورجوعه الى الحق وان القتل انما وقع من اجله الذي القدره شتمه قبل الوقوف عليه لكنه
 اخذ ذلك الكتاب من مذبوح اصحابنا الذين علموا الاعتقاد ككتب على الجلس الطلعي فانه وان كان
 اشدا الواقعه عن الالامية الا ان الشيخ شهد ليف العزيمت بانه روى كتب من الرجال الموقوفين
 بهم في رايهم الى غير ذلك من الحاصل الصحيح انتهى فاما **الثالث** ان العدالة التي اعتبرها المتأخرون
 بمعنى الملكة من الكيفيات القضائية التي لا يطلع عليها الا اصحابها فلا يجوز انشاؤها بالشهادة خبر
 الواحد لانها لا يجوز بانها لا في المحوسات واجب وجوه الاول ان المضطر للعدالة بالملكه جعلها
 علامت خارجة واثبات ظاهرية هو مستكشف عنها فتقديلهما انما هو كونه خبرا من رعيه وحيث
 يكف عن العدالة بمعنى قولنا المتكفل فلان عدله انه متصرف بهذا الامر الخارج الدال على العدالة التي
 بالنع من اختيار الشهادة لا خبر في المحسوسات وفيما مل الثالث بدهة حصول العلم لظاهرها
 الرابع بسبب تعدل المعدلين سيما اذا كان اكثر من اثنين مثل الادراك الاربعه واصلهم في الاكثر
 والفضلاء الخمسة واصلهم في الاخرين الرابع ان القابل يكون العدالة هي الملكة انما هو العلم
 ومن تاجر عنه ومن المتقدمين وذلك لا يمنع من القبول على تقدير بلهم كالاخيه **الرابعة** ان
 شهادة فرج الفرع غير صحيحة اذا كانت متعلقة بملازمة كاختر فيه واجب يمنع كونه شهادته
 بل هو اخبار كما ياتي ويحصل اليقين بعدالة كثير منهم بديهته وبكفاية الظن في الباقي لان
 المسئلة من الموضوعات التي يكفي فيها بالظن **الخامسة** ان بعض الاصوليين اعتبروا الترتيب
 شهادة المعدلين وبعضهم اكف بالواحد ولا يعلم من حب المعدلين في ذلك مع ان تعدل
 اغلبهم حتى على تقدير من تقدمهم ولا يعلم موافقتهم لها ايضا واجب اما الاول فانه تقدم في الجواب

من الاشكال

على الاشكال الاول ولما ثانيا فان مجرد الظن كان لا يثبت المسئلة من الموضوعات ولما ثانيا فان
 ذلك لا يضر من مال ان الترتيب من باب الخبر **السادسة** انه لا يمكن العلم بالعدل والجرح معا
 بسبب اشتراك الاسماء ولا يمكن العلم بجهة السند من جهة احتمال السقوط فاحل ما سقط من اوله
 كان ضعيفا فلا فائدة في الجرح والتعديل فلا فائدة في علم الرجال واجيب بانه يعلم ذلك من اليقين
 والعلاقات وقلنا الاول على انه لا ريب في حصول الظن والمسئلة مما يكفي فيها بالظن كما عرفت
السابعة انما زعم الغفلة والاستثناء في كثير من طرقه واثبات الشيخ في التهذيب والاستبصار
 فان فيها اشتباهات كثيرة في السند والمعن بل قد قيل الخبر عن الكافي والاسناد وغيره وانما
 في الكافي بسقط او تحريف او تعديرا واما خبر فقد يظن الناظر انه لا سند لشيخ انه صحيح وصحيح
 اذ انه مرسل وهو مستند وبالعكس بالشيخ كثير من هذه الاشتباهات وقد حقق ذلك الحقيق
 التقاد في سبقي الجحان واذ كان الامر كذلك فلا فائدة في الرجوع الى علم الرجال واجيب بان
 احتمال السهو والخطأ على الثقة لا تجب عدم الاعتماد على خبر غلات الظن حاصل من ذلك
 والامريه كما تقدم **الثامن** معرفة الايات القرآنية المتعلقة بالاحكام الشرعية والامتناع على الستم
 انما هي من خمسة اية وقد اقرها جماعة من علماءنا مبينة وبسطوا القول فيها وارجع
 ترتقا لاجتهاد عليها ظاهرا فان الاستنباط من الايات يتوقف على العلم بها وقد عرفت ان الاجتهاد
 بالامر بالعرض على الكتاب الجيد وذلك متوقف على معرفته ويندرج في ذلك معرفة النسخ و
 المنسوخ **التاسع** معرفة علم الفقه سيما الاستنباطي وان يكون له انش بكتاب الفقهاء اذ ورد
 من الشارح الامر بالاخذ بما اشتهر راي الاحتكام اجعته عليه الطائفة والمحققين لذلك
 الفقه الاستنباطي وتبعا لا يحصل لهم الاحاديث بدون ما رسته والحاضر فيه طائفة من الفقهاء
 في امر الحديث بديهي وجوابي ويندرج في ذلك معرفة مواقع الاجماع لكونها من الحقائق العامة
 العلم بالاخبارات المتعلقة بالاحكام الشرعية والفروع الفقهية والاطاعة بها والتسليم
 لها وكثيرا ما تعرض فيها فلهذا العدة في هذا المقام ومنها يحصل الرام والتوفيق التام فلا بد من
 اعطاء النظر فيها احسن واعطاء الفكر فيها احفظ واليقين لها من مظانها فكم ترتل الاول فيها
 للأحر ولا يفتتح بقصور وبعض الاحتكام عن بقيةها ولا اعتبار على بعض ما في الكتب العتيقة فانها

من شرط الاحتكام

حجة على كذا الطرفين بعد جوي الطائفتين اما على طريقة الاجراءين فنوضح واسهل طر
 من قال اننا لا ندري بالعلم قضى بحجة باطلنا من مطر الا ما خرج بالبرهان كذلك ايضا ان العلم
 الحاصل من الاجزاء الضعيفة باصلاح المتأخرين اقوى من كثير من الطنون الحاصلة من
 من غيرنا فاجعلنا في المبدأ في الباب والعروة في فصل الخطاب لا اذ قلنا اننا لا ندري بالعلم
 فانها سفل النجاة المذكورة بانواع الساعات والنجية من ظلم الجنالات وما من حكمة الا في هذا الحق
 ولا حقيقة الا في هذا الصلنا بل في شرع العوام ومودعها ومنشأ الحكمة ومولدها منها ظهرت
 الحقائق ومكنونا بها صارت فرائض الشريعة وسنونا بها كيف لا وقد ظهرت من ان قد اخرج
 والسنة الصدق الذين ظلمهم الله بوجههم وحشت على مسئلة مساوات البشر والائمة الا انهم
 الذين اوتوا العلم الابن اللباب لم ينطقوا الا بالحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 والعمل بها امان من الضلال غلب الغيوب **عشر** القوة القدسية والمملكة الالهية التي
 بقدرها ما على استنباط الاحكام الشرعية من اولها التفصيلية كاتخذت الاشارة اليها في كلام
 الحق الجرائي وتتل بعض مشايخنا المحققين هذا الشرط الى عشر الاول ان لا يكون مروج السليقة
 لانه اقله الحاسة الباطنة كما اننا لو اخرجنا من الظاهرة فليس هو الحاشية منها من الادراك وذلك اننا نحتاج
 السابقة فلا يكون ذاتيا وقد يكون كسبيا باعتبار العوارض مثل سبق تقليد او شبهة وطرقت
 الاعوجاج الدخيل على انهم الفقهاء واجتهدوا انهم فان جعل منهم موافقا لغيرهم فليعلم الله وان
 غاها فليعلم نفسه الثاني ان لا يكون تجاونا في طلب محبة البحث والاعتراض والميل اليها فاما
 لاظهارها والتفصيل اذ من مرضي باني كالكلمة الحق والاثالث ان لا يكون جوجعلوا فاننا نرى كثير
 من الناس اذا تكلموا بشيء يلحق على صحيح فانكلموا به وان ظنوا فساده الراجح ان لا يكون في حاشية
 قصوره مستبداء بل في فانا نرى كثير من القاصرين يعترضون على المجتهدين ويظنون عليهم فيكون
 ويشعرون من غيرنا فاما في انهم قاصرون عن بقرهم الخامس ان لا يكون للمعدة فيهم زيادة في البحث لا فقه
 على حد ولا يفرم بشي مثل اصحاب الميزان قالوا ان لا يكون جليل لا ينطق بالحكمت والدقائق
 ويقتل كلما يسمع ويرى بل لا بد ان يكون ذا حذقة يقدرها على ما الفرع الى الاصول السابع
 ان لا يكون مدرك هو متوقفا في الكلام والرياض في العوارض غير ذلك مما هو طريق غير الفقهاء

فانما كان ذلك في غير الفقه بل في
 سائر العلوم والادب والعلوم

كما هو مشاهد لنا من ان لا يكون لدانس بالوقعية والقادر في الالة والحديث الى حقيقته
 عند المفاصل المأزلة مساو وتولوا هو وان لا يكون نفسه بكثرة الاحتمالات في التوجيه التاسع
 ان لا يكون جريا في انما في الفتوى العاشرة ان لا يكون مفرطا في الاحتياط في مقام العمل نفسه
 ولا في مقام الفتوى غيره فان كثير الاحتياط لم يره في نفسه انتهى اقل ويرجع اكثر هذه الامور والفتوى
 السليقة ويعرف حصيلها في الملكة بعرض ما حصل من الاستنباط والاستدلال على استدلال ارباب
 المحكمات وتخصيصها من شابهة في علمها **ثم** من العوام ما ليس شرط الفقه ولكن
 ربطا به كالمعلم العينة المرتبطة بعروة القبلة ومعرفة كونه الارض بعروة تقارب البلدان وتجا
 ليزيد عليه ولا يكون اول الشهر في ارض غير ما هو اوله في بلد اخر ويجوز ان يكون الشهر ثمانية عشر
 يوما لبعض الاشخاص ويجوز عدم اشتراطه انه يكفي للفقيه العمل بقوله من علم الشرعية وافضل للز
 ويكفي الاستقبال بالعلم او الظن وعلم الخلق والبيان المتعلق بعروة الفصح والافصح وهو ذلك
 وحكي عن بعض المحققين انه جعل هذا العلم من الشرائط وحله من حيث توقف بعض مسائل الفقه على
 بعضها كالانشاء والحاشية الحقيقة والحجاز واقسام الدلالة هذه القادر في كونه في حصول
 الفقه وذلك لا ينافي في توقف او يقال بان الالفية والاشعية من جملة من حجات الاخبار ويمكن
 يقال ان الفضايلة اذا رجمت العلم يكون الكلام المعصوم او الظن المتأخر للعلم كما ذكره في حاشية
 نهج البلاغة والحققة السجادة وسائر كلمات امير المؤمنين التي هي تحت كلام الخلق وتكون
 الخلق في فقهه ووضوحه وكذلك اذا رجب رجا عن الحديث من الامام حيث صار مغايرة
 من هو من العلوم الكلية بعض مسائل الطب للاعتناء الى معرفة القرن والحقل والرض السبع
 للانطواء ونحو ذلك وانما لم يجعل من الشرائط لاشان الفقيه ببلد الحكم لبيان الموضوعات في
 القرن مثلا ليجب التساطع على الفسخ في النكاح والرض الصريح الغطر واما بيان حقيقة ذلك
 فليس من شأن الفقيه والالزم للفقيه ان يعلم جميع العلوم والصناعات او اعلمها كعروة الصيغ
 الصغرى والارشاد من ذلك بعض مسائل الهندسة مثل ما لو باع بشكل العروس ومنه لبعض
 الحاشية مثل الجور والمالطة والارضية المتناسبة وغير ذلك مما يخرج بواسطتها الجملات كما
 كانا يا والوارث والاقارب ويجوز عدم الوجوب ان شأن الفقيه ليس مثل مثل

فقه

في المذهب

من قال ان زيد على عشرة الاضغص ما عور ولعمري على عشرة الاضغص ما زيد ان يقول ان زيد العقل
 على انفسهم جائز ولا يجب عليه ثمانين المقدار **بصرف** ليشق من المقبولة الخطئية المقدمة
 انه ليس بطريق المنطق الذي يرجع اليه المقلد ان يكون من ساعد لا نقل الاجماع ايضا على ذلك
 فلو فرض اننا افادنا في دينه صدقنا انق على منق اصولنا وطريقنا او من غير صدقنا الا
 انه يعتمد عليه في الاستنباط والصدق لا يميل عليه ولا يركن اليه وادعوا طولوا ايضا في محبة
 رجوع المقلد الى المجتهد عليه بما عينه لشرط الانتفاء بالخالطة للخالطة على الحال وانما جازها
 بعيد العلم ومن قبل بالانتفاء بطاق الظن يبقا للعلم لكن للسئلة من لا وضوحا التي يكتفي بها
 بالظن سيما والعلم بالنسبة الى اكثر المقلدين متعبا ومتعصرا يظهر اننا فاعل الثاني يقول
 مجتهد في حكم من الاحكام لا يجوز الرجوع الى غيره في ذلك لانه قول المجتهد كما لا انارة الرابع فلا
 يجوز العدل عنها بلا وجه ان يرجع الى اختلاف النظم غالبا ان قد يتغير وعلى المقلد ان ياتى
 ولا ينظر فيه بحال سيما اذا بينا على انه يجب التقليد لغيره لا لانداء وباب العدل والحرية
 كما هو الحق سيما اذا ظهر له رجوع بسبب العلم والورع للغير او ظهر له خطأ المجتهد الاول في الحكم
 واختلف ايضا في غير المجتهد هل له ان يفتي بمذهب مجتهد من عند نفسه بغير نقل ام لا
 فقول بالجواز الاصل وقيل بالعدم لانه تعالى من قول بما لا يعمل لان ظاهر الاجماع عمله والاعانة
 في ذلك اقوال اشهرها الفرق بين المطلع على ما اخذ وعليه يجوز الاول دون الثاني وربما
 حكم بعضهم الاجماع على الجواز في الاول وقرئ بعضهم بين وجود المجتهد وعدمه فجوز في الاول دون
 الثاني ويحيى مذهب على قياسات خفيفة واصول ركيزة شفيفة والله العالم **فصل في**
 جواز تقليد الميت وهو الذي اشار اليه المم بقبول من لا يعرف المهر من البراء لا يعرف من كونه
 من يبره ان لا يعرف العظم من الفاضل وغل الغنى من موقفا او دعائها الى الله من دعائها الى الله
 او الحق من المذهب وهو الذين ياتون البيوت من طريقها كما كان ذلك من باب اصل الى جلبة
 اذا جعل البيت منها ومنه فدخل فيه من غير معرفة ويقين بل على الظن والتخمين والافتقار
 لانه الماصون وزر المقدمان واسا طرا لاولين مع اختلافهم الشديد وتباينهم على طر
 ماله من مذهب حتى لا تكاد تجد مسألة فقهية من الترددات الفقهية لم يقع منهم اختلاف فيها

تقليد الميت

اصح بعض

او في بعض متعلقاتها واعتراضا لشرع حتى يقولوا الاجماع عليه بعدم جواز تقليد المجتهد الميت
 وان لا نقل وجه تقليد الميتين وان لم ياتوا في هذا المذهب من حيث كاسيا في حقيقة ما هم دون
 من امره وخرج ابي غراب في وقت عن الطريقة القومية والشرعية المستقيمة وفي صدره من ذلك
 الرب والعرج والدخول بلا معرفة حرج بالخبر وايضا فيقولون بان لا يقبل في بعض النسخ الا لغير
 منه صلوفا لا قوة ولا حياء ولا حج فان من وراءه ان يضل يجعل صدره ضيقا حرجا كما انما يصعد
 الشفاء من خطايط في جهالة تايده في ضلاله اذا الفاضل على غير بصيرة كانت على غير المذهب لا يترك
 كثرة السير الاجماع كما ورد عن ابي حنيفة وروى في الكافي والخامس والفتنة والامثال والسر في
 البلاغة بادني ففادت في السيادة الطر بديل المنهج وكانه خرم وعناية السبع وفي بعضها لا
 يزيد كثرة سرعة السير بعيد كثرة السير وهو مجهول على المناقشة او على السير الى خلاف الجمة او لا غير
 عن سيد المحقق المستقيمة وهكذا وكيف تنفع الكلام في تقليد الميت يتم ببيان امور **الاول** المعروف من من
 الاحتكاك المنع من تقليد المجتهد الميت والرجوع الى قوله وكل صاحب المصنف اذا ظهر الاحتكاك الاطلاق على
 الجواز وذكر ذلك السيد الشهيد انه لا يعرف تأيلا لانه من يستند بقوله للمنع الى الاكثرين
 حمله من متاخري المتأخرين على الجواز ومنه الفاضل التوفي صاحب الفواعل على تفصيل ياتي بيانه
 الشارح الصدوق الشريف والحديث الشريف نعم اذا عجزنا نرى ثم ان الفاضلين بالجواز منهم من جازوا ذلك
 منهم من شرط ذلك بعدم الحي ومنهم من شرطه بكون اخذهم حال الحياة فاما تقليد
 الميت بعد موته فلا يخل عن العلامة ركن الدين محمدا علي الجرجاني في منع الباوي انه قال الا
 ان يقال لا يفتي ان وجد المجتهد لم يخرج له الاستفتاء من الحياكي سواء كان عن حي او ميت لانه مكاف
 بالاختلاف واقرى الطرفين متعين عليه كالمجتهد فانه يجب عليه العمل باقوى الدليلين فان لم يجد
 فلا يخلو اما ان يجد من يكتفي عن الحي او لا فان وجد متعين ايضا وان لم يجد فاما ان يجد من يكتفي عن
 الحي الميت او لا فان وجد وجب الاختصاص له وان لم يجد وجب الاختصاص من كتب المجتهدين الى ان
 انتهى وقال الفاضل الذي في الذي يتكلم في الحاطر في هذه المسئلة انه لو علم من جلالته لا يفتي
 في المسائل المتخطوات الا لانه مدلول انها الصريحة كانه باجوبه وغيره من القدماء يجوز تقليد
 حيا كانا وميتا ولا اشتقاق حيا لانه وموت في متاويه واما من لا يعلم حاله ذلك كمن يميل

على الظن

باللوازم الغير البينة والافراد ما يجزئيات الغير البينة لا اندراج فيشكل تقليده جئاً كما ان
 فاق من يمتنع وظهوره كونه اختلافاً في الفهم وفي هذه الاحكام يعلم ان قليل الناطق في هذه الاحكام
 تحليل مع ان شرط صحة التقليد ندرة الخط والتسوية ان تقليدات هذه الاحكام لم يوجد فيها
 من صرح وكثيراً ما يشبهه القطعي بالظني وربما يشبهه الحال فيقوم جواز الاعتماد فيها فيكون
 الاختلاف ولهذا قلنا ان جدي في مقدمات هذا القسم مقدمة غير قابلة للتعديل وقدرته لم يذهب
 احداً من سنها وبطلانها بخلاف الاختلاف الرابع في القسم الاول فانه يرجع الى اختلاف الاجزاء
 فان قلت فعلى هذا يجل ايضا جواز اعتماد المجتهدين ايضا على اعتقاد وفي هذا القسم الثاني قلت
 لا يلزم ذلك فاما حصل الخرم بالزعم او يحصل الخرم بالحكم الشرعي وبالحكم المقطوع غير
 معقول والحقق الفريدي العاشر في من ذهب في القوايا الى ان يكون له في شئنا علامة الزمان
 تارة الا ان الشيخ جعفر النجفي من ذهب الى القول الثالث فوجز تقليد الميت من قبله حال
 بان يستعمله ومنه من تقليده ابتداء بعد موته هذه كلمات الاحكام واما الحافض الذي عليه
 جمهور الجواز الامر مشكك منهم فنهى علم اقلية بعدم الخي حتى اشترى بين سائرهم المنع من العمل
 الاجتهاد الا بعد الاربع حتى ان من قلده غيرهم وان كان من مجتهدين علماء لهم السابقين واللاحقين
 مستقلة عنهم من اهل البدع والضلالة الا ان يكون اجتهاده في ذلك من تلك الاربعة وهو المستعمل
 بالاجتهاد في المذهب وهو ان ينسج على قولها امامه واصوله فالمرجع الى امامه فيه قضائياً وعليه
 وفارجه من لا يعتبر في هذا عندهم شرائط الاجتهاد وذلك كاجتهاد ابي يوسف وعلم الحسن
 الشيباني في مذهبنا في حقيقته ولهذا فرطوا في هذه الايام حتى صار الخلف بالخروج من المذهب
 الاربعة عندهم بمنزلة البرائة من الله ورسوله وارجوا على علماءهم وانما قلنا تقليدنا المذهب
 الاربعة وان كان علم منهم وافضل مراتب شوق علم بحالهم حكم الله ورسوله في كتاب السنة
 كيف كان فقلنا ان الظن لا يتحقق من ضعف كما ستره اشتم **الثاني** اجماع الجوزون بوجوه
 الاستصحاب اذا كان هذا الظن مما يؤخذ به فليكن لان ذلك ما جيب بان الاصل عدم حجية الظن
 الا ما خرج بالدليل وهو ظن المجتهدين على ان المعتز من ظن المجتهدين انما هو حال العمل فانه اذا
 اجتهد يوماً فظن فعله بعد ذلك ليس لانه ظن من قبل بل لانه ان يظن حيث انه لم يظن

جمع الجواز

فذكر

فذكر اننا نحن ان جعنا من الاحكام لم يفتوا ذلك الظن السابق بل شرطوا مع ذلك ان يكون
 للاستصحاب وقد جلت العقوبة وصحت المذكرات بالموت فلا ظن ولا ادراك لا يقال انما منع
 ذلك الظن لان المذكر للظن والعلم انما هو النفس الناطقة وهي باقية لا تزول بالموت واحتمل
 انكشاف فلوله بعد الموت ووجهه ينفع باستصحاب بقاءه كما في الجاني بما جملته فنهى الاستصحاب
 استصحاب كون ذلك الظن مما يؤخذ به واستصحاب بقاء ذلك الظن وبه يتوقف الاستدلال انما
 يقول ان بالموت ينكشف الغطاء كما قال الله فكشفنا عنك غطاءك فبصر لك اليوم ما كنت تدري
 ومن عندنا يدرك الانسان ما سقى فلا يمنع من ذلك الظن اما العلم واما الفساد واما ما كان قدما
 الظن ومن شرط الاستصحاب بقاء الموضوع والعلم بعد الظن ادراك الامر لا انه ذلك الظن فكله حتى
 صار على ارتداد المحل بالمتنع ان انقضى ما يقتضيه الكشف والتدبر هو ذلك الغناء عن البصيرة
 بغير حكم يعرف ما يضره ما يفيده ويتذكر بالعلم من خبر لا يشترط العلم بجميع المعانيات كما روى
 الحكماء واما على اصولهم الفاسدة من قدم الفقهاء واما غايتها بالذات واما حالها بيننا وبين العلم
 المتكسب بالمواد اظلم ايده ولم يثبت من طريق الشرع اكثر من بقاء ما بعد الموت لثبوت عالم البرزخ
 وانها تكون بعد الموت في قالب مثالي متعدي او معتدي فالتفريق في الجواز ان ههنا مقتدين
 احدهما ان الظن الذي دل الدليل على جواز اخذ به وقامت عليه الحجة من اجماع الخيرة واما
 من ظن المجتهدين فلهذا استصحابوا حكمه وقالوا ان هذا ظن مجتهد في كان يؤخذ به فليؤخذ به
 الآن الثانية ما تقدم الاشارة اليه من ان المذاهب في عمل من سبق له الاجتهاد في حكمه وتقليدنا
 هو على حكمه حال العمل والتقليد لا على الحكم السابق حتى يكفي جوده وان زال فن ثم اجماع في
 التقليد الى استصحاب بقاءه ولنا حمل الزوال وهذا مقدمة اجزاء مع فتوى من المذاهب
 في تقليد الميت على حكمه في الحياة كاهو ظاهرهم بل صرحهم بذلك فتلقوا بالاستصحاب حيثما
 تالوا كما في الحكم مما يؤخذ به من قبل فليؤخذ به الآن ورواه بحكم المقدمة الثانية من ان
 التقليد انما هو في الحكم وان سبقه وعدمه سببان كيف لا والمقلد اخذ بحجة من يقوله حال
 التقليد وبه اجزاء ولذلك احتجوا الى استصحاب بقاءه وان كان على حكمه بعد الموت
 على اصالته الحكم السابق وعدم تغيره ورواه بالاربع ان مقلدة المولى لا يتحققون في ذلك

كان

انما هو الحكم السابق ولذلك احتاجوا الى استصحاب الاخذ به فقد بطل ما ادعوه من الاستصحاب
الثاني القياس على الغائب اذا لم يكن بل وما كان هذا اول ما ذكرنا من ذلك قد جاز على الغائب عند من يراه
 طول الغيبة ولا ان طول المدة هنا واجب بطلان القياس على انه مع الفارق لا ان الاستصحاب هو في
 الحكم الحالي وقد عرفت بطلانه في حق الميت حتى عند عقلايه فلو ان الغائب قبل العلم بعدم التولد
 المعروض في الميت انزاله الى الموت المدعى ممنوعة بعد تسليمه بانها لغة منها انما هو ما كان
 بالخطاب كقولهم لا تغفل عنها ونحوه لا ما يحكم به العقل الغني عن ما لا اعتبار كما بان حقيقة في محله
 انتم **الثالث** اعتباره في اجماع السابقين ولو لم يكن الاخذ به لم يخرج خروجه واجبنا باعتبار
 الاجماع السابق لا استكشاف مقالة المعصوم بل اتفاق الكلمة لا يتاخر باعتباره منفردا وذلك لان
 متى اتفقوا على ما اتفقوا عليه هو الواقع ثم لا ياتي بغيره من غير ان من سار على امره ان
 عرض فلا وكانت بحجة فيما اذا ان ايدى الاتفاق من العلم واليقين بالادلة الدالة على صحة الاجماع
 وهذا بخلاف حكم المتقدم فان اتفاه الظن والاصل المتعصب يقتصر على الاخذ به على المتقن وهو ما دام
 حيا ويملكه عند تعارض ذلك لبقائه تحت الاصل على انه مغاير في نفسه فذلك انه لو كان من غير الفتح
 خروجه في اجماع السابقين ما لحق الخصم الغلص من كيدنا بالاجماع فلا يصح اتفاق الجوزي باليقين
 ولا السابقين **بالثاني الرابع** ما ورد في الاخبار من الامر بالكتابة ومزور الكتب حسب ما بان من
 الاخبار في حجية خبر النسخة وما نال من الاعتبار ما فيها من الاثارة الا التزوير بالجهل واجيب بان
 تلك الاخبار انما اخفقت الامر بجمع الاخبار وكتابتها لانقطاع بها من حيث انها مدارك الاحكام
 الشرعية وادلة السابل الاصولية والفردية ولم تكن ككتب فتاوى في تلك الا زمان لم يزل
 فلما كانت مع اولها ولا انقطاع بها اعظم لما فيها من الاطلاع على فهم الزوي وهو ان الغيبة
 الى التزوير والاشارة الى قرآن الاحوال **الثاني** انه لو لم يكن الاخذ بما قاله يعلم كان متدينين
 تأليف هذه المؤلفات ولا ساطير عبثا فلا فائدة واجيب بان الفائدة غير متحققة في التقليد كما
 هناك من فائدة ولو لم يكن الا ترف من انواع الاحتمال وطوار الاستكالات وكيفية طرق الانبياء
 وقد اخرجت الى الكليات والتبيين على الفروع الخفية التي تزايدت للاحق الكفار في الايام
 الساعات لكان في ذلك الكفاية مضانا الى ضبط الاحكام ووضع كل في جايه ليس لتداولها

مقلديه وضبطه هو ما اجتهد فيه من الاحكام او ليكون داعيا الى اجتهاد وفي كل حكر كبر
 التايف لا عادة النظر لاحتمال التغيير بسبب ما يمرض من الرسوخ وما ينفذ وما يشده بذل الجهد
 والاستقرار على المراتلة استظهار الدين وخصاص الشريعة **السابع** انه اذا لم يكن الاخذ بما في هذه
 الكتب التي دونها الفقهاء المتقدمون والعلماء السابقين فكيف يضع من ليس فهم مجتهدون ليس
 كل بلد فيها مجتهد بل ربما لم يكن في الاقليم مجتهد فكل عليهم الا الرجوع الى تلك الكتب فلا يخرجون
 عليهم ذلك وكلفهم ذلك ذلك فقد هلكوا آخر الدهر وكشفهم بما فوق الوهم والطاعة وروى
 بان حكم من لم يكن مجتهدا حكم من لم يكن عندكم كتابا وكان لم يكن منهم من يدرك ما فيه حكم
 من جملات رسائل الامم كذا العلماء الغدوني فضلا عن الاعلام المعجم ما يقبل هو لا في
 عوينة السائل التي لم يتخذها كتاب وفي الواقع التي تتخذ من ما في كتابها لا يقدر على
 استنباطها من الكتب الا العلماء كسائل الحضر والرضاع وكذا من طاعة تقع لا يوجد لها الكتب
 الغريبة ما يستنبط منها فارجع بها العلماء الى اصول ثم ماذا يصنعون باهل القوى
 الاكرد والخراب وغيرهم من اهل البلاد النائية عن بلاد الاسلام اترام يصنعون فلو لا ايضا
 طرق اخر لقربنا الاحكام بل التحقيق في حكمه لا ما يضر بهم ان من نأى عنهم الجهد وجب عليهم
 اليه والوفور عليه فان قام به البعض بنقله ارجع اليه الباقون فذلك والاثم الكل كل من
 الالجات الكفاية وان لم يكن الوحد ولم يعد الشافعية او لم يكن هذا المجتهدا صلاية على تسليم
 امكانه فيجب هذا الجهد فيما يقوى به الظن من النقل في الكتب والاخذ بما اجتمعت عليه
 الكلمة والافتقار الى الحايطة للدين والافتقار يتسرع بحله مدركا للظن وان لم يكن هناك
 فما يقوله اهل الفتوى والورع منهم فما هو ارضاء معاوية مع مراعات الاحتياط والجملة
 تشككهم عند الاخذ بالاحتياط وهو في خلال ذلك يتسائلون عن الفقيه او من سمع منه
 يتخللون احكام الله من غير ما فيها وليسوا في شيء من ذلك مقلدين بل ذلك مبلغ جهلهم وشي
 وسعهم وهذا كما قالوا في الفقيه حين قرئ له الواقعة ويعتقد ان وقت عن الاجتهاد واجب
 عليه الرجوع الى غيره من جايه وبسبب جميل نظره حسبما يقتضيه الحال وبما يغلب عليه
 ظنه وليس في ذلك تقليدا بل انما هو اجتهاد لا يتسرع به **السابع** قوله ثم ناولوا من كل فن

سواء طاعة ليقولوا في الدين وليست ذواتهم اذ اجابوا اليهم العلم محمد بن ناس النخعي سائل
 لرأيه الحديث والاجتهاد والتقليد وهذا المقوم الترتيب على الانذار ليس الا العمل بما يقوله
 النافذ من اليهم ورواه لم يبق النافذ من اوصافنا فان العلم المنقول من صاحب الرواية لا
 يثبت بمرتبنا قوله واجب بان ما جاء به النافذ كان رواية قوله او نقل او تقرير فما كانت
 لم يثبت بمرتبنا وايضا بان كان هو الفقيه والاجتهاد به لجمعه فيما شاعده من قول او نقل او
 تقرير فما كانت الرواية او اتفاقا كاشفا واسمها طريقة فذلك لا الكلام على ان القول
 بالاجتهاد والتقليد في ذلك الزمان مجازة وعلم كما لا يخفى واجاب العبد عن سؤاله عن هذا
 باننا انما نعلم ان الاجتهاد هو نقل علم صاحب الرواية بل هو نقل المفتي ما فهمه من علمه فربما يكون
 مطابقا للواقع نعم على هذا ان امكان عدم المطابقة ان كان ما نقل العمل فلا فرق بين الخي
 والميت ثم قال ما نحن في اجتهاد وان كان عبارة عن تبليغ ما دل عليه الكتاب والسنة والاجتهاد
 المستند اليها باحدى الدلائل من لا طريق اليها فليس هو الا نقل العلم ولا يثبت بمرتب
 الناقل ذلك كانت عبارة عن غيره فالتبليغ الخي فبذلك لم نقل ما قلناه هو قوله من الاجتهاد كما
 يروي اليه دليله **الثامن** انه اذا قلنا نقل مسئلة مثلا من الفقيه الخي وكان صاحب ذلك
 الفقيه مطاعا على احوال الدنيا وادبه فافتاء حكمه مستند النص والاجماع فعمل به وادبه
 لا بعد صلوة الغريب فالتبليغ الخي فبذلك لم نقل ما قلناه هو قوله من الاجتهاد كما
 فيكون ببناء على المنع من تقليد الميت صلواته الغريب وصلواته العشاء باطله ففعل
 بطلان هذه الصلوة المرافقة حكمها النص والاجماع ولا يستندون في بطلانها الي شيء سوى
 ذلك الفقيه لا زعم هذا ان يكون شرعا للشارع في الاحكام الشرعية وهذا لا ينطبق على
 اصولنا لان العمل انما يكون كلام الشارع ويعملون به فلا تقلد في اتباع اقوالهم بين حياتهم
 وموتهم ولما يناسب هذا لو كان حكمه صادرا عن رأي واستحسان كما كان الكوفي كذلك حيث
 يقول في مسنده الكوفي قال علي واقلنا ما واجب بان لا نعلم الكلام في نقلة الاجتهاد رجلا لانا
 وانما الكلام في الجهد من الماخرون عليهم الاخذ بما تبليغ اليه انظارهم بعد بلعدهم واستفادتهم
 بتسليمهم الحق الماخرون من الادلة المستند اليه الحكم الشرعي واي دخل للغريب والبعد في الاجتهاد والافراض

واما يدور

ولما يبدى سائر التقليد على الاجتهاد ومنا كان في المسألة الاولى ثم عرض له ذلك في الحكم عند بلوغه
 الى الثالثين وادله الخ لانه ارجح كيجوز تقليده في الصلوة **التاسع** ان كتب الفقيه شرع كتب
 الحديث ومن قولنا هذا يقترب معاني الاجتهاد الى اقسام الناس لان فيها العام والخاص والمجمل والمفصل
 والمطلق والمقيّد والمثلث والمفرد والظاهر واللفظ والمثل للمعاني المتقدمة وهذا كما يحتاج الى التثبت
 وليس كل الحديث يقدّر على سائر هذه الامور الا الجهد في ذلك بذا لا بد من فيما يحتاج الى البيان وقوة
 على احسن نظام ولما اختلفت فيهم فهو مستند الى اختلاف الاجتهاد والادب معانيها من اللفظ
 المتعملة حتى لو نقلت تلك الاجتهاد بعضها كانت موجبة للاختلاف كما ترى للاختلاف الواقع
 بين الحديثين مع ان علمهم مقتور على الاجتهاد المتقولة وبالمجمله لا فرق بين التضعيف في العقيدة
 التأسيس في الاجتهاد لان الكل احكام الله تعالى يثبت بمرتبنا قلنا كما تقدم واجب للمفتي
 الظاهر الذي لا يكاد يشك على يحصل بين الرتبة والمحدثين وبين الفقهاء والمحدثين وبما
 الامر كذلك اتفق للمحدثين باقوال من تقدمهم وانما يبلغ هذا الاجماع وذلك فرق الاجماع لنا
 ولكن يمنع كون التقليد الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد وعجزه ان يعلم الى الاجتهاد ما أخذ بما سلكه
العاشر ما ورد عنهم من من العملين مثل اجور المتعلمين في اعمالهم وان سفلوا في
 المرتبة فلو انه يجوز العمل بعلم العالم بعد الموت لم يثبت العمل فسادا عن ان يوجه العلم من اوله في
 الكافي من ابي بصير عن ابي عبد الله انه قال من تعلم خيرا فلما جاز مثل من عمل به قال قلت قال عليه
 غيره يخبر بذلك له قال ان علم الناس كلام جرى له قلت فان مات قال وان مات وفي الاجماع
 عن ابي الحسن الرضا في حديث يقول فيه ويقال للفقيه يعني من العلم كذا اليها ان كان لا يتابع
 الاخذ بما يرضى لصحة حديثهم ورواههم تفق حتى تقع لكل واحد منك حقيقة حتى يدخل الجنّة
 فتقام مقام حتى قالوا عشر اعم الذين اخذوا عنه علومه واخذوا عنه حتى قالوا يوم القيمة فقال
 الفقهاء مائة الف وهو يشمل رواية الحديث والفتوى بل هو ظاهر في الثاني انا اكثر العلوم لا يعرف
 معنى الحديث ولا التوفيق بين الاجتهاد ولا ما هو شرط في الفتوى واجب بان شائع العلم
 على اعمامها ولا لهم على الله والسائلون بهم اليه في الاعمال وتقومهم على افعال البرين شيئا
 وقوام قلة وصدقه ولا ذمة الساجد وبما ليس اصل العلم والوعظ وبما سبنا اصل الباطل

اهل الفقه وعلمهم في سائر
 الاجتهاد وعلمهم في سائر
 الاجتهاد وعلمهم في سائر

سبنا

والترتيب في الآخرة وكل ما يعبر به الله سبحانه وتعالى بالعرف والحق على المنكر وغير ذلك أيضا
 البرزخية دلالة الناس على المعارضات بالبرهان المشاهدة واقفا في الضيق من مراح الشبه
 ما يصحح الحق ودلالة الشكوك حتى يكفهم عن الطريق القويم والشرط المستقيم ويملكوا فيه ما ينبغي
 سلطانا من تاجين ما يزين رءوسهم في الحكم الشريعة من طبع جلال وغير ذلك لا لا الله
 عليها الملائكة في التوفيق على عبادتها والبرهان في الآخرة عليها لا يدخل علمها
 بموت الفقيه شي من موانع المثال أصلا ولما الثالث فقامت عليها القواطع من الأحكام الشرعية
 والتكليفية ما كان ينبغي أن يكون في غير ذلك فقامت في غير ذلك من موانع على أي حال
 أيضا بانعلم منه وإن كان من جهة واحدة في الحقيقة فمما ذكره من أن الله هو الحق
 وهو الحق عليه دليل تطهير الظلمات فما وافق الحق وهو الفاضل في ذلك ولم يبق إلا ما عطف وهو
 النار **الحادي عشر** ما احتج به الفاضل التوفيق في التوفيق وهو ما رواه الشيخ في ترجمة يونس بن
 الرضين بسند عن الفضل بن شاذان عن أبيه عن أحمد بن أبي خلف قال كنت مرصفا دخل على الحسن بن
 يعقوب بن يحيى فأنشدني كتاب يوم وليله فجعل يصفى فقرة فقرة حتى علمه من أن العالم
 أخو رجل يقول رحمه الله يونس ثلاثا قال الفاضل التوفيق والظاهر أن كتاب فقرة فصل تفرس
 الإمام على تأكيد يونس بن عبد بن يحيى الكشي أيضا بسند عن داود بن القاسم أن بابا جعفر
 قال دخلت كتاب يوم وليله الذي الغة يونس بن عبد الرحمن على أبي الحسن العسكري فم نظره
 وتصفحه كله ثم قال هذا يونس بن يحيى بن أبيان وابن أبي عمير صرح بجواز العمل بما في العقيدة مع
 أنه كثيرا ما نقل فيه فتاوى أبيه ويأمر من أمرهم بالرجوع إلى محمد بن مسلم ويونس بن عمار
 والفضل بن شاذان وأما ما أخذ من عالم الدين ومخبره في ذلك حال الحياة وروى المناقشة
 إلى دليل واجب بالكتابة المذكورة كانت كتب أخبارنا وهذا عدت من الأصول الأربع
 وذلك هو الغالب في مؤلفاتهم ولم يحققوا إلا أن أحدهما أئمة الغيبة في زمانهم
 كتاب فقرة في العلم إلا أن يشتمل عليها مع أدلتها على تقدير تسليم كونها فتاوى جردة فهي لا
 أن الفقيه إذا مات صارت فتاويه باطلة خالفة للواقع وإنما نقول أن العالم الذي لا يمتحن
 من الجاهل لا يجوز له الأخذ بها حتى يستأجر مجتهدا آخر لا أخذ بما صح لديه منها بهل ما لا يظهر

٧١

أقبح

له وجه صحة من الجان أن يكون جميع ما في ذلك الكتاب صحيحا مطابقا لما وقع كانا فيه
 رواه استمرت عليه طريقتا الشيعة وعن به آل محمد شيئا وهو كتاب عبارة ما ذكر فيه
 المستحبات من الأعمال والأعيان فذلك شهدنا له بما سمعنا على أنه لما شهدنا بصدق جلال
 بل صار جميع ما فيه خبرا واحدا جازعا عنهما وجه الجهد العقاقير فضلا عن المقلد لما الصدوق
 نقله أن ما نقله به وعلى تقدير أنه زاد من حيث نقله عن الأئمة فما عليه من غضاضة من فيه على
 صحة ما جمعه منه منقول عليه ليعرف رايه ومذهب على أن فتاوى أبيه عند جملة من العلماء
 الأئمة بآلة من الأئمة لما علم من طريقه أنه لا ينبغي لأبصاره خبره قد ورد أن كان فيه
 ما فيه من أصحائي التبيين عليه أتم ولما الأمر بالرجوع إلى محمد بن مسلم وأما من نقله الفضل بن
 شاذان فلهما ما أتت على عكس الظاهر والمبادر للسياق من محض هذا الخبر وأما ما يرجع إليه
 حال الحياة دون المائة شيئا بقرينة السؤال فمن رجوع إليه مع أن الثالث كان في المتن
 الفصيل الذي احتج به في خاطر الفاضل التوفيق فهو لا يري أن معظم الأحكام الشرعية والفروع
 النظرية إنما تستفاد من الدلالات التي لا تسمى بالمفاهيم كما هو الذي عليه الدلالة في سائر المقامات
 وصل الشارع في الخطاب لأكثره من أبواب الفضايلة والبلاتة برأي الفاضل والنكات
 اللوازم وكيف تقوم هذا الفاضل الزام المجتهد بلفظه بعد ذلك جهده وخبر على مقلده بليغة
 ذلك استنادا إلى دفع الخلاف في تلك المقامات أن دفع الخلاف لا يصير مبدأ للمنع إلا
 خلافا ومثلا من الخلاف وجعل الأحكام والفتاوى إنما تنبسط من القسمين الآخرين
 فالأباحتاج الناس إلى المجتهد إنما هو في ذلك ما عجز عن ذلك ما بين عليه هذا الحكم وهو
 كثرة اختلافهم في هذين القسمين الآخرين كما شفع عن غلطهم خلاف الاختلاف الحاصل في
 القسمين الأولين فانه لا يلزم إلى اختلاف الأئمة فانه علم الاعتقاد وعلى الإخبار كان
 تكون الاختلاف ناشئا من عدم الإجماع على ما لا خلاف في العمل بالإخبار أيضا فينبغي على اختلاف
 في الترجيح المأمور بها بينهما ما لا يخرج عما يصدر من رأي المجتهد وفكره والغلط فيه أيضا
 عن من مع الغرض بين الظواهر والنصوص وعبرها أيضا من الأمور والاختلاف في فروعها عند
 بعض خجج عندنا من العكس فقامل وتبين أن الفاضل التوفيق وغيره قد استشهدوا بما

البيت بما نقل عن غير التحقيق في آخر كتابه أو ما دل الشرح من في أصول الدين ما لفظه وقرب
 على هذه الأصول ولما ذكر البناءات السبعة الأربعة لأن ذلك في جمال الدين الحسن بن يوسف
 الطهراني رحمه الله وذكر ما اجمع عليه أهل البيت وهم الأئمة العظماء من صلواتهم
 بالطريق الذي له إلى الشيخ الطوسي الصحيح ومن الشيخ الطوسي إلى الأئمة العظماء بالطريق
 البصيرة التي لا شك ولا ريب فيها لأن ما ذكرنا لفات البيت لا يقلد نقالا في هذا
 لكم ما اتفقت عليه الأئمة فلا يحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد وبين عدل
 عندنا وغيره فقد عدل عن بيان الحق من قول المصنف إلى قول المجتهد تأييدا للمؤيد
 واعتقاد عليه انتهى ما عترض عليه بوجه الأول أن مسائل الفقه من مسائل ليست مختصة
 بالشيعة العلامة روحه حتى يقتضي الناس بكتبه من التقليد طاعتكم من مسائل عرض لها المخالفون
 لم تخطئ في بيان المعتقد حتى من قد تم لهم من فروغ مسائل تعرض في هذه الأربعة لم تخطئ في
 ولم تذكر في الثاني أن العلامة روحه في بكتبه قد استشكل كثير من المسائل في البناءات وغيرها كما
 حاجتنا لحق البناس غير صحيح بل لم يزل يقول فيه زعمه فوقف ونحوها الثالث في المختص
 بنفسه قد خالف ذلك وفي كثير من المسائل فكيف اجمع ما نقله على وجه القول أن من عدل عنه إلى
 غيره فقد عدل عن بقاء المظهر الرابع ما نقل عنها هنا مخالفا لما مرجا به في الكتب الاصولية
 والفروعية المشهورة التي لا خلاف في بثوتها عندها الخامس أن ما ذكر في ذلك النقل من أن
 العلامة روحه إنما ذكر ما اجمع عليه الأئمة وما عطفه عنهم بطريق الصحيح إلى الشيخ روحه بالشرح
 التي لا شك فيها إلى المصنفين إلى آخره شاهد صدق على ذلك هذا النقل من
 بحوث المائلين إلى العمل بالحق المتيقن بل هذه الحكاية مخالفة للوجوب وأي كتاب من كتب
 العلامة اقتصر فيه على ما اجمع عليه أهل البيت من استقامت عليه طريقتهم ليدعوا الناس
 إليه ويحثهم على الأخذ بما يكون من أخذ به أخذًا بيقين لا شك فيه يقول مصوم لأخطائه
 ويستغوا بذلك عن تقليد الأئمة فضلا عن تقليد الأموات ولكن من فتار لم يوافقه عليها
 أحد من أئمة آل شاذة نادرة مخالفة للأئمة لا يخفى على المتتبع لكلامه ثم إن سوف هذا الحكم
 يقتضي أنهم سئلوا عن رجوع البيت من بعدهم ندم على ما روي عنه بوجه آخر من أن النعمان

في الفقه

في العقد جليل القدر عظيم الشأن واليه في تلك الأمان كان لا يفتي في حياة والده فضلا عما
 بعده فكيف يوقع له الرجوع إلى أبيه فضلا عن غيره على أن هذا الاستشهاد أحسن من الذي تأمر به
 غاية إن الفخر وحاشا للناس على الأخذ بما اجمع والده من حيث وصفه بالأوصاف المذكورة وروى
 غيره من سائر المجتهدين وأما في ذلك جواز الأخذ بما جمعه العلامة روحه لكونه مقطوعا به على المحدثين
 إنما هو جواز الأخذ بقول البيت من حيث هو الثالث اجمع المائتون من أصحابنا بوجه الأول وهو
 أن قولنا ما اجمع به صاحب المفادرة قال وصلحوا العمل بالولاية عن البيت ظاهر الاحتياط
 على عدمه من أهل الخلاف من أجازوه ولجأه المذكورة للتعقيل في كلام الاحتياط وروى جملته لا يقتضي
 ويمكن الاحتياط له بأن التقليد إنما ساء للاجتماع المتقرب سابقا للزم الحجج الشديدة والعصر كلف
 بالاجتهاد وكلا الوجهين لا يصلح دليلا في موضع النزاع لأن صورة حكاية الاجماع صريحة في الافتقار
 بتقليد الأئمة والحجج والعصر يدعيان بتسوية التقليد في الجملة على القول بالحق لا دليل على
 على أصولنا لا المصلحة إجماعا ورفض الغاي فيها الرجوع إلى مقتضى المجتهد مع ما يقال في الجواز
 أن كان مقتضاها الرجوع إلى فتواه فيها ورفضها وإن كان مقتضاها ما يتلوه فيها والعمل بقتاها في الوقت
 في غير ما بعيد عن الاعتقاد غالبنا فضلا عما يظهر من اتفاقنا على تنازع المصنف من الرجوع إلى القول
 البيت مع وجود المجتهد إلى بل قد حكى الاجماع فيه لم يخرجا بعض الاحتياط انتهى وأما جملته من
 عند ومنهم المدقق الحق في هذا العصر القوي بامم فضله في القولين بما خلاصه أن الأصل في
 امثالنا وما نتاجنا العمل بالنظر للمجتهدين لا نائيت حرمة لائحات النظر العلوم المحيية وروى
 خوط المقادير في حجة أخبارنا والآحاد وظواهر الكتاب وأصل البراهين والاستصحاب وحجة أخبارنا
 الآحاد في دليلها دليل الاجماع كونه من المجتهدين لا اعتبار على الاجماع المتقرب في ذلك يستلزم
 الدوام دليل على حجة هو الدليل على حجة الخبر ودعوى الاجماع القطعي لو سلم فاما هو في
 الجملة لوقوع النزاع في شملها الصحة باصلاح المتأخرين أو كفاية مطلق التوقيف أو مجرد الجواز
 عن الكتب أو طلاق المدح وكذا في معنى العدالة وعدد الكبار وكذا في الكفاية بالجليل ضعف الخبر
 بالمشهورة أو مطلق صحة القدماء وكذا في علاج المعارض فلم يتفصنا الاجماع عن القرار من النظر في
 الاعتماد على الأخبار في حجة خبر الواحد ورواها أيضا لمع قطعنا وكذا الحال في الاستصحاب وأصل

في الفقه

حازم

البراهين فان الدليل عليها ان كان هو الاختيار وان كان هو الحاد وان كان حصول الظن هو المقصود
 كذلك حجة الكتاب منع الاجماع على حجة من ان القدر المحم عليه وسلم هو الضوض والظلم الغير
 المتعارض مع ان اكثر ما يستدل به من انما هو من انما هو المعارضه ومن المفاهيم وانواع الدلائل
 التي وقع فيها النزاع مع ان حل سبل الفقه بل يكاد لا ياتي بالخوض في المعلومه ان حجة والحوادث
 يقال اننا مكلفون بيقيننا وسبيل العلم بالاحكام مستند في التكليف بما لا يطاق فيجب علينا
 الاتصاف بالظن بحكم الله تعالى في انا ما بين الخوف فيكون ترد بان امورنا المكلف به هو انما
 هذا حال المجتهد وانما العاقل ما انما ان يقول ان رجوعه الى المجتهد يقتضي بمقتضى النص في ذلك
 مثل قوله لا بد ان يغلب افت واهم بالرجوع الى الذرائع ويؤمن ولذا المعاد فيهم واما في التفتة
 رجوعه الى الاجماع البديهي على الاشتراك في التكليف من جهة الدليل العقلي بانه مكلف بيقين
 بالحكم الواقعي وباب العلم اليقيني مستند فلا صواب في الظن والعقد في امثال هذا مناهل الثاني
 لا يمكن الفرج في الاول يمنع الدلالة على التقليد المصطلح وان كان الظن خلافه ولا يمس ما يحصل به
 التقليد ولا الظن الامر بجهة تقليد غير سلمنا لكنه لا يقبل الا الثاني فيرجع الى الثاني وكذلك الكلام
 في الاجماع لعدم حصول العلم التقليد بالاجماع غايته هو الثبوت في الجملة ويحتاج في ثبوت من يجب
 تقليده ايضا الى العمل بالظن وانما اعتمد على الدليل العقلي فتقول ان العقل انما يمكنه الرجوع
 الغاي الى المألوف بالحكم فانما انما يتكلم في حال نفس الغاي ورايت فهمه بيقين وانما ان يتكلم
 في نفس الامر مع رتبة اصل المسئلة وتغير العلماء وتغيرهم لاصل المسئلة يستتر في الارشاد
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما الاول فيظهر حاله مما قلنا في مباحث الكلام في صراط
 الدين وغيره من ان الغاي مكلف بمقتضى فهمه وادراكه حتى لو ظهر له ان حكم الله هو ما قاله الله
 وابوه الغاي في ذلك وكيفية ولا ياتي اخذ عليه طوافا ظهوره وجوب الرجوع الى العلماء فكذلك هو مكلف
 بمقتضى فهمه من غير العلماء ناذله يظهر له الفرق بين الاصولي والاختياري والكل في الجزئي
 المتكدر بالنظر وغيره والي والميت هو غير ميتان في تكليفه الرجوع الى القدر المتكدر فالعبار هو
 ما حصل به الرخاء سواء كان في الحي والميت وبالحجة ما الغاي في ذلك حال العلماء ومناهله
 في العمل حصول الظن بحكم الله فان قيل ان شره على الاحتياط على المنع من تقليد الموت بل في خوف

الاجماع

وحكم الاجماع من بعضه على حجة مع وجوب الحي بوجوب التقليد الظن بان متابعة الظن ليس
 حكم الله في نفس الامر ان لا يلزم ان يكون التقليد غاميا بحيث لا يطلع على الشهادة والاجماع
 هذا من قبيل العمل باليقين المستثنى من مطلق ظن المجتهد اما اولاه فانه ليس بباب القياس لكن
 من منه فطرية غلبة الشهادة والاجماع المقول هو الظن وما ذكرناه به من انما يقتضي لا يجوز تخصيصه
 بالظن وثانيا ان ادعى الاجماع في السبل الاصولية سيما مثل هذه في غاية البعد بعد
 تدبرها بين اصحاب الاثمة وانه من المناقشات الحارثة ويشبه ان يكون منشأ حديث التكليم
 الاجماع العامة على متابعاتهم من انما انما لم ينعقد المقطع باصل لزم متابعة الظن التقليد
 قلنا انه لا يقاوم هذا الظن الخاص بالدليل الذي ذكرنا حتى يخصه ورايا انما على
 فرض تسليم عموم ما دل على حرمه الظن فلا ريب انما يخصه من المجتهد والتقليد في الجملة فان قيل
 بان ظن المجتهد والتقليد يحمل فيه عليه ان العام المخصص للعمل لا حجة فيه في القدر المجلد ثبت
 بما لم يعلم اخرجه من الغاي احتمل وقوعه وان اردنا ان ثبت القدر المعين ورفع الاجمال فلا بد
 انه لا يمكن الا بالظن وهذا الاصل لا يتفاوت فيها حال بين المجتهد والتقليد كما ان الاصل هو
 العمل بالظن الا من المجتهد فكذلك الاصل حرمه العمل به الا من التقليد كما ان ظن المجتهد امر
 اجتهادي غير معلوم ولا متعين انه ياتي منه هل هو ظن المجتهد في الكل او المجتهد في الاصولي
 او الاختياري وهل هو ظن من جهة النظر في الرأفة او يقتضي فيه باستصحاب حال النظر السابق
 ويؤخذ من الاحتمالات فذلك الكلام في تقليد المجتهد بحتم فيه هذه الاحتمالات من جملة
 الاحتمالات في جانب التقليد هو جواز تقليد الميت وعدمه مع ما علمنا ان السبل على جوانب
 التقليد ليس مخصص في الاجماع المتكدر بل ما قام على حجة الظن فكذا ليس بمخصص في لزوم التمسك
 بالمرجع حتى يقال باننا ناعه تقليد ماحي فانه مع عدم تمامته في اطلاق المنع بل هو اقتران بجواب
 اذا لم يوجد في مع العلم العموم بيقينه ان هذا الاستدلال انما هو لابطال الجواب لا اجتهاد
 عينا على العموم رواه فيهما مطلب ومن قال بمقتضى الاصل جواز التقليد بل الدليل عليه
 ما ذكر من البرهان القاطع من انما انما العلم واختصار الطريق في العمل بما قرب الظن من اليقين
 الامر عيب الغم وانما قول صاحب الغاية ان التقليد بالحوادث قليل الجهد في اخره فيعلم ان

العايدة عظيمة جلسا بها بالنسبة الى مقلد جبرئيل ومن مقلد لقنانية كلهما وكذلك بالنسبة
 الى القادر على الاختراع بالرواية وثانياً ان قوله ان المسئلة اجتهادياً ويدخل فيه ان هذه المسئلة
 من نتائج المسائل الكلامية ورجب فيها الاجتهاد وعلى ما مر من الاشارة اليه من معدن رتبة العاقل
 وكفاية النظر مع عدم إمكان تحصيل العلم والى الاعتقاد على قول جبرئيل ولا يشترط معرفة
 هذه المسئلة شرائط الاجتهاد في الفرع مع اننا لمسلنا كونه المسئلة فرعاً فائماً الكلام على
 القول بعدم التبري واما على القول بغيره في هذه المسئلة وبقوله الامور في المباني ثانياً
 ان قوله العاقل بالاجواز ان كان مبنياً عليه انما بحثنا اولاً الاول وقوله فالرجوع الى قوله فيها
 ودور فيها انما افاده العقل الى متابعتها في هذه المسئلة الاصولية بحسن ظنه به فلا دور ثانياً
 مختار الشافعي وما ذكره من بعده على الاعتبار بعيد عن الاعتبار اولاً لبعده عن اصل اعتبارها في البطلان
 لم يوجد فيها جبرئيل في ذلك من العمل بالرواية عن الميت وانفق من وجه جبرئيل على اعتبارها في الرواية
 والعبور فليست تصون في جواز تقليد الاموات ثم يقولون على تقليد الميت ولا جاز ان قوله فيها
 لما يطر من اتفاق علمائنا وقد عرفت ثانياً من ان هذه المسئلة بشكل فيها ارجاء الاجماع هذا
 خلاصة كلامه وكله جميع على الاصل الغير الاحيل من حجية مطلق الظن بعد الاندراك سيما
 تخفيفه مفسداً للشعور العقل هنا انما يقول الله سبحانه لم يكن كافياً بالاحكام الواقعة
 وانما وقع التكليف الابتدائي بالرجوع الى الانبياء والادباء ومثانية اربو ساطير هذا
 كازيلار سائر المسلمين المسلمين في جميع الاعضاء والامضاء والرجوع اليهم من مثانية اربو ساطير
 ولم يبلغ حدانهم في تلك الازمنة كانوا عاملين بالظن وانما بالعلم مستند عليهم في التكليف
 انما وضع اولاً والذات بذلك وهذا هو الحكم الواقعي بالنسبة الى المكلفين فالعامل بذلك
 عامل بعلمه وبقاين ورواية الظن والتمسك وقد مر كفاية المسلمين من الخاصة والعامة ان النبي
 قال مرة بعد اخرى ذكره بعد انك اني خلف فيكم القليل من ما انتم تعلمون من انتم تصفونوا اعتكاف
 ابداناً بآله وعقدي اهل بليق وهذا هو الايجاب في تكليف الخلق بعد النبي انما هو الرجوع
 الى ارضيائه المصومين والائمة الطاهرين ورجب عليهم اتباع اقولهم واضاحم ونقر انهم
 في وجه الناس عند ظهور الائمة لم يكونوا اكلامهم متكبين الى ما اخذ من الائمة المصومين

شأنه ما روي سابقه وليس كل الخلق كان معكنا من الشاهد ولا كل من شاهد عرف ولا كل من
عرف تمكن من كل ما عايناه وولم يقل أحدنا في هذه الحال كقولنا عقولنا على الخلق بل كقولنا
بالعلم والاحكام الواقعية بالنبوة اليوم سأذكر من العلوم النبوية انا بفضل استحقاقنا
وبركات امتنا ثم في هذا الزمان قد اجتمع عندنا من علومهم واجادهم واخايرهم ما لا يمكن
منه احصاؤها بهم المعاصر من لهم في ايامهم كما لا يخفى على ذي خيرة فكيف يدعى استدلال
باب العلم عندنا فتدبر عليهم انصاف العجب ثم بعد تسليم استدلالنا بالعلم نقول لا ريب في انحصار
الدلائل بعد الدلائل العقلية القاطعة القاررية عن شواهد الرب والشهادة في الكتاب والسنة
وما يرجع اليها فاذا استدلالنا بالعلم بهذا البحث الى غريب النظم الموصول اليها فقط ولا يجوز
لنا فتح باب اخر واضافة دليل اخر غير موصول اليها فوجب الاقتصار على النظم الموصول الى
الكتاب والسنة فاذا استدعينا العلم بالسنة المقطوعة كالمتواتر منها وعرفنا على النظم
الموصول بحجز الواحد الجرد عن القرآن هذا هو الذي يقتضيه الدلائل العقلية وعلم به العقل السليم
والفهم السقيم مع فلا يجوز الاكتفاء بطلاق النظم كما انزال الروابي اظن ان الاسماء قال كذا
او فعل كذا او قرر كذا او عجز ذلك مما حصل فيه الاشتباه في الاصل وكذا لا يقول على النظم الخ
من الشهادة ومن فتاوى بعض العلماء ومن الحجة الموقوفة على الراوي من دون استناده الى
الامام والمخبر الذي لم يظهر بالقرآن رجوعه اليه لان العمل بالنظم بعد استدلالنا بالعلم انما
يجوز في طريق الوصول الى الدلائل الشرعية المقررة والاصول الشرعية المعينة ولم نهدد الشارح
انه جعل عقايدها لنا سوطا لانهم من الدلائل الشرعية حتى اندفع نقد العلم بها فكيف يبق النظم في
اثباتها والوصول اليها على انا بعد التفرق وتسلط اصالة حجة النظم وطرد وجوب تقديم
الراجح منه فنقول يجب الاقتصار على النظم الموصول الى الكتاب والسنة والراجع اليها لانه من حجج
للراجح المقر الذي كان مناط العمل في ازمته ادبيات الشرعية ومعاونات الرعي والتزويل
على انك ستعرف بعد ذلك ان حجة الاخبار لا يثبتها اجناد الثقات ووجوب العمل
بما تواتر فيه الاخبار وتطابق فيه الآثار واستقر عليه على الشيعة الاثراني جميع الاعضا
والامصار واستقر اشتها والشمس في رابعة النهار فالغسل ببار العلم عليها بنحو ما ياتي

اخذ بالعلم الشرعي المجرب وليس معول على الظن الذي منتهى فيه الامارات والارادات وقد ردت
 جملة منها كما ياتي في محله على وجوب رجوع النفي الى الثالث والحاصل الى العالم بالبادر
 ذلك انما هو الرجوع الى الاجزاء دون الامور كما لا يخفى **الثاني** ان دلائل الحق لا كانت
 ظنيته لو تكن جبرتها الا باجتناب النظر والحاصل منها وهذا الظن يستعقب ان بعد الموت بقي الحكم
 فالياء المستند يخرج عن كون معتبرا شرعا وايضا لا يبعد عنه يمكن ظهور خطائهم فلا يملك الظن
 باضالة لزوم استماع ظنه كما في حال الحياة اذ جاء الموضوع معتبرا في الاستصحاب في قوله
 ان يقال ان التقليد لما يتبع المجتهد في حكمه بالاحكام المذكورة ومقتضىه بان مقتضى ذلك
 بالموت فيما اذا اخذ التقليد اذ اخذ واجيب ولا يمنع امتناع بقاء قيام العلوم بالنقل
 وثانيا اننا لو سلمنا ذلك العلوم والاعتقادات القائمة بالنقل وبواسطة انكشاف نفس
 الامر له فلا مانع من ان يكون مستندا للحكم ظنه السابق المقتضى به مع عدم العلم بالمر على حال
 الحياة مع ان استحباب جواز التقليد للمقلد يدل على جواز التقليد وذلك مال بعض المقلدين
 جواز التقليد للمقلد الذي كان مقلدا في حياته بخلاف التقليد الابتدائي ويمكن ان ينظر الى
 بالنسبة الى الكل فان كل من كان مطلع على ذلك المجتهد في حال حياته وعرفه بقباليته
 له كان يجوز التقليد له هذا الحكم مستصحب لانه المقلدين **الثالث** انه لو جاز العمل بقوله انفسه
 بعد موته لا مانع في زماننا للاجماع على وجوب تقليد العلم والادع من المجتهدين والرجوع
 على العلم والادع بالنسبة الى الاعضاء السالفة في هذا العصر غير ممكن ويترتب عنه انه
 لو جاز تقليد الميت مع اننا قد اجتمعنا على وجوب تقديم الفاضل لاخضع تقليد الاجزاء في مثل هذه
 الاضنة للقطع باضلية جملة من العلماء الساجدين بحيث لم يبق لهم سابق ولم يبق لهم لاحق
 الا يمنع تقديم الفاضل منهم انما هو في الاجزاء او الكلام في قوله اني بان لم يبق الميت اوصي
 من الميت الغير الغير وثانيا مانع من رجوع الاجماع على وجوب تقليد العلم اذ غاية ما استدله هو
 ان مقتضى بقول العلم اقرب مع اضالة المنع من التقليد ولاخذ بالظن واليقين فوجهه وهو
 قول العلم وان روي في العبوة الخفية من تقديم العلم وفيما ان الاصل المذكور قد انهدم بما
 استفاض في العصب العام فانما انا جمل في مطلق القيمة والعلف بالاحكام مع علمهم بكثرة

افتقاء وهذه الاجزاء وثقاوتهم في المرتبة والفضل فكان ينبغي في مقام البيان ان يقولوا لهم
 ارجعوا الى انفسكم ولعلمكم واخبركم باخبارنا وحالاتنا وارجوا ان يقولوا الى رجل منهم قد عرفنا
 وروينا ذلك ما نقطع به من سيرة الشيعة الاثر في جميع الاعضاء سيما في اعصار الامم الاجل
 عدم اختصاصهم بوجههم واخذوا بالاحكام بالعلم بل عدم اختصاصهم على السؤال عنهم مما لا يمكن
 على ان الحق ان رجوع الى العالم ليس لاجل الرصف وهو حصول الظن حتى يجب حرمي الا
 الا ترى من قبل من يتبدل في تامة قبوله بل من قبله وثاني معناه انما هو ان على وجوب تقديم العلم
 فانما جاءت في المشارعين كل يحكم بخلاف الآخر ليس فيها استلابا نحو الحكماء ولا الاستفتاء
 الامر الاضطراري كما هو للمدعي **الرابع** ان المجتهد اذا اقتدر اجتهاده ورجح العمل باجتهاده والاجتهاد هو غير
 معتبر في الامور واجيب بان من يملك العلم بتقديم الفتوى واخبر بها في الميت من تاريخ حكمه
 نقل الفتوى او تفصيل النقل وليس ذلك بعز من هذا اذا علمنا بالتقديم وانما الفتوى
 بالامور مقام الاجزاء ومن المعام اننا اذا علمنا بعدد فتوى بين مختلفين ما لم يحمي لهم
 المتأخر منها لم يحل لنا الاخذ باحدهما ولما اذا لم نعلم التغير وعدمه واحتلنا التغير فاستناه
 فبمع وجوب الفحص في الاحتمال كافي الاجزاء استقوا بالمتقين كما لا يخفى **الخامس** ان المجتهد اذا علم
 سقط اعتبار قوله وهذا يقتضي الاجماع على خلافه واجيب بان مدار اعتقاد الاجماع على
 عندنا ليس على اتفاق الكل بل على كوننا الاتفاق كاشفا عن راي المعصوم وهو قد يتحقق ببعض
 كالطائفة والخاصة فلا يكون اعتقاد الاجماع مع مخالفة البعض بل لا على عدم كونها مخالفة
 اهلا لان معتقديها التمسك على انه ينبغي ذلك عليهم بعدم الاعتناء بخرج معانهم النسب حيا
 كانا مقتضى انهم لم يلجسوا على شبهة الميت في المرجح والتعديل وهو يتناول الاعتقاد بقوله في
 عند الكبار اللهم الا ان يقال انه من باب الاخبار كما ياتي انتم فتأمل **الفضل** في تجري
 الاجتهاد وجبه بشأن **الاول** في امكانه بمعنى انه هل يمكن ان يكون قادر على العلم ببعض الامور
 الشرعية عن ادائها التفصيلية ام لا الظاهر في ذلك فان الاستدلال على اخذ بعض الشايل من
 ادلتها على وجوبها في استنباط المجتهد المطلق من ممكن عقلا بل واقع والمنافع فيه مكافئة
 الاستدلال المذكور قد يكون على نوع خاص من الاحكام الشرعية ككثرة الممارسة والاشهر

بجست تجزي الاخبار
 اعم
 في امكانه

والاطلاع على ما خفيها واستعداد النفس لذلك استعدادا قريبا لا يحصل لها غيره من ارباب الفقه
 ولا ريب في مكان تجري الاقتدار والاستعداد في العلوم العربية والطبيعية والجمالية واللاهوتية
 والاشائية وعن هذا الفرق بينهما رتب غير هذا حكم وبالجملة فالعقل لا يحيل ذلك من احوال فقد
 اخل واما ما يقال انه لا كلام في تجري العلم بالاحكام الشرعية الشرعية من الادلة التفصيلية فضلا
 فان الاحاطة بجميع الاحكام الشرعية لا تقدر على القيام به الا المعصوم ولو فرض مقدرة غيره وليس
 شرطا اجراء ما انما الكلام في تجري النفس القوة والمملكة التي تسمى اجتهادا والظن انه غير معقول
 انما الذي يتبع فيه تجري الاجتهاد الفعلي لا نفس القوة بل من جوه انما الاخذ ذلك فيخرج
 النزاع لفظيا وانما يتبعه عبارات اكثرهم انتهى في كلام شرعي لا يخفى ضار فان المملكة والقوة اللتين
 هما اعتبارا وقرا اقتدارا والاستعداد على رد النزاع الى الاول والماخذ من الادلة كما يمكن تجريها
 في سائر العلوم والصناعات كما يمكن تجريها في بعض الكتب الفقهية كالطهارة والصلوة مثلا
 بسبب كثرة الممارسة والتجرب والاطلاع ونحوها بل لعلنا نمنع وجود الجهد المطبق وهو ان يكون
 لشخص قوة ومملكة على استخراج الفرع من الاول مع استكمال الادوات وقوة الاستعداد في جميع
 الاحكام بحيث لا يتوقف في شبهة ولا يتردد في حكم فانه لو سلب احد العلم ما بلغه مثل اليقين
 العلامة والمحقق والشهيد ونحوهم وكثيره مملوء من التوقف والتردد والاستشكال والقول
 بانهم بدلو اجدهم لعلوا بالحكم مدفع بانه لو كان لهم قدرة لغاوا وما فسر قوله فدا اشار الفاضل
 المحقق الهادي الى ذلك في الزبدة فقال بعد تحريه الفقه بانه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
 عن ادلتها التفصيلية وعلة بالاحكام المسائل لا بها جسية لا استغراقه انما انتهى القريب
 للاطاحة بان كل انما استعدادا وقدر الرد وفي البعض ثابت فدخل علم التجري ومع الاوهى انتهى
 اقول ويمكن التخصيص من ذلك بان نقول ليس للماه بالاجتهاد المطبق بل انما جميع الاحكام الشرعية
 بالافق او الفصل بل المراد به الاستعداد للقيام في جميع ارباب الفقه بما تقتضيه قوانينه من
 استنارة وظوايا من الحكم في كل حكم والتردد في عمل التردد بها حلقة ان يكون له قوة ومملكة
 بتقديرها على مرتبة الحكم الشرعي في حقه وحق مقلده في جميع ارباب الفقه من الحكم الشرعي
 اطره او الاجتناب او التغيير او نحو ذلك والمراد بالتجري هو الاستعداد للقيام على النحو المذكور في

بعض ارباب الفقه دون بعض فان قيل لا يمكن التجري في الاحكام الشرعية اذ لا بد للتجري من العلم
 في المعارض والمخصص والمقيد والمنازع ونحوها من كيفية الادلة وعدمه ولا يمكنه العلم بذلك
 الا بالاطاحة بجميع مدارك الاحكام في جميع ارباب الفقه اذ يجوز ان يكون لهذا الدليل الذي تقدم
 في المناهضة معارض ومقيد ومخصص في الصلوة او غيرها اذ افرض احاطته بجميع ذلك كما
 يجهدنا مطلقا لا يتجزأ قيل اما ان لا فلا يلزم على هذا التقدير مساواة التجري المطبق كان التجري
 وان كان محيطا بجميع مدارك الاحكام في تلك المسئلة التي اجتهد فيها اذ المفروض عدم اقتدار
 على استنباط جميع ما في تلك المدارك من الاحكام بل لمقدرة على استنباط مسألة الصلوة
 منها مثلا دون غيرها وانما ثانيا فان اريد بالعلم بعدم المعارض والمخصص بالمقيد
 العلم الواقع الذي لا يحتمل التقيض فهذا لا يحصل للتجهد المطبق بل لا يمكن حصوله مرة اذ
 عدم الجهد لا يدل على عدم الوجود وان اريد بالعلم العلم العام الذي يتطابق فيه النفس
 ليس به القلب فلا يخفى امكان حصول ذلك للتجري وان لم يحيط بجميع مدارك الاحكام في
 جميع ارباب الفقه فان من كان يجهد في كتاب الطهارة او في مسألة منه ولا يجهد في كتاب
 في تلك المسئلة او في ذلك الباب وذلك ان مثل المدارك تلك الادلة والتمتعات والتجديف
 وشرح الدروس ونحوها ولم يجهد في تلك المسئلة ذكر معارض ومخصص او مقيد يحصل له
 العلم العامي بانه لو كان هناك شيء لكان هو كذا الغضالة الذين بذلوا جهدهم وصرفوا
 عمرهم وسوقا في استقصاء الادلة والرد والترجيح والترجيح من احوال عادوا فانهم لم
 يطعنوا على شيء من ذلك واطلقوا عليه ولم يذكره ولما اضاف ذلك لرجوع في تلك المسئلة
 او في ذلك الحكم الى باب في الوسائل والوفاء والنجاد ونحوها لم يذكر معارض ومخصص او مقيد
 لا اراه يترتب في عدمه فضلا عن حصول الاختلاف وسكون النفس له كما لا يخفى على المنصف الديب
 والحاذق الارباب هذا كله على تقدير ان لا يجوز العمل بالعام قبل التخصيص والمطلق قبل التخصيص
 من المقيد ونحوها واما من جوزه فذلك فهو في سعة **الحق الثاني** في جواز التجري في الاجتهاد
 شرعا بالحق المذكور بان من حصل له ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض يجوز له العمل
 والاقتناء به من دون تقليد الخبير اذ لا يجوز له ان لا يجتهد في تلك المسائل بل يجب عليه تقليد المطلق المشهور

ان

في جواز العمل بها

الاحتياط وهو الذي اختاره العلامة في جملة من كتبه التعبدية الاصولية والسيد في التذكرة
 والدرر والشهد الثاني في باب الامر بالعرف من رصنه والشيخ الزبيدي في الزيادة والدرر
 محمد صالح المازندراني في شرحها وغيرهم وهو الحكمي من الفاضل المقداد والسيد عبد الله بن الحسين
 محلي في حاشية العالم والمولى المقدس الادريسي في شرح الارشاد صاحب الكفاية والوافيه السيد
 صدر الدين في شرحها والعلامة المجلسي في حاشيته على التهذيب وربما يقال انه ظاهر الحكمي في الشيخ
 والصدقة لقام رواية في نسخة الآيتة من دون رد ولا تأويل مع انهم اتفقوا بما روي
 في كتبهم ومما في ذلك صاحب العالم وبما جملة الناس من ان الاحتياط هو الجواز وأما
 ذلك من وجه الاول فانه قوله الحديث الثلاثة قدس الله روحهم بالاسانيد عن ابن جنادة
 بن مكرم الجاهل قال قال ابن عبد الله ما اناكم ببعضكم بعضا الى اهل الجور وكنظر
 الرجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعله بينكم فاني قد جعلته قاضيا فقاموا اليه فانهم
 في الظن ان النكوة في سبائك الاثبات فينبذ عدم العموم وعرض ان لا يصفى السند وخطبة الزيادة
 فلا تنقض جملة الاثبات مسئلة اصولية واجيب بان ضعف السند يغير بالضرورة الغلبة حتى ان
 الاحتياط ممنوعا منسوبة الى خديجة من حكم بعض الاحتياقات على العمل بمضمونها هذا كله نصا
 الى شهادة المشايخ الثلاثة على صحة ما ان رد في كتبهم فذكرهم لهذه الرواية فيها والتمس القطع
 في المسائل الاصولية لا يخفى فسادها كما حققناه سابقا وعرضنا بانساب الرواية خارجة عن
 محل التعلل لان النزاع في ظن المجري لاعلمه والمذكور في الرواية هو العلم بالوجوب ان ما دل على
 الانتفاء والعمل في المطلق قدما غير فيه لفظ العلم ايضا فكيف منعت له الانتفاء والعمل بقوته
 الكلام وايضا ان الاحتياط قد استدلوا في كتاب القضاء بهذه الرواية والمقبولة الخطية على
 القضاء والعقوى في زمر الغيبة فان كان المراد من العلم والمعرفة فيها المعنى الحقيقي فلا يصح
 الاستدلال بهما وان كان المراد الظن او الاطمئنان او العلم او العلم بوجوب العمل او العلم
 بالعلم الظاهري فلا اشكال في الموضوعين وبان الكلام في ذلك مستقصى وعرضنا انما انما
 ببعض الاحكام بالفعل كما في هذه الرواية لا ينافي في التيقن والاستعداد لمحنة جميع الاحكام
 فالمراد ان من علم شيئا من الاحكام بالفعل مع استعداده للكل يجوز له القضاء واجيب بان ظاهر

حجة المجزعين
 ١٢

الرواية بل من يحكمها كما فهمه الاخبار ان تيقن الكل ليس بشرط يجوز القضاء بل العلم ببعض
 كاف وان لم يكن له اقتدار على الكل فلا يلزم على الرواية على هذا المعنى البعيد وتكلف هذا العمل
 الشديد وعرضنا بما بان ظاهر ضايعا في رواية عمر بن حفصه حيث ان ظاهرها انما هو
 معرفة جميع الاحكام في القضاء فوجب حمل هذه على استنباط البعض بالفعل مع قوة استنباط الكل
 او يكون من نية النبيين فيجمع بينهما واجيب بعدم الثبوت بينهما حتى يرتكب هذا العمل لا سيما
 رواية ابن حفصه ان من حصل له معرفة جميع الاحكام فله القضاء بين الناس وهذا رواية
 خديجة ان من حصل له معرفة البعض له القضاء ايضا فاي منافاة بينهما حتى يرتكب ذلك العمل
 البعيد ولو سلم التعارض فغايته العموم والخصوص والخاص مقدم يمكن حمل المقبولة على
 الانضائية بما يحكمه فافترض امر جدي وانما حمل التشريع التاميل وان كان ظن الرواية في الخبر
 مكبرة طمعه من خاصا بان المدعى اتم من القاطن والرواية انما دلت على جواز الحكم في المجري
 واجيب بعدم القابل بالعرف على ان القاضي يجب ان يكون له ملكة الاستنباط اجمالا لا سيما
 ان الخطابات الواردة في الكتاب والسنة الدالة على وجوب اطاعة الله ورسوله عامة لجميع
 المكلفين ردالة على المشاركة في التكليف والخطابات لا اختصاص لها بالجهد المطلق ولا
 ريب في صدق الاطاعة والامتناع على المجري التامل باجتهاده مع فهمه من هذا الشارع من
 خطابه كالجهد المطلق والعقل والبداهة والعرف خالصة بصدق الامتناع على من له ملكة
 صحيح وهو سليم وهم مستقيم ونفطس قديم وقريحة وقارة وسابقة فقاوه وتنع تمام في مدله
 ذلك الحكم مع نهاية السعي وهذا الجهد بل لا شك ولا ريب انه مع جميع ذلك لو ترك المجري
 ما اتفق له من الادلة مع حصول الاطمئنان له وقيل الجهد المطلق واخذ بقوله الخائف لما
 اتفق له المعتقد تصوره وخطابه بعد في العرف عاجزا غير متسل لا اذ الشارع وانما بان
 من جملة النواحي ما دل على النع من العمل بالظن فوجب اطاعة الله سبحانه فيه ولا يحصل الاطمئنان
 العمل به او يتقبل دليل قطعي على جواز العمل بالظن للمستدل باثباته ثم ان كان المراد من فهم المجري
 مراد الشارع من خطابه انه فهمه بعنوان القطع واليقين بحيث لا يداخله ظن ولا تخمين فلا بد
 في صدق الامتناع ولكن الفرض لا يجمع الاجتهاد اذ هو العمل بالظن وان كان الفهم من

على ذلك

١٥
تحقيق

الظن والتخمين فلا نسلم صدق الاشتغال عقلا ولا عرفا ولا شرعا فان الاشتغال عند هؤلاء انما هو الاتيان بعين ما امر به الشارع يقينا في نفس الامر بما هو محتمل كونه ما امر به ولو ظنا راجح بان السند لهذه الادلة هو الجهد المطلق لا التجري فان الجهدين يثبتون في كتبهم العقيدة والاصول من هذه المسئلة ويستدلون عليها بغير ابياننا فانما استدل المبتدئ بهذا الدليل وكان لم يتم دليله الا من قبله لانه لا يفرق الخلاف مع لان السند ان كان هو المطلق في سعة من ذلك وان كان من التجري فلا يجوز له الاعتماد على الدليل بالتخفيف ان يقال ان الظن الذي هو حجة ويكره القول باستثناءه في هذه المقامات ان كان المراد به خلق الظن كما عليه صاحب العالم من بعد تقديره في عدم تمامية دلالته من وجوه شتى لانه لا يجوز الاعتماد عليه لا المطلق ولا التجري وان كان المراد به الظن الحاصل من الادلة الشرعية كالظن الحاصل من خواص الايات واجبا وانفقت فقد عرفت تمام الادلة القطعية والبراهين القلبية على حجية طه بدهي الى القطع واليقين فيخرج عن باب الظن والتخمين وحجة ذلك ليست موثوقة على قوم رضاء خرب بل كل من كان له مقابلة الاخذ والعمل فله ذلك في اوتقربا ومفروض الترتيب ان التجري له قابلية ذلك كما عرفت وكون الاشتغال لا يحصل الا بالاثبات بعين ما امر به الشارع يقينا في نفس الامر كلام شعري لا يلائم فحصل **الثالث** الاجابة والدلالة على وجوب الرجوع في الاحكام الى المعصومين والاجابة والدلالة على وجوب العلم بغير الله والاجابة والدلالة على وجوب العمل بالكتاب والسنة والاجابة والدلالة على حجية خواص الكتاب والاجابة والدلالة على جريان الحد على من اتى الجمل وشهد عليه ان سمع اية الترخيم وياتي انهم ذكر جميع هذه الاجابة في الترخيم عن العمل بالظن وفي معددية الجاهل ولا يخفى على من راجعها انها ملها وانقصت من نفسه حصول الدلالة من جواز التجري في الاحكام **الرابع** الادلة الدالة على عدم التقليد وعدم جواز من الايات والروايات وغاية ما خرج بالدليل سوى التجري في جميع التجري داخل في اليوم ولهم دليل يتدبره من تقليد مع معرفته الحكم وكيفية استنباطه على الوجه المقرر واعتراض بان الاجتهاد ايضا ممكن لما ورد من النص على ابتاع الظن وغاية ما خرج منه الجهد المطلق فيجب التجري داخل في الامر والحواس بالانسان مذهب الاجتهاد بل الادلة من الكتاب والسنة على وجودها متاكدة كما هو المشهور واتبعنا كما عليه بعض الحليين والاستناد في مذهبنا الى الادلة الدالة على النهي عن العمل بالظن

ورجوع

الذم

ورجوع ظن الجهد المطلق المضر به قد عرفت ما فيه من حيث وجه التخرج عن تلك الادلة الدالة على النهي عن العمل بالظن والعقل والشرع مطابقة لعلات من ذلك جهده واستقر في وجهه في تحصيل الحكم الشرعي من الادلة الشرعية مع قابليته واستعدادها كما هو المفروض وهو معدود ما هو مقتضى الاحتياط ادلة اخرى لا تجزى الا انها لا تفي الا بالاشارة والكلام فيها بما يمكن من التماسك منها ان الظن الحاصل بالتجري يقع من الظن الحاصل بالتقليد والعقل باق في عدمه عن الرجوع الى الرجوع من هذا الدليل الرابع الذي ذكره صاحب المعالي في الاستدلال على حجية خبر الواحد فانه جاز في التجري ومنها ما اشهر نقله ابن الاحتياط في طه ان المراد بتجديده ومنها قوله تعالى اصل الذكر كنتم لا تعلمون حيث استدلنا بما على وجوب الاجتهاد كفاية ووجوب رجوع الغاي الى الجهد وفيه ان الرواية من طرق النسخة والمراد بالذكر الاشارة كما ورد في جملة من الاجابة المظاهرة ومنها انه الفر حيث دلت على جواز العمل برواية وقول من تفقه في الدين مطر تحجبها بالمطلق تخصيص خبر من يخص به الظاهر منها التجري فان المطلق لم يكن في زمان نزول الاية ومنها السورة المستمرة في من الاشارة فانهم كانوا اولادهم يلقون الخطابات الى عامة الناس والناس ياخذون بتلك الخطابات واكثرهم بل كلهم لم يكونوا بصفة الجهد المطلق ومنها ان القول بالتجري هو المشهور بين الاحتياط والقول ببعده او نفي هذا ذهب العامة من زمانهم العصر اخرج على من تقليد عدم جواز تقليد التجري فان الجهد المطلق من الزجر ووصول عامة الناس اليه او الى من سمع منه متعسر غالبا لو تعذر ايجانا الى غير ذلك من القوليات واجتاج المانعون من تجري الاجتهاد ورجوعه ان كلا يفرض امكان جهله به يجوز ان يكون له مدخلية وتعلق بالحكم المفروض فلا يحصل للتجري ظن عند المانع من مقتضى ما يعلمه من الدليل والمجرب قد تقدم عن ذلك فتدبر انما ثبت ان يحصل للعالم العادي من متصفح الكتب الاستدلال به والحديث وعدم تضرع ذلك الحكم في ذلك الباب من بعض او محض او عقيدة او انما لهذا الغرض حصول جميع ما هو اثاره في تلك المسئلة بغير ابياننا التاثيرات التجري ناهي عن الجهد المطلق لاطلاع المطلق على ما لم يطلع عليه التجري وان كان ناهيا لم يكن اجتهاد معتبرا وجوابه واضح فان الخطا يرتبته عن المطلق لا يقع في حجة كلامية على انه شقوض بالفاضل والعالم بالنسبة الى الاعمال والافضل الشاكلة لا دليل على حجية ظن الجهد

والا ان رجوعا في قول صاحب المعالي
صفحة الجهد المطلق
الحج المانحجب
الاول

الاطلاق سوى الاجماع والضرورة ولا ريب في عدم تحققها في المجزئ لتحقق الخلاف في اعتبار
 ظن المجزئ فيبقى ظنه داخل في عموم ما دل على المنع من العمل بالظن واجب بالاقض بان يقال
 لا دليل معتد به يدل على جواز تقليد الغير للمجتهد المطلق سوى الاجماع والضرورة ولا ريب في عدم
 تحققها في مجزئ تقليد الغير في الحرف لتحقق الخلاف في جواز تقليد المجزئ فيبقى تقليد المجزئ تقليدا
 في عموم ما دل على المنع من التقليد والمنع من الاخذ بقول الغير خرج منه الثاني الحرف للضرورة
 والاجماع فيبقى المجزئ واجبا ايضا لانه لا مندوحة للمجتزئ من الاخذ بالظن سواء حصل ظنه
 الحكم بالاجتهاد او التقليد لبقاء التكليف وعدم وجود الدليل القطعي كما هو المفروض في قوله
 في الجواب ما تقدم من ان الاعتقاد على الظن المخصوصة لا يصلح بتمام الدليل القطعي على جزمها في
 الحقيقة مرجع هذه الطنون الى القطعيات كما تقدم مفضلا فارجعه الرابع ان القول بالمجزئ
 يقتضي الى الددور بانه ان اتباع الظن مذموم خرج منه ظن المجتهد المطلق بالاجماع والضرورة
 من الدين وبقي ظن المجزئ والخلاف في ذلك العموم فاما الادلة المستدل بها على خروج ظنه من ذلك
 العموم على تقدير ثبوتها كلها فظينة لعدم تحقق الاجماع والضرورة ولا غيرها من الادلة القطعية
 في خروج ظنه من ذلك العموم فاما كانت تلك الادلة كما اخبرته كان التعلق بها في اخراج ظن المجزئ
 اجتهادا بالظن على حجة الظن وبناء على ما يجب اولا ما تقدم من التفرغ عن العمل بالظن
 وثانيا منع الددور لا معايرة فلا ددور لان الددور عبارة عن ان يكون هناك شئان كل منهما
 علة للآخر بواسطة او بدورها وفيه نظر فان المستدل جعل الاخذ بهذا الظن اخص الذي
 استدرك به على المجزئ علة في اخذ المجزئ بطلان الظن معلوم ان اخذ بهذا الظن اخص من
 جعله علة هو داخل في افراد العلول اعني مطلق الظن مع بلزم ان يكون ما اخذه علة بنفس
 ما اخذه معلولا وهو الددور لان العلة التي يلزمها التقدم على المعالجات صارت نفس المعالجات
 الذي يلزمه التأخر عن العلة فكان الشئ الواحد علة ومعلولا ومتقدما على نفسه ومتاخرا
 عنها واجيب ثالثا عن الددور بان القول على الظن في المسائل الاصولية ان كان جائزا فهو
 مستثنى من عموم ما دل على ان اتباع الظن لم يخص به المجتهد المطلق بل كل من قام له دليل ظني
 في حكم اصولي فله الاخذ به والبناء عليه وان كان مجزئا او معلولا وجب عندنا القول على

الظن في المسائل الفرعية اذ لم يزل على القول على الظن في المسائل الاصولية دون العكس لانه
 من ذلك الددور لا معايرة عن توقف كل منهما على الاخر فعليه كل منهما الاخذ بالظن في جزمه مسألة
 في المسائل الاصولية عبارة جازية قلنا قد قام لك دليل قطعي على جواز الاخذ بالظن في جزمه مسألة
 المجزئ التي هي من المسائل الاصولية وذلك ان المجزئ لم يزل على القول على الظن في جزمه لانه
 بما الاطلاق او لا مندوحة له من الاخذ باحد الظنين اما الاجتهادي او التقليدي وكلما نظر الى
 قاطع على شئ منها خرج له بلزم الددور من بناء الاخذ بالظن في الفرع على مسألة مجزئ اجتهادي التي
 الدليل القطعي على استثنائها من عموم ما دل على ان اتباع الظن واما ان الادلة المذكورة قطعية
 الاجتهاد مع ظن بعضها الى بعض بوجوب العلم بقرينة بعضهم لزوم الددور هكذا صحة اجتهاد المجزئ مسألة
 فقيسية كاستصحاب التسليم لا موقوف على صحة الاجتهاد في ان الاجتهاد المجزئ صحة اجتهاده في ذلك
 المسئلة من توقفه على اجتهاده في فرع من الفرع يتوقف على صحة اجتهاده المجزئ في مسألة مجزئ الاجتهاد
 صحة هذا الاجتهاد يتوقف على جزمه في اجتهاده في فرع من الفرع ما عارض عليها بان يعلم ان
 ظاهر لا خفاء فيه ما عارض على الاول ايضا باننا نمنع من صحة الاجتهاد في مسألة فقيسية يتوقف على
 اجتهاد في مسألة المجزئ ولا يتوقف على صحة اجتهاده في فرع من الفرع ولا يتوقف على صحة
 في المسئلة الفقيسية هي عين صحة اجتهاده في مجزئ الاجتهاد فلا تقاير وايضا قوله انما يتوقف على
 نفسها غير سند لاصحة المسئلة في نفسها ليس الاعبارة عن كونها مطابقة للمواقع من العلومات
 صحة الاجتهاد لا تتوقف على المطابقة للمواقع وايضا منع التوقف المذكور بعبارة صحيح لان مراد الاجتهاد
 ان المسئلة الفقيسية لما كان دليلها ظني لم يستصح الاجتهاد فيها الا بعد ثبوت اعتبار الظن
 فكان العمل بظنه في المسئلة الفقيسية موقوفا على صحة اجتهاده في ان الاجتهاد المجزئ وقرر بعضهم
 لزوم الددور هكذا المجزئ الاجتهاد ليس متوقفا عليه بل مختلف فيه فيكون العلم به متوقفا على
 الاجتهاد فيه ما يجب بان الاجتهاد المختلف في مجزئه هو الاجتهاد في الفرع مع فلا يلزم مانع
 من توقفه على مجزئ الاجتهاد لان ذلك من اصول ما لم يفرق موجودة وادرك عليه على
 تقدير جواز العمل بالظن في الاصول ما ثبت جواز العمل به لميز المجزئ اما المجزئ فيتمتع
 دليل وغاية ما اقامه المستدل هو الظن فيتوقف العمل بالظن على الظن وهو الددور واجيب بان

في قوله المجزئ اجتهادي
 مجزئ الاجتهاد صح

الاجتهاد المختلف في تجريدها ما اجتهاد الفروع دون الاصول فان جواز التجري في الاصول واجله
 لم ينقل فيه خلاف والطريقة مستمرة عليه فان العلماء لم يزلوا يجتهدون في المسائل الاصولية
 ولا قبل انصارهم بالاجتهاد المطلق فينبطرون في مدارك المسائل الفقهية واقتوال العلماء
 الفقهاء وعلى هذا فيكون مناط التجري في الاصول القطع دون الظن وهو الاجماع السري
 واستقفا على الطريق وبغيره يعرف الجواب عا سيق وقرر بعضهم لزوم الدور هكذا حصل علم
 يكون ظونه في المسائل متبعة متوقف على حصول علمه باق ظنه في مسألة التجري متبع
 بالعكس فيلزم الدور لزوما وانما اجتهاد دور عليه انه لا رضح فيه لان طري في الدور لا بد من
 ان يقع ان يقتل احدهما بالآخر حتى يلزم على الحكم الدور من ان قيل له بماذا تعلم ان ظنوك
 في بعض المسائل الفرعية مستمعل قال لا في حصول الظن من دليل اصولي بانه يكون حصول
 عنده جميع ادلة بعض المسائل العمل بظنه لان المفروض انه لا دليل قطعي عليه وحصل العلم
 بان ظن هذا وهو الظن في مسألة التجري واجبا لا يتبع فلو قيل له ما نيا من ان حصل لك
 هذا العلم لا يجوز ان يجيب ظاهرا ولا انما يقوله لان اعلم ان ظنوني في بعض المسائل الفرعية
 متبعة بل ليكت لا نه لا طاع لدا صلا او يقول ان الاجماع وقع على بعض المسائل الاصولية ان
 لم يقع في الفرعية تلك منها وقرر بعضهم الدور هكذا ان علم التجري صحيح عليه على ظنه
 والدليل الظني الدليل على سادته للجهت المطلق متوقف على علمه بقبلي الاجتهاد الفرعية وهذا
 متوقف على علمه بصحة عمله على ظنه وهو دور وبقره اخر علم التجري يكون ظنه مقبلا
 على علمه بقبول الاجتهاد والتجري وعلمه بقبلي الاجتهاد التجري متوقف على علم التجري
 بكون ظنه معتبرا وجوبا يعرف مما سبق **تمت** العرف بين اصل العلم والاجتهاد لا
 يجري في الاعتقادات وكذلك فيما لا يرتاب العقول بتبينه او يقينه ولا يتغير له من
 حسن الاتبع كذلك في الفروع الفقهية كجرب الصلوة وحرمة الخمر وجناحة البول لقيام
 الادلة القطعية على ذلك وهو ما يجري في الامور الظنية كما ينبغي عنه التعريف و
 المشهور ايضا وجوبه كفاية اذا قام به البعض سقط عن يمكنه الرجوع اليه في الواقع عا
 فلا يقطع عن كونه اصل الزمان بن في تعبد الخائن بالشام بل لا عن اصل جلد بن في

عدها بان الاجتهاد والاعتقاد بالظن

البصر وبالجملة فالمدار كونه بين اظهر من عادة والحكمي والحلياني من علمنا توافق من الخلاف
 انه يرم على العوام نقلا هذا العلماء وانما يجب الرجوع اليهم للتبني على طريقه العلم بالخلاف
 ثم ينظرون ويتفقدون الحكم من المدرك لفظا وهذا وجوب الاجتهاد ايضا وقرب من
 مذموب بعض علمنا الاجتهاديين كما يات التبيين عليه ويدفع هذا القول لزوم الدور
 والمخرج المتعين عقلا ونقلا انه رر راية واستمر سيرة المسلمين على فديم الدور في تقدم
 على رجوع الحاصل الى العالم من غير تكبر وكذا في اصحا الائمة الناصرين كما لا يخفى على المتبحر
 في احوال الرجال **فصل** في دفع الخلاف بين المجتهدين والاجتهاديين في ان ماعد التواتر
 والقطع به من هذه الاختلاف والرجوع في التوامع العظام اعني الكافي والفقهاء والتهذيب
 والاستبصار وغيرهما مكتبة الاجتهاد التي يقول عليها العلماء الا برك كالانالي والمضا
 يعين الاجتهاد هل هي علمية قطعية مفيدة للعلم القطعي الذي لا يخفى التيقض منها
 ودلالة اولها على التقيد في نفسه ازيد من الرجاء والطعنان النفس وهو المستحق
 الاجتهاد ومن على الاول والجهت تدبر على الثاني وهو وجوب العمل به في الجملة وان لم يقد
 اليقين الثاني مستندي الى انه لا ريب في اتمامه محرم في هذا الزمان الذي فاق
 امام العصر حشدين الى اختلاف الزمان مكلفون بالشريعة التي اقتضاها النبي ص وشا
 ان كان تعلم في التكليف لقيام الضرر في بقاء التكليف وعدم ارتفعه عنهم فالله
 من بعض وجهات كما كلفوا به في هذا الزمان الذي غاب فيه امام العصر على وجه لا
 يمكن الوصول لاحد اليه ولا اخذ عنه والرد اليه اخضر التكليف اما في الكتاب والسنة
 او السنة وحدها او الالة الاربع والخمس على الاختلاف المعلوم ولا ريب ان الكتاب
 السنة فيما الغام والحكمي والمطلق والمفيد والحل والمبين والناسخ والمنسوخ والحكمي
 المشابه والنقض والظاهر والظن والمفهوم والامر والنهي والخصصة والتميز فخر على
 على الفقيه الذي يري ما خذ الحكم الشرعي من الكتاب والسنة ان ينظر في ذلك الدليل
 الولد في الكتاب والسنة هل هو عام او خاص مطلق او مقيد مجمل او بيان وعرف ذلك الدليل
 معارض ام لا وهل معارضه اقوى منه ام لا وهل يجب حمل العام على الخاص والمطلق على

الكلام في صحة الاجتهاد
 وان لم نقف على الاصل

الحاجة ومن الفضل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قد ذكرتم اية
 من كتاب الله تعالى انما ابراهيم عليه السلام فقال له الغيظ جلي الله ذلك ما هذا الاختلاف الذي
 بين شيعتكم قالوا يا ابا عبد الله فقال له الغيظ ان لا يجلس في حلقة من حلقاتكم الا يكونوا
 اشك في اخلاقهم في حديثهم حتى ارجع الى الفضل بن عمر بن قيس عن ذلك على ما تسجد اليه
 ويحيى اليه تعالى فقال ابراهيم عليه السلام اجل صواب كما ذكرت يا فضيل ان الناس اهل الكذب علينا
 الحديث وفيه من ابراهيم عليه السلام من جعفر بن محمد قال قلت في كتابنا في ان رسول الله قال لا يكذب
 على كتاب الله على من كان يظن انما كان من حديثي واتي كتاب الله في حديثي واتي كتاب الله
 كتابنا في الحديث من حديثي عن ابي جعفر الثاني في مناظرته مع يحيى بن اكرم قال قال رسول الله
 في حجة الوداع تكلمت على الكذابة في حديثي واتي كتاب الله في حديثي واتي كتاب الله
 اهل بيت صادق لا تخلمون كذاب يكذب علينا وليقطع صدقنا بكذب علينا عند الناس كان
 رسول الله اصدق البرية لجمعة كان سبيله يكذب عليه وكان امير المؤمنين اصدق من
 الله بعد رسول الله وكان الذي يكذب عليه ويحل في كذبه صدقة ويغفر له عليه السلام
 عبد الله بن سنان الله كان ابراهيم عليه السلام في حديثي واتي كتاب الله في حديثي واتي كتاب الله
 الحرس الثاني وبيان فقال كانا يكذبان على علي بن الحسين ثم ذكر الغيرة بن سعيد واتي كتاب الله
 ومعه من بشار وحجة الزيد فقال لعنه الله انما لا نعلم من كذاب يكذب علينا من عجز الراي اخلاقنا
 مؤنة كل كذاب ولذا فرج الحديث الى غير ذلك من الاخبار التي بهذا المعنى ولا يخفى على احد
 للغير والعقبة الخ فانه اذا كان الكذب راسخا في هذه الاخبار وبها هذه الاثمة الاطوار وعليه
 الملك النفاذ فكيف يمكن ان راعى طبيعة صدقها ما ناداتها العلم الراي واليقين القطعي لا يقا
 اننا نادة هذه الاخبار المدعى مؤنة على هذا عدم كونها كذبا ذلك غير معلوم لاننا نقول انها على
 كل حال تنفذ المدعى ما كانت صدقها وان كانت كذبا صدقها ما يتلوه وجوه الاخبار المذكورة وكذا
 يستلزم ذلك ايضا كما لا يخفى راجع الى الحق الراي به بما حصله ان هذه الاخبار اتمت حلت الدنيا بين
 تهذيبها وتقييدها وتقييدها لا تخفى راجع الى الحق الراي به بما حصله ان هذه الاخبار اتمت حلت الدنيا بين
 في تنقيحها وتقطيعها في تحصيلها من معارفها الباطنية من غير ان يفتقرها الاثر والصور كما لا يخفى على

منه

تتبع السير والاختلاف وطالع الكتب المدونة في تلك الاثار انما المستفاد منها على وجه لا يخفى ان
 ولا يخلو الاختلاف والعجب ان كان كتاب قد مرنا الفاضل في يوم القدر المحدث في ذلك
 على ثلثمائة سنة بعد الاختلاف وتدل بها في العلم الاثمة تلك الاثار على ما لم يمتدحها من قبل
 السور والبيان من غير ذلك عليهم اقول لا يخفى عليك ما في كلام هذا الحق الخ من الفقه البصير ان
 القطع بكون الامر كما ذكره غير حاصل لنا واستناو في ذلك امر لا يخفى وعين المدعي ثم ان هذا
 تعبوا في التعجب لا يتبع من يجوز عليهم السور والبيان اللذان هما من خواص الانسان والاصح
 عصم الله ولا يفي عن السور والخطا سورة ثم ان هذا الكلام ياتي مدعاه من ان الاصول الادوية
 التي اخذت منها هذه الكتب الاربعه قد كانت متداولة مشهورة بين الاقطار الفاضلة لاهل بيت
 وادعي انها قضية الصدق لا يعتريها شك ولا شبهة ولا تصور ونحن نقول له لو كان الامر كما
 رايتم كما سطرت فما بال المحدثين الثلاث مع غايتهم رزهم وصلاهم وقواهم وورعهم وتأملوا
 ابدانهم واهل رايهم وراجلهم في استخراج هذه الاخبار من تلك الاصول الادوية التي اخذوا
 منها ولا يجدون عليها كالمنازل انما قد اصابها الصحيح وحل خواصها مع انها حجة قطعية عليها ما عتمد الان
 على ما يدعي الاخباريون ومن المعلوم بديهة انهم لم يلقوا جميع تلك الاصول واثباتها ثم ما بال كل
 من المحدثين الثلاث لم يعتمد على ما ذكره الاخر من الاخبار بل شرع بديهة الجرد لنفسه في التفتيح
 الصحيح لم يكتف على ما دون ذلك وهل هذا الامر حجة ان الاخبار والسابق لا يفي الا على وجه
 على كل يدعي الجرد في الصحيح والتفتيح ومن ذلك ان هذه الاخبار ولو اننا لم نعلم القطعي واليقين
 الواقع لما وقع فيها الاختلاف والتعارض والتناقض كما لا يخفى على من لاحظ تلك الاخبار
 بعين الاعتبار سيما اخبار التهذيب والاستبصار والاختلاف والتناقض لا يقع في الاصول
 المعلومة من حيث هي معلومة وانما يقع في الامور المظنونة لان الحكم الراي في واحدة الاختلاف
 فيه ولا يتغير بغيره كما لا يخفى على الفطن البصير لا يقال ان الاختلاف الواقع فيها من جهة العقبة
 وذلك لا ياتي في كونها قطعية المصدر لا نقول انما يتاخر ذلك في اجسامها ما يمكن حمله على
 واما جملتها فليس كذلك كما لا يخفى على المتبحر ومنها انها لو اذات العلم واليقين لوجب قطع كل
 المتكلمين في الاصول ومنه يلزم تنسيق اساطين علماء الانامية بغير مخالفة

منه

منه

من الاخبار بين المجتهدين بل جلت الاختلاف في الفروع اختلاف اكثر كما استشير اليه اكثر من ذلك
 شناعة في الدين المبين لا يقال ان اختلافهم لما جاز من اختلاف الاخبار لاننا نقول ان ذلك
 لا يجدي فضاونا ان اكثر الاختلافات انما جاءت من اختلاف الانبياء الفاضلة من الملوك
 في معاني تلك الاخبار والعاد وقرنا لا ثمة الاظهار كما مضى تحقيقه ومنها ان الشارع اما ان يتكلم
 بعرف نفسه او يعرف الراي وكل هذا محتمل وما عرفت لغرضنا الان فيحمل مخالفة طائفتين في
 تغيير العرف جلا ذلك مانع من حصول العلم القطعي منها ومنها ان الشيخ هو الذي روى كثر هذه
 الاخبار قد صرح بان اكثر اخباره اخبارا خاد ظنه والصدق قد صرح بانها بغير الخبر كمن يفتي
 بشيء ابن الوليد ومعلوم ان مجتهدا في الوليد لا يحمل الخبر قطعا وقد جاء الاسمية كالشيخ
 علي بن النعمان وهو في حديثه لا يعيد القطع وليست القران القطعية معناه كل خبر خبر
 يدعي حصول القطع ومنها ان المجتهد في الثلاث روى جلالة مقدمهم وعظم منزلتهم وعداوتهم و
 نقد سمعهم ورواه عنهم وقد حصل منهم اشتباهات عظيمة وتغيير في الاخبار كما عرفت
 على من لاحظ الكافي بالنسبة الى التمسك والاستصحاب بل الاخبار التي روىها الشيخ في هذا الكتاب
 فيها نهاية الاختلاف الموجب لاختلاف الحكم بالنسبة الى ما يرويه الكليني في الكافي كما هو معلوم
 المتبع وقد صدق لبيان هذه الاشتباهات في المتن والسند بعض علماءنا المتأخرين ومنهم
 الحق النقاش في منقح اثبات فليلا حظ ومنها ان المجتدين الثلاث مع ما عرفت من جلالتهن
 ما كان يعتمد كل منهم على ما يرويه الآخر ويحكم ببعضه وما كان يحصل له العلم من رواية الآخر
 بل اكثر مما نرى احدهم يروى رواية الاخر فان الصدوق يصرح بان لا يعمل بالخبر الذي رواه
 بر يعقوب بل يعمل بالخبر الذي رواه فلان روى الشيخ اخبارا والكافي والفقيد غيرهم كما عرفت
 على المتن في ذلك كانت مفيدة للعلم القطعي لما جاز لكل منهم ان يروى اخبارا الاخر ومنها انه قد
 الاخبار وجميع اجزاء الشيعة الا برار على جواز الرواية بالعق احتمل في كل واحد من الرواة انه يعمل
 كلامه المعصوم بالعق ولا شك في انه لا يحصل القطع بالرواية بالعق تؤدي عين مراد المعصوم
 بل المتن للاخبار وانما بعضه في غير متعده وعبادات متفادته وبقاوت معناه بقاوت
 عباداته مع انه قد وقع في كثير من اخبارنا تقديم فاختار سقط وتخريف واشتباه وتجوز

قال الامام محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب
 نقله عنه

وتوقع ذلك في كل خبر من الاخبار وحصول العلم القطعي بعدم الوقوع مكاره وغناؤها اكثر
 الاخبار وشيئا بل جلتا وقد وقع فيها القارض والساقض ومثلته بالاجزاء والرواية في كنية الجمع كمن
 هذا اليقين اكثرها ايضا تختلف معارضتها كاي النبي عليه اشارة الله والترجيح بين المتصورات
 يزيد على حصول الحق ايضا ومنها ان جل الاخبار قد صار معركه لا ولي الاظهار وقد صار رتب فيها
 الانبياء الفاضلة من الملوك والعلام وقد صرحت فيها انظار العلماء الاعلام بحيث لا يمكن حصر هذا الامر
 ذلك العلم كما تقدم التنبه عليه ومع ذلك كيف يدعي حصول العلم القطعي باليقين الكافي وهو
 والحال لاختلاف خبره لا يتقدمه بغيره كما لا يخفى على الفطن البصير ومنها الاخبار والادلة على ان كلامهم
 يحتمل رجوعها اكثر من الغائب وله بغيره سبعين رجوعا لم يخل منها الفروع كما يات الاشارة
 تلك الاخبار في الرد على صاحب الفتاوى المدعيه ذلك لان من حصل القطع الواقعي والعلم اليقيني
 من كلامهم بحسب الملازمة على المعنى المقصود ومنها ان الرجوع في فهم معاني كثير من الاقوال التي
 اصل الفقه كالجوهري وغيره وانما يروي عن غيره وكلامهم في معاني الاقوال لا يفيد القطع
 مع ائمة الفقه المختلفون وكلامهم في خطبتيهما صاحب الفقه من فائدة بخطبتهما في الحقيقة والحال
 والشرعية كما لا يخفى على المتبحر لكلامه ومنها ان كل واحد من الرواة يكون في بعض الاوقات يقرأ من
 معنى ثم في وقت اخر يقرأ من المعنى ويقطع بفساد ما فهمه سابقا ولو كانت الدلالة عليه
 يقينه لما عرفت هذا ومنها ان هذه الاخبار لو كانت مفيدة للعلم واليقين لما فتح لكل واحد من المجتهدين
 ان يفتي كتابا آخر ويؤيد على غير ما اعتمد الاخر بل كان ينبغي الصدوق ان يعترض على رواية الكليني
 الذي عرفت حاجته عشرة من عشرة من عمومي في تحقيقه وشيخه رجعه وبالفقه ولو فرض ان يروى
 على روايات اخر صححه لم يعثر عليها الكليني مع تقدمه وتقدمه ومما رتبه وقد كان ينبغي ان يفتي
 مقبلة للكليني ولتتمها بالروايات وكذلك كان ينبغي للشيخ مع ان الامر بخلاف ذلك كل منهم ان
 على نفسه بذلك الجهد في التبحر والتفحص وترد بعض روايات الاخر وهو شاهد على ان رواية السابق
 لم تقدم العلم اللازم **فصل** ولما في الاخبار يروى في ادوات الاخبار والادوات الاخبار والادوات
 التمهيد والرواية على العمل بالشر التحق الى اهداء ان هذه الاخبار المروية في الكتب الجارية
 عظيمة مستند وشاهد كالاتي ومن النظم هذه الدعوى صاحب الفتاوى المدعيه حيث قال في المتن

ادوات الاخبار روايات على طائفتين الاخبار

ما قلناه فقولنا بقيت في زماننا بمراسم تعالى وركات اثنتان قرآن موجبة للقطع العادة
 بورد واحد منهم منها ان كثيرا ما نقطع بالقرآن الخالية او المقابلة بان الراوي كان ثقة
 في الرواية لم يرض بالافتراء ولا برؤية ما لم يكن يثبته او اضحا عندك وان كان فاسدا المذهب فاسقا
 بجوارحه وهذا النوع من القرينة ما فرغ في الخارج ككتابنا اخبارنا ومنها مقاصد بعضها ببعض ومنها
 نقل العالم لثقة الورع في كتابه الذي الصدق له رواية الناس ولا يكون مرجع الشيعة اصل من اجل ان
 بطلته مع تمكنه من استعلام حال ذلك الاصل او تلك الرواية او اخذ الاحكام بطريق القطع
 ومنها تسلكها خارجا للاصل او تلك الرواية مع تمكنه من ان يثبت برعايات اخرى صحيحة
 وجريه في احد كتابي الشيخ اذا كان في وفيه لا يحضر الفقيه اجتماع شهادته على صحة احاد
 كثيرهم او على انها مأخوذة من تلك الاصول المجمع على صحتها ومنها ان يكون راويا جماعا لجماعة التي
 اجتمعت العصاة على تتبع ما يصح عنهم ومنها ان يكون راويا من الجماعة التي ورى في شأنهم من بعض
 الائمة انهم ثقة ما موثرون او خضعوا عنهم مخالفة دينكم او هؤلاء اسند الله في ارضه او نحو ذلك
 انتهى كلامه رأت بعد ما عرفت اوله السابقة للمنفعة من حصول العمل لا الظنك ترتيبا في
 بطلان هذه الشبهة الضعيفة والجواب عن الاول من وجوه اما اولها فلا العمل يكون هذا الزمان
 ثقة او عدلا اما ان يحصل من كتب الرجال وثوقهم او من الاخبار الواردة في ذلك وكلاهما
 لا يبلغ حد القطع راقا ثانيا فاننا لمسلنا حصول القطع يكون الراوي ثقة فنقول ان حصول العلم
 القطعي من خبر الثقة في حين التسامح لا غير معصوم بل يجوز عليه الهو والخطا والميل السياسي
 اذا كان فاسدا المذهب او فاسقا بجوارحه واما ثانيا فلا كثيرا ما نأخذ ما نأخذ من قطع بوثوق
 وعدا منه ثم يظهر لنا عند امور يتخلل عدم السند والاعتماد على جهو واما رابعا فلو سلنا ذلك
 قلنا ان ونور مثل ذلك في كتبنا اخبارنا في حين المنع بل انما يوجب بعض الاخبار والادعي
 قطعية الجميع بالجواب عن الثاني ان مقاصد الاخبار بعضها ببعض بل استفاضتها لا يحصل منه
 الا الظن لعدم حصول التواتر اللغوي او المعنوي منها فلا يخرج عن حيز الاحاد القليلة للظن
 ايضا فانما قصد لا يوجب في جميع الاخبار المشتملة على الاحكام الشرعية بل انما يوجب بعضها
 ما ايضا فكثير من الاخبار قد حصل بها كالتقاضد والاستفاضة مع انه لم يعمل بها احد من

في كتابنا الاخبار والادعي
 في كتابنا الاخبار والادعي
 في كتابنا الاخبار والادعي

الاصحاح كاخبار الجبر والعقوبة والاختيار والتمسك على نسبة الغاصح الى الانبياء ثم اوله نقل
 بها حكمهم كاخبار سبوا النبي او الانبياء واجبا والعدد ونحوها واما الثالث وهو قوله في
 نقل العالم الثقة الورع فاحاصله ان الثقة اذا نقل الاصل والرواية في كتابه يعلم انه قاطع
 بالذي نقله لانه يتمكن من تحصيل القطع فلو لم يكن قاطعا لكان اغرله وجوابا عما اذا قال العالم
 من حال الرواية انه ليس كلما يروونه ويكتبونه في كتبهم معتد كما قال الصدوق في اول من لا
 يحترم الفقيه له اقصا به تصدق الحنفين في ايراد جميع ما روي به بل قصدت الى ايراد ما لا يثبت
 به واما حكمه واعتقاده فيه انه حجة فبما ينبغي ودين ربي فذلك شهادة منه بان الحدوث
 للمصنفين والرواية كالمروية نالا لا يتقدم ولا لا يتقدمه كما هو حال احد من رجالنا
 فان ثقة الاسلام في الكتابي قد روى اخبارا تشبه ما جبر والفقهاء وبينة الغاصح الى
 الانبياء ونحوها مما لا يبيد ولا يبقه وقد عرفت ايضا وبعض الحديث الثالث اجاب عن
 على ان مقتضى ما نقل الاصل عينه او الرواية الاطمئنان وسكون النفس بالصدوق
 فصار العلم الذي لا يتحمل التيقن ثم ان هذا من الدلائل على قطعنا بالصدوق لكان نقله ثاب
 قوله مع تمكنه من اجزا الاحكام بطريق القطع والآخره وان اردت ان تكون كل من الحديث والرواية من
 جميع الاحكام بطريق القطع عن الائمة الا انهم فهو ممنوع كما لا يخفى وان اردت ان تكون من البعض فلا
 يبعد في نفعنا ادعاء القطع في الكل واما الرابع فاحاصله ان تمسك الثقة باخبار الاصل
 او الرواية او العمل بها والاستدلال بها في اثبات الاحكام دليل على قطعها لانه لو لم يكن
 قاطعا لصدقه لما اعتمد عليها وفيه ما تقدم في سابقه فان أقصى ما في ذلك احاطة
 النفس وكون القلب وهو لا يوجب القطع له حصوله لنا والجواب عن الخامس ان أقصى ما
 في ذلك شهادة كل من الحديث والثبات بعد تسليم حجة الحكم صحة ملية كتابا خاصة فلا
 يكون اجماعا منهم على صحة ما في كتبهم كما ادعاه ثم ان الفرق بين الصحيح والقطعي ظاهر فيهما
 برون تعيين فلا يلزم من الحكم بالصحة الحكم بقطعية كما يابن الاشارة اليه انتم ثم انما اجاب
 من ان هذه الروايات مأخوذة من تلك الاصول المجمع على صحتها في هذا الاجماع الذي
 يلزمه ممنوع فان الصدوق روى كثيرا ما يرد الرواية بانه ثوبه بلان وهو ثقة صاحب

في كتابنا الاخبار والادعي
 في كتابنا الاخبار والادعي
 في كتابنا الاخبار والادعي

[illegible]

در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب

وجها في كل وجه منها الفرج وعندهم قال انتم افقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا ان كلانا
ليصرف على سبعين رجلا عنه فقال اني لا تكلم بالكلية الواحدة لها سبعون رجلا انفتحت
اخذت كل واحد اثنان شتبا اخذت كل واحد عنه فقال اني لا تكلم بالكلية يصرف على سبعين رجلا كلنا
لي منه الفرج فليظن العاقل اني هذه الاخبار بعين الاعتبار وادعاء حصول القطع بالصدور
والدلالة كيف يتوافقان **فصل** تدعرت سابقا الادلة الدالة على قبح العمل بالباطل لعدم حرمان
العمل بمقتضى الاحكام الشرعية من الادلة العقلية والتقليدية كتابا وسنة وصول الذي لمحت بالاسم
قد مرنا الاستحسان والاشكال الامريه لم تعرفت وجب الفرج من ذلك فاختلف الاستحسان في الفرج
من ذلك على قول الشافعي وهذا صعب فكله عجب استحسنها وتصور الصحيح منها من الفاسد فاحذر
المشكلة هذه السائل الاصولي القيني علينا الاحكام الشرعية نقول اما الاشرا الاخباريين فقله
تخرجوا عن ذلك بالانتم كمننا الاخبار المروعة في الكتب المشهورة طبعية عليه سندوا ولا كمننا
العمل بها خاصة دون غيرهما من طواهر الكتاب والاجتماعات والادلة العقلية الظنية او على
انهم حرموا العمل بالباطل واليقين وروى الظن والتميز وانه لا يرد عليهم شيء من الادلة الدالة على
عدم حرمان العمل بالباطل **الاول** وقد عرفت سنده هذه الطريقة وعدم تأييدها مانع منها على
مستقيمة مخالف الوجوه والبرهان والظن انظروا موضوعات تليق من مبادئ فقهية
العلم بالظن وتسمية الظن بالعلم لا يخرجهما عن حقيقةهما ولا يجدي نفعا في الفصل من العلم بالظن
يلتزم على الاثر ان الشارع لما احل البيع وحرم الزنا واحل الماء وحرم الخمر فاما سميت الخمر
والربا ببيع فلا يجدي نفعا في طمأنينة ما لم يتبين انما يتبين على التحريم وبالجملة فهذا لا يتم كما عرفت
سابقا ومنهم من ادعى ان الدليل على عدم حرمان العمل بالباطل مخبر في الآيات القرآنية وهي
مخصصة بالاصول وروى النزوع وهذا العذر المأخوذ به كثير من الاسنة وهذا العذر ايضا لا يخ
ضاما من الاول اما لا فلا عرفت من ان الدليل على عدم حرمان العمل بالباطل غير مخبر في الآيات
القرآنية بل يمكن ادعاء قولنا الاخبار بمعنى على عدم حرمان العمل بمقتضى الاحكام ولو لم يكن الا
قول من من افق الناس غير علم لعنته ملائكة السموات والارض ولحقه دوزن من عمل يفتناه
لكن فضله الكفاية وكذلك قلنا جملة من الاخبار الادلة العقلية العقلية على عدم حرمان

مخرج عن الادلة القاطعة على الحق في العمل بالباطل

۱۷۴

في اصابة البراهين من انفس البناهي فاذكر في هذا الكتاب اسبق كلامه في الطريق الثاني
 انه لو لم يوجب على المجتهد العمل بغيره الحاصل من الأدلة المعروفة فخلت أكثر التوابع والاحكام الشرعية
 والفرع العقيدة من الدليل والحكم لأن القواعد العقلية لا يمكنها ان تكون دليلا ولا ظاهرا ولا
 متصفا بما لا يوافق ولا كتاب لا يشتمل الا على دليل من الاحكام بالاستقراء والبرهان المعقدين
 للقطع وسقوط التكليف من ان تلك التوابع المذكورة باطل بالضرورة فلم يبق لنا الا العمل بالظن
 كما لا يخفى الثالث ان باب العلم مشد في زماننا لما تقدم من الأدلة الدالة عليه واما ان
 يرتفع التكليف عندنا وهو باطل بالضرورة من الدين والاجماع المتيقن فمضاهي المسلمين واما ان يرتفع
 التكليف بالظن وهو العلم الرابع ان باب العلم القطعي في الاحكام الشرعية مشد في زماننا
 في غير الضروريات ولا ريب اننا ما نكون لاهل زماننا الصوماليين في التكليف وليس في غير
 ما علم ضرورة او اجماعا او حكم بالعقل القاطع ما يدل على الحكم باليقين فان الكتاب نفسه
 لا يفيد الا الظن وكذلك اصل البراهين في الفقه والضرورة والاجماع والعقل القاطع لا يثبت
 بها شيئا يقنع في الفقه بل هي مما ثبتت بعض الاحكام اجمالا ولا يحصل منها التفصيلات و
 هذا فنصير الاشتغال في العمل بالظن والالتزم تكليف ما لا يطاق وينبغي في ذلك الظن الحاصل
 من خبر الواحد فانه لا يفرق بين افراد الظن من حيث هو فاذا حصل منه ظن أقوى من غيره
 يجب متابعتة بل لا معنى حينئذ لكونه أقوى بل الظن انما هو من جهة وملاحظة القوة ما
 الضعف انما يفي بملاحظة كل منهما على حدة لا مجتمعان وهذه التقريرات وان تفاوتت القاطع
 الا ان مرجعها الى شيء واحد وهو انه لو لم يكن العمل بالظن للزم انما ارتفاع التكليف وتكليفه الا
 يطابق كلاهما باطل اجماعا **اقول** والذي يدل على بطلان هذا الطريق من العقل والنقل وجو
الاول اننا لا نعلم ان الأدلة الثلاثة التي ذكرها صاحب المعالم انما كانت حجة من حيث فادتها
 الظن بل بسبب اعتقاد الدليل القطعي على حجةها كالاخضاع ونحوه فكيف من قبيل الاحكام الشرعية
 كما نرى مثلا للشاهد **الثاني** ان الشاذ بابل العلم مع تسليمه لا يستلزم حجة الظن
 من حيث هو بل يجوز ان يكون الشارع قد اعتبر ظنا خاصا كالظن الخاص بالادلة
 الثلاثة التي ذكرها فانه يجوز ان يكون لبعض الظن حجة خاصة بخلاف العمل بها وبعضها

واما ان يوجب التكليف العلم والبرهان
 فكيف بالانفاق وهو باطل بحد
 وقوله لا يوجب حجة

في خبر الواحد انما هو من جهة واحدة
 لا يوجب حجة

لا يجوز

لا يجوز العمل بها كما يقول الفاعل باجتناب الآحاد انما هو الحاصل من خبر الواحد الذي حجة على العمل به
 والظن الحاصل من خبر الفاسق والخبر والقياس والاستحسان لا يكون العمل به وان كان في غير العرف
الثاني ان الدليل العقلي اذا حكم في حجة ما يكون مظهرا لشيء غير محقق ولا مقيد كما هو في محله
 ولا ريب اننا نرى هذا الدليل غير مظهر بالبداهة لعدم حجة ظنونه كونه حجة فانه لو كان حجة لكان
 القياسات القوية والاستدلالات العقلية والامارات الاعتبارية والاعتبارات العقلية الصالحة
 الرسالة وعلم العمل بعلم الخرم وغيره من الخصال والافاسق والكار في المناق والمجنون والمبرور
 غير ذلك لا يقال ان الدليل يقتضي حجة ملائمة لان الدليل الخارجي على عدل وجعل
 القانون لا يتوقف لو كان كذلك لكان الدليل العقلي الذي اقيم على هذا الطلب مخصصا او مقيدا
 الدليل العقلي لا يخص ولا يفيد كما نرى في عمله **الرابع** انه لو كان الامر كما ذكرنا لزم ان يكون يقسم
 الخبر الى الاشياء الاربع من الحسن والحسن والموتى والضعيف لعل وقصر العمل على الصحيح وحده او مع
 الحسن او مع الموتى لا معنى له لان الخارج على حصول الظن مع قطع النظر عن السند **الحامس** انه لو كان
 انشا وبابل العلم والضرورة يرجح ان العمل بطلق الظن في الاحكام الشرعية مع التزام القول بغير
 وعدم جواز العمل بالعقد به ابتداء لوجوب العمل بالقياسات والاستحسانات والاعتبارات ولا
 الامارات والمصالح المرسلة عند تعيين الحاجة اليها سيما اذا اخبر حصول الظن بالحكم منها
 وتخصيص الأدلة الدالة على عدم اعتبارها وعدم جواز التعويل عليها بما اذا امكن حصول العلم
 كما خصصت الأدلة الدالة على عدم حجة الظن بذلك اذ لا فرق بين المقامين كما هو واضح في
السادس اننا لا نعلم بقاء التكليف لأشراط شيئا من الاجماع بالمعنى المتعارف فيه بل نقول ببقاء
 التكليف بقدر القوة فيها نسبة الى الارادة والاشخاص او لا تكليفها لا بد اليقين ولا يوجب
 الابد البرهان كما نأتم على ذلك البراهين العقلية والدلائل العقلية فمن يريد معارضة
 العملي من ابي عبد الله قال ليس الله على خلقه ان يبرئوا قبل ان يبرئهم ولما كان على الله ان يبرئهم
 والله على الخلق اذا عزم ان يقبلوا ومن حجة من القياس ان ابي عبد الله قال قال في الكتب فليعلم
 عليان من قولنا ان الله يخلق على العباد بما اناهم عنهم الحديث يعنيهم قال ستة اشياء ليس الله
 فيها صنع العرفه والجمل والرضا والغضب والنوم واليقظة وعن حماد بن عمار ان ابا عبد الله قال قلت

سواء من خبر واحد او من خبر
 في الخبر من خبر واحد

في خبر واحد انما هو من جهة واحدة
 لا يوجب حجة

لا يبي عليه صلوات الله عليه هل جعل في الناس اداة يتارن بها المعرفة قال فقال لا كنت في كل وقت
المعرفة قال لا على ايدي البيان لا يكلف الله نفسا الا حيزها لا يكلف الله نفسا الا ما اناها قال
وسئلته عن قول رجل ما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما يتقون قال حتى يبين
ما يرضيه وما يخطئه عنده قال من عمل بما علم لم يغفر له عن ابن الجبار عن ابي عبد الله
قال ان الله عز وجل اجتمع على الناس بما اناهم وعرفهم وعن جعفر بن الجبار عن ابي عبد الله عن قول الله
عز وجل وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما يتقون قال حتى يبين لهم ما يرضيه وما
يخطئه وقال ما علمها فجوزها فقالوا قال بين لها ما تاتى وما تترك وقال ان الله يهدي البصير
اما ساكن او اما كفورا قال عرفناه اما احدا واما تاركا وعنه في قوله تعالى وهذا بينه وبينهم
بيننا وبينهم والشرع بيننا وبينهم قال سئلته ابا عبد الله عن لم يعرف شيئا صل عليه شيء قال
قال لا عن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله قال ما يحب الله عليه في العلم وهو موضع عنهم وعن
ابي بصير عن احمد بن محمد قال قال الله لم يدع الارض بغيري قال لا ذلك لم يعرف الحق من الباطل عن
عبد الاعلى عن ابي عبد الله قال لم يكلف الله العبد المعرفة ولم يجعل لهم اليأس سبيلا وعنه في
قوله تعالى وما تاتواهم فهدى بهم فاستجابوا للهي على الهدى وهو يعرفون في رواية يبين لهم العلم الذي
من الاجابة واليق بهذا المضمون **السابع** ان اعتداد باب العلم اما ذاتي فيلزم منه وجوب التقيد
بالظن ولم يقدح في شأه ولا في حيث هذا البراهين التي اقيمت على عصمة الامام في اجماعهم
فان كان حجة من الله ثم فيلزم جواز تكليفه ثم قيل البيان وهو باطل كما عرفت اذ العلم
يكون معدوما **الثامن** ما افاده جملة المحققين الخوفناوي في حاشية الشرح المضدي وهو
ان اعتداد باب العلم بالاحكام الشرعية فالبا لا يرجح جواز العلم بالظن فيها حتى يتجه فاذكر
لجواز ان لا يجوز العلم بالظن بكل حكم حصل العلم به من ضرورة او اجماع بحكمه وبالعلم حاصل العلم
او من يقوم على اعتباره دليل يقيد العلم فقفا انتفا الامر فيه بحكم العقلي براءة الذمة عنه
وعدم جواز التقيد على تركه لان الاصل المذكور يقيد ظنا بقضاءها حتى يبادر الظن في
مراجعتها لا كما دخلها بل لا تذكر ان حكم العقل بدم لزوم شوق علينا ما لم يحصل العلم على احد
الوجهين وكان مندرجاً عنه الى ان قال وما تمعنا لم يكن لنا مستدركه عنه كما ظهر من التسمية

قال عرفناهم فاستجابوا
عليهم السلام

الفصل

الاختصاص

والاختصاص بها في الاموات الاختصاص حيث يقول بموجب حشك من فاقه من لا يمكن ترك التسمية
فلا يجد لنا من الايمان باحد منهما فحكم بالتحيز فيها الشك وجوب اصل التسمية وعدم ثبوت خصوص
البحر والاختصاص فلا يخرج علينا في شيء منها ولا يترد دليل المذكور كما لا يخفى بالنظر في اصل **السادس**
انما لا نسلم لزوم ارتفاع التكليف في صورة مدح باب الظن على الوجه المذكور مع تفويت باب الاحكام
والاخر رتبة ولا جعله في رتبة المقتضى المتواترة في الاخبار ما المعصية كما لا يخفى على من تتبع تلك
الانوار وجاز خلال تلك الدوائر واثبات جملة منها بقول في خطبة **السادس** انما لا نسلم ان الظن هو
الموعود في الكتب المقدسة مما حاصل بالظن بحيث لو لم يعمل به لارتفع التكليف لان هذه الاخبار التي يبينها
المعول والملا في الاثر ولا اصل لها ان تكون متواترة كما ادعاها الرضوي في الحديث حيث قال على ما نقل
عنه صاحب المعالم وغيره بعد بلغ من الاعتماد على اخبار الاخاد موددا على نفسه فان قيل انما قيل
باب طعن العمل باخبار الاخاد فعلى اي شيء يقولون في الغرض كل واحد يجب بما اخذ اصله ان عظم الثقة
يعلم بالضرورة من هذا ما اقامت بالاختيار والتواتر وما لم يتحقق فيه ذلك ولعله الاصل في
فيه على اجماع الامامية الى ان لا يرد وقال صاحب المعالم ما لفظه انما السيد قد عرفت في جملة
المسائل البسيطة بان اكثر اخبارنا التي تروى في كتبنا معلومة مقطوع على جرحها اتما بالتواتر
اتما بلامه والمارة ولت على جرحها وصدق وولها في منجية العلم مقتضية للقطع وان رجحنا
موقفة في الكتب بسند مخصوص من طريق الاختصاص ولما ان تكون اخبارنا وليس وجوب
العمل بها لا فادها الظن بل يجب العمل بها فحصل حج قيا من قطعي المقتضين والنتيجة هكذا اخذ
مدلول خبر الواحد جامع لشرايط العمل وكل مدلول خبر واحد كذلك يجب العمل به فيقع هذا يجب
العمل به **الخامس** ان العقل السليم والفهم المستقيم يحكم حكما قطعييا وعرفنا جرحا يقينيا
اذ انما تروى الاخبار من الشارع بعد جواز العلم بالظن بالاختصاص والقول عليه
ثم رقت غيبة الامام الرجوع لاعتداد العلم القطعي بجميع الاحكام وكانت ما يدايد لا يعلية
لا يتبع جميع الفروع النقية بالاحكام الشرعية بل بعض دون بعض اوجب علينا الاختصاص
الدلائل العلمية والاختصاص مع امكانه اذا التمييز مع عدمه او التوقف في الباقي ولا يجوز لنا التوقف
في الظن في غير ما لا يرد من الشارع وخصه فيها قال الله تعالى انما امرنا انزل الله لكم

لادلة القطعية من الاخبار المتواترة
والاجماع المتطابقة على وجوب العمل
بها

في اخبارنا

من رزق جعلته منه حراما رجلا لعل الله انزل لكم ارضي الله تفرقتم قالوا انما اختلفت
 فيه من شوق فكمذا الى الله وعمر بن عبد الرحمن بن ابي نعيم قال سئل ابا الحسن عن رجلين احدهما يصلي
 عن زمان الخليل بينهما ارض على كل واحد منهما اجزاء قال لا بل عليهما ان يحزى كل واحد منهما العبد فقلت
 ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال اذا اصبر بمثل هذا فليدبره فليعلم ان لا
 حتى لا يثقلوا عنه فقالوا وعن ابي جعفر قال لو عرف عبد الله شيئا من الاثم لم يتركه في
 الهلكة و ترك ذلك حديثا لم يتركه من روايتك حديثا لم يتركه وعن جعفر بن الطيار انه عرض على
 ابي عبد الله عليه السلام بعض خطيبه حتى اذ بلغ موضعها قال له كيف واسكت ثم قال لا ايكلمكم فقلت
 بكم قال لا فقلت لا الكف عنه والتفت والرد الى الله الهدى حتى يخلص من هذه العبد فقلت
 فيه العبد ويرى منكم فيها الحق قال الله تعالى ما خلقناكم الا كفرا لا تقولون وعن مشعل بن ساري
 السجستاني قال قلت لابي عبد الله ما حق الله على العباد قال ان يقولوا ما لا يعلمون ويكفوا
 عما لا يعلمون فاذا فعلوا ذلك فقد اذوا الى الله فقلت وعن الفضل بن عمر عن الصادق ع قال لا يعلم
 من لا يعلم ولا يعقل من لا يعلم الى ان قال من فرط فقد تورط ومن خاف العاقبة نكث عن العبد
 فيما لا يعلم ومن حج على امر غير علم فمذموم فقلت عنه ومن لم يعلم لم يفهم ومن لم يفهم لم يعلم ومن
 يعلم لم يفهم ومن لم يفهم لم يفهم ومن لم يفهم لم يفهم ومن لم يفهم لم يفهم ومن لم يفهم لم يفهم
 جعفر ع قال لا تتخذوا من دابة الله وليا فلما انكروا من منين فان كل نسب سبب وقربا فقلت
 وبطبعة وشبهة باطل محض الاما ان شئت القرآن وعن الفضل بن عمر عن الصادق ع قال ان
 اوطن فاما على احد فاما على احد فاما على احد فاما على احد فاما على احد فاما على احد فاما على احد
 قال لا يعلم مال الا من وجب الله له من العباد قال لا يعلم مال الا من وجب الله له من العباد قال لا يعلم
 الامور ثلاثة امر بين وشك فبقع وامر بين غيب فمقتب فامر بشك فبقع وامر بين غيب فمقتب فامر بشك
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حلال وبين حرام وبين شبهة بين ذلك فمقتب فامر بشك فبقع
 من اخذ بالشبهات ارتكب الغرمات وهلك من حيث لا يعلم ثم قاله فان الرقبة عند الشبهة
 خير من الاثم فاما الهلكات وعن ابي جعفر في حديث قال فيه لزيد بن علي ان الله اهل حلال
 وحرام حراما وحر من فرايض وضربا مثالا وسننا الى ان قال فان كنت على بنية من لم يزل

ويقين

ويقين من اهل بيت وقبيان من شاكك شاكات والامور من امر ائت منه في مثل هذه شبهة
 فقلت عن الصادق ع قال لو ان العباد اذاجروا ما وقعوا ولم يجزوا ولم يفرقوا ولم يفرقوا ولم يفرقوا
 قال في حديث الرقبة عند الشبهة خير من الاثم في الهلكة وعن الصادق ع انما امر النبي ع قال
 لا يجمعوا في الكايج على الشبهة وتقول عند الشبهة الى ان قال فان الرقبة عند الشبهة خير من
 الاثم في الهلكة وعن ابي عبد الله عليه السلام في خطبة له قال ولا تقولوا انما لا تقولون فان اكثر الخبيثين
 تذكرون وعندهم انه قال في خطبة له فينا عجبا وما لي لا اعجب من خطايا هذه الفرق على اختلاف
 عجبا في ربهنا لا يقتضون شرا في ولا يقتدرون بعمل ربي يعلمون بالشبهات ربه يرين في الشبهة
 المعروف منهم ما عرفوا والمكروه عندهم ما انكروا فمقتب في المصالحات الى انفسهم وقولهم في الله
 للمها على انهم لم كان كل امر من امر الله فمقتب في المصالحات الى انفسهم وقولهم في الله
 عكبات وعندهم انهم لم كان كل امر من امر الله فمقتب في المصالحات الى انفسهم وقولهم في الله
 لا تكلموا واستمر على طريق اذا خفت ظلال الله فوالله عند جيرة الظلال خير من كبري الاثم
 وقال ع لا روع كالوقوف عند الشبهة فقال له انما سميت الشبهة شبهة لانها شبه الحق فاما
 اوليا بالله فمقتب فيهم فيها اليقين ودليلهم سمت الهدى واما الله فمقتب فيهم فيها الظلال
 ودليلهم الحق وعن الفضل بن عيسى قال قلت لابي عبد الله انما اصحابنا يختلقون في اشياء فاقول
 قولي فيها قولي جعفر بن محمد فقال له هذا من اجل عباد الله عن ابي الله ع ورسوله الله ع قال
 الامور ثلاثة امر بين وشك فبقع وامر بين غيب فمقتب فامر بشك فبقع وامر بين غيب فمقتب فامر بشك
 الى الله عز وجل وعندهم قال اربع الناس من رقت عند الشبهة وعن فضيل بن عياض عن ابي عبد الله
 عياض الله ع قال قلت له من الروع من الناس قال الذي يتوعد عن عباد الله ويحتمل هو الاثم
 لم يترك الشبهات وقع في الحرام وهو لا يعرف الحديث وعن زرارة قال سئل ابا جعفر ع ما
 حجة الله على العباد قال ان يقولوا ما يعلمون ويقضوا عند ما لا يعلمون وعن الصادق ع في حديث
 اختلاف الامور قال في هذا ما لم يحد في شيء من هذه الوجوه فمقتب فيهم فيها الظلال
 ولا تقولوا فيه با انكم وعلمكم بالاكف والتفت والوقوف وانظر طاب البين باحثون حتى
 ما يتكلم البيان من عندنا وعلى جهنم من جهنم قال قال ابو عبد الله ع ان من اجاب في كل

ما يدل عليه هو الحديث وعنده قال اوردع الناس من دقت عند الشهادة الحديث وعن علي بن
 الحسين ثم انه قال الابان بن ابي نعيم يا اخي عبد الله بن فضال انك امر فاجله ولا فاسكت تسلم
 وددت اني انا اليك اوردع ما بين السماء والارض عن الصادق قال العالم على غير وجهه
 كالماء على سلاب ببيعة لا يزيد سرعته من الاصل وعبد الله بن رضاح انه كتب الى
 العبد الصالح عبيد الله عرفت الغريب والافضل فكتب اليه اني لك قد نظر حتى تذهب الحيرة
 وتلخذ ما كان يطول ليدنيك وعندهم قال عمار بن ميار الى ما لا يريدك وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا يرحي الله عظماءه وجرأه والمشتبهات بين تلك كاللوان واعدا عني الخطاب احيى لربيت
 ان تقع في وسطه ندرت المشتبهات وعن الرضا عن امير المؤمنين ع انه قال لكل من يداين
 ويملك فاحط له نيك بما شئت وعيا حسن يدي ع قال لما حضرت والدي الروافا قتل
 فقال اوصيك يا بني بالصلاة عند ركعتي في اهلها عند عابها والصمت عند الشهادة
 وانها لك عن الترفع بالقول والفعل ولازم الصمت تسلم الحديث وعن جابر عن ابي جعفر في
 وصيته له ولا تخاطبه الى ان قال اذا اشتد الامر عليكم فقلوا بعدد وروى الشيخ في شرح
 من ذلك ما شرح لنا الحديث وعن زرارة ع قال قلت لابي عبد الله ع ما حق الله
 خلقه ان يقول ما يقولون ويكفوا عما لا يعلمون فاذا فعلوا ذلك فقد والله اودى اليه
 وعن النبي ع قال ع ما يريدك اني خال لا يريدك ان قال من اتقى الشهات فقد استبرأ اليه
 الى غيره لك من الاختيا والكثرة بهذا المضمون **الثاني عشر** انا نقول ان اختلا باب العلم
 الذي انما وجب العمل بكل ظن يحصل المجتهد ما المراد به فان اراد به الاختلاف المطلق في
 جميع الاحكام الشرعية والفروع الفقهية فهو واضح الجملان مخالف للوجوه والضرورة
 الاوليان فان اكثر من المسائل ضرورة الدين وكثير منها ضروري الذهب وكثير منها ضرورة
 بآيات المبين وبعضها يحكم به العقل حكاه عن مراد كثير منها معاصم بالاختلاف الحق او المقول
 بالتواتر او الاجماع والمقارعة لفظا او المقارعة معنى او القطوع على صحة اكثرهما في غاية
 الغضاضة ونهاية البلاغة كنف البلاغة والحيطة المتبادرة او مقرونة بعمل الاصل او
 مقترنة بقرائن قطعية تدل على صحة لفظها او معناها او غير ذلك من الامور الموجبة

للعلم والقطع كما هو معلوم مشاهير بل هو جليل وان اردت بالادب الاستدلال في الجملة والنسبة
 الى بعض الاحكام دون بعض فلا يخفى ان هذا الاختصاص له بل لا اختصاص له من ان القضية
 بل كان ذلك موجودا في ذلك النوع من الامثلة فانه لو كان كل واحد منهما من شأنه ان يرد
 الى حضرة ثم والشرع بخلافهم والتعويل على قوة اخبار ثقاتهم غير سيما بالنسبة الى من كان
 في المواضع البعيدة والامكنة النائية عنهم ثم ولا كل كل حاضر بمكانه السؤال ولا كل سائل
 بجواب ولا كل جواب يفهمه السائل ولا كل من لم يفهم يستفهم فان كان الاختلاف بهما المعنى يجوز الفسخ
 باب النظر واحدا له حجة ملاصقة لاختصاصه بل من الطبيعة اورد ما تناهوا دون ما تناهوا
 من رتب الشيخ العبد والسيد الرضي بالاختلاف بالاضطرار اياه وانه من باب كل البنية لطول
 الغيبة والاحتمال الاصولي وقفا القران والاشادات والدلالات والاعتقاد واما حال هذه
 الاعتقاد والتمسك بقوله في الباب في اربعة الاثمة الظاهر في مخالفة الضرورة الوجبات ونصوص
 السنة والقران ونصوص العلماء والفضلاء الاغنياء كالشيخ في العدة وكتابي الاخبار والسيد
 الرضي في الانتصار والتدعية والاشا في دلائل ارس في الاسرار والشيخ المفيد في جمل المسائل
 السرورية والكليني في الكافي والصدوق في القطب الارشادي في فقه القرنين والكليني في
 الفوائد والطبرسي في مجمع البيان والنوائي في تفسيره والفضل بن شاذان وغيرهم في غيرها
الثالث عشر ان تجوز التقيد بالنظر مطرد الاستدلال في الاحكام الشرعية اليه والاعتناء
 عليه لعل الاختلاف بما بالعلم في بعض النوازل والوقائع واستدعاء الضرورة اليه بدق تحجب
 التقيد بما دون النظر ايضا عند فقده في بعض الوقائع والاضطرار الى الحكم مع مس الحاجة
 لاشراك العلة المجوزة ودليل العقل الفروض وهو مستلزم للخروج عن اجماع المسلمين
 عليه من المعاصم لا يجهي من الاختلافات ما لا يستغنى عنهم وما ظن المجتهد بل الثانيون
 مطر بجميع الاحكام وفي الحوادث والوقائع المتحدرة بين العلم مع مس الحاجة الى ذلك كما ان
 جل الاصحاق متوافين ما روي في جملة كثيرة من الاحكام **الرابع عشر** انه لو وقع التمسك
 بهذا الدليل في فتح ارباب مطلقا لظنوا لاجل الاحكام انهم قد ارفقوا التكليف وكيف
 ما لا يطاق اصح لم يفي قطعية الاختلافات فيقلب هذا الدليل بعينه ويقول ان بل العلم القطع

في الاحكام الشرعية من حيث في مثال زمانا في غير الضروريات لكن غيبة الامام بعد المباشرة
 ولا يجب ان يكون من قبلنا في ارضه الامنة المصونة من التكليف وتدرجت النصوص
 الايات والقرائن في تحريم العمل بالنظر وعدم اقصاء العلم بقطعه من الظن لا يعني من الخي
 مع قوله ما اذا اريد الحق الا الضلال وقوله ثم لا تنفك ما ليس لك به علم مع قوله ثم في رسول الله
 امرة حسنة وقوله ثم فاما البراهين العقلية على صحة التقيد بالنظر ليس في غير العلم ضرب
 الاجماعا ما يدل على الحكم باليقين والضرر في الاجماع والحق القاطع لا يثبت بها شيء
 في الفقه بل هي انما تثبت بعض الاحكام اجما لا لا يحصل بها التفصيل فيحصل العمل بالاجماع والرجوع
 في الكتب المعتبرة التي عليها الدار الا ان تكليف ما لا يطاق لبقاء التكليف في بعض الوقوف
 في الاجزاء **القسم الثاني عشر** ان نفي هذا الباب ينقض الرجوع الذي اقيم على شرط العصة في النفي
 الامام وهو انه يقع بعد حاكم بالا ارفق من الخطا وجوب ابتاع من لا يجوز عليه الخطا الى
 قلنا بالاسناد ناسبا العلم بوجوب ابتاع الظن لم يقبل استقصا الدليل العقلي المذكور في تحصيل
 كلالنا على ان كل ما عرفت لا يقال ان هذا مفقود بالتعويل على خبر الثقة لانا نقول هو كما يتعويل
 على الشاهد ليس حصول الظن منها بل الدليل العقلي العيني على وجوب العمل بها الا ان الشارع
 وضع الاخبار لا قاعدة العلم ولا يجب على المخبر حفظ رضى الخبر حرمة عليه اخراجه من الوضع
 ثم اوجب على المخبر بصيغة اسم المفعول بقوله **وقد اذنا** اخبر العدل لم يصحوم رافع محسوب
 صار سبب ذلك الخبر سببا للحق كالمحقق حكم شرعي على نفس الشارع ومثال ذلك اذا شهد العدلان
 على صدق دعوى زيد على عمر عند الحاكم فيكون تكليفنا ان نحكم الله الواقع الفضي الذي
 العيني القطعي الحكم بالبينه وصدق الدعوى بتحقيق السبب وهو البينة العادلة وان فرض
 كذب الشاهدين او خطا في ادعاهما فلا يثبت لنا ولا يقال ان حكم الحاكم حينئذ هو ما هو بالظن
 لعدم عصمة الشاهدين وتجاوز الكذب والخطا واليقين والاستبناه عليهما ويكون حكمه الواقع
 العيني بالنسبة الى الشاهدين الشهادتين ان يشهدا بالحق وحكم الله الواقع القطعي بالبينه
 الى المدعى ان لا يدعي خلاف الحق ولا يأخذ الا حقه فاذا شهدا شاهدان الظاهر العدالة
 زورا وكذا المدعى خلاف الحق فقد خرج الشاهدان والمدعى عن الوضع الا ان لا يستحقا العدا

التبديع في خبر الشبهة

الثقة

وإنما

وزعمها وزعمت المثل الذي اخذ من المدعي عليه ولكن يكون الحاكم حكما في شهادتهما شاملا
 لتحقيق شرط الحكم بالنسبة اليه وكذلك جملة الاخبار والحكم ظاهر ان يكون من الشكليات لا من
 امر الله بالامراء بالحق ويصحبون ولا يجب على السامعين الاخذ بخبره وشهادته فيما يتعلق به
 فاما روى العدل الثقة رواية عن المصنوع فقد تحقق شرط التكليف في حق السامع من القبول
 بباب العقل وبما يجب على المرتك نالوا ان الراوي كما اذبح رجوع الحق والعقاب ايضا حجة مخبرية
 القانون الشرعي ولا امر الاكثري وهذا باب من حيث ينفق منها بول بغيره ويجعل المخرج من عن الايات
 الاخبار والدلائل العقلية الشافعة على العمل بالنظر ويستغنى عن تلك الشكليات الاخبارية وانما علم
 تارة وتارة من الاخبار وتارة كثرنا قطعية سند ودلالة كما انتم من كثير منهم كما سمعت منكم
 صاحب القول وبالحجة فيكون علمنا بخبرنا انما نقلت لا لاجل حصول الظن منها كما انتم
 قالوا لا سند بحيث لو لم يحصل منها ظن لما علمنا بها بل لاجل قيام الادلة القطعية من كتاب الله
 والاجازات القطعية على وجوب العمل بها قبل ان القليل بالاسناد ونفع باب النظر على كل من
 اذا قارض الاخبار الصحيحة المستفيضة مع شدة لم يرجد لحما سند ولا دليل اربع يحصل
 تنادي الاتقان الموعول عليهم في كل باب وبما يطرحت تلك الاخبار ويحول على تلك الشبهة وعد
 حصول ظن من تلك الاخبار الصحيحة وبالحجة فالمدار عند هذا القابل على حصول الظن كما علمنا
 كان لا على خصوص حديث اوية وحجة اخذنا الثقات عنه من حيث الرصف ومن حصول الظن
 فلو لم تعد الظن لم تكن حجة وان كانت صحيحة مرفوضة شافعة ولا يخفى طرانا هذا وما
 يرتب عليه من المفاسد كما عرفت لا يقال ما المانع من ان يجعل الله سبحانه وتعالى ظن المخبر
 من الامارات معاد الكتاب والسنة سببا لتحقيق التكليف الشرعي في حقه وحقه فقلنا به يقع
 هذا الظن سببا لتحقيق الاحكام ولعل العلامة روي الامر على ذلك حيث قال وظنية الطريق لا
 تنافي عليه الحكم كما قلتم في الشاهدين وخبر الثقة لا نأفوق المانع هنا او كثرتم قد تمت
 الاشارة اليها وانفرق من وجه بين المقامين الاول ان القول بذلك يستلزم التصديق وعد
 تحطه بجهته فيما اقر به وحصل من الظن الذي هو سبب تحقيق الحكم في حقه وهذا لا خلاف
 تحليله الامام به والخطوة الثانية ان شهادة العدلين وخبر الثقة العدل سببان لوجوب العمل

انما يحصل من خبره وحصول الظن
 انما يحصل من خبره وحصول الظن
 انما يحصل من خبره وحصول الظن

الحكم لا يوجب حصول الظن بل من حيث الذات لو لم يحصل لما ذكرنا التحمل بل لو حصل الظن بالحق
 او حصل الظن من شأن هذا القول من شأن هذا القول لما ذكرنا التحمل بل لو حصل الظن بالحق
 مع فالشروط في قبول الشاهد من غير التفتة ليس هو حصول الظن وصفاً لا الحكم الا بهما ضرورة
 نظر المهند هو ظنه **الثالث** ان صيرورة شهادته العادلةين وجوب التفتة سبب لوجوب الحكم
 المقطوع اجزله وقوله لا مقطوع لعدم الدليل عليه راجع الى ان الشاهد من غير التفتة
 يستند الى الحاسم وهو الذي يستند الى مطلق الظن ليس كذلك بل ينبغي ان يرد ذلك الى المحسوس
 ولا بمقوله **الرابع** ان الانذارات الظنية والاعتبارات العقلية الغير القطعية الحادثة
 من الكتاب والسنة المعصومين لا يجوز ان تكون على ما في الاحكام الشرعية والفروع الفقهية للزم
 المرجح والرجح والاختلاف العظيم ويعد من الحكم ان يحل احكامه التي تكون تحت طائلة الاختلاف
 باختلاف الادفان والاحوال **الخامس عشر** ان الظنون انما تحصل من الانذارات والاعتبارات
 كثيرا ما يتعارض من ذلك كس فلا يحصل للمهند ظن بالحكم كما هو المشاهد من جل الفقهاء في غيرهم فيه
 توقف وفيه تردد في هذا الشكل وفيما قلنا من ذلك فيكون ان يقع ما بالظن من جهة الإجماع بالاحكام
 الشرعية والفروع العقلية على ان يتوقف على ما لا يجوز العمل بمطلق الظن بل النظر المحصل من الادلة الشرعية فلا
 لم يحصل من ذلك ظن يجب التوقف والاحتياط **السادس عشر** ان القول بان التلازم بالعلم بقله التكليف
 اناطنا العمل بالظن به عليه انه اذا لم يحصل الظن في المسئلة فانه قبل تقوله من ما يقع التكليف وهو
 خلاف الضرورة ولا يتقون به او يقولون يجوز البناء على الاستحسان والشك والوجه والجمل ولا يلزم
 لعدم ذلك او يقولون من وجوب التوقف فيقال ان ذلك فيما اذا لم يحصل ظن من الادلة الشرعية الخاصة
الحادي والعشرون ان العقل على حكمه لا يوجب ان لا يجوز العمل بمطلق الظن لانما لا
 الاحكام الشرعية والفروع الفقهية لا يثبتها الا من الامور المتقدمة في الحالات مختلفة في الحكم وكذا من الامور
 المتقدمة متقدمة في الحكم ولا يعمل بمطلق الظن في الاحكام **الثاني والعشرون** ان يتوقف التكليف على
 التوقف منه هو الايمان بل بالحكم تعالى فلا ان كان الحكم المتقدمة على الجتهادات التي هي غير مطابقة
 للوثة تعالى في صيرورة الخطأ بل لا يربى في التكليف في ذلك الفعل الخاص الذي وقع الخطأ في حكمه فلا
 يخرج من ما ان ينسب الى الرب تعالى فيلزم تكليفه بلا غرض ولا يجوز ذلك باقتفاء الادلة الشرعية

اجماعاً نصاً ونقوى ذكره بطلان
 الظن سبب لتحقيق وجوب الحكم
 غير مقطوع

ان ينبغي عند تقاضا يكون تكلفاً او نهياً او تقاضا بالنفس والبدن بلا عوض يستحق من الشارع لعدم
 تكليفه به **الثالث والعشرون** ان ذلك يستلزم جواز دفع الشريعة مرة بعد اخرى بحسب اختلاف
 الامارات الظنية والاعتبارات العقلية وصيرورة الاحلال احراما والمحلل حلالا مع ان الفسخ عا
 في شرعنا بعد بينناهم خلال المحل خلال اليوم القيمة وحرامه حرام الى يوم القيمة لا يقال
 ان هذا يتقضى بالقول بالتحويل على الظنون الخاصة الخاصة من الكتاب والسنة لانما
 تقول ليس المناط في فلاح على الظن بل على الكتاب والسنة **الرابع والعشرون** ان القول بان
 يستلزم اما انه ليس ينبغي بعض الرافع حكم معين اذ الله لم يوجب عليه ولا لغيره الحكم بالحق
 وقد دلت الاجناس والكثرة على ان هذين كل واحدة تحتاج اليها الامة الى يوم القيمة حكما معينا
 ان على حكم دليله قطعي هو البرجى من اهل الاول وان جميع ذلك مخزوت عند الامة بحسب على
 الناس طلبه منهم والتوقف والاحتياط مع عدم العلم **الخامس والعشرون** ان مطلق الظن على
 الجتهاد من غير رجب العمل بظنه ان مرجح الرجوع على الرجح وهو باطل كان ذلك العلامة في
 النهاية وتوجهات لفظ التراجع في قولنا ان مرجح الرجوع بمعنى الاحتياط ولفظ المرجح
 عبارة عن العقل بان الوهم حكم الله والعمل بمقتضاه ومبدأ الاشتقاق في لفظ الرجح
 والرجوع في تركيب التراجع بالارجح وتراجع الرجوع المصطلح عن عند نزاعهم في ان التراجع
 بالارجح حاله خلافه وكذا تراجع الرجوع وباجملة المرادات القوي والعقل بالمعنى مرجح
 عند العقل والقوي والعمل بالارجح حسن ووجهات الاول بشبهه الكذب بل هو هو ذلك الثالث
 ولا يجوز ترك الحسن والاحتياط الفصح والجواب ان الرجحان الانساني لا يجدي نفعا لاجتماع الدلائل
 من الدواعي لشموله الشك بالنسبة الى الوهم والقوي بالنسبة الى الوهم الضعيف مع عدم
 القليل بعد العتلاء وبشبهه ظن غير المهند بل ظن الكافر والفاقد بالنسبة الى الوهم فخصيص
 الاجماع للدليل العقلي دليل على تناقضه مع انه يتقضى بطلانه ايضا حيث يقال ان العقل
 بالظنون مرجح عند العقل لعدم الامر من الخطأ لاستلزامه تحليل الحكم وتجزئته خلال قوله
 الاستاء والحكم اذا لم يحصل العلم حسن ولا يجوز العدول عن الحسن الى البقع وايضا ان معنى هذا
 الدليل على الدليل الاول وقد عرفت فلهذا على ان قوله بان الظنون حكم الله انما ينطبق على

الخامس والعشرون ان مقتضى
 المزبوره مجزئة الظن بالمرحوم
 الشبهة لا اذ لا الظن على قدر
 في ان يبول فمقتضى من است
 خلاف الاتفاق مع قول الدليل العقل
 لا يخص ودون من هو الحكم مرجح
 الوهم من المعصوم فلا يعلم العقل
 والارجح عبارة عن العقل بان الله
 المظنون حكم الله والعمل بمقتضاه
 بحاشية قوله المرجح المظنون
 المرجح والعلوم مدونة على امر الادلة
 الدلائل من حيث الاحتياط والوجه
 لا قطع منظر من العلم والجمل

الحكمة الحكيم الله تعالى
الطهور والحي والقيوم

منهيب المصوبة والملايق بمذهب الفطنة انه لا يفتقر كنه حكم الله لان الظنون حكم الله **واستدل**
ايضا بان مخالفة ما ظنه واجب والحجاب انما هو من الشارح بالاعراض ما يزيل الظن
بالتكليف لولم يقدم اليها الاعراض عن الاخذ به في الشريعة والتهديد بالوعيد عليه **استدل**
ذلك فالأخذ به مظنة للضرر يوجب اجتنابه لذلك وبالحكمة فمتا بعد الظن المتعلق بحكم الله ط
مظنة للضرر لاحتمال الخطاء والمخرج عن راد الله ومخالفة احكامه ومخرج من حلاله وتكليف حرامه
ودفع الضرر المظنون واجب تقدم العمل بالظن وعدم التعويل عليه واجب مع امه لا مظنة
للضرر حيث حكم العقل بالشرع بيقين يتابع بطلان الظن والاعتماد عليه والاستناد اليه قال
الحق الجلي على ما نقل عنه في جوابه بخرج في حجية الاخذ ان علمنا بوجوب نصب الله
من الشارع على ما يتوجه التكليف به في هذا الضرر عند مخالفة صدق الخبر ثم ما ذكر من تنوع
برؤية الفاسق لابل رواية الكافر فالتا ظن قد يحصل عنده كما يقال لو لا الاجماع لقلنا
لانا نقول حيث وضع الاجماع من اطراف هذه الجهة فهو دليل على بطلانها لان الدليل العقلي لا
يختلف بحسب مظاهره لان الدليل العقلي لا يخص ثم ان الحجة مقبولة على هذا المستدل لان
لو رجع على المجتهدين العمل بظنه مطحون اشتد له على مضرة لا يوجب الضرر بغيرها ويرى
ايضا ما اورد على الدليل الاول **استدل** ايضا بانه يقع من الحكم ان يكلفنا تكا
جدة لا تكاد نحصى ثم لا يجعل لنا الزمان طريقا فيها العمل بطلان الظن والجواب ان التكليف
الثابت انما هو بقدرة ما عندنا وما وصل اليها من التوقيف ولنا ما مكلفين بازيد من ذلك
اذ لا تكليف الا بعد البيان ولا يكلف الله نفسا الا ما اتاه من لحي مخرج عن دينه وديار
هلك من مينة وما حبا الله عليه من العباد فهو موضوع عنهم **استدل** ايضا ان شغل الله
اليقيني يستدعي الزاينة اليقينية ولا يميز الا باخذ بكل ما يفيد الظن الا ما دل الدليل على
خرجه والحجاب ان الدليل الذي دل على عدم جواز العمل ببعض الظنون المخصوصة كالقبح
والزاي والاستحسان ونحوها دل على المنع من العمل بخلق الظن ايضا والضرر من جهة الفسخ
الباب في الثاني جاريته ههنا ايضا كما تقدم الكلام في ذلك ويرد عليه ايضا ان الشغل المذكور
ان كان بخصوصيات التكليف وما تضمنته الاجزاء من الاحكام ندعى لليقين في جيز المنع

١١٧

١١٤

وانما يتم

وانما يتم ذلك بعد ثبوت كونها اذلة وهو اول الكلام وان كان في الجملة فلم ولكنه يستدعي
فراغا في الجملة نازع الفراغ من القدر المتكبر فيحقق بالقدرة تلك وتكون بغير الدليل نوع اخر
وان يقال اننا نعلم اننا مكلفون بتفصيل كثير واحكام جديدها استمرت عليه طرعا المخرج
ودعي عليه للمسلمين وارباب الشريعة منذ نشاء الاسلام الى يومنا هذا ولا يتصور المخرج
من عهدة ذلك الا بكل ظن الا ما تضمنه الدليل ويرجعه الى الدليل الاول ويرد عليه ما يرد
عليه وسياتي ايضا على فناء هذه الطرق مفعلا **ومن متاخرى متاخرى الاصح** من مخرج
عن تلك الاذلة التي دل على عدم جواز العمل بالظن بطريق اخر وهو ان الله سبحانه وتعالى يقول
هو الذي ارسل عليك الكتاب منه آيات حكما واخر متشابهة فلما الذي في قلوبهم فزع
فيؤمنون فمتا تشابه منها بقاء الفطنة واتباعه تاويله ما يعلم تاويله الا الله والرسول
في العلم وهذا الذي خرج عن تاويل التشابه لغير الراسخين في العلم فيجب علينا ان نؤمن من المكت
وصدقه على مراد تامله حتى يعييل اليها تاويله وفي عيون اخبار الرضا من رد متشابه القرآن
الى حكمه صدي الى صراط مستقيم ثم قال وفي اخبارنا متشابهه كمشابه القرآن فزعموا متشابهه
مكتمها ولا يتبعوا متشابهه بل ادرت حكمها فضاوا وفي الكافي ايضا قد علم انما الامور ثلاثة اش
بين رسله فيلتزم الامر بين عينه فيجوز ان يكون من كل عر على ما اورد سوله قال رسول الله
حلال بين وحرام بين وشبهات بين تلك فمن ترك الشبهات نجى من الحرام ومن اخذ بالشبهات
او تكلم بها او عمل بها او علم بها او في رواية اخرى من حرام على الحي ارشادك يقع فيه هذا
الحديث النبوي الذي رواه الصادق مع استغناضته بين اهل الاسلام وطايقته للقر
وهو اقله للموجبان نص في تشديد الاحكام ويريكا ويرفع الغملات بين العقباء وحصل
المخلص عما نهينا عنه من القول بالراي والاجتهاد وما لا يجوز عليه الاعتماد لانهما مناهيا
ايهم الله وسكتنا عما سكت الله وكما ان تارك الشبهات ليس كالحاكم حيث لا يعلم ذلك الا الله
من حيث لا يعلم ليس كالحاكم من حيث يعلم فاناس تلك فرق بين علمنا كان ذلك كذلك
ما رفع الحاجد الى القطع في جميع الاحكام بل اورد في موضع العلم مع النبي
من الدين بما لا يعلم بالبرهان عن القول بالراي من غير استيقان كما ورد في اخبار كثيرة

ما يندم

هذه ام الكتاب

اعلم
بأن
كل
شيء
موجود
بالفعل
من
الله
تعالى

وحيث لم يتسليم ولا انقياد الى قول ذلك والعلم به وهذا امر وجداني لا يصدق خلافه قال
الفاضل الحق الشيخ حسين بن شهاب الدين في رسالته هداية الابرار الى الفقه الجليل في
بيان معنى العلم المعتبر شرعا في معنى الاحكام المنقولة اليها من ائمة الهدى ع اعلنا لفظ العلم
في اللغة على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهذا يسمى اليقين وعلوم الانبياء والائمة
من هذا القبيل ويطلق ايضا على ما يمكن اليه النفس ويقضي الغاوة بصدقه وهذا يسمى العلم اليقيني
ويحصل بخبر الثقة الطائفة المحترمة والكذب بل وبغير الثقة ايضا اذا علم سراج الامة لا يكذب بالرسول
الترين على صدقه كما اذا اخبر الانسان خفيه بالصدق فخرج من حال ما لم يصدق به فانه يحصل
عنده من جهة مخالفة ترجيح الجزم بما اخبره بحيث لا يشك في ذلك وليس له ظلمة يحصر بها
على ما يحصل به الجزم والتقدمين والجزم والبرهنة متعارضة فربما افاد اليقين عند قوم وانما
اليه النفس عند آخرين وما يقرب من الظن للعالم عند آخرين بحسب القرائن والاموال وهذا
هو الذي اعتبره الشارع واكتفى به في ثبوت الاحكام عند الرعية ولا يجب عليه العلم بها حقيقة
لعمري كبر شدة اليه موضع الشبهة السهلة ففعل الصغيرة ما صحها الائمة ع في العلم
والاحكام بما كانت على يد الشخص الواحد بل وبغير العدل اذا دللنا القرائن على صدقه لا
يتأني هذا يجوز العقل خلافا نظرنا الى امكانه كما لا ينافي جزمنا بحقيقة زيد الذي غاب عنا
لخطه تجوز موته عنا فحاجة ولو اعترضنا في العلم عدم تجوزنا لتقصير عقلا لم يتحقق لنا علم قطعي
شيء مما غلب عنا ارجح عندنا ويلزمنا الشك ففما راينا ما لان اهو الذي راينا جلي اعدا
ذلك وهذا غيره اوجد الله على صورته بل ربما طرق الشك الى الضرر مايت كانت عملا
وهو مسطرة ظاهرة من تتبع كلام العرب ومراجع لفظ العلم في الحارات جزم بان حالات
لفظ العلم على ما يحصل به الجزم عند حقيقة انه بكل مقول على افراجه بالتكديك وان تخصصه
باليقين فقط اطلاقا حارث لاهل النطق ومن اهل اللغة لبناء اللغة على الظواهر
هذه التدقيقات وتحقق ان الظن لغة هي الاعتقاد الرجح الذي لا جزم مصادرا لاهل
اللغة هم الاصل في تعيين الالفاظ للمعاني وليس هذا صالحة العرب بل لكل اللغات كذلك
ومن عرف الفارسية قائل ما وقع عارضا وتامل لفظ مبداء الدال على معنى علم وكان

دارم

وارام الدال على معنى اظن في لغة الفرس ظهر له حجة ما قلنا والعلم بهذا المعنى قد اعتبره المتكلمون
والا فلا يوسن في اثبات كثير من قواعدهم بحجة الاجماع وغيره وان اناك شك فراجع الشرح
العضدي وشرح المؤلف لظهور ذلك وهو الذي عناه القدماء بقوله لا يجوز العمل الا
بما يوجب العلم بذلك على ذلك تعريفنا لسيده المرتضى ع في الذريعة للعلم بان ما انتقل
سكون النفس وهذا التعريف يشتمل على العلم اعم اليقيني والعادي فهذا هو العلم الشرعي فان
ثبتت منه علما وان ثبتت خطانا فلا حاجة في الاصطلاح وهذا العلم كان في ثبوت الاحكام
الشرعية وقد كتبت رسول الله الى المؤمنين في حقهم مع الشخص الواحد يدعي علمه بالاسلام
وكان ذلك حجة عليه حيث علموا صدق الرسول والكتاب من قرائن الاحكام فان قلت غاية
ما يدعيه عليه كماله في ثبوت اطلاق العلم على ما ذكرته في اللغة فمن اين لك انه حقيقة فاعلم
العلم العادي لم لا يكون فيه مجازا فان اطلاق لفظ العلم على الظن وبالعكس بطريق المجاز
شائع قلت نحن لا نمكر ذلك مع قيام القرينة وكلاهما فيما اذا كان بينه وبين هذه شبهة
نشأت من الغلظة من كلام اهل النطق ولو سلمنا ما على طريق الجدل لم يفرقنا لا بالبيان
ان حصول التصديق الموجب للجزم عادة كيف كان يكفي في وجوب العمل بالاحكام المتلقاة
من الشارع بواسطة او بواسطة فان قلت على تقدير كونك داخل في الظن كيف تضع بالآثار
والاخبار والدلالة على اليقين من العمل بالظن مع انك قد عرفت صحة التساخير خاصة بالاحكام
لفظ كما يقول المتأخرين قلت هذا تكليف وجوبه انا نفوق بان اثبات الاحكام الشرعية
بمعنى وضعها والتعبد بها وما بين شوبها بمعنى الحكم بصدقها ووجوب العمل بها فان
اثبات نفس الحكم والتعبد بانه حلال او حرام مثلا خاص من لا ينطق عن الهوى ولا يكون
محررا في بوجوب امره او التحام وتلك الايات والاحاديث الواردة في من يقول بفسقه
ورايه في الدين من دون جحى الحام والهام رايي وبضيق صرع الدلالة ابرهات
قاطع لا يعمل الفقيض وهذا ظاهر لمن يتبع موارد الاخبار وسباب النزول وما يثبت
الاحكام الواردة عن الشارع عندنا وجوب العمل بها علينا فيكفي فيه القتل الذي تظن
النفس الى صدقه وشوبه ولما سلكنا في ما كان من حصول العلم العادي كما بيناه

من على العقول واصحاب الامنة ومن سلك من الاخبار الدلالة على ذلك ما فيه القفلة كونه
 كان فالترام في هذه المسئلة لغير ان كل افعوا على انه يجب العمل باليقين ان ما كان لا كلفنا
 يحصل به الاطمئنان ولا يخرج عادة ولكن هل ينبغي على حقيقة ما ان يكون للعلم اقراره شفاة على ان
 اليقين ولدناها ما قريب من الظن المتأخر له وهو على مراتب الظن وحقيقة واحدة لا يمتنع
 وهي اليقين وما هو له ظن وذلك خارج عما نحن فيه والله اعلم ان كل كلامه وقال الحق في القول
 الخ لا في الدور الخفية عند قوله في مقوله غير حظه له وبين ذلك ما افعله ان
 ليس من الاحكام بمنزلة ولا يخرج عنهم عليهم السلام فهو داخل في الشبهات وان كان مخرجها من
 الظن لا ينفق من الحق شيئا كما هو في كلام الملوك العلم وبعض ذلك ما خرج من الايات و
 الرطبات الدالة على النهي عن القول بغير علم في الاحكام وهو مشكل اي اشكال والله في بعض
 رأي محض ان اذا عدل المخرج والقطع في فعل الاحكام لا يخلو من جارية وان اردنا ان نأخذ
 اولا فلا بد ان عليه الاخبار من الاختلاف ما كنا نقتض في كل الموارد مع نفس الجمع بينها
 الاعلى وجهه حتى غايته الغلبة على بعض الافهام والاعتقاد على المرجح الشريعة الربية
 عنهم عليهم السلام قد عرفت ما فيه على انه وان حصل الترجيح باحد ما فالظاهر ان لا يثبت
 على غلبة الظن في تلك المقام ولا يوجب العمل بها تلك الاحكام وانما ثانيا تلك جملة
 من الاجل وقد دلت على ان كلامهم منصرف على وجه لم في كل واحد منها المخرج وانما ثانيا تلك
 وروى جملة من الاخبار انهم كانوا يميلون الناس على تدبر عقولهم ويجيبون على الزيادة
 النقضات وانما راجعا فلان دلالة الفاظ ظنه قيام الاحتمالك وشيوع الجاهل بل
 غلبتها على الحقائق امور ظاهرة للممارس وقضاري ما يحصل بعونة القرائن الخالية والقضاء
 ان وجدت هو الظن وتفاوتت قراير بعد رتبة وضعها ليعتبارها وطول وضعها وكيفية
 وقلة كما لا يخفى في ذلك كله على من يجلس خلال تلك الديار وتدبر فيها ويرى عليها الاراد من
 الغيبة الكبر الى هذه الاعصار وانما تخالف في مخدات من متاخر المتأخرين فانما
 حصول القطع له في الاحكام باليقين بل يشنع على من خالفه في ذلك من المتأخرين فيقال
 ولا يمكن الجواب عن ذلك بعد تقديم مقدمة في المقام بان يقال انه لا ريب في اختلاف

صالح

نقول ان
 جعل السمع
 في كل
 من
 السمع
 في كل
 من
 السمع

العقول والافهام الخاصة من الملوك العلم على كذا الانام كما استفاضت به اخبار اهل الذكر
 عليهم السلام فان منها ما هو كالبق الخاطف ومنها ما هو كالكواكب والواقف وبينهما مراتب لا تحصى
 على العظم العارفة وبذلك تتفاوت المعرفة في الاحكام والادراك لما فيها من نقصان ابرام وقلة
 اشير الى هذه المعرفة بالدراسة التي تتفاوت الناس في ادراكها فخطا حديث الزاد عن ابي جعفر
 انتقال للمصادق عليه السلام في اعرف منازل الشيعة على قدر ما يتقدم ومعرفة من المعرفة على الدار والدار
 وبها الدليلات يعلمون من الى الصقي ورجاء الايمان اي نظرية كتاب على من خرجت في الكتابات
 قيمة كل امرئ وقدره معرفته ان الله يحاسب الناس على قدر ما اتاهم من العقول في دار الدنيا
 الحديث ومن ذلك يعلم ايضا انه لا ريب ان التكليف الوارد في السنة والكتاب انما وقع على حسب
 ما رزقه الله من العقول والالاب عيشة فكما ان الله الغفر بعد ذلك الروح مع نما يتعلق به
 الحكم من طلب الله وتحصيل ما من مظانها وطلب ما فخر او مزيد او رغبة اذ اوضح عرض على ان
 يستعمل او نحو ذلك وجب على الناظر الاخذ به والعمل عليه وان فرض خطا له واقعا فالظن انه
 عمر مؤخر بعد ذلك الروح كما قلنا لان هذا الحق تكليفه المأمور به وهذا ما ادى اليه في ذلك
 رزقه نعم لو كان خطا له انما نشاء من عدم بل هو وسع في الدليل ان في تحصيل تلك الامور التي
 تنضاف اليها لا يبعد الواحدة لتقصير في السمع والسمع كما لا يخفى ولا يخفى ان ما ذكرنا لا يخص
 له بعض دون بعض من المتأخرين بل الاخباريين كما نرى جملة من متاخر الاخباريين حيث صرح
 بعضهم بغير الاختلاف بينهم في العمل باخبار النقة خاصة يعني ان اختلافهم انما نشاء من علم
 بالاخبار المتخلفة التي بعضها قد روى من النقية وروا اختلافنا في الظاهر والافهام فانه لا
 يخفى على المتتبع المصنف ما وقع بينهم من النقص والابرار والاختلاف في فهم معاني الاخبار من
 الصدوق فما روى من افعالنا جملة من ذلك في الدرر الموضوعة للنف مع صاحب الفوائد
 المديته سبحانه الله تعالى برحمته المرضية مرجعنا لو كان ما يدعيه من الجزم والقطع في الاحكام فخطا
 لما زعموا ليعتبر ان تجري الاختلاف فيما بينهم لان العلوم موجبة هو معلوم لا يخفى ان يكون
 عملا للاختلاف فيما بينهم لان العلوم موجبة وانما يقع الاختلاف في الامور الختلفة من حيث
 اختلاف الافهام في قوة الادراك وضعفه كما ذكرنا على ما ذكرنا من الاختلاف ادى الى الغفلة

ووصل اليه الذهن عمل كل من الاخباريين والمجتهدين في اخذ الحكم من الكتاب العزيز
 السنة المطهرة واما اختلافوا في التسمية واطلاق العلم على ما نرى في اليه انما هم في الظن في الاخباريين
 يسمون ذلك علماء المجتهدين ليعلمونه ظنا فاننا نرى في اكثر المواضع مشتركين في استنباط
 الاحكام من الدليلين المذكورين من اختلفوا في التسمية بل يترك الاسماء والظاهر ان من
 اطلق عليه الظن من المجتهدين ارادوا العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق لما وقع الغير المقابل
 للقيض ومن اطلق عليه العلم من الاخباريين ارادوا به ما هو اعلم وهو ما سكن النفس اليه و
 نظر في به فان العلم له مراتب متفاوتة ودرجته متكاثر قوة وكثافة الا ترى انه يمتد
 من اخبار الاطفال فضلا عن عدول الرجال بان مقام بعض قرابين الاخلاق ويدل على هذا
 جملة من الاخبار وكما انضغناه في محل البقوع في كل على هذه الطريقة وان اختلفوا في
 فلا يتوجه انما ظن الاخباريين على المجتهدين بالعمل بالظنون الذي منعت منه الايات
 والروايات فانما لا اختلاف كما عرفت ليس الامر في التسمية نعم لو كان ما خلفه المجتهدين من الاحكام
 انما استند فيه الى دليل خارج عن الكتاب والسنة فلا ريب في توجه الظن اليه انتهى كلامه
 ملخصا وارجع كلام هذين الفاضلين الى شيء واحد وهو ان المراد بالعلم العلم العادي
 ما يشغل الظن وانما نقلنا كلامهما بطوله لما فيه من الاعتراف منهما وهما من اجماع الاخبار
 وشنعوا بذلك على المجتهدين وقد تعرض العلم العلامة والفرد العظامه من سس النظر بعد التمسك
 وبجي ما اندس من الاثا والرواية المولى محمد باقر بن محمد اكل قدس سره في الفتاوى المذكورة
 على هذا الكلام فقال ما لفظه اعلم ان بعض متاخر الاخباريين لما ارادوا تضاد مذهبه
 شتاتوا الواحجة وجعلوا فقهاء في ادعوا ان مرادنا من العلم واليقين ما هو الظن في الظن
 ليعطي مع المجتهدين فيه نظرون وجه **الاول** ان المجتهدين ليس علمهم واعتمادهم على الظن بل
 هذا كذب عليهم نعم الظن في طريق صغرى دليلهم يقولون هذا ما ادى اليه ظني وكلاما
 البطني فزحك الله يقينا في حق مقلدينا صغرى يمينيه وجداينه والكبرى متعز
 فاعتمادهم في الحقيقة على اليقين ولذا كبراهم اليقينية لما عملوا بالظن ابدا والخبريون
 ليس لهم كبري يمينيه بل اعتمادهم على خسرانهم الذي يسمونه علما كما استعملوا مثلا شهادة

نسخة من كتاب
 في معرفة الرجال
 من كتاب
 في معرفة الرجال
 من كتاب
 في معرفة الرجال

العدلين حجة لا لاجل الظن الحاصل من قولنا بل لما ثبت بالدليل اليقيني انما حجة ولا لا يمكن
 فرق بينهما من الخشون الحاصلة من شهادة العاصقين والصل وعذره بالحجة في الحقيقة
 ملوك على قول شهادة ان النفس الشهادة وصح عليه ما حال اليه والحلف فلا فساد في ذلك
 وعمل المجتهدين بالخبر الواحد واما له من دليله اليقيني فلما شهد على حجيته ولو كان دليلنا
 للزم الدور والتسلسل بل يفتي الى اليقيني كما استعمله **الثاني** ان الاخباريين ودينهم الظن على
 المجتهدين بانهم يعالجون بالظن ونحوها فثبت ما ثبت من الايات والخبر من حجة العمل به في كل
 الاحكام دون موضوعاتها مع انهم انزلوا الظن الذي لا يصير شرعا نفسا له ولا يصير شرعا
 ولان انزلوا الخبر شرعا ما في فرق بين الصديقين بانهم يعالجون الاول على ما دون الثاني كيف
 يمكن فخرج الثاني عن الايات والخبر دون **الاول** **الثالث** ان لفظ العلم والظن من
 الاحكام فيكون الرجوع فيه الى المعنى واللغة كما عرفت وبذلك روي فلا وجه لجعل الايات
 سيما الحكم بكونه خاصة علم دون الثاني كما الدليل على ذلك وما المخصص مع ان تيسر اللفظ
 يخرج المعنى لا يصير منه ما لا اختلاف الحكم فان تسمية المخز لا يصير منشا وحليتها نعم ثبت
 في موضع في خر جلال في خصوص الموضوع لا انما ليس يحسن لانه طلال **الرابع** انه اراد ان
 الظن من حيث هو ظن حجة عند الاخباريين يرجع هذا الى الزعم الثاني الذي ذكرناه والفتا
 المتأخرة وبمنظور شرعي في الفائدة التاسعة مع ان نسبة هذا الى الاخباريين في غاية
 الغرابة وانما ارادوا انه ليس بحجة حتى يدل على حجيته دليل عقل واعتقادهم على ذلك الدليل
 فوجب طريقة المجتهدين لا طريقتهم قطعا **واعتمد** ايضا ان مراد الاخباريين من العلم
 هو العلم العادي فيجتمع مع تجوز النقيض واستدل بقول السيد في تقريره انما سطر
 اليه النفس وفيه نظر ايضا من وجع اما الا فلا العلم العادي ما هو العقل في المنع
 النقيض الا انه بلا حجة العادة وتجوز للنقيض من حيث نفسه مع قطع النظر عن الشهادة
 وامي عقل يجوز ان يصير اولئك الخبر كل واحد منهما عالما بجميع العلوم ما عدا في جميع العلوم
 من زينا بانواع الجواهر واليوانيت الى غير ذلك من قطع النظر عن العاد فيكون ذلك ليس عند
 مثل اجتماع النقيضين واما ثانيا فلان اطلاق النفس لا يحصل مع تجوز النقيض **الخامس**

يكون حجة
 بوجه العلم

صوتا

الا ان تظن ان النفس مجردة عن كل سبب وزوالها وانما انشأنا لاننا لا نجوز ان يقال ان الله هو
 ان نفي ان ليس بشيء والشرع يعلم ان الله ليس باحد الى غير ذلك ومن لا يخفى نعم نقول نعم
 يعلم بظن ويطعن في العلم بما يطابق الواقع بخلاف الظن والاطمئنان واستدراكا لا يرد مع
 يتوهم خطئه كيف يحكم بان الله من دون رخصة من الشرع مع انه يظهر من الآلة المنع عن
 الحكم متى ما جاوز النقيض وبالمجمله يرد عليه ما سبق وما سياتي انتهى كلامه قدس سره اقول
 استاكنت التلويح بين الفريقين لفظيا فلما لا يشبه في بطلانه كيف بينهما فارق لا يخص ولا يخلو
 لا يقتضي ولكن التحقيق ان من خلافه ان الاول انعمه الاخبار الموعودة في الكتب المعتمدة التي عليها
 للمدعي سائر الاعصار والامصار هل هي مقيدة للعلم القطعي الذي لا يحتمل النقيض ولا يقيد
 الا نظر الثاني انه بعد انشأنا باب العلم ومعية الامام ففعله الاصول والاحكام واضلال
 الفريقين وغير ذلك من الاسباب الداعية الى تعذر العلم صل صار الاصل حجية الظن مطلقا
 كان من شأنه الكتاب والسنة اذ لا يلبي الحجة منه الاطوار خصوصية دل الدليل عليه بالحجة
 نظرا من الكتاب واخبار النفاذ ونحوها من التلويح الاول واقع بين المجتهدين ايضا والاشارة الى
 والثاني لا يختصا بل واحد الفريقين بل هو ملحق بين المجتهدين ايضا فان كان من مقتضى
 القدماء كما تقدم ويأتي على عدم اعتبار حجية الظن مطلقا لا ريب ان التلويح في المقام الثاني
 ليس لفظيا وانما في المعنى الاول فكأنه هو الذي خالف هذا الفاضل لعله لفظا بانه
 لما ارجع كل من الفريقين العمل بالكتاب والسنة وحدهما في الجملة فلا مشاحة في تشبيه ذلك
 علما او ظنا بعد الاتفاق على وجوب العمل والفائدة في التسمية قليلة الجدوى وكيف كان
 فالخلاف العلم على العلم الغايري مما لا ينبغي التامل فيه كاحتمال التمسك به في الذي يتيقن عرفة
 به وغيره ولا يجزا حلا من اهل اللغة ضل العلم باليقين الجازم المطابق للواقع الذي لا
 يحتمل النقيض سوى صاحب جمع الجوامع والاعتماد عليه في ذلك مع معارضة كلامه اصل
 اللغة وتأخره وعلوم ضبطه ومغلطه بين المعاني اللغوية والشرعية والعرفية وهو عموما
 تفسير معاني اللفاظ الى المتشعبة والى شرح الحديث كما لا يخفى على من يتتبع كلامه لا يخفى
 بما رقت في التحقيق في هذا المقام على وجه الاعتدال وشواهد الامتثال هو ان القول بحجية الظن

خلاصة الكلام في الخلاف
 الفرق بين

كجاء على القول بحجية الظن
 كجاء على القول بحجية الظن

الظن الا ما خرج بالدليل كالقياس والقول بان الحجة منه ففنون مخصوصة بحجة ظواهر
 الاجابات واخبارا والثقات لا يخبرون من كلامه ولا يسل من نقص ولا يلزم اما الاول كما عرفت مما
 عليه من الاشكال لا في الحجة بل في الدلائل المتظاهرة والاخبار المتوازنة والآلة
 العقيدة والدلائل العقلية واما الثاني فانه لا يثبت الا بعد تسليم ثبوت الدليل القطعي على حجية
 الثقات لا يجري نقضا او دعائيه بثبوت في الجملة لوقوع التراجع في اشتراط الصحة باحاطة المتأخرين
 او كفاية مطلق التوثيق بمجرد التزجر عن الكتاب او مطلق المدح ثم في معنى العدالة هل هي الملكة التي
 انظارها الاسلام ثم في الكتاب والماخوذ تركها في مفهوم العدالة هل هي عبارة عن جميع الذموم بعضها
 وعلى الثاني عند اختلاف فيه ثم الخلاف في انه هل يكفي في اخبار الضعيف مطلق الثقة او
 القدماء ثم بعد ذلك معنى الكلام في علاج التعذر فان الاخبار الواردة في علاج التعارض متعارضة
 جازما ولا تضار عليها غير ممكن للمعارض والترجيح بغير ما يحتاج الى دليل وكذلك الخلاف في الاحتياط
 واصل الرتبة واصل الاباحة فان الدليل عليها اذا كان هو الاخبار فيكون باطلا لا يتلغ
 حتما وتواتر ان كان مطلق الظن يجعل القول الاول وكذا الكلام في حجية طواهر الكتاب اذ لو
 استند في حجية طواهر الايات والروايات فالامر كما عرفت وان كان لا يجمع ادعاء في الجملة
 الجمع عليه او في الجملة انما هو في النصوص والظواهر التي لم يعارضها شيء والانا لخلاف في المقام
 وانزل الدلائل في تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد خلاف مشهور وبالمجمله فلا يمكن الاختصاص
 في مسائل الفقه كلها على الايات والروايات والاعتماد على كفاية التحقيق ان نقول بانه
 من العلومات اليقينية والمطلوع اليقينية ان الله سبحانه وتعالى لم يكلفنا ابتداء بالاحكام
 الواقعية بل انما وقع التكليف ابتداء بالرجوع الى الانبياء والارباب مشاهير او بسايط
 وهكذا سائر المسلمين فضلا عن المسلمين في جميع الاعصار والامصار وهو الرجوع الى النبي
 وخلفائه مشاهير او بسايط مع فالتكليف انما يقع او لا والذات بذلك من طواهر الكتاب
 بالنسبة الى المكلفين فالعالم بذلك عالم بعلم وبيان لا يظن وتحتاج الى اعلال من الاخبار
 بل من حيث انتهائهم بالآخرة اليه وقد مر في كافة المسلمين من الخاصة والعامة ان النبي قال
 مرة بعد اخرى وكذا بعد ذلك ان خلف فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لم يفركا منكم

تحقيق الكلام في حجية الاخبار

كتاب الله وعرفت اهل بيتي وهذا ما لا ريب فيه في تكليفها لخلق بعد البقاع انما هو الرجوع
 الى ارضنا هذه المصومين والائمة الطاهرين ورجب عليهم اتباع التواضع وافتقارهم الى الله تعالى
 طوبى لائمة لم يكونوا كلهم متكئين من الاخذ من لائمة المصومين من امة او بوساطة من
 كل من الخلق كان متكئاً من المشافهة ولا كل من عرف ولا كل من عرف تمكن من كل ما يريد ان يتكئ
 عنده ولم يدع احداً منهم في هذه الحال كما ذكرنا معولين على الظن بل كانوا علمائهم بالعلم والاحكام الشرعية
 بالنبوة اليهم ما ذكرنا على تقدير انه من الظن وليس من الظن المتيقن عند من المعلومات البديهة
 انما بفضل الله وبركاته استقام قلوبهم عندنا في هذا الزمان من علومهم واخبارهم واخلاقهم
 ما لم يتبين منه احد من اصحابهم المتأخرين في ايام ظهورهم كما لا يخفى على ذي بصيرة فكيف يدعي
 الاستدلال بالعلم عنا ونحن علمهم انما لا يجيب بل اما ان يقال ان العمل بذلك ليس غلام الظن
 او انه ليس من الظن المتيقن عندنا حتى يدعي ان العمل به في هذا الزمان للضرورة من باب كل النبوة
 ثم بعد تسليم الاستدلال بالعلم نقول لا ريب في اخذنا لائمة بعد الدليل العقلي القاطع الصافي
 عن شواحيب الرب والشيعة في الكتاب والسنة المعلومات وما يرجع اليها فاذا اشد بالعلم
 بهما التجرد الى فتح بابا الظن الموصول اليهما فقط ولا يجوز لنا فتح بابا اخر واصله دليل القدر
 موصول اليهما بان نقول بحجة الظن في الاحكام الشرعية ولو لم يكن موصلاً الى الكتاب والسنة
 لان التكليف لا بالذات لم يتغير بالاحكام الواسية المعروفة حتى انه مع الاستدلال بفتح باب
 الظن بها بل انما وقع بالكتاب والسنة المعلومات فاذا اشد علينا العلم بما معولنا على
 الظن الموصول اليهما فاذا اشد علينا مثلاً العلم بالسنة القطعية كالمسوات ومخبره حولنا على
 السنة المظنونة كغير الشقة الجرد عن القران وهذا هو الذي يقتضيه البرهان وعجز العقل
 السليم والذهن المستقيم عن تجاوز الاكتفاء بمطلق الظن كما اذا قال الذي اظن ان الامانة
 كما افضل كما اوردنا او غير ذلك مما حصل فيه الاشتباه بالاصل وكذا لا يعمل على الظن
 الحاصل من الشهرة ومن فتاوى بعض العلماء ارجح الخبر الوثوق على الراي من دون استناد
 الى الامانة او الضر الذي لم يظهر بالقران المجاليد او المقاليد وجوه اليه لان العمل بالظن بعيد
 الاستدلال بالعلم انما يجوز في الوصول الى الادلة السمعية المقررة والاصول الشرعية العينية

وهذا هو المعروف بالظن
 وهذا هو المعروف بالظن

ولم يمد من الشارع الحكيم انه جعل عقاب الناس والامرهم من الادلة الشرعية حتى انه مع تعدد
 العلم بها يكتفي بالظن في اجاباتها والوجه قول الله تعالى انما بعد التزل وتسلم اضافة حجة الظن
 مطروحة وجوب تقديم الرجوع منه نقول يجب الاقتصار على الظن الموصول الى الكتاب والسنة كما
 كقولهم الايات واخبار الشفقات وما يرجع اليها لانه ترجيح الرجوع المقر الذي كان مناط
 العمل به امانة او بابا الشرعية ومعارن الرجوع والتميز بل هذا هو الحق الحقيقي في المقام بحيث
 لا يترتب عليه شواحيب الاحكام ولا يتجلى نقصه ولا يتم
 بعض فقراته نظراً لاختلاف الباطن الماهر حاصله انه كما ذكره من اشاع النبي والتمديد
 الوعيدية في الايات القرآنية والاخبار المعصومية على العمل بالظن في الاحكام الشرعية والعقوبات
 الفقهية كما قد مر منه ايضا بطرق متواترة متكررة معنوية وجوب العمل بطول امر الايات
 القرآنية واخبار الشفقات المعصومية وعدم جواز ردّها كما يافى بيانه فتم بياناً شاملاً
 متحقة تحقيقاً وايضاً فاعمل بطول امر الايات واخبار الشفقات انما انه ليس من باب الظن
 بل من باب العلم بمعنى ما تمكن النفس اليه وتطهر به واما ان يدعي ان الظن المتيقن عندنا
 في الايات والروايات اشد من المعام الذي لا يخفى شك ولا يبعد لا يقطع شبهة ولا
 انه كانت السيرة المستمرة والطريقة المتكررة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة المعصومين صلى الله
 عليهم اجمعين على الصحابة والمتابعين والشيعة المؤمنين بل رسا المسلمين العمل باخبار
 الشفقات وكانت تلك الايات والروايات الدالة على المنع من العمل بالظن بمرتب منهم وجميع
 ومع ذلك لا يرقع النبي والائمة على ذلك بل لا يرقع بذلك وخوفهم عليه وهددهم على تركه
 كما يات في رجوعنا لعل بالاخبار والاشارة اليها والتعويل عليها والاخذ بها والركون اليها ليس غلاماً
 بالظن المتيقن عندنا فان شئت فقله علمنا انما هو على الاطلاق والسكون وان شئت فقله
 ظناً غير متيقن عندنا فاعمل بالاخبار والاشارة اليها ليس لاجل حصول الظن منها لما تقدم على
 قيام الادلة القطعية والبراهين القينية على وجوب العمل بها اعتباراً من انما هو الحق في هذا
 ظن وجب العمل به فاحمله مع عدم معارضه فوجب العمل بها كما في كتابي الشاهد من فانها بمنزلة
 خبرنا الفقه مع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمنا الصلوة والسلام كما نأخذ بان شهادته العلية على

ذلك خلفا اذ كانا نطق فتقول يدل على وجوب العمل بخبر الثقة والتمويل عليه الزكي اليه
 مضانا الى بعض الامات والروايات والتمويل من زمن النبي والائمة الى يومنا هذا
 من الاجابة اذا شقها النصف واخطب من ذاتها واسانيدها واكتب للثقة من اعادة العلم
 لتوارثها معنى فيها ما رزاه المشايخ الثلاثة وغيرهم باسناد عديده ومتون مختلفة والصادق
 في مقوله عز وجل خلفه قال ينظران من كان منكم من قد رى حديثنا ونظر في حالنا وجرمنا
 وعزنا حكما منا فليرضوا به حكما فان قد جعلته عليكم حكما فاعا حكمكم بما نعلم يقيل منه فانما
 بحكم الله وعلينا رد ولا راد علينا الراد على الله وهو على حد الشك بالحق الحديث وروى عنه الا
 في الكافي عن حماد بن اسحق عن ابي الحسن قال سئلته قلت من انا غافل عن اخذ قوله واصل
 فقال العربي نفي فما ادعى اليك يعني يروي وما قال لك يعني يعني يقول ناسع الحديث
 ثانه الثقة المأمون عن اسناد حماد بن اسحق انه سئل ابا عبد الله عن مثل ذلك فقال العربي
 ابنه ثقتان فما ادعى اليك يعني نفي ثوبان وما قال لك يعني يقول ناسع لها واظهرها
 ثامتها الثقتان المأمونان الحديث وعن حماد بن اسحق قال قلت لابي عبد الله الرجل يشهدني
 على الشهادة فاعرف خطي وخاتي ولا اذكر من الباقي شيئا ولا اذكر من الباقي شيئا فقال اياك
 ثقة ومعه رجل ثقة فاشهد له وعن حماد بن اسحق عن ابي عبد الله في الرجل يشهدني
 فيقول اني لم اطاعها فقال ان وثق به فلا بأس بان يات بها الحديث وعن حماد بن اسحق
 قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يشهدني اخبارية ولم يرضي قال يفتقر لها شرا ان كانت قد
 قال فقلت ان ابلغنا وي طاهر ونعم صاحبها انه لم يطاعها منذ ظهرت قال ان كان عينا
 امينا فمشتها في معناه عدة الاخبار وكذا في الاعتماد على اذان الثقة وفي عز الرجل
 الثقة وغير ذلك وفي اخبار الله تعالى عن يزيد قال قلت لابي عبد الله ما رايته من
 يعر بانك في ليلة القدر كذا كرت ولم يحده فقال اما انا فامت عليه اجمعه من يثق به في
 علمنا فلم يثق به فهو كافر وامان له فجمع فهو في عذر حتى يسمع ثم قاله يؤمن بالله وبنبي
 لقومين ولا يخفى ما فيه من الحث والتأكيد على الاخذ بالهدى والبر والعبد على عدم القبول
 والاخذ وفي الكافي والحاشي عن ابي بصير يعني المرادى قال قلت لابي عبد الله ما رايته

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

الراد على هذا الامر كما ارد عليك فقال ايانا بعد من قد عليك هذا الامر فوكلنا على رسول
 الله وعلى الله عز وجل وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 على القاص من العلل وذكر التوقيع وفيه فانه لا عدد لاحد من النيات في الشكك فيما روى
 عنا ثقتنا الحديث عن علي بن يقطين قال سئل ابا الحسن عن علي بن حمزة العسري عن ابي
 به قال ان كان ثقة فمعه ان يرضى في مواضعه والا يكن ثقة فمعه ان يرضى في مواضعه
 وعن حماد بن اسحق عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وابو بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 لو امكن لكانت اثار النبوة واندرست وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وزاده ونظر في الثقتان الاخبار اجمعت مستدبر وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قال ثامنا رفته وزاده عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 قال ابو جعفر محمد بن عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وراج عن ابي عبد الله في حديثه انه قد روى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وحامده وكان ابي عبد الله وكنت اجم عندني اليوم الى ان قال قلت من هم قال بنو ابي بصير
 فذكره وحماد بن اسحق عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 في كل وقت فمعه اخذت من ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وعن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 احتاج اليه من معارفه يعني ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وعن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عبيد اليه ناخنا النصف فاعلاه فوق الله وقال الانام بعد جعفر بن محمد اسدي بن الحسن
 في جملة القرآن منصوص عليه من الذين اوجب الله طاعتهم على عبده اناس من بني تميم فاجاز ذلك
 ابي الحسن بمقتضى الكان فذكره ما جاز الى الله وله قال الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 دلالة على فائدة خبر الثقة العلم وكيف يحول الاعتماد عليه في الاقامة وتعيين الانام

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

يدل على وجوب العمل بخبر الثقة

१६

في الامم كلهم انفسهم في الامم كلهم
الارباب ما وجدوا في الامم كلهم

155

المؤمنين ووجهه عليه السلام

محمد بن ابي بکر

۴۷

قل لهم اياكم اذا رقت بينكم خصومة ان تدركوني في شيء من الاختلاف الطاع ان تحاكموا الى احد
من هؤلاء الضائق اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حالنا وجراسنا فاني قد جعلنا عليه كفاضيا
وعن جيل قال قال رسول الله الامم ارحم خلقنا فاني انانا قيل يا رسول الله ومن خلقنا قال
الذين ياتون بعدي يروون حديثي وسنتي وعن عبد الله بن الاضاري قال قلت لعبد الله
اهم لك فمما يروون ان رسول الله قال لاختلاف امة رحمة فقال له قدوافعت ان كان
اختلافهم رحمة فاجتمعهم غدا فقال ليس حيث تدب وذهبوا انما اردوا قول الله عز وجل
فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليعتقوا في الدين ولينذرنا قريهم فان رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
فامرهم ان يفرقوا الى رسول الله فيعملوا ثم يرجعوا الى قومهم فيعملوا ثم انما اردوا اختلافهم في العمل
الاختلاف في الدين واما الذين واحدنا الذين واحد وعلمنا السلام من صلحهم الى قال
سمعت الرضا بن مقبول رحمه الله يقول ايجي امرنا نطقت وكيف يحكي امر كمال يعلم علم منا يعلم انما
الحديث وعن حمزة بن حمران قال سمعت ابا عبد الله يقول من استأكل من غير علم ما افقر فقلت ان
شمتك قوما يتكلمون علومهم ويشقوننا في شعثكم فلا يبعدون منهم البر والصله ولا كرامتنا
ليس اولئك يمتاكلون انما ذاك الذي يبقى بغير علم ولا هدى من الله ليضل به الحق
فلماني حطام الدنيا ابن الحسين بن روح عن ابي تمام الحسين بن علي ما انه سئل عن كذب في فضله
فقال خذوا بما رويوا ورواها راوا عن شعيب العنقوقي قال قلت لابي عبد الله ربحنا
اجتمعا ان سئل عن الشيء فمن سئل قال عليك بالاسدي يعني ابا بصير مع الفضل بن عمر انما
عبد الله م قال للفضل بن الخطاب حديث فاذا اوتيت حديثا فليكن هذا الجالس واري الى
رجل من اصحابه فاسئلوا عنه فقاوا لوزارته ناعان وعرضه فليكن هذا قال سمعت ابا عبد الله
يقول ما اجد احدا احيى ذكرنا ولا حديث الجيم الا زاروه وابو بصير لرب الرادي ومحمد بن مسلم بن
بن معاوية الجليل ولولا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا هؤلاء حفاظ الدين وامناء ابي علي جلا
اقد رجعه وهم السابقون اليها في الدنيا والسابقون في الآخرة ومن يرضى بغيره قال
كاعدا في عبد الله ما لكم من مفرغ اننا لكم من ستر محزون اليه ما ينفعكم من الحرب بن الحنفية
الضري عن مسلم بن ابي حنيفة قال كنت عند ابي عبد الله في خدمته فلما اوتيت لوزارته

تليل من اجابته والانتصار على من يعبر في العمل بالاحكام الشرعية والشرع الفقيه تاليع
 التاليع من اجابته والانتصار على من يعبر في العمل بالاحكام الشرعية والشرع الفقيه تاليع
 عن تلك الامور الاولى ما تقدم تحقيقه من ان الظن الذي هو محله هو اصل الكتاب المسند
 دون غيره والثاني وان كان المانع فيه بما ان يقال انه لما ثبت وجوب التقيد بغير الثقة
 ودل الدليل الشرعي على ذلك فوجب العمل بغير الثقة والمشاغ الذللة فلهذا صار لهم وهو في
 في غاية الزيادة ونهية العدالة وقد اخبرنا ان جميع ما انتموه في انهم ردوه وعملوا به على
 عليه جميع على ظنهم وجب العمل بهذه الاخبار والودعة في هذه الكتب التي عليها المدار حيث
 اجابوا من لغتها وشهادتهم بانها ما فيها من قطع عيب اخفها وبالحجة فلا ينبغي حجة حصار
 ولا وجوب العمل بكل خبر بل يقول ان هذه الاخبار المنقولة في الكتب المبصرة التي عليها المدار
 التي شهدنا بانها باقية ما فيها جميع على العمل به الا اذا قطعنا بوجوه منارض اخرى منه
 بالحجة فلا التمساد عليهم في بعض الاخبار وفيما ضمنوا صحة ما صرح به القطب في صياغة كتابه
 والصحة في صياغة الفقيه والشيخ في العدة وكتاب الاخبار واما ثقة الاسلام في الاخبار في
 مخاطبة الرسالة فالبينة ما لفظه ذكرت ان امور لا قدما شككت عليها لا تفرق خصا بها الا خلا
 الرولية فيها وانما قتل ان اخلاق الرولية فيها لا خلاف في علمنا واسبابها وانك لا تجد خبر
 من تلكه وتعارضه لم يفرق عمله فيها وانما شككت ان يكون عندك كتاب كان صحيح من
 جميع فون علم الدين ما يكتفي به المقدم ويرجع اليه المسترشد واخذ منه من يريد علم الدين
 والعمل بالاثار الصالحة عن الصادقين ولا السن القائمة التي عليها العمل بها يوثق في فضل الله
 عز وجل سنة بليدهم وتلقوا لو كان ذلك وجبت ان يكون ذلك سببا يمدرك بعبودية الله و
 من فيقه اخواننا واصل ملتنا ويقبل بهم الى امر اشد هم الى ان قالوا في الجواب قد ليس الله
 له الحمد تاليف ما سئلوا وارجوا ان يكون بحيث تخرجت وهما كان فيه من نصيبه في نصير
 فتنبا في هذا الصيغة اذ كانت واجبة لاخرنا واصل ملتنا ما وجبناه ان تكون لمن
 الشاكرين لكل من امتسك منه وعمل بما فيه في دهرنا هذا في غابر الى انقضاء الدنيا وقال
 الصدوق في من لا يحضره الفقيه ما لفظه راجع فيه قصد المصنفين في ابرار جميع ما روي

١٤٢

هذا الخبر في الفقه
 لا يثبت على ما هو عليه
 بل هو على ما هو عليه
 ففقهنا من هذا الخبر

في المتن والوجه
 الاشارة اليهم
 كلام الطائفة في اول كتاب

كلام الصدوق في اول الفقه

بل تصدق

كلام الشيخ في اول الفقه

كلام الشيخ في اول الفقه

بل تصدق الى ان ما افق به واحكم بحسبه واعتقد فيه انه حجة فيما بيني وبين ربنا
 ذكره وتعالته قد ربه وجميع ما فيه من كتب مشهورة عليها المولود اليها الرجوع وقال
 في اول التهذيب بعد ذكر السبب الذي رعاه ان يشرح المقصود ويذكر الاحاديث الدالة على ما
 تضمنه من الفتاوى ويدفع التناقض الواقع بين الاخبار واللفظ ما ذكره من مسألة مسألة
 عليها اثبات من ظهر القرآن او من غيره او فخره او دليله او معناه واما من السنة المقطوع بها
 من الاخبار المتواترة والاخبار التي تقتضي اليها القرآن التي يدل على صحتها واما من اجماع
 ان كان فيها اوجاع الفرق المحقة ثم اذكر بعد ذلك ما روي من اخبارنا المشهورة في
 تامينها وبيانها واما ما بيننا وبينها من كلامه وهو صريح في صحة ما عمل به من الاخبار
 في كتابه وقال في اول الاستبصار ان الاخبار على ضربين متواترة وغير متواترة والقرآن
 منه ما يوجب العلم فاهذا سبيله بحسب العمل به من غير وقوع شيء منضاه ليدل على ما هو
 ولا يرجع به على غيره وما جرى هذا الجري لا يقع فيه القارض ولا التقاضي في الاخبار اليوم
 الائمة وما ليس بمجتز منه على ضربين من قرب منه يوجب العلم ايضا هو كل خبر تفترق
 قرينة وجوب العلم وما يجري هذا الجري يوجب العمل به وهو لا حق بالقسم الاول والقرآن
 اشياء كثيرة منها ان تكون مطابقة لادلة العقل ومقتضاه ومنها ان تكون مطابقة لظاهر
 القرآن اما لظاهرهم او مجموعهم او دليل خطابه او فخره فكل هذه قرائن توجب العلم وتخرج الخبر
 من حيز الاحاد وتدخل في باب المعام ومما ان تكون مطابقة للسنة المقطوع بها
 صرحا او دليلا او قوي او محوما ومنها ان تكون مطابقة لما اجمع عليه المسلمون ومنها ان
 تكون مطابقة لما اجمع عليه العروة المحقة فان جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الاحاد
 وتدخل في باب المعام وتوجب العمل به ولما القسم الاخر هو كل خبر لا يكون متواترا ولا
 من اجماع هذه القرائن فان ذلك خبر لا يوجب العلم به على شرط ما لا كان خبر لا يوجب
 خبر اخر فان ذلك يوجب العمل به لانه من الباب الذي عليه الاجماع الا ان شرطه ان يكون
 خاتمة لاجل العمل به وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان يخطر في التعارضين فيقبل على
 اعرا الرولة في الطرفين وان كانا سوا في العدالة على كل اثر الرولة عددا وان كانا

في العمل والعدالة والعدل عاريا من جميع القرائن التي ذكرنا هنا نظرنا ان كان معنى عمل باحد الخبرين
 العمل بالآخر على بعض الوجوه وضرب من التاويل كان العمل به اولى من العمل بالآخر لانه الذي يحتاج
 يعمل به المخرج الخبر الآخر لانه يكون العمل به ماعلا بالخبرين معا وان كان الخبرين يمكن العمل بكل
 واحد منهما رجل الآخر على بعض الوجوه من التاويل كان العمل بالآخر عاريا من ذلك كذا العمل به اولى من العمل بالآخر
 بعض الوجوه من تأويلي العظا اذ لا بد ان كان الخبر عاريا من ذلك كذا العمل به اولى من العمل بالآخر
 يشهد له شيء من الاخبار ولا يشهد لاحدنا دليلان خبر اخر وكذا مقادير ان كان العمل به عاريا
 العمل به ايضا وانما يمكن العمل به واحد من الخبرين بعد طرح الآخر جملة متناهية وبعدها ان كان
 كان العمل به ايضا عاريا في العمل به ايضا شاء من باب التسليم ولا يكون العمل به عاريا في هذا الخبر
 اخلافا وعمل كل منهما على خلاف ما عليه الآخر عكسا ولا يتمازج ولا يوافق ويعدى عنهم
 فان اذا ورد عليه كجديان ولا يقدرون ما ترجح به احدهما على الآخر تاذكرناه كنتم يحتملون العمل
 بهما كذا تاذكرنا الخبرات المتعارضان ليس بين الطائفة اجماع على صحة احدهما خبرين والافضل
 ابطال الخبر الآخر فكان اجماع على صحة الخبرين اذا كانا اجماعا على صحتها كان العمل بهما جائزا لسانيا
 وانت اذا فكرت في هذه الجملة رجحت الاخبار لا تتكلم من الاشياء رجحت ايضا ما علمنا على هذا
 الكتاب في غيره من كتبنا الفتاوى والاحلال والحرام لا يخفى عن احد من هذه الاشياء انما هي كلام
 وهو صريح في ان الاخبار المتقولة في كتب الحديث والعمل عليها عند الامامية التي هو عمل بها
 كتبه كلها سواء روىها عدل ما يوافق غيره لا يخفى ذلك انما قلنا احدها ان يكون الخبر متواترا وانما
 ان توجد برتبة ذلك على صحة معنونه وهذا من جملة العلم والعمل والثالث ما ليس بهذا ولا اذا
 رجحنا العمل به على شرط كل ما ترجع الى نوع واحد وهو ان الاخبار ضده ما هو اقوى منه وذلك لان
 هذا القسم يكون من الباب الذي لم يشغل الاصور ما يوافقنا من الباب الذي اجماعنا على صحته
 بمعنى ثبوت او رده عن المصوم وكيف كان يجب العمل به لقبول الطائفة لعدم ظهور ما
 العمل به واعتراض بان يصح ما حكموا به من اجتهاد لا يجب تعديهم فيه ونفكرهم للمع
 الذم وملازمة بغيره عليهم فيها واجب بان اخبارهم يكون الراي شقة او كذا لا او نحو ذلك انما
 هو من اجتهاد ذي استقار ووجه القرائن الطلعة على احوالهم ايضا بالجملة فالشيخ الثالث

شبهة رجل

مع هاتين

مع هاتين ردعهم وتقولهم قد مر قولنا بوجه ما اوردوه وعلاوا به في كتبهم سيما النكاح بالعدول
 والشيخ صرح في كتابه الاخبار بان كل حديث يعمل به اما متواترا ومعتبر بما وجب بوجهه مضمونه النكاح
 على قوله ولا ريب انهم لم يذكروا ولم يكونوا اجاهلين باحوال الرقة فانما حكموا بوجه حديث رواه السكوني
 او رواه غيره من طريقهم بغير تدبر وقلة لاخبره باحوال من الكتب العتيدة او لغير ذلك ومنه انهم
 زكاه وحكم بوجه حديث رواه السكوني سواء في كونها اخبارا عن امر واقع بحق عندهم فعلى
 قولهم في احد هاتين الاخر حكم نال المحقق الشيخ حسن في كتابه تنقيح الجمان ما اعطاه فقه كذا كانت
 خالفا لحي خال الحديث مع اسلفنا الاولين على طرفنا لنفيض ما هو فيه مع اخلاف الآخر فالكبر
 لذلك فيه المصنفات ومنه سموا في طرق الروايات ووردوا في كتبهم ما اقتضى بغيرهم ابله من
 غير النقائض الى التفرقة بين جميع الطريق وضعيفه ولا تعرض للغير بين سليم الاسناد ومقبول
 اعتمادهم في الغالب على القرائن المقضية لقبول ما دخل في الضعيف طريقه وهو لا يعمل الا
 الامارات المحقة بخط الرتبة بما فوته كما اشار اليه الشيخ في فهرسته حيث قال ان كثير من حديث
 اصحابنا ورجالنا الاصول يتفقدون المذاهب الفاسدة وكتبهم معتد بها قال الرقي في فوائده
 السائل التباينات المتعلقة باخبارنا والآحاد اكثر اخبارنا الروية في كتبنا معا وما يقتضي
 على صحته انما يتواتر من طريق الاشاعة والادعاء او لمارة وعلا هذه على جهة تصديقا
 رواها في موجبة العلم مقضية للقطع وان رجحنا ما مودعه في الكتب لنجد مخصوص معين
 من طريق الاحاد وغيره ان انه لم يبق لنا سبيل الى الاطلاع على الجراح التي عرفوا منها ما
 ذكرنا حيث خطوا بالعين حاصصا خطنا الاثر ونازرا بالعيان معوضنا عنه بالخبر المتواتر
 ايضا في تقييم المتأخرين اشد شيئا الى الانواع الاربعة المشهورة ما اعطاه ان القديماء لا
 علم لهم بهذا الاصطلاح لا يستغاثم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر
 وان اشتمل طريقه على ضعف كما اشارنا اليه سابقا فلم يكن المصحح كثير من رتبة وجوب التميز
 باصطلاح او غير ذلك انما درست تلك الاماير واستقلت الاسانيد بالاخبار اضطرابا في
 التي غير الخالي من التريب وتعين الجيد على انكشاف ما عطل على ما قد سبنا منه لا يتركنا العلم
 وجوه هذا الاصطلاح قبل زمر العلامة الاخر السيد جمال الدين بن طار ورواها الخلف

الشيخ
كلامه في

في كلام من تقدم ثم ايدى منها الثبوت او اصدى انفق وقال في كتاب العالم قال العلامة في النهاية
 اتنا الاخباريون منهم من يقول ان اصول الدين معرفة بالاعلى اجابوا بالاعلى المردية عن الائمة
 الاصوليون منهم كما في جعفر الطوسي وعنه ما عرفت على قول خبر الواحد ولم يكرهه سوى الرضوي
 واتباعه لثبوت حصوله لم يقدح في الحق وروى الشيخ سائر هذا الطريق في الاحتجاج للعل بابن
 الرضا عن الامامة فادعى الاحتجاج على ذلك وذكر ان تقديم الاحتجاج عليهم انما هو لبيان صحة ما افق
 به المصنف منهم على المنقول في اصولهم العقيدة وكيفية التدقيق في ذلك لخصه منهم الذي هو في
 ذلك وهذه هي حقيقة من زعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو لا ان العمل بهذه الاخبار جاز لا يكون
 روي وانما العمل به رسالت الكلام ان قال وما ذكره السيد المرتضى في جواب سائل للشيخ
 من ان اصحابنا لا يعملون بخبر الواحد وان ادعاء خلاف ذلك عليهم وضع للفرقة قال لا نعلم
 على اخصر ما لا يدخل في مثله ريب ولا شك ان علماء الشيعة الامامية لم يجهلوا ان
 اجابوا بالاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التوصل اليها بانها ليست بحجة ولا دالة وقد سألوا
 النكول ويرسولنا الانساب في الاحتجاج على ذلك والنقض على مخالفتهم فيه ومنهم من يزعم على هذه
 الجملية يذهبون الى انه لا يمكن من طريق العقول ان يتقدمنا اسباب العمل بالاجاب والاحاد فيجري فيكون
 مذهبهم في اخبار الاحاد يجري في كل ان في القياس في الشريعة يحظره وقال في المسئلة
 التي اوردناها في البحث عن العمل بخبر الواحد انه يبين في جواب السائل التباينات ان العلم بغير
 حاصل بكل مخالف للامامية او موافق بانهم لا يجاوزون في الشريعة خبر لا يوجب العلم بالشيء
 قد صار شعاعا لهم يعرفون به كما ان في القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه منهم كل من
 لم تم قال في العالم وقد اورد السيد على نفسه في بعض كلامه سؤالا هذا لفظه فان قيل الاسد
 طريق العمل بالاجاب فعلى ان يجمع قولين في الفقه كذا فاجاب عما حاصله ان معظم
 يعلم بالفرقة من مذهبي ائمتنا بهذه الاخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه ولعله الاقل
 يقول فيه على احتجاج الامامية وذكر كلاما طويلا في بيان حكم ما وقع فيه الاختلاف بينهم
 حصوله انه اذا امكن تحصيل القطع باحد الاقوال من طرق ذكرناها استقام العمل عليه والا فاعين
 بين الاقوال المختلفة ليعقد دليل التميز ثم قال في العالم لم يعجز السيد تداعره في جواب سائل

البيان

البيان ان ما ذكره اخبارنا المروية في كتبنا معانها مقطوع على صحتها اقسام القول ان اولها قوله ولا يرد
 على صحتها وصدقها تاريخي من جهة العلم بخصية القطع وان وجدنا ما موافقا في الكتب بهذا الخصوص
 من طريق الاحتجاج ثم قال في كلام في الدفاع الرابع بين ما ذكرناه الى الاحتجاج بين ما حكينا من العلامة
 في النهاية فانه عجيب ويمكن ان يقال ان اعتقاد الرضوي على ما عرفت من كراهة احوال المتكلمين منهم العمل
 بخبر الواحد بعيد عن طبعه وقد مرت حكاية الحق عن ابن تيمية وهو من جملتهم القول بمنع التعليل به
 عقلا وبقول العلامة على ما ذكره من حال الشيخ وانشاء له من علمنا المتباين بالفتنة والحديث
 اورد الاخبار في كتبهم واستدلوا بها في السبل القوية ولم يرد منهم ما يدل على موافقة المرتضى
 الاحتجاج فانه لم يتبع من عالم الحقائق العايفة ان كانت اخبار الاحتجاج مشددة في العبد من ان
 لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم وكانت القرائن الفاضلة لها منسوبة كما اشار اليه السيد
 انهم اعتمدوا على الخبر الجرد لظهور تقديم رايه فيه وقد تضمن الحق من كلام الشيخ انما قلنا بعد ذلك
 عنه في حكاية اختلافه مما عمل به من الواحد اذ كان على الامن الطائفة المحقة وادع احتجاج القوم
 بالبيانين فقال ورويت عننا ابو جعفر في العمل بخبر الواحد من دولة اخواننا الذين لفظوا ان كانت
 فخذ التحقيق يتبين انه لا يعمل بالخبر في هذه الاغيا والتي ورويت عن الائمة ورويتها الاصح الاكل
 خير يرويه اما يجب العمل بهذه الاخبار حتى لو رادها غير الامامي وكان الجزئية مع العارضين
 نقله في هذه الكتب الدائرة بين الاحتجاج على بغير اخذ في نقل احتجاج الشيخ مما حكناه سابقا من ان تقديم الاحتجاج وحدهم الى اخر
 تقديم الاحتجاج على بغير اخذ في نقل احتجاج الشيخ مما حكناه سابقا من ان تقديم الاحتجاج وحدهم الى اخر
 ما ذكره هناك وروى في تقريره ما الحاجة لنا الى ذكره وما نعلمه الحق من كلام الشيخ هو الذي
 ان يعتمد عليه الامانة بالعلانية اليه واما اهتمام القدماء بالبحث عن احوال الرجال فمن الجاهل
 ان يكون طلبا لتكثير القرائن وتسبيل السبل العلم بصدق الخبر كما لما تروى في الوجاهة انما كانت من جهة القو
 الال وكذا اعتناهم بها لروايتها فانه محتمل ان يكون رجالا للتواتر لا حرصا عليه وعلى هذا عمل في
 الاخبار اصول الدين فان القول على الاحاد فيها غير معقول وقد طعن بذلك المرتضى على
 نقلها حيث ظن منهم الاعتقاد عليها ولا وجه له بعد ملاحظة ما ذكرنا انفق كلامه وقال الشيخ
 الهادي روي مشرق الشهابين ما لفظه بخرق ما استقر اصله من المتأخرين من علماء شارح

ان عمل به هذا الذي يتبين لي في
 كلامه ويدل على احتجاج اصحابنا
 اعتمدوا على الخبر الجرد لظهور
 تقديم رايه فيه

مرشد الرافضة عناد الامامية الا ان الشيخ شهد له في الغرست بان قد روى كتبه من الرجال
 الموثوق بهم وروايتهم الى غير ذلك من الحاصل العجيبة وانظروا ان يقول الحق طاب ثراه رافضة على
 بنابي حمزة مع شدة قسبة في مذهبها العاصدة بغير على ما هو الظاهر من كونها مقولة من
 اصله وتقليده ثم يثبت ان الرجل من اصحاب الاصول ايضا قال ايضا قال هؤلاء اهل
 كان قبل الوقت لا يقع في زمان الضائق فقد بلغنا عن شيخنا قدس الله روحه ارجاء ان كان
 ما ارجاء الاصول انهم اذا سمعوا من احد الائمة حديثا يادروا الى ايشانه في اصولهم كي لا يعرض
 لهم الشك ان بعضهم اذ كان يقرأ في الايام وتوالي الشهور والاعوام فاعلم ان كتابنا الامور
 كلامه وقد اظهر الله الحق على لسانه قدس سره فكانه عقولهم هذا لما ثبت ما نقلنا عنه
 الاعتدال المتأخرين عن العبد ليس من متعارف القدماء بوضع الاصطلاح الجديد وذلك لان
 قوله هذا ان الامامية كانوا يسمونهم بغير من جملة المطورة والتكلم معهم فضلا عن اخذ الحديث
 واعتراضهم به بانه اذا قيل علمائنا رافضة رافضا ورجل من اصحابنا الثقات من احد هؤلاء
 لها وقولهم بصحة الائمة من ايشانه على وجه صحيح يستلزم ان يكون كل احاديث الكتب الائمة
 صحيحة الا ما استثنوه وذلك لان الكلبي والصدوق خرجا بجهة ما في كتابهما من الشيخ صرح
 لا يعمل الا بما صح اجماع اهل البيت عليه السلام فلو كان يقول المتأخرين الاخبار بين المجرى وبين
 عند شيخنا في صحة العمل بها يقول القدماء اولئك القريب منهم فظالمهم على ما لم يبلغ
 عليه المتأخرين من القربان الموجبة لقبولهم انتهى فان رافضا على الاعتدال رافضا لغيره
 في القيم المذكورة انه قد ثبت ان عدم الاختلاف في الاخبار انما هو حقيقة لا وجه
 انكسارنا انما الحديث قد ذكر في الاخبار الكافية واجتنبوا عن الكتابين ولم نقلوا الا
 ما اعتدوا عليه ووثقوا بصحته كما عرفت والجب في اختلاف الاخبار ان رجوع الى القواعد
 المعتمدة والاصول المعتمدة الواردة عنهم زمانا انه لو صح هذا الاصطلاح لزم ان يكون عمل
 من قبله يوم ارساها باطلا ولا يخفى فانه قال ان التوثيق بالرجح الذي يؤوله تنوع
 الاخبار انما اخذ من كلام القدماء وكذلك الاخبار التي رويت في احوال الرضا عليه السلام
 والزم انما اخذوا عنهم فانما القواعد عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في صحيح

مرادنا من الاصول والكتب المذكورة
 من رافضة من رافضة من رافضة
 من رافضة من رافضة من رافضة

ما صححوا ولم يعمدوا وظنوا صحته كما صرح به الائمة الثلاثة والرفضة وغيرهم فان كانوا نفاة عدلا
 يعتمدون على قولهم في الجميع ولا خلاف في الجميع ايضا لا يقال صححوا امر اجتهادهم لا يخلو من خبره
 تقام الملح والذم رواية يعتمد عليهم بها لا انما نقلهم من روافدهم وكتبهم بان فلا نفاة او
 امر اجتهادهم ايضا قالوا انهم خرجوا من علماء القديس والمؤلفين الذين هم اهل البيت الاصل لا جهة
 هذه الاخبار كما تقدم نقل كلامهم مذهب الامامية حيث قال في خلاصه انه كتب من اجتهادهم
 ابي عبد الله اربع مائة مصنف لا يخلو من مصنف وروى من رجاله المعروفين اربعة الاف
 من اهل العراق والحجاز وغير ذلك والنام كذلك من مولانا الباقر ورجال باقي الائمة مع
 مشهورون وروى عن شيوخ مشهورين في الاصل فيختص الخبر بنسبة ما نقل عنهم اليهم الى ان قال
 بعد عدة جملة من كتب الاخبار وغيرها مما يطول تعدادها بالاشياء العجيبة المتصلة المتصلة
 والحسان والقوية فالانكا بعد ذلك مكابرة محضه ومقتضيه حرف ثم لا يقال فمن اين وقع الغلط
 العظيم بين نفعها الامامية لما كان نظامهم من الجوابين رفقا لهم عن الحرف لانما نقل عمل
 الخلفاء اقاموا المسائل العجيبة او ما فرعه العلماء والاشياء اختلاف انظار رافضا
 كما هو مشهور بين سائر علماء الاشعية واما الاول فبببب اختلاف الرافضات ظاهرا
 يوجد فيها الشائض بجميع شرطه وقد كانت الائمة في رافضة واستلزام من غيرهم
 فكثيرا ما يجيبون السائل على وقوع معتقده او معتقده بعض الحاضرين او بعض من بعدهم ان يصل
 اليه من المتأخرين او يكون عاما مقصودا على سبب رافضة في رافضة خصوصية محضة
 بها او ايشانها على بعض النقلة عنهم او عن الرافضة بيتنا وبينهم انهم حافظوا الى قريحه
 بل حرمه بصحة تلك الروايات التي تضمنتها هذه الكتب التي بايدينا ونخلصه من الاختلاف
 هو جو تفتي احتمال ان طرق الاحاديث المكذوبة في اخبارنا من ذلك ما صرح به السيد الثالث
 في شرح الدراية حيث قال قد كان استغراق الامامية على اربعائة مصنف سموا بها اصولا
 فكان عليها اعتمادهم فمادت الحال الى ان خطاب معظم تلك الاصول ورجعها جماعة من
 الاصول خاصة تفرس على المتكلم واحسن ما جمع منها الكافي والتهذيب والاستبصار
 ومن لا يحضر الفقه فانظر الى مشابهة يكون احاديث كتبنا في احاديث تلك الاصول

ما صحح من خبري الرافضة
 ما صحح من خبري الاخبار
 ما صحح من خبري الاخبار
 ما صحح من خبري الاخبار

قاله

واب في الثانيه رافضا

تلك
١٥٥

بعضها فالظاهر في هذه كالمطالع في تلك الأصول ثم الظاهر ان تخصيصه هذه الكتب الاربعة بالاسم
انما هو من حيث انها على اقلها الفقه كمالا على الترتيب بعلامته من كتب الاخبار
يتوهم من ظاهر قوله فلهذا جعلنا في تلك الكتب معظم الاصول ونخصها بالحق ان كان
لها انما وقع بعد صاحبها فان ذلك باطل اما اولها فلا بد ان يكون في كل واحد
بالزاد ورتب ثم المقيده للترتيب واما ثانيا فان العلم كما صرح به بعض فضلائنا ان احوال
تلك الاصول انما وقع بسبب الاستعناء عنها بهذه الكتب التي دونها اصحاب الاخبار والكتب
احسن منها جمعا واسهل تنظرا والاشكال الاصول قد بقيت في ذلك من الامثلة ابن طاهر
كما ذكر ان اكثر تلك الكتب كان عنده ونقل منها شيئا كثيرا كما يشهد به تتبع مصنفاته وذلك
ليشهد كلام ابن ادريس في آخر كتاب السرائر حيث انه نقل مما استظهره من جملة من اسطر
طافوا من الاخبار وما جملة فاشتهر تلك الاصول في زمانه وانك الفيل لا ينكره الا معاند
جرحول ومن ذلك ما صرح به المحقق الشيخ حسن في المعالي حيث قال في بحث الاجازة منها ما
لفظه ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث لا يكون متعلقها معلوما بالثبوت
ويكون ككتب اخبارنا فانها متواترة اجالا فالعلم بجملة من صنفها تفصيلا ليتفاد من قول
الافعال ولا يدخل للاجازة فيه غالبا قال الشيخ البرهان ايضا في رجب في جميع اخبارنا
الامانة فبقينا الى اثنتي عشرة سلام الله عليهم اجمعين وهم يفتون فيها الى اليوم
فاقولهم من متعبه من تلك المسئلة وما تضمنته اجمعها كتب الخاصة بهم من الاحاديث
المردية عنهم تزيد على ما في الصحاح الست للعامة بكثير كما يظهر من تتبع الحديث الفرعيين
وقد روي رار واحد وهو ابان بن تغلب عن امام واحد وهو جعفر بن محمد الصادق
ثلاثون الف حديث كاذب علماء الرجال قد جمع قدامه حديثنا من ما وصل اليهم
احاديث اثنتان في اربعائة كتاب تسمى الاصول ثم تصدى جماعة من المتأخرين من
الاصحاب لجمع تلك الكتب ثم تبينها تفصيلا للانتشار وتسهيلا على طالبي تلك الاخبار
فالواكبات مطبوعة مبنية واصولا مضبوطة من ذلك ثم تاملت على الاشياء المتقدمة
باحثا الصفة كالكافي وكتاب من لا يخفى والفقيه والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم

للمشيخ الباهر

مكان

واختار

واختار والاماني وغيره من الاخبار وغيره الى آخر كلامه واما ما ذكره في هذا الاصل
واقتصر على الصحيح فليس من روى الحديث لزم الضيق وانما جعلنا تلك الاخبار كلها من القسم الرابع
المتحقق حيث قال في اول الميسر ان روى الحديث في العلم بخبر الواحد حتى انقادوا لكل خبر وما خطوا
الى ما تحته من التناقض فان من جملة الاخبار قول النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل
بعض عن هذا الاثر فقال لكل سليم السند يروي به وما علم ان الكاذب قد يصدق في الفاسق وقد
ولم يتبين ان ذلك طعن في علماء الشيعة ونجح في المذهب الا ما صنفنا لا وهو جعل الخبر المروي
كله في خبر الواحد الى ان قال وكل هذه الاثر الى غير من السنن والقوس طاقب فاقبله الا انها
او لست اراين على صحة عمل به وما انخرض الاحتجاج عنه او شذح عجب اطراحه انتهى وما روي
ان ما اعتد به من هذا الاصل لا مع غيره مضبوطا اما الاثبات فاعلم في التميز بين اسئلة الرواة
المشتركة على الاوصاف والالقب واللقب والراي والري عندهم خصوصا ولا يجوز ان يترك
هذه الاشياء لان الرواة ليسوا محصورين في عدد مخصوص ولا في بلد واحدة وقد نقل الشيخ
العيني في ارشاده ان الذين روى عنهم اربع مائة من الثقات على اختلافهم في المقامات
كما في اربعة الاف رجل وعرف ذلك ذكر ابن شهر اشوب في كتاب معالم العلماء والطبري في كتاب
اعلام الوري والجميع قد وصفوا هؤلاء الاربعة الاف بالتوثيق وهو مؤيد لما ارضي به واما ما
هو الاثر في الرواة خاصة فانك تلت بالرواية التي الباقى الى العسكري فما بين تأشير
القرآن في هذه الاثني عشرة عن اربعين الرسول الى تخصيص المطر منها والراد وقاية ما يحصل من
ذلك الظن وليس هو باقل من النظر الحاصل من تفرج هؤلاء الاجلاء بجملة ما اوردوه و
علموا به ولما ثانيا فلان معنى خبر الحديث عندهم على توثيق رجاله في احكام كتب المتقدمين ككتاب
الكشي والخائفة والغررست والملاحمة ومخوضا نظر الى ان نقلهم ذلك شهادة من بائني
ضحات المحقق الشيخ حسن في كتاب النسخ لم يكتب في تقدير الراوي بنقل لاحد من هؤلاء
بل ارجب في تفصيل الحديث نقل اثنين منهم لعدالة الراوي نظر الى انها شهادة فلا يكفي
فيها الواحد وانت خبير بما بين مصنف تلك الكتب وبين رواة الاخبار من الازمنة
المتطاوله فليكن الظاهر على احوالهم الموجهة للشهادة بالعدالة والعشق والاطلاع على ذلك

الاراد

ناقل وشهرة اذ رتبة حال ارجو ذلك كما هو معتاد صنف تلك الكتب في اربعة اقسام هي شهادة
 وهم ثلثا عتدوا على ذلك وقوه شهادة ويمكن ذلك كاتفي الشهادة لكن لا يكتفي بالعمل بها
 بالشهادة من السماع من الشاهد لا يجوز نقله في كتابه فانه لا يكتفي في كونه شهادة صحت الا
 به في ذلك فاما الفرق بين هذا النقل في هذه الكتب وبين نقل اهل السنة للاجلاء الذين هم
 المذهب في كتبهم وثلثا ما خروجه عن القياس في معتد عليهم في احد ما دون الآخر ولما كان
 نقلنا عنهم انفسهم كما قرروا من ذلك الاصطلاح فكلوا بصحة ما حاربوا من باطل لا صحتهم
 كرايسيل بن ابي عمير وصوفان بن يحيى وغيرهما زعموا انهم ان هؤلاء لا يروون الامور في ذلك
 اطراش جملة من مشايخ الاجارة لم يذكر في كتب الرجال بل قد خرج مثل احمد بن محمد بن الحسن
 بن الوليد احمد بن محمد بن يحيى الطاطار والحسن بن الحسن بن ابي الحسين بن ابي جعفر
 اخبرهم زعموا ان هؤلاء من مشايخ الاجارة وهم متفقون عن التوثيق وما مثل ذلك كثير لا يحج
 للفتنح واما ما لم يوافقنا في كلامهم في الجرح والتعديل على وجه لا يقبل الجمع والتلخيص
 الواحد منهم يخالف نفسه فضلا عن غيره فكذا يقدم الجرح على التعديل وهذا يقول لا يقدم الامم
 امكان الجمع وهذا يقدم الجاني على الشيخ وهذا يارعه ويطلبه بالدليل في ذلك واما ما
 فلا من معرفة التعديل والجرح موثوقه على معرفة ما يوجب الجرح منه الكبار وقد اختلفوا
 في ان الذوق هل كلها اكبر او بعضها اكبر وليس وبعضها اصغر وعلى الثاني اختلفوا
 في اعتبارها اختلفوا كثيرا لا يروى في ذلك والمعدون والجرحون لا يعلم منهم ولا ما
 فانهم قد اختلفوا في حقيقة العدالة ما هي هل هي ظاهر الاسلام او هو الظاهر او الملكة
 وعلى هذا فيشكل القول على قول العدل ما لم يعلم منهم في العدالة لا غير ذلك من
 الاشكالات واما ما كان اهل هذا الاصطلاح قد اتفقوا على ان من ردت اليه هذه
 الانواع الاربعة انما هو خبر الواحد الناري عن القران وقد عرفت من كلام اهل العلم
 الاعلام والفضل الكرام ان هذه الاجناب واما ما تروى كما اذا غاه الرضى في انزها مقتضى
 ما لقران الدالة على صحتها كما عليه غيره ورجح فلا موم للتعظيم المذكور وبالحجة فحق لا ينبغي
 كون هذه الاجناب قطعية سند ولا دالة كما يدعيه الاجناب وكون طفا ندي وجوب اهل

بهرزوا لاخبار على نحو الذي قررناه والطريق الذي سطرناه فيجب العمل بهذه الاجناب التي رملها
 الاحتياط وشيئا وعملها اعتبارها لا لاجل حصول الظن منها حتى لو لم يحصل منها ظن او يجب
 العمل بها ولو سلمنا اصالة نتيجة الظن فقلنا ان الظن الحاصل من هذه الاجناب التي نرى
 العلماء ورواها الفضلاء من علماء الدين واساطير المسلمين على صحتها والعمل بها ورضان
 جبرها مع القران المتوفر الدالة على ذلك ليس ما دون من الظن المستند الى ما اعترضه من الاشكالات
 الاصلية والفقهاء والاطلاعات المصونة الدالة والاعتبارات العقلية والامارات المعينة
 للثبوت كما دللنا على ذلك منها من الظن وغاية ما يقضي ايماننا الى مقدمته خطابه ان يتقبل
 الرجم ترد منها العقل ناي الظن اسلم طريقة واولى بالابتناع اظن صرح به اكابر العلماء و
 افاضل الحديث والفقهاء امر قول المعصوم ام ظن يرجع الى ما رأت واعتبارات ضعيفة هي
 اوهن من بيت العنكبوت وانه لا يروى في الحديث فادري قد عرفت من كلام الشهد من كلام شيخنا
 ابو شاذان عدم اخبارنا في الكتب الاربعة وذلك هو المعروف من كل من غير من
 احتجنا به رضوان الله عليهم المتقدمين والمتأخرين ورجح فلا يجب الاقتصار على الاصول الاربعة
 وعلى ذلك جل الفضلاء الحاضرين فقال الفضل الحق السيد محمد بن السيد شرف الدين بالفظ
 الاقرب حجة سائر كتب الحديث من يقاين ما يتنازلنا سلفنا الثقات وجوب العمل بها
 باخبارها المتصرفة طرقتا باحد الاصلين الثلاثة اعني الصحيح والحسن والوثوق وعلى جميعها
 العضادة وجلهم رضا الف في ذلك صاحب المشتق لما على صحتها من وثوقها واشتهارها في الدلالة
 المتناينة وما يجرى في الكثرة والتقدم الغالبة مع عدم الاختلاف فيها من تقديم ان اجازة اذ
 او نقضنا او غير ذلك مع تدويرها في كل عصر وما هذا شأنه لا يشك فيه ولما اشتهارها
 بين السلف وعدها اياها في قضاياهم فتكون متوازنة عندكم كقوله الاصول الاربعة عن النبي
 عندنا والقرينة قائمة مساعدة ما دللنا وما استدللنا الله على عدم طرق وضعه ان
 تدلنا من البرهان بعد ذلك كقينا منها على عدم طرقنا البرهان ولنا على جميعها ما دللنا عليه من
 رجالهم واطراف الطائفة على ذلك وهو يقتضي التسوية بين قضاياهم ورواياتهم مع
 التساوي في الشرط ولنا ايضا اعتمادنا على ما نقله من ثبوت الدلالة احمد بن

مطلق

في هذه الاجناب الدخيلة
 في غير الكتب الاربعة

برجع الخديف وعبارته هي بين ما خيرا قال ابن بابويه في كتاب اكمال الدين واثام الله نقل
 من الضميمة للشيخ الطوسي من طر فاكثير ونقل في السرايين من كتاب مغاير الاضواء وايضا في السرايين
 طر فاكثير في السرايين والسيدي على بر طر فاكثير من كتاب مغاير الاضواء وايضا في السرايين
 كالاختصاص وربع الشعة وغيرهما من مصنفاتنا وربع من المشايخ ما يطلع شرحه في
 دفاع من غير تكرار لنا ايضا ما تقدم من اتفاق كلمتهم على ان الاصول الاربعة من اصول مفسر
 عليها فيلزم مثله فيما سواها من الكتب لمفسرهم بات ما اوردت فيها ليس كلما روده متا
 اوردوه منها الا انهم تركوا المقطوع الى الحقن وجعلوا في تفسيرهم ايضا انما اوردوا في السرايين
 على طريقة اهل الاخبار نقل على اعتقادنا والعمل والفتوى بمضمونها جميع تصانيف اهل
 روم وسائر الكتب ولذلك مره بالاختلاف وانما جازت رواية ونقوا على خلافها بقول
 جازت الرواية هكذا والذي ينبغي به الاعتقاد عليه في هذا المعنى ما حدثني به فلان وذكر
 حديثا او اكثر يعلم من المبلغ ان تلك طريقة السلف الموثوق بهم حيث انهم في الحال القوي
 بابنا لفتحه الذي على طريقة اهل الاخبار ورواه من قبله شانه وايضا شانه فليكن هم على انهم
 المرسلين ينظر الى ذلك وقال الشيخ رحمه الله انما كان خبر لا يعارض خبر اخر فاذ ذلك يجب العمل
 به لانه من الجلب الذي عليه الاجماع في النقل الا ان عرفنا انهم بخلافه فيقول لا جملنا ان
 ذلك شانه مما قلنا فيكون في الحسن والبصائر كذلك ايضا ولما نقل ذلك في حاشية
 من ان تبين مصانفا الى ما قلنا من ان من الاصول المقطوع بها اما ان يذكر في الاصول الا ان
 ولنا عليها ما عايناه من الاتبع والاستقرار الذين هم الاصول في مثل هذا الباب سلاستهم
 وهم الغلط وغيرهما الا اننا لا ينبغي على المقطوع ولنا ايضا ما وقعنا له في الاصول الاربعة
 المسلمة البتة مع الاتفاق على وجه يترجح عليها غالبا ولقد هربت الكافي وما خلاص الى
 من الحسن فرايت يسر منها الصفة والاكثر للاقتل بطريقه المعروف وهو البعد عن مؤلفيها
 روم بحسب الترتيب من غير اختلاف ولا فرق بين صغيرها وصغيرها وغيرهما من طر فاكثير
 عنها واشتركا في بعض الطريق فارجح ما هو فيها غالبا وسياتي ان شاء الله في الاطهر والاشهر
 من ذلك طر فاكثير وغير ذلك من سائر ما في ذلك الكافي والحسن في الهند في ايضا منها

هذه الرواية هي التي
 في السرايين
 في السرايين
 في السرايين

شيئا كثيرا ولقد تهمت مؤلفات الصدوق وقرينه يسر ما فيها في الفقيه من سلا وغرو وانكا
 بطريق ضعيف حتى اني لم اشته ان افي لكل من سئل فيه من مباحثه اسانيد لا سكون وكذلك سائر الكتب
 بعضها مع بعض وبالحقيقة هذا امر خطا هو بان لا يستر فيه وكما يراها في كل الجليل منه فليكن
 اليه من اراد الوقوف عليه والدلائل كثيرة والمؤلفين متظافرون وفيما ذكرناه كفاية قال في التنقيح لجملة
 كلامه له ولا بد من ذكر طريقهم فيما يتصل بسلسلة الاسناد فيما نورد من الاخبار وبيننا في
 من رويت عنهم لا لتوقفت العمل بما علمت ذلك فان من ان الكتب المذكورة يعني الاصول الاربعة
 مصنفها اجمالا مع قيام القرائن الحالية على العلم بصحة مضامينها فتصلا اغني عن اعتبار الرقعة
 لها في العمل وهذا هو السبب في اقتضائنا على الكتب الاربعة مع انه يوجد من كتب الحديث غيرها
 ولكن الخصوصية المذكورة عن حقيقة فبما عملها كما مر في الاشارة اليه انتهى ولم يسبق الكلام
 في هذا المعنى الا هذه العبارة في الدراجة التي استملت عليها الكتب الاربعة المتقدمة بين
 المتأخرين من علماءنا لزيادة الاعتناء لارطه لنا من الزيادة حيث استأثرت الآن من بين
 كتب حديث اهل البيت على كثرتها بالمرجوع والعلومية انتهى ولعل الذي حمله على انكار
 قيام القرينة على صحة مضامينها فتصلا هناك ما اشار اليه هنا اعني عدم بحث المتأخرين
 عن اجادها في الفرع مصانفا الى ما علم من اقواله بذلك العلم انه توجب اذ قطع به ولو كثر
 من المتأخرين كغيرهم الى اجاديت التي في الكتب الاربعة والفقوى بضمونه بانكار روده وبحث
 اعتماد حجة الرجعة لاسباب اخر باطلع عليه من فاخر وقد صرح هو في مواضع كثيرة من كتابه
 بكثرة غير ذلك من الاسباب فكما لا يقدح هذا في هيبة وزنه واعتناؤها فكذلك ما ذكره وقد ذكر
 الشهيد الثاني لعدم بحث الفقهاء عنها مصانفا الى ذلك مسببا اخر حيث قال في حاشية كلامه
 له وكيف كان فاجاديتنا ليست محصورة فيها اي في الكتب الاربعة الا ان ما خرج عنها فان
 حاد الانحراف وضبوط ولا يكلف الفقيه بالبحث عنها متى وكافه روم يرد عدم اخبارها
 روجه في مكان محال وتو شعرا وجعلها على نزهة في البلاد المتناجيه يحتاج الى
 زمان طويل لا يقبض بمثله هذه الاعمار ومصرف جليل لا يمكن تحصيله لمن هذه حقيقته
 في هذه الدار روح بغير الغرض من ذلك ايضا وعلى كل تقدير فانما يجب ان يثبت من يحكى

من وجهين الاول اننا لما علمنا ان الحكماء لم يوافقوا في صحة المضامين الثاني اننا اذا اردنا صحة القابل
 تفصيلا لعدم تطرق الوضع والافتقار الى ما تقدم للنسب عليه طاردا على ما علمنا على ما علمنا
 نسخ ما منها فلا نسلم امتياز الاربعية عليها بل الذي يشهد به السير والاستقراء العكس بعد
 جملة ما في نسخ من التهذيب الحديث في صياغة الكسوف فاختلقت بعبارة موضوعا علمنا
 تبين الامر بالمعبر والمنقضي ولقد اكد الامر في الكتب الاربعية الى حال كثرت فيها السنة المتخلفة
 المخالف لكن مع محاولة السير ركيزة النسخ يحرم الخلاف بالصحيح منها وكذا الحال في بعض نسخ
 الكتب الاخرى بل الامر فيها سهل بالنسبة اليها فكما لا يقدح في صحة هذه ولعلنا نراها في
 قلنا في تلك **اقول** وقد قرأنا في نسخة من علماء شافعية شتاتها وتاريخها
 متفرقاتها وتاريخها وتاريخها وتاريخها وتاريخها وتاريخها وتاريخها وتاريخها وتاريخها
 وعدة المحققين والمؤلفين المؤلفين المؤلفين في حاشية الحديث في حاشية الحديث في حاشية الحديث
 في حاشية الحديث في حاشية الحديث في حاشية الحديث في حاشية الحديث في حاشية الحديث في حاشية الحديث
 محمد بن الحسن الحر الشافعية فانه قد جمع ما يتفق من هذه الكتب بالرفع الشرعية والاحكام
 الشرعية مع تنوير الجليل وترتيب حسن فربما سهل التناول والمرد في اننا في قد جمع
 احاديث الكتب الاربعية على طرز عجيب ونظم عريب وروى من غيرها ما داروا عن بحمد الله
 قد قلنا في حاشية هذا ما يتعلق بالاحكام من الاجزاء والمقولة في الرسائل والبحار
 وعبرنا من كتب علماءنا الاولين وادونا في كل مسألة ما يتعلق بها من الاجزاء وقد جمع
 عندنا في هذا الزمان هذه الحجة من كتب الحديث شرط او نيا بعدد او افركا في اركاننا
 هذا بحيث يجمع ما عرفت منها في الاحكام انهم وقد وجدنا كثيرا من فتاوى الاجماع التي قد
 طعن فيها بعض المتأخرين لعدم استنادها الى دليل لها ادلة من غير الكتب الاربعية سيما
 الفقه الرضوي فان في ادلة كثيرة لما اشتهر بين اصحابنا **الحاشية** في تحقيق ادلة
 الاحكام الذي هو السبب الثاني المتنازع في الاجتهاد بين المجتهدين والاجنابيين
 الظاهر لاختلاف بين الفرقة الحققة في اعضاد ادلة الاحكام في الكتاب والسنة والاجماع
 ودليل العقل وعدم حجية ما عدا هذه الاربعية ونقل كثير من اصحابنا الاجماع على عدم

نحوه في حاشية

حجة غير ضارة على بيان القياس والاستصحاب وكما ان الاستصحاب والبرائة الاصلية واحالة الا
 داخلية في الدليل العقلي واما ان بعضهم الاستصحاب المذكور وحصر الادلة في حق كالحق في الخبر
 والاختصاص دون على الخصم والادلة في الكتاب والسنة وبعضهم في السنة وحدها لعدم جواز تفسير
 من كتاب الله الا بورد حديث منهم في ذلك وبعضهم في السنة ما عدا الاخبار النبوية فتشبهوا
 وعدم معرفة النسخ منها من المصنف وتحقيق الكلام في ذلك يقع في مقول فصل استدلال الاجنابيين
 على الخصم وورد لبعضهم خبر من راي الدين الاصولية والفرعية في الكتاب المفسر عنهم بالسنة ووجه
 الاول قوله تعالى من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقوله تعالى من لم يحكم بما انزل الله
 الفاكهون وقوله تعالى من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون ونحو ذلك من الآيات من
 العلوم انما الحكم انما حكمه حكم الله في الكتاب والسنة لو كان حكمنا بما انزل الله بل يكون
 فبغير ما انزل الله ثم الثاني الحديث المتواتر بين الفريقين وهو قولهم مرة بعد اخرى في
 اولي بالناظر متعددة متعارفة المعنى ان تارك حكم العقل انما يتكلم بهما انما يتكلم بهما انما يتكلم بهما
 كتاب الله وعرفت اصل ديني في غيرنا حتى ربما على الحوض الشاك ان كل طريق غير الله تعالى
 يفتقر الى الاختلاف في الفتاوى والكتب على الصلوات لما تقدم من الروايات المتواترة في **مصر**
 ان كل مسلک غير ذلك السلوك انما يعتبر من حيث فادته الظن بحكم الله ثم وقد تقدم من الاجماع
 العقلية والعقيدة ما يدل على عدم جواز الافتقار الى ملحق النظر بالمعاني بغض الاحكام الشرعية
 الحاشية ان العقل والنقل والنقل فاحضنا بالصلوة في بحث الكتب واولها الرسل وانزال الكتب في
 الاختلاف والمخالفات بين النبويات في نظام معاشهم ومعارفهم ولا يتم ذلك الا على الاختصاص على
 كلام الامامة السادسة التي وقع المقول بطريق عديدة واضحة حجة من وجوب الامر وانزال
 الله فرجه انه قال في الروايات الحاشية فان جعلوا فيها الى رطة حديثا منهم بحق عليهم ولا حاجة
 الله عليهم ونظائره من الروايات القليلة مما لا بد على وجوب الرجوع الى الرواية السابعة **الاجزاء**
 الدالة على عدم العمل بالظن الثامن الاخبار الدالة على تحريم الحكم بغير الكتاب والسنة ومنها
 نقض الحكم مع ظهور الخطأ ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي باسناده عن ابن ابي يعقوب
 عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي جعفر قال لا من حكم في ديني بخلاف ما انزل الله عز وجل

بأحد

بأنه كاسم

من له صواب او عصى فهو كما انزل الله على محمد وعزاني بصير من الصواب ثم قال من حكم في ديني
 بغير ما انزل الله عز وجل فهو كما قرأ الله العظيم وعزني الله بن مكان رعد عن رسول الله
 قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله عليه كان من اهل هذه الآية ومن لم يحكم بما انزل الله كان
 من الكافرين فقلت كيف يحكم عليه فقال يكون له صواب وجن يحكم عليه فان يحكم بغير ما انزل الله
 ليس هو له صواب في محضه سبحانه وعزني الله بن رجب عز البصير ثم قال اي تاض فاض يا اي
 فاضا سقط العبد من السماء وعزني الله بن رجب عز البصير ثم قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله
 قال رسول الله للمحكم حكاه الله ثم اخطأ حكم الله تعالى يحكم حكم اهل الجحيم
 ومن حكم بغير ما انزل الله عز وجل فقد كفر بالله تعالى وفي عقاب الايمان ثم قال
 ومن حكم بما لم يحكم به الله كان من شهد بشهادة الزور فقد كفر بالله تعالى وفي عقاب الايمان ثم قال
 الزور في غير العبادات عزاني بصير من الصواب ثم قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله
 كفر ومن حكم في ديني بغير ما انزل الله عزاني بصير من الصواب ثم قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله
 الله فهو كما قرأ الله العظيم وعزني الله بن مكان رعد عن رسول الله قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله
 فقد كفر قلت كذا انزل الله عز وجل على محمد قال ويلك اكره ما انزل الله على محمد فقد كفر
 انزل الله الناس الاخوان والذلة على عدم جواز القضاء والحكم بالاراي والاجتهاد والمقاسيس
 ونحوها من الاستنباطات الطيبة في الاحكام الشرعية ومنها ما رواه ثقات الاسلام في النكاح والطلاق
 جاز عن ابي جعفر في حديث قال فيه لا تجعل العلم حلا ولا يكل امره الى احد من خلقك الا الى
 ملك معترف ولا لابي ترسل ولكنه ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له قل كذا وكذا فامرهم على محبت
 بينهم مما يكره ففرض عليهم امر خلقه يعلم ذلك الصلح في علم نبينا ثم واصفنا من الانبياء ولا
 الى ان قال في الاصل استنباط العلم الحديث باسناده ثم اخطأ في رسالته طوبى له الى اصحاب
 امره بالنظر فيها وتجاهلوا العلم الحديث باسناده ثم اخطأ في رسالته طوبى له الى اصحاب
 انكروا الخبر وعلموا انه ليس من علم الله ولا من ان باخذ احدا من خلق الله في دينه وهو في
 ولى ولا مقاسيس قد انزل الله القرآن وجعل فيه تبليغا لكل شيء وجعل القرآن رسل الله الامم
 اهل القرآن الذين اناهم الله عليه ان ياخذوا في دينهم من دوني ولا راي ولا مقاسيس وهم اهل الذكر

والاخبار والادلة على صحة ما في هذا الكتاب
 في كل باب من ابوابه

الذين امر الله بالعلم الى ان قال قد عهد اليهم رسول الله قبل موته فقالوا نحن اعدا ما نقول الله
 عز وجل رسول الله اننا قد باعنا اجتماع عليه راي الناس بعد خضر الله رسولهم وبعدهم الذي
 عهدوا اليه وانه عليه ما قاله الله ولهم فما احدثوا على الله ولا ابدن ضلالتهم ما خفي ذلك
 نعم انك ذلك ليعده ولان الله تعالى خلقهم على طبعه وبعثهم في حياة محمد وبعثهم في حياة محمد
 او انك اعدا ما الله ان يتبعوا اهل الجحيم اسلم مع يوم اخذ بقوله في رايه ومقاييسه فان قال نعم
 كذب على الله وجعل ضلالتهم لا بعد لان قال لا يمكن لاحد ان ياخذ برايه وصوله ومقاييسه فقد كفر
 بالجنة على نفسه وهو من غير الله يطلع ويتبع امره بعد قبض رسول الله الى ان قال من حكم الله
 يكن احدهم الناس مع محمد ان ياخذ برايه ولا رايه ولا مقاييسه خلافا لغيرهم كذلك لم يكن لاحد
 محمد ان ياخذ برايه ولا رايه ولا مقاييسه ثم قال بعد ما بعثوا انما رسول الله وسنته فخذوا بها
 لا تتبعوا اهل انكم ورايكم فتفتلوا فان اخطى الناس عند الله من اتباع هواه ورايه غير على الله
 وقال ايها العصاة تعلم بان رسول الله وسنته وانما والائمة الخلفاء من اهل البيت رسول
 من بعده وسنتهم فانهم اخذوا بذلك فقد اهتدى ومن ترك ذلك وتبع غيره خذل الله امره
 امر الله بطاعته وولايتهم الحديث وعن جماعة من الكاظمين في حديث قال ملك والقياس انما
 هلك من هلك قبلكم من قبلكم بالقياس ثم قال لا تلتجوا في ما سألتم فقولوا له وانما جأكم ما لا تقبلون
 ولو عاينوه الى فيه ثم قال من الله يا جيفه كان يقول قال علي فقلت لانه قال انما جأكم ما لا تقبلون
 ثم قال ما كنت تجلس اليه قلت لا ولكن هذا كلامه نقلت اصله على الله ان رسول الله الناس
 يدينهم قال نعم وما يحتاجون اليه الى يوم القيمة نقلت فضل من ذلك شيء فقال لا هو عند
 الله وعزني الله بن رجب عز البصير ثم قال من حكم في ديني بغير ما انزل الله عز وجل
 قال رسول الله للمحكم حكاه الله ثم اخطأ حكم الله تعالى يحكم حكم اهل الجحيم
 انكروا الخبر وعلموا انه ليس من علم الله ولا من ان باخذ احدا من خلق الله في دينه وهو في
 ولى ولا مقاسيس قد انزل الله القرآن وجعل فيه تبليغا لكل شيء وجعل القرآن رسل الله الامم
 اهل القرآن الذين اناهم الله عليه ان ياخذوا في دينهم من دوني ولا راي ولا مقاسيس وهم اهل الذكر

٥٢١

جبال لا ينفذ بها العلم قبل ولا يقض في العلم بغير من قاطع فيمن يذهب في الروايات أو
 الرجح الغيبي يتكلمه للروايات وأخرج منه الدماء التي تحمل بقضائه الفرج الحرام وغيره بقضائه
 الفرج أعلا الخلد ونحوه في جبر قال قلت لابي عبد الله ترد علينا أشياء ليس آخرها في
كتاب ولا سنة فتعطل فيها نقال لا أقا انما أنا أصبت لم تفرجوا وان اخطأت كذبت على الله
 وعن يونس بن عبد الرحمن قال قلت لابي الحسن الاول عهدهم وصداقة فقال يا يونس لا تكلمت
 مشددا من مقل يرايه هلك ومن ترك اهل بيت نبينا ومن ترك كتاب الله وقول نبينا لم يفر
 وعنه عليه قال من ضرب نفسه للقياس لم يزل وهو في الالتباس ومن دان الله بالراي لم يزل
 وهو في الواس وقال ابو جعفر من اخفى الناس برأيه فقد خان الله بما لا يعلم من دان الله ولا
 يعلم فقد ضاقت الله بما لا يعلم وعن زرارة عن النبي في حديث طويل قال يا أيها الناس لو ان الله جعل
 صام نهارة وقام ليلا وتصدق بجميع ما له ربح جميع دهره ولم يعرف ولا يدرى الله فوالله
 يكون جميع اعماله لا اله الا الله ملكا على الله ثواب ولا كل من اهل الامان ومن امير المؤمنين
 في جملة كلامه ان المؤمن لم يخذل دينه عن ابيه ولكن اتاه عن يده فاختاره وعن ابي بصير عليه
 أنه قال السلية من كسبل والحكم عن عبيده شرا وغيا فلا يجدون علما جيها الاشياء خرج عن
 اصل البيت وعن الكاظم في حديث قال لما العلم ثلاث اية محكمة او رخصة عادلة سنة
 نائمة وما خلاصه فهو فضل وعن علي قال عليما اصبيا انكم من علمنا ما ينفعهم الله به فطلب
 عليهم الرجعة برأيه لا يفتوا الذين فان من الذين ما لا يقاس وسياتي أقوال يعقون
 فهم اعلمه الذين نزل من قاس ابليس انما هو الجندل فانه من رث الشك ومن تخلف عنا هلك
 وعنه قال في كلامه الاسلام هو التسليم الى ان قال ان المؤمن اخذ منه دينه ولم يخذل
 رايه وعن الصادق ع في كلام له مع ابي خنيفة فدع الراي والقياس وما قال نعم ليس له في
درايه وكان فان دين الله لم يوضع بالاراء والمقاييس عنه في حديث آخر معه وبعث
 انك صاحب راي وكان الراي من الرسول صوابا ومن غيره خطأ لا والله قال انكم
 بغيره بما اذن الله ولم يقل ذلك لغيه الحديث وعن الصادق ع والعسكري ع في قوله تعالى
 اهدنا الصراط المستقيم قال يقول نعم ارشدنا للزم الطوبى المومني الى جنتك والمبلغ

١٤٥
صلاة

حيث اصل حرم

الحارصون انك

الحارصون انك وجنتك والنازع من ان تنفع اهلنا فتطير لناخذ بارائنا منهم ان عندهم قال
 سنفرق ابي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة منها ناجية والباقي ما يكون والناجون الذين يسيرون
 بولايتكم ويقتدون من علمكم ولا يعاونون بل يهيموا بالثبات ما عليهم من سبيل الحديث وعن جابر
 قال لما الصادق ع ما احب الي منكم ان الناس سلكوا سبلا شتى منهم من اخذ به طاعة منهم من اخذ
 برأيه وانك اخذتم بامر الله اصل وعن الصادق ع في رسالة الى اصحاب الراي والقياس من كان ذلك
 عند الله جابر لم يبعث الله الرسل بآياته الفضل ولم ير منه عن الخلل ولم يبعث الجبل الى ان قال من
 طلب ما عند الله بغير ما من راي لم يزد الله الا بعدا وعن علي قال لا راي في الدين عن ابي
 قال قلت لابي جعفر ترد علينا اشياء لا نجد في الكتاب والسنة فتعطل فيها نقال فقال الهنا
 انك ان اجبت لم تفرجوا وان اخطأت كذبت على الله وعن الصادق ع قال في حديث طويل على من لم يزل
 رايه والرواية من قال بالراي والقياس والاحتياط والاجتهاد من قوله ان الاختلاف في فهم
 اقلنا رايانا من قال بالراي والقياس قد استعاضوا بالشبهات في الاحكام لما تجوزا عن عرفنا اجاب
 الحكم ثم قال طالع في الرواية ان قال راي الله على من قال بالاجتهاد فانه عن غير ان كل
 مجتهد مصيب على انهم لا يقولون انهم مع اجتهادهم اصابوا معنى حقيقة الحق عند الله عز وجل
 لانهم في حال اجتهادهم يلقون عن اجتهادوا الى اجتهادوا واختلجهم ان الحكم به قاطع قول باطل
 منقطع منقطع ناي دليل اذن من هذا على ضعف من قال بالاجتهاد والراي والقياس المالكات
 امرهم بولا الى ما وصفناه ونحوه ان الله تعالى ان يجتهدوا في هذا من جهلهم وقولهم ذلك
 فاسد لانهم ان اجتهدوا فاختلجوا فالتقصير واقع بهم واجب من هذا انهم يقولون كع قولهم بالراي
 والاجتهاد والله تعالى يكلفهم بهذا المذهب الا انما يفتقرون وكذلك النبي لم يوجبوا بقوله الله
 وجهما كتم قولوا وجوهكم شطرون وهذا امرهم وجهما الاجتهاد وغلطوا في هذا التاويل غلطا
 يدينا قائل ولكن قول الرسول ما قاله لعاذ بن جميل وادعوا الله اجازة ذلك والجميع ان الله لم يظفر
 اجتهادا لانه قد غيب علمه لعلما واشت عليه الحجة فقال ان يضطرهم الى ما لا يفتقرون بعد
 ارساله اليهم الرسل بتفصيل الحلال والحرام ولم يتركهم سدى بل اعزهم بعينه ودواهم الى
 والائمة ع كيف وهو يقول تتألفوا من طائفتين في الكتاب من شيء ويقول اليوم اكملت لكم دينكم

لهم اوله واقامهم

على قديمين حكم ومثابه والحكم على قديمين خص وظاهر والمثابه على قديمين مجمل ومماثل والمجمل هو
 الذي لا يعرف معناه والمماثل هو الذي اذ لم يتكلم خلاف ظاهره افترضت ذلك فاعلم انه لا خلاف بين
 كاتبة الصحاح في علمه جواز الاختصاص بالمشابه والمماثل من دون رجوع الى اصل الذكر عند الحديث
 الكاشاني فانه قد جوز ذلك لبعض اهل الكشف جريا على طريقة الصوفية في الكلام في الحكم بالمشابه
 كاتبة المحمدين جواز الاختصاص بالظواهر منه بدون ذلك واستقامت طريقهم على ذلك من غير
 راعا الاخباريين فاصحح كلامهم باختلاف في ذلك فتم من قال بمثابه القرآن كله وعدم جواز
 التمسك به من غير بيان من ذلك ان اهل البيت واطاع من نفع هذا الباب صاحب القواعد المدينه
 كما حكى ذلك عن الحق الجليل في الدرر البقيعه ربهما قبل ان يظهر من كلام الشيخ في التبيان والبيان
 في النهاية الاصوليه انه كان نفع هذا الباب قبل صاحب القواعد حيث استند العلامة في النهاية
 الى الحشويه من غير ان يبين رجحه لم يصدق لمن يفهمه وكان اعتمادا على وضوح حاشاه وروا
 خلاصه من خص جواز الاستناد اليه بالخص منه دون الظاهر كاصد الشرف في شرح التبيان
 مدعى ان الظاهر من التشابه المأثور باتباعه ومنهم من ذاق الاحتكاك بالحديث الشريف الجزري
 منهم من جوز تفسير التشابه منه بلا نص كالمعروف وكمن يقوم ويؤاخرين قال الحق الجزري وفي
 واصل الاختلاف بين اصحابنا الاصوليين في العمل بالقرآن في الاحكام الشرعيه والاعتماد عليه
 اما الاخباريون فالذي وقفنا عليه من كلام متأخريهم ما بين المراط ونقريب منهم من منع
 فهم شئ منه حتى قل هو الله احد لا يقتضون من احكام العصة ومن جوز ذلك حتى كان يدعي
 المشاكلة لاهل العصة في تامل شكلاته وحمل مبهمة اقول وهو قد اضطرب كلامه في ذلك
 ايضا فتاوى قصص ما دل على جواز الاستناد اليه بعد احكام الشريعة كالرعد والوعيد وتأف
 قال الحق ما اختاره الشيخ في التبيان وساق كلام الشيخ وهو ان في القرآن على رتبة اقسام
 احكامها ما اخص الله تعالى بالعلم به فلا يجوز لاحد تكلف القول على رتبة اقسامه فيه ولا
 تعاطي معرفته كقولهم ان الله عنده علم الساعة ونحوه وتأنيها ما يمكن ظاهره مطابقة المعنى
 فكلمن عرف اللغة التي خرجت بها عن معناه كقولهم نعم ولا تقنوا النفس التي حرم الله الا
 بالحق وقولهم قل هو الله احد ونحوها وتأنيها ما هو مجمل لا يفسى مظهره على المراد بمضلا

كقولهم نعم اجعلوا الصلوة ونحوه فانها مبطل اعلم الصلوة من كذا نزل الا يعرف الا بالوحي الا ان
 النبوي راجعا لما كان مشتركاً بين معينين فمماثل ويمكن ان يكون لكل واحد منهما رأيا فانه لا ينبغي ان
 يقدم احد منهما على الآخر فاما الله منه بعض ما يعتقده الا يقول بقرآنهم معصوم بل ينبغي ان يقول
 ان الظاهر محتمل لا مأمور وكل واحد يجوز ان يكون مراداً على التفسير والاعمال فاما قوله تعالى كل لفظ
 مشترك بين اثنين او ثلث او اربعة او اقل ذلك الدليل على انه لا يجوز ان يراد الا واحداً جازاً يقال
 انه هو المراد وقد اقول الشيخ صاحب الجمع فيما عدا القسم الاول وانه قد قرأ على الثلاثة الاخر وهو
 لا القسم الثاني من كلام الشيخ هو الاول من كلامه وهو الذي يؤيد صاحب القواعد والمعارضة من الحكم كيف
 كان في بيان ما اختاره الشيخ وما اختاره صاحب القواعد لا يبرهن به ولقد اعرب الحق الجزري
 لم يتعرض لكلام المتقدمين من نواز المتقدمين من المعاصرين لثلاثة اصحابهم من غير ان يبين
 صاحب القواعد كذا من موافقون لاصحابنا المجتهدين كما يشهد به المتبع وقد عرفت بذلك جملة
 من تحققت الاخباريين فقال الفاضل الخليلي القزويني في شرح العدة ان حجة القرآن ان لم يحصل
 ما لم يرد به ضرر وعري للدين لم يعلم انه الظاهر يجب العمل به ونحوه الحكم بان الظاهر وانما الحكم بان
 وقال في موضع آخر ان جواز التشاخص في القرآن في مسائل الاصول والفرع ثابت ضرورة
 من الدين اذ باجماع خاص معلوم بتحقيقه واما ما ذكره الفاضل من حجة كل اجماع ولا يحكم كل
 اجماع بل يجمعون فيه عند التواتر وقال في موضع آخر ان طريقة قدماء اصحابنا وهم الاخباريون
 انه يجوز مع ذلك الوضع في الطلب وعدم وجوب الحكم في ظاهر الكتاب العمل باخبار الاحاد
 خاصة وقال الفاضل الرضي القزويني وهو من مدققي الاخباريين في لسان الحق الجليل
 العمل بظاهر القرآن وان كان من ضرر راي الدين ولكنه لا يستلزم العلم بالحكم الراعي انما يعلم
 من رايه العلم من احتمال خلافاً للمعلوم ببقائه حكمه ثم قال ان القول بعدم جواز استنباط
 الاحكام من ظواهر الكتاب بدون سؤال الائمة غير صحيح سابقاً بالضرورة الدينية و
 الاخبار المتواترة معنى وقال صاحب القواعد القزويني ان المتبع يعلم ان دأب العلماء انما يتبعان
 وكذا اصحاب الائمة هو الاستدلال بظواهر القرآن ثم قال واحداً جازاً من علمنا جواز العمل با
 بالظواهر من جملة القرينيات وقال ايضا لا خلاف في جواز العمل بمحمداً لاستدلاله بما يكون

العلم

منه ما هو

مضا غير منفرج والمشهور بل طريقة اهلنا السلف والمخلف الا انك اذا نظرت سلفنا حنظف
منه به وجواز العمل بالخلاف ايضا وصحة الاستدلال به ونقل في الشايل التباين في
الشيخ ابن عبد الله محمد بن عبد الملك انسان انا ودر في جملة ما يملكه انه لا يوجد طائفة
من هؤلاء الامة تقتصر في تدريسها وتعليمها على ظواهر القرآن والسور من الاخبار وطرح
الرفضية الصادرة عن الخلف الاحاد الى اخر ما قاله فيها من شرح بذلك ايضا وقال الشيخ في العدة في
اثبات كون الامر لغة ومشرعا للوجوب ويملك ايضا على ذلك رجوع المسلمين باجماعهم عن
الرجوع الى اوضاعنا هذا وجوب الاضال واحتياجهم في ذلك الى اذن الله ثم طردوا من
فلا انها يقتضيان الاجاب والاله عز وجل قال في موضع آخر اخلاف بين اهل العلم في
جواز تخصيص العموم ببليل لرجح العلم من دليل العقل او الكتاب او السنة المقطوع عنها او
الاجماع ثم حكم بعدم جواز تخصيص الكتاب باجماعهم الا باق نقلا الا انما به وجاز
العمل بها في نفسها بجملة من ارباب الحديث فله صدره في كتبهم والاستدلال على مطالبهم الا
القرينة ككتاب روضة الواعظين ومناقب دعايم الاسلام ومختلف جامع الاخبار
وعبرهم وقال ثقة الاسلام في الكافي وازل اليه الكتاب فيه البيان والبيان قرأنا عرسا
غيري يخرج لعلم يقتضون ثم قال مخلف في امته كتاب الله ورسوله امير المؤمنين واذا المتقين
صاحبين مؤلفين شهد كل واحد منهما الضاحجة بالصدق ثم استدلى بجملة من الابرار على
وجوب التقيد في الدين وادبره جملة من الاخفا والدلالة على وجوب العمل بظاهرهم والاستدلال
منه كما ياتي وقال الصديق في الفقيه في باب الميثاق ان الله تبارك وتعالى يقول والذين
من الله ما ظهروا ويقولون على رجل وازلنا من السواد ما يعقد الامير ويقول عز وجل وازل
عليكم من السماء ماء ليطهروا به فاصلوا الماء كلمة من السماء وهو طهر وكله وقال في باب وصف
الصلاة القوي سنة طائفة من تركها مستعذرا في كل صلاة فلا صلوة له قال الله عز وجل ومن
له فانت من يعي وليعين داعين وقال في باب الجماعة قال الله تبارك وتعالى واقيموا الصلوة
واتوا الزكاة واركعوا في الركعتين فامروا الله بالجماعة كما امر في الصلوة وقال في باب صلوة الليل
قال الله لم يبينهم وعن الليل فترى بها فلة لك الاله فصار رحمة الله الليل فريضة على رسول

الله م بقوله عز وجل فليدبروا ما خلفه من غير ان يفتقدوا سنة ونا فله وقال في عا فانه بعد كل عقاب
 الاماميه في التوحيد وكل خبر يخالف ما ذكرته في التوحيد فهو موضوع غرضه وكل حديث لا يوافق
 كتاب الله فهو باطل ذكر كثير من الايات الموهمة للتشبيه والتمثيل ما هو الطريقه المأثوره
 الاحكام استند في كثير من الطائبات الى الايات ولم يورد خبر في تفسيرها ولا في اول الاحكام
 تفسيرها بل ذلك كالا يفتي على من الجعده وذكر على من التلويح في اول تفسيرها ما هو صريح في ذلك
 وذكر البرقي في الحسن من جملة ابواب كتاب صباغ الظلال الشواهد من كتاب الله وادرك فيه
 وفيما قبله وبعد كثير من الاخبار المأثوره على ذلك وسيل في الروايات استند الى جملة الاحكام
 الاثمه بالايات القرآنيه بحرف الاثمه من قوله عز وجل على ذلك وورد في اكثر ما سنده عن محمد بن
 قال ذكر عندنا جعفر بن سلمان قال قال سلمان المحمدي ان سلمان منا اهل البيت انه كان
 يقول للناس مرهم من العلم الى الاحاديث وحدث كتابا في جاحسبته في هاهنا بقدر العظم
 القليل وجده من ذلك نصاف ذلك عليكم وهرثم الى الاحاديث التي انشئت عليكم من روي
 في الجمع عن ابن عباس من ان يقيم وجوه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يعنها احد بجملة التفسير
 تفرده العرب بكلامها وتفسير العلماء وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا يعنها احد
 بجملة الله فهو ما يلقى الكافة من الشرايع التي في القرآن وعمل ولا يمل التوحيد واما الذي يلقى
 العرب بلسانها فهو حقايق اللغة وموضوع كلامهم واما الذي يعلمه العلماء فهو ما يلقى
 من روى الاحكام واما الذي لا يعلمه الا الله عز وجل فهو ما يجري بحري الغيوب وقيام الله
 وكيف كان فالحق ما عليه اصحابنا المجتهدين من جواز الاخذ بظاهر الكتاب وبذل عليه
 الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل **اما الكتاب** فابي كثيره لا يحصى فالحق ما عليه اصحابنا
 بنما هو اهل الاخبار لا يته ولا يحصى بقدر ما يتخذها بالاجزاء كما صرح به الحديث
 الفاعيل في الفوائد الطوسيه ولما يتخذ بعضها ببعض بحيث يحصل منها القطع بالنظم والطاير
 في جملة من الاخبار في تفسيرها بالظهر ويحيى كثيره لا يحصى منها قوله ثم افلا ينذرون ان القرآن
 ارسلنا قلوبنا فتنهم عن علم التنزيل في اليقين والتفكر في مفاينه وحلهم على تنزيل
 ومنها قوله ثم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فلهذا ورد عن امتنا من ان الله

اوله الذل على حبي فظاهرا للفتا

نزل عليه القرآن حلة واحدة كذلك ثبت به قوله وربنا نزلناه نزلانا ولا ما قولك ممثل الايمان الحق
 بالحسن تفسيره من قوله ثم قسم تلك الايات الكتاب المبين ومنها قوله ثم قل رب ارفع اليمين قل
لنكون من المذنبين بل من عزي لمين ومنها قوله ثم قسم تلك الايات القرآن وكتاب مبين هدى
 وبشرى المؤمنين ومنها قوله ثم انزلنا القرآن بقض على بن اسرائيل اكثر النبي ثم فيه يخالفون وله هذه
 روضة للمؤمنين ومنها قوله ثم انزلنا القرآن فان كانوا القرآن من احدى فانه يمتد الى
 من قبل فاما يحصل نقل انما من المندذين ومنها قوله ثم ولا ان يحسدكم وجبته بما قد استايدكم
 فيقولوا ربنا لا ارسلنا نبيا وصولا فتدفع اليك وتكون من المؤمنين فاما جملهم اعني من غيرنا قالوا
 لو لا اني مثلنا ارفق موسى من قبله ولو يكوننا بما اوتي موسى الى قوله قل يا ايها الكتابين من عند الله
 اهدى منها الى قوله ولقد صدقناهم العقل لعلهم يتذكرون ومنها قوله ثم ادله بآياتهم اية ان انا
 عليك كتاب تنلى عليهم ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ومنها قوله ثم قل ان فضل الانبياء
لقد بعثناهم ومنها قوله ثم انزلنا اليك الكتاب عليه هدى ورحمة للمؤمنين ومنها قوله ثم قل
تنلى عليه اياتنا تنادى مستكبرا كان له ليعلمها كان في اذنيه وقرا فبشرع مبداهم ومنها قوله ثم قل
الناس من يحاد في الله فبشرع علم ولا يهدى وكتاب مبين ما قيل لهم ايقول ما ازل الله قالوا بل ينفع
 ما وجدنا عليه ابائنا ومنها قوله ثم ومن اظلم ممن ذكرنا من ذكركم وبعدها من انما من الجبرم
 ومنها قوله ثم وري الذين انزلنا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق وهذا الى صراط الحق
 ومنها قوله ثم ولقد انزلنا عليهم اياتنا تنادى بالاذليل هذا الاكل بربيات يصعدون كما كان يعبد ابائكم
 الى قوله وما ايقناهم مركبت يد وسون ما وها قوله ثم وما علمناه الشرع وما ينبغي لان هو الاذكار
 قران مبين لينذر من كان حسنا ومنها قوله ثم فبشرعوا الذين يقيمون القول فيبعثون احسنه
 او اشد الذين هدى الله واولئك هم الخواص الى قوله ثم انزلنا اليك الكتاب تنادى بالاذليل
 مشافيت تقهر منه جبارون الذين يخشون ربهم ثم تلان قلوبهم الى ذكر الله ذلك هدى الله هدى
 بهر شيئا ومنها قوله ثم ولقد انزلنا اليك من ربك من قبل ان ياتيكم العذاب ومنها قوله ثم
الرب انكم ورسلكم معصيتان عليكم ايات ربكم وينفذكم قضاء ربكم هذا قالوا بل ومنها قوله ثم
ثم ما نزل من الرحمن كتاب ففعلت اياته فقاموا عريا لعموم يعلمون بشير وعذرا فاعرض لهم

فهم لا يدعوننا قالوا قولنا في كفة تمامه عننا اليه وفي انا شنا وقر من بيننا وبينك
 فاعمل اننا غافلون ومنها قوله ثم قل انما كنا نعلم ان لا ياتنا الله الا بالحق من بين يدي لا يخلقه
 تنزيل من حكيم حميد ما يقال الى قوله ولو جعلناه قرانا انجييا لقائلوا لا يفتلنا يا نبي عزي
قل هو للذين امنوا هدى وشفا وللذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمو اظلم من ذلك
 من مكابدين ومنها قوله ثم حم والكتاب المبين انا جعلناه قرانا عربيا لعلكم تعقلون ومنها قوله
تعالى تلك ايات الله نتلوها عليك بالحق فباي حديث لعلنا الله وانا قد نزلنا من قبل لكل ايات
 انهم يسمعون ايات الله تنلى عليهم ثم يصبر عكرا كان له يسمعونها فبشرع مبداهم ومنها قوله ثم قل
للناس وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان
 حجتهم الا ان قالوا اننا با بائنا ان كنتم صادقين ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان
 تنلى عليهم ناسكركم وكنت من ما يجر من ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان
 كوزا الحق لما جملهم هذا يحسبون انهم يقولون انهم لا يسمعون منها قوله ثم قل يا ايها الكتابين
 وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لينذر الذين ظلموا وبشرى المؤمنين ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين
 اليك نقرأ من الحق هدى ورحمة لقوم يؤمنون قل يا ايها الكتابين ما كان حجتهم الا ان قالوا اننا با بائنا
 قالوا انا قوما انما سمعنا كتابا انزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدي الى الحق الى
 صراط مستقيم ومنها قوله ثم ويقول الذين امنوا لا نزلت سورة فاذا انزلت سورة فكل
 وذكر فيها القتال ولدت الذين في قلوبهم مرض ينظرون اليك نظر الغش على من الموت الى
 قوله انزلنا لعنهم الله فاجتهد داعي اصابهم ومنها قوله ثم انزلنا ذلك الذي من كان له قلب
 لطف السمع وهو شهيد ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان حجتهم الا ان قالوا اننا با بائنا
 سورة ولقد انزلنا القرآن للذكر قبل من مكره ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين
 بغيركم من الظلمات الى النور ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين لعلكم تعقلون ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين
 هذا القرآن على جبل الى يدها شاعرا متصدعا من خشية الله تلك الامثال اخبر بها للناس
 اعلم يتفكرون ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان حجتهم الا ان قالوا اننا با بائنا
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور ومنها قوله ثم قل يا ايها الكتابين ما كان حجتهم الا ان قالوا اننا با بائنا

من الجاهل فقال لما سمعنا اننا نحبها بهدي الى الشد فاقبانه وكن شريفا احملوا قوله
 انما بناي حديث بعد يومين الى خبر ذلك من الايات القرآنية والبيانات القرآنية الدالة
 على الطوبى كما لا يخفى على المتدبر فان ترى الله سبحانه جعل كتابه الكريم باجساد اياته وتفصيل
 بنيانه وفسح بغيره وجوه تفرق بين على فبانه يكونه بلسان عربي مبين خال من العوج
 والاضطراب وبارك بعقله وتدبره والاعتداله والاعتدال من منازله وكونه موعظة وباركنا
 وتذكره فشاء ومبشرا ومنذرا وروح اولها يستدعيها معه ويقعون احكام وينعم من تديره
 رجا الف احكامه ويطلب الاهتداه بغيره وهو لغز وحل لغزهم منه العن كذا ان هذا من رتبة
 اياته **واما السنة** في اكثر من ان تحصى وهي اقسم **القسم الاول** ما دل على وجوب الامور
 اليه وسمايته فلا استثناء باثره والاهتداه بحدائقه من ذلك ما رآه ثقة الاسلام
 باسناده عن السكوني عن الصادق ع ان الله ع بالقرآن انه قال في حديث فاذا ثبت عليكم القرآن
 قطع الدليل الظلم فليكن بالقرآن فانه شافع منقطع ومحل صدق من جوده لما تراه من الخيرة
 من جلاله خلقه سانه الى النار وهو الدليل يدل على جبر سبل وهو كتاب بينه تفصيل وبيان
 تحصيل وهو المفضل ليس بالخرق ولا ظهر وجب خطا من حكم وباطنه عال ظاهره ايق وباطنه ايق
 له تقوم وعلى قومه قوم لا يخفى عبادته ولا تبلى غرابته فيه معاصي الهدى وسنن الحكم ودليل
 على العزة لمن عز من الصفه طبع جلاله ولم يبلغ الصفه نظره في عظمه وعظمه من شدة
 التحكيم حياة قلب الجبر كما يشي الشبهة في الظلمات فليكن بحسن التخلص من قلة الترهش ومن ذلك
 ما رآه الصادق في اويل تصديره عن الجارث الامور قال دخلت على امير المؤمنين ع فقلت يا امير
 المؤمنين انا اذا كنا عندك سمعنا الذي نسمع في ديننا واذا خرجنا من عندك سمعنا شيئا
 مختلفا فهو لا يدرى ما به قال او قد خاوتما قال قلت نعم قال سمعت رسول الله
 يقول لما نزل جبرئيل فقال يا محمد ستكون في امتك فتنة قلت فما الخرج منها فقال كان الله
 فيه بيان ما قبلكم من خبر ما بعدكم وكم ما بينكم وهو الفضل ليس بالجل من ولده خيرا
 فعمل بغيره فبعد الله وعن الحسن الهادي في غيرة اهله الله وهو جليل الله المتين وهو الذي
 وهو الصراط المستقيم لان بقية الاهواء ولا تلبس الا السنة ولا يخلق على الرذيلة ولا تنقص عباد

١٧٩

لا يشع

ولا يشع منه العلماء وهو الذي لم تكنه الحق انهم سمعوا ان قالوا اننا سمعنا قرانا عجبا هدي الى الامور
 من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن اعظم به هدي الى صراط مستقيم الخبر وروى الطبرسي في
 اويل الجمع عن الجارث الامور عن امير المؤمنين ع ما يقرب منه وروى عن عبد الله بن مسعود ع
 قال ان هذا القرآن ما دونه الله فقلوا من ما دونه ما استطعتم ان هذا القرآن جليل الله وهو
 الحق والمبين والشافع والنافع عظمة من تتكلم به ونجاة لمن تبعه الحديث وروى الصفاق في
 البصائر باسناده عن ابي بصير عن ابي جعفر ع والصدوق ع في الحاشي والطلب للاختصاص على الصافي ع في الحاشي
 انه صلى الله عليه قال ما وجدته في كتاب الله العلي بعد ان لم لا عذر لكم في تركه وما لم يكن في كتابه
 وكانت فيه سنة عني فلا عذر لكم في سني وما لم يكن فيه سنة عني فما لا احكام في تحذره فاما مثل
 احكام فيكم مثل الجور ما عتبه اخذتهدي وما في اويل احكامي اخذتم اخذتم وخذلان اخذتم
 لكم حجة نيل يا رسول الله ومن احكامك قال اهل بيتي وفاروق في الكافي عن الحاشي رعدة ع
 قال لا بأس لا يرجع الامر والخلافة الى ابي بكر وعمر لهما ولا الى بني امية لئلا يلا في ذلك طح والارباب
 وذلك لانهم شهدوا القرآن وابلوا السن وعطوا الاحكام وقال رسول الله ع القرآن هو حكمي والسن
 وبنيان من العز واستقالة من العثرة ونور الجملة ومضيعة من الاجلث ورحمة من الهلكة ورو
 من العوايه وبيان من الغافن وبلغ من الدنيا الى الآخرة وفيه كالدنياكم وما بعد ما بعد من القرآن الا
 الى النار وفي الحسن كالمعجزة من هذا النعمان او غيره عن ابي عبد الله ع انه ذكر هذه الخطبة في
 المؤمنين يوم الجمعة وصاروا خطبة الى قوله ما رسلنا الى الناس اجمعين رحمة للعالمين كما
 كنتم قد فعلتم ارفضه وبنيته واوضحه واقره وحفظه من ك ياتيه الباطل من باب يديه
 لا من خلفه فتميز من حكمي حميد ضرب للناس فيه الامثال وحرف فيه الامارات لعلمهم بمقاصد احل
 فيه الحلال وحرم فيه الحرام وشرع فيه الدين لعباده عذرنا ونزل الله لا يكون للناس على الله حجة
 بعد ارسال رسول ويكون بلفظ القوم عابدين وعن ابي حمزة ع قال قال ابو عبد الله ع كان في رحمة الله
 احكامه اعلموا ان القرآن هدى للناس ويزيل الظلم على ما كان من جبره ورافته ورضاه
 في المعجزة عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع الا جبر كما يفهم حق العقيد من لم يقطعه
 من جهة الله ولم يفرقهم من غلبة الله ولم يرضى لهم في معاصي الله ولم يترك القرآن وعباده

قال فلهذا من ينقاد الله من مصلوات الفتن ومن من اصل الجنة ويبلغ فيه شمله وما رآه الجرح في اجتماع
 على جماعة مختصة صانعة قال لم يشكر الله انتم رسول الله قال في حجة الوداع انها الناس ان
 قد تركت فيكم ما لم يؤمن الله به ولا خلق احلاله وحرموا حرمة ولا علموا بحكمه واشوايتنا بعد
 في من لم يزل من اجل الله ثم رآه الصديق في العيون باساره عن الرضام قال من
 ذو مشابة القرآن الى حكمه فقد هدى الى صراط مستقيم ثم قال من اراد ان يشابهها في حكمها
 القرآن وحكمها كحكم القرآن فليقل متشابهها الى حكمها لا يفتقر متشابهها دون حكمها فتصلوا
 هذه العبادتي في ارباب بعضهم عن عبدالله من سنان قال سئلنا بالله بعد الله عن القرآن والقرآن
 قال القرآن جملة الكتاب والقرآن الحكم الذي جعل به لكل حكم فهو في حق من وجوه ما
 وفله شقة الاسلام من اجل الله ثم رآه من القرآن والقرآن انما شئان امر شيع في حق
 القرآن جملة الكتاب والقرآن الحكم الذي جعل به وعن محمد بن سنان عن ابي جعفر قال قلت اناسا
 تكلموا في هذا القرآن بغير علم ولا علم الله به ولا علم الله تعالى يقول هو الذي انزل عليك الكتاب
 ايات وحكمت من امر الكتاب واخر متشابهها فما الذي في قلوبهم يرغب فينبهون ما تشابه منه
 اقتضا والفتنة واعتقاد تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراغبون في العلم فالمنسجلين من
 التشابهات والحكمات من الناسجات الخبر مما رآه الصديق في ارباب بعضهم عن محمد بن سنان
 قال سئلنا عن الناسج والمنسج قال الناسج الثالث المنسج ما مضى والحكم ما
 يجرى والمنسج بالذي يشبه بعضه بعضا وعن سعد بن سعد عن ابي بصير عن ابي بصير قال سئلنا
 المعول به والمنسج مما كان يعمل ثم جاء المنسج والمنسج بالذي يشبه على جاهله منها ما رآه
 الرضي في رسالة الحكم والمنسج بالذي يشبه بعضه بعضا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الله عن امير المؤمنين ثم في ذكر انقسام القرآن قال امما الحكم الذي لم يشبه شي من القرآن
 فهو قول الله عز وجل هو انزل عليك الكتاب منه ايات وحكمت من امر الكتاب واخر متشابهها
 وانما هلك الناس في التشابه لانهم لم يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقة نفعوا له ولا
 من عند انفسهم بل لانهم رآه متشابهوا بذلك عن مسألة الادبنا وينزل قول رسول الله
 ظروهم وقال لهم ما ذكرني في الانعام ما تأويله في تأويله من غليل ما احل الله سبحانه في

قال بعد عزهم ما حرم الله به من الكحل والشاوب والمناسخ ومنه ما فرض الله عز وجل من اصوله
 وانزله في الصيام والحج والجمعة وما رآه من الاغنى به عنده في جميع ما نزلهم مثل قوله تعالى
 ايها الذين امنوا انما نزلناكم الى اصوله الاية وهذا من الحكم الذي تأويله في تأويله لا يحتاج
 تأويله اكثر من التفسير بل ومنه قوله عز وجل حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغيره
 فتا تأويله في تأويله ومنه قوله عز وجل حرم عليكم امهاتكم وبناتكم الى اخر الاية فهذا كله حكم لم يشبه شي
 فقد استغنى في تأويله عن تأويله ثم قال من في موضع اخر من الحديث فانما الذي تأويله في تأويله فهو كل
 اية حكمية نزلت في تحريم امر من الامور والمقارنة التي كانت في ايام العرب تأويلها في تأويلها ليس يحتاج
 فيها الى تفسير اكثر من تأويلها وذلك مثل قوله عز وجل حرم عليكم امهاتكم وبناتكم الى اخر الاية
 الميتة والدم وتولوا ما بين ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من ارباب القول داخل الله اوسع
 الرأيا وقوله عز وجل قل قالوا اتل ما حرم عليكم الا انتم كبروا به شيئا الى قوله لعلمكم بذلك في قوله عز وجل
 في القرآن كبر ما حرم الله به من الكحل والشاوب والمناسخ الى مسألة عند الحديث وهو طول روضة من الكحل
 على الحكم شواهد كثيرة **القسم الخامس** اخبارنا عن العرض على الكتاب وهو اخبار كثيرة ياتي ذكرها
 ان في بعض السنة ومنها ما رآه في الكافي عن محمد بن ابي الحكم في الصحيح عن ابي بصير عن ابي بصير
 يعني فقال ايها الناس ما جاءكم عن ابي ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الصحيح فينا قرأه قال اذا جاءكم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولا تقصروا عنه وعن الصادق في حديث قال لا تفتواوا على خلاف القرآن في شيء قال كل حديث لا يوافق
 كتاب الله فهو خرف لا يجوز ذلك من الاخبار وهو متواتر في الحسن ويأتي جملة منها انتم في التبرج
 الاخبار روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 مفرومة مغايرة كذا في الاخبار وما تكلم بعض حقيقة الاخبار روي عن ابي بصير عن ابي بصير
 التبرج على الكتاب المفسر تفسيرهم فانما هو حكاية قول الله تعالى لا تأخذوا به الا خلافا لم يكن
 الاخرى ان من عمل بحديث ابيه قد استغنى عن الراد منها من استاد تفسيره وشرح الاية على
 الذي استغنى عنه منها ما رآه في الاية او اخبره في كتابه بعيد وتحويل غير بعيد
 اما اذا كان هذا يقيد النص من غير دليل يقتضي غير النص السبيل وانما انما في القرآن

وذا روي في الكافي عن ابن بكير في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه ان رجلا شرب الخمر ولحقه المسلم
 ومثله بين قوم يشربون الخمر ويخافون بها ولعلهم انما لم لا يجنبوها فقال ايرى المؤمنين من اصحابنا من
 من يلدوهم على ما ليس اليها حزين ولا اضار من كان على عليه اية التورم فليعلم الله عليه صلوات
 ذلك بمن لم يشهد عليه احد بانة قرع عليه اية التورم فليعلم الله عليه صلوات ربه وحده روي في الكافي عن ابي بصير عن
 فيهما فان لم يكن تلى عليه اية التورم فلا شيء عليه رعا فاه الصدوق في باب زيار الرضا عليه السلام
 عن سلسلة مولاة ولها ابي عبد الله م تالت كت هذا ابي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة فاعني عليه فلما
 قال اعطوا الحسن بن علي بن الحسين وهو الاخضر سبعين ديناراً فقلت انقطي رجلا على عليك بالشفرة
 فقال يعطيك اما تفرين القرات قلت بلى قال اما سمعت قول الله عز وجل الذين يصلون على امر الله
 بدان بوصول يخشونهم ويخافون من الحساب وما رواه الكليني في الصدوق عن معاوية
 بن وهب في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن افضل ما يقرب به العباد الى الله من وجب الموت
 الى الله ما هن فقال ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى ان العبد الصالح عيسى
 من قال عارضا بالصلوة روي في الكافي في الاحتجاج راجع تفسير الامام العسكري في قصة
 هاروت وماروت انهم قال للرب ارباب لنا قال لا نفعي هذا لم يكن ابيس ايضا ملكا قال لا بل كان
 من الجن اما نعمان الله يقول ولقد قلنا للملائكة اسجدوا لادم فاجابوا الا ابليس كان من الجن فوصف
 قال ذكر عند الصادق عليه السلام في الدين وان رسول الله والائمة بعده وواعنه فقال الصادق
 لم يشهد مطلقا ولكن هي عن الخلق بغير التي هي احسن اما نعمان الله يقول ولا تجادلوا اصل
 الكتاب الا بالتي هي احسن فلو لم تدرع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي
 هي احسن وما رواه ابي بصير في كتابه في باب ان المؤمن صدوق شهيد قال قلت جعلت فداك اني
 يكون ذلك رعا منهم بكونهم على غير اسمهم قال اما انتوا كتاب الله في اخذ يدو الذين امنوا بالله
 ورسوله اركلت هم الصادقون والشهداء عند ربهم قال نعمت فكان في امر هذه الاية من كتاب
 الله عز وجل فطوره واصداه عن نهال القصص قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في بالشفادة
 فقال اني المني من لبيد حديث ثالت او ما سمعت قول الله في كتابه والمؤمن امنوا بالله الاية وفي
 باب قبول العمل باسناده عن موسى بن هبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج الايمان عن ولا

عن زعيم بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 امر سبقت الاصبغ سبقتهم

مهم

يفض مع الكفر عمل ثم قال لا ترى الله قال بشارك وتعالى وما ضاعهم ان تقبل بمقتضاها الا انهم
 كفوا باه ورسوله وما تروهم كافرين وروى الصادق باسناده عن السبع قال دخل اخواننا
 اعين على ابي جعفر فقال لم جعلت فداك يبلغنا ان الملائكة تنزل عليكم قال الله تنزل
 علينا قطا وشياه اما ترون كتاب الله بشارك وتعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فمن
 عليهم الملائكة الا تخافون الا نحن نراهم بالجنة التي كنتم توعدون وما رواه في الكافي عن ابي بصير
 راجع عن الكاظم قال قال لي يا هاشم ان الله تبارك وتعالى بشر اصل العقل بالقرآن في كتابه
 فقال تبشر عبادي الذين هم من القبول في الجنة احسنه اولئك الذين هم اهل الله والاولئك
 هم اهل الابواب والذين هم من القبول في الجنة احسنه اولئك الذين هم اهل الله والاولئك
 الى غير ذلك من الاخبار والاشارة الى الظاهر في المقالة التي يحتاج اليها الى كتابه في
الاحياء والسير فلا يخفى على من يتبع السير والاجزاء وجاس خلال تلك الدائرة ونظر بين
 الاعتبار سالك سبيل الانصاف فيبيننا طريق الاعتدال ان الله قد انقضت كلمة المسلمين في
 استقامت طريقهم الى المؤمنين من المتقدمين والمتأخرين ان كتاب الله حجة واضحة في
 وميراث قطرة من ربه فان حق في حيا الرجوع اليه ورضي الله عنه بل كانت حجة من غير
 الدين ثم خفف على الجاهل من المسلمين فان العجالة انسابهم والسلف الصالحين واهل الاحقة
 الظاهر من ثمرات دولة العصور وان لم ير الرابح فيمكن في ربه عليه يقولون وبه يصح
 والبسطة في ربه وكان افاضنا على الله على الخلق والى بآية في قايته حجة في آية ارضه
 وسلم يلقى منه بالعقل ثم قد خلو ذلك بخبر الاية وافر وهو على ذلك وقد قلنا ان
 صدر الحديث عن جماعة من الصحابة من المتقدمين والمتأخرين من ادعى الاجماع في الدين
 على حجة الكتاب المبين وروى الصدوق في الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مناظر
 مع بعض المخالفين في امر المؤمنين اصفين انما كانا غير مريد للاصلاح في باب الناطق في كتابنا
 فقال المخالف من اين قلت هذا قال هشام من قول الله عز وجل في المؤمنين ان يريدوا اصلاحا
 الله بينهم فلما اخلفوا لم يكن بينهما اتفاق على امر واحد ولم يوفق الله بينهم فاعلمنا انما
 لم يريدوا الاصلاح وروى الكليني في الكافي عن حميد بن زياد عن ابن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله

٥٢١

عنه التي لم يبلغ الحيف ثلاثة اشهر والتي قد حوت من الحيف ثلاثة اشهر قال وكان من سماعه ما وجد
 بها ويقول ان ذلك في الاماء ولا يستدرك لها من بلغ الحيف فلما اخرجني من في القريتي
 الله واللائي يثنى من الحيف من شانهن انما رتقم فخلت من ثلاثة اشهر واللائي لم يحض قال وكان
 من حكمه يقول ليس عليه من عدة وما اجمع به ان سماعه فاما قال الله عن فعل ان رتقم فاما ذلك
 اذا فعلت الرتبة بان تلتشوا ولم يثنى فاما اذا جاوزت الحد ولم تنفع الشك بانها تلتشوا ان
 لم تكن الجارية تلتشوا فليس عليه من عدة استقى رتبته الشيخ في المتقدمين وقال النبي ذكرا
 مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي نعمها بالحقنا وجميع نعمنا المتأخرين وهو مطابق لظاهر
 القرآن استقى حكلي الشيخ طه الصدوق في اصول مواريث التهذيب والتقيد عن الفضل بن شاذان
 انه بعد ما روى خبر الحسن بن علي بن فضال عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
 اكتب روى الكوفي في الشيخ عن نفاذ قال قال ابي عبد الله ع يازد ما تقول في رجل
 ترك ابري يولد من امره قال قلت للدين الامد وما بقي فقلت فقال من اين قلت هذا قلت
 سمعت الله يقول في كتابه فان كان له اخوة فلامه الدين فقال لي ويحك يازد انك
 الاخوة من الاب فان كان له اخوة من الام لم يحجب الام من النكاح وتعييد اطلاق الاية معاني
 حكم العقل وقد خفي ذلك على زاده فنهى ع وعن ابي بصير قال قلت لابي جعفر ع ترده عليا
 اشياء لا يجد فيها في الكتاب والسنة فنقول فيها برأينا فقال اما انك انما جئت لثبوت
 اخطائك كذبت على الله بهذا المضمون اخبارا اخرى في الكافي عن جميل بن مديح قال سمعت ابا
 عبد الله ع عن ابي بصير كان من الملائكة او كان من بني اسرائيل فقال له من الملائكة
 ولم يكن علي شي من امر السماء ولا كرامة فابتدت الحياء واخبرته بما سمعت فانكر فقال كيف
 لا يكون من الملائكة والله يقول ما فعلنا للملائكة اسجدوا لادم سجدة الا ابليس فدخل عليه
 اللياء وشك له ولما عده فقلت له جعلت فداي انك ايت قوله يا ايها الذين امنوا في غيركم
 فيه فاطمة المرتضى ايدخل في هذا المناقش قال نعم يدخل في هذا المناقش والصلال
 وكل من اقر بالدعوة الظاهرة **بيان** انما قد رويته جميل لما فعلنا لظاهر القرآن وقدره
 الاظهار عليه ورد ما عاينه فلما تبين له وجهه ما دلى الاية بما سمع في نظير حكم الامام

من الاطلاق على سبيل التعليب ووجه الكاروه وقد تقدمت مولاه الحسن بن النعمان وقول الباقر
 ان سلمان كان يقول للناس هرهم من القرآن الى الاخبار يشاء الخبر الى غير ذلك من الاثار
 الاخبار التي يحيط بها الحديث الجدير **واما دليل العقل** فخرطت رسالك بنعم بعضها الى الفصل
 الاول انه من العلوم البين الذي لا يعترضه شك ولا ريب ولا يحتمل شبهة ولا عيب
 الله سبحانه وتعالى على القرآن المجيد والكتاب الجديد سحر باهرا ودلائل اهرابا بيننا وبينكم
 ما يتبين على الزمان بل هو بيان بجهل بني اسلافهم ظهوره ولا ظهر صانعه وقد تحكى بكثير من
 سمومه فاقبحهم مصانع الخطا وبلغنا الغفواء من العرب والعرباء فلم يجدوا منهم بيلا
 الى ذلك ولا مخرجا لها هذا لك ولربك ان الغزاة معي لم يزلهم منه شيء من الفتن لم يزل
 موقوف على فهم معانيه وادراك بنيته وكيفية ربط بعضه ببعض فكم ان سفي به رده على
 التقويم والبيان ولا ينافي ذلك استقامة على الرموز والاشهاد التي لا يدركها الا الاية
 الاطلاق وانما مثل ذلك هو عود في كلام النبي ع والائمة ع داخلين به بل في كلام سائر المعصومين
 والصفاء والرفاء وقد روي عنهم من في اخبارنا بحكم القرآن ومشاربها كذا بعد فترقا
 مشاهيرها الى محكمها لا يتصور مشاهيرها دون محكمها فتعلا ولقد اجاد الحديث الشريف فمت
 الله الجرازي في شرح التهذيب حيث قال كيف يجوز ان الكفار الذين اختاروا المقارعة
 بالسيوف على الملة من المؤمنين يرجعون الى الاية في الكف عن القاطع القرآن ويصدقونهم
 في بيان اخطاؤه هذا الاحوال في العقول انقضى **الثاني** انه من العلوم البينة والكتاب
 الرحمانية ان محكمات آيات القرآن الكريم لم يكلم بها بعض الغفواء بعضا ورتقت في المحامد
 والمخاطبات والكالمت لغم منها المراد وكان معناها لدى المخاطب والسامع في غلبة الوهم
 مثل قوله تعالى الله لا ينظر الناس شيئا وقوله تعالى عوذ برب الناس قل هو الله احد قلنا
 ابراهيم الكافرون لا تقتضي النفس المحرم الله الاباحي ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شرا يره اية في الصلوة واطر الزكاة اذا اتم الى الصلوة فاعسا وادعى صلات
 ايدكم الى المرافقة الاية الى غير ذلك من محكمات آيات البينات الظاهرات معلوم **الثالث**
 من اسرار لا يحيط القرآن معنى لا يفهم مخطا هذا الحق **الثالث** ان من العلوم الظاهرات

والمتبع

فان فهم كونه موجاه
تدرك

من الاطلاق

الاثنية العصورين لم يثبتوا من معاني القرآن الا الزموا الحنفية التي بكل فيها وجعلوا بها
 ولكما نت معرفة بوقا الايات وقوته على بيانهم لبيان ذلك لثمة اهتمامهم واعتنائهم فيها
 هنالك **الرابع** ان اولاد العقيدة والتقليد المذكورة في الكتب الاصولية والاستدلالية في بيان
 معاني الفاظ من الارام والنواحي والخطابات كلها كانت كبرياء الكتاب والسنة بحسب العمل
 بمقتضاها فانهما معا **الخامس** ان الذي ورد من الروايات عن الائمة الصالحة في تفسير الايات مع
 ملته سيما فيما يتعلق بالاحكام الشرعية والفروع الفقهية لا يخالفوا باسرها ضعف في السند ان
 تصوريها للادلة وكثير منه متعارض مختلف ظاهر فانه على قول الخصم سدا بمرئته القول بالثبوت
 التي هي اعظم اركان الدين المبين واهم ما ارجى بالتسليم به سيد المرسلين وجعلنا انقل
 الاكبر وحسب على التمسك به والعمل باحكامه وحلاله وحرامه **السادس** ان من الضروريات
 البديهيات التي يكفر منكرها والشك فيها كونا بحجة هو قوله الله وقوله ولم يرد شيئا
 فحق امكن لهم شيء من ذلك على سبيل اليقين فلا يحسن عن العمل به وهو ثابت في كثير من الايات
 وعلى كل حال ما اوجب العمل بالظواهر منها فلا يلزم سقوط معظم التكليف والتكليف بما لا
 يطاق وكلها باطلا انما بالضرورة والقول ببناء العمل بالظواهر والروايات دون ظواهر الايات يخرج
 بلا مرجع واوله الخصم باطلا ضعيفه كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى **السابع** اننا لم نرى في
 في سائر الامم هي التمسك بكتب الله المنزل على انبيائهم واستنباط احكام الدين ونحوها من ظواهر
 وايات بنوع البني من اللاحق بما دخله كتاب البني من السابق وقد كان انبياءهم الحجة بالافعة
 على اهل الكتاب بما في كتب الانبياء والسابقين من العلوم ان القرآن من اجل كتب الله اشرافا
 وانفعها واجزها للعلوم والعارف وانها واثم النبي بتمليقها وامر الناس بتلاوته وحفظه
 ليكون حجة بالغة باقية على الدهور والايام القيمة وحسب الناس على التمسك به وتعليل
 حلاله وتحميم حرامه **الثامن** ان الله سبحانه وتعالى ازل على نبيه الحكم القرآن العظيم بالاشارة
 ولقنهم رجايتهم بنده خطابات شرعية واحكام فقهية ووعدهم واعداهم وعهدهم وعدهم
 وانذارهم وعذبهم لاما لمثال ما قلتم لهم بالبراهين ووعدهم وجوده ووعدهم بنبوته وعدالة
 رسالته وعانته النبوية والسلبية ولم يكسبهم ان يبلغ الناس ما اتاهم ازل عليه من العلم

هـ ثبت في كثير من الروايات

انهم لم يفسر للناس جميع الفاظ القرآن بل انما فسر بعضهم وهو المشابه وذلك لو كان العلم بالدين
 الى الكون والوجود وقدرته وصوله الله امير المؤمنين بعبودية برائه الى اهل المؤمنين فتلاها
 عليهم وقرأها المطلق والمقيد والعام والخاص بالنفس والظاهر والباطن ولم يرد انهم فسرناها بل وكلهم
 الى ما فهموه من ذلك ما حصلت العقيدة في ثلاث فاعلمهم **التاسع** ان القول بان القرآن لا يجوز تفسيره
 شيء منه ولا فهمه بحدوثه وروى تفسيره عن اهل البيت العصاة من سلفي الغرض من انزل القرآن لبيان
 قومه وبانها العرب وكونه عربيا مبينا **العاشر** ان من ادعى التكليف الشرعي انما هو على الاصح
 وملا والظاهر في جميع اللغات على الاخذ بالظواهر ولا يغافل الظاهر الا بدليل مال على اليقين
 وعلم انه لو لم يسلط على مطلق ظاهره شيء ولم يمتثل البعد معتدرا باحتمال الازالة خلاف الظاهر
 لعدنا جميعا وزعمه العقلاء وهذا يقتضي الاخذ بظواهر القرآن كما في غيره من الخطابات **الحادي عشر**
 انه يخرج من الحكم العتيق لقوانين الشرع ان يجادل بالظاهر وهو يرد خلاف ظاهره من غير
 دلالة تعرف عن ذلك الظاهر **الثاني عشر** انه لو لم يجر تفسيره الا بوجه واحد منهم لزم الانفراد
 بالجليل فيما امر به فيه شيء منهم ويلزم تأخير البيان عن وقت العمل **الثالث عشر** انه لا معنى لاجماع
 جهة ظواهر الكتاب والقول بطحمة ظواهر الاجزاء مع اذ الاجزاء والكتاب فيها الحكم والمثابة
 والظاهر والمقول والمطلق والمقيد والجليل والمبين كما لا يمنع وجود ذلك في الاجزاء من العمل بها
 فكذلك في القرآن كما لا يخفى **الرابع عشر** ان الله تبارك وتعالى امر بطاعته واقتبال امره واجتناب معصيته
 ولو كان كلامه لا يفهمه احد لما كان لذلك معنى يستلزمه **فصل** في الاجزاء والظاهر والمثابة
الاول ان القرآن كله متشابه بالنسبة اليه وقد نزل الله ورسوله عن الحق في التشابه **الحادي عشر**
 بان القول بان القرآن كله متشابه مخالف لكلام الله والبي والائمة والاجماع اما ان كتابه فصول
 هو الذي ازل عليك الكتاب فاما ايات محكمات من ام الكتاب فغير متشابهة واما الاجزاء فمطلق
 ان في اجزاء واستنابها كتسابه القرآن محكمات فغير متشابهة للام من الاجزاء والالفظة الواردة في
 وجوب العمل به وتفسيره وانما الاحكام منها لا يخفى واما الاجماع فراجع الشافعي الاستدلال
 متوقف على معرفة الشافعي والمفسر في الحكم والمثابة والجليل والمبين معرفة جميع ذلك فخصه بالخصوص
 واجيب او لا يثبت يمكن معرفة جميع ذلك فخصه بالخصوص ثم يفسر بما يفهم منه من غير اللغز

هـ ثبت في كثير من الروايات
 هـ ثبت في كثير من الروايات

بالنسبة الى المحذور والمقبل وكذا غيرهما والقرائن من هذا القبيل لا بد وان كان محرمها فلهذا نزل على اصطلاح
خاص لا اقول على وجه جديد بل اعلم ان يكون كذلك ويكون فيه عوارض لم يجر بها العرب ومع ذلك
وجدت فيه كلمات لا تدخل المراد منها الا كلفظ غلات في اقل السور ثم انما جعل لم يرفع المكافاة
انزل على مرسولهم قوله هو الذي انزل عليك الكتاب منه البتة حكيات هي اية الكتاب واخر مشابهة الاية
فقد علم على استيعاب التشابه ولم يبين لهم التشابه ما يجرى وكثير من لم يبين لهم المراد من هذه اللفظة فجعل
مركبها الى خلفا منه والبنية هي الناس عن القيسر بالادلة وكذا وجدنا في قوله لا يصح لنا الاصل عدم الظن
اعلم بالظن الا انما انحصار الدليل ومقتضى عدم العمل بالظن لان ما صار منها تشابهها لا يحصل الظن
بالمراد منه وما يبق على ظاهره وحصل منه مستخرج في الاصل المذكور فيطابق العمل به بدليل جلي
بذلك الاصل الثابت عند الخاصة هو عدم جواز العمل بالظن الا انما انحصار الدليل مثل على الحق البني
والايم من غير نص بتعجيل قطع بالمراد وتزويجهم عن ذلك لا يقال ان الظاهر من الحكم هو العمل
بالحكم اجماعيا لا نافع الصغرى ارا معلوم عندنا مسألة الحكم للنص وانما شموله لظاهر فلا يعرف
هم قد عرفوه بتعجيلات مختلفة ولم يفتقر ادليا على ان الحق الياسيل للظاهر هو المراد منه في القران
الاخبار ولا يظهر ايضا من الاحاديث الواردة في تفسير هذه الشقول بل ادعى الشيخ الفاضل الحديث
شربا الدين العاطي وفي كتابه ايضا انما الذي يظهر من الاخبار مسألة الحكم للنص حيث قال في الموضع من
الاحاديث هو انما الحكم ما لا يعمل به غير ما يفهم منه مع بقاء حكمه على حاله فالتشابه ما لا ينافي
تقريرا مع بعض الاحاديث الواردة في تغيير حق بغير ذلك انه دعوى التمثيل او المسألة بين الحكم والظن
مع هذا الاختلاف لا بد انما دليل قطعي اما التعاريف فيها انما اتفق معناه وتظهر لكل غارف اللغة
ومنها انما كان محفوظا من النسخ ومنها انما كان محفوظا من التغيير ومنها انما كان محفوظا منها
ومنها انما كان متغيرا لتبني الاشارة اتسع تأويل اوله ووجهه قد يفسر بالمضبوط المقصود من المعنى
كما خرج به في مجمع البحرين ومن فسره كذلك اعترف بما ذكره النص وقال شيخنا الجليل في
الحكم والتشابه اقول احدهما ان الحكم ما علم المراد بظاهره من غير تيقن تيقن اليه ولا كذا ذلك
على ان المراد من محذور قوله انه لا يظلم الناس شيئا ولا يظلم متعاقا وفيه وعقود ذلك لا يمتنع
في معرفة المراد به لا دليل انتهى وانما الظاهر في قوله انه لا يظلم الناس شيئا على احد عملاته فلا راجح لا

معنى الحكم والتشابه

ينقح

ينقح محرم الاحتمال رأت اذ انما كانت القضية بين مقرر في الظاهر وما اوقع في الحكم جديها البينات او
العلوم من جهة المسألة وكيف تقع دعوى المسألة ارفع من الحكم مطر من غير ملية واقعا الاحاديث في
في الصافي عن العياشي قال في بيان الاحاديث من النسخ الثابت المعلوم به والنسخ ما قد كان يعمل به ثم جاز
ما نسخ ولما ثبت به ما استبعد على ما علمه وفيه ايضا وفي رواية النسخ الثابت والنسخ ما مضى والحكم
ما يعمل به والتشابه الذي يشبه بعضه بعضا وفيه ايضا وفي رواية النسخ من سنن من الاحاديث من
الحكم الذي يعمل به وكل حكم ذو فرقان ولا يشبه فيه عن ابي عبد الله اما الحكم فيؤمن به ويعمل به ويؤيد
به واما التشابه فيؤمن به ولا يعمل به واختلاف موضع الحكم بين الاخاء يثبت في الغرض اذ لا يفسد من بعض
الفضلاء عنهم ان المستخرج من التشابه والحكمات من النسخات استقر وليس في التشابه كمال في الظاهر
فكاحتمالات ان يكون العمل بالحكم مستندا الى القطع بالمراد منه وانقله بعض العلماء يدل على ان
المراد من النسخ وان الحكم انحصار من النسخ وعلى ان التشابه ليس محض في اشتراك اللفظ
في العمل به استمرار الحكم بحول اللفظ متشابهة مثل قولنا اغسلوا وجوهكم وان كان هذا التشابه في
التشابه لا يوجب تشابه التشابه المستقر ذلك انما لا يظهر منه ايضا القضية بان الظاهر من
ما دل عليه من القضية بين التشابه والنسخ فخرج راما التمييز بين الحكم والنسخ فبقي اشكال ان
هناك ايات حكيات دالة على احكام ايت بناسخ العزها فلا بد اما من تقدير مضافة في الحكم
من النسخات واما من ان كتاب يخفى في النسخ بان يقال كل حكم لا يقع البرائة الاصلية من النسخ
او يقال لانه لم يعتبر في النسخ ان يكون ما نسخ الحكم بل اعتبر فيه كون ثابته مع كونه سواء كان
ام لا الذي يمكن ان يقال من قبل القامدين بالظاهر هو ان التشابه لا يثبت عليه بعض الاحاديث
اشتهر عليها هل نقول لا شيء من الظاهر يشبهه وكل مشبهه متشابه فلا شيء من الظاهر يشبهه
ولذلك لم يكن متشابهة بل كون محكم وكل حكم يجب العمل به وقاما اما الكبرى فلا خفاء في انما الصغرى
فلان معنى قوله ما اشبهه علاج اهله صلى الله عليه وسلم الذي يفرقة بالجملة بعد علمه بانسخ
يقود منه الجمل بالمراد من اللفظ عيش يصير مترقا فيه ولا شك ان الظاهر يكون المراد من قوله
فلا يكون مشبهه بهذا المعنى بل الجمل عنه اما الاكابر الخوف ايضا مشبهه لان الجمل المقابل العلم
بمعنى الاعتقاد بالخبر فيقتضيه على الظن فيكون الظان ايضا جمل ولا يكون المراد مشبهه عليه

انما انما الاشتباه مخرج في صورة الشك والتردد بل كل غير معلوم مشتبه وان كان لا يخلو وانما انما
 الفاضل الحق للحدث الشئ حين ينشأ بالذات الناطقة به انة النوع من الاختيار هو الحكم بالاشك
 يحتمل غير ما يقع منه مع بقا حكمه على حاله والمشتابه ناعده كما مر وانما انما يشبهنا وان كان حكمنا بالاختصاص
 ويكون الظاهر غير مشتابه ولكن انما انما علم اذ لا دليل على اختصاص الانبات فيهما وتقدمت عندنا
 من امر الكتاب وطرحنا شبهة لا يدل على الخطأ بل من جهة اتباع الحكم والعمل به جواز اتباع الظاهر
 في الامور ان يكوننا انما انما يتبع الحكم وقد علم المشتابه الى العالم مع عدم تكليف تحصيل العلم به ولو لم يكن عند
 الظواهر بالخص حق للغير تغيير اصل الدلالة عند الايقان ان ما ذكر في عدم جواز العمل بظواهر الظاهر
 لو لم يلد على عدم جواز العمل بظواهر الاخبار ايضا لان فيها ايضا حكما وشبهها وناسخا ومنعونا
 دعاما اريد منها الخاص ومطلقا اريد منه العموم لا تافق في تدقيق ما يستفاد منه الجواب وتقول
 ههنا تاكيدا وتوضيحا اننا لو قلنا وانما الدلالة بظواهر الكتاب والسنة عند عدم شبهة القرينة
 العقلية والعقلية والقول به المتصلة على خلافه ولكن متعارف في ذلك في العمل بالقرآن او متعارف
 انه من اتباع المشتابه وليس بين حقيقته لنا وسفنا رسول الله عن تفسير القرآن ولا ريب في ان
 النص يحتاج الى التفسير لتحقيق الاحتمال فيه وادعيائه ايضا نعمونا وايضا دما الله اتباع الظن وكذا
 وصوله وادعيائه لم ولم يثبتوا ظواهر القرآن لا قوله ولا تفهوما اولى من هذا دليل على بل غلبي
 ولا اجتماع على الاستثناء وانما الاستثناء في العمل بالظن باننا لما ظفنا كون حكم مستفاد من ان
 من الله الله مع علمنا به لان تركه من رتب خوف الاخلال في الاخرة ووقع الخوف المشنون واجبنا
 عنه بان عقولنا قلنا ايضا على فيها المتواحدة مع اليقين المطلق عن اتباع الظن وعدم باطل الخوف
 وكيف يسمع هذا الاحتذار مع ان القائل ايضا يعتقد ويشك عند ذلك ولست نمسك من القياس
 هذا خلاصة ما استدلل به وواجب من ذلك انما انما ما ذكره من ان المشتابه تدبير لغاية
 الاستعمال الخ مختلف لما ذكره اولنا من ان هذا وانما انما على الانعام وهذا التقاضي في مسائل
 اللغات على الاخذ بالظواهر وتزليل الخطاب على حقيقته والاعراض عن كل ما يخالفها
 الا ان يدل دليل على ارادة ومن ثم ترك العبد امثال السيد سلفها باحتمال ان يكون
 يجوز في امره والله به خلاف ظاهره من اشارة او غيرها عند غايته ودمه لفقلا ثانيا اثلثته

البحر والخصيص والتقييد والتفصيل ونحوها لا يقتضي اخرج عن الظاهر الدلالة الى انما انما يتجمله
 عن الدلالة لان الظاهر هو ما كان معناه متناهما عند الاطلاق والمشتابه جزئيات قريب لا يفرق
 اصلا كما مر في القطعة اما بل السور وخرجه يعرف له معنى لكنه لا يعلم يقينه كما اشترت انما
 والظاهر ليس من القسم الاول بالضرورة ولا من القسم الثاني لان غلبة اللفظ المشكك الى كل
 من معانيه على حد سواء والظاهر هو المشتابه اليه المتبادر منه عند الاطلاق ولا غلبه على الظاهر
 ثانيا انما انما يقتضيه غلبة الاستعمال وهو رتبة الجواز على المستعمل بعد التبدل في امر
 الفحص عن الخصص والمقيد والناسخ ونحن نلزم ذلك وتلك الغلبة لا تقتضي احوال الدليل
 القول بان تلك الغلبة انما حصلت فلا يحصل الظن بالدلالة الظاهر به باطل لانا اذا ارادنا انما
 او المطلق او المنسوخ وتخصضا غاية الفحص وبذلك غاية الجهد من الخصص والمقيد والناسخ فلم
 يجز في الظاهر على ظاهره رجعت تحتها في نفي المانع بالخصص وبذلك انما انما انما من غلبة
 اطلاق الظاهر ولما رده خلافة بلا نصب قرينة اذ لا يجوز على الحكم تأخير البيان عن وقت الحاجة
 وما ارم ذلك في الوقت بالبيان فيه معرفتي الى الخطاب اما جديت تدعي ادعاء ما ارم
 نحو ذلك من طرق الرعي واخصاه ان يشر الى مقت الحاجة ثم هو بين الخاطين طرقتين
 الاحوال وافق ما هنا اشارت البيان في الكتاب تدبر كل المعيرة من طرق الرعي فان كان
 يثبت بعضها عند الدلالة ومن ثم وجب الفحص عن القرآن وانما انما انما يكون القرآن تراب
 باه ظاهرا جديدا وكيف يجوز على الحكم ان يجازي الناس بخلاف ما يرونه ويديع بدعوى
 ذلك انما انما اطلاق العام مع اذاه الخاص من دون ان يقترب الى اللفظ ما يدل عليه
 هذا هو الذي سقرت عليه طر ابق الناس ارجحت تقول دعوت جميع العلماء وانما انما انما
 كان على طريقتين من اهل بلدك بل انما انما ولا يقبل احد منك سوى ذلك وكذا الحال
 في الاطلاق ولكن لك الجازان تاريز الاحوال في الجازات هي الغالب في المحاررات ان
 السمع فانه في نكاح ايضا الناس بعضهم لبعض اكثر من ان يحصى وكثيرا ما تكون بآثارهم شئ ويريد
 خلاف ظاهره وكثيرا ما يكون شخصا بغيره ويريد من غيره او يريد منه مع غيره من اهل البلد
 اعني واسمعي بالاجارة معتد به في ذلك على تاريز الخالية او الغالبة او الغلبة واللفظية

وهل القارئ لا يلاحظ هذه الاصطلاحات المألوفة المتداولة بين كائناتنا في جميع اصنافها والاصطلاحات
 ولما الاصطلاحات المتداولة كالحقائق الشرعية فليكن باسم الاصطلاح بعد اعلانها لاري الناس في
 الجوز بعض اللغة من معاني لم يبق اليها ان تلك تنكر على اهل العلوم اصطلاحاتهم ثم تعمدت ذلك خرج
 بما وضعه من اللغة وحصل بسببه المستشرق الى الشارع الا كسبته جملة العلم الى اربابها امر واجب في
 الجواز فعل الآحاد وقد دلت الأدلة على جلاله من ان يفي الحقيقة الشرعية فاما يقول تلك الاصطلاح على
 المعاني اللغوية ولا اشكال على ما قد يقول انها معان معروفة في انا صليته متداولة من اهل الملل
 او يقول انها تزلها لخطاب بعد ان كلوا انها واشهرت فيهم وضلرت حقائق عديم فلم يكن الخطاب بها
 خطا بما لا يعرف ومن ثم لم يأت الا بمرادها بالملل مع اشتغال كل منها على ما يخص من الاحكام كما يقولون
 ايقنوا الصانع مثلا واثق الركوة استمر على قامة واداء ما امر به ولا تكروه وهكذا وما كان ما ذكر
 من ان عرض الخطبة لا يعرف لها معنى اصطلاحية ان قد ذكرها معاني فضلا عما ذكر في معناها فقد قيل انها
 اسماء السور وقيل انها اسماء القرآن وقد جاء في بعضها من اسماء السور وقيل ان الرتبة الاولى لفظ
 اسماء الله تعالى والمراد الله اعلم ومعنى التراننا الله اعلم وادى معنى كيعصى الكافي الهادي الحكيم العظيم
 الصادق وقيل في اسم الله الاعظم مقطعا لواحى الناس تاليه في علوم وهذا كناية الف من الرحمن
 ون الرحمن وقيل في اقسام اسم الله تعالى الشرف والانتها اسماء الحسنى وبنا في كسبه المتزلة
 بالاسنة المتكلمة وقيل كل حرف منها مفتاح اسم من اسمائه تتكلم وليس حرفا لا يصر في الاله
 وبلايه وليس حرفا لا في مادة قوم رجال اخرين وقد جاء مثل ذلك في اجنادنا وقيل ليس بها
 الى ان هذا القرآن الذي عجزت عن معارضته من جنس هذه الحرف التي تتخار ورضيها في
 خلقكم وكلامكم فاما لم تقدر فاعلموا انه من عند الله ثم لا تضاد له من هذا التقادير للعظيم
 واما كوفت في مواضع استظها وفي الجحمة وقيل غير ذلك ومع فلا معنى لقوله ليس لها اصلا
 فقد كان لها اجل معنى مع عدم معرفة الناس بها لا يقتضي خروج ما اشتمل عليها من طرفة
 اهل اللسان وقيل ان مرادها ان تكون كالحالات تحتاج الى البيان على ان الحجاب هذه الكلمة
 ونحوها انما هو من تزل عليه الخطاب وهو من يعقل هذه الرتبة وادى من القوى القديمة
 وايضا بالحقائق الملوكوتية وهذا كما يكون بين الرجل وخطا من الاشادات ولم يغتف على

غيرهم

على غيرهم وما روي عنهم من انهم من المشبهات التي استأثر الله تعالى بعلمها الا بالامانة
 عليهم نقلا عن استفاضات الاجلار يعلم مجموع ما احصى في الكتاب الجيد وهذا كما جازي نظير هذا المعنى
 كالأجل والارزاق وما في الارحام ونحو ذلك مع اشغال علومهم على ما بل علوم بعض خاصتهم فيقول الا
 الاختصاص بعلمه يعني انهم علماء بتعليمهم من رتبة البدء والمحو بالانبات بخلاف علومهم العامة
 عنهم الا ان في بيانهم مكانة شامخة استأثر الله تعالى بها خاصة وبالحجوة ناشغال القرآن على هذا القدر لا يقتضي
 الوقوف في سائر ما هو خارج لكل من عرف اللغة وكان من اهل اللسان ما جازت ما ذكره من انهم
 على انفسهم الى محكم مقشاه ولغيرهم انما المشابهة الى اخره فنقول ما كان الله يعزك ما انت عارف به
 من حيث ترى ان الله لم يزل يخرجه عنك معاني هذه الاصطلاحات وكلها الى اللغة والعرف من حيث
 لم يكن قوله ولم يتم حل المشابهة الا بالاشبهه امر لتمامه فلم يبرهن ذلك في الاشارة من حيث
 على ما علمه واخرى بما يشبهه بعضها اما عدم فهمه بالكلية او لتساوي الاحتمالات فيه لا ريب
 الظاهر من مدح ج في من قبلي المشابهة لانه ليس ما لا يفهم معناه بالكلية ولا ما حلت الاحتمالات
 فيه مع ما قد دعوى كون الظاهر من المشابهة متافها اعترف بها ولا ان تعذر التكليف على الاتهام من
 التقاض على الاختلاف الظاهر وما اعترف به ثانيا اننا المشابهة ام فممكن مع الانتقاء الى طرفة
 هذا كله مضافا الى ما عرفت من الأدلة المتقدمة بالدليل على صحة الظاهر وجوب العمل بها وبذلك
 الجواب عما اورد من منع كون الظاهر من الحكم لانها الدليل عليه فثنا ان ما ذكره من ان الاصطلاح
 في تعارض الحكم يقتضي الشك في دخول الظاهر في الحكم وكذا الاختلاف في اصطلاح تعريض الحكم فيه ان
 العرف الذي استقرت عليه الكلمة لا تقتض عليه الفرق هو اندراج الظاهر تحت الحكم وعدم
 اختصاص الحكم ما كان متساويا ريب ان التعريفات المذكورة لا تنافي في اندراج الظاهر في الحكم على ما
 فيها من اختلاف الفاظها بل ذلك الرذائل اننا لا شك ان قولنا الحكم ما اتفق معناه ونحو كل عارف
 باللمعة لا ينافي في اندراج الظاهر في الحكم لانهم عرفوا الظاهر بانه اللفظ الدال على احد معانيه لا لتمام
 لا يتفق منها الاحتمال وكذا قولهم ما كان محفوظا من النسخ لا ينافي في اندراج الظاهر فيه وكذا قولهم
 كان محفوظا من التفتيش او محفوظا منها او ما علم المراد بظاهر من غير تسمية تعزير اليه ولا
 دلالة تدل على المراد بل هو من معنى ذلك وكذا الاجزاء التي انما هي ما كان من الحكم بما لا ينافي

والاسم هو الظاهر مشبهه

فما وجد كافي صلاح والسدي والكلبي وغيرهم خلاف الطبقة الاولى فاما المتأخرون فكل واحد منهم
 مذهبه ودار على ما يتطابق اصله فلا يجوز ان يقلل احداهم بل ينبغي ان يرجع الى الالة العجيبة اما
 اهل الشريعة من اجماع عليه او نقل متواتر من حجب اتباع قوله ولا يقبل في ذلك خبر واحد رخصه فافكر
 طريقه العلم حتى كان التاويل يحتاج الى شاهد من اللغة فلا يقبل في هذا الا ما كان معلوما بين
 اهل اللغة شاملا فيما بينهم فاما طريقه الاحكام من الايات النادرة فانه لا يقطع بذلك ان يجعل شاملا
 على كتاب الله ويشفي ان يتوقف فيه ويذكر ما يحتمل ولا يقطع على الرومنة بعينه فانه من قطع على ان كان
 محظوظا وادانها الحق كما يرى عندهم لانه قال ذلك تحييد حسا ولم يصد ذلك عن جهة فاحظ
 ذلك باطل بالاتفاق انتهى كلامه في وقفت في تشبهه للنق الاول بمثل اللغة مع انها من انشأ
 ومن الحكمات اظهر معلوم لكل احد من الحق واداهما هو العلم بوقت غيرها وكذلك قوله ان الله
 علم الساعة ولا يعلم الغيب الا به فانه من قبل الشك الثاني اذ هو ما لا يخفى على عارفه اللغة والمفسر
 من ذلك انما هو العلم بوقت يحيى الساعة والقدرة على انزال الغيب والعلم بما في الارواح من ذلك ان
 ما يجري من القضاء وليس الكلام في ذلك بل في معاني الخطابات والكلب على ان الله لا يفتقر الى
 ثم امتدحوا الشيخ في اجابته في التفسير لم يزد على ما عليه وجهه برحمتها وانما هي انما هي
 بان هناك عاملا بملك الاشارة في زمانه وقوله فلا يكون اول من فتح هذا الباب صاحب الغاية
 كما حكاها المحقق الجوافي ويؤيد ذلك ايضا ما حكاه العلامة في النهاية الاصلية فانه استند الى الحق
 ويمكن ان يكون التمسك بذلك بعض العلامة وقال الفصل الرابع في بيان معنى قوله تعالى
 قيل كيف تجوز الانسان في تفسير القرآن المسموع وقد قال من قرأ القرآن يحضره فيلحق مقعد
 النار وفي المعنى عن ذلك انما كثر قلت الجواب عنه من وجوه الاول انه مغاير بقوله ان
 القرآن ظاهر لا يجرى على ما يقول امير المؤمنين (ع) الا ان يؤيد الله سبحانه القرآن الثاني ان
 غير المتوصل لا شرط ان يكون مسموعا من الرسول وذلك لا يضاف الى بعض القرآن فاما ما
 ابن عباس وابن مسعود وغيرهما من المفسرين فلا ينبغي ان يقبل ويقال هو تفسير الرازي ان الثاني
 الصواب والمفسر في تفسير بعض الايات وقالوا فيها انما يدل على ذلك لا يمكن ان يجرى على ما
 ذلك من وصولهم غال فيفسد كونه الكل مسموعا الرازي انهم في ان عباس فقال انهم في

في الدين وعلمه التاويل فان كان مسموعا كما انتم تقولون فلهذا معنى التفسير ابن عباس في
 الناس قوله تعالى الذين ليسوا بطورهم فاما ما ثبت للعلماء استنباطا ومعلوم انه من قوله المسموع فانما
 الرابع ان عمل الرازي في التفسير بالرازي على احد صيغتين احدهما ان يكون الانسان في معنى بل هو التاويل
 بطريقه فيقال ان الرازي على وفق طبعه ولا يصدق اوله يمكن له ذلك البطل لا يخطو ولا التاويل ببيان
 كما في ذلك الرازي فيجوز ان يجمع ذلك كمن يدعو الى الجاهلية القلب الفاسد يستدل على صحة
 من القرآن بقوله تعالى انهم لم يسمعون له فيقولون انهم لم يسمعون له فيقولون انهم لم يسمعون له
 تحتها الكلام من غير ما للمسموع وهو نوع الثاني ان يتسرع الى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير
 بالسموع والتفصيل فيما يتعلق بقرآن في زمانه من الالفاظ المبهمة وما يتعلق به من الاختصاص
 الخلف فلا خلاف ان التقديم والتأخير في الجازم من كلامهم امر التفسير بزيادة الاستنباط الملائم لغيرهم
 العربية كغيره من علمه ودخل في زمر من سائر القرآن عليه مثال قوله تعالى انما هي الساعة صيغة
 فانما هو الظاهر العربي وما ينطق بالاول والثانية كانت صيغة لم تكن جملها وللمعنى انما هي
 كلامه وفي بعض ما استدله به نظره في ما تقدم ذكره على هذا المعنى الى الله الشرف فلهذا
 ولعل الترجمة الثانية اقرب من الاول فاحقيقة التفسير كما ذكره اية اللغة والتفسير هو كلف الرازي
 اللفظ الشكل ويشهد لذلك ما اوردته الثقة الجليل والناظر البليل على ان الرازي في اويل تفسيره
 عن اهل بيت العصاة ثم حيث قال واما ما تاريل في تنازله فكل اية في جلاله وحلمه فما لا يحتاج
 المتأويل مثل قوله تعالى من علمكم انما كنتم وانا كنتم وانا كنتم وانا كنتم وانا كنتم وانا كنتم
 التية والدم ولم يفتقر الى دليله في تنازله من الحكم الذي ذكرناه واما ما تاريل مع
 تنازله مثل قوله تعالى طيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانما يتبع الناس في اية
 لم ازل سؤل عن اولى الامر وقوله تعالى الله وكم يراجع الصلواتين فلهذا يتبع الناس الذي هو اهله
 من النبي بتنازل الى الابد حتى عرفهم النبي ثم وقوله تعالى الذين آمنوا بآياتنا وكنتم عليكم الصابون فلهذا
 من قبلكم فانما يتبع الناس جهة اجرام النبي ثم كنتم يصيبون وكثير من ذلك الى كلامه **قال المصنف رحمه الله**
 في المقدمة الخامسة من تفسيره الضافي بعد ما ذكر عنده من سائر القرآن وما به فاصاب الحق فقد
 احاطا بعون من الغلظة ولا يخفى ان هذه الاشارة متناقضة بظواهرها ما مضى في المقدمة الاولى من

مرادهم
 كونه من قوله تعالى
 الذين آمنوا بآياتنا
 وكنتم عليكم الصابون
 فلهذا يتبع الناس الذي
 هو اهله

الامر بالاعتقاد بحمل القرآن والتمس من غلبته وطلب بها به والتحق في بطونه وانفكر في تحمده وتوكل
 البصر فيه وتبلغ النظر الى غايته فلا بد من التوقيل في ذلك والله التوفيق ان من زعم ان لاسم القرآن
 الآيات ترجع بظاهر التفسير فهو غير محرم عند نفسه ومن مضى في الايمان بعينه لكنه لم يخطئ في الحكم
 الحق كانه الى مرجته التي هي حقه ومقامه بل القرآن والاخبار والآثار يدل على ان في طيات القرآن
 لا ريب الا انهم استغابوا بغيرها الا رجاء قال الله عز وجل انما يتدبرون القرآن او على قلوبهم عقالا او قال
 سبحانه فيهم بينات لكل شيء وقال انما نزلنا في الكتاب من شيء وقال العلماء الذين لم يخطئ منهم من قال ان في
 انا جاذبكم عن حديثي فلو لم يصدقوا في ذلك لم يكن الفرض ولا بد من منه شيء وقال الم القرآن وكل دور وجوه
 فاحلوه على حسن الوجه وقال امير المؤمنين ما الا ان يثبت الله تعالى القرآن وقال من نظم القرآن فسر
 جعل العلم اشار به الى ان القرآن شيرا الى جامع العلوم كلها الى غير ذلك من الايات والآثار فالتساوي
 ان يقال ان من اخلص الانقياد لله ولم يزل في المبيت واخذ به منهم وتبع آثارهم والمطلع على جملة
 من اسرارهم غيث حصل له روي في العلم طائفة في المعرفة وانفتح عينه عليه وجمع به العلم على حقائق
 الامور وباشر مع اليقين واستلان ما استوعبه المرفون وادرس بما استوحش منه الجاهلون بحجب
 الدنيا بدين روحه معلقة بالمثل الاعلى فلما انشغف من القرآن بعض غلظه وادبته طمعه بغيره
 مجاشد ليس فلت من كرم الله بغيره لانهم جردوا بحجب السعادة وقفا على قلوبهم من آثر
 وقلة دواعيهم جماعة من الجاهل من المتفكرين بهذه الصفات من انفسهم كانوا لسلطان من اهل البيت
 هذه صفته لا يبعد خوله في الايمان في العلم العالمين بالتأويل في قولهم نعم انما هو الحق في العلم
 كما وريث في الهداية الساجدة فلا بد من تنزيل التفسير المتيقن على الجرحين ثم ذكر الجرحين
 المتقدمين في كلام الحق يسمي الجرحين مع زيادة الصواع في تقريرها ولا يخفى عليك ما في كلامه من
 التلخيص فانما ذكره من الجرحين المشا واليهما الا لا يام فان ذكره او لا من تنزيل اخبار الاخذ بالقرآن على
 من بلغ تلك الدر جنة العلية والمقامات السنية ثم انما ارادهم من ذلك انما هي في فعله عادة متابع
 الصويرة من ادعائهم من جهة العقيدة العلوية والذرة العنصرية في تلك المقامات العلية والمرب
 السنية وانكشاف من مضى الاسرار والحقبة وما ذكره من الاضافات والاشارة اليها ما اخذ من كلامه في
 في حديث جميل ن زابح حيث قال في حديث الله بل الحق الارض من قام به بحجة ظاهر مشهور وان

مستتر

مستتر مقبول على اطل حج الله ودينه انه لا يكون عددا الا في حق خطاهم
 انه حج انبياءه حتى يبرهنها انظر انهم يرون دعائها في تلويح اشياءهم بجمعهم العلم على حقائق الامور
 بالاشارة روح القوم واستلانها استوعبه المرفون وادرس بما استوحش منه الجاهلون بحجب
 بالارجاء ايمانها سقطة بالمالا اعلى اذ ان الله خلقه الله في ارضها الدنيا الى ما شاءه آه حقا اللهم
 الحديث والظاهر ان المتصنف بالصفات المفكرة في الامور الطاهرة ونحوها من المعصومين فان حج
 اعدا الذين لا يحلوا الارض منهم اما ظاهره وادرسه مستتر مقهورهم اصل العبرة بالغير من الجاهل والاشارة
 وكونهم مع عدم رجاء منهم لا يقتضي مشاركتهم في تلك المراتب العلية والمقامات السنية والغيوض
 الزاوية وانما يستلزم ذلك الاختصاص بهم والقرب منهم كما في قوله من حكاية عن ابيهم من غيبياته
 يعني في قولهم شيعتنا من قوله لك **الفصل الثاني** في السنة وهي الطريقة الحكمة عن المعصومين
 قول او فعل او تقريره فالقول منه حقيقة ومنه جاز منه مطلق وقيد من عام خاص وامر ونهي
 غيره ذلك والفعل ان علم وجهه او وقع بيانا يشيع الميادين في وجوبه ونهيه وادبته سواء كان
 مستقلا ومن احج كقول الصادق في حاشية حماد هكذا حصل ان من القرينة كقطعة من النقيض من ذلك
 الشارح والاربع درجات والرقب باين الواجب والذهب ان علم قصد المقربين والانا للعلم
 بينهما ما بين الابلغة على المشهور وايدى ما بين اكرامه على وجه التقدير بعيد الجواز ان علم علمه
 به اشاع التفسير على المنكر والاولا حقيقته وشرط في الاشتمال الثلاثة بالنسبة الى الامور والاشارة
 من ان يقية ولما الما ثور عن النبي في الامساغ في هذا الامر لعدم جواز التيقن عليه نعم قد
 في قول النبي ان لا يعلم كونه من خصاله كذا في الاربع في النكاح والرضا في الصيام حيث ان
 في طريق معرفة السنة في هذه الارض فالحديث والحدوث انما هي من هذا الحديث هو قول المعصوم
 حكايته فعلا وقوله او تقريره وادرسه المرفون والاشارة قد ما اشار اكثر الغامه وقيل بالقرينة
 ولا يابدها في ذلك ومن الحديث هو لفظه الدال على معناه والسند على من المتن اعني جملة
 رواته والاشارة وقول المعصوم في قوله والآثار والاشارة هو الكلام الذي ليس استنبطه خارج
 ولا روى عنه بعد ذلك بل هو من صفته الخيرة الذي يقبله فان ظاهرت لنبته الحاج فصادق
 والاكاذيب يعلم صدقها خبره كذا ما بالضرورة او بالنظر وقد خفف الامر ان الاقسام خمسة

بشارة

كأنه

ادعى ذلك سؤله رفع الى المعصوم كذلك ورفعه على غيره الثالث الرتبة وهو ما اضيف الى
المعصوم من قول او فعل او تقرير سؤله اتصل اسناده بالمعصوم انما ينقطع الرابع المعصوم وهو ما
يقال في سند ذلك عن فلان عن فلان قديم من الرسل لا اكثر مما انما متصل انما يمكن لقائه الراوي
للرسل عنه مع عدم التهمة بالتقليد الخامس المعلق وهو ما حذف من اسناده واحد لا اكثر
فما حذف هنا كما ذكرنا فانما عرف من جهة الراوي كواصل الصدوق والشيخ من متعلق الاخبار
ذكره اسنادهما في اخر الكتب وكذلك التلميذ في معاني الحديث من اجل تقدم السند عليه وما
للأختار وقيل عرف من جهة الراوي انما كان ثقة فان لم يعلم المحدث كان الحديث من سلك
السار من المعصوم وهو ان ينقل الراوي بحديث عن جميع الرتبة ويسمى الاثر والمطلق او ينقل
به اهل بلدة كالثقة واهل بلد من اهل بلد كاهل النخعة من اهل النخعة او واحد من اهل البلد
ويسمى الاثر والنسب السابع المديح وهو ان يمدح في الحديث كلام بعض الرتبة فيض اثره
الثامن المشهور وهو السابع عند اهل الحديث بان ينقل جماعة منهم ويطبق على السابع على الاستدلال
ولا اصل له عند الحديثان التاسع الغريب وهو ما غريب الاسناد والثاني بان ينقل من جهة واحد
ثم يروي عنه جماعة ويشتهر ربه في غير ما مشهور ولا انقطاعا في الغرابة في طريقه الاول وبالشهرة في
طريقه الآخر العاشر المعصوم وهو ما في الراوي كتحريفه عن فلان بالمتابعة تحت
في المتن وهو كثير في زماننا لتعاطي الحديث غير اهل الحديث عشرين الراوي سند وهو القليل
الوسيط الثاني عشر الشاذ وهو ما رواه الثقة فاما ما رواه الاكثر فان رواه غير الثقة
فهو الشاذ والرابعة الثالث عشر السلسل وهو ما يتابع فيه رجال الاسناد على صفته او حالة
من قول او فعل كالمسلسل بالتحديث نحو حديث فلان قال حدثنا فلان قال حدثنا فلان كذلك
او الاسماء نحو اخبرنا محمد بن ابي ابي الله بن محمد بن فلان عن ابيه الى اخره او باللقب الى
بالانساب او بالبلدان او بالصبايع او بالامراض او بالاولاد وقد يتجمع في السلسل اقوال
الفصل كالمسلسل بالضافه والمشاكلة والاطعام وكل هذه الانساب مودة في طريق العامة
واكثرها موضوعه لاختلاف ما فيه غرابة وشبهة وانما اصل السند فيها الى المعصوم كذلك تمام
والانحسار الرابع عشر الزيد على غير قافي مناه وتلك الزيادة اتاها المتن كان يراد

ما ارفعهم

ما لا يرفعهم من الاخر او في السند كان يروي عن ثلثة ويروي الاخر عنهم من ثلثة فلهذا سؤله كما
في الوسط او في الاخر وزيادة المتن تقبل من الثقة وكذا زيادة الاسناد نحو انما يقط
بعض الرجال عن احد بن سهر او عبد الرحمن بن جهمر الخامس عشر المختلف والاختلاف قد يكون
بين الحديثين بحيث يمكن الجمع بينهما بوجه قريب وكذا لا يمكن الجمع الا بتكلف ويبدد جهد والاول
مقبول والثاني مردود السادس عشر التامع والمتمنع وهو منته بالضرر والتاريخ او الاجماع السبع
عشر الغريب لفظا والثقة مذكور في النهاية الاثر به السادس عشر المقبول وهو ما يقبل على
به سؤله وثقة الاما لا اكثر مما يتعرف من خطه بالاطلاع المتأخر من ثلثة مقبولة القبول
ما خضعوا بالضعيف واثمته ثمانية الاربعة الموقوف وهو ما يروي عن صاحب المعصوم
من غير ان يسند اليه كاخبرني الكافي او ما يروي كتب الحديث الموقوفه على ثلثة او محمد
سلم او ابي بصير وغيرهم مثلا الثاني المقطوع ويسمى المقطوع وهو الموقوف على التابعين
في حكمه الثالث رسل وهو ما رواه المعصوم اخبرني من لم يذكره او لم يذكره بل يلقه من يد
واسطة او بواسطة جهة كان يقول عن بعض اصحابنا مثلا ويسمى ايضا المقطوع والتمنع ان كان
الساكن من السند واحدا فلا سقط اكثر يسمى المعضل اسم مفعول بمعنى الشكل الرابع المعلق
هو ما ينفذ اسباب خفيه قدح فيه كقول الراوي بهر في الفتحة لم يخرج العقل لهذا الحديث
تخلف ذلك الخامس الدليس اسم مفعول من الدليس وهو اخفا الشيء وصتره كان يقول ما رواه
قال فلا يروي عنه بل واسطة وليس كذلك فان قال حديثي في كتاب لا
تدليس وقد يكون باسقاط رجل يروي الحديث او يذكر بعض الرجال باسمه والتمنع ان
او شبهه الى بلد اخر بذلك مما لم يشتهر به وهو مذموم الا ان يكون ثقة او غيرهما الا ان
الصحة السادسة المضطرب وهو ما اختلف فيه الرتبة سؤله كان الحديث لهذا والتمنع
تساري الرتبة في الصحة وعدم الرجوع فان رجعت احداهما عمل بها ولم يكن اضطراب ما
الاضطراب اتاها السند كانه يروي تارة بواسطة واخرى بدونها او في المتن كحديثي
الدم المشبه بدم الخنزير والتمنع بان خرج من الاين علامة الخنزير كافي الكافي ويصح
التمنع في اكثر نسخ التهذيب من الاثر ولذلك اختلفت فيه الفتوى والتمنع شال

والم الضعيف

والمتأخرين كإقراره بانه الشيخ حسن اخذ منه الحق واكثر الاعتراض على الشيخ وغيره في العمل بالاجماع
 انفق كلامه اصل اختصاره في حجة خبر الواحد ولا بد من الاشارة الى الاصل من قوله
 الذي لم نقول خبر الواحد اما ان يقترن بقرائن تدل على صدقه وايدى وعدم كذبها ويكون
 مقترنا بقرائن تدل على صحة مضمونه كإقراره بولمخال ان الله قد علم والى الخبرات ويكون
 مقترنا بقرائن تدل على صدقه وايدى وصحة مضمونه وهذه الاقسام مما لا ينبغي النزاع في جبرها
 واما ان يكون مقترنا بقرائن تدل على كذب مضمونه كما اثاره في ان الصلوة واجبة او العترة
 قد تم او كلف ما لا يطلق جازم وان كان لا يعنى على ان مقترنا بقرائن تدل على كذب مضمونه
 وكذب لا يوجب معارضة هذه الاشارة في عدم جبرها واما ان يكون مقترنا بقرائن المذكورة
 هذا هو كل النزاع في المقام فذهبوا لاجماع كائنه ان مقتضى جواز التقيد بمقتضى العمل
 وعدم المنع مما ياتي من ادلة الجواز وجوب العمل بقول الرازي والمفتي والاشعري
 نحو ذلك ولا ينافي في احوال الكلام بذلك ادلة الماصين ثم اختلفوا في وجوب التصديق
 وعدمه فذهب الشيخ زبائر المتأخرين الى الاول حتى يحل الاجماع عليه وذهب السيد الرضوي
 ابن البراج وابن دريس الى الثاني واستدل الاولون بقوله نعم فلو كان من كل فئة منهم طائفة
 لتفقوا في الدين ولتتولد قوتهم فاوجبوا اليهم العلم بخلاف ذلك حيث وجب تعالى التمسك
 بكل فقة يات بها الطائفة منها وان لم تتلزم هذه الطائفة حداثتها ولا يتبعها ولا تحذر اليهود
 يقول ذلك لانه لا يلزم وجوب العمل بخبر الواحد في الاسئلة والاجابة في الاستدلال بالادلة
 مشهورة وفي كتب الاصول مسطورة ويقوله نعم فانما ناسق بنباء قبلنا حيث علق سبحانه
 وجوب التمسك عند موسى الفاسق فيقضي بانساقه على غيره من الشرط واما وجوب التمسك
 عند غيره غير الفاسق فاما ان يجب القبول وهو المطلب والرد وهو يقتضي كونه اسقى حاله ان
 الفاسق وهو باطل ويقوله نعم الذين يكونون ما اتزلنا من البينات والحجج من بعد ما بيناه
 للناس في الكتاب اولئك يلزمهم الله وبلغهم اللعنون حيث قد عجزنا عن العمل بهذه الاشارة
 الذي من جملة اولئك ما يبعده الامتنان من العصبية على الناس الا انهم لا يبالون
 والماحصلات فلهذا لو وجب الاظهار فيمنظر لا يحفظ واستدل ايضا بالاجماع والتواتر

٢١
 من جملة ما لا ينبغي النزاع في جبرها

تم

معنى الدلالة على خبر الواحد في العدة في الاستدلال التي لا يخرق اليها الاحتمال وقد اشرنا
 شطرا او ايفاها بما استدل بها بالاجماع الحق فالحاصل من التمسك بطريقة عندنا والاحتمال
 الائمة وقضا غيرهم وجههم في حفظ اخبار الثقات وتدينها بالتقوى على علمها بل السرم المستقيمة
 من زمن التمسك الى زماننا هذا بالاجماع المنقول الذي يحكمه الشيخ في العدة كما ياتي في
 من ادلة العقل قد اورد بها هي كنفنا الاصولية وانت بعدد اخطا الادلة التي قد اشرنا في
 الاشارة لاحتياج العادة مضافا الى ما ذكره من كلام الشيخ في العدة فان راف بالعلم لا يوجب
 بوجوه الا ان الله لو كان القصد به في الفرع بما في الاصول لكان كل منها متكيفا شرعا
 ولا يلزم باطل بالتمسك مثله بل يجب ان يقياس مع الفلوك الثانية الايات والاجزاء الدالة
 على المنع عن العمل بالظن والتجرب قد تقدم مقتضى ان الادلة العظيمة قد قامت على وجوب
 العمل بالاجماع والثقات فيمكن هذا ما غير داخل في الظن المتيقن عنه وان قد خرج بالدليل
 القطعي الثالث لاجماع الذي حكمه الرضوي بالتجرب انه مضاف للعلماء لا لمحكمه غيره ونحو خبر
 واحد وايضا فهو معارض بالاجماع الشيخ وايضا يستفهم عدم المناقاة بينهما الرضوي عدم قيام
 الدليل الشرعي على التقيد به وهو طويل لعدم التجرب انه قد دل الكتاب والسنة التواتر في
 الاجماع ودليل العقل على وقوع التقيد به **فصل** في الاشارة في العدة في بحث الاجماع
 ان ذكر الاتوال المختلفة في العمل بخبر الواحد يخالي عن القرآن ما لفظه فاما ما اخبر به من
 المذهب فهو ان خبر الواحد اذا كان واردا من طريق احاديث القائلين بالامامة فلهذا
 مرقيا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاية وكل من لا يطمع في رايه يكون سديا في بقوله
 ولم تكن هناك قرينة تدل على صحة ما تضمنه الخبر لانما كان معناها قرينة تدل على صحة
 ما تضمنه الخبر كانت الاعتبار بالقرينة وكان ذلك من جملة العلم وعن ذكر القرآن فاما
 جازا العمل به والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة الحقة فان وجدتها مجمعة على العمل بهذه الاشارة
 التي ردوها في مقامينهم ورواها في اصولهم لا يتساكرون ذلك ولا يتدافعون حتى ان احاديث
 منهم اذ انتم شيئا من امورهم فبما سئلوا من ان قلت هذا فانا اظالم على طلب معرفتها اصل شيوخ
 وكانوا قد لا يكون حديثه سكتا وسلموا الامر في ذلك وقبول قوله وهذه عاداتهم وسجنتهم

منها
 وجوبهم

كلام الشيخ في العدة في خبر الواحد
 وما علم كونه من الطائفة التي لا يطمعون في رايه
 فمدد الاجماع على خبر الواحد
 الصلوة العبر الطوفان في رايه

في غير نفسه الامام
عنه السلام
الامام
العلي
عليه السلام

اقتضاه ان الحجة على العباد

يجري ذلك في غير ما
مثل ذلك وقد علمنا ان
قيل كيف تدعون الاجماع على
الفرقة المحقة بغير الواحد
فترجع بالاجماع على ما
في غير الواحد بالاجماع
والا فافهم

في كتابنا في غير ما
والا فافهم

من بعد النبي وبعده من الائمة ومن زعمنا الصلوة جعل من جعل الذي تنسوا العلم عندكم في
الرفقة من جهة تدعون ان العلم بهذه الاخبار كان جائزا لما اجمعوا على ذلك ولا نكرهه ولما اجمعوا
معهم لا يجوز عليهم الاطاعة والسر والظن بكشف ذلك عندنا كان العمل بالقياس مخطورا في الشرع
عندهم لم يوافقوا باصلا واذ شئنا ذلك من عمل به في بعض المسائل واستعملوا على جبا الحاجة فحسبوا
ان العمل بالقياس لا ينافي ذلك ولا ينافي ما في قوله من قوله حتى انهم يتركون مضامين من صفاته ورواياتها
لما كان علمها بالقياس فلو كان العمل بغير الواحد والمعلوم من حالها انه لا ينافي العمل بغير الواحد كما
ان المعلوم من حالها انه لا ينافي العمل بالقياس فان جازنا ذلك علمها بما جازنا ذلك الا في قول المعلوم
خالها الذي لا ينكر ولا ينافي انهم لا يرون العمل بغير الواحد الذي يرونه في الفهم في الحقيقة
وتخصيص طريقه فاما ما يكون في طريقه فاختارهم فقد بينا ان العلم خلاف ذلك بيننا
الفرق بين ذلك وبين القياس ايضا لانه لو كان موطئا لكان العمل بغير الواحد في غير العلم
القياس مخطئا خلاف ذلك فان قيل ليس بشيء فكذلك لا ينافي في خصوصه في جازنا ذلك
يعمل به ويصدقونهم من جهة ذلك حتى انهم من يقول لا يجوز ذلك عقلا ومنهم من يقول لا يجوز ذلك
لان السمع لم يرد ما رايانا احدا منهم تكلم في جواز ذلك ولا تصحبه كما بان امانه في محلة
فكيف تدعون انتم خلاف ذلك قيل له الذين اشركتم اليهم من المنكرين الاخبار والاحاد انما اكلوا من
خالهم في الاختلاف ودفعوا عن وجوب العمل بما يرونه من الاخبار والمقتضى للاحكام التي يرون
خلافا وذلك يوجب على صاحبها عدمه واختلافها فيما بينهم ولكن بعضهم على بعض من جهة الا
سائل ذلك الدليل المرجح للعلم على خبرنا فانما خالفوا فيها انكرنا عليهم لمكان الادلة الموجبة
للعلم والاخبار والسوارة خلافا لما قام اجمال ذلك عقلا فقد قلنا انما مضى على الجواز في
وبينا ان ذلك جائز فمن انكره كان محجوا بذلك على ان الذين اشركوا اليهم في القول اقولهم متدينون
من بين اقوال الطائفة المحقة وعلمنا انهم لم يكونوا ائمة معصومين وكل قول علم فائده غير
لغيره ونعمان من قائل سائر الفرقة المحقة لم يمتد ذلك القول لان قول الطائفة انما كان حجة
من حيث كان منها معصوم فانما كان القول صادرا من غير معصوم علم ان قول المعصوم داخل في
باني الاقوال وجب المصير اليه على ما بينته في باب الاجماع فان قيل ان كان العقل يجوز العمل

الواحد والشرع قد ورد به ما الذي حكمه على النبي من ما ترويه الطائفة المحقة وبين ما يرويه
اخفا الحديث من العامة من النبي ومما علمه بالجميع او معتم من الكل قيل العمل بغير الواحد اذا كان
وليدلا شرعيا فينبغي ان يستعمله بحيث يترتب الشريعة والشرع على العمل بما يرويه طائفة مخصوصة
لنا ان مقتضى الذي يترتبها ان لا ينافي ان مقتضى من رواية العدل الى طائفة الفاسق ولا العقل
يجوز لذلك اجمع على ان من شرط العمل بغير الواحد ان يكون لا يرويه عدلا ولا خلاف وكل من سلك
من خلاف الحق لم تثبت عدالة بل ثبت فسقه فلا بد من ذلك في العمل بغير الواحد فان قيل هذا القول
الى ان يكون الحق في حجتين مختلفتين اذ علموا بغير من مختلفين والمعلوم من حالها ان مقتضى
خلاف ذلك قيل له المعلوم من ذلك انه لا يكون الحق في حجتين اذا كان صادرا من غير من مختلفين
فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك الذي يكف عن ذلك ايضا ان من منع من العمل بغير الواحد قيل ان
هذا اخبارنا كثيرة من جمل بعضنا على بعض فالا فافهم انما نحن نأخذ بالاجماع والاحاد كل واحد منهما
العمل من واحد من الخبرين ليس كما نأخذ من مختلفين وتوهمنا على مذهب هذا القائل ان
يوجب ان المعلوم خلاف ذلك وبين ذلك ايضا انه قد روي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن
اصحابه في المواجب وغير ذلك فقالوا انما خالفنا بينهم من اننا لا نكفر باختلافهم في اضاف
الاختلاف الى ائمة مرميه فلو كان ذلك جائزا لما جاز ذلك منه فان قيل اعتدوا
التي ذكرتموها في وجوب العمل بغير الواحد يجب عليكم قبولها فيما طريقه العلم من التوحيد
العدل والنبوة والامامة وغير ذلك فاستلوا على الدلالة على صحة احوالهم في هذه الاخبار
بغير ما ان كان هذا القدر حجة فينبغي ان يكون حجة في وجوب قبولها فيما طريقه العلم وقد
اقرتم خلاف ذلك قيل له نحن لا نكفر ان جميع الطائفة يحل على اخبار الاحاد فاما طريق العلم
فما عدا عموم وكيف تستل ذلك عندنا بالادلة الواضحة العقلية ان طريق هذا الامر العقل
او ما يرجح العلم من ادلة الشرع فيما يمكن ذلك فيه وعلمنا ايضا ان الامام المعصوم ما خلا
في قول القائلين في هذه المسائل بالاجماع وانما لم يكن قولنا خلا في جملة اقوالهم فلا ينبغي
بها وكاننا قولهم في ذلك مطروحة وليس كذلك العقل في اخبار الاحاد لانه لم يرد ذلك دليل
على ان قول الامام داخل في جملة اقوال الفاسقين بهذا على هذا سقط السؤال على ان ذلك

في غير ما
في غير ما

في غير ما
في غير ما

في غير ما
في غير ما

لما كان

لا يمكن ان يكون
قول المعصوم

لا يمكن ان يكون
قول المعصوم

ذكره في الدعوى من الذي اشهر اليه من يرجع الى الاجزاء في هذه المسائل فلا يمكن ان يناد
 ذلك الى قول علماء معتبرين وان قال ذلك بعض غفلة اصحاب الحديث فذلك لا يثبت اليه
 على ما بيناه فان قيل كيف يتحقق بهذه الاجزاء وعن عمل ان رتبة اكثرها كارتوها
 وهو ايضا اخبار الجبر والتشبيه وغير ذلك من الغلو والتنازع وعنده ذلك من الناكثين
 فكيف يجوز الاعتماد على ما يرويه امثال هؤلاء قيل ليس لهم كل التقاطعات نقل حديث الجبر
 وغير ذلك مما ذكر في السؤال ولو صح انه نقله لم يرد على الله كما يعتقد لما تضمنه الجبر لا يتبع
 ان يكون انما وانه يعلم انه لم يثبت عنه شيء من الرغبات الا انه يعتقد ذلك من لم يعتقد على وجه
 تعاقب بل اعتقادنا على العمل الصالح من جهة ما ارتفع النزاع فيما بينهم فاما مجرد الرتبة فلا يجوز
 على حال فان قيل كيف يقولون على هذه الاجزاء ما ذكره من جهة الجبر والطهارة والعلالة والبر
 والعقوبة وغير هؤلاء من فرق الشيعة الخالفه للفقهاء الصحيح ومن شرط خبر الواحد ان يكون راويه
 عدلا عاقلنا راجبا العمل به وهذا مفقود في هؤلاء وان هو لم يعلم علمهم دون روايتهم فقد جردوا
 علموا بطريقه هؤلاء الذين ذكروا به وذلك لا يدل على جواز العمل باخبار الكفار والضالين قيل
 لم يستأقوا ان جميع اجزاء الاخبار يجوز العمل بها بل اشترط عن ذكرها فيما بعد ونشير
 منها الى جملة من القول فيه فاما ما يرويه العلماء المعتقدين الحق فلا طعن فيه على ذلك وهذا
 السؤال واقعا ما يرويه قوم من المعتزلة ما يصح الغرض اعتقده ان التقليد الحق وان كان مختار في
 الاصل معصوم عنه لا حكم فيه حكم الضالين فلا يلزم على هذا ترك ما ناقضه على ان من اشار الى
 لا نسلم انهم كلهم مقلدون بل لا يتبع ان يكونوا لما بين بالدليل على سبيل الجملة كما تقول جماعة اهل
 العدل في كثير من اهل الاسواق والعامية وليس من حيث يعتقد عليه بل لا يرجح في ذلك ينبغي
 ان يكونوا غير ما بين لان ايراد الحجج حلت اطرة صناعة وليس يقف حصول المعرفة على حصولها كما
 قلنا وفي اصحابنا الجمل وليس لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا من اصحاب العمل الا انهم اسلموا عن التوحيد
 والعدل او صفات الله تعالى او قوة البتة فانوا اذروا دينهم ومردت في ذلك كلاما اخبار وليس هذا
 طريقا اصحابنا الجمل وذلك انه لا يتبع ان يكون هؤلاء اصحابا الجمل وقد حصلت لهم المعارف بالله تعالى
 انهم لما تفرغوا عليهم لم يزلوا في ذلك الخلق على مكان سبلا عليهم وليس انهم انما علموا ان ذلك

وقد اخبرنا عن عمل الرتبة لا يجوز نقل

لا يتبع ان يكون دليل الامكان متقدما المعرفة بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا علمين ومن
 عالمون على الجملة كما قدرناه فما يتفرع عليه خطأ فيه لا يوجب التكفير لا الضليل ولا الضلال
 الذين اشاروا اليهم من الواثقة والعقوبة وغير ذلك فمن ذلك جريان احدهما ان ما يرويه
 هؤلاء يجوز العمل به اذا كانوا ائمة في القل وان كانوا عظماء في الاعتقاد اذا علموا بغيره
 تمسكهم بالدين يخرجهم عن الكذب ومنع الاحاديث وهذه كانت طريقتهم جماعة غا طرط الاثمة
 عن عبد الله بن بكير ومعاذ بن عوف عن فضال بن الساجين عنهم وبني سماعه ومن مشاهيرنا
 ان هؤلاء الذين اشاروا اليهم وان كانوا عظماء في الاعتقاد من القول بالوقف وغير ذلك كما
 ثبات في النقل فما يكون طريقه هؤلاء جاز العمل به والجلوب الثابت ان جميع ما يرويه هؤلاء
 اذا اقتصروا برأيتهم لا يعمل به وانما يعمل به انا انضات الى دعائهم وروايتهم من هو على الطريق
 المستقيمة والاعتقاد الصحيح في جوف العمل به فاما اذا تفرق فلا يجوز ذلك فيه على حال على هذا
 سقط الاعتراض فاما ما رواه الغلاة ومن هو مطعون عليه في روايته ومنهم في وضع الاخبار
 فلا يجوز العمل بروايتهم اذا تفرق فاما انضات الى روايتهم ورواية بعض النقاد كما في ذلك يكون
 ذلك لاجل رواية الثقة وروايتهم واما الجيرة والطهارة فاول ما في ذلك اننا لا نسلم
 بحيرة ولا مشبهة اكثر مما معناهم كانوا يروون ما يتبع الجبر والتشبيه وليس روايتهم
 واسلم على انهم كانوا معتقدين بالجبر والتشبيه كان اكلام على ما يروونه كما اكلام على ما يروونه
 الفرق المتقدم ذكرها وقد بينا ما عندنا في ذلك وهذه جملة كافية في ابطال هذا السؤال
 فان قيل ما انكرتم ان يكون الذين اشارتم اليهم لم يرووا بهذه الاخبار ويجزوا بل انما علموا بها
 لقولنا اقتضت روايتهم على صحتها الاجلنا على ما يروونها ولو جردت لما علموا بها اذا جاز ذلك
 يكن الاعتماد على علمهم بما قيل في القرآن التي تفتقر بالجبر وذلك على صحتها شيئا مخصوصة
 نذكرها فيما بعد من الكتاب والسنة والاجماع والتواتر وعن علم انه ليس في جميع المسائل
 التي استعملوا فيها الاخبار والاجزاء وذلك لانها اكثر من ان تحصى من جود في كتبهم وروايتهم
 وقايمهم لا ندليس في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن لعدم ذكر ذلك في صرحه وخبره
 ودليله وعنده ولا في السنة المتواترة لعدم ذلك في اكثر الاحكام بل هو في مسائل

فجوز القول على خبر كان قد روي به
 ما انهم لم يرووا خبره في اصحابنا

لخصتها بل رويها في كتابهم
 وانما هي لا اعتقاد بمتخصصين ولا غيرهم

تعدده ولا يجمع لوجودها الاختلاف في ذلك فعمل ان ادواء القرابين في جميع هذه المسائل
وعوى بحاله ومن ادعى القرنين في جميع ما ذكرناه كالرئيسين وبينه بل كان ممن اعلى ما يعارض
خلاله هذا لما يعلم من فضله ونفعه ومن قال عند ذلك ان متى عدت شيئا في القرآن
حكمت بما كان يقضيه العقل يلزمه ان يترك القرآن الاحكام ولا يحكم فيها بشي من ادعاء الشرع به وهذا
جدير بغرب اصل العلم عنه ومن صار اليه لا يحسن محالته لانه يمكن معوا على ما يعارضه الشرع
خلاله وما يدل ايضا على جواز العمل بهذه الاخبار التي اشترها اليها الناس من الفرقة الحققة من
الاختلاف الصادر عن العمل بما في رجعها مختلفة المذاصب في الاحكام يعني الحكم بما يقضي
به ضابطه في جميع ابواب الفقه من الطهارة الى ابواب الديك من العبادات والاحكام والحج
والفرائض وغير ذلك مثل اختلافهم في العدد والوزن في الصوم واختلافهم في ان التلفظ بقل
تطبيقات هل تقع واحدة ام لا مثل اختلافهم في باب الطهارة في مقدار الماء الذي لا يفيه
ثوب وغسل اختلافهم في باب الطهارة حكمه وغسل اختلافهم في استيفاء الماء الجديد من الس
والرجلان واختلافهم في اعتبار اقصى قدر القياس واختلافهم في عدد وصول الاناء والافاء
وغير ذلك في مسائل ابواب الفقه حتى ان بابا منه لا يسلم الا رجعت العلماء الى الطائفة عند اختلاف
مسائل منه او مسألة متعارفة القباير وقد ذكرت ما مرده عنهم من الاخبار في مختلف الفقه
تخص الفقه في كتابي المعروف بالاستبصار وفي كتاب تهذيب الاحكام ما يزيد على خمسة
الاصحاحات وذكرت في اكثرها اختلاف الطائفة في العمل بما روي ذلك اشهر من ان يعني في ذلك
لما علمت اختلافهم في هذه الاحكام وجده يزيد على اختلاف ابني حنيفة والشافعي ومالك
ومدجدهم مع هذا الاختلاف العظيم لم يقطع احد منهم مولاة طاحجه ولم يشته الى تفضيله
وقضيه والبرائة من مخالفه فلو ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما كان جاز ذلك
كان يكون من عمل غير عنه انه جميع يكون مخالفه عظيمة تركها القبيح يسحق التضييق للث
وفي تركم ذلك والمعدل عنه دليل على جواز العمل بما عايناه من الاخبار فانما سرنا
الى ان يقول كل مسألة مما اختلفوا فيه عليه دليل قاطع ومن مخالفه مخطئ فاسق يلزمه ان
يفيق الطائفة باجماعها ويقتل النوح المقدس بان كلهم فانهم لا يمكن ان يدعي على احد وقت

في عدم وجود الغرائف في المسائل
وعدم حواجز الرجوع الى العقل المجرد

۲۴۷ و کتب

فصل فی شرح و تفسیر علی حده

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

في جميع احكام الشرع ومن بلغ الى هذا الحد لا يحسن مكانته وحجب القائل عنه بالسركت والمنع
من تصنيفه ومخيلته فلا يمكنه الا ان العمل بما علموا به كاحسانا جائزا خاصة وعلى اصوليات
كل خطأ وتلخيص فلا يمكن ان يقال ان خطأ كان صغيرا لم يخط على ما تنص عليه العشرة فلا
ذلك لم يقطعوا الموالاة وتركوا التقيق والتفصيل فان قال قائل اكثر ما في هذا الاعتناء به
على انه غير من احد من اهل العلم بمرده الاجتهاد وانه يفتي عنه وذلك لا دليل على صوابهم لانه لا يمنع
ان يكون من مخالفة الدليل منهم خطأ واما واسحق العقاب الا انه يفتي لغير خطائهم واسقط عنه
اجتهاده قيل له الجواب عن الاول ذلك من وجهين احدهما ان عرضنا بما اخبرنا به من المذهب
هنا حدث من عمل بهذه الاخبار لا يكون ناقسا مستحقا للعقاب لمسقط عقابهم ثم بينا بالبرهان
لا يجوز لانهم اذا علموا ان هذه الاخبار لا يفتون العقاب لم يصرفهم عن العمل بما اورد
فلو كان فيها ما هو في العمل بها لجاز ذلك على حال فان قيل لو كانت هذه الطريقة مائة على
جزء العمل عما اختلف من الاخبار والمسئلة في الشرع من حيث لم ينكر بعضهم على بعض والشرع
بعضهم بصدقه ان يكون مائة على صوابهم فيما طريقه العلم فانهم قد اختلفوا في الجبر والشيعة
التجسيم والصورة وغير ذلك واختلفوا في اغنيانا الاثمة ولم يرمهم قطعوا الموالاة ولا انكر
على من مخالفهم وذلك ببطل ما اعتقدوه قبل جميع ما عدهم من الاختلاف الواقع بين الفقه
والتصديق حاصل فيه وربما عاينوا ذلك ايضا الى التكثير فذلك اشهر من ان يخفى حتى انكرا
من جعل ذلك طعننا على رواية من خالفه في المذهب التي ذكرت في السؤال وصنفوا في ذلك
الكتب وصدر عن الائمة ايضا التكثير عليهم خوفا من عمل من يعقل ما يجب بالنسبة والعقوب
والنوازع وغير ذلك وكذلك من خالف في اعيان الائمة لا يرمهم جبروا لما يخص الفقيه والفقهاء
والناووسية وغيرهم من الفرق المختلفة من الملة لا يمتدونه ولا يفتون اليها فالحال ان
في العمل باخذ الاثار تجري مجرى اختلافهم في الداهية التي اشرنا اليها لرجب ان يجوز فيها
ذلك المجري ومن نظري في الكتب وميراجل الطائفة واما دليلا رجحا الامر فلا بد ذلك
هذه ايضا طريقه معتدة في هذا الباب وما ورد ايضا على صحة ما ذهبنا اليه انا
وجربنا الطائفة من الرجال الساقطة لهذه الاخبار فوثقت الفتا من رضعفت

طاهر بن محمد بن علي بن الحسين

فَاذْكُرُوا نِعْمَتَنَا اَلَّتِي كُنْتُمْ فِيهَا
اَلْعُقُومَ اَلَّذِي اِيَّاكَ اَذْكُرُوا اَلَّذِي كُنْتُمْ
اَلْعُقُومَ اَلَّذِي اِيَّاكَ اَذْكُرُوا اَلَّذِي كُنْتُمْ
اَلْعُقُومَ اَلَّذِي اِيَّاكَ اَذْكُرُوا اَلَّذِي كُنْتُمْ

فان تكلم واقع فيه من الطائفة

۱۰۰

الضعف وقرئوا ما يعتقد من حديثه وروايته ومن لا يعتمد على غيره ومدحوا المذبح
 منهم ومنعوا المنع منهم ومنعوا المنع وقالوا فلان منهم في حديثه فلان كذاب وفلان
 مخالف فلان مخالف في المذهب ولا اعتقاد وفلان واثق فلان فثقي وغير ذلك من الطعن
 اليه ذكرها وضغوا في ذلك الكتب واستلخوا الرجل من جملة ما ردد في الضعاف في
 فمارسهم حتى ان واحدا منهم اذا انكر حديثا نظر في اسناده وضعفه برأيه هذه عادتهم
 على تقديم الوقت وحديثه لا يقيم فلو ان العمل بما يسلم على الطعن ويرد به من هو موثوق
 جائز لما كان بينه وبين غيره فرق وكان يكون غيره مطروحا مثل غيره فلا يكون فائدا
 لشركهم فيما شرعوا فيه من الضعيف والوثق وترجع الاخبار بعضها على بعض فيثبت
 ذلك دليل على صحة ما اختاره فصل في ذكر التوازين التي تدل على صحة اخبار والآحاد
 على بطلانها وما يرجح به من الاخبار بعضها على بعض وحكم المرسل القران التي تدل على
 متضمن الاخبار والتي لا ترجح العلم شيئا اربعة منها ان تكون موافقة لادلة العقل ما
 اقتضاه لارالاشياء في العقل اذا كانت اما على الخطر والاباحة ولا يكون هناك دليل
 على مذهب قوم او الوقف على ما ذهب اليه فثبوت الخبر متضمنا للخطر والاباحة ولا
 يكون هناك ما يدل على العمل بخلافه وجب ان يكون ذلك دليلا على صحة متضمنه عند
 اختاره ذلك ومنها على مذهبنا الذي يختاره في الوقف فثبوت خبر موافقا لذلك
 تضمن وجوب التوقف كان ذلك ايضا دليلا على صحة متضمنه الا ان يدل على العمل
 باحدهما فيترك الخبر والاصل متى كان الخبر متناكلا للخطر ولم يكن هناك دليل يدل
 على الاباحة فينبغي ايضا المصير اليه ولا يجوز العمل بخلافه الا ان يدل دليل مرجح العمل
 بخلافه لان هذا حكم مستفاد بالعقل ولا ينبغي ان ينقطع على خطر ما تضمنه ذلك الخبر
 واحد لا يوجب العلم بقطع به ولا من وجب العمل بفعله وان كان الخبر متضمنا للاباحة
 ولا يكون هناك خبر اخر او دليل شرعي يدل على خلافه وجب الانتقال اليه والعقل
 وترك ما اقتضاه الاصل لان هذه فائدة العمل بالاخبار والآحاد ولا ينبغي ان ينقطع على
 متضمنه ما قد سناه من رده مود لا يوجب العلم ومنها ان يكون الخبر موافقا لما

مدحوا المذبح ومنعوا المنع منهم ومنعوا المنع

فرائض صحة الاخبار

نما كثر من الاخبار المتعارضة في العقل
 ولا يكون لها اية واحدة على خلاف

منها ما يقتضيه العقل فيكون هو الحق

الكتاب

الكتاب اياها خصوصه ونحوه او لسله او لوجه فان جميع ذلك دليل على صحة متضمنه الا ان يدل على
 يرجح العمل بقية ذلك الخبر يدل على جواز تخصيص العموم به او ترك دليل الخطاب فيجوز
 ولما علمنا ذلك لا ينبغي ان نثبتها فيما بعد من المنع من جواز تخصيص العموم باخبار والآحاد انما
 يكون خبر موافقا لسنة المقطع منها من جهة التوازين فان ما يتضمنه الخبر الواحد لا يمكن ان يقطع
 على صحته ايضا وجوز ان العمل به فان لم يكن ذلك دليلا على نفس خبر الخبر فلو ان يكون الخبر كذا
 وان وافق السنة المقطع بها ومنها ان يكون موافقا لما اجمعت الفرق الحق عليه فانه متى كان
 كذلك دليلا ايضا على صحة متضمنه كما يمكن ايضا ان يجعل اجماعهم دليلا على صحة نفس الخبر لا يتم
 يجوز ان يكونوا اجماعوا على ذلك عن دليل غير هذا الخبر اخر غير هذا الخبر ولم يقطعوا استغناء
 ما جماعهم على العمل به ولا يدل ذلك على صحة نفس الخبر فلهذا القران كلها تدل على صحة متضمنه
 الآحاد ولا تدل على صحته انفسها لما بيناه من جواز ان يكون الاخبار مصنوعة وليست بمتضمنه
 الا لانه متى قرئ الخبر من واحد من هذه القران كاجزاء لم يتخصص بظرفه فلو كان متضمنه
 هذا الخبر ضمان ما يدل على خلاف متضمنه من كتاب او سنة او اجماع وجب اطراح العمل بها
 دل الدليل عليه وان كان ما تضمنه ليس هناك ما يدل على خلافه ولا نعرف فتوى الظائفة
 فيه نظر فان كان هناك خبر اخر يعارضه تأمري عجزه ترجح احداهما على الاخرين
 من بعد ما يرجح به الاخبار بعضها على بعض ولما لم يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل بهذا
 فينبغي ان يكون العمل به مقطوعا عليه ولكن ذلك ان وجد هذا الخبر افتراضا وتختلفه من الاخبار
 وليس القول الخالفه مستندا الى خبر اخر ولا الى دليل يرجح العلم رجبا طرأ القول الا
 والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر لان ذلك القول لا يثبت ان يكون عليه دليل فاذا لم يكن هناك
 دليل يدل على صحته ولما نقول ما اجابنا هذا القياس حتى يثبت ذلك القول اليه ولا هناك
 خبر اخر يضاف اليه وجب ان يكون ذلك القول مطروحا وجب العمل بهذا الخبر والآحاد التي
 الذي بولائه واما القران التي تدل على العمل بخلاف ما تضمنه الخبر الواحد فلو ان يكون
 دليل مقطوع به من كتاب او سنة او مقطوع بها اجماع من الفرق الحق على العمل بخلاف
 متضمنه ما تجميع ذلك بوجوب ترك العمل ولما قلنا ذلك لان هذه الاشارة توجب العلم بالخبر

نعم وارجح العلم باخباره

وهذا هو الحق في الحقيقة

وهذا هو الحق في الحقيقة

هذا

العمل

نما كثر من الاخبار المتعارضة في العقل
 ولا يكون لها اية واحدة على خلاف

منها ما يقتضيه العقل فيكون هو الحق

ارفعه عن الحق القديم
ما وجب من الاجابة

لا يوجب العلم لما يقتضي غالب الظن والظن لا يقابل العلم ولا يصح اعتقده روي عنهم انه قال
انما جئكم غدا حذريان فاعرضوهما علي كما رايته وصنعة رسولهم فان طاعتهم لم يفتقدوا له والم
ولافقهما فزعه اليها فاجل ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا ان يقطع على الجواز في نفسه
لا سيما لا يمنع ان يكون الخبر في نفسه صحيحا وله وجه من التاويل لا يقتضيه اخرج على سبب
على الحال فيه او تناقض شخصه بعينه وغير ذلك من الوجوه فلا يكتفى ان يقطع على ذلك بل
يجب الاستماع من العمل به حسب ما قد مضى فاما الاجابة فانما مضى وتقبلت فانه يتجلى في
العمل ببعضه الى ترجيح طلبة مع ان يكون ناشئا منها ان يكون احد الخبرين من اتفاق الكمال في
القطع بها والاخر على الصالحا فانه يجب العمل بما وافقهما وترك العمل على الصالحا وكذلك ان وافق
احدهما الجماع الطائفة العرفية الفقه والآخرى فالحال وجب العمل بما وافق اجتماعهم وترك العمل
بما يخالفه فان لم يكن مع احد الخبرين شيء من ذلك وكانت فينا الطائفة مختلفة نظر في حال
فما كان وادبر على وجب العمل به وترك العمل بما لم يرد به العرفيين مستبين القول في العلامة التي
في هذا الباب فان كان رويها جميعا عليا فخطري اكثر مما رويها على به وترك العمل بغير ذلك
فان كانت رويها مقاربا في العرف والعدالة فعمل بايدهما من قول العامة وتترك العمل بما لم
وان كان الخبران موافقان العامة او مخالفا لهما جميعا نظر في مخالفا فان كان شيء على واحد الخبرين
اسكن العمل بالخبر الآخر على وجه من الوجوه وضرب من التاويل والاعمال بالمخبر الآخر لان الخبرين جميعا
متفقان على نقلها وليس هناك فرصة تدل على صحة احدهما ولا مانع من احدهما به على الآخر فينبغي
ان يعمل بهما اذا امكن ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل به وجب اطراح العمل بالآخر وان لم يمكن العمل بهما
جميعا لقضاءهما فتنايه فيهما كانا الانسان موقفا في العمل بايهما شاء فاما العدالة التي لم يوافق في ترجيح
احد الخبرين على الآخر فلو ان يكون الراي مقتضا للقب مستقرا فقه في دينه موقرا من الكذب عليه
تتم فيما يروي به ما اذا كان مخالفا في الاعتقاد والاصل المذهب روي مع ذلك من القدر من نظير ما يروي
فان كان هناك من طرق الوثوق بهم فالحال وجب اطراح خبره وان لم يكن هناك من وجب
اطراح خبره ويكن هناك ما يوافق وجب العمل به وان لم يكن هناك من العرفية الفقه خبر يوافق
ذلك ولا يخالفه ولا يرفق له قول به وجب العمل به لما روي عن الصادق ع انه قال اذا تزلزلت

على الطائفة ما روي عن الصادق ع
على الطائفة ما روي عن الصادق ع

على الطائفة ما روي عن الصادق ع
على الطائفة ما روي عن الصادق ع

على الطائفة ما روي عن الصادق ع
على الطائفة ما روي عن الصادق ع

خاتمة لا يجزى من حكمها ما روي عن الصادق ع فانما نظر في ما روي عن علي ع ما عايناه من الاجل فقلت
الطائفة ما روي عن الصادق ع فانما نظر في ما روي عن علي ع ما عايناه من الاجل فقلت
انما جئكم غدا حذريان فاعرضوهما علي كما رايته وصنعة رسولهم فان طاعتهم لم يفتقدوا له والم
ولافقهما فزعه اليها فاجل ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا ان يقطع على الجواز في نفسه
لا سيما لا يمنع ان يكون الخبر في نفسه صحيحا وله وجه من التاويل لا يقتضيه اخرج على سبب
على الحال فيه او تناقض شخصه بعينه وغير ذلك من الوجوه فلا يكتفى ان يقطع على ذلك بل
يجب الاستماع من العمل به حسب ما قد مضى فاما الاجابة فانما مضى وتقبلت فانه يتجلى في
العمل ببعضه الى ترجيح طلبة مع ان يكون ناشئا منها ان يكون احد الخبرين من اتفاق الكمال في
القطع بها والاخر على الصالحا فانه يجب العمل بما وافقهما وترك العمل على الصالحا وكذلك ان وافق
احدهما الجماع الطائفة العرفية الفقه والآخرى فالحال وجب العمل بما وافق اجتماعهم وترك العمل
بما يخالفه فان لم يكن مع احد الخبرين شيء من ذلك وكانت فينا الطائفة مختلفة نظر في حال
فما كان وادبر على وجب العمل به وترك العمل بما لم يرد به العرفيين مستبين القول في العلامة التي
في هذا الباب فان كان رويها جميعا عليا فخطري اكثر مما رويها على به وترك العمل بغير ذلك
فان كانت رويها مقاربا في العرف والعدالة فعمل بايدهما من قول العامة وتترك العمل بما لم
وان كان الخبران موافقان العامة او مخالفا لهما جميعا نظر في مخالفا فان كان شيء على واحد الخبرين
اسكن العمل بالخبر الآخر على وجه من الوجوه وضرب من التاويل والاعمال بالمخبر الآخر لان الخبرين جميعا
متفقان على نقلها وليس هناك فرصة تدل على صحة احدهما ولا مانع من احدهما به على الآخر فينبغي
ان يعمل بهما اذا امكن ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل به وجب اطراح العمل بالآخر وان لم يمكن العمل بهما
جميعا لقضاءهما فتنايه فيهما كانا الانسان موقفا في العمل بايهما شاء فاما العدالة التي لم يوافق في ترجيح
احد الخبرين على الآخر فلو ان يكون الراي مقتضا للقب مستقرا فقه في دينه موقرا من الكذب عليه
تتم فيما يروي به ما اذا كان مخالفا في الاعتقاد والاصل المذهب روي مع ذلك من القدر من نظير ما يروي
فان كان هناك من طرق الوثوق بهم فالحال وجب اطراح خبره وان لم يكن هناك من وجب
اطراح خبره ويكن هناك ما يوافق وجب العمل به وان لم يكن هناك من العرفية الفقه خبر يوافق
ذلك ولا يخالفه ولا يرفق له قول به وجب العمل به لما روي عن الصادق ع انه قال اذا تزلزلت

استفادان بالشرع فلا ينبغي لنا التوقف فيه جميعا او يكون الانسان يترجم في العمل بالحق
 شاء فلذا كان احدا الرايين يرمي الخبر بلفظ ما لا يخفى عليه من غير ان يخطر في خال الذي يرميه بالحق
 فان كان ظاهرا غائبا بذلك فلا ترجع لاحد على الاخر لانه قد ارجع له الزاوية بالعقود واللفظ
 معا فانه ما كان اسهل عليه فله وان كان الذي يرمي الخبر بالحق لا يمكن ظاهرا للفتن فيكون
 ان يكون ظاهرا فينبغي ان يتخذ خبر من هذه اللفظ فلذا كان احدا الرايين اعلم واقفة
 اضطر من الاخر فينبغي ان يقدم خبره على خبر الاخر ويرجع عليه ولاجل ذلك تتقدمت الطائفتان
 وتارة ويخبر بغير علم بربيد والوجوب والقبول ليسا ودر نظر انهم من الحفاظ الظاهرين على رواية
 من ليس له تلك الحال ومضى كان احدا الرايين متيقظا في رواية والاخر من الحققة عقلية وتلك
 في بعض الحالات فينبغي ان يرجع خبر الظاهر المتيقظ على خبر صاحبها لانه لا يترجم ان كان يترجم
 او دخل عليه شبهة او غلط في روايته وان كان عدلا لم يتقدم ذلك في ذلك لا يترجم في العدول على
 حال وان كان احدا الرايين يرمي ما نقا وقراءة والاخر يرمي ما جازة فينبغي ان يقدم رواية
 السامع على روايته السمي من الهمم الا ان يرمي السمي بغير ما جازة اصله مع ما اوصفنا مشروبا
 نيقطح الترجيح وان كان احدا الرايين يذكر جميع ما يرويه ويقول انه سمعه وهو فاكر
 لسماعه ما الاخر يرويه من كتابه نظري في حال الراي من كتابه فان ذكر جميع ما يرويه كما به سماعه فلا
 ترجح لروايته غيره على روايته لانه ذكر على الجملة انه سمع جميع ما يرويه وتارة وان لم يذكر كتابه
 وان لم يذكر انه سمع جميع ما يرويه وان رجح بخطه او وجد سماعه عليه في حل شبهة غير
 خطه فلا يجوز له ان يرويه ويرجع خبر غيره عليه وان كان احدا الرايين مرفقا والاخر
 مجولا فندم خبر المعروف على خبر المجول لانه لا يترجم ان يكون المجول على صفة لا يجوز ترجمه
 خبره وان كان احدا الرايين مصرحا والاخر مدلسا فليس ذلك بما يرجع به خبره لان المدلس
 هو ان يذكره باسم او صفة غير به او يشبهه الى قبيلة او صناعة هو غير ذلك معروف
 فكل ذلك لا يوجب ترك خبره وان كان احدا الرايين مسندا والاخر مرسلا فليس في حال المدلس
 فان كان من يعلم انه ليس من الاعقبه موثوق به فلا ترجح خبر غيره على خبره ولاجل ذلك
 ميزت الظاهريه بين ما يرويه خبره في غير وصفه وان يرمي ما جازة في غير خبره

فقد علمنا ان احدا راين
 قد علمنا ان احدا راين

عن ابن ابي اسير

عن ابن ابي اسير

النفقات

من النفقات الذين عنوا بالزكوة لا يرون الا من يرون رايان ما استند به غيره من ذلك
 من ساهم اذا تفرقة عن رواية غيره فانما اذا لم يكن كذلك ويكون ممن رسل عن غيره من غير
 ثقة فانه يقدم خبره خبر غيره عليه وانما تفرقة وجب التوقف في خبره الا ان يدل دليل على
 العمل به فانما اذا تفرقت امراسيل يجوز العمل بها على الشرط الذي ذكرناه ودليلنا على ذلك
 الادلة التي تقدمناها على خلق العمل باخبارنا والاخبار فان الطائفة كما علمت بالسانية علمت
 بالمراسيل فما بطعن في واحد منها بطعن في الاخر وما اجاز احد منهما اجاز الاخر فلا فرق بينهما
 على حال طنا كانا احدا راين ان زيد من الزاوية الاخرى كان العمل بالرواية الزاوية الاولى لان
 تلك الزاوية في حكم خبر اخر فخصنا الى الزاوية عليه فانما كان مع احدا راين عمل الطائفة
 فذلك خارج عن الترجيح بل هو دليل قاطع على صحة ما بطا الاخر فان كان مع احدا راين عمل
 اكثر الطائفة فينبغي ان يرجع على الخبر الاخر الذي عمل به قليل منهم فلذا كان احدا راين متساوي
 لغيره والاخر متساوي لا لباصة فلي مذهبنا الذي اخترناه في الرقة فينبغي التوقف في ما كان
 المتكلمين به فبما فادان شرعا وليس احدهما بالعمل اول من الاخرين قلنا انما لم يترجم
 هناك ما يترجم به لحدسنا على الاخر فانه من كان ذلك ايضا جازنا كما قلنا في الخبرين
 سواء وهما جملة كافية في هذا الباب انتهى كلام الشيخ في هذه المسئلة فاعلمنا بطولنا
 وقع في خبره روايتنا بيننا من روايته من القوائد الكثرة ولا بأس بالنسبة فكلها
 الاولى قال الصدوق الشريف في شرح الرواية خبر الواحد باعتبار القران فيقسم احسنا
 الاول ان يقرن به قران خارجيه عن نفس الخبر ولو اذعه الغير المنفك عنه مفيد للمعنى
 قابله وقران اخرى ايضا تدل على صحة متنه ويقال للقسم الاول من القران القيد
 للعلم بوجه الخبر في نفسه والقسم الثاني القران القيد لمتن الخبر الثاني لم يشأ
 خبر الواحد هو الذي يقرن بالقسم الاول من القران دون الثاني الثالث هو الذي
 بالثاني لا الاول الرابع هو الذي لا يقرن بشئ منها مثل الاول ان يخبر من علمنا صدقه
 باعتبار القران ما بالثاني قال ان العالم حادثا وصوره وادخلنا في خبره ما قد يدل على
 صحة متنه برهان او ضمن كتابا وسنة أو اقرا واجتماع وشا الثاني ان يخبر من علمنا

الذي علمه
 في ذلك الوقت

فقد علمنا ان احدا راين
 قد علمنا ان احدا راين

صدقه كذلك بان البنيوم قال القوم في حجة الرضا والتسليم واجب فحق فقطع بان البنيوم
 او الامام قال اهذه الفولان ولا ترفع بان التسليم واجب بالاعنى الصلح لاحتمال ان يصدق
 من الوجوب الاستصحاب المذكور وكذا لا يقطع بان وجوب التسليم للوضوء لا يمكن صدقه بغيره فحقه التقا
 او الصلوة اخرى لا يعلو ما ليس هناك دليل يغطي ولا كتاب ولا سنة متواترة ولا اجماع على
 التسليم واجاب القوم في مثال الثالث ان يخرج من لا يعلم صدقه ولا كذبه بان البنيوم قال هو
 شهر رمضان فحق وان لم تعلم صدقه او رايه ولكن علم صدقه المذنب وهو وجوب الصلح للكتاب
 والسنة والاجماع كما قال الشيخ في عدة بعد ذكر القرائن الثلاثة على صحة مضمون الخبر وهو ما
 اشترطه من دليل العقل وغيره فلهذا القرائن كلها تدل على صحة مضمون الاخبار والاحاد وتدل
 على صحتها في نفسها لما بينا من جواز كونها مصنوعة وان وافقت ثلاثة الادلة ثم قال الصدوق
 يقول في النزاع في حجة خبر الواحد القرون بالقرائن المعبودة لعمدة مقننه اصول اقرب بما
 حتى يفي نفسه امر اذا ادلة الاخر اغتنت عن ان ننظر الى مثل هذا الخبر نعم بما لاحظ
 لتكثير الادلة الاخر والتأييد وانما الخبر المرفوع بما يعيد حتى يفي نفسه ودون متضمنه حتى
 النزاع فيه ولكن لا من جهة صدقه وحده في مقننه بل من جهة اخرى وهو جواز العقل في
 لو كان لفظه ظاهرا لافصاحه في هذا الخبر ولو دل الكتاب وغيره من القاطع المذكور
 على العمل بخلاف متضمنه يجب ترك العمل به اتفاقا ولا منافاة بين صدقه في نفسه وركونه
 العمل به وان لم يدل دليل على خلاف متضمنه والمفروض عدم دليل يغطي بواقفه في ان كان لفظه
 نصا على المراد منه فلا نزاع في وجوب العمل به وان كان ظاهرا يتصور النزاع من القيد في
 ان الاصل عدم اتباع الظن الا ما اخرج به الدليل ولا دليل هناك ولكنك اذا نظرنا الى الادلة
 التي اقيمت في هذا الموضع من قبل الجوزين كما استدلك بقوله ثم انما نذكرنا ساق بذاته فبقوا
 علمات النزاع ليس في حجة الاستدلال بخبر الواحد اجواز العمل به من جهة ظنية متسقة
 بل من جهة حال سندك فبقوا ان يكون النزاع في القسم الرابع وانما اطينا الكلام لما لا يتصور
 بعض القاضين ان النزاع في القسم الثاني ثم قال بعد نقل بذاته مما قد سألنا من كلام
 الشيخ ان فيه مواضع دالة على ان عمل النزاع القسم الرابع احدها انه اعترف بان النزاع

لا ينافي وجوب العمل بالقرائن
 مع كونها مصنوعة

فانما هو في حجة خبر الواحد
 وانما هو في حجة خبر الواحد
 وانما هو في حجة خبر الواحد

فانما هو في حجة خبر الواحد
 وانما هو في حجة خبر الواحد
 وانما هو في حجة خبر الواحد

في الخبر

في الخبر الذي لا يوجب العلم شرط في قبول خبر الواحد شرط في كون الراوي ائله باعد لا
 غيره مضمون في رواية ذكرت الخبر غير مصنف بقرائن صحة المقنن فخرج الثلاثة الاول من
 اقسام خبر الواحد عن عمل النزاع اما الاول فلو جاز ان رواها هو انما العقل بغير شرط مطلقا
 حال الراوي لا نأخذنا القطع بصدقه لاجل القرائن وانما ما كونه موجبا للعلم للكون
 متضمنه مضمون بقرائن الصحة واما الثاني فلو جاز الاول ولما الثالث فلو جاز الثاني
 بقي الرابع محلا للنزاع وانما ما كونه موجبا في الاستدلال ان الظاهر عدلت بما في الكتب
 الاصول السنية الى الفتاة انما اقسام الثلاثة لا يخلع العمل بها الى هذا الاسماء انما المتنازع
 القسم الرابع وانما لهما الاعراض في تحقيق الاجماع على عدم جواز العمل اذ لا معنى لقوله الاجماع
 في الثلاثة الاول حتى يحتاج الى الجواب وراجع بما جازي عن الاعراض الثاني بان الشرع في قرائن
 المواثق والمخالفات لا معنى للفرق مع القطع بصدقه الراوي وكذا لا معنى لاثبات صدقه في
 نقض قول القائل بالمتبع بانه يقول بالتجسس في الاخبار التي يعمل بها بانه لا يمكن ان يكون الحق في
 جنتين فما هو جوابه من جوازها وجه الدلالة ان الاخبار المتعارضة عند هذا القائل لا
 بد ان تكون من القسم الاول والثالث مستلزم لاجتماع المتقابلين لا نأخذنا لالة الادلة
 القاطعة على صدق المقنن في هذين القسمين فوجه المتعارضين منهما موجب لصدق
 متضمنه مما قد فرضناهما متقابلين فبقوا القسم الرابع محلا للنزاع وهو الذي يقول الشيخ به
 ويمتنعه المانع ويقول بانما يكون الحق في جنتين وسادسها جوابه عن الاعتراضات
 اللذين ذكرهما بعد هذا لان مرجعه ملاحظة حال الراوي وقد عرفت انها انما تقع اذا كان
 النزاع في القسم الرابع وبالملاحظة في كل هذه مواضع اخرى يظهر ولا لهما على ما قلناه بان
 تامل فتأمل فظهر ان الشيخ يعمل بهذا الاخبار المرفوعة في اصولها لا ما يسهل وييسر
 اجعت القوة على جواز العمل بها وانما لا تخلو من القسم الرابع وقد يكون الراوي عابيا
 او نكيبا او مخالفا اخر من فرق الشيعة وصورة جواز العمل بالجميع ويدعي الاجماع على جواز
 العمل في الكل الا مع دلالة القاطع على منقضية الخبر وانما في كلامه ذلك الشاهد قد اشترط نقل
 المخلاف في حجة خبر الواحد من السيد المرتضى وما يبيد كما اشهر القول بالحجة عن الشيخ

٢٢٦

من القسم الثاني لا يمكن العمل به
 كما هو المفروض وتعارض خبريهم

روايتهم وروايتهم
 وانما هو في حجة خبر الواحد

بطله وبين ان غير محل النزاع فلا بد من نقل كلام السيد حتى يتضح حقيقة الحال فنقول قد عني
صاحب العالم وغيره من السيد انه قال انما علمنا خبره لا يدخل في مثله ريب كما يشاهد
علمنا الشيعة الامامية بذهبون الى ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا العقول
عليها ما بها ليست بحجة ولا دالة وقد علموا الطواغيت وسطروا الاشياط في الاجماع على ذلك
والنقض على ما بعدهم فيه ومنهم من يزعم على هذه الجملة ويذهب الى انه يتعطل من طريق العقل ان
يتعدى الله بالعمل بالاجناد الاحاد فيجري ظاهروا من جهة في اجناد الاحاد وعري ظاهروا في ابطال
القياس في الشريعة ونظيره في المسئلة اليه ان في صفاتي الجشع من العمل بخبر الواحد انه قد بين
في جواب المسائل الثابتات ان العلم العربي حاصل لكل مخالف للامامية او وافي ببلد الامامية
في الشريعة غير ان لا يجب العمل بظن ذلك في شواهد شعارة لم يورثه كما ان يبقى القياس في الشريعة
من غير العلم الذي يعلم منه كل في الظاهر ثم قال في العالم وتكلم السيد على نفسه في بعض كلامه
سواء هذا للفظه فان قيل اذا سلمتم طريق العمل بالاجناد ونفي اي شيء يقولون في الفقه كله
اجاب بما خلاصه ان معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذاهبا مستشاهر فيه بالاجناد المتوافق
وعا لم يحقق ذلك فيه يعلمه الاقل يقول فيه على اجماع الامامية وذكر كلاما طويلا في بيان
حكم ما يقع فيه الاختلاف ومحصله انه اذا امكن تحصيل القطع باحد الاقوال من طرق ذكرها اثنين
العمل عليه لا يخفى غير ان بين الاقوال المختلفة لفقهاء كليل الثمان ثم قال ان السيد قد
اعترف في جواب المسائل الثابتات بان الاخبار انما الرتبة في كتبنا معلومة مقطوعة على
صحتها اتنا بالتواتر او بامارة وعلامة ذلك على صحتها صدق روايتها فهي موجبة للعلم
مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الاحاد استدلوا
وه لا ريب ان كلامه صريح في عدم حجية القسم الرابع الذي قلنا ان ظاهر كلام الشيخ حجية
وليفاد من مجموع كلامه ان الحجة عند الخبر المتواتر والجملة المحفوظة بالقرآن المبينة بحجة
الخبر في نفسه والاجماع وكانه لو يذكر الاحاد في جواب السؤال لا يتعارض القرينة في حكم التواتر
ناكتفي به وباجملة فلا ريب في عدم حجية القسم الرابع عند السيد قد عرفت ان ظاهر كلام
كلام الشيخ حجيته ويمكن ان يكون قول الشيخ ولم يكن هناك قرينة ذلك على صحة ما تقدمه

الى قوله

المقوله ونحن نذكر القرآن فيما بعد والاعلى حجة القسم الثاني لان عدم قرينة على الفهم
كما تكون في القسم الرابع تكون في الثاني ايضا فلما قيل ان يقول ان الشيخ يعمل بالاجناد
غيره وهو الذي يعمل به السيد ايضا يتفقان ويرفع النزاع بينهما كما ذكره صاحب العالم
قال والاضاف انه لم يتبع من حال الشيخ واماله في الفهم للسيد ايضا ان كان اخبار الاحاد
يؤثر في حجية العهد زمان لقاء المصنوعين ثم راسدنا في الاحكام من ذلك ان القول بان العلم
لما مستسرة كما اشار اليه السيد ولم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر المجرد في الظاهر على انهم لم يروا
فيه وتخطى الحق من كلام الشيخ بما قلنا ثم نقل عبارة الحق الاية في اصوله وقال في الاصل
من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه الامامية العلامة اليه انفق وقال الفاضل
حيثما هذه الآية لا بد بعد ما ذكره كلام صاحب العالم ولقد احسن النظر في طرق السيد
الشيخ من كلام الحق كما هو حقه والذي يجر منه انه لو رعد الاصول للشيخ ولين اها حصل
بالحق اكثر من هذا كما لم من تحقيق ايات من غفلات المتأخرين كالدعوى وغيره ثم قال الذي
ارفع العلامة في هذا الوجه ما ذكره الشيخ في العدة من انه يجوز العمل غير الامامي العدل له
بقية الكلام كما ناسله الحق ليعلم انما يجوز العمل بهذه الاخبار التي دونها الاحتياط
على جواز العمل بها وذلك مما يجب العلم بحجتها الا ان كل روية عدل امامي يجب العمل به
ولا لا تكلف يظن باكثر الفرق الناجية واحباب الائمة مع تقديمهم على اخذ اصول الدين
فروعه عنهم بمطابق القسامين ان يقولوا فيما على اخبار الاحاد المجردة مع ان مذهبا لعلنا
غيره انه لا بد في اصول الدين من الدليل القطعي فان المقلد في ذلك خارج عن رتبة الاسلام
والعلامة راتباعه كثير من هذه العقائد لا لفتا زهانهم بكتا اصول العامة ومن يتبع كتب
القدماء وعرضا اهلهم قطع بان الاخباريين من اخبارنا لم يكونوا يقولون في عقائدهم الا
على الاخبار المتواترة والحقيقة بالقرآن المفيدة للعلم واما خبر الواحد فيوجب عند صحة
الاختياط دون القضاء والافتاء لانه من باب الشهادة انتهى ما ورد عليه ما الصدق الشريف
بان الذي دعاها الى ائمة الروم الى العلامة هو حسان ان دعوى الشيخ الاجماع والحق
على العمل مستندة للقطع بصدور تلك الاخبار من الائمة ولا يذهب على مثل عدم

كلام صاحب العالم

٢٢٧

كلام صاحب العالم الامام الرضا
الشيخ محمد بن بابويه

خبره

الاستلزام وكيف وكل حصل يعلم انه لا مانع من الاجتماع على العمل بالادلة الظنية وانما يجوز ان
يقول المعصوم شفاها التي يجوزت كعمل بالأخاديث الربوية يعني وان لم تقطعوا بصدورها
عنى وانما انما اطالب بالاثمة كما نؤمن بملكيته من الاخذ بطريق القطع ناول ما فيه منع يمكن
الكل جميع الاحكام في جميع الازمنة والثاني ان كوننا لا نجزم بعدم قطعنا القوانين كـ
الشيخ وامثاله لا لا نكمل داو عن المعصوم وان كان ناسقا بقطع بما سمعه هو عنه من
كذبناه عن رتب ادعى عدم جواز تحقق القوانين للشيخ وبه بل قول نحو ان من تأخر عن ما يوجب
اقول بعدم دلالة كلامه على تحققه له وانما ان الحق قابل بان الشيخ اعتمد على الاخبار المحققة
فليس في كلامه ما يدل على هذا بل المقابلة في قوله في المتن فاقبله الاحتمال اوردت القوانين
على محتمل عمله وما اعرض الاحتمال عنه ارشدني بحسب طرحة تدل على كل مقبول للاصحاب
لا يجب ان يكون محضوا بقوانين الصحة انتهى وسياتي مزيد تحقيق لذلك **الثالثة**
الظاهر كما ندمه جملة من الاصحاب كما تقدم ان الشيخ انما يجوز العمل بهذه الاخبار التي رويها
الاصحاب واجموا على جواز العمل بها كابد عليه بيان كلامه وهو الذي قدمه الحق فيقال
في كتاب الخارج ذهب شيخنا ابن حجره الى العمل بخبر العدل من دوة اصحابنا لكن لفظه
وان كان مطمئنا للحق يقين بان انه لا يعمل بالخبر مطمئنا بهذه الاخبار التي رويت
عن الائمة وروى بها الاصحاب لان كل جازر روي به انما يجب العمل به هذا الذي بينت في
في كلامه ويبيح اجتماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رويها غير الامامي وكانت
سليما عن المعارض ما شتهر نقله في هذه الكتب الدائرة بين الاصحاب عمل به داخ لذلك
بوجه ثلاثة الاول دعوى الاجتماع على ذلك فانه ذكر ان تقدم الاصحاب وحديثهم انما هو
بمعنى ما افتى به المصنف في قول على المتقول في اصولهم المعتبرة بكتبهم المدونة لتسلم له
خصمه منهم الدعوى في ذلك وهذا يجزمهم من زمان لم يجرى الى من الائمة فلو كان العمل
بهمه الاجابة جاز لا نكره وتبرؤا من الغافل بما الى آخر كلامه وقال في المعتزلة في الحق
في العمل بخبر الواحد حتى انقلوا كل خبره ما نطقوا لما تحت من التناقض فاق من جملة
الاخبار قول النبي مستكر بعدي القالة على قول الصادق ان لكل رجل منا كذبا يكذب

كلام الحق في الخارج

كلامه المعب

عليه

عليه واقتصر بعض من هذه الافراط فقال كل سليم السند يعمل به وسليم السند لا يحارب قد جعلت
الفاصول قد صدقت ولا ينبغي على اقتدارك طعن في علمنا الشيعة ونرج في المذهب انما ضعف
الارضين قد جعل خبر الجورع كما يعمل بخبر العدل لفظ اخرين في طرف والمخبر حتى خال السقا
عقلا واقتصر اخرين تعلم من العقل ما نساكن الشرع لم يزل في العمل به وكل هذه الاقوال مفرقة
عن البين وانما سقط اصوب ما قبله الاحتمال اوردت القوانين على محتمل عمله وما اعرض الاحتمال
عنه ارشدني بحسب طرحة انتهى الرابعة قد منع بعض متأخري المتأخرين على الشيخ في رتبة
كتابي الاخبار وبعض الرغبات بانها اخا ولا من يجب علمنا لا علم بان جميع الاخبار محققة
بانها اخا لا يجب للذكر في الكتابين كذلك فلا وجه لترك بعض رتبها اخر رتب بعد حجة
كلام الشيخ من انه انما يعمل بالخبر الاخا الذي روي عن الائمة ثم رويها الاصحاب لا ينبغي
اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رويها غير الامامي دون غير ما نقلت ان هذا
الشيخ انما قصد لسوق التدبر في كلام الشيخ سيقا منه لا خطه كلام الشيخ في ارباب كتابي فيكون
كما ذكرناه سابقا وقال في نتيجة التهذيب واقتصرنا من ايراد الخبر على الاثمة وذكر الم الذي
اخذنا الخبر من كتابه صاحب الاصل الذي اخذنا الحديث من اصله الى ان قال فقلت
وقوله للفرع من هذا الكتاب عن ذكر الطريق التي يتوصل بها الى رتبة هذه الاصول
الاصحاب وذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار فخرج الاخبار بذلك من هذا المبدأ وتبيننا
السند وتقال في اخر كلامه وقد اوردت جملة من الطرق الى هذه الصفات والاصول وكل
ذلك شرح بطول هو مذكور في غيرها رتب الصفات في هذا الباب الشيخ من اراد اخذ من
هناك وقال في شتقا الاستنباط في جملة كلامه وعول على الاثمة بذكر الراوي الذي اخذ
الحديث من كتابه الاصله على انما روي عن الفراغ من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها
الى هذه الكتب والاصول بحسب علمته في تهذيب الاحكام وقال في اخرها انما قد رويها
من الطرق الى الصفات والاصول انتهى وقد ذكرنا سابقا جملة من عبارات المتقدمين في
الذلة على ان الاخبار والرواية التي عليها المدار مأخوذة من الاصول المعتمدة عليها **الخامسة**
لا يخفى ان بعد هذا خطه ما سبق من كلام الشيخ في العدد وكتابي الاخبار وملاحظة ما سبق من

هذا الخبر اوردته على العمل به
وهو على العدل والمعاد
قد لفظت وحوار
وتدبر

الحديث

شهادة علمنا ان الارباب يكون ما في الكتب الاربعة ما خذ من الاصول المعتمدة التي عليها المدار في تلك الاعصار في زمن الائمة الاطهار عليهم سلام الملك الغفار ان تعجب الشهيد في شرح الدلالة من الشيخ حيث قال بعد ان اشترط في قبول الرواية الايمان والعدالة والمجته الشيعي اشترط ذلك ايضا في كونه الاصولية ووقع له في كتب الحديث وكتب الفروع العزيز فتاوى بالخير الضعيف عظم حتى انه يخص بها اجزا كثيرة صحيحة حيث تقاضيه بالاطراف وتارة يصح برهنة ضعفه تعجب في غير عمله للاعتراف وكلامه في ما كان من الدلالة والمالكة على خلاف المتأخرين كالحقق بالعلامة والشهيد لاراد في علمه بالاجزاء والموقفة والضعيفة اجزاء لا اعتضادها بالشهرة وربما وصف العلامة بعضها بالصححة لذلك كانت خيرة ما في ذلك لا يتوجه على الحق لمدرسة الاصطلاح الجديد بعد نعم العلامة ومن بعده قد خرجوا من هذا الاصطلاح كثيرا وجرى على طريقة القدماء فاطبقوا الصيغ على ما يعتمدونه ويعلمون به وان اشتمل سند على غير ما ياتي كما اجمعوا على تفريق ما يصح عن محمد بن عبد الله بن بكير عن طريقه وعبد الله بن عثمان وهو ما يدي ويطلقون الصيغ على مثل ذلك وعلى ما سئل من اني غير محرم وقد جرى شحنا الشهيد الثاني الذي غاب على الاحتياط من عاب استعاب كان وصف في بحث الرد من شرح الشرايع حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصححة وامثال ذلك في كلامه من تلخيص غير عزير **السابعة** حيث عرفت من كلام الشيخ وغيره من العلماء النقائات اجزاء والكتب الاربعة منقولة من الاصول والمصنفات ولا يفرقنا ضعف الطريق الى اولئك المشايخ احتياط الاصول والمصنفات ارجها لهما عند الحاجة الى مراجعت حال السند حتى علمنا ان الاصل والكتاب كان مشهورا لكتب الحسين بن سعيد والفصل شافان وامثالهما فانها بالنسبة الى الشايخ كالكتاب في التهذيب بالنسبة اليه انما لا يفرقنا جها لغير الطريق اليه انما لا يفرقنا ذلك ايضا وبعد التفرع في ذلك قد علم من كلام الشيخ في نسخة كتاب الاجزاء ان الطرق التي ذكرها في الكتابين هي بعض الطرق الى المشايخ واصل الامر بحيث احال باقي الطرق على غيرها رست خصوصا في رسته الذي جمع فيه اهل الاصول والمصنفين وذكر الطرق اليها فلما اننا اخذنا هذه الطرق من فهرسته ان كان صحيحا وان

في جملة الكتب

كان في حديث الكتابين ضعيفا او غير لا عندنا ولنا ايضا اننا اخذنا الطريق الى اجل المشهور في الفهرست حيث لم يذكر له في التفسيرين طحاكم اردن عيسى وجر بن محمد الله **الثانية** في كلام الشيخ وغيره ان القول على هذه الاجزاء المستورة ليس من حيث السند بل انما هما من اصول المعتمدة والمؤلفات المشهورة التي عليها المدار وانما العمل بالاجزاء هذه الاجزاء مصلحتا عليها الاحتياط وقبولها راجع الى الحاجة الى الاصطلاح الجديد من القسم الى الاقسام الاربع فقلت اكثر الاجزاء التي عملوا عليها في الشيخ في الكتابين ليست جميعها باصطلاح المتأخرين وكثير الاجزاء التي لم يعملوا عليها هي بالاصطلاح الجديد مع ما نقول ليس على وجه السند لا يفرقنا التي لم يعملوا عليها هي بالاصطلاح الجديد مع ما نقول ليس على وجه السند لا يفرقنا من التزم الاصطلاح الجديد نقدر قلنا سابقا الذي الى ذلك والعذر عما اصابك وما فيه من عار وعلية فلا حاجة الى الاعادة فيما نحن به بعض متأخري المتأخرين ان الشيخ اشترط العدالة في قبول الرواية ثم عمل بالاجزاء والموقفة انما شاء من تلك التاميل لا العدالة التي اعتبرها المتأخرين في الرواية القطع بكون الراوي ثقة مع ما جازع الكذب لا كونه مطمئن العدالة **الثامنة** في الاحتياط المتأخرين في جملة الخبر الموثوق وعدنها وهو الخالف من اهل القبلة ان كان ثقة في رواية عن الكذب يذهب الفاضلان الى عدم لانداجه تحت اسم الفاسق او لا من اعظم من عدم الايمان بل لعلنا من الفاسق بالرد وللإجماع على اشتراط العدالة في الراوي وفيه نظر فان التاميل في الاجماع هو الشيخ وقد جرح بان العدالة المعتمدة في الراوي ان يكون ثقة في رواية مع ما جازع الكذب لا غير بخلاف العدالة المعتمدة في الشاملة الامام فالمعتمد في رواية على ذلك الايمان وذهب جما الى القول لعدم انداجه تحت اسم الفاسق في اية البناء اذا الظاهر من الفسق انما كان بالمالجح الظاهرة لا بما كان بالعتيدة ولعلنا ليجد عليه اسم الفاسق كان عدلا او لا راسخا عليه ما وكولم اعترضنا تحت اسم الفاسق قلنا ان العدل لا يجوز الثقة بالخالف غير الخالف لمطلق الاية فانما است على وجوب التثبت عند خبر الفاسق لا الرد ولا ريب ان من نظر في حال الراوي الخالف لم يعمل به الا بعد حصول العلم برئاقته وعجزه عن الكذب يكون غافلا عما يراه بالثقة لا بد منه واستند بعضهم في قبول روايته الى ان صدق وصفه الفسق من خوفه على المعاصي الخفية لم يعقبا كونها عصية واستند بعضهم الى انه لا يصدق اسم الفسق عليه لان صدق اسم الفسق عليه ينشأ

الاحاديث في التناهي ام لا فان اخبارنا لا يجوز عن انوارنا الصحيحة لثبوت الصدور كانت
 مجهولة عندنا ام لا فاننا نصح والتوثيق المذكورين انما العلمان من صدقنا منه ووفقا عليه
 او لا بل يستدلان الى المعرفة تلك التي لا يعرف غيرهم ومما ليس بالمرحوم بل عليه على
 الموثوق بها والمعلوم عليها والمعرف من مذهبهم لثبوت الاستدلال وانما ان اكثر الفقهاء هو
 الثاني لانها انما يطلقان في عرفهم على الثابت الصدور باحد الاغواء الثلاثة كما سبق جديدا
 منعت ما ذكر في السؤال **والاصح** **الخامسة عشر** **القائلون** بحجة خبر الواحد هذا الخبر لا يصح
 في قول رواية شرط خمسة مرجعها الى الراي احدها العقل لانا لا نجوز لا يحصل الظن بحجة
 بخبره عن الضبط والاحتراز من الخل مع انتفاء خوفه المانع لمن الكتب ثم لو كان دورا بابل
 ما يرويه حال انا قلنا لان يوثقون في ايام افقته فلا يقبل **ثانيا** **الباع** فان الباع لا
 يحصل الظن بحجة لانه ان كان غير ميم بخبره عن الضبط والاحتراز من الخل وان كان ميم لم يثبت
 خوفه عن الكتب لعله ان لا يوافقا على غير المكلف على ان الاجماع وغيره من الادلة انما قامت
 على حجة خبر الواحد ويكفي الباع حال الاداء وان تحمل الرولية صبيبا الرجوع المقتضى هو كونه
 حال الاداء الا اذا لم يكن قسرا حال الخل وفيما ان عدالة تمنع رولية ما خفف بخله **ثالثا**
 الاسلام فلا يقبل رولية الكافر من اهل القبلة بالجماعا عن غير اهل القبلة بالجماع على الا
 لانه لا يثق اذ لا يثق اعظم من عدم الايمان ولا خلاف الضيق عليه في كثير من الاداة المتقدمة
رابعا **الضبط** بان يكون سهوا الراي اكثر من ذكره ولا سواد هذا العقد لم يذكره اكثر
 المتأخرين في تعريف الصحيح بل عندنا لا يثبت الا من عدم تعرضهم لذكره بان قيد العدالة
 مغف عنه لانها منتهى ان يري من الاخبار ما ليس مضبوطا عندك على الوجه المعتبر في عرف
 عليه بل العدالة انما تمنع من تعديل غير المضبوط عندك لا من نقل ما يسهو عن كونه غير مضبوط
 قطعه مضبوطا عندك عند بان رواه من اهل القبلة اذا عرف من نفسه كثر السهو ولم يسهو على
 الرولية عن رواه احوال ما ليس من الراي فيه وفيه انه اذا كان كثير السهو يري قال البهائي
 والمثقات الوصف بالعدالة لا يعني عن الوصف بالضبط فلا بد من ذكر الزكي ما ينبغي عن
 انتفاء الراي ايضا بالضبط ونعم ما قال العلامة في النهاية من ان الضبط من اغضاه

قوله لا يثبت الا من عدم تعرضهم لذكره بان قيد العدالة

الزابط

انما يربط في الرواية فان من ليس له ضبط تدبره عن بعض الحديث ويكون ما تم به نالدية
 ونجتها الحكم بها وليس هو يري في الحديث ما يضرب به معناه ويريد لفظا باخر او
 عن البيهقي وليس هو عن الوسطة او يري عن شخص ميم وحده ويرى عن اخر انتهى ان يقال كيف
 يتم له الحكم بحجة الحديث بخبره عن يوثق علماء الرجال رجال سند من غير شخص على ضبطه فكل من
 يريد ان يوثق بغيره فلا بد ان يثبت له ضبطا لا يلفظ الثقة مشتق من الوثوق ولا يوثق بغيره
 سهوه وذكره او لغيره هو على ذكره وهذا هو الشرع في عدم وقوعه على ما يوثق به
خامسا **العدالة** تدبر من كلام الشيخ في العدة ان العدالة المقترنة في الراي اكونه عن
 عن الكذب بباطل الما يريه وقد اختلفنا لاحتيا في ذلك فقبل ان نعالج العدالة عن ظاهر الاسلام
 مع عدم ظهور ما يقع في العدالة وهو الحق عن ان الجيد والشيخ في احد قوليه والشبهات
 وصفا المدا لعد صاحب الذوق وربما يخلو عن المعنى واحتموا بالاجماع الذي كانه الشيخ في
 فانه بعد ان اشر عليه الاجماع والاختار قال لا يثبت عن عدالة الشهود ما كان في ايام التهم
 لا في ايام العقاب ولا في ايام التباين وانما هو في احد شريكتي عجل الله الفاضلي ولو كان
 ما اجمع اهل الاصا على تركه وبالاخبار ومنها ما رواه الكليني والشيخ في البصير عن حماد بن
 عبد الله في اربعة شهداء على رجل يحن بالزنا فاعادك عنهم اثنان ولم يعدك الاخران قال فقال
 اذا كانا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزنا اجبرت شهادتهم جميعا او قيم الحد
 التي شهدوا عليها انما عليهم ان يشهدوا بما سمعوا وعلموا على ان يري شهادتهم الا
 ان يكونوا معرفين بالفسق ورواية عبد الله بن المغيرة قال قلت للرضا عن رجل طلق امرأته
 وشهد شاهدان ناحيين قال كلن ولا على القطر وعرف بالصلاح في نفسه اجازت شهادتهما
 ودواة العلان سياتي قال سئل انما عبد الله عن شهادة من يلبس بالحام قال لا بأس اذا
 كان لا يعرف بفسق ودواة سلمة بن كهيل قال سمعت عليا يقول لشرح في حديث لعلم ان
 المسلمين عدول بعضهم على بعض الا يلود في حد لم يثبت منه او يعرف بشهادة الزنا
 فحينئذ والظنين التهم كما ذكره اهل اللغة وصححه ابن هبيرة قال سئل انما عبد الله عن عمار
 من الشهود قال الظنين والمتهم والخم قال قلت الغاصق والحائن قال كل هذا يدخل في الظنين

٢٤٦

تحقيق العدالة

القول بان العدالة خاضع للاسلام

في كل مصيبة تؤذي بقله اكثر من ثقلها ما الدين يقبل في كل ذنب علم من شدة بديل قاطع وقيل
 في كل ما تورطت عليه النار والفتنة في كتابه وقيل في كل ذنب رتب عليه الشارح جوارحه
 شديدا في الكتاب والسنة وقيل في سبع وقيل سبعاوية الى غير ذلك من الاتوال ويدل على القول الاول
 ما رواه الكليني في الصحيح عن الحسن بن محبوب قال كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن بن فضال عن ابي بكر
 ومناجى فكتبتم الكتاب من اجتناب ما وعد الله عليه النار كفر عنه شيئا منه والبيع للوجبات قتل
 النفس الحرام وعقوق الولد من اكل الربا والغرب بعد الحجوة وقذف المحصنة واكل مال اليتيم والقول
 الزحف وقوله لم والبيع للوجبات قتل النفس الحرام من عطفنا الخاص على العام فكاننا ابر الكبار
 عن ابي جعفر في رواية عن الحسن بن محبوب قال كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن بن فضال عن ابي بكر
 والاربع الله عليها النار وروى علي بن جعفر في كتابه عن ابيه موسى قال سئلته عن الكتاب في
 قال الله عز وجل ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم واولئك هم المفلحون
 وروى الصدوق عن كثير القوا قال سئل ابا جعفر عن الكتاب في قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه
 وقيل ما رواه من الاخبار على جرحها في عدة مخصوص من كونها سبعة او اكثر على ضرب من المثال من تضعف
 المناخاة وتضع بعض الفضلاء بكونه اكثر من الكبائر فقلت قلت الاخبار عن ذكره لان الغرض من اجتناب
 العلامة تجنب الكذب يحصل التوبة في الراوي ذلك العهد وصاحبه الشرع ولو فرض كونه من الصغار
 قدجه في العدالة كما هي ايضا لغرض المصحة ثم اتم شرا المروة باشتغال عاصر الصلوات واجتناب
 سائر ما يلوها بغيره من المناخات ويؤذي النفس ودناها كليل العقيدة بالناس الجديف
 والناجوس الجالدين في موضع لم يجرعها دمه فيه بذلك والمضايقة في اليسر من المثال الذي
 لا يستضي فيها كجدة والخبثين والمشي في الجامع والاسواق والبول في الشوارع وقت سائر الناس
 وقيل في رويته اذ امته بين الناس والفتنة بما يجري بينهم من الجحوة والافراط في التراجع والفتنة
 والاكثر من المكايات الضحكة والجملة نجاسة ما يؤذي النفس ودناها الهمة وعدم البلاء
 ويختلف ذلك بحسب الأحوال والاعمال وله هذه صياغة اكثر المتأخرين لان مثال ذلك انما هو
 ونقص عقل او قلة بباله وجفاء وعلى القدرين لا شدة بقوله وفعله اما الخلل فظاهر واما
 الجيلة فلا توضع ما شئت ولا تليل الحياء فانص الانسان كما روي في الكافي في باب الحياء على

تفسير

قال الخليل

قال الخليل ولا يمان صغر فنان في قرن فاذا ذهب احدهما بقية صاحبه روى ابي عبد الله ع قال
 قال لا يمان لمن لا يمان له وروى عن الصادق ع قال من لم يمان ما قال وما قيل فيه فهو مشرك
 شيطان ومن لم يمان ان يراه الناس ميتا فهو مشرك شيطان وفي الكافي في كتاب الايمان في حديث
 هشام قال لا يمان من لم يمان له مرة واحدة من لا عقل له فان الحديث يحتمل على نحو الكمال الخاص بالمال
 لاننا قرب الجاهل من الكثرة والحقوق في الشرايع والعلامة في الارشاد لم يمان له مرة واحدة وهو القائل
 الا وديلي واليدين في الدار كعدمه لاعتبارها وتوقف بعضها في ذلك لان ما ذكرنا من الاعمال
 لا الشرع فلا يقدم في العدالة مع الزيادة في الرغبات لان الرقة تطلق على معاني لا يلبس شيئا
 فاصبح في معناه ما رواه في الكافي عن جعفر بن محمد عن سئل امير المؤمنين عن الرقة فقال
 اصلاح الهيئة وفي اخر حديث هشام الطويل استشار المال تمام المروة وروى الصدوق في
 العقيدة والامالي ورواها في الاخبار عن الصادق ع قال ما المروة فقال الناس لا تعلم قضا
 المروة والله يصنع الرجل خولته بقائه داره والمروة مروتان مروة في الحضر ومروة في السفر فاما
 التي في الحضر فتلاوة القرآن ولزوم المنهج والمشي مع الاخوان في الخواج والفتنة تروى على الجاهل
 التماس الصدوق وكتب العقد مما اتى في السفر من كثرة الزاد وطيبه وبذلك كان ممكن
 كما نك على القوم سرح بعد مفارقتك اياهم وكثرة الزام في غير ما يخط الله ثم قاله والفتنة
 جلبي ما يخط بيتا انما له ليزر في العبد على قدر المروة وفي الحاصل عن الصادق ع قال ان
 المؤمن من في رويته لانه يمان الحنيفة واعلم ان المروة مروتان للمسلم مروة في الحضر ومروة
 في السفر اما مروة الحضر فتلاوة القرآن وبجاسة العلما وانظر في التفصيل للمناخات على الصلوات
 في الجاهات واما مروة السفر فبال الزام وقلة الخلاف على من يحكيه وكثرة ذكر الله عز وجل
 في كل مصعدة يخط وروى في قيام وقعود وفي معاني الاخبار في باب حق المروة في المسح
 الصادق ع قال المروة مروتان مروة الحضر ومروة السفر فاما مروة الحضر فتلاوة القرآن وحسن
 وصحة اهل الخير والنظر في العقيدة مروة السفر فبال الزام والزام في غير ما يخط الله
 تامة الخلاف على من يحكيه وتلك الرقبة عليهم اذا انت فارقة ثم رويته انه قال ما الرقة فقلنا
 لانما قال الرقة انما يصح الرجل خولته بقائه داره والمروة مروتان مروة في الحضر ومروة في السفر

ثم ارفع صوته على رجل فقتله شيئا فبدا يقول انك تطالبه فقال بكذا وكذا فقال ابو عبد الله
انا بلغك انه كان يقبل الارمن لانهم لا يرون فيهم شيئا فلهذا دعوا عبد الله بن مسعود قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول بينما انا في الطواف واذا رجل غريب فرفق عاذا عابدين كثير البصري فقال له اخبرني عن رجل
هذه الشاب رأت في هذا الموضع مع المكان الذي كنت فيه من رجل ثم نقلت فرفق الشريفة
بل دينار وكان علي في زمان فمضت له مالي فيه ولو لبثت مثل تلك اللباس في زماننا لغال
الناس هذا امر ان مثل عباد وعبد بن عثمان قال كنت غاصر لابي عبد الله فقال له رجل
اصحك الله ذكرنا على جليل طالب م كان يلبس الحسن يلبس القيص باربعة دراهم واربعة
ذلك ورفي عليك الجيد قال فقال له م علي بن ابي طالب فكان يلبس ذلك في زمان لا ينكر
ولو لبس مثل ذلك اليوم ليشبهه فيه لباس كل زمان لباس اهل زمانه فاما انتم اليوم ليل
علي بن ابي ربيعة وعز ابن مسعود عن رجل عن الصادق قال قال الامير المؤمنين ليت بيننا احدكم
لا فيه كما ترون في الغيب الذي يجب ان يراه في حاسن الهوى وفي كرام الاخلاق من النبي ما كان
كان في الزمان رجل جسد من غصن من اوراق الشجر وسوى جرسه ولقد كان يقول اقول في هذا الغصن
لا اهل وقال ان الله يحب من عبده اذا خرج الى الدنيا ان يلبس له ويحمل هذا كله ضافا الى ما ذكرنا
له من افعال وما قيل فيه من شرارت شيطان مع ما في ذلك من القرض للنفس ومقسط الوار وقال
الامير محمد بن ابي نصر بن مفاة في ذلك الزمان الذي انما الشرع غير مقبول على اطلاق بل ينبغي
التفصيل بان كلما ورد الشرع رجحنا انما الكلام والتمسك بالملك ونحو ما ينبغي تفصيله على ما هو عليه
الناس وصاروا على علمهم ان الشرع في وروده اصل للغاية لا فرع عليها وماء لادن رجحنا الى
غاية الناس البشارة بحسب حال الأشخاص والبلدان والازمان للمعصية المذكورة ولكن لا ينبغي الحكم بحد
الحد الذي يجرى الصدور كما هو ظاهر الملائكة عليهم السلام بعد الاصل الذي لا ريب له في ذلك وهو ان الله عز وجل قد رخص للناس
في ما لا يراه من عتوان الاستسقاء لا يريدهم الحكم بالحدود من الصلوات الا في حق من صانوا اليدين في التبتة
عليها الاولى الظاهر ان الاخلاق عليهم في عود افعالهم اذا كانت يفعلون الكبيرة او الاصل لا يفعلون الصغيرة
او ما ياتي في الزمان بالقرينة الا ان الكلام في تحقق هذه القرينة من غير مظاهر الشرع في البسوط على ما
عنه الكوفة في مظاهرها صاحب الكوفة في قول الشهادة باظهار التوبة عقيب الخطا لا لبس اجل

१०१

عن الحزام من الاخبار المنورة
وفي الحزام في باباته مسنداً

قد ارتفع

عن رجل عن الصادق قال كلف بالمرغز
ان يلبس ثوبا يشبهه وان يركب راجلته
وعن الصادق قال الشجرة خيرا
ورعا في النار وعن ابي بصير عن ابي

ويعود العلة بعد ذلك

407

شأنك لصدق التوبة المحقق بعد العدة وفيه أنه لا شيء من أن يكون ليلى الاكثار غير ناسد
 وعدم ثبوت كون مثل هذه التوبة معتبرة شرعا وقيل باعتبار تكرار الظاهر التوبة والندم لو تكرر
 ما على التوبة سواء اعمله اهل العمل بعد ما امر لا يقبل باعتبار اعدام العمل بعد ظاهرا والتوبة ولو تكرر
 تكرار التوبة لغير التوبة لا يكون تابوا من بعد ذلك واصحوا ويقتضي ان يعتبر الملكة ان لا يبق في حق
 العدالة الا التوبة والندم على اتمام العمل ووجه الاختيار مدية يقبل الخلق باصلاح الشرع
 وكونه صادقا في التوبة لا يعود الملكة لا يمانع بدونه ذلك لانه يشهد بملكته وبقائه كما هو عليه
 قال سئل ابا عبد الله عن رجل يخطئ في عمله فندم عليه ولا يعلم منه الاخر الا ان يخطئ
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله لا يقبل شهادته فقلت نعم ما
 قال بسئل ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولو يعلم منه الاخر اجازت شهادته ورواية السكوني
 عن ابينا وقم ان امير المؤمنين شهد عنه رجل وقد قطعت يده من جلده بشارة فاجازته
 شهادته وقد كان تاب وعرف توبته **الثانية** ينبغي بنا على اعتبار المدة بالمعنى المذكور ان
 يستثنى من اعتبارها ما لا يتكيا فيه بعض ما لا يلق به عادة لا بقصد الشبهة والفتنة بل بقصد
 تخفيف التوبة وكسر النفس ما لا يقدح في الانبياء والائمة كما هو المسمى في الصلوات كما ان
 واجد فيكون ذلك قارحا في عدالة كماله كماله في الشغل الجليل الا ان يحضر ههنا للنفس شدة
 اليه بعض الاجتناب فكذا لو كان الشيء واجحا شرعا منكر اعادتها عما بينها عليه **الثالثة** في
 كلام جلة من الاحكام كالاجتهاد لا يقدح فعل الصغيرة نادرا للاختار المذكورة ولانه لو كان
 قارحا للزم الضيق في الحجج المتعينات فعلا ونقلا آية ورواية لقد لا يفتك ذلك عنها الا
 في المصوبات او من يعرفهم كسلطان رايي ذلك صحت بذلك الاجتناب المقدم لعل
 في العدالة ظاهرا الاسلام فان الاشياء قلما يتجاوز عن تهاون بواجب ومعاينة في التكرار
 او مساهلة في اداء حق اخرج عن عهده نحو ذلك عهدا با على القول بان الذنوب تتما
 وما على القول بان جميع الذنوب كبائر فيلزمهم قدسها بذلك كما التزمه انما صرح في الارباب
 ويخلص عن لزوم طرح بانقائه بالتوبة وترد في الخلف بانه مع التوبة لا فرق بين الكبيرة
 والصغيرة في التقطوط فيه انه لا يفرق بينهما والحكي عن الشهيد الثاني في السالك ان لا يكون في

قال المصنف

لكن

في الحكم بالتوبة لمحاق الاستغفار والظهار والندم حتى يعلم حاله ذلك وهذا ايضا بان من اخرج
 لانه ان كان طويلا وعاشرة اليه يفوت مواعيد العرض من الشهادة الا ان بعض الذين يتكلمون
 في التوبة منها تركها كما عن قائلها الشهيد مثل من عرض عليه القضاء مع وجوبها منعت ثم عاوان
 بقيت عليه اقامة الشهادة فاضنع ثم عاد **الرابعة** المراد بالاصلاح على الصغيرة القاصح في العمل
 صولا لامة ولذا روي عنه عليها والملائمة لها كما هو المستفاد من كلام اهل اللغة وحكي عن بعض
 قال الرازي عدم التوبة وبما يشهد به بما روي عن ابي جعفر في قوله نعم ولم يصرح على ما هو
 قال الا ان كان بذنب الذنوب فلا يشغره ولا يحد شغفه بقوة فذلك الاصل او قال لا الاصل
 كما يحقق بالاصلاح على منعه لاحد من الصغيرة كذلك يحقق بالاصلاح على انواع مختلفة منها وقيل المراد
 به ما كان على نوع واحد وقد قسم بعض المحققين الاصلاح الى فعل يحكي بالفعلي وهو الواظفة على
 منوع واحد وهو ايضا من الامور التي ادعى انواع منها مختلفة كذلك والحكي هو الصريح على فعل الملك
 الصغيرة بعد الفراغ منها يحكي عن العلامة في الخبر ان الاكثار من افعال الذنوب المتسلطة مع عدم
 الدوام على منوع منها بمعنى ان يكون ارتكابه للذنوب اغلب من اجتنابها اظهرت كون
 توبته قارحا في العدالة اجماعا ولا يفرق في تحقيق كونه قارحا في مفهوم الاصلاح وغير داخل في ثبوت
 قسم الاصلاح الى حكيم يفعله خصص الاصلاح الى حكيم بالعلم على تلك الصغيرة بعد الفراغ منها
 مقتضى كلامه انه لو كان عاديا على صغيرة اخرى بعد الفراغ مما هو فيه لا يكون مقرا او لا ذلك
 فانما مدية سنة على ليس الحري مثلا ولم يتمكن من اليه لا يكون في تلك المدة مقرا او لا ذلك
 تامل **الخامسة** قال ابن ابي عمير في الاربعين نذر يظهر من في الصغيرة مع الاصلاح انما يتغير كبره
 معه فلو ليس الحري مثلا مقرا عليه بصيرة تلك اللبس كبره والشهو ويزداد في القوم ان الكثير في
 نفس الاصلاح على الصغيرة لان الصغيرة المصغر عليها يقصر بالاصلاح كبره فكأنه يكون الحديث
 على معنى انه لا اثر للصغيرة في قرب العقاب مع الاصلاح بل العقاب معه من حيث على الاصلاح
 الذي هو من الكبار فكان الصغيرة مخفلة في جنبه انتهى **السادسة** قد صرح جلة من الاصول
 ومنهم المحقق في الشرائع والشهد في الدخول ان القطار ببعض المؤمنين بعد قارح والعد
 وعلم بعض المحققين بفرع الحد وبعضه المؤمنين واستغاضة الهند به صرحنا في الاجتناب

في حجة

وانما من الكبار فيمكن ان في العدالة والمجاهل الظاهر هما قاروا لانها من الاعمال القلبية
 فلا يتحقق ما ينشأ في الشهادة الا مع اظهارها من كانا من بين بدون اقرارها وانما قول قد
 حقا في كتابنا مصابيح الاولاد في حل شكوك الاجناد ان مقتضى الاجناد والولادة في الحسد بعد
 ملاحظة ملاحظتها ومقدورها من ملاحظتها ان الحسد في نفسه اذا لم ينظر اثره بل ان وجد ليس
 من اجل امله ليس بمقدور وقد ورد في الاخبار انه باكل الايمان كانا كل الناس والمحب وروى الصادق
 في الفقيه من سلا في الحسد والفرقة بين العبد عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قسمة الحسد والنيان وما اكرهوا عليه وما لا يحقون وما لا يعلمون وما اضطرنا اليه الحسد
 والطيرة والتفكير في الوسوسة في الحلق في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 يدور ما بين من دونه الطير والحسد والتفكير في الوسوسة في الحلق في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 استكرهوا عليه والطير والتفكير في الوسوسة في الحلق في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 والحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 الامر في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 واظهار السر في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد في الحسد
 على الحالة الطبيعية التي يحدها الانسان من نفسه عند ما احده الشدة على الغريم اذا كان
 عدوه مع الكف عن المراتب المذكورة **السابعة** قد صرح جملة من الاصحاب بان اصناف الكفر
 كالجألة والحجامة والحرف والدينه كالزنازة والوقادة غير قارح في العدالة عندنا لا يجوز مباحة
 والناس محتاجون اليها ولوردت شهادتهم لم يرض من حكمها في الضرر بل قبل بوجوبها كقفا
 لتوقف النظام عليها هذا كله على انه لو دلل على قبح ذلك في العدالة وحكي في الخلاف في ذلك
 عن بعض النماستين انما اشتغال بها بما يروى من حجة النفس وقلة الرقة وعن بعضهم
 انه فرق بين ما يليق به وبغيره اقول وهذا الاشكال قد يلزم من اعتبار المروءة اذا استلزم انما
 الفقيه الجليل العبد العظيم ان الى التمسك بالزنازة وعن هذا من اصناف الدين مع مائة

حاجة

حاجته بغيرها نقص في مروءته لان يكون الاخلاص على خلافه كما هو ظاهر عبارة المفاتيح انما
 قد صرح جملة من الاصحاب بان ترك المندوبات او فعل المكروهات لا يقع في العدالة الا بالبر
 حلال فيكون بالنهاية وبها لدين قلة المسالات بكالات الشرع فيقدح في العدالة ومثل له بعضهم
 بما اوردته المندوبات اجمع او فعل المكروهات كذلك ويحكي في الشبهة الثانية انه لو ترك شيئا
 منها كالحجامة والناخلة ونحو ذلك فترك الجميع للمندوبات في العدالة المقضية لذلك ولو ترك
 احدا لم يضر انما في ذلك ما يتكلم بالاستحباب مع كون الترتيب معصية يؤخذ عليها انما
 لا يجمعان مصافا الى ان جملة من الرغبات قد ردت على اية العباد اذا اقول انما اقرض علمه لا
 يشلون عما سوى ذلك في منها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن غايها الاخيرة في الصحيح قال
 دخلت على ابي عبد الله وانا اريد ان اسئله عن صلوة الليل الى ان قال فقال من غير ان
 اسئله اذا لقيت الله بالصالحات المحضات لم يسئلك عما سوى ذلك وعن احمد بن محمد
 قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انما العباد اذا اقرضوا ما اقبلت فشفعوا وانا ادرت فعليكم بالبر
 وروى الشيخ باسناده عن الصادق في حديث قال فيه من اخذ الله بما اقرض عليه لم يشرك
 سوى ذلك وروى الصدوق في العلل عن زهير عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسئل الله عما سوى الغرضية قال لا الى غير ذلك من الاجناس والحق بهذا المضمون ويمكن ان
 يستشهد للمدعي جملة من الاخبار ومنها رواية الشيخان في الكافي والتهذيب عن حنان بن الحارث
 قال سئل عمر بن حريش ابا عبد الله وانا جالس فقال له جعلت فداك وان كنت اقول
 من هذا يعذبني الله عليه على كثرة الصلوة فقال لا ولكن يعذب على ترك السنة وفي التهذيب
 في الصحيح عن ابي جعفر في حديث قال فيه بعد الدوافل انما هذا كله قطوع وليس بمغرضات
 تاركة الغرضية كافر وانما ترك هذا ليس بكافر وبكفها معصية وروى المشايخ الثلاثة
 باسناده في الصحيح عن ابي عبد الله في حديث عن رجل لا يترك على قضاء ما فانه لم يقبل في
 الليل لكثرة شغله فقال ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها او حاجة لا يخرج من
 فلا شيء عليه وان كان شغله لغيره فاشغل بها عن الصلوة فعليه القضاء ولا خلافه في حقا
 منها وما مضى السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن حمل هذه الاخبار على المبالغة وتعليلها لكونه

أخبرني عن طريق رسول الله
 عليه وآله السلام ان قلت جعلت
 فداك

فأمرهم كيلا ما يشكروا في الذكر ومحطات بحيث تلقى بالحرصا وفي المسحبات بحيث تلقى بالواجبات
مديحا استوجب بعض متأخري المتأخرين قطع ذلك في العدالة من حيث كانا القصة للرفعة عند
اعتبر هذا المبدأ ذلك المخرج عن العداوات المسخبة شرعا وعرفا واستوجب بعض الأجانب
الغفل من جماعة المصلين من غير علة قارح في العدالة ويشهد له قول الصادق ع في تفسيره
ابن أبي يعفور المقدسي ما قد وصلوا إليه ثم بان عرق قوما في منازعهم لتركهم الحضور في المساجد
وقد كان بينهم من جعل في بيته فلم يقبل عند ذلك وكيف يقبل شراوة أو عدالة بين المسلمين
من جرى الحكم القديم جعل من رسولهم فيه الخرق في جوب بيته بالناسد كانهم يقول جنة
لن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة فلو في التهنيد وقال رسول الله ع من غيب
جماعة المسلمين رجب على المسلمين غيبته وسقط بدينه عدالته رجب بجزائه راد
وقع إلى امام المسلمين المنزه وطهرا فان حصر جماعة المسلمين والإلحاق عليه بيته و
نماز العجوة المذكور ذلك يظهر مما عالج وجوب الجماعة ايضا بل خرجة في ذلك فكون
الترك معصية قارحة في العدالة ويؤيد العجوة المذكورة ما رتل في الكافي من التهنيد
الصحيح عن أبي جعفر ع قال من ترك الجماعة رغبة عما رزق جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاتي
له وفي الحسن بن علي بن الرضا ع قال من ترك الجماعة رغبة عما رزق جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاتي
له وفي الفقيه ع في جعفر ع قال لا صلوة لمن لا يشهد الصلوة من جيران المسجد الأرض أو
مشغول وقال رسول الله ع تقوم لتحضن المسجد لا تحرق عليك سلامك وفي عاين البرقي في
الصحيح عن الصادق ع قال سئرت رسول الله ع على جيران المسجد شهود الصلوة وقال البيهقي
أقوام لا يشهدون الصلوة إلا من مؤذنا في ذلك ثم يقبل امر رجلا من أهل بيتي وجعل على يميني
على أقوام يسمونهم بخرم الحطب وفي العلل عن الصادق ع قال لا صلوة لمن لا يصلي في المسجد
مع المسلمين إلا من علة إلى غير ذلك من الأجانب وكالات بعض الأجانب على عدم وجوب
الجماعة وعدم وجوب الصلوة في المسجد وتأييدها بالاجماع ومع فلا بد من حمل الأجانب
المذكورة على التاكيد والمبالغة التاسعة قالوا تفرق العدالة بأمر ثلاثة أحدها ألا
الحاصل من العجوة المتأخرة المذكورة الطلعة على الحال كونها من الأمور المحفدة ولا يكفي

२८९

فيها الفرق كما يكلف فيها ذلك في اخرج قالوا فيستحيل حصول الظن المتساخ للعلم بالحق والتمشيط للمؤمنين
الحق والخلق والطبع والتمسك ثانيا الشيع بان شتر عدالتهم بان اصل الفضل مفرج من اصل
العلم كما لا يخفى السابقين من غير الجحيم الى ثلثنا هذا فاننا لا حاجة فيه الى التخصيص على ثلثنا
لما استنبه كل عصر من دعوى وقولهم ان الدنيا تركية من بقى لمر العدة وحل كل ثمر فيها الى احد
بناء على انها من باب الرولية او لا بد من الاثنين بناء على انها من باب الشهادة تركية في تركية
الرأي الواحد وفي تركية الشاهد لا بد من الاثنين كما هو الامر اقول وعلى القادرين في كل
كون الركبتين ثقلت الاثام بعدا تركية مطلق كونه ثقته ولو كان غير الامر في قولان بسيان على حجة
الموفق وعلمها وانما قالوا لثقل حدثن ثقته من در من ثمة ولا تحين فهل يكون ثقل تركية ام لا
باب في ذلك العلم كونه قصدا تركية وانما العلم ذلك تركية الاحتمال ان يكونا رادعرا الاجتهاد
وهل تثبت تركية الاجتهاد اجتهاد فيهما بعد التزم كان في طريق الاجتهاد بجهة من ورهه انه
كان وكيل الامام او لم يصل خلفه على ان اولين ورهه علمنا لا بد من رأي الامم الثقات اولين قول ثلثنا
حاكم الشرع او نحو ذلك ام لا وحجتها ان ظاهرهم انه تركية تخرج الاموات الثقات بل لا بد من
الرأي ثقته او فاسقا اذا تركي والراجح محضه فانه الامانة في الاموات كما لا يخفى والنجاسة في
واين طارس والعلامة وابن الغضائري وابن شهر اشوب وابن داود ومثله لك لا يبعد تقليدا
للاموات لان التسلسل من الموضوع الى الموضوع يجوز فيها الرجوع الى اصل العرف لاجلها وامواتا كما في الركبتين
في معاني اللفظ الى اصل اللغة **العاشرة** ظاهر كلام جملة من الاحتجاج عدم الفرق في العدالة بين
في الركبتين والشاهد والاثام والحاكم وهو الظن من روايتنا بان يعقود وان كان سياقه ما عدل
الشاهد لان ظاهرهما ان العلم من ذلك حيث دلنا على عمل ان الشاهد للصلوات موجب لظاهر
عدالتهم بين الناس حيث ان ظاهرهما مطلق العدالة لا العدالة الاحتجاجا لثبات الشاهد بل ظاهر قولهم
ان ذلك بجهر شهادة مدعاه لثباته غير الشهادة لظاهر المعاقرة وقد عرفت من كلام الشيخ في العدة
انه فرق بين عدالة الشاهد والرأي فاشترط في عدالة الشاهد الايمان ولم يشترط في الرأي
واشترط في الشاهد عدم فسخ الجوارح انما هو في ذلك في الشاهد وظاهر كلامه في
طريقنا الاحتجاج على ذلك ومن العويب دها ب بعض المعبرين الى العكس ما دعي اننا لم نثبت حجة

76

فها

على الكفاية بحسن الظاهر في الشهادات وعلى اشتراط الاحتياط في المصالح والمخالفات في المصالح
 والتكليف في الرواية قال ذلك لم يكن قهوا بالمداخيل المذلة على حال بل على المذلة واما الكفاية
 بظاهر الحال اذ انما خص به في الشهود لاستقامة النظام كما في المنطق والمداخيل وسائر العقود
 نحوها والالتزام للسلطان سوف دون الرضا وفيه انه لو انقضت الرواية على ما يدعي لما قام للسلطان
 اكثر الاحكام الشرعية فان اكثر الاجل ليست من قسم القبح مع انه من ان لم يصح به الشيخ في العدة
 وما صرح به جملة من انه يحتاج في الشهادة ما لا يحتاج في الرواية ولذا لما اختلفوا في شهادة
 الجحد دون وعائنه واعتبر العدة في الشهادة دون الرواية ولما صرح به ابن ابي يعقوب المصنف
 حسبا قد منا **الحاجة** وبه **عش** لا يخفى ضعف القول بامتنان العدالة عبارة عن الملكة التي ذكرناها اعتبارا
 الزرة التي تقرر اذا لم يدل على ذلك دليل يعتمد من عقل ولا عقل ولا كلام المتقدمين
 المتأخرين الى ذمة العيلة خال من ذلك ولم يذكر احد للملكة في تعريف العدالة كما لا يخفى على السمع
 لكما في هذه الأبواب وقد اعترف بامتنان جملة من المتقدمين متأخري المتأخرين
 منهم الفاضل السيد زكريا صاحب النخبة حيث قال وله احد ذلك في كلام من قد علم على
 وليس في الاجناد سند لا شاهد وكلهم اتفقوا في ذلك ثلثا عاما حيث بعثت الملكة في
 مفهوم العدالة ويوردونه في كثير من احوال الصداق الشريف في شرح الزاوية بعد تعريفها
 العدالة بالملكة المذكورة سابقا ما عطفه اقول اما كون هذه الملكة عدالة فلا ريب في ان
 التي سط بين البشارة والحكمة وبين افراط الشهوة وتفرطها وبين طري في افراط
 القوة النخبية اعني الظلم وتفرطها الى الانطواء في الشجاعة واما اعتدات هذه القوى حصلت
 كيفية رجلينه بشبهة ما اخرج كلها كانها تحصل بعد الفعل والاعتقال من طرفة تلك القوى
 انكسار سورة كل منهما بعد حصولها يلزم التقوى والبررة واما اشتراط تحقق هذا الشيء
 في الواقع حيث اعتبر الشارع العدالة فلم اطلع على دليل يظني لم تضل عن القبط يصح من ابي
 يعقوب عليهم السلام كما قيل لم يحصل لنا الاطمنان التام في عدم اجتناب الذنب في الواقع
 الايمن انما انضج حصول تلك الملكة له وهذا يقربا اعتبارا ولكن بعدد ان حصول هذه
 الصفة الجيدة لا تكون الا في الاربع الذي لا يبعث الذم عليه نادر لان التعديل المذكور يحتاج

بما لا يخفى على السمع

الى جملة هذه شأنه مع تاسيد ريان ولا يحتاج الى العادل عالم لا بد منه في كل طائفة من كل قرية
 من سكان البرق اليه حفظ النظام الشرع حيث اعتبر في الاغلب اثبات منه في الشهادات واثبت
 واحدا في الجمعة والجماعات وحث الناس عليها وادعاهم وادعاهم على الفعل والنزول
 اصل كل قرية ولان كانا حتمنا في الشاهد في اغلب الاوقات امر ظاهر لا يقال اننا شارعا في
 اعتبر الملكة ولكن جعل حسن الظاهر مع عدم عيوب الخلق والامور على فعل الكثرة والاصل على
 الصغيرة علامة لها وهذا يحصل في اكثر الناس لا نأفوق انما اعتبر القاضي بالملكة فيما يعبر به عليه
 هذا الذي قلت فلا يخفى للفرق في ان العدالة ما لا ان من لا يقول بالملكة يقول باستلزام
 الظاهر ما اجتنب الكناير والصغار لا الغلب من يكتفي بالاسلام ولا ريب في انها غير مستلزمة
 لوجوب الملكة وان كانت الملكة مستلزمة لها فما الفائدة في اعتبار امر ثم جعل علامة لم يلزم
 غير مستلزم له ورواية ما يلزم مع مرعات الاحتياطات ان يكون الامام والشاهد من العلم
 الذين يرغبون في المشي كالجماعة مع عدم المانع ربما يعقب في عدم عيوب واحد على ذلك منهم
 من جعل الحجة انما بالثبات والستر وان فعلوا شيئا من ذلك يظهر من سماعهم الذم منهم
 يظهر انما لا يخفى في دهرهم فمن غرضنا من طائفة طي يقيم هذا الذي قلناه نصلي بعد تعقل
 شهادته وان لم يعارضه اصلا ومن لا فلا اما الراوي فالظ عندى هو ما قاله الشيخ وهو
 ان يكون متحررا عن الكذب اذ دلالة لمة التبيين على ان يدين لاعتبار الاطمنان في خبره ليست
 ظاهرة عندى كما يظهر من التعليل بقوله عز وجل ان تصيدوا قوما بجهالة وانما علق وجوب
 التبيين بالحق وان لم نقل بان المراد منه نصيب الوليد لان الفاسق مظنة الكذب فمع فرض
 اجتنابه عنه الامتناع من قبول خبره انتهى وقال الفاضل النايلى حين بن شهاب الدين في
 كتابه الاصول عز من امسنا خرجت العدالة بانها ملكة لا حجة في النفس شئت على ملازمة التقوى
 والبررة قالوا ان تقرر بظهورها وانما بالفاخرة الباطنية والاشياء او بشهادة عدلين
 هو كلام نشأ عن غيرنا من ان تلك الملكة من البواطن الى لا يعطى الاعلام الغريب والمعاشر
 لا ينفذ علما بهابل ولا غلبة الظن في كثير من الناس وبت من يضبط لقوله الظاهر وهو في
 الباطن وكن من اركان الزندقة بل الحق ان العدالة في الشاهد والامام الجماعة منسبة على الظن

١٣٣

كلام الشهيد

كلامه في الرد على ما في هذا
وغيره من اصحاب الكذب

وهو كونه مشهورا حال اذا شغل عنه خطاؤه وحيث انه قالوا لا علم منه الاخير وفي الراي كونه يوجب
عن الكتب طابط لما سبقه واما الايمان فهو مع ذلك شرط لقول جبر الواحد الجواب عاين
العلم ولا يشترط كونه الراي ذكرنا ان هذا حاصل ما ذكره الشيخ وغيره من القدماء واما في
الاصول من زيد تحقيق قال الشهيد الثاني في الدرر البهية بعد ان ذكر ما يشترط في الراي من العلم
والضبط وغير ذلك ما لفظه المشهور بين اصحابنا اشرافا ايمانهم مع ذلك وقطعوا به في كتب
الاصول هذا مع علمهم باجتماع هذه احواله عند من عن ذلك باجتماع الضعف بالشراف
وغيره مما من الاسباب كقولنا ان القرآن على صحة مع ذلك على ما ذهب اليه المحقق في المصنف
وقد تقدم الكلام على هذا الدليل في اول الرسالة ثم قال وللازم على ما قررنا ان شرط احدا لا من
من الايمان والعدالة والاجابة والرجح لا طلاقا لشرطنا القضي لعدم قبوله وقاية غير التي
ولا يقولون به انتهى وهو لازم على من اطلق اشرافا ايمان الراي وعدالة ثم اعمل بغيره اشرافا
كالعلماء وروايتهم وعلى شئنا ايضا فانما ظاهرا ذلك في اماكن من شرح الشرايع اما على
المحقق في البصيرة فلا ما استوفى ثم قال به واقصر قوم منا غيرنا سلامة السند واقصرنا على
الشيخ ولا ريب انه عدل ولا يدرج فيه قول المحقق في رده من ان الكارب قد وجدنا وان في ذلك
طعننا في علمنا وقد جازي المذهب كما صنفنا لا وقد اعمل بغيره الجرح غير كاف في قولنا العمل
بقوله مع الذي عنه والقدر في المذهب غير ظاهرا فان من لا يعمل بغيره الراي احد من اصحابنا كما
كالسيد الرضوي وكثير من المتقدمين معصاتهم خالية عن خبر الثقة على وجه التقليد فضلا عن
الجرح الى ان يبلغ حد التواتر والمصنفات المشتملة على اجابة الجرحين مبنية على مذهب الشيخ
بعضونها وان كان ولا بد من جواز ذلك العمل والعمل على جوازها ايضا لثقة ليس من ظاهر المذهب
عن قول جبر الفاسق ظاهر انتهى كلامه وهو ناش عن توهم وغفلة عما فيه من التهاون ووضوح
البشارة بالمنفعة عن تامل كلام المحقق كما يجب لان قوله بوجه احتمال صدقنا كاذب غير كاف في
جواز العمل بغيره مع انه يوجب على المحقق لو ادعى جواز العمل بغيره الكارب الجرح احتمال
الصدق وليس لذلك بل انما يعمل به اذا دللت القران على صدقه وذلك مما يجزمه ضعفه وقد
صرح بهذا في البصيرة حيث قال فاقبله الاحتجاج اوردت القران على صحة عمله وما اعرض

الاصحاب عنه ارشد جبريا طرأ احد الى ان قال والذي يجب له الوجه شدة تمسكه بالاصطلاح
الجديد ولتفقاده عانة قد علمت معرفة الشيخ من اجابة الاجاد تخلف فيه ولكنه ان الحق الاول
بالاصحاب في قوله فاقبله الاحتجاج الجماعة المتأخرون من الشيخ وانه اراد بالقران تأدية به
علمهم بمضمونه بخلاف ذلك كما ذكر في بيان وجه النظر ووجهه بان قبله هو كالمثلث الاخير
شئنا ان يبينه لا اصل بل مرجع ذلك الى حسن الظن بالشيخ وتقليده وشئنا ان لا يفتي بل
الشبهة المعتبرة هي المقدمة على الشيخ وليس الامر كما ذهبنا بل انه الحق بالاصحاب الذين
اعتبروا في المصنفات كتبت المقدمة الذين اقر الطائفة بالعلم والفضل والمعرفة من الاجابة
والاصول من الذين تالوا في البصيرة انهم على نقل روايتهم وقولهم فيه ذكر ان قولنا العلم
الامامي على كونه لا يخرج عن قولهم وروايتهم وهو كالمحسوس بغيره وليس بغيره
واحد من غير الراي والكليني وابن ابي عمير والصدوق والمفيد والمرقعي وغيرهم من الذين
عدهم واعتبروا في البصيرة وقولهم لا الجماعة والشبهة بل هم عند شئنا كما اعترف به في
النظر لثقتهم على الشيخ فالجرح غفلة عن ذلك مع صريح الحق به اذ ليس ما ذكره من اجابة
جرحه اوجه عليه الوجه والخطا فيه بل هو نقل واجابة يلزم من رده نكذبه واما النسخة في
خير الفاسق مطم فلا تال عليه الاية وانما ذلك على وجوب التوقف فيه لغيره صدق من كونه
بفعل بمقتضاه ومنه يخص عن خبره حتى ظهر لصدقه فعل به لا يدخل تحت الذي وكيف يفتي بغيره
المحقق العمل بالاجابة التي في مباح وجوب اكتب العقيدة والمعرضة على الاثمة عندنا
بالنقل منها باننا لا يعمل الا بما افاد العلم واما قوله ان القدر في المذهب غير ظاهر واستدلوا
على ذلك بان من لا يعمل بغيره الواحد لا ينقل الا المتواتر والمصنفات المشتملة على اجابة
مبنية على مذهب البصيرة بمضمونها فلا بد من كونه صدق غيرنا بل لان من اجابة اجابة
الجرحين كالصدوقين والشيخ وغيرهم من القدماء والمتأخرين ان كان علمهم بها من دون
ظهور صدقها بشئنا عندهم وذلك كسا اهل في الدين وعلى بحر التمسك بالحق والى
جمع اعظم من ذلك وان كان القران دلالة على صدقها وجوب العمل بها كاصحها من العمل
بها كما لا خلاف فيه وهو مذهب القدماء كلامه واما حكم شئنا بان القدماء فروقنا في

الجسدي في كتابه من اصل معتدول عليه ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب الشيخ في تصنيف
 الحسبي في السرد صاحب الرضا وهو نقد عندنا جليل القدر كثير الفائدة اهل الاركان
 الاربعة في عصره ثم قال نعم الا اذا قبلنا في المتن من كتاب الحسن بن محبوب السرد الذي هو كتاب
 وهو كتاب معتدول من ذلك ما استطرفناه من كتاب مؤلف في تصنيف المصنف فلهذا على من
 الاشعري الجوهري في هذا الكتاب كان بخط شيخنا ابو جعفر الطوسي فقلت هذه الاحاديث
 من خطه من كتابنا الثاني ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب من لا يخضره الفقه في تصنيف
 بن علي بن الحسين بن بابويه وما استطرفناه من كتاب قريب الاسناد تصنيف محمد بن عبد الله بن
 الجيسري ثم قال نعم الا اذا قبلنا المتن من كتاب قريب الاسناد وما استطرفناه من كتاب
 محمد بن سنان الدهقان ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب منتهى الاحكام ومن ذلك ما
 استطرفناه من كتاب عبد الله بن بكير بن عاصم ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب في المقام
 بن خويلد وما استطرفناه من كتاب العالم في تصنيف الصفياني ومن ذلك ما استطرفناه
 من كتاب الحاس في تصنيف احمد بن ابي عبد الله البرقي ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب العيون في
 الحاس في تصنيف محمد بن محمد بن النعماني الحارثي انتهى كلامه من العلوم من كل بقة ان
 انه لا يعمل باخبار الا اذا قلنا ان هذه الاصول والكتب معتدلة بحسب ما في القرآن يجب العمل بها
 لا يعمل عليها وركن اليها من العلوم ان الثلاثة وقد اخذوا اخبارهم من هذه الكتب
 والاصول وكانت عندهم تلك الكتب والاصول فاطعن على الشيخ بانه عول على الاخبار
 الضعيفة عقله عظيمة سيما بعد ملاحظة كلامي في الاخبار وفي اول الاستبصار
 وفي كتابي الفقه مضافا الى ما مضى من الرضا وغيره كما عرفت سابقا **الثانية عشر** اختلاف الصحاح
 في تركية هل يكفي فيها بالاجماع لا بد من القدر المشهور بين الاصحاب الكفاية بالعدل وال
 في تركية الراوي ووجهه دون الشاهد وهو الحكم على الشيخ في العلامة وسائر المتأخرين
 قليل منهم الى خلافه فاشترط في تركية شهادة عدلين واستدل على ما ذهب اليه الاكثر من
 الاول ما ذكر العلامة في كتابه الاصولية وما صله ان الرضا ثبت في الراوي وشرطه
 الراوي وشرط الشيخ لا يزيد على صله وبطاقة اخرى شرط العلامة في تركي الراوي في

اشترطها

هذه

اشترطها في الراوي الاول في شرطه قبله في تركية فكيف يحتاج في الفرع ما لا بد من احتياطه
 الاصل واعتبر في المطالب بالادلة على شرطه في زيادة الشرط على الشرط فانه يخرج دعوى لا
 سلمنا ولكن الشرط في قبول رواية العدل لا التعديل منه هو اهل الطرق الى المعرفة بالشرط سلمنا
 ولكن زيادة الشرط بهذا المعنى على شرطه هذه الزيادة الخاصة بظهور الاحكام الشرعية عند
 يعمل بخبر الواحد من ان يبين ان اكثر شروطها تنقضي المعرفة بخصوصها على بعض الوجوه الى انها
 والشرط يكفي فيها الواحد على ان يرجع هذا الاستدلال الى القياس وكونه من الاولوية المعترف بها
 المنع واجب ولا بان الظاهر ابتداء من الشرط ان لا يكون من وجوبه واعتباره وادعاء الشرط الخاص
 المقام وانكارة كسابقه وثانيا ان قول الشرط هو العلامة لا التعديل لا العلامة شرط لقبول الرواية
 ينبغي ان ثبت بقول الواحد الثلاثين هذا الشرط على الشرط بهما بالجملة فالتعديل وان كان شرط
 لقبول الرواية **الاثنية** ان يكون العلامة ايضا شرط لذلك يجوز ان يكون الشيء الواحد
 شرط متعده وثالث ان ما ادعاه من ان اكثر الاحكام الشرعية يقتضي المعرفة بخصوصها على بعض
 الزوجه الى الشهادة الشاهدين والشرط يكفي فيه الواحد في نظرنا اما ان كان ذلك من باب الشهادة
 والتركيز من باب الاجماع فيقتضيهما الاصل عدم الاحتياج في تعديل الراوي المعدلين وذلك لان
 الاحتياج اليها في بعض الشرط لا يلزم بل اخر يخص بل ما ثالثا فانما يتفصل من زيادة الشرط في
 الشاهدين على الشرط الذي هو الحكم الشرعي حيث هو كل كاصل النكاح المشرط بعدالة
 راوي خبره والذي يثبت بها صحة الشاهدين ليس هو ذلك الامر الكلي بل هو احوال الامم من
 الشخصي الخاص كهذا النكاح مثلا واجاب النعماني عن اعترض من ان يفي زيادة الشرط على
 يناسب حلقة اهل القياس ان يقياس بطريق الاولوية وهو معتبر عند اكثر الامامية وفيه ان
 الاولوية موعودة لان العلامة من الامور الباطنة الخفية التي تتصل بالاصول والبراهين بخلاف سماع
 الخبر الشافي من الالة انما ثبتت اعني قوله ان جازم فاسق بنية فهو كالحال
 على القول بل على روايته كذلك دلت على القول على تركية ايضا فيكتفي به في جميع المواضع الا
 فيما خرج بديل خاص وهو غير حاصل هنا واعتبر صاحب المال ما من بين اشراط العدل

يقتضيه فان الزيادة
 هو الحكم الشرعي

في الرادى على انظار الفاسق في الالام من هذه الصفة في الواقع فيوقف قبول الخبر على العلم بانقضاء ما هو موقوف على العدالة كما بيناه انقضاء ما صرا الى قبول الشاهد لغيره مقام العلم شرعا فرض العموم في الالام على مجبتيه والالام بالعدالة يرد في الحصول في مدلولها وذلك لان الكفاءة في معرفة العدالة بخبر الواحد يقتضي عدم توقف قبل الخبر على العلم بانقضاء صفة الضيق ضرورة ان خبر العدل بمجرد انه لا يوجب العلم بانقضاء الضيق فترفع القول على العلم بانقضاء وهذا تناقض ظاهر فلا بد من العلم على انقضاء الالام بالعدل لا يقال ما ذكره في دار على قبول شهادة العدلين اذ العلم معه لا يتوقف على العلم بالعدلين تخصيص الالام بدليل خارجي ولا يحد فيه كيف يختص بها الا ان كان وانقضاء على تناقضها للالام بالعدالة مرجح ان تركية الشاهد لا يكفي فيها الواحد استحق واجب ان قوله المعتبر يتوقف قبول الخبر على العلم بانقضاء ما ان اردنا العلم القطع بمنوع اخص العلم القطعي بانقضاء صفة الضيق متعذر قطعا وان اردنا به الظن افسلم ولكن لا ينفعه لان الظن بانقضاء صفة الضيق موقوف على الظن بالعدالة لا على العلم بها والالام حاصل بالشاهد من ايضا لا يربط ان الظن بها يحصل بالواحد ايضا فمن لم يكف تركية الكل فعليه الدليل وبالحكمة فالمراد بالعلم هنا العلم الشرعي قطعا ولا يقبل احد باعتنا حصول القطع بالعدالة وجميع الطرق التي ذكرت لمعرفة العدالة لا تفيد سوى الظن وثابت ان ما ادعاه من ضرورة خبر الواحد احد لا يجرده لا يوجب العلم بالعدالة يجري في كل خبر وليس له اخذ خاص في الالام بالعدالة واذا كانت الضرورة قاضية بان كل خبر لا يوجب العلم بان يكون اخبارنا ما سمع من الشارع واخبارنا بالعدالة واجب ان يكون كل ما اخبر به العدل مقبولا شرعا بحكم مفهوم الالام وان لم يوجب العلم بالانقضاء مفهوم الالام وقضاء الضرورة بعدم ايجاب خبر العدل العلم على اكبر شاهد على ان المراد بالعلم بانقضاء صفة الضيق العلم الشرعي لا العلم القطعي ربما يؤول به هذا القول ان العلم بالعدالة متعذر غالبا فلا ينافي التكليف به بل بالظن وهو يحصل من تركية الواحد وينفذ ذلك بعض الادلة الدالة على عجز خبر الواحد لان في ذلك شمولها لما نحن فيه منعا واجه من واجب التعذر وهو

قول

بمجرد

عموم

قول الحق صاحب العالم يرجع الى ان الالام بالعدالة الراوي شهادة فلا بد منها بالعدلين واجيب انما امكن وضع الصغر في ما نراه غير بنية ولا مبنية وهذا كانت تركية الراوي كاعمال الاشياء في انما ليست شهادة كالمراية ونقل الاجماع وتفسير مخرج القاضي واختار المقلد مثله بغير وجه وقوله الجيب باعتبار الدعوى والرضاء واخبارنا بما يقع باقاعه واطاعه المامر الامام بوجه ما شاع فيه واخبارنا بالعدل الحارف بالقبلة بما اهل العادات الى غير ذلك من الاخبار والى القائل فيها بخبر الواحد يتوقف ذلك ان الشهادة لا بد منها بالامتنان الى العلم القطعي بالعدالة يتوقف عادة بناء على تركية الملكة طعنا فيما يجمع عليه الكبر في القبول شهادة الواحد في بعض النسخ وفي هلال شهر رمضان عند بعض الصحابة وقبول شهادة المرأة الواحدة في بيع ميراث التسليم في الوصية وعرض ذلك الثاني اننا نشتد لهم عدالة الراوي يقتضي توقف قبوله على حصول بها واخبارنا بالعدل الواحد لا يفيد العلم بها واجيب بان المراد العلم القطعي معارف العلم في نفسه وان اردنا العلم الشرعي فكل واحد من عدلية العدل وعدم حصوله من تركية حكم وكيف يدعى ان الظن الحاصل من اخبارنا بانقضاء قول المصنف ارضاه اقوى من الظن الحاصل من اخبارنا بان الرادى الغالي في ما يذهب او ما يقع اعدل او منق ارجو ذلك فان قيل احكامنا المتعين في القوة والضعف قلنا ان الظن الاول اعتبر الشارع قطعا عليه واما الآخر فمجرد لنا ان الشارع اعتبره قيل كيف خبره عليه اعتبار الشارع الظن الاول انما استندت في ذلك ان اطلعنا على حالات الشارع في العمل باخبارنا الاحاد يكذب ظننا كيف نجهل ونشككنا على المعصية بل وجب بعضهم الى اسقاة التقدير كما نقله عنهم المرتضى وانما استندت فيه الى ما يتدلى فيه في الحصول على عجز الواحد فان قرب تلك الدلائل الى السلامة انما تثبت وقد علمت انما كانا تدل على اعتبار الشارع الظن الاول تدل على اعتبار الظن الثاني من غير فرق الثالث لا فان الاكتفاء بالعدلين لا يطرح بالليس بحيث لا يطرح بالليس مع وجوب ايجابنا ان يقال اعتبار العدل الواحد لا يطرح بالليس مع وجوب ذلك والامر بالحكم بما هو صحيح قالج البرهان في مشرق النعمان ولقد انزع بعض المعاصرين تدريس الله ووجهه ولفظ هذا صاحب العالم في الاصرار على اشتراط العدلين في تركية نقل الحان تركية شهادة ولم يوافق القوم

يقول

على تعديل من انهم الكشي الطوبى او النجاشي او العلامة مثلا بعدد له وجعل المحدث
عند التحقيق مختصا بغيره انما رخصا على تعديل وانه يلزم عدم الحكم بخرج من تقدم
احد هؤلاء بخرجه وهو يلزم ذلك ولما بات على هذا الاشراف بدليل عقلي عليه ان يقال
بكون الشيء واحدا قد اختلفت في انما يتبع به حقيقة الحال ومع ذلك فانت خبير بان علماء
الرجال الذين وصلنا اليك في هذا الزمان كلهم ناقضون تعديل الكشي في كل ما عدا
توافق الاثنين منهم على التعديل لا يشعرون في انكار صحة الحديث الا اذا ثبت ان هذا هو
ذلك الاثنين عدم الاكتفاء في تركيبة الراي بالعدل الواحد دون بقية شرط التعديل في ذلك
بما رخصه انما كيف لا العلامة بخرجه في كونه الاحكام بالاكفاء بالماضي والماضي يستفاد من
الكشي والنجاشي والشيخ وابن طائس وغيرهم اعتمادهم في التعديل والخرج على النقل عن الواحد
كما يظهر من ضعف كونهم فكيف يتم لم يجعل التولية شهادة الحكم ان يحكم بعدالة الراي بحول الله
على تعديل اثنين من هؤلاء في كونهم وحالهم ما عرفت مع انه شهادة الشاهد لا حقيقة بآيين
في كتابه ثم لو كان هؤلاء الذين كرهتم في المخرج والتعديل ما يدين في هذا الزمان من شهد عندكم واحد
منهم عدلان بحال الراي او كان من الذين خاطوا ردة الحديث واطعنوا على عدالتهم لم يثبت
انتم طرق معرفة المخرج كالتعديل والاختلاف في الاكتفاء بالواحد او بشرط التعديل
والكلام في الكلام والاختلاف في المقامين **الحديث الثاني عشر** قال في الغالب اختلف الناس في قبول
المخرج والتعديل يخرج من ذكر السبب فقال قوم بالقول بغيره ما وصلوا اخر من الاختلاف فان جوا
ذكر السبب بينهما ففضل ثالث ما وجد في المخرج ورون التعديل ويبلغ فكل من استدل في
الاقوال الى اجتماع راي طائفة رجوعه وكيفية الاجدوى في ان تعرض لذلك ولا اعمل في الاحتجاب
قائلا بشي منها اذ المخرج من المبحث في هذا الفصل قليل على ما روي عن النبي الذي استجبه
العلامة وهذا هو راي النجاشي والمخرج ان كانا على ما بالاسباب قبل الاطلاق فيها والآن
ذكر السبب فيهما ذهب والذي روي الى الاكتفاء بالاطلاق فيهما حيث يعلم عدم مخالفة بينهما
تتفق العدالة والمخرج مع انقضاء ذلك يكون القبول موقفا على ذلك السبب وهذا هو الحق في
ظاهر الاختلاف الى البيان ومنه يعلم ضعف ما استجبه العلامة وانه **الثاني** **الراجح** **عشر** قال النجاشي

فلا شتر

فما شتر انه اذا اقتضى المخرج والتعديل قدم المخرج وهذا كلام مجمل غير محلي على الحالة كما ينبغي
بل هو مقتضى مشهور وهو ان اقتضى بينهما على نوعين الاول ما يمكن اجماع فيه بين كل ابي العدل ما
المخرج كقول النجاشي في حديثه ان الله قد جعل النجاشي من ضعيف المخرج مقدم بخلاف الاطلاق
ما لم يطلع عليه القيد الثاني ما لم يمكن اجماع بينهما اقولنا المخرج انه قبل خلافا في ان الشرح في
العدالة رايه في اخره حيا وقد وقع مثله في كتاب المخرج والتعديل كقول ابن النجاشي في رايه
الروي انه كان في هذا المذهب لا يلتفت اليه وقول غيره انه كان في هذا المذهب انما لم يثبت
التقدم من رايه لولاهم فخرنا الامم اطلاق القول بتقديم المخرج والتعديل بل يجب اجماع بكافة القواعد
شدة التعديل والرجوع والضبط وفائدة التعديل من احوال راية لا غير ذلك من الرخايات فلهذا ذكر
علما الاول في شأن النجاشي ونظري ان اطلاق القول بتقديم المخرج في النوع الاول غير جديد بل
فيه ايضا ما يفرج بعض تلك الامور وكان اولي وقد فعله العلامة في الخلاصة في ما مضى كما في
توضيح ابن النجاشي في بيان حيث يقع تعديل النجاشي والنجاشي ليعمل في راي النجاشي في ذلك في حجة
استماحيل من لم يزل في رايه لكن ما روي في نهاية الاصول مخالفته صاحب لم يعتبر التعديل
العدوي في النوع الاول من التنازع معللا بان سبب تقديم المخرج فيه جواز اطلاعه على ما لم يطلع
عليه العدل وهو لا يتفق بكثرة العدل ولا يخفى ان تعديل هذا يعطي عدم اعتبار في هذا النوع
الترجيح بين من لا يورى المذكور والنجاشي في مجال كما لا يخفى **الحديث الثالث عشر** قال النجاشي
في شرح الرائي في الكلام على قبول اصل الرجال رجوعه ما قلناه في الاعلام على ما وجد
من له بيقينه وهذا بيقينه وعلى وجهين الاول ان يكون حال الراي مشهورا في زمانه فيجوز
العلم بعدالته ارفقه لم خاصة او كل من عرفه كماله سلمان ومنه روي في رايه ان لا
يكون كذلك فلما حصل العلم اذا نظرنا باجماعهم من الاطراف الاحاديث الواردة في شأنهم الرجوع
اذا اجمع اليه ارباب النجاشي من الشايخ الى ان يثبت من له الذي وشاهدته حصل النجاشي
معرفته الايمان او عاش مع معاشره كما شفع عن الملكة والرسول فيحتاج الى الطرفين لان
رواية الاخبار التي يظهر منها حال بعض الرواة لا بد ان يكونوا مشهورين واما بعد
فان هؤلاء الاعلام لم يحلوا الناعامة مارة بين من يحلوا بعد الناعامة وشفقه بالاجتهاد او غير

ايه

منه

عن العامة اركانهم الجور بذلك مخالفا في ذلك الحق الجواني في مقدمته الحداوت حيث قالوا
 لفظة لنا احبا بنا خضوا الحمل على القية بوجوب ثواب العامة وهو خلاف ما ادى اليه الفهم الكبير
 العليل من اجاباتهم وراينا ان فسط الكلام ينقل جملة من الاخبار والالتفات على تلك الامثلة التي تظهر
 الشاظر على غايتها الاختصاص من غير دليل وينبغي ان الاختلاف والتحليل فمن ذلك ما روي في الكفاية
 في الوثوق من زكاه عن ابي جعفر قال سئلته عن مسألة فاجابني فيها ثم جاء رجل اخر مثله عنها
 فاجاب به بخلاف ما اجابني ثم جاء آخر فاجابه بخلاف ما اجابني فاجاب صاحبنا في كل واحد من هاتين الاجابات
 قلت يا ابن رسول الله رجلان من الغزاة من شيعتك قدمايتلان واجبت كل واحد منهما بما روي عنك ما روي
 به صاحبنا فقال يا زكاه ان هذا خير لسانك لم روا جمعة على امر لصدكم الناس علينا وكان اقل
 لبقا وتيقنا انك رايت قلت لا في عبد الله ان شيعتك لو جملة هم على الاسنة او على النار او في
 يخرجون من عندك مختلفين قال فاجابني بثلث اجابات فاناظر الى كل واحدة من هذه الخبر في اختلاف
 عن مسألة واحدة في مجلس واحد وبقب زكاه ولو كان الاختلاف اعماد مع في لغة العامة فكيف جواب
 واحد يجب زكاه من ذلك لعله يقولوا اجابنا بما روي العامة فية ولعل السرفذ لكانت
 الشيعة اذا خرجوا عنهم مختلفين وكان يغفل كل اجابا ما يظن ان ما يقوله الآخر صحف من غير
 العامة وكثيرهم في غفلة وسبهم الى الجمل وعدم الدين وهو ان يظنهم خلاف ما اذا انفتحت
 كلمتهم ومما حدثت مقالهم فانهم يصنفونهم ويشعل بعضهم لهم ولا ملهم ومنهم من يصير ذلك
 لشواذ العداوة والى ذلك لا يغير قوله ولو اجتمع علماء واحد صدكم الناس علينا الخ من ذلك
 ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح على الظاهر من سائر ابي جعفر عن ابي عبد الله قال سئلته
 را نا حاضر فقال اذا دخلت المسجد فاجلس احبا بنا يجلسي العشر بعضهم يجلسي الظاهر فقال انما امرهم
 بهذا لصلوا على وقت واحد لخرقوا فاخذوا قلوبهم وهو صريح في المثل اذ لا يخفى انه لا يفرق الحمل
 على موافقة العامة لا يفرق اتم على التفرق بين وبقى الظاهر والعصره واظنهم على ذلك وما
 رواه الشيخ في كتاب العدة من سائر الصادق م انه سئل عن اختلاف اصحابنا في الواقيت فقال انما
 خالفت بينهم وما رواه في الاختصاص بسند عن ابي عبد الله م قال قلت له انه ليس بحد
 على من اختلف اصحابنا قال ذلك من اجلي وما رواه في كتاب مناقبنا الاخبار عن الحسن بن جندب

عن العامة وصحنا فيه الى اتفاقه بقدوم الامم لثبوت المرجحان له ثم اظهر انه لا خلاف بين الاصحاب
 ان انما يارة بهذه الصفات يتحقق مرجحان مقدم المذهب بها واتا انها هل ترجب بقوم المذهب
 بالعضات عليه ام لا فية فكان احدهما ان لا يجب تعلقه لاشترائه الجميع في الاهلية وذلك
 باشرائهم في اصل الاهلية بالنظر الى انفسهم لا يتحقق لثباتهم بالنظر الى الغير وصل ذلك الى
 التسانغ فيه والثاني وهو الاشهر ان يجب تقديمه لان الشئ بقوله اقوى ولا لا تظاهر هذا
 الحديث ونظيره عليه انتهى **السادس** حيث يجوز التخيير بينه في العمل بل في الغفلة ظاهر
 هل يجري في القضاء ايضا ام لا حيث ان القضاء موضع لرفع النزاع والتخير من ذلك
 ومن حيث ان التخيير ليس للخاص بل للعامين بل غير الحاكم ويحكم بما اختاره اتواها الثاني ومنه يعلم ضعف
 الاول وهو ان لا يثبت باحد الحكمين الذي اختاره او يجب على العتيق ان يجز المستفي بمرأته
 ولعل ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والمعاملات والشواك **الثامنة** قد عرفت ان جملة من جملوا ان
 عا لغة العامة وهل يختص ذلك بالخبرين المتعارضين ام يجوز الاخذ بما خالف العامة ولان
 في مقام التعارض جملتها من مظاهر جملة من الاخبار والمقدمة الواردة في الترجيح بذلك في
 مقام القاض ومن مظاهر ذلك على اسباط حيث مثل الرضيم قال حدث الامام ابي عبد الله
 معرفته وليس في البلد الذي انا فيه احد استفتيته فقال ام انت فية البلد استفتيته في امر
 فانا انتا الذي في فخذ بخلافه ولعله يحول على ما اذا كان عند خبرك لا يدري بايهما اخذ
 وهو بعيد ثم انه لا يخص المواقف للقبية بالمواقف للفاصل الاربعة ارجحها بل انما يمكن
 استسلام هذا عند ما ظهر الفاضل للامة ثم يتبين قد يكون من توارخهم اتاهل الكوفة كان
 علمهم في عصر الصادق م على فتاري ابي حنيفة وسفيان الثوري وجعل اخر اهل مكة على فتاوى
 ابن جريح واهل المدينة على فتاوى مالك واهل البصرة على فتاوى عثمان وسواهم وسعيد
 الزريج واهل الشامي على الاذاني والوليد واهل مصر على الليث وسعيد واهل خراسان م على
 مذهب عبد الله واليشارك وكان فيهم من اتاهل الفتاري سعيد بن السيب وعكرمة وروقة والي
 وسفيان بن عيينة ومحمد بن شعيب الزهرري وغيرهم وهذا مما يشكل الاخذ بجملة العامة كما
 ياتي **التاسعة** ظاهرة الاختلاف رجلة من الروايات المتقدمة انه يستر في العمل على القية وجوز قابل من

بما روي عليه السلام

عن الجوع يباعهم الحسن م قال اختلفوا في كبر رحمة وقال اذا كان ذلك فحكم على امر واحد من
 عن اختلفوا في افعالهم انا ضللت ذلك بكم وانا جيتهم على امر واحد لا خير فيكم وما روي في
 فينك عن موسى بن ابيهم قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام رجل يري في كتاب الله ما يحزنه ما يورث
 عليه داخل فاشك في تلك الآية فاجروا بخلان ما اخبر به الا في ذلك من تلك ما شاء الله الى
 ان قال فيمن انا كذلك ادخل عليه الاخر فاشك في تلك الآية فاجروا بخلان ما اخبر به الا في ذلك من تلك ما شاء الله الى
 فسلكت فغيرت فقلت ان ذلك من تقيته قال ثم التفت الي قال يا ابن اسير ان الله فرض على المسلمين
 بن داود فقال هذا عطايا فاما ان املك بغير حساب وفرضوا في انبياءهم فقال ما انا كره
 الرسول فخره وما نهاهم عنه فانتهوا فما فرضوا في رسول الله فقد فرضوا في النبي وعلوه في رسول الله
 يعلم ان الرجوع بين الاخبار والحقبة بدل للعرض على الكفاية في اختلفوا في الواقع
 الاخبار بل كل عند التامل والتحقيق انما فساد من الحقيقة ومن هذا دخلت الشيعة على من
 اختلفوا فقلوا ان هذا الاختلاف انما نشأ من اجابا والكتاب في اخبارنا فوضعوا هذا الاصطلاح
 ليعينوا في حقها ويقيموا دعواهم فيها انتهى كلامه وادع عليه وانما الحكم اذا لم يكن له
 المذهب احد من العامة يكونون رسلهم واولي الامر في جملة من الاخبار وان الرشد في خلافهم
 المراد من الرشد الصواب ما هو في الواقع رشدنا صوابا بل هذا ايضا اذا كان رسلنا
 فلم يحكم بانه تقيته ومما افسد عصب الشيعة وثابتنا انهم يخفون على من له ادق اطلاع في امال
 العامة كانوا يادون الشيعة بحمد التقيته لم يارضوا في هذه هي طريقتهم المستمرة من تقديم الزمان
 من مناهنا فاذاروا جماعة منهم يفعلون ايضا لا يوافقوا احد منهم ولا يقول به احد منهم كان
 ذلكا جرى على ائمتهم ولا ريب انهم كانوا يرون بترك المكثف في الصلوة مع ان تركه مذموم
 ويشهد الاقدم ما لك في ذلك الزمان وغيره من الامم كانوا يامرهم بالتمسك بصلواتهم وادعوا منه
 وبها لقون في احرازهم عن اسباب التهمة فكيف كانوا يامرهم بما لو لم يوافقوا مذموم من مذموم
 حال التقيته بل غير خفي ان العامة ما كانوا مطلقين على مذهب الشيعة في ذلك الزمان بل كان
 الانادرا وكانوا كلهم يرون شيئا مخالفا لما هم عليه من ائمة مذهب الشيعة ويأيدون به الاكابر
 وما كانوا يسمون ويصبرون الى ان يروا ما يخالفونك من ذلك من ائمة مذهب الشيعة مع ان رسلنا

رشدنا صوابا لا من جهة الحقيقة
 ودفع الضرر عن الجميع ما ذهب
 العامة صوابهم

من غير كيف تنفع هذا بما اذا كان وافقا لمذهب السنة كلامهم ان بعضهم يروى ان الكل في العالم
 ورواه منه لا يخفى لان الكل خلاف الحق عندهم وهم بما كانوا يرون من الحق في غير ما في الحقيقة
 فكيف غير ذلك ان الحق عندهم واحد والباطل في باطل واما ما روي في الاصل وفي المثل الكفرية
 واحد فاني ابلغ الى الحقيقة الحقيقة بل كل من نظر الذي هو اعظم لاجل حقوق الحقيقة الحق في الحق بل
 فسامل في اربعة الحقبة اعتبر لاجل ترجيح الحق الذي هو الحق على الذي ليس بحق من رسلهم بل يظهر
 من الاخبار ورواه عليه الحق في الاعمال والاصار وهذا الفاضل الموقر ايضا اعتبر ما اعلاه من
 الحق من اخبار الاصل الرجوع وفي عليه المسئلة الحقيقة فانا لم يكن وانما لمذهبنا من العامة في ما
 تخبرنا انه هو الحقيقة حتى يتبين في مقام الترجيح يقال ان مذهبنا حق ومذهب الشيعة لا يقال اننا
 المعارض مشهور بين الاحق يحصل الظن بانه مذهبنا بل لا نقول على تقدير التسليم بانهم غير
 الشروع ولا حاجة الى اعتبار الحقيقة لان فرض المسئلة انما يفرض في ان لا تعلم ان بهما هو حق
 الشيعة فاذا كان كذلك فماذا عاين المذهب العامة فلا يمكن ان يخذلنا هنا حقيقة العامة من حيث ان كان
 هناك شبهة في توافقها فيكون الرجوع هو الشهادة حيث لا يخفى على العامة واجب الاستدلال
 بالاجابة والمقدرة بانها ليست صريحة في كون تلك الاخرة المتخلفة لم تكن في الحقيقة العامة والاشد
 بها انما يتم على ذلك القدر وقول المستدل بوجوب الاختلاف الواقعة العامة كلف جواب واحد عليه
 فيه انما هو العامة متشعبة ومما كان كل واحد منا ولعلنا انما لا نستطيع ان نعلم حقيقة تلك
 تلك المذاهب المتشعبة دون غيرهم وبالحيلة فغاية ذلك هذه الاخبار والاشد على الاخبار العامة
 بالاختلاف العامة يكون الرشد في خلافهم ولعل المراد بقولهم في خبر ابي خديجة انما امرهم بصلواتهم
 على رسلهم فلو عرفوا انهم امرهم بالصلاة في رضى الجماعة تقيته اذ لو صلوا جماعة لم يوافقوا على ما
 فاحد قسرب رقابهم جميعا وروى ذلك ان الحقيقة لا تندفع في ايحاء بعضهم صلواتهم في الوقت
 الذي يوافق غيره في صلواتهم الا بالينة وهي من الامور القلبية لا يلحق عليها اهل الخلاف المتفق
 منهم حتى يحقق بذلك الحقيقة الخاصة من تلك البلية ثم انهم يدعون ذلك انما هو الامم متفقون
 على ما شاء الله من الاحكام افسر هذا القائل ان يجب على الامم ان يسلكوا ببيعةهم هذه المسئلة
 في جميع الاحكام على ان يوافقوا في رضى الله اليه خذوا انما امرهم بهذا فلو صلوا اهل وقت واحد عرفوا

انهم
 او الحقيقة بين السوء والحق

التوقف فان كان في العتوى بحكم الله الواقع مع التجربة العمل فالمكلف في سعة ذلك كما في العمل في الحق
 وتراكم العبادات والمعاملات او ليس كذلك الاول جديب بضاؤه لونه اقصد وفي الاخر ليس بغير من
 القرآن حكمه ولا السنة للدواتر والعامرة في المسئلة مختلفين مع عدم مجال قولهم في ذلك الزمان انما
 الاجتهاد في العتوى ان قيل يوجب ويرد في الجمع وانما اذا تاملت ما قلناه ونظرت في الحكم
 القوي من حيث الاختلاف اذ قلنا في البعض بالتوقف وفي البعض بالتجيز وفي البعض فصل اقتضاه
 ثم ان المتفصلات منها مختلفة الترتيب مختلفة العدة ونظرت ايضا في قول الصادق ع انه هو الذي
 اوقع الاختلاف بين الشيعة لكونه ايقظ لهم ولما علمت ان الاصل هو التجيز والعمل والوقوف في العتوى
 يجوز للمكلف العمل بما في الكفاي والفتية بشرط عدم رد الشك في له فعارض له كما في الترجيح
 بما ذكر في الاجتهاد رستح اذا ممكن ثم قال بعد ان ايدى الاجتهاد في الازالة في علاج المتعارضات او عرفت
 الجملة فاعلم ان قاعدة الترجيح حصول قوة الظن بان ما اشتمل على الرجح هو حكم الله الواقع في تناقض الظن
 بان الحديث صدر عن المعصوم مع قطع النظر عن مطابقة الواقع وعدم مطابقة لاحتمال الصدور
 تقية او لمصلحة اخرى فلا يبرهنا في نظر المجتهد او العمل من حيث هو مجتهدا فاعمل بغير هذا لا بد ان
 يكون الحديث الرابع مستقلا على جميع ما اشتمل عليه الرجح مع زيادة وجه ليس في الرجح مثلا ان كان
 كل من الحديثين المتعارضين مشهورا في اللغة لغير غير في الكتاب والسنة غير معلوم التام
 متافقا او مخالفا للاختلاف في ترجيح احدهما على الاخر باعتبار السند ان كان فيه تفاوت بالوثوق
 والادقية وغيرها على هذا نفس ولو لم يكن هذا الوجه ترجحا صلا فلا بد من التوقف والتجيز
 اورد اولا بان العمل باصل صحيح سند لا يقتضي قوة العمل الخش بالعلم بما هو حكم الله الواقع لان
 الادقية لا تعيد القوة الظن بصدقه الخبر المعصوم وربما كان خبر غير لائق بقطع الضمير فضلا
 عن قوة الظن به وثانيا ان مخالفة الفاعل لا تقتضي قوة الظن بكونه الضمير الخاف لم حكم الله الواقع
 لانهم كثيرا ما يوافقوا في الاحكام وثالثا بان العرض على الكتاب ان كان على الحكم منه الذي صار فيه
 صريح في الدين او لم يرد في الحديث عليه ان كان المعصوم يحصل الصدق او لا يقتضيه
 ليحل به لان مثل هذا الحكم مستغن عن الدليل فان كان على الظاهر الذي لا خلاف في ظهوره من
 طريق الامانة فالمرجع منه فلا يحصل من موافقة لهذا الظاهر قوة الظن بالظاهر هو الحكم

ورما كان ما قلناه ليس على وجه التوقف
 فيكون الحديث الخافي في هذا الامر

لواقع ورما بان بعض الروايات الدالة على اختصاصهم القرب بهم تعديهم الروايات الخافعة للقران
 وخاصة بجمع كليات الحكم بتقديهم ما وافق كتاب الله وطرح الخاف لان تخصيص الكتاب بخبر الواحد في
 جماعة من المحققين وعلى الاقوى وسادسا بان المسئلة اصولية فكيف يجوز اثباتها بخلاف الاختلاف
 سابعا لعدم اشتغال بعض تلك الاخبار على جميع وجوه التراجع وجميع ثامنا بان كيفية التوقف ترجيح السند
 في مرتبة الشهادة في اخرى مع ان الرجح على من يشل عن طريق العمل بالمعارضين فكيف بالرجح
 يجب على المقتصد ان يلاحظ جميع وجوه التراجع وجميع ما يرجح الذي يختص باجده المتعارضين وجميع
 طارفا وانما في جميع وجوهها بخبرها واسما في الفتحة الترتيب في بعضه وفي اخرى في التوقف
 والادعية وما شئت باخذ لان الاخبار وفي حق المراسين في بعضها التوقف في بعضها التجيز
 اقوال وهذه الاشكال لا كلها بل اربعة على الاخباريين حيث انهم يرجحون الاختلاف في المعارض
 على الرجحات المتضادة ولا يجوز من الترجيح بغير المتصو من غير علمهم جميع ما ذكره امام محمد بن
 ابينا حيث كان بناءهم على تجري وتجسيل ما هو اقرب في ظنهم في السند ولذا لا يتردد في
 فلا يستشكلون في هذه الاخبار وايضا وكل من يوافقه على ما هو الاقرب عنده عند هذا
 الرجح المتضادة هي جنس الطريق التي تجمع فيها بين المتعارضين فأي طريق منها ترجح في نظر الفتية
 جميع به بغير هذا فلا يخرج في ذلك اختلافا واجب عن الاعراض الاولى انه بعد فرض تساوي المتعارضين
 من جميع الوجوه سوى الادقية فيكون الترجيح بما هو الاقرب لكون الخبر لائق شاذ او يكون المتعارضين
 له قطعي المضمون اذ يكفي في العلم حصول الحكم الظاهري وبغيره الجواب عن الثاني وعن الثالث ان
 معضون الحكم ربما لا يصل الى حل الخبر في الاستقاة عن الدليل فتكون حثمة العرض على الحكم ضرورة
 الواقع له دليلا ثانيا وعن الرابع انه يفي على عدم حجة طوا هو القوان وقد تقدم ما يدل على حجة
 وعن الخامس بان القصص والتقييد بين الخافعة كما يبرزها اصل العرض صرح به جملته من المتعين
 وهو ظاهر في اعتقاده ان من السادس بان جملة من الاصوليين يجوزون الافتقار بالظن في
 الفتية سيما اذا كانت المسئلة ظنية كالحثية عن السابع والثامن بان المذكور ان من جنس الطريق
 التي يجمع بها بين ان الفتية متارة بيقين انه ترجح بالسند وقارة بالشهرة وقارة بالقدرة
 التاسع بان الترتيب لا مدخلية له وانما الترجح هو الوجه الذي يختص باجده المتعارضين مع ان

تدلي على

الصدق

بالكتاب

وخطا ولو اجمع بالوجه الزهري من ضرورة التاويل والطرح او الجرح والكذب والتعجيل بما يكون
 بما لم يخطوا ببله وترى ما يكون المقصود العزيم بالامتنان وعليه جعل قوله من مع شيئا من التاويل
 الخ ويحصل مثل هذا بلزوم خصوص الدلالات ودلالات النصوص في غيرهما الاخبار والمخوض في
 تأملت في هذا التحقيق رأيت الاختلاف مرتفعاً والاتفاق منسحباً انتهى **قوله** لا ينبغي تعليق
 هذه الدعوى وبطلانها وبطلان ما اتفق عليها من التهمة والتعويل التي هي اوجه من حيث الحكم
 وانما كلامه في البيت اذ بعد رد هذا الاختيار والمقارنة عن الامتنان بالتمسك بما نأخذ من هذا الاختلاف
 بينكم ونحن الغنا بينكم ونفرض مع العلم بالاختلاف المتعارضة المقنونة كما تقدم جميع ذلك
 من هذا الاختلاف في معنى كلامه عدم وقوع الاختلاف والقضاء في الاختلاف وكان هذا القول لم ينط
 الى التمسك والاستنباط وما في هذا من اختلاف الاختيار وقضاء هذا ما لم يرد حقيقة الخالصة
الثانية عشر قد عرفت ان جملة المراجعات الاحتياطية لابد من تحقيق الكلام في حقيقة ومناهيته
 ووجهه او استنباطه بوجه اقسامه حتى يبين ذلك في تعليق **الفصل الاول** في بيان حقيقة قال
 الصمد الشريف الاحتياط لغة هو الاحتياط لغة والعمل بما لا يحتمل الضرر او اصلاحه لا مخرجاً
 او عما يحتمل ان يكون اقل ضرراً قال في مجمع البحرين احتياط بالامر نفسه اي احتياطاً بما هو حوله اي في
 ما تخاف وفي الصحاح احتياط الرجل نفسه اي اخذ بالشفقة ولا ريب في انه لا يقال في العرب من عمل
 بما تطمع بوجهه عليه او لم يمانع من شدة انه احتياط في الفعل والملة ذلك ولما يقال ان كل من
 في الفعل والملة غفلاً او غافلاً كان احتياطاً ما يقطع بعدم الضرر فيه ولا من ينظر به ذلك اذ لا يتحقق
 خاله اذ كان عدم الضرر في احد طرفي المنة وفي الآخر شكوكا فيه امكن احدهما اقل ضرراً قطعاً او
 او احتياطاً لانه احتياط في امر اذا اختار القطعي او الظني على ما يقبله ان لا يفعل الاكثر ولا يبعد
 ان يكون في اللغة ايضا كذلك **العنصر الثاني** في بيان الاحتياط والملة على وجهه وعمل
 منها ما وقع في العامة من الاحتياط من التيقن انه قال مع ما يربط الى ما لا يربط وما في لغة نقية
 الاسلام باسنادين والشيخ عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سئل يا ابا الحسن عن رجلين
 احدهما با صيد ولهما عرسان احدهما اكل من لحيته منها قال لا بل عليه ان يخرج من كل واحد
 الصيدة فالتان بعض احدهما سئل عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال اذا اجتمع عمل هذا فلم يزل

احتياطاً بالوجه

جوابه

تقديم

فعلها احتياطاً حتى يشاؤوا عنه فقلوا وعن شعب الخالد عن ابي عبد الله انه قال في خبره على
 واما الفرج شديد ومنه يكون الولد من خطأ فلا يترجمه من العلان سيما من ابي عبد الله
 قال في حديث اشكام اخرى واخرى ان يحتاط فيه وهو راجع ومنه يكون الولد من الشئ من خبره
 من مناصح انه كتب الى العبد الصالح محمد بن فضال عن وقت المغرب والافطار فكتب اليه ان
 تنظر حتى تذهب النجاسة وتأخذ بالحايطة لدينك وروى الشيخ في الامالي ما سنده عن الرضا
 ان ابا سيرين المزياني قال ليعمل بن زبارة واخوك دينك فاحتط لدينك بما شئت وفي كثير من الغوالي
 روى عن ابي حمزة انه قال مع ما يربط الى ما لا يربط في السائل عن الصواب انه قال في خبره
 واما ان كان عقلك رايك شيئاً فخذ الاحتياط في جميع امورك ما يجنبك سبيلاً وروى الشيخ في
 عن التميمي انه قال مع ما يربط الى ما لا يربط في الدنيا من انقضاء الشهادة فقد استند له في
 قال الصادق لمكان تنظر الحرام وتأخذ بالحايطة لدينك وصحيحه محمد بن عبد الله بن محمد بن الحجاج في
 ابراهيم قال سئلته عن رجل بين حج المرأة في عدها اي من لا غل لها بدليل انقالا اذا كان
 فيه من حرجها بعد ما تنقضي عدها وتعلم انفس الناس في الجملة بما هو اعظم من ذلك فقلت يا
 الجاهل الذين اعجز بحجهم انه ان يعلم ان ذلك يحرم عليه امرهم انتهى في عمدة فقال الحكماء
 اخرون من الاخرى انما التماز انهم حرم عليه ذلك وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معه فقلت هو
 في الاخرى معذرة فقال نعم اذا انقضت عدها فهو معذرة في ان يترجمه الحديث وصحيحه محمد
 بن عبد الله بن محمد بن الرضا في المقنع بها حيث تلاها فيها امكن من من الاربع فقال له صفوان
 يحيى على الاحتياط قال نعم ورواية زرارة المتقدمة في غرض الخبرين حيث قال فيها اذا خذ بها
 فيها الحايطة لدينك وارتك ما خلاص الاحتياط فقلت انما ما فعلوا فقال الاحتياط اصح
 له فكيف اصح فقال اذا فخر احدكم فخذ به وبلغ الاخر ويبدل على ذلك اجاباً والكثير
 بالوردية في الامر بالوقوف عند الشهادة وعند ما لا يعلم حكمه وعند ما رضى بالردية للكنة
 عما لا يعلم غير ذلك مما تقدم في المناجاة السابقة فراجع ذلك وما يروى في ذلك عنهم
 ليس بناك على الصراط من سلك طريق الاحتياط ولم اقف على هذه الرواية في كتب الحديث
الفصل الثالث قال الفقيه في صياح الاصول المسئلة الثالثة العمل بالاحتياط في الامر

مورد وجوب الاحتياط

أما ان سعة التوقف بالشيء فلا تؤثر فيهم

على ان يترك من رجاء الاحتياط كما عرفت ولا يمنع كون بعض افلاحة واجب كما بان في حقها القابلين
 باستحقاق الاحتياط مع بغيره مما تقدم من جعل الاحتياط في تركه على الاستحباب وبغيره في تركه لا في تركه
 ايضا على وجوبه في بعض المواضع كما بان في وجهه فاصبح الى عدم مشروعية الاحتياط بالمرح
 مستدك بان الاحتياط ليس حكم شرعي فلا يجوز العمل بغيره بل يجب على العقيد العمل بما ساقط في تركه
 وافق الاحتياط او مخالفه والعمل بالاحتياط او مخالفه والعمل بالاحتياط على خلاف ما دل عليه القليل
 واما جهة الفضل فقد علمت من كلام المحقق ومن جهة الحكم انما لم يكن عليه دليل شرعي فلا معنى
 لاستعمال الدعوى به اذ لا تكليف الا بعد البيان كما دل عليه العقل والعقلانية ورواية وازدادت
 الدليل على اشتغال الذمة بالمرعيان في الواقع مجزول عند المكلف وكان تحصيل البراءة منه
 في العمل بالاحتياط اجتهاد وجوبه مع بقاء توجيه الشك الذي خبره المحقق بطريقين احدهما
 ما تقدم وتبين ان مقتضى الاجتهاد الصحيحة وكلام الاحتياط ان كلا من يقين التمام والنجاسة
 لا ينفصل الا مشكلا والنجاسة هنا ثابتة بيقين قبل الفصل بالكلية ولا تترك في الايقين مع الفصل
 ما اكثر ونفاتها بالافضل شكوكه فلا يرفع يقين النجاسة فوجب الاحتياط بالاكثرت فصار الفصل
 الرابع قد دل على الادلة العقلية والعقلية من الايات والروايات كالبين تفصيل ذلك في كل باب
 انشاء الله تعالى لا يجوز تعذيب المكلف قبل التبع للكلية بالشيء فعلا او تركا او بغيره التكليف
 بتفصيل العلم حتى ظهر له هل هناك تكليف بالعمل مقتضاه امر لا ولا يوجب ان هذا الباعث لا يوجب
 الا بالقطع بما طلب منه او بالنظر الذي دل على اعتباره الدليل القطعي وحينئذ ما الذي تركه
 نصا ودليل معتبر على حكم ذلك الشيء لا ينافي وكذا الذي يبلغه نصان متعارضان من عند
 طريق الى التوجه او كان قد اطلع على دليل على بطلان ما عليه لم يبق دليل قطعي على ابتلاء نعم
 اذا بلغه وجوب التوقف في العمل في هذا الشيء مثلا فلم يتوقف كان مستحقا للعقد **الفصل**
الخامس قال الصدر الشريفي في شرح الوافية الضرر الذي يمتنع على ترك الواجب المقتضى
 رفع الحرج والمكره اما دينوي واما اخروي اما الدينوي فلان ان يكون عليه ما عار عقلية
 او شرعية او لا وايضا اما ان يكون تفويت مصلته او حصول مفهدة والاول كعدم حصول
 كمال المقصود والثاني كإبطال استعداده للفعل المستعد للكمال واما الاخرى فيقولها الصفا

والعقوب

والعقوب او ما فرغ من اليد كحصول ملكة توفيقى الى فعل ما يوجب العقاب اما بعد عن رخصة
 المعتبرين ومن الاجزاء ما يترتب على فعل المكروه في الاخرة وهذا ايضا اما ان يكون عليه ما عار
 ام لا وليس الغرض من هذا القول بل بيان ان هذا الظاهر في حال الامر الذي لا يصلح حكم الشرع
 سواء كان لعدم التقى او غرض الاول وعدم التقى اما ان يكون حكما او لا بل ان الوجوب
 ولا احكام الاربعة السابقة اربعين الوجوب سبعة ماعدا الترخيم واما عدا الاستحباب او ماعدا الكون
 او ماعدا المباح او بين الوجوب وثلاث منها اربعين الوجوب وتخصها بقول ما ذكره في الاحتياط
 العقلية واما هذه الثلاثة فاقبل ان الحلال البدن والحلال البدن ليس من موارد الاحتياط بل هو
 سابقا فاحذر المورد في الشهادة وقد عرفت الخلاف في حكمها فقال ان التجهيز في الواجب بالاباحة مع
 اولوية ترك ما يحل الترخيم للادلة العقلية والعقلية والاحتياط بين فالاولى من حيث الاحتياط بل
 الادلة بسبق الكلام في اولية الاباحة وعلى اولية التوقف في العمل واما اربعة التوقف فقد علمت ايضا
 ولم يعلمنا ونقول هنا ان احكاما الوجوب لا يكون مستلزميا لحرمة في هذه الظاهرة تفصل
 مثل هذا الامر تركه لا يخاف منه العقاب والتعذيب الاخرى كما ظهر من المقدمة الثانية مع
 ان الزام الفعل قد يؤول الى الحرج كما في الرخصة وسبيل الشيعة قال لا يوجب الاحتياط
 بغير ما احتمل الوجوب فخلو الشك في الترخيم فوجب الاحتياط ولو وجب الاحتياط في المقامين
 تكليف ما لا يطاق اقول ان وجهه ظاهر لان الاحتياط في مقام الوجوب في الفعل وفي مقام
 الحرمة في الترتيب وفيما يحتملها لو كانت مكلفا بالاحتياط في المقامين لكان مكلفا بالفعل
 والترتيب معا وهذا تكليف بالحال اما اولوية الترتيب فبعض تفصيل وهو ان الفعل بخلاف
 ارتكاب الحرج الواقع والترتيب بخلاف من ترك الواجب الواقع وما يمكن ان يترتب عليه ما عار
 الدينوي او بعدا لآخرى لا العقاب والاولى اما ان يكون وجوبها او عدمها وانما انما العقل
 في الفعل والترتيب وفي احداهما اما ان يكونا متساويين عندهما وفيما احدهما والاولى
 ما يشمل القطع والنظر لا شك ان جميع صور الشك اما ان يكون على المكلف ما عار
 او يكون مع معارضتها بمثلها وفي جميع صور النظر لا بد من اشارة واجهة وظاهرات في الاشياء
 المتكافئة مثل كون وجود الخرق مقطوعا به في كبرها وغيره من الاحتمالات لا تخرج للفصل على

القول لا انعكس بحسب العقل بل انما تصور الترجيح في غير التكافؤ كما اذا كان الضرر في احد جانبا
 قطعيا او ظاهريا ورجو الضرر في الاخر سلوكا فيه وكذا صورة ترجيح رجوع الضرر فان كان في الشر
 حكم بالروية العقل وان كان في الفعل حكم بالعكس هذا اذا كان الضرر بحيث يحول العقل عمله طامنا
 لم يكن كذا في الحكم بوجوبه من الضرر فيه او يرجع الضرر اذا كان الضرر بحيث يوجب الخرج والضرر
 ويشهد بحكم العقل ايضا قوله ثم ما جعل عليك في الدين من حرج وقيل لم لا ضرر ولا ضرار من حكم بان
 ترك ما يحتمل الخسران من مظهر غير تفصيل عمله فرض المستلزم في حق القطع والاطمئنان بعدم الضرر لا في
 احدى صورة الشك التي يلزم منها عدم الامانة او عارضتها بغيرها او في حقها مع قطع النظر عنها لان
 في هذه الصورة يمكن ان يترتب على فعل الحرج والخرق من مضرة مضرة وهو اما حصوله
 يترتب الى الحلال في الغلب كما اذا انقضت الضرورة الى الجرم على ارتكاب ما يلزم من ماله
 البعد من رجوعه المقربين وان كان مع عدم العقاب واما الابطال للاستعداد على سبيل منع الخلو
 وان يترتب على ترك الواجب الواقعي اتمام حصول كمال الاستعداد واما البعد على
 النحو الذي سبق العقل حكم بان ما يترتب على الشك اسهل مما يترتب على الاول فلهذا يحكم
 بالاولى تركه قال العلامة زهير في بحث الترجيح من كتابها بعد اتمام مقتضى احد الجانبين المحظور
 والآخر الوجوبين الاول واجب لا ينافي الحرج وضع مفسدة ملازمة للفعل ان تقللها في الترجيح
 تحصيل مصلحة ملازمة للفعل او تكبيرها لاهتمام الشارع بالعقلاء بدفع الفاسد او لا فناء
 المروءة الى مقصودها اتم اقتضاء الرجوع الى مقصوده لان مقصود الحرج يتناقض بالترك سؤل
 كان مع قصد او غفلة بخلاف فعل الواجب انتهى كلامه في هذه الاحوال العقل واما النقل كاحاد
 التوقف والاحتياط فكل ما يترتب الاستحباب لا ريب ان الزايد في هذه الصورة هو الاحتياط
 هذا كله اذا كان ما مقرر ان ارتكاب الحرام الواقعي اما ان لم يكن كذلك كما اذا دل على وجوب
 وتبطل اخر على حرجه من غير ترجيح ذلك واما لان اخر ان على جرمه شيء اخر حرجه من ذلك قلنا
 بفعل الذمة باحد الشيتين في وان كان تركه كل منهما احتياطا بالنسبة الى فعله ولكن مع
 واحد منهما لا بد من فعل الآخر المحتمل للموت فلا يحصل من الترتيب الحاصل من ارتكاب الحرج وهذا
 صليحة الجدة والآخر والقصر والامتنان في اربعة فرائض طاعة الصوم والاحتياط مع روية هذا في قول

في الزوال

تميل الزوال مع عدم الترجيح حكم العقل في مثل هذه الصورة الغير بين الفعلين لما الفعل
 فعدم الترجيح واما النقل فلو شاع عنه من ابي عبد الله قال استلحق رجل خلع عليه
 رجلا من اهل بيته في امر كذا لم يبر فيه احد من اهل بيته فلو شاع عنه من ابي عبد الله قال استلحق رجل خلع عليه
 حتى يلحق من غيره فهو في سعة حتى يلقاه وفي رواية اخرى بايها اخذت من بالاسلم عليك
 واخرى اذا ترك الفضلين على ما فرضنا غير جائز فلا يحبس الا بالعلل بما في الرواية الاخرى فقلت
 يجب كلا الفضلين لان اشتغال الذمة يقتضي وتحصيل البرائة اليقين يمكن فيكونا احد الفضلين
 الواجب بالاحالة والاخر مقدمه تحصيل البرائة الواجب عند الامكان قلت القدر المستعمل في النقل
 في منة الخير واجدا لا من تحصيل ما قد مضى واما اشتغالها بالواجب المستعمل في الواجب المحل للمنفعة
 فلا يتم رعايتهما مع الجمع من الاحتياط فيه نظر ظاهر لان ما يدعى الجمع ان كانت تحصيل اليقين بفعل
 ما هو الواجب الواقعي فيلزم صدق اليقين بفعل الحكم الواقعي على هذا التقدير وان كانت تحصيل
 البرائة فقد قلنا ان اليقين اشتغال الذمة بعد فعلها بخير او باليقين بالبرائة من هذا الحكم يحصل
 بفعل واحد منهما بالجملة الجمع اما يمكن من غير ذلك اتمح الخفي في الدين كالتقصير والامتنان
 واما منع كونهما الاطلاعا لهما الثاني فلا ريب ان حكم الترجيح واما الاول فعلى تقدير الجمع يحصل
 بالارتكاب الحرام الواقعي ولا ريب ان الثاني يختار الثاني على الاول اذ هو مقتضى الجرم فافرض طريقتين
 يقطع بهما ذلك وانفع في احداهما وعقل في الاخر حصول المصلحة مع عدم النفع والنجاة مع النفع وقطر
 ما يختار منهما وان قلنا من الترجيح قلنا بالمالا فلهذا على تقدير مساواة تركه الى جيب الفعل الحرام قل
 عرفت ان الاول اسهل عند العقل وقد ذكرنا ان الزايد لا يجوز ان يترك باحاديث الاحتياط من ترجيح
 الاحتياط لانه موقوف على كونه احتياطا حتى يكون سندها على مثل قوله خذ ما يلزمه وغيره وانما
 خلاصته فاقبل لان المقام من ترك الاحكام وقد يقال ان الجمع بين الصوابين شرع غير ان لا يملك ما بينهما
 ببيان معاملة دليل شرعي على جواز فعله لا من وجوب الاحتياط والكتاب عند معنى الشرع بما
 من احوال ما علمه الله من الدين والشرع انما في الدين والاولى كالتقصير والكلمة سبيل لا
 يسيل منها حاشا للشرع وتبطل منه به والثاني كالاشارة بان هذا حكم الله مع انما لا بد من فعله وكن
 في الواقع الاول والآخر من طاعة من طاعة الشرع عليه ولا يجوز في تحصيل الاشكال

لا يمكن ان يكون كل ما يمكن ان يكون مطلوباً منه فالتحقق بالجمع بين نودين او ازيد مع احتمال ان يكون كل
 فرد واحد منهما هو العلم من غير ان يكون نفس الجمع مقصوداً او رتبته له به لا صدق على فعله التفرع
 بالعلم الذي سبق وان تفرع من غير ما ذكر فلا بد من بيان حصة نعم لو صدق الجمع والتمسك به فلا بد ان يكون عند
 المكلف ما هو عليه ولو لم يسهل الاحتمال وان يكون من الافراد تلك الحصة في النوع من الجشادة معلوم من
 والذي يترتب من كون الجمع هو ما للاختصاص فيكون منه ما تحت ما يلي عليه واما فعله التفرع فانه
 لا يخلو فليكن وجه التماسك في كون كذا كذا فاما ما تحت ما يلي عليه فانه لا يخلو من كون كذا كذا فاما
 مع ان فيه فراغاً من قبل التركيب المحرر على تقدير ان يكون في ذلك الواجب الرابع وان لم يكن واجباً
 علينا بصفة لا يخلو احتمالاً على البقعة اذا كان عموماً في الواقع فيمكن ان يكون خالياً عنها اذا كان عموماً
 في الواقع فالواقع هو فعل احد ما عند العقل وهو الحكم التفرع في كل واحد من كل واحد من
 كل فرع للفتنة ويؤيد ذلك ان كان في ذلك الاول وفي الثاني البقعة كذلك مع عدم العلم والفتن
 بالوجوب العلم بتمتة ما على العقل اذا لاحظت انهما من حيث انه ترتيب عليه شيء غير معين بحسب
 الاحتمال العقلي لحدتهما ما يترتب عليه دفع الضرر ويؤيد اقرب البقعة اولى بتمتة سواء علم الوجوب
 اولى ام لا والشا في ما يترتب عليه شيء مع العلم بهما وتحقق كلا القسمين في الخارج هو الظاهر القوي
 فاما جسد فظاهر انما من غير وجه الله ويوجد وان لو كان ما لا يخلو من الاغلاط ولا يخلو من وجه الله
 الجمل بوجهه وكذا بين من يترك الاول ومن يترك الثاني وبين من يجمع بين الاول والثاني الجمل به ان
 الجمل بوجهه صوره وبين من ياكل ما لا ياكل مع الجمل بوجهه وكذا بين من يقطع في الاول من لم ياكل
 الجمل بوجهه وما كان في الاحاديش اشارة الى ما قلناه من ان بعض البقعات لا يخلو من الاغلاط ولا يخلو من وجه الله
 عن المرام ويصلي على ما طه لا ياكل ما لا ياكل بالدم قال في الكلام في الجمل انما الوجوب والحرمة وهو انما لا
 الجمل للوجوب والاعتناء وهذا ايضا هو ما للاختصاص في ذلك لا من حيث الفعل لان فعله موجب للرفع
 قطعاً وتركة موجب لغو ذلك النفع قطعاً والبسات اللازمة لترك الواجب الواجب اقل احتمالاً
 يحكم بالوجوب فعل ما هو كذلك واما النقل فاما طويث الاختصاص في ذلك لا من حيث الفعل بل من حيث
 التقسيم الى الامور الثلاثة ففعل تركه لا يخلو من وجهه قطعاً بل هو ليس بين قسمين من
 اقسام الحلال البين ولكن له شبهة لاحتمال الوجوب وحكم الشهادة رجحان التوقف وهو في التمسك

أخر رتبة لا ريب في تحققها مع ترك
 مجموع العقلين واما فصل احدهما
 ج

والاجتناب

والاجتناب ان يكون بالفعل والاركان بالذين قالوا بوجوب الاجتناب والوقوف في الجمل بين
 الوجوب والحرمة قالوا بالاركانية هنا قالوا في القواعد الطوسية ولم يقل احداً من الوجوب
 هنا وان كان حاشيت لا يكون الفعل متريداً بالاركان والوجوب نعم قد حكى ابن حزم الوجوب
 انما علم اشتغال الذمة بعبادة وحصل الخير في ذمها كالفقر والتمام والنظر والجمع وصاروا في الخبر
 الى انهم جزموا بظاهر كلهم المحقق في الاصول يدل على خلاف ما ادعاه من الاجماع لا يقال ان
 حصول النفع في مثل هذا الامر يغوت في تركه اذا كان قطعياً بكونه التارك المتعز بغير النفع
 مستحقاً للزم فيان من حكم العقل بوجوب الفعل لا بد ان يترتب نفعه لا يخلو العقل والنقل في
 تقويت المنافع القطعية والالزام كذا عند صاحب عند العقل والشرع انما كانت في ترك النفع
 على السجدة مع الرخصة في تركها نعم النفعة التي تستلزم فيها ما مضى في الوجوب العقل
 النقل فيحصل بل دفع المسد من الوجوب في الحقيقة وهذا هو الذي قلنا من ان نوات استعمل
 على النفع من حصول الضرر وتقليد على وجوب العقل عقاباً هذا القسم بان تركه مثل هذا
 العقل فيجمل الضرر وكلما يحتمل الضرر يقع على العقل ارتكابه فانما كان التارك فيما كان العقل
 والمخاطب عنه انما لا يملك ان التارك محتمل للضرر ان اراد الضرر والوجوب اذا المسئلة انما
 على تقدير عدمه وكذا ان اراد به العقاب لما عرفت انه يقع الامع البيان الواجب المكلف بحيث
 يقطع عنه ذلك سلباً الصغرى في الكبرى غير مسلمة بل القدر المسلم هو ولو بوجوب الاجتناب
 هذا الاحتمال وهو لا ارتكابه عند القطع بالضرر او الظن به وان اراد بالضرر ما يمتثل من
 النفع فانه عقل حكم بالغوت في ترك بعض الواجبات ولكنك عرفت ان العقل والنقل قد جردا
 تقويت المنافع القطعية فضلاً عن الجمل الثاني العقل الوجوب والكرامة والاختصاص في
 ايضا لان العقل يحكم بان فعل المكروه الجمل لو كان له بقعة فهو سهل من ترك الواجب الجمل لو كان له
 الاختصاص على اولى رتبة العقل وان رتبته هنا على اختلاف المذهبين في الاختصاص الثالث العقل
 للوجوب لا لاجتنابه واما ظاهره فيظهر من حكم هذه الاشياء حكم ما اذا اضطر الى الوجوب مع واحد من
 الاحكام ثالث كانه نظام انحراف الاجابة الى الوجوب بالاجتناب مثلاً وكذا يظهر حكم باقي الاشياء
 كما حمل للوجوب والكرامة وله الاستصحاب الى اخر الاشياء المحتملة العقلية مثلاً ونقل في العقل والكرامة

١١٧

الانوار والائمة الاطهار والامير بصرى ما اختلفت الاخبار على الكتاب والسنة النبوية والفقهاء
 شطرن من ذلك فكيف لا يجزى الاستناد اليها والقول بعلينا وهي الرتبة الثانية بعد كتاب
 الله تعالى واما ما اختلفوا في استناد اليه وقول عليه من هذه الشهادة التي هي اولى من غيره
 والله لا يصرح بالبرهان لقرينة القول بمثله في اخبار الائمة عليهم السلام فيرفع التكليف عنه
 ما لو ثبت بالاحكام الواردة عنهم اذ قد ورد عنهم مستفيضاً ما قدسوا فانهم قالوا ان كل ما كذب
 يكذب عليه والله قد كثرت الكذبات عليهم وعندهم من رد مقتضى القرآن في حكمه فقد صدقوا في صراط
 مستقيم ثم قالوا ان في اخبارنا مشاهدات كمشاهد القرآن في حكمه فلو كانت مشاهدتها الي حكمها
 ولا يتقوا مشاهدتها من ادوات حكمها فتصاها وكذا ورد عنهم انهم يتكلمون بالكل اهل سبعين حجة
 لهم في كل وجه منها الخرم الخرم ذلك تمامه فانه على ما روي عنهم عدم حجة الاخبار عليهم السلام
 ولا يخفى شناعة ذلك في العلم واما ما حاسنا فاننا قد مرنا في صدر الكتاب جملته من الاخبار
 والاثار الدالة على حجية الشرائع السابعة والائمة اجماعاً في حجة الله تعالى في عدم حجة الاخبار
 بغيرها فاما ما دنا اليه من الجحوت ليس على الاسلام من كان بايها فقد هدمت ركنه وبقا
 ولا يعلم من حصل فيها هذا الاختلال والاضلال في حجة الله تعالى وبعدهم من روطن علينا اليهود
 والاضداد بانكم لم تقولوا على كتاب الله وتكلموا على سنة نبيكم والله ليس لكم كتاب وسنة غير
 معاصيهم ولوطن علينا الخالفون بانكم قد انكرتم ضروريات من ضروريات الدين وسما الفهم
 فرق المسلمين وان جميع مائة تقارب به على امامة امير المؤمنين من الايات القرآنية والسنة النبوية
 ليست بحجة لما ذكرنا ان لنا جواباً ونقطع من الخطأ كما لا يخفى على ذي الالباب
الباب الرابع في الاجماع وهو من الاصول التي وقع الخلاف فيها بين المحدثين والاعرابيين
 فالمحدثون على حجة ركونه من اعراض الادلة وادعوا انه لا يقوم للفقهاء عموم ولا يخفى العموم بل يده
 والاعراب يرون على انكاره والله من البديع التي احدها العامة في تحقيق الكلام في ذلك على وجه الحق
 وطريقه يتيقظ في سلك مقالات **القسم الاول** في الكلام فيه اذ اكثر الصولة للكنز في
 الكلام بين الامامية في ان الاجماع الذي هو حجة يرجع اليها ويقول عليها اعتباراً من الاتفاق كما
 عن راي المصوم او قوله انه لو لم يكن كاشفاً عن راي المصوم او قوله لو لم يكن حجة لاستبرأ من القول الحق

وكذا ان بعضهم ان في اخبارنا
 رايهم من الطعن والغير في الخبر
 البين م

بنت الاجماع

في الخبر

في الخبر واما الاجماع فنحن ناهض حجة بانضمام المصوم فلو خلا المانه من قضاة شافع قوله لما كان
 ولو حصل في اثنين كان من جملة الجاهل لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله وهو كلام غير من الاجماع
 فاما كان في بعض الاجماع المعتبر فقال المنكر بحجة ان اردت بقولك ان الاجماع ليس بحجة هذا
 الصلح فلا يبقى لذلك لانه يفتقر الى انكار حجة قول المصوم ولا يمكن ان يكون بخلاف مقامه ان يمكن ذلك
 وان اردنا ان هذا الصلح حجة ولكنه لا يفتقر الى ان يكون العلم به او لا يمكن كشفه عن راي المصوم فظهر ان
 في الموضوع وفي التحقيق وفي هذا لا في حجة وهذا غير محض الاخبار وبيان بل هذا التزلف في هذه المقامات
 معروف بين المجتهدين اجناساً كسابق الكلام فيه فضلاً وارادنا ان نعلم الدليل على حجة هذا لا يخفى انه
 بهذا الشيء لا يحتاج الى دليل بل كما دل على حجة قول المصوم بل على حجة من العقل والعقل على اننا
 نخرج على المصوم من **الاول** الاخبار الدالة على حجة صفانا الى ظهور جملة من الايات التي ياتي
 الاشارة اليها من ذلك ما رواه العلامة الحلي في البحار عن امير المؤمنين ع انه قال فاقضوا من
 التامخ من الصلح قال لا قال قبل اشرت على ابي الله عز وجل في امثال القرآن قال لا قال ذلك
 واضلكت الصلح فخرج الى معرفة معاني القرآن وحقايق السن ورواها في الاشارات والادب
 الاجماع والاختلاف والافلاح على اصول ما اجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ثم حسن الاختلاف
 العمل الصالح ثم الحكمة ثم القوى ثم خيانتان قد مر ذلك ما رواه ايضا بطريقين في
 موسى انه قال قال لي الرشيد اجبت ان تكتب كلاماً موزوناً لداوود فرجع يدهم فغيره وكتب
 ذلك معاذك من ابي عبد الله ثم تكتب اسم الله الرحمن امورا اذ بان امرها اختلاف
 وهو اجماع الضرورة التي يضطرون اليها والاعجاب والجمع عليها العرض عليها كل شبهة والتمسك
 منها كل جاذبة فلو لم يزل الشك والاعجاب وسبيل استيضاح اصل الحق عليه فما بكت لتخليصه من
 كتاب سمع على تاريله ارسنه من التمسك بالحق لا اختلافاً فينا اوتينا من نرفق الصلح بعله ضار على
 من استوضح تلك الحجة ورواها وجب عليه قبولها والاعتراف والدلالة وفسر هذه القياسات
 المظني وهو القياس العقلي الرصان القطعي كما في الاشكال الاربعة وحاصل الجزاء انهم قسموا
 امورا اذ بان الى امرين امر لا يبيح لاحد رده ويجب على كل احد قبوله وهو ثلاثة اشياء الاجماع
 الذي لا يكون فيها اختلاف والاعجاب والجمع عليها والكتاب المجمع على تاريله وما لا يكون به شبهة

ينبغي الحكاية ومن ذلك ما رآه نفعنا للاسلام في الكافي في باب ابطال الرقية عن صفوان بن يحيى
قال سئل ابو جعفر الحديث ان دخله على ابي الحسن الرضا ان قال فقال ابو جعفر انك قد باريت
نقل ابي الحسن ان اذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبنا وما اجمع عليه المسلمين انه لا يحاط
به علم ولا تكبر الا بصار وما رآه في الكافي ايضا في الباب المذكور عن محمد بن عبيد قال كنت
الى ابي الحسن الرضا فيما استلذه عن الرقية وما ترويه العامة طحاينة روى عن ابي بصير
ذلك كنت مخطئة اتفق الجميع لا يمانع بينهم ان العرف من جهة الرقية ممثقة للحديث وما رآه
المشايخ الثلاثة باسناد معتبر في المقبولة الخطيئة حيث قال السائل فانها عدلان مرجحان عند
احاديث ليس يتفاضل احدهما على صاحبه فنقلهم ينظر الى ما كان من روايتهم في ذلك الذي حكاه
به الجمع عليه بين احاديثك فانك الجمع عليه لا يرب فيه روايتهم باسنادهم عن الصادق قال فانك
جماعة المسلمين قد مر شرب فقد خلع ريقه الاسلام من خفته ورمى العلاقة الجسدية في الجاهل
عن الصادق ثم قال من خلع جماعة المسلمين قد شرب خلع ريقه الايمان من عقده وباسناده عن
ابن جعفر عن ابيه موسى ثم قال ثلاث موبقات نكت الصفقة وترك السنة وفراق الجماعة
عن الكوفي عن الصادق عن ابيه عن امير المؤمنين قال ثلاث موبقات نكت الصفقة وترك
وفراق الجماعة وباسناده عن الجلي عن ابي عبد الله ثم قال من خلع جماعة المسلمين قد شرب خلع
ريقه الاسلام من عقده ونكت الصفقة الاثم جاء الى الله اجزم الغيرة لك من الاجابة والذلة
على اذنه الجماعة والفرق من الغيرة مع تغيير الجماعة باصل الحق وان كانوا في الغيرة باصحا الى الله
وان كنت واحدا كذا مصفا الى ما رآه العامة والخاصة عن النبي ثم انه قال لا يجتمع الحق على الخطا
ومضاف الى الاخبار المستفيضة التي كانت ان تكون متواترة بل ادعى قولها انها قولهم ان يكل
مدعة من يدي يكا وها الايمان وكما من اهل بيتي وكلاهما يبعثه معين الحق ويرى كذا كذا
ويان من عندهم وعنه فانهم في كل خلف عدوا ينفون عن الدين تحريف العالين وانما الظاهر
وكذا الكايدين عنهم ان الارض لا تخلوا الا دينها عالم اذ الله المؤمنين شيئا ودم الى الحق
وان نقصوا شيئا منهم لم يزل ذلك لا ينس عليهم امرهم ولم يفرقوا بين الحق والباطل وما رآه
عنهم على تفسير قوله ثم اما انت فمذود وكل قوم هذا ذات المذود رسول الله وفي كل زمان امام

فيؤخذ من حكمنا في قوله الشافعي
الذي ليس بمشهور عندنا

شا هديهم الى ما جاز به النبي ثم وفي بعض الاخبار طلع ما ذهب منا ولا زالت بنا الى ان
عن امير المؤمنين ثم في عدة طرق الامم تلك لا تخلي الارض من قائم بحجة اما ظاهرا مشهورا
مفهورا ولا يخلل حججنا وبيننا تلك وفي بعض الاخبار لا يخلو الارض من حجة لك على خلقك
هديهم الى دينك ويعلمهم عليك كشلا يخلل حججك ولا يخلل بينك وبينك بعدا وهديهم به
ظاهرا ليس بالمطلع او مكتمة اريد من ان غاب عن الناس شخص في حال هديهم به فله على
والا يربى قلوب المؤمنين منبذة بهم بها فاما من وع الصادق ثم خلى الارض عند خلق الله تعالى
آدم من حقه فيها ظاهرا مشهورا ولا يخلل مسود ويخلل الارض الى ان تفوق الشبهة ولو لا ذلك لم يزل
يقول كيف ينفع الناس بالانسان السوء قال كان يفتنون بالشمس فانما هي الشهاب ومن الحجج القائمة
وجها الاستغناء في فيضني فكلا لا يتقاع بالشمس ان لا يفتن من الاضمار السجدة وان كان لاهل الارض
كما انهم امان لاهل السماء لا يخلل في هذا الحق كبرية ومقتضا هذا ان الشبهة الاثني عشر من مجموع
على اهل الارض وجب على الانامهم وهم عاينها على وجه انهم الى الحق في من الغيبة ولو لا استا الغيبة
كانت من هديهم السجدة والاضمار مشهورا ولا يخلل هذا الحق كبرية الشافعي يخرج جملة من الخرافات السجدة
وجملة من الشافعي عن النبي ثم على طريقة الاخباريين بحجته ووقوعه في العلم به فمن ذلك ما رآه نفعنا
الاسلام وعلم الاعلام بمرجع يعقوب في الكافي بعد ان ذكر الاخبار الدالة على من شرب خلع ريقه
ولهم ما قال في خاصة هذا قد روي في اخبار صحيحة الاتماع العصابة ان من شرب خلع ريقه
من الابريث يهلك الا في رواية اخرى قال ليس هذا ما يوافق اجماع العصابة ومن ذلك ما رآه
الشيخ عن علي بن فضال بسنده عن ابي الحسن موسى بن جعفر في نبات يست وجعل قال الحمد للسنن والنباتي
النبات البنت ثم قال ذكر الحسن بن علي بن الحسن فضال ان هذا الخبر مما نقله احمد بن محمد بن علي بن الحسن
ومن ذلك ما ذكره الصدوق في كتاب الامالي وغيره من مسائل كثيرة ادعى انها من روي الاصلية
اجمعت عليها ما ذكر جملة من المسائل الفقهية والاحكام الشرعية الاصولية والفرعية عبيد بن
ما ذكره صاحب الفوائد المروية حيث قال بعد كلام في الاجماع واعلم ان جمعا من اصحابنا الملقين
لفظ الاجماع على معنيين احدهما اذ كان اجماع من علماء الاخباريين على الاقتداء برؤية ذلك
الاقتداء برؤية رآه بجملة هذا الاجماع بهذا المعنى بغير عني كانه قد فعل على روي ما نقله

باب بيان الحق لا من باب الحقيقة وقد ورد في النص هذا الحق ويكون معتبر في مقبوله عن حذلة
 الآية المتعلقة على قولها كغيره من النماذج على الجزاء الحق بغيره لا على انما ظنهم كما في اصطلاح
 العامة الشافعية من انما لا يخبر بان كالمصدر رفاقين ويظهر بغيره كالمصدر في الشافعية الطائفة ايضا
 فانه منهم عند التحقيق وان زعم العلامة انه ليس منهم بحكم لم يظهر فيه بغيره عندنا ولا خلاف في ما ذكره
 ايضا معتبر عندي لان فيه دلالة قطعية غارضة على حصول اصل الهم بقطع بذلك السبيل اطلاقه على
 لغيره انهم قالوا الحق الرضى القوي رضى وهو اعظم الاختيارين في لسان الخواص ما اظففت
 في هذا المقام الصريح في الاجماع ليست بالاولى بل الدلائل على جهة عقلا وقولا الوقت
 فلهذا على اجتماع كلمهم على الناطل وهو الناطل وان امتنع اجتماع ارادهم ايضا عليه انما لا خلاف
 اقول لافراد ظاهرة وحصول العلم باقتنائهم على حكم يمكن يجوز من التبع وعدم وجوبه خالف بينهم
 مع انضمام القوانين الدالة عليه فان العامة تحكم بانها لو كانت مقولة في تلك المسئلة فما انما اظففت
 افر وكما ينقل اليسار هذه العدة بغيرها المذنبون والاصوليون بالقطعية العادة
 ولا يشاع فيها اهل الانصاف وقد قولوا في المطالب العظيمة كما انهم في الاستدلال على وقوع
 عن العرب من معارضة القرآن قالوا وقدوا على المعارضة لعارض ولو عارضوا الفعل الدائم
 الذي لا يعلم الصارض للعلم بجميع ذلك فليكن كسائر القاديات لا يقدح فيه احتمال انهم في ذلك
 مع العقدة عليها اذ عارضوا له ينقل اليها المانع لعدم المبالاة وقلة الانكشاف والاستقبال اليها
 ومن هذا القيس ما استدل به امر المؤمنين من انما قال محمد بن الحنفية ما مضى له لو شئت من دليل على حجة
 الا انه نقل لو كان ذلك اخر اظهروا منه انما ايضا فانما اجتماع بعض الطوائف على حكم لا يسبيل للعقل
 معلوم عندنا من طرق التبع بلا ارباب كاجتماع الانامية رضوان الله عليهم على حجة المتعة
 او يديهم على اعتبار الخرج بالسبب في الامام الى اخر كلامه من ذلك الحق الذي ابي صاحب الحديث
 وقالوا نكح في المقدمة مع انما لم يحصل الى الفرع استند في كثير منها اليه وعلى عليه لا يفتي
 المتبع لكلامه من ذلك ما قاله في مسئلة انما يصح جعله الوفي بها بان يرضى بالصبي بالتمسك
 نحو ما من الاصل كالطوائف طوائف ويجوز ذلك فان لم يكن ناب عنه الوفي فليس فيه في الاخرام
 واستدل بحجة من الرطبات ثم قال ما اظففت وهذه الروايات وان اخصت بالصبي الا انما

لغيره

لغيره في هذا الحكم بين الصبي والصبي والصبي فان اكثر الاحكام في جميع أبواب الفقهاء
 في الرجال مع انما لا خلاف في اجرائها في النساء انما وقال في بعض الجواهر والاختلاف في الذكر في
 الاخيرين ما اظففت ولا يخفى على النصف المتدرب في الفرائض اتفاق الاصل على الحكم بتقديم
 متاخرهم تماثرا لصلها وانما المتأخر له ما تذكرك هو من غير الاثمة فان مذهب كل امام من
 ائمة الهدى وائمة الفضلاء انما يعلم بفعل شيعته واتباعه وانما الاختيار فليتب كذلك فان
 فيها ما خرج من خلاف المذهب فيها الجمل المتشابه ونحو ذلك من الوجه الماشية من اجزء يكون
 ما استدل عليه مذهبها الى اخر كلامه وهو كلام محجب بان بطول في عمله انما ونحو ذلك
 حلة منهم ومنهم المم وكما لا يخفى على المتبحر في كلامهم فاصبر الى حجية الاجماع في الجملة والنقل
 والركن اليه ليس خصا بالمتدربين دون الاجتارين حتى يعلم ان يكون ذلك فارقا بين الفرع
 وعناوين الطائفتين بل عليه في الجملة بقول الفرع انما وانما يبقى الكلام في بعض اقسامه وفيه
 هل يمكن العلم في زمان الغيبة ام لا وهل يمكن تحقيقه ام لا وهل يقول منه على اخره في النص
 له على اخره في منه دون النظر في انه باي طريق يكون كاشفا عن تولى المعصوم من احد
 الطرق الا انه ونحو ذلك من المسائل ارضوه ما يل قد ظاهرها الشاخر والتابع بين المجتهدين
 ولم في ذلك اتوا من كثرة وغلات عديدة والحق التحقيق ان نقل الاجماع في اكثر المسائل بل واما
 فيها لا يتخلو من مساحة وان اكثر الاجماع القولية لا ينبغي القبول عليها كما ياتي الاشارة
 انشاء الله تعالى كما يمكن انكار عدم حقوق الاجماع والمعلم به ولم اذكر يحصل ذلك من تتبع فتاوى
 وعلمهم وطريقهم وصنع اخبارهم وطائرتهم ولا يمنع من ذلك كثرة منهم وانما في الاناق ولا يعد
 الاطاعة باعينهم ولا سيما انهم فان اجتمع المتأخرين منهم وقاتلوا اعمارهم اجماع متقدمهم
 عن اجماع السابقين وهكذا يفعل من ذلك انما الطريقة المستمرة كالامتناع كثره النجاة وغرضهم
 ارباب العلم عن العلم باقتنائهم على كثير من المسائل ومن انكر ذلك فاما منكره باللسان دون الجان
 وبالقول ومن العمل فاما العلم بالبداهة ان جمهور المسلمين في شرق الارض وغربها يجمعون
 على وجوب اخذها كثره وعلى من يخرجها كاشفا عنهم على وجوب الصلوة والصوم والزكاة والحج
 الحج وعلى من شرب الخمر واكل الميتة ولم يختره ونحو ذلك وغلب ايضا اجماع الانامية على حلية

لغيره

ارسله من مخرج

الانظار عليه وما نرى ان كان الحكم الواحد مدركا لكثرة عقاق كل واحد واحد منها ومن الناس من لا يفرق
الثاني فانه لا يسان حاله كيف يمكن اطلاع الجالس في بلد بل في بيته بغيره على اتفاق الجمع الكثير
والجمع الصغير مما لا يحصى عددهم ولا ينبغي حصرهم مع تباين انظارهم وانما هم في موضع واحد بعضهم من بعض
عدم ملاقاته احدهم ولا سماع منه ولا رؤية من قبله اثنى هذا المدعى على طائفة الاثاق والبلدان
مخرج الاول وفي الفتاوى وتبين في كل عالم كان ان الحكم لا يسان الا رسا له لاعتقاده الرسل او غيره من هذا
وقد مدلت الطواوير صحتها الاشياء بآراءها والاجماع مع النقص عن انه في محل النزاع من دون
للرجال ولا تكلفا رسالا ولا تحصى على الاموال مع انه من الجائز بل المتقون انما المدعى لم يشر
على احد من هؤلاء من عدده وان سلمنا الاخلاق باكل الطيس من الجائز ان يحسن
بغلاف معتقده بيقينه وان كانا ارضى ثم بعد ذلك كله فالسماح من اكل يقتضي رغبة متطاول
فيكون عدل بعضهم قبل حكم الآخر لا لا يستحقا عليه ما قطع الظن والمقام مقام قطع فصل الحكم
ما اوقف من دليل انكم على ما زعمتم العلم به من مبطل ما ترونا بغيره وان انكم من الصادقين
وبحسب ما هذا انك في مقابلة الضرورة والرجحان فانا نأخذون بان اتفاق الناس على كبر
الاحكام كما تقدمت الاشارة اليه وقد علم بالاجماع من حيث اننا لا نرى الجمع عليها مما لا ينبغي
الشبهة واقتضت فيها لانه مما لا ينبغي لاعتقالاته فيه وقد تكون حقيقة الحكم ظاهرة للعقل
بحيث لا تكاد تخفى على المتبحر فيقطع بان هذا الحكم لم يخالف فيه مبرر وهذا ايضا باسكان
حصول العلم به في الخبرين مع ان عبادتها نظرا بآيات وروايتها المداخلة متاخرة عن من ينظر
ولا ريب ان اعيان العلم لا يجرى مع رفاق باجمعهم في ذلك فضلا عن حصول الاستماع منهم
ليس لما في ذلك من عقلي حتى يقال ان العلم باجماعهم انما هو حكم العقل بالاعتقاد بجموع
على ذلك لاجل عقولهم ويرى على المنكر تسليم العمل بالشبهة كما اثير اليه سابقا من ان الامر في هذا
الفصل الثالث في وجوب حجية على طريق التمامة وما استدلوا على ذلك به لا يلبس عقليته
اما الاول فهو وجوبه من اجتمع الخلق الكثير على الخطأ ما تحيله العادة ويرى جاز على اجاز
في الكثرة جاز على اصل التواتر فانهم اقل ولا يروى عليه بالنقص بان اتفاق الفرق الضالة على خطأ
كالهوى على ان لا يثبت بعد من سى والنصارى على قتال عيسى ما خلاصة على قدم العالم

واجب

واجب بان نأخذ كياسة مع الفارق فان الذي يحيله العادة انما هو اتفاق اصل الجدة لا الاجماع
من العلماء وارباب الشريعة الطالعين للحق بعد استعراخ السمع واتفاق الرهبان كما كان من تقليد
احاد لا يستتصالح تحت مضرا بانهم واتفاق الضاوي للتشديد ومقاله الاصلية الشبهة وجملة
وهذا بخلاف اجماع المسلمين فانهم ينظر في اوله معلومة تحيل العادة الخطأ على اتفاقهم عليها ان
نظروا في خطي وبعد التسليم غايته ما يعلم ذلك كونه من مدرك وقد يكون من المدرك الطينة وقد
يكون ليس مدركا شرعيا كقياس والاستحسان فيكون اجماع بنوه عليها ملين هذا من دعوى
القطع المطر القياس على اصل التواتر فاسد فانهم من جرحوا الى مواعيد وبنوا انهم اجمعوا
على القطع فيخطئة الخالف للاجماع فدل على انه حجة فان العادة تحكم بارضا العادة الكثير من البطلان
والحقوق لا يجمعون على القطع في شرعي مجرد من طوطن بل لا يكون حكمهم الا عن طابع موجب
الحكم بوجوده من طابع بل في ذلك فيكون مقتضاه وهو خطأ الخالف له حقا وصحة
حقيقة ما عليه الاجماع وهو المطر وفيه مضانا انما تقدم انه لو سلم انهم اجمعوا على تحققة
الخالف فلا تملك انهم ان قطع وجزم وكيف يمكن ان يحصل العلم بقطعهم عليها باغاية الا ان
يعرف لاعتقادهم العقل للقطع والظن فلا يبق بعد القطع في القطع المذكور للاستدلال الاخرى
جمع كثر على امر من خطئة الخالف فلا يمكن القول بحجته مثل ذلك الاتفاق باعتبار انه يجب
ان يكون عن طابع كذا اجراء مثل هذا اظهر واخضر وسلم ومنها انهم اجمعوا على انه يقدم الاجماع
القاطع وجميعا على ان غير القاطع لا يقلد على القاطع بل القاطع هو القاطع على غير طوطن غير
قاطع لزم تناقض الاجماعين فانه حال العادة وفيه مضانا الى امر ما يابن فقلدهم ما هم وانه
مصادرة لن مقتضى هذا الدليل والذي يبلده ان الاجماع حجة اذا بلغ الجموع على التواتر لا غيره لا
يقطع خطئته عما افه ولا تقدم على القاطع اجزاء هذه الاطمة منهم من قيل الخطأ بالضعف
التي لا تكون في الطالين من تضل الاصول القبيحة والقواعد القطعية واما الثاني فالتكثير
والاستدانة الكتاب بقوله تم ومن وثاق الرسل من بعد ما بين له الهدى وشيعه غير مبطل
الذين من قبله ما تولى وضلوا جهنم وساءت مصير حيث توعدتم على اتباع غير مبطل المؤمنين
جهنم الى مشاة الرسول التي كثر فيها ما لا يفي مصالح الحرم في الرعي فوجب عليه انما عود

من

عليه لا ان الآية محتملة لوجه من التحديد بخلاف ارادة سبيلهم في تاصلا في سولي في مناظر تاد في
الامتداد بها وفيها صار له مؤمنين ونحو ذلك وثانيا عدم الملازمة بين اتباع غير سبيل التبين
ودعي بها بناء على بطلان الواسطة وهي تركها الاشباع في الشا ان الآية قد بطلت على شقيط العلم اذ سبيل
المؤمنين دليلهم انجيب الفلاس بالدليل لا بالاجماع واربعا ان الآية ليست نصا في المطر بل في ما فيها
بعد التبين واليقين ونحو النظر عن الايراد ان الظهور في جميع البينات اصل كل دليل يقيني ومنها قوله تعالى
وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا لانه لا يقبل شراكم
لان الوسط ليس على حقيقة لكونهم اخر الامر دائما اراد به فهم بالخير والعلم بالخير مرجع الشهاد
انما يسرع غالبا الى الاخران فالوسط بمعنى الخير ولا خير في المتفكرين في الخطا وان عليه البرهان
الشهادة في الاخرة كما قال القرطبي من انهم عند خبر في في الاخرة ولم تثبت خبرتهم بعد التبين في
الدنيا كما هو المدعى بل سبيلنا لا يدل على خبرتهم وقبول شهادتهم في كلاما يقولون من كل حين
بشهادة بل هو قول من شهادة وايضا يجوز ان الخطأ منهم اخيلا لا غير في الدنيا في خبرهم غير لهم
ولا يوجب عدم قبول شهادتهم كشهادة الصدوق في الحقيقة على ان ظاهر الآية كون كل منهم شاهدا
لا المجموع من حيث المجموع مع ان المراد اما الشهادة في الاخرة كما ذكره مفسرهم فهو يستلزم العدالة عند
الاداء لا العقل فلا يوجب محضهم في الدنيا واما في الدنيا فبما قاله من ان الله انما يدل على قبول شهادتهم
لا يوجب قواهم وعندها معشر الامامية ان الآية زلت في ثبوتنا فتنافى كما نظرت به اخبارنا واما
قوله تم كنتم حزمة اخوت للناس تامرون بالعرف وتبوءون عن المنكر وجه الاستدلال ان الامر
للبشر يقتضي الاستغناء في ذلك على انهم امرؤا بكل معروف ونوعا بكل منكر فلو اجمعوا على خطا كانوا
امرين بالمنكر باهين عن العرف وهو يتناقض مدلول الآية وتبره بازالهم بعض الامة لا حقيقة
الاخراج لان المخرج خارج عن الناس فجعل على العشرة الظاهرة كما استفاضت به الاخبار على ان القول الله
ليس حقيقة في العموم على ان مقتضى الآية هذه التي قبلها عدم تعدد الخطا والمؤمنين لا عدمهم
كما هو المدعى ومنها قوله تعالى ان تنزلهم في شئ فردوا الى الله والرسول فان مفهومه عدم وجوب
الرد مع الاتفاق فيكون جهة وفيما ان عدم وجوب الرد من جواز العمل بحجة الاجماع بل العمل بما كان
لاجل ان عند كل منهم من الباطل على تحليله ما يكفيه من عقل او نقل وربما استدل بعضهم بالآية

على عدم حجة الاجماع اذا وجب عند التنازع الرد الى الله ورسوله دون غيرها فلو كان الاجماع حجة
لذكر رسولك بقية في الضعف واما السنة فاختاروا قاصدة مستندون ولا تفرقها واقرها
قوله لا يجمع ابق على خطأ وفي رواية على ضلاله وفي رواية لا تزال طائفة من امة الله على الحق
حتى تقوم الساعة وقد روي جماعة من ائمة هذا المذهب معنى وهو مروي من طرفنا ايضا في الاجماع
نصف العقول وادعى العلامة رد في الاقن ان مقتضى عليه بين الفريقين وكل من غلبه ذلك في اهل
الشيخ ورواه عنده ايضا انه قال مستلشا ان لا يجمع ابق على الخطا اذ لا يعطى منها في رواية اخرى
له في اهل البيت على خطا وفي ثالثة لا تزال طائفة من امة الله على الحق حتى تقوم الساعة في رواية اخرى
الشيخ والرجال وفي رواية عليهم بالسواد الاضطراب وقوله يداه على الجماعة وفي رواية ولا يجمع
من شدة وفي اخرى من فارقا لجماعات ميتة جاحلة وفي غير هذا من خرج عن الجماعة قد روي في
بيعة الاسلام معنيته وادعى عليهم مع النص عن كون هذه الاخبار اخبارا واحدة لا يثبت عليها الحكم
يعا بما خرج فيه ما ينزل عليه اصل دينهم فضلا عن فهمه وانما يدل على خطا بان نزل على المراد
الخطيئة ليخرج معاول على خطا الضلال فالحكم في الاحكام بعد بدل الجاهل في الامانة الادلة الشرعية
ليس بخطيئة وضلال وان نزل على ظاهره فقد تعدد المعنى ثم ان مقتضى ما في هذه الاخبار استماع الباطل على
دليل تلك الظاهر من لا يميز بين خطاها ووجه الفقرة المحذوفة الاخبار تدل على مذهبنا من عدم خلق
الزمان من معصوم من الخطا لا تدل على عدم الامة كما روي عن هذه الامة بعد تسليم جواز الاستدلال
بها وتسلل لاكتساب على المدعى والنفس عن الارادات التي تدعيها لا يخرج عن الظواهر بعد التسليم
كيف يستدل بها على هذا الطلب العظيم التي يطرحون الخواهر في مقابلته ولقد روي عن رسولك
بذلك حيث قال فلما حكى عنه والحجب المظلم ما اثنوا عليه من اجابة الاجماع يقولون انهم الذين دل عليه
الاجماع مقطوع به وهذا القدر كاف وكما قد جعلوا الفرع اقرى من الاصل وذلك فخللة عظيم من
قال بعض مشايخنا ونحو ما قال والحج من ذلك اعتقاده على اجماع اهل ابيه بعد حله بمحققا لما
المقام الثالث في بيان الاجماع على طريقتي الخاصة وهو الاتفاق انما شاع من راي المصنف
او قوله اما حجة عندنا خاصة فلما ثبت عدم بالرايين العقلي والقلبي ان الارض

من جهة معلوم من التل في التل في العمل في العمل كذا وكذا كانت قضية ذلك قضية
 الإجماع التل على قول من حيث أنه كذا كذا لأن حيث أنه إجماع فالجواب أن الإجماع من حيث هو لا يقول
 قول المصوم بل لا يقول غير ذلك فإجماع ذلك شخص من قوله أو غيره لا يتقرر من كذا حقيقة سواء وافقه
 عليه غيره أم لا يدخل بهذا الاعتبار في السنة التي هي عندنا هنا أعم من النبوة والامانة معا
 أصحها أنما أوردوه من باب له الماشاة مع الحق كما اعتد به من جهة من جهة وعرضها على
 الإجماع مع كونها نوعا من أنواعها على مذهبنا فاعدها حاصله أننا لا نأخذ بالقبول بحجة
 من علمنا ذلك وإنما هو كلام مع الخالف حيث اعتد بهذا الأصل وسئلنا عنه فإقتضاه عليه كونه
 حقا في نفسه وإن خالفنا وبين علمه وبينه وقالوا إن الحادثة تظهر من عند الناس قولنا لا نأخذ
 عدم تميزه كما تأتي الإشارة إليه وبالحكمة في اصطلاح لا شاهد فيه وكيف كان فلا كلام بيننا
 أن منشأ حجة الإجماع هو الكثرة من قول المصوم أن الإجماع في كيفية كذا كذا فاعدها على كل
 على طريق تميزها **الطريق الأول** وهو مسلك العظم والمفجع الأقوم وهو قول العلم بدخول المصوم
 للعلم باتفاق من شمله فإنا حصل العلم بالإجماع لأننا علمنا من حصل العلم بقوله لأنه سيد الأمة
 رئيس العلماء ووجهه إلى ترتيبه قياس من الشكل الأول وهو أن الإجماع أحد العلماء أحد علماء
 العصر وكلمه أن من هذا المرفق منهم فاعل هذا الحكم فالإمام قابل هذا الحكم أما العقيدة الأولى فلا
 الإجماع المصوم سيد العلماء رئيس القوماء وهو موجود في كل عصر إجماعا ظاهر استهول وخفي
 كما هو قضية المذهب وأما الثانية فلا لزوم لغير حصول العلم بالإجماع باتفاق الجميع من غير
 على العلم بقول كل واحد على التفصيل فإذ قد علمنا أن العلم بالإجماع من العلم بالإجماع من العلم بالإجماع
 فلا معنى للاعتقاد على ما رجع من العقيدة هو قوله ولا تكيف يقال أنه موافق لما نقول أن العلم بالإجماع
 كما يحصل من العلم بالتفصيل فقد حصل العلم بالتفصيل من العلم بالإجماع وعليه المذهب في جميع البراهين
 للنتيجة العلم والمفجع لأن العلم بالإجماع فيها لو توقف على العلم بالتفصيل لزم الدوام الحال في العلم
 بحجية الأئمة في كبري أنوارنا الجسم خاثر وكل حيوان جسم إنما هو بالإجماع لا بالتفصيل إلا
 يلزم الدوام الذي أورد به بعض المصنفين على أهل الاستدلال وأنهم أيضا قالوا من علمنا
 العلم بالإجماع العلماء المنتهين في الأئمة مع عدم معرفتنا أسماءهم ومثلناهم كما اعتدوا بالأشياء

في علم حصول العلم وهو نفس الطريق

البيه ثات العلم الإجماعي كافي في ذلك كافي العلم بغيره ثات الدين والمذهب كافي في ذلك كافي
 فالعلم بالإجماع ثات العلم بالإجماع ثات العلم بالإجماع ثات العلم بالإجماع ثات العلم بالإجماع
 يقول مطلقا ويجوز فيها قول من تميز بعلوم لغيره مع ما هو موافق لذلك أو يعلم بخلافه
 في جملة أقوال الأئمة غير تميزها العلم بكونه الإجماع في جملة أقوال غير العرب بل بالحدس المقتضي
 الإجماع باتفاق الجميع من جهة النظر في الأولين في ما يظهر من جهة الثاني من جهة الثالث
 ويتحقق قول من لا يعرف من قول من لا يعرف ولا يتحقق في ذلك ويجوز الخلاف في بعض الحقائق
 الخافف الثاني في عصر المحققين إذا كان معروفا بالنسبة في شرط دخول كل من لا يعرفه من حيث كونه
 الإمام لأن القطع بدخول الإمام لا يحصل إلا بعد ذلك فإجماعنا لا يعرف الإمام شخصه ومع فرض المعرفة
 لا حاجة إلى استعماله بغيره فنعني بجملة النسب الحكم أنه الإمام هو وجوده في جملة المحققين
 يحتاج إلى العلم به بقوله مستقلا منفردا عنهم ولهذا قال الشهيد في القول بالإجماع حجة والعلمانية
 قول المصوم عندنا وإنما يظهر القابلية في الجماع الخافف مع عدم تميز المصوم من جهة العلم ولا
 وأصل العلم في النسب فلا يعرفهم ولو كانوا غير معروفين فمع ذلك بل الإجماع قال في ذلك
 حجة على الإجماع لأن تميز المصوم فانه يعلم بدخوله والطريق إلى معرفة دخول العلم بالإجماع
 الانضمام على مسئلة معينة أو قول جماعة منهم أن لا يعلم منه فإجماع العلم بالنسب في الشريعة
 فالأول التحيز بقا في العالم لا يخفى عليك فإجماع الإجماع تقدم عندنا إذا علم الإمام معينة
 يتصور وجودها حيث لا يعلم بعينه ولكن يعلم كونه من جملة المعينين ولا بد في ذلك من وجود من
 يعلم أصله وبنيته في جملة من أوسع الأصل فيهم ويقطع عن وجهه من هنا فإجماعه ان يقا
 أن المذهب في الجملة على العلم بدخول المصوم في جملة القائلين من غير حاجة إلى اشتراط اتفاق
 المجتهدين أو أكثرهم لا سيما معروفي النسب وكيف كان فلا كان العلم باتفاق من يقطع بدخول المصوم
 منهم من حيث أنه من غير طريق النقل والتسامع إنما يعقل على هذه الطريقة في زمن الزهور
 كل إجماع يدعي بحسب كيفية النسبة من طريق التواتر أو التسامع أو التعلق بالقرآن بناء على هذه
 الطريقة خطأ لعدم جريانها في العلم بالإجماع فإجماعنا لا يعرفه في قول العلم بالإجماع
 جازا الظهور من غير شعور اقتضاه احتمال الدخول في الجماعين والمذهب على القطع واستعماله

الأصل هو

القول بمقالة العاوم غير ممكن في حق من لم يزل العادة بطوره وفعل مدعيه ومن هناك انكج افقه
 من محقق الشافعي تحقيق الاجماع في زواجر العبدية وهذا القول في المعنا الحق امتناع الاطلاع عادة على
 الاجماع في زماننا هذا وما حله من غير جزمه العقل لا لا سبيل الى العلم بقول الامام كذا في بعض
 على وجود المجهدين الجوهريين ليدخل في حكمه ويكون قوله مستورا بين اقوالهم وهذا مما يقطع بانتفاء
 فكل اجماع يدعيه كلام الامام ما يقرب من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل من قبل الجاهل
 حيث يتصور اجمع القرائن المفيدة للعلم فلا بد من ان يلد فيه ما ذكره السيد من الشهرة واقا الزمان
 على ما ذكرناه للقاصد لمصون ظهور الامامة في مكان العلم باقر الحق فيمكن في حصول الاجماع العلم به
 الشيخ الاخر كلامه في كلام جملة من الاجماع وكيف كان هذا الطريق لا يتم بالمستطاع الى القول بالامام
 لا يحقق الا في وجوده لا يمكن حصره في الاجماع فيما يدرى اختصاصه من المصنوع وعنده حجة
 على اتفاق جميع الامة والشيعة والعلما كما اعترض به المحقق وغيره بل انهم تحققة في زمن النبي بل
 في سائر ايامه السابقة بناء على ان الارض لا تخبر من جهة كذا اذا اتفق على حكم شخصان او اشخاص
 وفيه البقي والامام لا يعلم بعينه على ان العلم العرفي انما كان غائبا لا يعلم كما نرى في شخصه ولا
 يشاهد بغير العلم بقوله لا سبيل ولا مشاهدة ولا نقل متواتر كذا في اشار اليه المحقق في
 لا يقال انه يستكشف بهذا الوجه راي المصنوع الظاهر فيكشف راي الغائب لا لا نقول لكان الامر
 كذلك لم يكن حاجة اذا اختلفت حجة على الاصل اليك في الامامة ومقتلها في الكلامية كما حرجا
 بل لا يحتاج حينئذ الى اعتبار وجهه في حمل النسب في الجماع على انما اكتشف على هذا الوجه يكون
 مقصورا على راي الظهور والامامة كما عطف على احد من الخلفاء فضلا عن الازلية نافي عن هذا
 الاجماع روي التمس قوله في ايام ظهوره حتى يحتاج الى ذلك وما جملة هذا الوجه في غاية الضعف
 لا يمكن بناء الاجماع الذي يبر في الكتب الاصولية والعقوبه عليه الطريق الثاني ان يستكشف
 عادة راي الامام في كونه للشيخ المطلق من اتفاق الامام والاتباع فاذ حصل العلم العامي الاجماع
 باتفاق جميع فضاء الاسلام والامامة على حكم الاحكام الشرعية والفروع الفقهاء علم ان يشهد
 على ذلك فاصل تلك وهذا كما اذا رايها صحا ايجبهه هناك نبي فلا شافقين على حكم الاجماع
 او أقوى من الاتفاق في فانك تعلم ان رئيسهم على ذلك بل فاصل ذلك قد يبلغ العلم في ذلك

صالحه

هذا الضميمة والبداهة وجميع حوزة ريات الدين والمذهب من هذا القبيل يعلم ذلك بالذهب الى
 الامامية بالاطلاع على ما عليه الفرقة الحققة او على انهم قولوا فعلا لا يصح لاصولهم وصفاتهم
 بانهم انما اتخذوه عن رئيسهم وامامهم ولا يخبرونه من خلفاء انفسهم بمقتضى اصولهم مع عدالتهم
 نقول لهم راجعا لهم روي كيف هذا الاجماع عن قول احد الائمة الطاهرين اكتشف قول سائر
 الائمة السابقين بل قول سيد المرسلين لا يخاد ومقالة الجميع وربما يحصل هذا من اتفاق العقل
 على الشهادة بين العقول البرية كما اذا رايها او علمنا جملة من اصحابنا اوافق او الباقين
 مستفيدين على الفيتا بحكم من الاحكام مع صلاحهم وسدادهم وقواهم ودرهمه انما يحصل لنا القطع
 بقطب امامهم ورئيسهم ولا يخبرهم باخذ العرف لا يتعدوه بل المار على باجم من الكثرة الى ان يحصل
 اكتشف المذكور فيقدر ويقدر ولا فرق فيما ذكر بين ان تنفرد الامامية او علمائهم بالعلم او رايها
 فيه سائر الامامة بعضهم ولا فرق ايضا فيما اذا انضمنا ذكر خبره على اطلاق سند اليهم ام او رايها
 قوي القبول على العلم المذكور مع علم دليله او يعلم انه قد بلغ من الظهور الى ان استغنى عن
 دليله ان يقيم حجة عندنا انه قد بلغ الى ان استغنى عن ذكر دليله او انما حكمة في زواجر عدم توهم
 اغتصاب الدليل فيما ذكر او خرجت قومه شدة الحاجة اليه مع الاستغناء عنه بل انما استبشاهما على
 على الخبر المذكور وكانت هناك اخبار مخالفة وجب طرحها او نافيها حتى انها كلها ازادت كثرة
 ووضوحا وزادت ومندوحة والامام اجتمعهم على خلاصهم كونه من استلهمهم وفي غلبه من
 الرعي للمعقود ويكون اخبارهم بعضها عينهم انما كانت شتى صفتهم عندنا مع علمهم بان الحق فخلا
 ولهذا ردة ثقة الاسلام في الكافي يعلى في بيان الشيخ كثر من الاخبار مخالفة الاجماع وعلى هذا العقل
 من الكثرة قول جملة من عتق الاخبار بين وقرب الاستدلال على الوجه المذكور ان يقال هذا
 ما ذهب اليه جميع علماء الاسلام من ائمة من طريقتهم متابعيه امامهم والاخذ بقولهم
 كلما كان ذلك فهو من اجل انهم هم وهو في هذا خذ ما دار به استكشاف راي الامام القاصد
 او غيره ابدان اكبر يقولون وكلما كان كذلك فهو من اجل انهم هم وهو في هذا خذ ما دار به استكشاف راي الامام القاصد
 حجة الاجماع على الحق المذكور مدعيه ذلك لا يتبع اليه سائر المسائل وعدم الاستغناء عنه
 ان لا يراه فيهم للفقهاء عود ولا يخبره عود بل لا يكرهه استعمال مسئلة من ائمة او جارية لوجهه

قد راي وجهه شافعي ميرزا محمد علي
 الدهر وسائر اصحابهم يعلم انه لا يجوز
 فيقطع عند ذلك

ع

او ان الكثرة من قولهم

فانما نتقدي من مدلول النص المسائل كثيرة لا يخص عن القول بها لكونها من الاصول العظيمة فانما
من قاله بالاجماع ومن انكره مع اعضاد مدعيها في الاجماع البسيط للمذهب كما انما يتجوز دعوى في
الرجال الى النساء والخصيان في كثير من المواضع من مدعيها ما جاز في الشبهة وعاد
في انثب من الفضل ما زاد الجائسة مثلا الى الدين وموضع الجملة المصلح فلما اقر وعاد في بعض
الجائسة كاعسل شريك من البول الى غيره من اعضاء الجائسات وعاد في بعض المائسة بسقوط
بعض الجائسة الى بعض اكثر وعاد في انفعال الماء القليل ببعض الجائسات العشر الى تمام العشر
كل ذلك على سبيل القطع وليس هناك الا الاجماع ولا يرى مقتضى على المورد كما اذا سمعنا لاجل رجل
جهر ضيا لا ينبغي الجهر فيه او بالفي ابرارنا جلاء في الرضوخ بما والورد مثلا فانما يتجوز في الايمان
الى الخنايا والنساء وفي اخر المخرج من المياه المصانعا ومخالفة في الترخ للبول فانما لا يتجوز في الايمان
من الجائسة ونعم تارة من رواية الوجوب لاداة الاستجاب من ومنه لاداة العادة والرجوع الى الزوج
او الجمع كما جاز في الادب والا عبيد واكثر المستجابات واخرى يعقل الوجوب لشرطي للغير ما يريها
الوجوب الشرعي للنفس كما في الارام المذلة على النفس من الجائسة فانما نتقدي ذلك شرط صحة العمل
وجوزا الاستعمال لانها واجبة احصا لنفسها الى غير ذلك فانما ترى انما تقدم في جميع ذلك غير
منها بين من دون من اعادة ما يدل على التجاوز في الاول والقصص في الثاني والتجاوز في الثالث على
ان ما يدل على ذلك بعد فرض شوتهان يعني فاحصاه الظن ونحن في جميع ذلك على سبيل القطع
وما ذلك الا لاجماع فار لا عيبه لبق كثير من الاحكام المسلمة فيما بيننا المقطوع بها عندنا بالهدى
يصح لان يكون ذلك اذا القياس حرم باطل فاعلم ان معنى معظم الفقهاء على الاجماع **الطريق**
الثالث ان يتكف عقلا راي الامام من اتفاق من عداه مع عدم رده بما يام نظرا الى قاعدة
اللفظ التي لا يلها وجب على مدعيها ان يثبتها بالامام فانها متفقين وهم لو اتفقوا على باطل فانه من
اعظم الاطال من الامامات الواجبة اليها وكلها الحق على السند ذاع يدعو اليها واعظم من ايد
الامام حفظ الحق وتغير عن الباطل كما لا يلزم سقوط التكليف او شوته بما لا يلزم من معرفته
مع عدم تقصير في النظر وتغير عن رفع اسباب خصائمه وحكم الامنة وشا العلماء بعد انهم اذ
يلزم اخلال الامام باعظم الوجبات عليه مع تمكنه من صلحه واجماعهم على حكم يتكف من

راي الامام ووجوب هذا ثابت مطم سواء قلنا بحجية اجماعهم ام لا فلا يلزم الدور ولا يرد على ذلك
ما ثبت من انما في الغيبة في ما تخرج من كون وقوع الاجماع انما هو في بعض الشايل ومنه ان كل ما لم يوافق
ماية ايضا وان قلنا بذلك على انما روي عن الشايل لا يستلزم رفع الحجة اذ مع الزيد لا يشبهه يحصل
الخاص بالوقوف في الحكم والاحتياط في العمل بخلاف ما لا يتفقوا على الباطل وهذه الطريقة في
الشيخ في العدة رجاعة للفقهاء يعني منقولة عن الجلي في ظاهر الكافي وقدر رضاها الرضوخ ولازم
دفع عنها وانظر من كلامه انها ذهب اصحابها وان زعموا في الذريعة واحتمل اختصاص اللفظ
المذكور من روى عنه وقال ولذا انما نحن السبب في غيبته فعدايتنا من قبلنا لا من قبله وبهذا
الطريق يتقوا استفاض من الاخبار والائمة الاطهار عليهم السلام الملك العفا لاداة الارض لا تخافون
بغير به اخلال وانما اذا زاد المؤمنين شيئا وهم وان تقصوا ايمانهم وفي بعضها كما يدلنا
في بعضها كما وانما تصرفها الحق الجيد والمدقق العرب في المضايح ما ت رجوا الامام في وقت
الحق قطعاً فيثبت فيه كلما امكن لو جرح المقتضى واستقاء المانع وان هذا اللفظ تدنس بوجه
بطل العبد فيبقى بعد ما يقتضي الاصل ملك العقل المتواقد بل على بقائه كما في الاخبار التي تقدمت
الاشارة اليها وهي وجب ذلك على الامام وقع فاعلم ان ذلك لا يشبهه وشا دل على عدم الاجماع
اليها وعلى كون اجملهم حقا وقد زعمت هذه الطريقة من مجموع شق اما اولها فلاز الذي يقتضيه
الدلالة العقلية والبراهين القطعية وهو الذي يظهر من كلمات محقق الامامية ان الواجب على
اعدها انما هو الاشارة والمخاطبة بسبب عجزها لرجوع اليها والاحتذاء عنها دون نفس الاتصال
ولها القدر والخطية وقد فعل ولله الحمد ولكن ابي الناس تخذلع واخافوه وصاروا سبب عيبه
ولاستاره واقامنا على هذا يعني على ان شرط نطق التكليف بالامام اللفظ وجو وطريق محالة
الى الاحكام الواقعية الادبية حيث يمكن كل احد من الوصول اليها وانما لا يجوز على الامام كتمان
من الاحكام الواقعية وهذا منوع في زمانه لخصوص فضلا من الغيبة لان تكليف الناس انما هو
الاخذ بالادلة الظاهرية وهم معذورون بغيره في الاخذ بها وان خالفت الاحكام الواقعية
ليس يجب عليهم ان يصيبوا الواجبات الاولى لولا هم مكافون به في الاخذ بها فانما هو الاخذ
بالادلة الظاهرية طاعت الواقع الا لا يجب على الامام جهر ولا تهم من تلك الاحكام لان

الواقعة الارضية وما كانا نعلم ذلك موقوف بعد تسليم على العلم بانفاقهم جميعا اتفاقا لقياس
 عن يمينه واعتقاد لا يخرج من قول التقيد او نحوه وانما لم يجد من الانعام في كل من احوال خلقه لبعضهم
 ومن بعد الاتفاق وذلك كله متعارف بضرورة كمال العقل لا قبل بغيره ذلك ويتبع كل انهم بعد فرض الاحكام
 انما يعلم بالشيء او بالعلم او العقل وتحقق ذلك مع بقية بعضهم وانما اخبرنا بغيره فحاشا بعض
 غير يمكن على ان غاية ما يحصل من ذلك بعد فرضه العلم بقوله من دون انهم بل غاية حصول العلم فيهم
 والمراجه الى كبرهم ومن لغاتهم بعد فرض الاحكام بها غايتها انهم بعد العلم بعد العلم بعد العلم
 للاستحقاق فكيف يحصل العلم العقلي على انهم لم يفرقوا بين العلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم
 علمنا متفرقا في شرف الارض من غير انهم لم يفرقوا بين العلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم
 كما بل لم يقع في هذا المتبع الرابع منها الا قليلا من كثير وليس من غير وفوق من تخاليف ونظير
 عبا بغيره وبما يمكن العلم بذلك في السبل الغريبة وهذا في السبل التي خرج الى البراهين العقلية
 واما انما لم يفرقوا بين العلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم
 لم يفرقوا ولا قامت حجة على خلافه وان كل حكم حكمه ببقية وكل فرع فرع من احد لم يفرقوا
 كبر في كتب العلامة و غير يكون حجة على من يفرق بين العلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم او بالعلم
 في خلافه لوجوب العلم بالظواهر مع ان طريقة الاستحسان منهم ارباب هذه الطريقة مستقيمة
 خلاف ذلك بل على غير هذا النظر في كل حكم وفرض والذات الجاهل بقوله في العلم من ذلك الحجة
 الاجابات المتناقضة المتحققة في الاعضاء المختلفة فليفرق اجتماع التقيضين وبلان اجازة
 ضبط كل اتفاق عليه اهل عصر واحد من المسائل الظنية والفرع الثاني دقة العقيدة وان لا يكون العلم
 معلومة حقة كبر لا بعد العلم الى المعلوم مع المتدحرجة عنه وكلا يلزم التقيض في العلم
 وذلك في العلم الغضا واما خلاصا فلا ان الحرف والقيمة كافتقار من اظنا والاحكام في العلم
 فكذلك في العلم الغيبة فلا يترتب شيئا ذكره واما الاستناد في هذا الاصل العظيم وان العلوم الى الاصل
 والاستحقاق الذين غايتها المكنة والمحبس يخلق فما لا يفرق بين العقل والسمع والذات المستقيمة واما الاجابة
 التي اشير اليها فلا لا تفرق بين شيئا منها على العلم من وجه شئ منها ان ظاهر قوله زادوا او نقصوا بقوله
 ذلك فاما ما يقع بعد ذلك في لغات العقول الذين الشرعية والاخذ من المدارك الظاهر

واضح

القول

التي قامت على اعتبارها الادلة العقلية فلا يصدق عليهم انهم زادوا او نقصوا منها الا انهم
 وجوب ذلك على الانعام حال الظهور فان الانعام لم يتمكن خال فظهر من ذلك انهم لم يتمكن
 لا يخفى على من يتبع السير في آثار الواردة في هذا الحصار بل الوجوب على العلم والادام انما هو بالعلم
 والارشاد ولو بالحق فبالسكون والاحتياط وتفضل وانا جبر على الوصول الى الحق ومنها
 ان اتفاقهم على خلاف الحكم الذي اتفقوا عليه لا يثبت على الادلة الظاهرة بل ليس باطل حتى يجب عليه
 ووجه عنه فليعلم الطريق الرابع هو الثالث بعينه الا ان استكشاف راي الانعام ليس جهة
 قاعدة اللطف بل من حيث لا يدرك من الجماعات والاساكنة عن التكرار على اجابة الجاهل فان نفس الحق
 حجة في فعل الواحد فكيف الجمع الكثير بل الجمع الكثير لا يمنع من ذلك فثبت مع علمه بالتحال فثبت
 الرد فانه وان علمنا ان العلم بيننا ظهر باننا ونعلمنا اننا علمنا اننا علمنا اننا علمنا اننا علمنا
 يفرقنا من علمنا ويطرح على ان العلم بيننا علمنا اننا علمنا اننا علمنا اننا علمنا اننا علمنا
 الواردة عن الامانة الاطوار عليهم سلام الملك العقول ولا يلزم من ذلك وجوب الانكار مع اختلاف
 لوجوبه من الحق والادوية في بيان الصفة لجواز الاكتفاء بوضوح الحق وهذا الوجه لا يتوقف على
 قاعدة اللطف بل على العدة من حيث وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتبينه والبرهان
 فاذا اتفق قول او فعل مما يتفق بالدين ولم يصدر انكار الحق يتبع خلافه بما يجب معه مع قطع
 النظر عما مضى كان ذلك تقويلا حجة على كونه معرفة فاعترض منكر في حجة سلم كقول في حضوره
 عينه ولا يلزم من ذلك وجوب الانكار على المستقر بالصحة حال الظهور والايكافي في وجوب
 الانكار الاطلاق على الاستصحاب الحجة كمرش الاعمال والعلم من الوحي بالاحوال ولهذا ان الحق
 مع علمه باحوال المناقشات باطنا من كبره وخبره اجري عليهم احكام الاسلام ظاهر وهذا الوجه
 شاركنا مقدمه في الضعف ويرد عليه مضافا الى ما سبق انهم لم يفرقوا بين العلم او بالعلم او بالعلم
 دون العقيدة لا احتمال وجود المانع من انكارهم لو عدم حصول التاكيد في انكارهم الذي هو
 جملة شرط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او يمكن تحققه على وجهه وانفسه لبعضهم
 لا نسلم شيئا من حرف الانعام على نفسه وهو لو جمع ذلك فيما شئ منه غير معلوم بل العلم
 العلم فكيف يثبت على هذه الامور والظن بل الاحتمالية الاجماع الذي انه من الحق العقلية

انما

البراهين اليقينية الموصلة الى الاحكام الواقعية الأولية وايضا يلزم تماثل كل العلماء اذا اختلفوا
 في الاحكام الشرعية على سبيل التضاد او التناقض او التخالل فان تكون كلها احكاما واقعية ان
 تعلم الامام بها لعدم ردهم على ما يجرى عليهم باحوالنا واثباتنا لافعالنا لا يوجب عليها امر
 والامكان لما تقدمت الاشارة اليه وايضا فان اتفاقهم على ما يوجب احكاما واقعية
 استنادا الى الدلالة الظاهرية التي امر عليها السلام بالركون اليها والتعويل عليها ليس بمتعجب
 عنهم ودرجهم عنه وقد ذكر جملة من الاناضل ان الفقهاء بان يدعوا على الامام ان يظهر القول
 بخلاف ما اصبحت عليه لو كان بالاطلاق لا يوجبوا اظهار ذلك بحيث يعرفه الناس بنفسه بل يقولون ان
 يكفي ان يظهر القول بان لم يعلم العلماء انه لا ملخص هذا الا في ظاهره ان يكون اظهار الخلا
 على تقدير وجوبه معقول ان قد قول يقيد بان لم يعلم انما المصوغ بيان ان يكون خلافا مدلول
 عليه بالروايات الموجودة في اخبار اصحابنا بل لا يبعد القول بان الفقيه العام الغني بكم
 في ظهور الخلاف الطريق الخامس صرح احد وجهي المتقدمين الا انه يلتقي باستشهادي
 الامام في الحكم الاصيل الذي هو امر من الواقي الاطباء الظاهري الذي هو راي ثاوي حتى
 هذا الطريق الى تصويب المجتهد ومقلديه في العمل بما ادى اليه نظره ملخصه المختصر بعد
 استقراغ الرصد واستجماع الشرائط بحيث يظهر من ذلك نفسه ولعلكم هذه وهذا وان كان حقا جديدا
 صحيحا لئلا يفتل الغاية ولا يخفى بصيرة الاتفاق بل يجري في حق كل واحد واحد مع استقراغ
 التوسع واستجماع الشرائط بحيث يظهر من ذلك نفسه ولعلكم هذه وهذا وان كان حقا جديدا صحيحا
 الا انه تلبس القادة ولا يخفى بصيرة الاتفاق بل يجري في حق كل واحد واحد مع استقراغ
 التوسع واستجماع الشرائط ويلزم منه ان لا يكون الاختراع جنته من الادلة الشرعية بحيث يكون
 حجة على المجتهدين الذين لم يروا من مظهر المصوب من جهة التقليد عليهم واجتازهم في
 لعدم معصيتهم واختلاف التكليف باختلاف اقتدارهم ونفقات انظارهم اللهم الا اذا علموا انهم
 دفعوا على ما رقت عليه المصوب كقولهم فيكون من الادلة الشرعية الطريق السادس ان
 يستكشف عادة وجوب الحجة العلمية القاطعة للعدول عن الموافقة تطعا للرأى العلم من اتفاق
 اشقات الصلحاء الاعلام الورع عن الاكليات الاحتكاما لكرام وتوضيح ذلك اننا اذا وجدنا المجتهد

قول

البارع

البارع الصالح الورع اليقيني الذي يقول ان هذا حكم الله مثلا يحصل اظن بان حكم الله من ذلك
 وليس يجوز كونه كحكمه بالضرورة فاذا وجدنا فقهاء اخرين يقولون على قول ثاوي ذلك اظن بان
 كل من رايه ما علم واصل وانفق ولو لم يوافقنا انتم اليه ثالث ثاوي ذلك اظن بان هذا حكم الله مثلا
 او امثاله او شيئا من ذلك او ذلك اظن ثاوي فوجه هذا الى ان يصل الى هذا القطع واليقين بان هذا
 حكم الله تعالى في نفس الامر والاربع فالتزام الحقون وتوارد ما يورث العلم بالضرورة كما يحصل
 عند تواتر الخبر بل الشارح لا يخفى اجابوا في هذا صنفه اقل وذلك لا يخفى على الحكماء على ان
 التقليد هنا على فراغة شرائط الاحتكام ووجوبه بالاجل بل كثير الحكماء على ان لا يخفى
 على وجوب تجديده النظر ولا ريب في حصوله القطع من ذلك كما يحصل القطع من اتفاق كثير من الصالحين
 والاطباء وصانوا ارباب الصلحاء والفقهاء وليس العلماء الا بالامانة والاضواء الصلحاء والابرار الذين
 انفسهم في طاعة الملك النفاذ والمطيعين ابتداء في رضائهم هذه البليل والبرهان والبرهان
 الاطباء في الطب والصغار في الحرب سيما اذا كانوا من الضعفة لكفا ما نقلنا حكمهم في
 دورهم بانهم رايهم وجديدا وليس يحصل ذلك اظن بانهم كذلك ثم انما نقول ثاوي ذلك اظن
 وهذا حق يبلغ الى هذا القطع واليقين وان كانوا ضعة كقوله لا تعرفهم الا بغيره وعنى الصريح في
 هذا الكلام بالصدور الى الاطباء وصانوا ارباب الفقهاء والصانين فاما ذلك العلماء البررة الفضلاء
 الصلحاء الاحتكام مع انتشار فواضلهم وفضائلهم وشيئا انظارهم واختلاف انفسهم وان كان في
 الاول والفرع وكثرة تجديدهم النظر فيها مرة بعد اخرى وكثرة بعدا الى وضعهم التقليد وزياد
 اطلاعهم على الاخبار والاشارة والاقوال فاننا اذا رايانهم متفقين على حكم من الاحكام يحصل لنا القطع
 بان حكم الله المأخوذ من الحجج والمستند من سائر الادلة القطعية الموافقة لرأى المحرم والعدول
 الى الاجماع مع كثرة ما بينهم من الاختلاف والتنازع الاربع الحكم ولبيله من الوضع والاختلاف ما لم
 يقبل الريب والخفاء وقد صرح جملة من علمائنا الاعلام وفضلائنا الكرام للعدول عنهم في التقصير
 الابرار ان الاتفاق كانوا يتسكعون بما يجدونه في شرايع الشيخ ابي الحسن علي بن بابويه عند فقد الصلحاء
 على الحكم بالعلوم والعلوم تحس فخرهم به وثبت قواه كقوله في الحال فبقا عن هذا اظهر ولو رعا
 يكون ذلك كاشفا عن كون المذهب اقل من الصدور عن الاثر في الامم بطلان الحجة العلمية التي هي

والمعقول

القاعدة القدرية يكون الاجتماع كاشفا عن قول المعصوم لان ما به الواقع نظر الى ان ذلك
هو الجانب وان اجابهم في حق ما يمكن ظهوره في تلك الحالة فلهذا لم يكن عليه كنه بل هو
الاولى في خلاف ما في الأدلة ولا سيما ما اوجب من العلم واليقين فان الناس فيها شرع موله
على اختلاف انظارهم قوة ادخلها ما يخفى على احد منهم ما ظهر للآخر في هذه الوجهة يحصل انما
يكشف عادة عما ذكره في هذه القضية الواجب لذلك في حصول ما هو من الصواب والذهب في التماس من
القطع ما ذكره في دليل العلم الخامس في شبهة اجتماع الاوصاف على كنهه في قضية لا تتناول الادلة الدالة
على وجوب العمل بالعلم في حق ما يتقوى ذلك بوجوه روائية وادبيات على الحكم ان تلك من
الشواهد لا يثبت في هذا الوجه جميع العصر ولا جميع العلماء السابقين ولا دخول في جملة المستفيدين
ولا كونهم من اصحاب الائمة اقر في العهد منهم ما ابلغ على عهد القرائن في العبرة بالافتقار الكاشف
عما ذكره في كنهه في ذلك باختلاف احوال العلماء في العلم والفضل والورع والحق
والعقد والناظر في وجه العمل بعد ما اقتصر على التوجه القطعية والاعتدال في القضية
او منها الى سائر الادلة الشرعية قطعية او ظنية فيختلف ذلك ايضا باختلاف المسائل في اخصار
مدركها في التوقيف الخاص وعدمه وفي كنهه من الامور الغائبة الباري ارفع الشك والذوق وكذا
يختلف بالنسبة الى اعضاء الفتوى في غير هذا من الادلة العتمدة اذ غير هذا من اعضاء الفتوى
ويخفى لك بل يقال انه اذا جردت فتاوى من ذكر ما مع الاضمار بما هو منه متطابقة مع
على حكم وكانت ظواهر الايات والروايات على خلافه كان ذلك من اعظم الشواهد على وجوه مستند
على لزوم القطع خذاف من تلك الظواهر فقد استغنى عن ذكرها بالاجماع الكاشف كما تقدمت
الاشارة اليه والامر في ذلك كله واضح لا يحتاج الى تأويل فيه ذو ظنية سليمة ونظرة متيقنة وهذا الوجه
قد اتمت جملة من الفضل المتأخرين من رعايا منيب الى جماعة من عبيد المتأخرين من قوله العزيز
الوحيد الاستناد الاكبر اليه في ما تقدم من دعوى الشيخ وغيره وجوب الخس من عند اتفاق
الكلمة على الباطل في ما جاء في القبولية من قوله خذ ما اشتهر بين اصحابك فانما اجمع عليه ما لا
فيه قال والقول بان الرضا الخبير اجمع عليه من على الجمل بالاجماع لان الاجماع خبر في الاصل الآ
انه لم يحصل الشايعون ان معنونه ظن بل هو ان علم يقيني ثم ارجح ذلك باننا لم يكن كثير ما يجرى

على الحكم

على الحكم ولا يحفظ من قبله بل هو في الواقع في الاضمار في داخل الناس في العمل به الى ان يثبت فيه
فهذا استدل اجمع عنده قال الحكم كذا وكذا من ذلك حكايه قوله ثم قد بلغ الحد الذي هو في ذلك غالب
فيما تقدم به الجواب وقد يفترون ذلك وهو الاجتماع قال من حيث قولهم في هذا الخبر رواية
اجماعنا ثم اكد ذلك بان العلم المذكور عقيدة صينية لا يتبدل به شرعية فكان هذا الخبر كسائر
الاخبار المتضمنة للاستدلال على العقائد اخذت وكان الاستدلال به استدلالا لا يثبت عليه
الدليل فاما دفع ما قيل من ان السنن اذ كان ظنا كيف ما ابقى عليه على ان هذا الخبر منقول
عنه اكل موافقنا لاجتماع الكتاب الجيد من الامم ما يتبع سبيل المؤمنين ولستة النبوة في العمل بالامر
بل من جملة ما يقع من الفقه في ذلك لا تزال فرقة على الحق ولذا التمس في اننا اخذنا بما اتفق
عليه المسلمون في كل ما اختلف فيه في سائر المسائل على نحو ما تقدمت هذه القاعدة ما يقر به هذا الوجه
ويؤيد ويشهد به ذلك في غير هذا من احوالها عدم انقباض هذا المدرك العظيم والاصل في
الذي يثبت عليه اكثر الاحكام الشرعية والعرف والفقه كما تقدمت الاشارة اليه واما
انه لا يلزم منه جهة الاجماع في كل عصر كما هو المعروف بين اصحابنا بل من هذا اوجه خلاف حجة
بين المتقدمين من الاجماع وانفكلا لاجماع من المتأخرين لا يكون حجة في خلاف طرفة كثر الاجماع
فانهم كثيرا ما يقال فلا بد من انفكلا لاجماع على خلافه او سبق بالاجماع وخلاف ذلك وقال الشافعي
ان ذلك مما انفكلا لاجماع من انشاء جهة الاجماع على مذهب الامامية على تلك القاعدة
الكلامية التي تقدمت الاشارة اليها فانه يمكن كنهه من قوله لائمة المتقدمين كون معظم
الاحكام على كتابنا انما اخذت عنهم فلا يتوقف على وجوبها في كل زمان وسما زمانا في العبد كما
صرح كلام الاصحاب في رايها ان ذلك مخالف لما هو عليه من ان الاجماع من الادلة القطعية
والاقتضية الكاشفة عن راي الجماعة واقفا على ما في ذلك الكنه من قوله وان كان نفسه
هذا كله مضانا الى ما تقدم من تعمد العلم بالله العمل لا اذ غاية ما يمكن الاطلاع على قولهم في
احتمال عدمه كما تقدمت الاشارة اليه **وما سمي** ان هذا الوجه هو عينه ما استند
اليه جملة من الخلق في القولين في جهة الاجماع على العقل من ان العقل يحل اجتماعهم بالا
دليل على فيكون جهة الاجماع حجة قدره الاحكام وكثير من الخلقين بابرارات كثير فقد

الادلة المعرفه التي تعين العلم بالحكم الظاهري القولي لا الواسع الادبي الا في مواضع نادرة وهو واضح كما يتفق كثيرا في اجتمع سائر ابواب الفنون كاهل اللغة والعربية وغيرهم مع كثرهم في فهم فكيف باساطة العلم والافاضل العرفاء مع صلاحهم ودرهم وتقواهم وغيرهم في قائل الغرض والاصول والمقول والمقول ولا ريب في حجة هذا الاجماع وانما يندفعه جمل اشرايد وان لم يتوقف القول على العقلية الكلامية المتقدمة ولو كان موصلا الى الاحكام الواقعية كما لا يخفى **الطريق الثامن** ان يستكشف عادة وجود بعض قاطع او يستكشف كون هذا الدليل الظاهر الجلي من القبح والعارض قطعيا ومحصل ذلك من تعاقب جملة من خذله احتجا بالامتناع داخلهم من بيان عدم الاعتماد على النصوص القطعية كنداره ومجوز مسلم والغضيل بن يسار وابان برتب اشرايد لمعقبة الاسلام والصدوقين وغيرهم فانما انبأهم متفقين على حكم من الاحكام لم يظهر له عندها كالفلك كاشفا عن وجود بعض معتق معلوم لديهم في ذلك وان لم تنفع عليه كما تقدم في احواله فلما صدقت الاشارة وكذا اذا انبأهم متفقين على الامتناع برضاية لم يثبت حصتها او ثبت ضعف سندها عندنا او انبأهم متفقين على ترجيح رواية على اخرى لم يثبت لنا وجه وجها فان اتفقت يكون في الال كاشفا عن اطلاعهم على ما يوجب صحة الخبر وفي الثاني عن وجود المرجح وان لم ينظر فيه حتى استكشف ما ذكر في احكام المصادر علم انه راي الامام الغائب لاحد ابائهم قدما عمدا هذا الوجه بعض الحققين وهو الحق عن صاحب الفوائد الزيدية قائلا ان الكلي في غير من هؤلاء اي احتجا بالامتناع وارباب النصوص اذ جاء اجزاء النصايتي مواضع عديدة وقتنا بهم كما موجودة في كتب الحديث والى ذلك يسيل كلام الحق الجواني في مقدمة الحديث واعتماده صاحب الفوائد المعينة كما تقدم نقل كلامه وان رده للحديث الحر الغائب في خبر الرسائل من ان هؤلاء قد يظنون ما ليس بدليل ولا يلبسوا به لانه ضئيلة او يغفل احدهم عن معارض او يرجع او غير ذلك ربه اندس فرض انهم لا يعتمدون الا على النصوص باقتناعهم على ذلك لا يبقى مجال لهذه الاعتقالات لورفض خفاة على احدهم او بعضهم فما كان يخفى على جميعهم الا ان ذلك انما يكمن عن وجود حجة عليه في الاحكام الظاهرة بمردن الواقعية الاولى **الطريق التاسع** وهو مخالف ما سبق في الكاشف ان يستكشف قوله الامام او ربه او يستكشف وجود دليل قطعي او ظني من يتبع اليرة المستمرة للاصالة

اولا ما يسه اليق عليها كانه متقدمهم ومعارضهم بان يراهم متساوين على ذلك خلفاء سابق بلا انكار ولا تخافون فان ذلك يستكشف عن اجماع على انهم الكاشف عن قول المصوم وبعلم كون كاشفا عن رايه فانما كان ليروي شيعته واحتجهم كلام متساوين على حكم من الاحكام عاين اريد ولا يرشد احدا من خواصه ومثله الى ذلك وربما يكون كاشفا عن سنة مبنية ثابتة باحاطة لوجه القبح وهذا الوجهان مسلم من بعض المناشآت السابقة فلا ينبغي على تلك القاعدة الكلامية التي خرجوا بها **العاشر** وهو ايضا يحتاج الى ما من من جهة الكاشف ان يستكشف عادة قول المصوم او رايه من تتبع الاخبار والتكاثرة المتظاهرة الرائدة في الكتب القديمة فانها اذا وجدت متطابقة متوافقة في حكمها على العمل ليس لها راد من الاحتجاج اذ شاذ لا يعيابه فانه يعلم من ذلك قول العلماء فانما اتفقت على العمل بمضمون ما يستكشف من ذلك قول المصوم او رايه فانه يعلم من ذلك قول العلماء فانما اتفقت على العمل بالبيانات قال قد ذكرنا في هذا الخبر في الاحتجاج لمراد من قوله فانه لا طعن فيها فاجرت بحري الاخبار والمقولة وذكر الشهيد في الذكرى في خبر من النبي ياتي ذكره في باب القضاء ما يقرب من ذلك **الحادي عشر** ان يستكشف قول المصوم او رايه او دليل معتبر قطعي من يتبع قوله في الفقه والاصول وان لم يردوا كلا او بعضا على الحكم بالخصوص فيزول اجماعهم على القاعدة العامة بمنزلة اجماعهم على اذابة الخاصة وترجح ذلك انه اذا ثبت عندنا مثله اجماع الفقهاء والاحتجاج على ظاهر الكتب والمسننة او على كون الامر حقيقة في الرجوع الى قولهم والفاظ العموم حقيقة فيكون قوله وجدا في الكتاب والمسننة **الحادي عشر** ان يستكشف قول المصوم او رايه او دليل معتبر قطعي من يتبع قوله في الفقه والاصول وان لم يردوا كلا او بعضا على الحكم بالخصوص فيزول اجماعهم على القاعدة العامة بمنزلة اجماعهم على اذابة الخاصة وترجح ذلك انه اذا ثبت عندنا مثله اجماع الفقهاء والاحتجاج على ظاهر الكتب والمسننة او على كون الامر حقيقة في الرجوع الى قولهم والفاظ العموم حقيقة فيكون قوله وجدا في الكتاب والمسننة **الحادي عشر** ان يستكشف قول المصوم او رايه او دليل معتبر قطعي من يتبع قوله في الفقه والاصول وان لم يردوا كلا او بعضا على الحكم بالخصوص فيزول اجماعهم على القاعدة العامة بمنزلة اجماعهم على اذابة الخاصة وترجح ذلك انه اذا ثبت عندنا مثله اجماع الفقهاء والاحتجاج على ظاهر الكتب والمسننة او على كون الامر حقيقة في الرجوع الى قولهم والفاظ العموم حقيقة فيكون قوله وجدا في الكتاب والمسننة

الاجماع وكلما كان كذلك فهو حجة

السنة فاما النبي فاما لكل ما يمكن على امرنا هذا فورد وقال ما وافق الكتاب فخره وما لم يوافق
 فخره وقد بينا في الرد لا يكون من رتب ابداننا الواحدة لا يكون ثلاثا ما وجبت السنة ابطالها
 الثلاث حلتها اجماع الامة فانه مطبق على ان ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل وقد تقدم وجوب
 تحريم الخلفاء الثلاثة للكتاب والسنة فحصل اجماع على ابطاله ومن ذلك ما قيل من الحق في
 المسائل المحرمة حيث نقل عن المصنف الرضوي في رد الزالة الخليفة بغير الماء من الشايعة ثم قال عدا
 قوله السبل كذا صنف السيد المصنف ذلك الى مذهبنا لانه من العمل بدليل الاصل ما لم يكن
 الناقل وليس في الشرع ما يمنع من استعمال الملحقات في الزالة ولا ما يمنع من قولنا انه لا فرق
 الماء والمخل في الزالة بل بما كان غير الماء الملح فكتنا به بدليل العقل وما في مسائل
 اختلافات ذلك في بي بي في الكرامة ثم بالغ الحق في الحسن والقدح في الوجه المذكور في التبر
 عليه ما يلازم الاتفاق على لفظ مطلق شامل لبعض افرادها الذي وقع فيه الكلام لا يقتضي اجماع
 لا للمذهب لا ليعتد بالدين اطلاق النظم ما يمكن معلوم من القصد لان اجماع ما هو من قوله اجماع
 على كذا اذا علم عليه ان لا يفي في اجماع الحكم الامم علم منه القصد اليه كما اننا انقل من ذلك
 من القضايا الذين لم ينقل مذهبهم لانه لا يعمون القرآن وان كانوا تالين له انتهى وهو كلام لا ينبغي
 ولا شبهة تميز به ولعل السبل في تناقض الاجماع المنقولة هو ذلك ولا سيما في المسائل الخفية
 والعرض النادرة التي قل من تعرض لها احد من تقدم على اقل اجماع او شاع فيها الخلاف بينهم
 حكاهم اجماع فيها كما اتفق ذلك كثيرا للسيد الرضوي في الانتصار وابن زهر في الغنية والشيخ
 في الخلاف ما بين الذين في السراير وغيرهم وبذلك يفسد اجماعهم الاعتقاد على الاجماع الملقاة
 في كلامهم والذين يبنوا اجماعهم على هذه الطريقة كثر التورع في كلامهم كما لا يخفى على المتبحر
 ذلك ما ذكره الفقيه في الخلافات فيما اذا حكم الحاكم شهادة شاهدين في القتل ثم بان بعد القتل
 فسقوا قبله حيث حكم بسقوط القود وكان للدين من بيت المال وقال دليلنا اجماع الفرقة فانه
 ردوا ان ما اخطأت القضاة من الاحكام ضل بيتنا المال فانظر كيف جعل مستندا لاجماعهم
 ثم قال بعد ذلك اذا قد صحت شهادتهم اعتقد المرضي حال المرض وعين كل منهم غير مغيبة الاخر
 ولم ينف الثلث بل جميع قال انه يخرج السابق ما لم يرد قوله دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم عليه

واضح في ما يروى من علم الحديث فان
 ذكر في الخلافات انما هي اضافة
 ذلك الى مذهبنا

انهم جعلوا على كل من رتب ابداننا
 وهذا هو المذهب الذي قال به السيد
 رحمه الله في رد الزالة الخليفة بغير الماء
 من الشايعة ثم قال عدا قوله السبل
 كذا صنف السيد المصنف ذلك الى مذهبنا
 لانه من العمل بدليل الاصل ما لم يكن
 الناقل وليس في الشرع ما يمنع من استعمال
 الملحقات في الزالة ولا ما يمنع من قولنا
 انه لا فرق الماء والمخل في الزالة بل بما
 كان غير الماء الملح فكتنا به بدليل العقل
 وما في مسائل اختلافات ذلك في بي بي في
 الكرامة ثم بالغ الحق في الحسن والقدح في
 الوجه المذكور في التبر عليه ما يلازم الاتفاق
 على لفظ مطلق شامل لبعض افرادها الذي
 وقع فيه الكلام لا يقتضي اجماع لا للمذهب
 لا ليعتد بالدين اطلاق النظم ما يمكن
 معلوم من القصد لان اجماع ما هو من قوله
 اجماع على كذا اذا علم عليه ان لا يفي في
 اجماع الحكم الامم علم منه القصد اليه
 كما اننا انقل من ذلك من القضايا الذين
 لم ينقل مذهبهم لانه لا يعمون القرآن
 وان كانوا تالين له انتهى وهو كلام لا
 ينبغي ولا شبهة تميز به ولعل السبل في
 تناقض الاجماع المنقولة هو ذلك ولا سيما
 في المسائل الخفية والعرض النادرة التي قل
 من تعرض لها احد من تقدم على اقل اجماع
 او شاع فيها الخلاف حكاهم اجماع فيها
 كما اتفق ذلك كثيرا للسيد الرضوي في
 الانتصار وابن زهر في الغنية والشيخ في
 الخلاف ما بين الذين في السراير وغيرهم
 وبذلك يفسد اجماعهم الاعتقاد على
 الاجماع الملقاة في كلامهم والذين يبنوا
 اجماعهم على هذه الطريقة كثر التورع في
 كلامهم كما لا يخفى على المتبحر ذلك ما
 ذكره الفقيه في الخلافات فيما اذا حكم
 الحاكم شهادة شاهدين في القتل ثم بان
 بعد القتل فسقوا قبله حيث حكم بسقوط
 القود وكان للدين من بيت المال وقال
 دليلنا اجماع الفرقة فانه ردوا ان ما
 اخطأت القضاة من الاحكام ضل بيتنا
 المال فانظر كيف جعل مستندا لاجماعهم
 ثم قال بعد ذلك اذا قد صحت شهادتهم
 اعتقد المرضي حال المرض وعين كل
 منهم غير مغيبة الاخر ولم ينف الثلث
 بل جميع قال انه يخرج السابق ما لم
 يرد قوله دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم
 عليه

اجماع الصحابة وورد في اثبات ذلك تفتيتان احدهما عن علي ولا فخر عن ابي بكر مقالها
 خفيان معروفة لا يبرهن لها منكر فقلت انهم اجمعوا عليه انهم انظر في مستندنا فانه واصل
 كثير منها من هذا القبيل كما لا يخفى على المتبحر ولو استقصيت كلامهم في ما يركب الاستدلال و
 الفرع القوي من هذا القبيل فخرجنا من المصود ومعه الحق وحيث قال في المصنف ما قاله
 الاجماع فتدنا صريحة باضمار المصوم فلو خلا المانه من مذهبنا شاع في قوله كما رجة ولم يحصل
 الاثنان لكان قولنا حجة لا يثبت اجماعا قداما بل باعتباره قوله فلا يثبت اجماعا من يحكم في ذلك
 ما يفتي المجتهد والعشرة من الاجماع معهما فيقول الباين الاعم العلم القطعي يقول الانام في الجملة
 اتفقوا بحجة كلام جملة الاجماع **الثاني عشر** هو ملحق بالوجه السابق بصريحه والافليس منها عند
 التحقيق وتدل البسالة بالعلامة الفريد الشريف المعاصر في الصايح وهو انه قد يحصل البعض حظوة
 الاسرار من العلماء الا اذا علم يقول الامم الغالب م بينه على وجه لا ينافي استماع الرضوي في
 الغيبة اما قبل احد معارفه رده على وجه يفيد اليقين او يتوقعه او يمكن بيقينه كذا
 او يفتا عنه منه شاهدة على وجه لا ينافي استماع الرضوي في حجة القضاة اما لان استماعها انما
 هو على سبيل المعرفة حين الرضوية اذ قد مدعيها كاذب اذا ادعى النيابة الخاصة معها فالبسوة
 الفخر بسببه القول باليدم ولا يخل في ما عاشر الادلة العلمية ما ينفذ باثبات ذلك ولا في غيرها
 من الادلة ما يفتنيه واذا كان الحال كما ذكر وكان غير ما يورد با خفاء ما وقف عليه وتماثلان
 كازم ما ورا باظهاره بحيث لا شك في حقيقة الحال فيمنه لغيره في مقام الاحتجاج وغيره
 الاجماع جميعا بين الامر باظهار الحق والمقوى في افعاله مثله يقول مطلق قاله وهذا على تقدير
 حريق اخر بعيد الوقوع فخص بالاحاديث من الناس وذلك في بعض المسائل بحسب العلية والرتبة
 فلا يقتضي به ما قرناه وانق واصل هذا هو الاصل في كثير من الزيارات والادعية والالاب من
 الاعمال المعروفة المتداولة بين الامامية التي لو انزلها على مستند لم تنفع عليها في اقوال القضاة
 الواقعيين على اننا والائمة واسرارهم وكذا في كثير من الاقوال الجارية القائل فتدبر **المقام الرابع**
في اجماع المركب اجماع ان تحقق في مسألة واحدة على حكم هو البسيط وقد تقدم الكلام فيه
 وان اختلفت في المسئلة على قولين فضا على العلم باعضا والاولم في ذلك هو المركب وكذا اذا كان

٦

الكلام في مركب ذي أصناف ناقصا على السوية بينهما ما اذا اختلفوا في الحكم او في مستلزم من باب واحد كخرج النبي والدم في نقض الشهادة والفرق بينه وبين المسائل الخلافية التي يجوز اختصار قول اخر مغاير لما في المركب ما حكم فيه اكل وان كثر الخلاف والمسائل الخلافية ما لم يحكم فيها اكل وان قل الخلاف فربما كان الخلاف في المركب اكثر منه في الخلافية ربما جملة فلا خلاف في جواز احدث القول الزايد في الخلافية وانما الكلام في المركب وفيه بين اصل الخلاف خلافنا كالمعنى على المنع مع اربعض المحضة والظاهرية على الجواز مع رجلة من محقق متاخر عنهم كالحاجي على التخصيص بانه انقض احداش قول اخر الى دفع امر متفق عليه ومخالفة اجتماع بسيط اما ايجابا كالقول عن ماز الحيد بعد الاتفاق على نوزيه اما مستقلا ادفع الاخ او سلبا كالقول برملو على بعد قلاوور العيبا بعد الاتفاق على منعه اما منع الرسم كما عليه جماعة ان يجوز مع الارش كما عليه اخر من منع والاعجاز كما اذا اختلفت الامة في اجتناب الشيء في المهارات على قولين فقولنا باعتماد صافي اكل قبل بعدم كذلك ثم فصل ثالث فاعتبر بها في بعض دون بعض وكذا الحال فيما اذا اختلفت الامة في امر كلي لا يضاف على قولين ايجابا كلياً وسلبا كلياً ثم يبيح ثالث بالتفصيل كما في كتاب القيل حيث قيل بانفعال الجميع انواعه وقيل بعدم كذلك فقال ثالث بانفعال ماعدا الهادي كما في جميع الخبر واول الدواب وكذا اذا وقع الخلاف في امر واحد ذي مالين واحوال خيل بالان في طريقه وقيل ثالث كما في الضعف بالعيوب السبعة وهي الجذام والبرص والجبن والحمى البنية والرتق والقرن وقيل بفتح النكاح في اكل كما عليه اكثر وقيل بعدم كما عاين في حقه فممن ثلث الى القول بالضعف ببعض دون بعض **احق الاول** بان لا لارلين وان اختلفوا في الحكم فكهم متفقون على اكلية والتوبة وعدم التفصيل ومخالفتهم في ذلك خرق لاجتماعهم فاشيل كيف يكونون متفقين على المنع من الخالفة والحكم بغير ما حكموا به وكل منهم غير لغيره مخالفة عند ترجيح الخلاف به فقد كانوا متفقين على الجواز فلنا ان المنع اما جاء بعد تحقق الاجماع بظنا كانا وكما العصة الامة اوله في المعصوم وان رد على اصل الدليل باننا منع اتفاهم على القول بعدم التفصيل بانما حصل اتفاهم على القول بفتح التفصيل وهو ليس قول بعدم التفصيل اذ لو كان عدم القول بالشيء تركا لعدم الاتساع القول في كل طاعة فبعد لعدم حكم الايام فيها

عدم

واجب

واجب بان الاجابا اكل لما كان ناقضا للسلب الجزئي وكانا متضادا لا يابينا لذلك السلب اكله مناقض للايجاب الجزئي وامتناعه لازم بان له كالتقريب با حقائق لا يمنع من الاخر ذلك ان من قال مثلا بيقوت الضعف بكل واحد من السبعة فلا عالة يمنع من عدم ثبوته ببعضها من وجوب الى انه لا يفتح شي من هذا لارلين الضعف من ثبوته ببعضها كانت القول بالتفصيل المقصود للايجاب السلب الجزئي مبطل لكلا القولين وتولا بما اجمعوا على بطلانه لا يقال ان اولنا سلبنا ان القول بالتفصيل بطلان لما قاله الفرقيان الا انه لم يخالفهما فيما اجمعوا عليه بل فيما اختلفا فيه فانه قال لعلنا حدنا الى الاجاب اكله لا في السلب اكله في الامم اجمع عليه بل في الخلافية لانا نقول انهم قد اجمعوا على نفى التفصيل وهو لم يحد وكذا التوبة بين المستلزمين والسلب لارلين فاقول بالتفصيل خرق للاتفاق وبذلك ظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين التراجع التجديف فان في صورة التفصيل وان لم يرد حرمانهم من كذا ما يوجبون بما يستلزمه خلافا لواقع التجديف فان لم يهرجوا بعدم ولا يباينونه ولقد ابل ان يقول ان المتبادر من الاجماع الذي تمتع في الفتنة كما انما هو الاجماع على نفى الحكم مع القصد اليه من غيرا او ضمنا لانها اذا اختلفت الامة وانفقوا الاتفاق والتوبة وعدم القول بالتفصيل فانها يجوز ذلك لانتفى متفق ولا يجمع حتى لا يجوز مخالفتها لقوله لم لا يجمع ليقع على خطا رجموه من **احق الثاني** ان من اصابنا مخالفة لان تحتل كل فرق بمسئلة مكان تحلته لجمع الامتداد ورد عليه باننا اقصى ما قام الدليل عليه من تحلته جميع الامة فيما اتفقوا عليه لانها اختلفوا فيه كان خطيئ كل فريق بمسئلة بل كل واجب اذ لا تزلج في جواز الخطا على كل واحد بل وقوعه **احق الثالث** على الخلاف باز الاختلاف دليل على ان المسئلة اجتهادية يجوز العمل بها بما فردي اليد الاجتهادية باننا احدثنا الثالث لو لم يكن خائرا لما وقع في التابعين من غير تميز وذلك ان الضميمة اختلفوا في ارك الامم مع ان من تابن عباس على انه الثالث من الاصل ولما قرب من الباقي ثم اصر ابن سيرين القول بالتفصيل بانه ان كانت مع الزوج فمن الاصل اوسع الزوجه فربما ياتي وربما قال اخر بان واجب عن الاول باننا منع من مخالفتنا اتفقوا عليه كافي مسئلة الجهد والبرر ونحو ذلك لا خلاف في موضع الاتفاق لانها اختلفوا فيه ورع الثاني باننا منع من القسم الجازي

بالجملة فالذي يقتضيه ائمة الخلفاء على حجية الاجتماع من عقل او عقل آية او رواية اذ هو
 القول بالتفصيل وقد علمت حجة في حق ما سبق من كماله بناء على طريقة الخلفاء واما الاجماع
 فظاهر كلامهم المنع على الاطلاق بل ظاهر جملة منهم كالعامة والباقيان وصحاح اخرين كالعامة
 وغيره الاتفاق على ذلك الا ان ظاهر كلام الشيخ والحقق وقوع الخلاف في ذلك من بعض الجهات
 كما ياتي روجه المنع من ظاهر تحقيق مخالفة المعصوم قلعا وهو منع لان صاحب القول
 الثالث قد خالف كلا مرجعنا القولين وفي احدتهما المعصوم قلعا كما هو المفروض من ظاهر
 معصوم ما هو غير خارج ولا في الامام في احدى الطائفتين فرضا قلعا فالحق مع واحدة منهما
 والآخر على خلافه وانما كانت الثانية لهذه الصفة الثالثة كذلك بطريق ابي وكذا القول
 فيما زاد وقال الشيخ في العروة واعلم ان الطائفتين اختلفت على قولين روجه ما ذكره المعصوم
 فاختلاف كل واحد من الفريقين فان ذلك لا يكون اجتماعا بل في ذلك مذمتهم من
 يقول اذا انكشأ الفريقان ولم يكن مع احد منهما دليل لوجب العلم ابدل على ان المعصوم والحق
 معهم فيه سقطا جميعا ووجب التمسك بما يقتضيه العقل من محض اولى بآخرة فالوجه الذي
 ليس بقوي عندي لانهم اذا اختلفوا على قولين علم ان قول الامام موافق لاحد لانه لا يجوز
 ان يكون قوله خارجا عن القولين فيلزم من اطرافها مخالفة قول الامام وهو باطل ومنهم
 يقول عن يخرجون في الاخذ بآي القولين شذوا وعلقت بحري جبريت متعارضا وهذا
 هو الذي يقوى في نفسي انفق لمحض اورد الحق وقول الشيخ به مثل ما روي عن الحق
 فقال وبمثل هذا يجل ما ذكره ان الامامية اذا اختلفت على قولين كل طائفة ترجح العمل
 بقولها وتضع من العمل بقول الآخر فلو تخيرنا لاستحسننا لمحضرة المعصوم قال في المثال بعد قوله
 قلت كلام الحق هو الجديد والذي يسر لي ان اكتب علمنا بعدم وقوع مثله كما تقدمت الاشياء
 اليه ويريد بذلك ما ذكره من عدم الاطلاع على الاجتماع في زمان الغيبة وهذا كله يسع على
 طريق حناج العالم والحق ومن ما ثابته في ان اتفاق الامة والعلماء او التزموا بكشف
 عن دخول الامام بنفسه اما بعد الغيبة فلا ذلك لان اجتماع الامامية في الغيبة لا يستلزم
 دخول شخص الامام فيهم وهو وجوب التماسه وقد عرفت ما فيه على انه لا يجري هذا المجرى

المق على اننا والبعض يتبدل برتبة اجزائه ذلك على احد الطرفين السابقين جدا كلفتم اعلال الاجتماع
 عند قول هذا فاضلين فضلا لا اتفاق الامة على قولين وذلك حيث تكون مسئلة واحدة وهو في
 حكمنا وخر الاتفاق على عدم الفصل بين مسئلتين ومنهم من عوى بان الامر يتبع من
 الخلفاء في كلا السابطين كالسيد والمرتضى ومنهم من فصل كالعامة وصاحب المعاملة قال في المعاملة
 اذا لم تفصل الامة بين مسئلتين فان خست على المنع من الفصل فلا اشكال وان عدم الفصل كان
 بين المسئلتين علة بحيث يلزم من العمل باحدهما العمل بالآخرى لمجرد الفصل كما في دفع عن
 ثم قال للامام ذلك اصل الزكوة قال في الموضوعين ومن قال ثلث الباقي قال في الموضوعين الا ان
 فان فصل بلان لم يكن بينهما علة قال في موضوع الفصل بينهما والذي ياتي على مذهبه عند القول
 لان الامام مع احدى الطائفتين قلعا ولازم ذلك وجوب متابعتها في الجميع وهذا كله واضح
 انتهى اقول وهذا كله انتم فانتم في ايام الطهور وهو من على طريقه صاحب المعاملة قال الحق
 واذا اختلفت الامامية على قولين فهل يجوز انفا انما بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ
 ان تلتنا بالخير لم يصح اتفاقهم بعد اختلافنا فذلك يدل على ان القول الآخر باطل فقد تلتنا انهم
 غير ذلك وانما قل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخبر شرط بعد الاتفاق فيما ابدع على هذا
 يصح الاجتماع بعد الاختلاف وكلام الحق هذا كما السابق في غاية الحسن والوضوح انتهى وهو
 على ما سبق ايضا الغمام الخامس في الاجتماع المنقول فالمنقول منه بافتقار ظاهرهم ان حكمه
 حكم المصلي اقل عند العامة فلا زالوا لم يثبتوا القطع باتفاق الكلمة وهو حجة عند عدم ما تقدم
 من ادلتهم كقولهم لا يجمع ولا يتفق اية على خطأ وهو اعلم من الاتفاق في القول والراي والعمل
 فانما يقع البراءة بالقطع بثبوت القول لا يستلزم القطع بالادعاء به في الواقع لاحتمال
 القيمة والكذب وانما اقتضاه الظن لا حقا لعدم ما رآنا عند الخاصة فلا يقتضاه القطع
 بثبوت الاتفاق الكاشف وهو الحجة كانت بعد ما طرقت بطرق كشف الاجتماع واختلاف
 كقيته ومما فيه من الاشكال اتفق الكلام في ذلك الى المنقول سؤالا كان بالقول او لا
 ما قبله فبالمفاضل الخاص الغريب والحقق المدقق الرجيد المولى الازلي شيخنا اسئل الله
 في رسالته في الاجتماع وهي رسالته عنده فادفع على اسلوب عجيب ومختصر قد اختلف على

واثره في جوابين

كما عرفت ثم قال في المعاملات

تحقيقات دافيه وتدقيقات شائيه تدل على سعة باعد وكثرة اطلاعه وغوره في العلميه
 واما معتبه العلوم التقليديه نادى امكن ان يعلما الاجماع من الاحتجاج على عدم جحيه الاجماع المنقول
 وادى لثبوت احد متكاثره وروى ديات منظارا فرف من كلامهم تدل على ذلك وتشدال ما هذا لك
 والمنقل خلاصه كلامه في ذلك وان طال به زمان الكلام لا شمله على ان النظر في النقص بالامر
 قال عام فضله ان الاجماع المنقول بالتواتر مع اتحادا متعلق به النقل او القدر المشترك الحق
 بما يفيد العلم بيقينه في الاصل ملحق بالمحصل ووجه جحيه ما هو ما يات في غيرهما فان التواتر
 ويخبرنا انما يعتد العلم في المحسوس باحدى المحسوس او بالعلوم بالضرورة لا غير فلا يعتد بان
 دعوى الكف في العلم بالراي بطريق النظر سواء كان بالحدس الناشئ من قياس الجواهر
 على العلوم والغائب على كاشها ويغيره وانما فائدة ما جعل الاقوال المنقوله اجما لا العلم
 وقطع بالسماع اول الشاهده كالمسوع والشاهد الذي لا ريب في صدقه مما كالموجود من
 الاقوال في الكتب المعروفة المنتساب الى مصنفها واما عاقله الراي العقول وان صرح القائل
 بموافقه لاحتمال الكتب باليقينه نوان كان قارحا في التواتر كان تارحا ايضا فلو كان في
 القبح في اصل العلم بالاجماع وهو خلاف الفرض مع انه يضاعف بتضاد الاقوال بعضها
 ببعض وكشف فضل عدله التواتر عن مطابقتها للادله في نفس الامر ونحو ذلك وهذا بطل ما
 اوردته العاضل الزباني والحديث الكاشاني والحديث المرفوع بعض الجحش على المناظره على
 المنقول الى القطعي الثابت بالتواتر والظن الثابت بغيره مع اشتراطهم الحسن في التواتر
 كون الراي غير محسوس والجحش عن التواتر هنا دليل الجدرى لا يكا ديتوق بشرابطه المقررة
 الا في الضرر بيات ونحوها مما يستغنى عنها عن الاجماع فالمهم الكلام في المنقول غير الواحد
 وفي جحيه بمعنى ثبوت الاجماع به مع اجتماع شرائطه الروايه في ناقله خلاف معروف بين
 الخافين بناء على جحيه خبر الواحد في نقل السنه والاغليس حجة هنا بالضرورة واقصى
 للثبوت في ذلك هو التمسك بجمع ما دل على جحيه خبر الواحد العدل والاطلاقه وكلامها
 من الظواهر التي ثبتت جحيتها بالادله القاطعه حتى ان القدماء من الفرقين بعد من حيث
 الطرق العلميه وعليها معنى المقظم جحيه الاجماع المحصل كما سبق وما دل على العقل والنقل

على جحيه

على جحيه النظر في طريق معرفه الاحكام بقول مطلق لقضيه اعدادا بالعلم وانهم الاحتياط عند
 الناس الحكم وجوب دفع الضرر بالمقتضى وفيه الدليل من المقتضى الى الموضوع وحدث الرقعه
 بجنبه وغير ذلك وليس من التدابير عن حكم بالظاهر كما هو ظاهر من حيث هو لا دخل له بالحكم كالحكم
 ومازالت اليق في غالبها طينه الدلالة او جمله ثبتت خبر الواحد كما بين في عمله وفي عيله الخانات
 هنا فاجماع القطعي الذي هو في نفسه حيث وجد علم من اعظم الادله وجب الجز من مخالفته لكفر
 فما العدم او منقادا في ذلك ولا سيما مع كون ناقله غالبا في نهاية الفضل والورع والحلاله
 بخلاف ذلك السنه وانما ثبت ذلك في القطعي منه ثبت فاعمله بالاجماع الكرم وبأنه لا يرت
 بين الدليلين بتعيينها ثبتت كل منهما بما ثبت به الآخر واقصى ما للثبات هو التمسك بالاجمال
 وتضع العموم والاطلاق والمقدم من ادلة خبر الواحد من ان خبرها اجماع السامع المعلوم من علمها
 اجتازهم به واقصاهم بتدوينه ودرايته والجحش عنه عن دقايقه ويحده ويضبط الفاظه
 فعل النبي ومقرور المستفادان من بقية احوال السبل بالاحكام وعدم منه من العمل بما نقله الاحاد
 منهم او من غيرهم مع شيعه ذلك بينهم ولم يحقق شي من الامر بما في الاجماع لجملة نقله علم كونه
 عليه معروف في من النبي ثم خروجه اصله بغيره ولا في من الصحابه والتابعين الذين لا يقع في
 اجماعهم الخلان الحادث بعده ولا خراج المنقول لا يعلم دليله جحيه لا سيما كونه في عمل الخلان
 وحدثت امر الاجماع ونهايا الاكثر من عدم جحيه المنقول منه باخبار الاحاد معاد القيا
 من الادله منسقة في المقام ويطلب الاستناد الى القياس على السنه ان الاجماع دليل يتي ما دقق
 بالعلم به مستبعد غالبا اصابه ناقله حيث كان صغيرا بنقله لبعدها اختصاص معرفته ببعض
 بعض من عناصره رصيقه الحقده اشترأهم في المحض عن اصله وجوب العمل به والوقوف غالبا
 على ما هو عدم وجود كثره في ناقله ترغ استغله نقله فكان اشبهه شي بالقول المنقول من طريق
 الاحاد والسنه التي اختص به عوى فوارها بالعلم بها واحد من جميع العلما وكما لحال الذي
 مختص برؤيته واحدا واشنان من جميع النظراء مع عدم علة في السماعا من ذلك التابعين مع ذلك
 في النظر وحده البصر ومعرفته الطريق الذي فيه ويظهر بان ذلك يوجب كذب للمدعي وانما وجب
 العمل بشهادة العدلين ظاهر حيث لو علم كذبها ما قلنا وروى الاخبار وانما اداه واحد

مري

ما به وازاه مائه ركه الف هذا مضافا الى ان الذي هو المناط في الاصل غير محسوس لما
هو كالمقول الذي يتقبل باجره النقل والاكال المنقول للشاهد والسمع والاقوال التي هي بين
والطريق اليه كغير غالبها لان السنة التي وجد خلل في هويت احد ما اوردته لانه اختلفت جميعها مع
ذلك فاختار الاجماع بعد خضائه ولا سيما اذا كان من مباح الفرض وهو بنفسه بعد تحققه اذا
كان الماخذ غير مضافا الى الماخذ بوجوب قلة الحاجة اليه وخضائه بوجوب ضعف الاعتناء عليه
ومن هذه الوجوه بقاءه بجلالته نحو مساواته للسنة المنقولة من طريق الاكاد فضلا عن اربونته
مع ان القياس مما لا يثبت به قواعد الشريعة واصولها وما يعضد ذلك ما نقله ليعدهم من
انتمهم ان من ادعى الاجماع فهو كاذب محمل على الاستبعاد لقوله لا خفاء من العلم به واحد من
ان يعلمه او يعلمه غير ذلك يقاس عليه بالسنة هذا انتهى ما يمكن الاستدلال به للقولين هذا
بالنسبة الى المخالفين ولما الانامية فلم ارفي كالي مقدي احاطا بالاصوليين منهم في ذلك
والحق الى زمان ابن ادريس وما يقرب منه قريبا لذلك صرحا بغيره ولا اثبات ولا نقلا عن
من الانامية بنوي في الباب الا انهم مع ذلك على اصنافهم من احوال التقدير غير الواحد في
احكام الشريعة من طريق العقل وضعه في الشريعة كالشيخ ابي جعفر بن قده وابتاعه ومنهم
من وضعه في الشريعة خاصة كالسيد المرتضى وابي زهره واهل البيت وغيرهم وهو لا اكثر من
تقدمه الاكثر من غيرهم وادعى السيد وغيره انه يجمع عليه بين الانامية بل من ضروريات مذهبهم قد
علمت ان التكرار لم يزل الا خادرا للعلم لا يقولون بحجية الاجماع القبول غير الواحد فلا اناسيا في
ذلك لجدد من الاجماع عندهم واستنادهم في حجية العقل كقوله من لم يركم الوجوه عند العلم
ونصرهم بغيره من العمل بالظن يقول مطلق ومن لم يجد قسما من ذلك فيما ينقله عن معصوم
سأله لا يثبت كيف يصدر من كذا في بيته فما ينسبه الى الخلفاء اجماعا او احاطا به
مع بعد العهد وعدم السماع والرقية وغير ذلك مما علم ما سبق ومنهم من لم يروى الاجماع المحصل ولا سيما
على ما هو المتداول في كتبنا الى الانما ندره على الفاعل من احوال الامم والافعال من
منكري خبر الواحد شبيهة به في الامم ايضا الا انهم في حقهم ما ذكر ومنهم من عمل بخبر الواحد لا يجمع
وقال بحجية ما دعت من احكامها الا انه لم يصرح بحكم الاجماع المنقول له يستند اليه في كتب

كثرة

كثرة استنادها لما لا يثبت به وتوفر دعوى الاجماع في كتب من قبله ومما صرح به من بعده ببيان
ولم يثبت بالحكاية الكثير من اجماع في شواذ جماعة من الرتبة مع خروجه عن المصطلح عليه فان
غيره وخالف الاجماع المنقول كثيرا في تناوبه مما لا يخفى على مشاهير علماء عصره واطل جميع اوله
حجة اخبار الاحكام الا اجماع الانامية فيما يوجد في كتبهم المعقولة بشرائط المقررة خاصة وعندها هو
الشيخ ومنهم من لم يجد له قوة ادعاء الاجماع المنقول الا اكثرنا فينا نذكره في كتابنا في الفقه مع علم
بجهلنا هو اقوى منه على تقدير حجية ما نقله له على نحو ما ينحصر ليلها في ذلك وقد اهدى الذكر
وله شيخ به وادعى خلافه او صرح برفقه ولم يزل احكام العلماء نقل عند الاحتجاج بهما في القول بحجية
كل من غاصر الشيخان اخر عنه الى زمان الحق ولما الحق وصل الى زمان المتقدمين من بيان ما يخفى عنه
نبها لافنا دي بانه لا يفي به بحجته وقد صرح في موضع كثيرة بان الاجماع انما يكون حجة على من عرفه
ومدق عليه خاصة ولكن اشد الكار على من يدعيه في موضع خلاف كتابه من غير موافقة
المخالف والشيء من عندنا قد علم عدم وجود اقوى منه على فرض حجية وقد ذكرنا من
الاجماع المنقولة في كتبنا الا انه لم يخرج شيئا منها وروى عنهما ما هو اكثر من ان يحصى
اقاسات العلماء المعاصرين له فلم اقف على كلام احكامهم بل في ذلك الا في الدين ابن طه حجت
بالخ في الحسن على الرضا في بعض ما نقله من الاجماع ونجيب الدين ابن عم الحق لم يخرج من له الا
في مسائل قليلة جدا ولم يخرج به اصلا في الفقه ما هو اكثر من ان يحصى فاجل بعد التام في
امكان النظر في ذلك ان الاجماع متفقون على عدم حجيته على الوجه المتعارف في الاحتكام للناس
وانه لا يجيء في الامم ما روي له من اجل وجه اعراض المتقدمين عنه لكان قولنا حقا دعوى محدثا
وكان ادعى بالقبول من كثير من الاجماع المتدالة بينهم قطعا ثم استشهد على ذلك الاجماع النقول
بكلام جملة من الفضلاء المتأخرين كالمؤيد في المتقدمين والسيد محمد الدين والشريد في المعاد
لكن ضد ذلك في غيرهم ثم قالوا الحق في ذلك هو ان الاجماع الذي نقل لفظه التعلل في بعض
المصطلح ايشان الا فاعطى على كثرنا انما لم يكن مبتدع على دخول المعصوم بعينه وفاق في حكمه في
الجماعت وانما يكون حجة على غير الناقل باقتضائه السبب كما شئت من قول المعصوم وعن
الدليل القاطع او مطلق الدليل القدر به وحصول الاكشاف للقول اليه والتمسك به بعد الشاء

على قوله لا باعتبار ما اكتشف منه لنا قلده فتمت فاما ان الاول بحجته باعتبار الاول وحسب مقتضى
من جهة التثبت والاثبات على مقدمات الاول كدلالة اللفظة على السبب وهذه الابد من اعتبارها
ويحسب حقيقة ولا يثبت على مقدمات الاول ولا لنا للفظ على ظاهره في اللفظ المتكلم المتكلم
ما لم يصرح بها صلات وقد يشبه حاله اذا كان الفعل بلفظ الاجتماع في مقام الاستدلال
من العلوم ان مناه ومنه غير ليس على الكثرة الذي يدعيها الصونية ولا على الوجه الاخر الذي
ان وجد في الاحكام في غاية المنة مع انه على تقدير بناء المناقل عليه ويشبهه وانما كان في الحقيقة
فانما اشبه الامران حين سائر الاسباب المتفرقة وكيف كان فليعتبر كدلالة اللفظ ولو بموجبه الفرض على
تحقق الاتفاق المتبرر الثانية بحجة نقل السبب المذكور وجعلنا القول على ذلك لا يثبت الا كقول
نتاري العلم او العلم وعباراتهم الطلة عليها القلة ثم وغيره وبقائه ما عدا قول المصوم
من سائر ما تضمنته الاجزاء كالمسئلة التي يرب منها الجوابه بالاقوال والافعال التي يرب منها
تقريره ونحوها فالتعلق بهما من نقل عن سائر الروايات المذكورين في الاسباب وغيرهما وكقول
الشريعة باتفاق سائر اربى الآراء والمذاهب وذوي الفنون او جماعة منهم غير ذلك وقد رتب
طريقة السلف والخلف من جميع الفرق على قول اجزاء والاحاد في كل ذلك مما كان النقل على
وجه الاحمال والالتصاف وفما يتعلق بالشرعيات او غير ضا حتى انهم كانوا يقولون شيئا مما ذكر
معتدين على نقل غيرهم من دون تصريح بالنقل عنه والاستناد اليه كقول الوثوق به ان
لم يصل الى مرتبة العلم فيكون قول خبر الواحد فيما عني فيه ايضا لا يثبت الا بجمع فيكونها نقل على
عن غير مصوم وحصول الوثوق بالنقل كما هو المفروض ليس شيء من ذلك من الاصل حتى
يتوهم عدم الكفاية فيها غير الواحد مع انه هذا الوجه فاسد من اصله ولا يلزم من الصحة انما هو
محملة ولا من الامور الجديدة التي لم يصر لها ائمة اذ فيها على خبر الواحد في زمان النبي و الائمة
والصحابه ولا من مندر اخفاص معرفة بعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من النقل على
نقل النافذ به لما ذكره على ذلك ما دل على حجية خبر الثقة العدل بقول وطون
انفق كفاية النقل فيما لا يخفى عن معرفته ولا طريق اليه غير ما بالاز من العلوم شدة الحاجة
الى معرفة اقوال علماء الفرقين وسائر ادباب العلوم فليقتصد في لا ينجس عنها كونه النقل

غير معلوم

والمتن

والمتن وذلك من الاجزاء والاقوال ما لا يوافق المعاصرة او اكثر من مخالفتهم والافعال والادب
والا ريع والافعال وكثرة اللغات وشواها من المذوبة والمنظومة وقولها العربية البقية عليها
الاحتياط استنباط الخطاب الشرعية وفيه معاني لا تاريد والرضا بارسال العقود والافعال
المتشبهه وغير ذلك مما لا يخفى على المتكلم لا يلزم الى ما اشبهه من جميع ذلك عاليا حتى لا يفتقر
الموجب للعلم والرجوع الى الكتب الصحيحة تطاهر ارسا لا ما اشارت اليه من غير ان العمل على نقل
عليها بما ذكره في غير الواحد القليلة معتمدا عليها فيما نحن فيه ولا سيما اذا كان النقل من الاصل
الاعلام كما هو القالب بل هو اولى القول من اخذ بالافعال في نفس الاحكام والى على السبب في
شيء من هذا من وجوه شتى الثانية حصول استكشاف الحجة المتبررة من ذلك السبب ووجهه ان
المنقول بعد حجة كالحاصل فيها يستكشف منه والاعتماد عليه وقوله ان كان من الادلة الظنية
باعتبار خطئه اصله فيبقى حينئذ ان يلقى حال الناقل حين نقله من جهة ضبطه وتقريره في النقل
وبعضه في العلم ويبلغ نظره وتقريره على الكتب والاقوال ونحو ذلك فان حال العلماء يختلف فيها
وكذلك حال كتابة المتن في الاجماع فرب كتاب اخر متبع موضوع على زيد النبي والمنقول
رب كتاب لم يتبع موضوع على المسألة وكذا حال الفظة بحسب وضع ذلك على السبب فانهما
وحال ما يدل عليه من جهة مشابهة لا خلاف الحكم بذلك كما هو ظاهر ويلاحظ ايضا وقوع بعض الاحكام
في مقام ذكر الاقوال لا الاحتجاج بان فيها اتفاقا من بعض الجهات وانما وقع التماس في كلام الناقل
يقضيها هو الميقن او الظاهر ويلاحظ ايضا سائر ما له تعلق في الاستكشاف بحسب ما يفيد من تلك
الاستنباط سواء كان من الامور المعروفة او المظنونة من الاقوال المتقدمة على النقل والى في
احكامها من زمانها يستغنى المتبع بما ذكره من الرجوع الى كلام ناقل الاجماع لاستظهار عدم من
عليه في التبع والظن وربما كانا لا يراعى وانما ان تغزيب شيء كان نادرا لا يعتد به فعليه
حينئذ ان يستغنى وسعة وبيع نظره وبقية سواء تاخر من الناقل او غاصره وسواء الذي ذكره
الى المواقفة له انما لثافته كما هو الشأن في معرفة صابر الدولة وغيرها مما يتعلق بالسؤال
الاجماع الاكلها ما لا يقتضي الرجوع الى النقل هو مظنة وصول الناقل الى ما لا يصل الى يد من
جملة الشبب واحتمال ذلك فيعتد عليه في هذا خاصة بحسب ما استظهر من حاله وقلة

يصلح كالمه مؤيداً لها على ما مع اللفظ لكنه عن توافق النسخ وتوقيته المتطابقا في احوال جميع ما ذكر
 عرفنا ان توافق الخلفاء وحسن ظنهم من الحق سبحانه كما اعلوم ان يثبت حجة بالدليل البليغ والبرهان
 ثم ليتبين ان حصل من ذلك استكشاف معتبر كان حجة عليه حيث كان متوقفا على النقل الغير المعتبر
 بالسبب وكان لا يكتفى به الدليل القاطع لا الاثلا ما اذا تقدمنا في الاجراء او النقل فان توافق الجميع
 يوضح كل ما علم على ما حصل من ذلك الخلفاء وان خالفوا في احوال جميع ما ذكر واخذوا في اختلاف النقل
 بالاجماع بحسب حال الناقل وزمانه ووجهه الخاصه وعلمه وقوته وكثيره ثم يعمل بما هو المتحصل
 ويحكم على تقدير حجة بانه دليل واحد وله توافق النقل وتقدم الناقل ليس ما ذكرناه من نقل
 المتضمن لنقل الاقوال اجاب الابل بحري في نقلها فتصوّرنا كذا في نقل ما من الاشياء التي يتبعها
 معرفة الاحكام والحكم فيما اذا وجد الحق في قولنا وجدنا الكفاية في بين الجميع ما هو ظاهر
 فلا تصح بما يتبين وجه ما جرت عليه طريقة معظم الاحتجاج من عدم الاستدلال بالاجماع المتفق
 على وجه الاعتماد والاستقلال بما لا يحدده علم النبوت او برهان الخلفاء ونحوهما في اللغة
 على ما قلناه ولا سيما فيما شاع فيه التراجع والجدال او غرضه في الاقوال او كان من الفروع المتأخرة
 التي لا يقيم فيها دعوى لقوله الموقر لما اتهم بعض الوجوه التي لا يثبت بها ادكنا نقل ما
 يعتمد بفتلك المصاهرة او تصور بطلانها او غيرهما مما لا يثبت ببيانها فالاحتجاج اليه يخص بقيل المتأخرين
 بالنسبة الى قليل من العلماء فالمر من نقلها الافاضل المقام الثاني عدم حجة باعتبار الثاني من
 ما اكتشف الناقل من السبب با رجاءه في الكلام فيه حيث ظهر منه انهاء العلم بقيل المعصوم قلنا
 ونحوه لا على وجه التعليق وهذا اما التصريح بما لا يفسر بما تقتضيه من جهة الاصطلاح كلفظ
 الاجماع ووجه دعوى الاتفاق في مقام الاحتجاج وهو من لا يفتقد عليه بنفسه ولا يفتقد
 الملازمة بينه وبين الكفاية اما اذا لم يظهر منه ذلك فلا شبهة في عدم حجة بهذا الاحتجاج
 راولي منه ما اذا خالفه كذا اذا اختلفا في الحق ونحوه على حكم وظاهره اصرح من الملازمة
 ونحوه ما اذا علق دعوى الاجماع ونحوه على ما لم يعلم من عند النقل فتبين ولا سيما اذا لم يكن
 عليه في الكفاية بل جزم بالاتفاق واحتمل وجود نظائره مما يقع في ذلك فيما لم يقع عليه
 كتب الاحتجاج فتبين ان لا يثبت حصرها وضبطها او العلم بها وذلك كما اذا علق دعواه

الاجماع

على

على كون مراد من ذلك ادعاءه لو كان اذ اقره شذيف كالمطلات عن كذا اوجه طريق ثان في الاجراء
 احد دعوى الكفاية او نحو ذلك مما علقها عليه ولم يعلم به وان ظهر لنا بغيره ان الاستدلال عند هذا
 خارج في الحقيقة غالباً من الاضام المقول بالبحث عند كما هو ظاهر مما انا ظاهر منه ادعاء ما ذكرنا
 عبر بما يقتضي دخول المعصوم بعينه او ما في حكمه في الجملة فان علم او استظهر كون ذلك باعياً
 دعوى الكفاية من اجل ان رجوع المقدمة الغير المتقدمة للملك دخل في محل التراجع وكذا اذا علم في ذلك
 لا ينعى نقلة الاثبات وتساويه بما يؤخذ به اذ اها وان علم واستظهر كون ذلك باعتبار دعوى
 الاطلاع على قولنا واصله بعينه ونحوه فان صدر ذلك من الجهل في حقه اللقاء والسمع ونحوه في آ
 السنة والخبر وكان حجة مع رفاة فاقوله بهذا الاحتجاج وكما هو الشأن في سائر ما دللنا على كفايته
 يعمل في حقه ما ذكرنا من انه يجرى بوجهه لا بظاهره بل بان صدقهم من لا يعمل على حقه
 دخل في الاجتناب والرسالة المتعلقة بما يتوقف على السماع اطلنا هذه مع عدم تحققها للحجج وكذا
 كما يوجد في كتب الفرقين من نسبة بعض الاقوال الى احد الانبياء خصوصاً او عرفاً في من النقل
 من المعصية او التابيعين الواصلين في اصددهم حيث لم يظهر من الفرقين قصد من عدلهم خاصة فحين
 عليه حكم سابق في الاجتناب وطرقنا وما رر له فيما رواه العامة عن علي ثم حيث كان النقل من
 لاحكم نقل ما من الاقوال فانه يشايح في معرفتها من جهة شئ كما اشرنا اليه سابقاً لانها لا
 يعرفها الاحتجاج بها على وجه الاستقلال كسائر الاولين ولم يقع فيها من الاحتلال الذي يتعدى
 او يتعسر او ذكره ما وقع في اجتناب الائمة من من ثم فرق بينهما فيما ذكره قد وضع نظيره في الشهادة
 والاقاير ايضا فاعبر في بعضها من التبيان والتفصيل ما لم يفسر في اخرى ولا على واستظهر من
 الناقل دعوى العلم بقيل المعصوم او غيرهما سابق بطريق الكفاية الشايخ من اجل ان وجه التقيد
 الغير المتقدمة للعلم بقوله بعينه او ما في حكمه فهذا هو الذي ينبغي حجة في حق غيره والدليل عليه
 انه قد اخذ ذلك من مقدمتين الاولى ان الحكم قد تحقق فيه اتفاق العلماء واعمال المعصومين
 فيهم جماعة مجبولوا الشب وبغير ذلك من اسباب الكفاية وهذه وجوبها بحجة بتدقيقه و
 التعميل على جنس الاستدلال الحسن ولو باعتماد اسبابه اثنان وضع عدم ظهوره في السابق ولا
 يقول فيها على نقله الاستدلال الى حده الذي هو حكم عقلي يخص اعتباراً بنفسه مع احتمال قبوله

بالنسبة الى قول غير العاصم ايضا لما من من الساع في امره وانما يتبين ان كل ما كان كذلك فهو في
 لقول للعصم او ما به او مقتضى الدليل القاطع اما لجسم مطر او الحكم الظاهري الذي هو مناط
 التكليف وهذا من المسائل الاولية النظرية التي لا يجوز للفقهاء ان يعتمد فيها على غير ولا سيما ما
 معزلة الادمان والفقهاء فيها رأي داخل الاجماع ومن باب توافق الرايين ان باب التقليد
 النوع منه ومن ثم يفي مشاكلهم في الاصول والعروض على ما ادى اليه نظره كما هو مقرر في سائر
 المطالب ولذا المرجح للفقهاء ان يعتمد فيها على غير لا يجوز له ذلك ايضا في النتيجة الماخوذة منها ان
 اجمالا وتفصيليا اما الادلة وانما اخرجها ومن غير شيانها ونحوها في الحكم بالصلب والمطابق
 فيها فتبين ان الحكم وتوافيقها فيه على رأي الشيخ ادعى ان اري الشامة فالحكم كان باطل الدليل انما يكون حقا
 على احد الرايين خاصة فالحكم في الاطماع المتكبر ايضا ذلك بل هو اولي وقال الراي في اشارة فورية
 شي انما ينبغي ان يرد امره للفوق لم يعتمد على اجتهاده بصدده الامانة لا انما يرد جديلا اذا اخرج
 ايضا المضادة الامر لوضع او فريضة جديلا في تفتيحان الفورية ولهذا صرح المحقق بعدم جواز
 العموم عند صاحب الراي على سبيل القطع كما هو الغالب في الراي مشاهدة الطلق ولما كان
 فلا تعاقب المسلمين على اخذ ادلة الاحكام في امور منها عقلية معروفة لا تترك الا بالامعاء لذلك
 والنقل المصوغ النبي اليها من عقليته معلومة مستقيمة الى مطلقه وموقوده بعدم الثاني الرابع
 الحكم بما في العقل والى مستقلة ومعرفة الحكم ومع ذلك تفقوا على ان الادلة حجة على من دفعها اليها
 ومن بلغت اليه بواسطة التواتر واختلوا فيمن لغت اليه بواسطة الآحاد وانفقوا ايضا على ان
 الثانية حجة على من ادعى بطلانه اذا كان من اهلها الا على غيره وان كثيرا خلت احوال الناس في
 الادلة ومقتضاه كما اختلوا فيها في احساس سلبا والحاس ومقتضاه ولذلك لم يصححوا
 المتواتر وغيره ولم يلزم من تناقض الادلة التي كثيرا اناب كل منها تناقض المتواتر ولو حصل العلم
 بشي منها مجرد بوجه او بامر بعد التواتر ولوجب على الخلق فيها اذا اخرج من مقتضى حكم الكاذب
 لا ريب ان حجة ما عرفت عنه بالخبر والرواية ونحوها ونحوها احكامه انما هي كونه حاكما لما
 الدليل المقرر بالاصالة وهو السنة النبوية وغيرها فاذا تعلق بما ليس بدليل لم يكن من ادلة نفس
 الاحكام وان كان تقبل ويعول عليه فيما يتعلق بها او يرضى لها فاصح في ذلك ما جرت عليه

مردود ولا للموقال الغفيم
 ان الحكم مقتضى عليه من جهة
 العصم وكل ما هو كذلك فهو

لعمري خطأ وتوجهه ليس
 بدليل لئلا يميز فرق بين
 حكم الراي وحكم

المسلمين بل وسائر المسلمين على انه ليس من جملة الادلة ما يحتج في حايها بالثقات والعلماء بحكم
 به عقولهم فانه وان رجب عليهم الاعتقاد به والعمل بمقتضاه الا انه ليس حجة على غيرهم من العلماء
 بل ما يد له مقتضاه على انفسهم وعلى مقلداتهم حيث رجب تفكيدهم عليه ومقتضى العقل فلهذا
 اذ يحيل على الله سبحانه ان يجعل الاحكام الشرعية للفقهاء على الحكم الحثية منوطا ببقاء الناس
 واهوائهم مع عدم عصمتهم بشك اختلافهم واضطرارهم الى الناس احوالهم ونفاه اسرارهم وتعد
 العلم بكتب كافرهم فيما يجبرون من جهلهم مع قطع النظر عن خطائهم وكونهم بطلهم اكثر من ان
 لا تحصى من عصيتهم واستقامة الاطاعة بانكا رجم ومذاهم تقايدهم زايما الى انفسهم كما لا يخفى
 وح فاقول بحجة قول كل ثقة ادعاء منهم ودايه اذا كان من قطع يقول مطلقا فالف لا لجميع
 الباب العقول ومذاهيب كل الفرق ولا يلزم من ذلك عدم جواز الرجوع الى ارباب اللغة والشرع
 واصل الرجال لا يقتضيه من الموضوعات وكلامنا في الاحكام ولذا لم يعتمد عليهم احد في نفس الاحكام
 سوله كان من قطع او من اذ يتهدد ذلك فاعلم ان الوجه في حجة الاطماع المقول باعتبار
 والمقول على النتيجة المتقدمة لا يجوز من امور متعارفة الاول ان الاطماع الكاشفة من الحقائق
 لمعرفة احكام الشرعية وله جري في الخارج كالسنة فكان وجد العمل بالمعوم منه بالتحصيل والى
 تلكا بالمتواتر منه بنقل الثقة لاقتضاء انكاد بالعلم وغيره من ادلة حجة خبر الواحد
 كما ترى في محله وفيما انما يتيقن باعتدال السببية عندنا في نقل نفس الاتفاق الماخوذ في صغرى
 الضمان وقد بينا جوازا الاكتفاء في معرفته بنقل الثقة مع مراعاة ما تم مضادة لا يتغير في
 النتيجة التي هي كالكبرى من الاحكام التي هي من الاعتقادات العقلية التي تخص حجة ما عرفت
 مقتضاه ولا سيما مع ما وقع فيها من الخلاف والشبهة اوليت من الادلة الخارجية المصونة بعرفة
 الاحكام كما تكلف المسلمون ومن ثم وجب تقدير المسلمين والمؤمنين في الجزاء والنصوص والملة
 على النبوة والامامة لا في انفسهم ولا في استنباطها منها وان تجاوزوا في اكثر جهلا الاضاحا
 هو ظاهر الثاني ان الناقل الثقة ادعى حصول العلم له من الاطماع بطريق الاكتفاء في الال
 اذ غيره مما يجب العمل به بغيره فتقول عليه كما يجب فيما يدعى العلم به بالسمع او الشاهد ان
 المشاء امور محسوسة تدحصل منها العلم فاعلم ان حجة وهو السناد والافضل طريقه ولا يخلف

على ذلك قلنا لم نعرف نحن من الاجماع في هذا ما عرفت السيد فخرنا ان توقفنا على العمل وقال في
 المعبر ان من ساعلة اما نحن فلا نعلم ما اراد به ونحن لا نعلم بذلك فلا يجوز تقليدنا فيه على الاجماع
 قد يشبهه فيمكن ان يكون الحال كذلك وقال ايضا في الرد على من ادعى ان اهل الشرع الملقون بان
 قال نقلا عن الرضا في الاجماع على ذلك قلنا لم نعرف نحن من الاجماع في هذا ما عرفت السيد
 فخرنا ان توقفنا على العمل وقال في المعبر ان من ساعلة اما نحن فلا نعلم ما اراد به ونحن لا نعلم
 ما اراد به وقد ذكر هو العلامة والشهيد وغيرهم عن ذلك في مواضع عديدة بين العلوي
 انه لا مجال لهذه الكلمات فيما وراء احد الثقات عن الائمة وان كان ذلك نقلا عن الاجماع
 بما يتاثرنا فيه والورع والعلم والفضيلة فليس ذلك الا كوننا احدنا وطية والاخر تقليدا
 ولذا اختلف حكمها واقفا بما اذا سلطنا العلم حيث اورد على من استدله بان دليل من الرضا
 يتناول به جملة الاجماع المنقولين بغير الواحد بما لفظه قد يقال كون المسئلة اجماعا ليس
 من قبيل الاجماع حتى يكفى فيه النقل من قبيل المسائل الاجتهادية التي يجري فيها الترجيح
 لوجه الخلاف في شرائط مجتهدين اصل الخلاف وكذا عندها من حيث استنباط رضى المعصوم
 فيه بالقرآن والامارات الغيدة لظن وخبره وغير ذلك فالعمل بغير الغير فيرد عن التقليد
 الا ان يصرح بكيفية اطلاله فتأمل انتهى ما بينهما وهو متعلق بالاجماعان المتداولين في
 الزبور وان فرضنا هذا رضى لها في اقسام الرولية او كونها بالانكسار مجتهدا خصوصا
 لنا على بطريق الفرضية او الكسفة الذي يبدعه هذا الصوفية ولا للتبديل المحض الغير
 الشرط بشئ اصلاحا حيث يكون التصدي لنقلنا عا حقا لنا قلنا من الخطأ والزلل وماذا
 من القبح والرد بل لا يكون حجة يعتد بها الا اذا كان العمل بقدر اطلاله حصل استكشاف
 رأي المعصوم من الاجماع ونحن لم نجد وجوه العبر التي يصح فيها اعتد بقوله في قوله
 لقوله ولم يتبين خطاؤه في الكسفة او سببه ولم يتبين عن نقله بالوقوف عليه
 بوجهه من معارض مثله او اقوى منه وهذا ممنوع في معظم الاجماعان المتداولين في كتب
 الاصول لا سيما ما ينبغي على بعض الوجوه المتقدمة التي لا تستكشف بها رأي المعصوم ان
 كانت صحيحة ومنها ما يحتملنا بغيرها فلا يكفي في مقام الاستدلال ومنها ما ينبغي على وجه

على ما عرفت

الاشارة الذي علمنا به كاجماعنا الشيخ كانه لا يعطى الحق يستجيب الرضا على تقدير محتملنا انه ادخل في
 من غير من العلة وفي التمهيد ما خصار وجه حجة الاجماع والقطع بقول الامام في العبد في ذلك
 وابل حجة من طريق النقل والعقل بما يجري في كل من اجماع الفريقين لا يجوز الاما حجة
 متينة الحق على ما مر في ذلك الوجه وهو فاسد قطعاً قلنا ما يلتزم عليه الا اذا انقضت كل
 على غيرهما ما اعتبره فيكون العبد حراً بالكلية الحاصل لنا بعد قبول قوله في سببه كما هو الحال
 ويظهر من بعض عبارات المتكلمين دعوى اختصاص وجه الحجة في الثالث والرابع الذي هو مثله في
 احكامنا والحال اجماعنا ان دعوى اختصاص وجه الحجة في الثالث والرابع الذي هو مثله في
 الرضا قلنا ولنا دليل اخر المذكور الا انه وصلى ما ينبغي عليه الثالث في جملة من كتب عن المال
 جميع احكامنا والحال في اول الاشارة الذي فيه اكثر اجماعنا وجه العمل بقول الامام في القضية
 من جهة الاجماع على ما ينبغي في مثل ما كتبه ومنه في اكثر ما هو ما ذكر في بعضها ما يقرب منه
 وهو فاسد ايضا كما تقدم وقد اطل هو وغيره من المتقدمين والمتأخرين مسائل الطرق الغير المتبينة
 لها وجوب وجوه الحجة في كل زمان ولا يبعد ابتناء معظم اجماعنا على ما ذكرنا بقدر سببه
 نحن في اجماعنا ان زعم وكثير من متقدمي الاجماع وتأخرهم الذين وافقوا الشيخ في تحقيق
 قاعدة اللطف والاطلاق لمسائل الطرق والاشارة اكثر من دعوى الاجماع في مواضع اخرى
 الخلاف وورد في تصانيف المسائل ما ذهب اليه فاحدا وجماعة قليلة او كثيرة من الافاضل
 بالانفراد والجمهور بالاجماع والاشارة في العصر المتأخر ونحو ذلك وعلو اعداء جواز
 تقليد الميت وانما يعتد به في اجماع ولا خلاف ان هذه فتوى البناء على ما ذكرنا من ان
 الاضمار كانت في منع حجة الا لا يلزم على احد من المتضيقين في استدلاله بالاجماع او غيره من
 الادلة الا لمعاذ ما عرفت من رده في الاصول يفتي عليه مسائل الفروع وقد عرفت انهم
 ورضوا فتايرهم ومجربهم على ذلك ومنها ما ينبغي على ملاحظة ما ذكرنا فاعلم ان دليلنا على الحكم
 في نظرنا لا يفتي على ما راضه نعم يكون رأي الامام مع عدم تبينه لفساد ما هو مقتضى العمل
 اللطف عند الشك وغيره ويدعي الاجماع لذلك ولعدم الاختلاف والمخالف وان كثر اعداء الحكم
 بخلافه ولا يفتي على ما راضه دليلنا في نظره او اجماعهم على مجتهدين من العلوي ان العقل على مثل ذلك

باطل من وجهين شئ مع شوجه في كلام القدماء كما لا يخفى ومنها ما ينبغي على ما ذكره الشيخ ان
 اذا ظهر القول بين الظاهريه والبرهانيه مخالفه لم يظهر ما يدل على صحة واحد مناهما بل يظهر
 بعضه ويؤلفه لراي المصنوع وهو ظاهر الفساد من وجهين شئ وكذا القول بغيره لا يتما
 مع رجحان المخالف او الدليل الثاني ولا يدرج حيث شئ في باب تعارض الدليلين كما هو ظاهر
 ومنها ما ينبغي على الوجه الرابع الذي هو الثالث على ما سبق ان على الخامس الذي لا يستلزم
 كما مر على الاول والثاني المستقيمين بخلافه في النظريات المحتاج الى التمسك فيها بالاول
 الا فيما شذوذ فلا يصدق مدعيهما ولا تحمل الاطلاعات المتقوله على كثير من علمائها او ينبغي
 على منابر الوجه التي علمت ما فيها من ماعلم اظهر من حجة مدعيه وخلافه بطلانها
 على عدم الاطلاع على المخالف ومنها ما علم ان مدعيه باطله خلافه والبرهانيه ربهما
 ادعى الاجماع على خلافه فيكشف من ذلك صحتها في الاول والثاني ما هو خلاف الظاهر من ذلك
 يجري عليه حكم الخبر الذي لم يعمل به رايه اصره عن ظاهره ومنها ما علم ان مدعيه باطله
 الخالف كسنة الحكم الى جميع الامم والادامية او في الخلاف فيه بينهم كانه يجوز ذلك في التمسك
 دعوى الاجماع به فلا يستدل بقوله مع وجوه الخالف القدر بخلافه ومنها ما نقل فيما لا يخفى
 انكشف فيه كدعوى المرفق اجماع الامة على ان لا يفسخ ولا يفسخ به واجتماعه على المنع به
 مع حكمة يجوز ذلك عقلا على طريقة الادامية وعدم قول معروف في المسئلة قبله ولا
 الاختيار منه وعدم وجوب بيان مثله على الامم ونظائر هذا الاجماع في كثير من فروع كثيرة
 ومنها ما ينبغي على ما يظهر من عبارات الرضوي والشيخ وغيرهما من جعل عدم اشتباه الخرافات
 دليلا على عدم بل على الوفاق واقعا او على ما يظهر من كلمات الحق والشهد وغيرهما من
 الاقتصار على هذا صواب مشايير المتأخرين والآخرين عن عدم حمل الغرض عنهم بذلك ان
 على السيرة الغير البالية لحد الاقتصار على ثبوتها من ادعاء بعض الروايات التي لم يطلع الناقل
 على صحتها الذي يترجم من الدعوى بل عليها ونحو ذلك من الامور ومنها ما علم ان مدعيه باطله
 افادة العلم على وجه يستلزمه وان تدارك في هذه الاعصار المتعارفة ومنها ما علم ان مدعيه باطله
 امتناع العلم بالاطلاع والكشف في النظريات بعد استنساخ العلم او غيبة امامهم ونحو غيره

حيثما اصرحت كلامه عن الخامس بحيث لا يخفى صحتها لا يخفى به هو ان ذلك في نقله و
 دغاويه فلا عبرة اذا الكلامه انما قصد نقل الاجماع عن غيره واستغنى عن النص في ذلك لظهور
 كما خرج به صاحب الفاي في اوله او استغنى الطعن عليه وعلى امثاله في دعوى الاجماع مع
 الطعن فيه ومنها ما لم يعمل قائل كما نقل في الاثبات او رايه وغيره ويعد وجود ما نقله في دعوى
 فيقرب خطاه ووجهه اصرحت كلامه الى ما لا يثبت به امره وحكمه ومنها ما علم ان مدعيه باطله
 فيما جعله دليل للاختلاف مبرورنا بذلك وخالف فيه جماعة تليها او شره منهم وجمع غارة
 او يثبت بعد جواز وقوع اجماع يستدل به في غيرهم في الغرض من خالفه في حجة القبيح فيه ايضا ما ذكر
 يتوقف في شأنه ومنها ما نقله من يدعي غيره عدم وقوعه من جهة التسليم والنقل على شئ يستدل
 غير ما وقف هو عليه فلا ينبغي له ان يفتي بما تبدا او بعد النظر على نقله ويركن اليه ومنها ما علم
 له مصادر من مثل الناقل او افضل او اكثر من تعارضت منه وهو اما دعوى الاجماع على خلاف
 او نقل الشبهة ونحوها مما يكتف ان ثبت من خطاه ومنها ما ادعى ان طعن عليه بالانكشاف
 بما يوجب ضعف الاعتماد على غاويه او هو في تمام الاعتبار كان ادريس فقد طعن عليه
 الكسبي ومثل الفضل بن نقدا اكثر من الطعن عليه في دعوى الاجماع والتواتر ونحوها مما علم
 والتقليد والتسليم والتحقيق والتحصيل وقلة القبح والتحصيل وغيرهما مثل الشهادتين
 حيث نقل عنه دعوى الاجماع على خبر في حكم التواتر وما بها دعوى خالية من ضمان بل
 البرهان قائم على خلافها وضع من الاكفاد بها في ثبوت الخبر وقال انما يتم من ضمانها ذلك
 للاختلاف لا من مثل هذا الفاضل وان كان غير مستورا التحقيق فانه لا يخفى في دعواه ربهما
 يطرأ اليه القبح وقد طعن فيه بذلك جماعة من فضلائنا من اصل عصره وغيره انتهى
 يقرب من اجتماعه اجماعا غلبت اربابهم بل هو اضعف منها ولعله قصد بعضها او كثير منها
 يخرج جماع الحجة ولذلك اعرض معظم الاصحاب عن نقلها وقال الحق في احكام البر في المسئلة
 ادعى حوزتها الاجماع ومن المتكلمين من اوطأ لثبته دليل ذلك ادعى الاجماع لوجوده في كتب
 الثلاثة وهو غلط جهالة وان لم يكن بخلافه قد اقر ان ادريس والعاصم لا يدرين
 من القبح في اجماعات الشيخ ولا يثبت ما وجد منها في الخلاف فانه قد اكثرت من دعوى الاجماع

بما شاع فيه الخلاف ولم يعباء بها كثير من عاصرو ومن تأخر عنه حتى لا يخفى عليهم مسائل الوقوف
 الخلاف وقد بالغ ابن ادريس في الفزع فيها في مسائل كثيرة من جميع الشهادتين ما يقرب من
 مسألة ومعضل في الخلاف وذكر انه ادعى الشيخ فيها الاجماع في كتاب مع انه نفسه خالف فيها في بعض
 اخر منه اي غير مع النص صريح يمنع الاجماع او يدور فيه وذكر ايضا انه افرد تلك المسائل المبني على ان
 لا يعتد بالفتية يدعى الاجماع فتقدم فيه الخلاف والمخازفة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما الشيخ
 والمرضى وغيرهم لثنا ملنا فيها وجدنا انه جمعها من كتاب كافي الخلاف الى ما نرى فكانه لم يحضره
 بقية الخلاف او غيره وقد قلنا من نظائر ما على ما بين يدينا من مسألة ولم يتفق لنا استقصا
 النظر في شيء من كتبه فضلا عن جميعها وقد ذكر في رسالته في صلوة الجمعة حصول الظن من
 الاجماع المنقول في المواضع التي ظهر فيها الخلاف خصوصا ما ذكره في خطابه في ذلك كثيرا وقال
 فيها ايضا ما اما اتفق لكثير من الصحاح خصوصا الرضوي في الانتصار والشيخ في الخلاف مع انها
 اما ما الطائفة ومقتداهما من دعوى الاجماع على ما سئل كثيرا مع اختصاصها بذلك القول
 من بين الصحاح ان شذوذ الملقين لم يوجب كونه لا يقتضي الحال ذكره ثم ذكر بعضها فقال لا يجوز لك
 من الموضع التي اخصص هو بالقول بها فضلا عن ان يوافقه فيها شذوذ قال في دعوى الشيخ في
 ما هو يجب من ذلك ولكن لا يقتضي الحال ذكره انتهى وقد طعن ابن ظا وس في خرج المبنى على
 الرضوي في اجماعاته ايضا وورد جملة منها وورد عليها ومن ما سئل كثيرا من الصحاح رقت على كثرة
 موافقاته في ذلك ولا سيما العلاقة في كثير من المسائل واي لا تجب تماصده من الساجدة في
 دعوى الاجماع في كتاب الانتصار الذي صنفه للرعي على الخلقين وما كان ينبغي مثل ذلك
 لمشله وقد تلح جماعة في اجماعات جملة من المتأخرين ولا سيما الحق الكركي فقد صدر منه في
 مسألة نظير العليل وغيرهما ما هو عجيب غريب رايه الشيخ الثاني في الفزع في الاجماع
 واجتماعات غيره في الرسالة وفي مواضع كثيرة من المسالك حتى انه قال في بعض مسائل الجسد
 الى بعض الاجتماعات ما هذه الدعوى عند راي النبي الامين جميل العذبات والفتيات
 وذكر في بعض مسائل المهورات الرضوي ادعى الاجماع في الانتصار في مسائل كثيرة وليس له
 موافق واحال بيان جملة منها الى بعض رسائله وقد صرح الشيخ في عدة بيوت الاختلاف

بين من سبقه من الامامية في جميع ابواب الفقه حتى انه لا يسلم باب منه الا لم يخلفه في
 سائل منه او مسألة وان اختلفوا في العمل فيها وورد فيه الاخبار المختلفة من يدعي اختلاف
 ابي حنيفة والشافعي ومالك وان يفي علمهم واختلافهم على خبا والاحاد العبر الى ما علم
 وقد صدر منه نفسه اختلاف عظيم في الفتوى وفي نقل الاجماع حتى انه طلبنا وجد مسألة
 نظرية الا وله فيها ما كان اوجها ان اكثر صرح الكليفي على قدم زمانه وعظم شأنه بعد
 تمكنه من تغيير الجمع عليه من غيره الا فيما قل طنته لم يجد طريقا او طرأ وسع من البند في
 الاخبار المختلفة على التخيير والتسليم دائما كما هو الظاهر من كلامه وفي الغلب صرح العلامة
 المجلسي في راية العقول مع غاية تحقير وظاهره على كثير من اصول القدماء وكتبهم بان الاختلاف
 لم يكن شائعا في زمان الكليفي وما قبله بل كان مدارجه على نقل الاخبار وكانت تضاعفهم
 مقصورة على جملة رواياتها ولهذا يتعسر بل تعدل الاطلاع على الخبر الجمع عليه بينهم في
 الانتصار ويتعسر معرفة المصنف على هذا الوجه صرح بعض فاضل الحديث بان معرفة
 بينهم في احاد المسائل التي تختلف فيها الآن ما يكاد يلحق بالاحاد لانه لا يثبت في الفتاوى
 المبردة فليست جديرا لما توجب بنية منها متفرقة في اسفار الناقلين كما كان في غيره وهذا
 نقصه ما ذكرنا فلا تصحح الى ما يقال من ان ما حكاه القدماء من الاجماع او ثبوت شيء يكون
 اكثفه عن رواية المصنف لانه ما خزن من فتاوى واجتماعات معدودة لمن قبله من راياب
 النصوص واجتماع اصول القديمة المشهورة فيهم سابقا بينهم وهو لا بد يكونوا يعلمون الا
 بما سمعوه مباشرة عن الامير او بلغه عنهم في الاخبار الصحيحة فيلزم العمل بما في كتب القدماء
 من الاجتماعات وشدة الاعتقاد عليها وعدم الاعتناء بخلاف من بعدهم وقد جزم فيها والى
 ناش من الغفلة عما ذكرنا غيره والتعاقل عما يقع في اجاعاتهم من الشائض والاضطراب في
 فتاوى كل واحد منهم حتى انه كلما زاد ما حدث في القرب كما بارى القريب جوبا زاد في الاجماع
 اضطرابا وفي الحكم ارتباطا وناهيك غاضدا لما بيننا ما صدر عن الرضوي واضرب الطعن
 على صحة الحديث حتى الصدوق في رايه اصد عدم الاعتناء بهم في خلاف والاطلاق لا تصح
 ايضا الى ما يقال من شدة الاحتياج اليها لعدم استقامة الفقه بدينها لانه ليس له

من غير خال من التخصيص ولا الى ما يقال من ان تلك الاختلافات المتناقضة وردت باخبار معتبرين
 ولا الى ما يقال من وقوع الاختلافات الشديدة في اخبار العدول ولم يقع ذلك في التوقيف على باب
 فالاجماع كذلك وذلك لان الاختلافات والحلل ما نشأ من اليقين والاشارة حكم وحاصل
 ظاهريه دقيقة وقطاع راسخ ذلك بالعلم بما يندرج اعلاه امور يستبين في علمها فلا يخرج علينا في
 ومنها ما نشأ من الرتبة وهو ما حصل من مجموعهم لان كل واحد منهم حتى ان احدهم اذا لم يكن
 الحقل لم يثبت على خبره بنفسه لذلك لا الكذب او خطا في ما في الغالب والله العالم انتهى كلامه
 فام ظله ملخصا واعلم ان هذا كلامه بناء على عدم اصله في جهة الظن وانما اذا بين على الاصل الغير الا
 مراتب الذميمة التي في الاحكام الشرعية كما عليه صناعات العالم ونحن عليه الان جملة من
 الفضائل المعاصرة في العلم والاعتماد على الاخبار المتقولة رجة اذا لا يطيب في حصول الظن به غالبا
 وقد بينا سابقا بقاها وهذا الاصل وان لا اصل له ويجعل القول هنا انما منع استنادنا بالعلم بل
 ان باب العلم من كان متمسكاً قد افترق في هذا الزمان اذ في زمان ظهور الائمة لم يكن علم الحكماء
 غالبا الا على الاخبار التي تفصل عنهم ثم واحد بعد واحد فرغوا من العلم وعلاو به مدة ثم
 بلغهم انما يخصوا بالابدية وكذا الطائفة وهكذا في جميع المراتب لم تكن عندهم كتب اخبار معتد بها
 لاكثر الاحكام من غير جهد من غير جهد الله قد اجتمع عندها اكثر ما صدر عنهم من الاخبار وفي
 تلك المدة المتطاولة متفحة صوبت عمارها واضحا مظهرها ومفيدها بجلها ومقتاها بمحكمها
 ومقتاها على طريق سهل تسارحها والاطلاع عليها واستحضارها وقد كثر احسانها والجلها
 ومعارضا ومعارضا العامة ونحن ذلك مما يتوقف عليه العلم بالحكم الشرعي الظاهري الذي
 وقع التكليف به ابتداء فاني علم كان مقتضا على السابقين وانما على اللاحقين بحيث ابا على الا
 بالظن الخارج عن الكتاب والسنة وما يقال من ان المعاصرين كانوا متمسكين من الائمة مشا ائمة
 ومن السواد العاردين مما لا ينبغي ان يصفى اليه ولا يقول عليه اذ ليس كل احد كان متمسكا
 من المشايخ ولا كل من تمكن من سئل ولا كل من سئل اجيب ولا كل من اجيب عرض الجواب كالاجيب
 على الماهر البديع ولو فرض تمكن من هذه المراتب للارجح من الناس فمن لا يدرى في بعض
 تمكن النكل ولو سلم الاستدلال بالادلة الشرعية غير مخرقة في العلم لقيام الادلة العقلية على جهة

هذه الاخبار وخطوا من الايات وان كانت نصوص مفادها الظن فكيف جازيها والاستدلال بتفصيل
 مطلق الظن مع ثبوت ما ينبغي جند على الاستدلال بالعلم انما يتحقق بحجة الظن فيما الشد باب
 العلم مظهر التكليفات فما وقع ابتداء ما للكتاب والسنة مع التسليم بان التكليفات انما وقع بعلوم
 تقع الاستدلال بالعلم بهما ينبغي ان يقال بحجة قطعية ولما لا يتحقق باب الظن ما ولة اخر بعد التسل
 وتسلم عدم تمامية دليل على جهة خصوص هذه الاخبار في هذه الاعصار واستقامتها من الظن
 فالوجه ان لا يتبين بعد الاستدلال من انواع الظن الا ان كان يؤخذ به من قبل حيث هو الطريق
 المسلول من قبل وعليه اعتمادا على الائمة في الاضمار والالفة بخبر ومرفق منهم بل قدما تقول
 ان ما طالع على المنع من الاجتهاد الظن لا يتعارض من خطوط الايات واخبار العدول انقلت وكيف
 بينهما ثم الشارح عما يارسى العلم لمكانه سابقا قد بر في هذا المقام فانه من زوال الائمة
 بالعلم التوفيق ومنه الاختصاص ختام منه في **باب الادلة** لا يتوسط في جهة الاجماع بل هو المعين
 عدد التواتر عندنا فالاكثر الجور والمصلحة للاصحا فلا والله عندهم على الكف وهو غير متيقن
 على العدد وانما الجمهور فلتسار اوله الاجماع عندهم ما نقص عن عدد التواتر وان كانا ثلاثة
 او اثنين لعدم اختصاص صدق الامة او المؤمنين في عدد التواتر اللهم الا ان يسلط منهم في الا
 الاجماع على جهة الاجماع على العقل من انه لا تصور تواطى الجمع الكثير على الخطا فان ذلك
 لا يثبت الا باعتبار عدد التواتر وما اجمعه بعضهم على عدم اعتنا والناقص من عدد التواتر بعد
 اندراجهم في اوله الاجماع ان زاد الدليل العقلي فسلم وانما زاد العقلي لقوله لا يجمع الحق على
 ونحوه فمنع لان الغرض من تلك الادلة بعد من بعضها الى بعض اقامتهم لا يخلو عن قائل الحق
 مطلع عليه الشايد لا يجوز التمسك بالاجماع في اثبات شيء مما يتوقف عليه ثبوت حجة
 الاجماع كوجود الصانع وقدرته وعلمه وحكمته وصدق الرسول وذلك لان الحجة قائمة على
 من قولها انما التمسك الاجماع وحكمة كلام الله كالايات وذلك العلم موقوف على العلم بعد
 وهو موقوف على دالة البهر المتوقعة على وجوبه ثم قدرته وعلمه وحكمته ولذلك انه
 فان توقف العلم بشي من ذلك على الاجماع لزم الدد من غير التمسك به في خبره واثبات
 والافراض وحكمة الصانع لعدم التوقف على وجه في الامور الدنيوية كالحرب والصلح

يتناول ما هو

الجور من ان يختص بالدينه الحكيم عن الجور والظلم لعله لاجل ان المتكلمين من ادلتهم ذلك من الانصاف
 العموم لم يتناول طريقه الاحتجاج فالدينه على الكف فان تحقق فهو لا يلازم الشك في العقل على
 طريقنا اجماع الامه على الكفر لكان الفرقة المحقة والطائفة المحقة وليجوز الصوم في كل زمان
 ولا على ديني الجور فالكفر على المنع ايضا كذا لا يجمع ايق على الخطا ولا خطا ولا ضلالا لظلم
 من الكفر وقيل بالجور يخرجهم عن الكفر من كنههم بجهل امته لدخول الايمان في مفهومها مثلا
 يصيد واجتماع امته على خطا او ضلال كان من شرب خلا كان من قبل عمل واكمل على كان
 من قبل كلها لا يصيدت عليه انه شرب الخمر واكمل الكلب وفيه ان الله تعالى على الزنر وان كان
 الناس امته واهل اجابته فانه قد صدق عرفنا ان امته كفرت وصلت وليس هذا من قبل
 السجود لبقاء الذنات هذا الباب الرابع في بيان حجية الدليل العقلي وهو مما لم يسم
 لا يتوقف على الخطاب بل يتقبل العقل بحكمه من دون خطاب من الشارع كوجوب قضاء الدين
 رد الوديعة وجوزع الظلم لقبول الاحتجاج كراهية منع انفسنا من ان نرسله متنا والمانع
 الخالية عن المضار وهذا القسم منه ما يدرك بالضرورة كحسن الصدق وتبجح الكذب
 الخاوم منه ما يدرك بالظن كفتح الصدق الضار وحسن الكذب النافع والقسم الثاني ما
 يتوقف على الخطاب بان يستنبطه العقل من خطاب الشارع كمقدمة الواجب المطلق استلزام
 الامر بالشيء الذي عرضه الغام وهو موافقة ومخوف مخالفة ومضوض العلة وكالاته
 الاقتضاء لقوله رفع على الخطا والسيئات فان صدقه يتوقف على تقدير المخالفات وكالاته
 الاشارة على قوله من رحله فضاله في غامين فانه يعلم منها ان اقل الحمل ستة اشهر وكالاته
 التنبيه والايام ويعبر عنها بتفهم المناظر وشرطه ان يكون تطبيقا كان يكون المنع الاخراج او
 العقل كقولهم اعتق ذبته حين ناله الاخر ابي رافعت اهل في شهر رمضان فانه يفهم منه
 ان علة وجوب العقوبة هي الواقعة في ذلك الشهر فثبت في كل موضع تحققت فيه سواء
 كانت من اعلى امر من غيره وسواء كانت مع اهله ام مع غيره لعدم مدعية خصوص
 الواقعة وعلى هذا ما لا يفتقها والعلاء في الاستدلال على المسائل الفرعية والفرعية
 وليس لا ذلك لم يعم المسائل سوى كما لا يخفى ثم ان الدليل العقلي قد يطلق بدلالة

في الدليل العقلي

هذا هو ما لا يخفى في قوله

البراه من التكليف واصالة الاباحة والاصالة العدم والاستصحاب ومخوف ذلك من الاصول
 التي يستند اليها الفقهاء في فروع الاحكام ولعل هذا هو المراد من العقل الذي جعله الله تعالى
 في الاحكام الشرعية وقد يطلق وتلا بعبارة العقل بحكمه كعدم صدد البتة من الحكم
 فتح ترجع الرجوع وتبجح الظلم وتبجح الكذب الظاهر وتبجح تكليف ما لا يطاق ومخوف ذلك ثم ان المعنى
 من مذهب الاصولييين حجية الدلائل العقلية والاستناد اليه والاعتقاد عليه وتاريخ الدليل
 القاطع ان غرضه والدي وقد علمه من كلام جملة من علماء الاصوليين عدم حجية العقل
 العقل على ما غرضه كما ستقف عليه ثم ان دلت الكلام في هذا المقام ونقل الاقول والار
 من الطرفين والنقص بالاثبات الواقع في الدين قد انقضاه كتابا مغرورا والفرع من التخصيص
 للمصلحة في هذا الكذب بيان حجية الدلائل العقلية واعتماد عليه منه وما يجري منه في الاحكام
 وتجرى على الترتيب في ذلك فتقول اما الكلام في الادلة العقلية التي هي عبارة عن اصول البراهنة
 واصالة الاباحة والاستصحاب واصالة العدم وكالاته الاشارة وتبجح المناظرة
 الكلام في ما شرعنا مفصلا منقحا مبسوطا في شرح قول المصنف ولا بناء على اصول يستدعيها
 من الشرع بميل ولا قياسات غامضة الخ وما ذكرنا مما يتقبل العقل بحكمه فالكلام فيه بفتح
 فصول الفصل الاول مما تنفق العقلاء من الميادين فضلا عن المسلمين ان الاتصال في حد
 ذاتها مع قطع النظر عن الشرع صفة حسن تفقيد استحقاق فاعلمنا المذبح والشراب وصفة فخر
 تفقيد استحقاق فاعلمنا الذم والعقاب وذاتك الحسن والتبجح قد يكونان ذاتيا كالحسن
 والاحسان وتبجح الظلم والعدول وقد يكونان عرضيين كضرب النسيم للتأديب فانه من
 ضرره لله لا هائنه فانه تبجح وقد اتفق على ذلك جميع العقلاء من اهل الارياك والمثل على اثنين
 ادانهم وكشفت كل ايقوم حتى البراهمة والشونية والكل اميد لا شائعه والذي خالف في
 ذلك بعض السوفسطائية والاشاعرة اما السوفسطائية فانه انكر ذلك بناء على ان
 الفاسدة واصولهم الكاسرة من تكذيب الحسن والرجحان والاضرار على انكار العباد فانه
 قيل لهم هذا طويل اسودقوا العقل فبعض وقد كذبك بجهلك واذ قيل انهم من قائل
 علمك فزع وقد كذبك رجولك برديدك بذلك قطع الشك اهل الارياك وسد طرق

الاحتجاج وإنما الإشاعة فالسبب في انكاره على ما حكى بعض أساتيدنا من شرح العقائد
 الشيخ الأشعري كان في المائة الثالثة تلامذا لأبي علي الجبلي وكان أبو علي المذكور على طريقه في القول
 بغيري بين الشيخ الأشعري واستادوه نزع عناد فاختار الشيخ الأشعري عن استاده وجعل بذلك
 الجحد واستفزع الواسع في إبطال مذهب الاعتزال وليس هو وليست في إبطال ما علمنا في معنى
 ان كانت المسئلة بديهية لا يحتاج فيها العقل بعدد على القول بخلافها وان سلم القول بها
 مخالفا للضرورة والبداهة كقولهم لا يجوز لنا قضاء الرتبة عند اجتماع شرطها وان الصفات غير
 الذات والاعتزال قد تديم ولا يجوز ذلك الكلام النفسي وانتقال الرتبة ونحن اضا لا نثبت معللة بالاعتزال
 بغير ذلك من المسائل التي خالفوا فيها الرجال البداة ولما كان أكثر هذه المسائل مبني على كبري
 الحسن واليقين عقليان كالقول بعدم خلق الانسان والعقل بان انما الله معللة بالاعتزال في القول
 بغير التكليف بما لا يطابق بغير ذلك من المسائل المبني على هذه القاعدة عندنا الى ابطال هذه
 القاعدة وعدم بليانها وتخریب اركانها عز وجل العقل عن نصب الحكمة وتجاوز الحق الشيخ
 لها بقبولها وانما اشعرنا عن صفات افعالها في نفسها وفي خلقها منها ليس لها حقيقة تتحقق
 استحقاق فاعلمنا المدح والتعاليب والاصفة بغير تحقق استحقاق فاعلمنا الذم والعقاب بانها
 امر الشارع به فهو حسن يتحقق فاعلمنا المدح والتعاليب وكلما نرى الشارع عنه فهو غير يستحق فاعلمنا
 الذم والعقاب فاعلمنا الشارع بان الظلم صان حسانا ومنه عن العدل كان قبيحا ومما نرى بعض
 متأخريهم شناعة هذا القول وبشاعته وأنه عاقل لا وجدان لم يقر عليه دليل ولا ضمانات
 تتحقق منه الا منسوخا من يد غيره من الفلاسفة لا يخص ومن الغائب ما لا يتقصى
 ان البديهة والنزعة تحكم بحسن العدل والاحسان ونزع الظلم والعدول وان اصل العقول
 متفقون على ذلك ومطبقون على ما هنالك نكصوا على عقابهم وتشتروا باجداث تفصيل
 فزادوا ما بينهم من الشناعة وضنوا ان قد جازوا بينهم وغفلوا عن انه قد خاب سبهم وظل
 علمهم وردت في اسود ما قرأ منه فكانوا كما قال الشاعر وهيب الحار ليت عند نفسه تريا
 فاب وماله اذن ان وقال ان الحسن واليقين يطلق على معاني **احدها** كبري الشيء حقيقة كما
 او نقص كما يقال العلم شيء حسن والجمل شيء قبيح **ثانيها** كبري موافقا للطبع ملأ النفس

او بالعكس

او بالعكس كما يقال هذا صوت حسن ووجه حسن وبنو حسن يعني انه موافق للطبع ملأ
 النفس ويقال هذا المذمومات انه قبيح وبنو عكس ذلك فاعلمنا كبري موافقا للطبع
 او مخالفا له وهو الحسن بالمصلحة والمصلحة يقال لكل ما يوافق الغرض ويكون فيه صلاح
 من ملكك امرنا كيف او سؤال او جواب انه حسن وما يكون بغير ذلك فهو قبيح لا يفتقر الى
 يرجع الى الثاني فان اطلاق الحسن في هذا ويحق باعتباره ميل النفس كونه موافقا للغرض وصلاحه الى
 ومن ثم لا يطلق اسم الصنيع على الخداد المذكور في الآيات اذا كان تماشا من الغرض كجواب دعوة
 بغيره ولا يقال كتاب شيخ لما لا يكون نافع ولا مؤلفا للغرض المطلوب **ثالثها** ما لا يخرج في
 ولا منع بان الجملة ما ليس بمتصور كقيام والقعود والبيع والشراء يقال انه حسن ويقال لغيره
 ذلك انه قبيح لا يخفى ان هذا المعنى انما يستعمل عرفا في شئ يتصور حظه فيقال اي باس في شأنه
 ولا يقال ابتداء القيام والقعود حسن الا ان يرجع فيه الى المحل والملازمة **خامسها** كبري
 الفعل يستحق فاعلمنا المدح وهذا الفعل قبيح اي يستحق فاعلمنا الذم قالوا لا نزاع لنا في شئ من
 الغائب الا ان يدعى الاول انما النزاع في المعنى الثاني هو الذي بنيت عليه قوله لا اعتبار له
 فغيره من هذا التكليف والقيمة لم يمد عليهم بطايلنا فانما نرى بالبداهة والوجدان ان العقول
 تحكم والوجدان يقضي بمدح من يفعل العدل والاحسان ومن يفعل الظلم والعدول حكمه بان
 الاول حقيقة كمال او مصلحة او ملائمة وان كان بالعكس لا ينافي الحكم بالاستحقاق بل وكذا فانه
 يرجح عليه لانه نرى بالبداهة ان من يحسن الى الناس ويحسنونهم سيئهم ويقضونهم
 ويعود مرضاهم ويعطي فقرائهم ويواسي اقاومه ويعمل ارحامه ويسعى في رعيه البر بغير ابا
 ويحفظ ائتمارهم ويبني القناطر ويعمل الخانات والساجد تلهي لاسن بمدحه والشاغل عليه
 في الجامع والمحال ومن يؤذي العباد ويحرب ابدانهم ويشتد فيهم ويقتل النفس ويقطع
 الارحام ويهين الاقرباء ويضرب اولادهم ويشتد فيهم تلهي لاسن بمدحه وشمته وتبذره
 على رؤس الاشهاد وينهك هذا كله يمكن ان يقال ان العقول لا تحكم بالمدح والذم ما هنالك الا
 عجيب **فصل** استدلالنا على كون الحسن واليقين عقليين بالمعنى المذكور بوجوه **الاول**
 ان الضرورة والوجدان يمكنان بذلك كما تقدم والعيان يعني عن البيان وهذا كماله قطع

او كقبح قبيح

والذم من هذا المعدل من كبري كبري

انظر عن كون ذلك سائرا واما ان سماعه شرعا بالسمع والذم بالنسبة الى العرف والسمع العقلي
 المستقيم وهذا يحكم به من لا يتدين بالشرائع كالكفار والبراهمة والمثوية والمكشمية والنا
 الشارفة انا نعلم على اقطار نحن من ما يدعيها ان النافذ ان غير بين الصدق والكذب
 مع مشاويرهما من كل وجه يصلح مرجحا فلا شك انه يختار الصدق ولو لا انهما عقليان لما
 كان كذلك الثالث ان الحسن والقيح لم يكونا عقليين وكما ناسر عيان كما نرى الانبياء
 لما حججوا بالله تعالى في كل ما كان يحججه العقل فيجوز ان يصدر عنه لان البصيرة انما يكون في جميع الحكم
 وحقه ولا شرع بالنظر اليه ثم لتتبعه عنه عن التواهي الشرعية واذا لم يقع منه شيء لم يجر
 الكذب عليه ثم في اجاره فينتفي حيث لا يوافق برعه ووعده فتنتفي فائدة التكليف
 لان المقصود من التكليف منع بعض المكلف للشك وبذلك انما يتم لو كان الثواب مستحقا بفعل
 الطاعة وتترك المعصية وكان المكلف غار فائدة ذلك وعالمه صدق الوعد بالثواب والوعود
 بالعقاب فاذا جازا الكذب في ذلك لو كان المكلف اهتماما بالتكليف فلم يصدر منه شيء
 الاحكام الشرعية ولا يكون للتكليف بها فائدة وذلك باطل الرابع انما لو كانا شرعيا
 في جميع ما يقع من شيء ولو لم يقع منه شيء لم يقع منه اظهار العجز على يد الكاذب ولما كان يكون
 الا ببناء كلهم كاذبين معانين اظهر المعجز على يديهم للاضلال فينتفي الفرق بين النبي
 الصادق والمبغى الكاذب عند المكلفين فتنتفي فائدة البعثة والفرض المقصود منها ان
 الغرض المقصود منها ابتلاء بها بامثال او امر وهو يتوقف على العلم بصدقه وتوافقه
 ذلك التقدير وذلك فيما عدا ذلك فاعلم ان الله تعالى على ما لا يحصى من خلق الافعال جارية بالااضلال
 اعترض الضدي على هذين الوجهين بما خاضله انا اظهر العجز على يد الكاذب وان كان
 تتبع على الله تعالى انما لم يقع منه شيء لكن قد جرت عادة الله بعدم اظهارها الا على يد صادق فلم
 تنفذ باب العزة وان لم يفعل بالفتح العقلي ثم قال لست انا مستناع الاظهار والكذب في نفس
 الامر لكن لا انا ان انقضاء البصيرة العقلية يستلزم انتفاء المانع واستقاء العلم به فلو ان انتفع
 له ذلك اخر اى يجوز ان ينتفع بسبب آخر ولا يلزم ما ابتغاه بسبب معين او انتفاء العلم به
 اجب اما عن الاول من وجوه الاول ان ليس للمنع هو امتناع اظهار العجز على يد الكاذب

بل المدعى استلزام امتناع العلم بصدقه التي يتسند بايات النبوة فمع امتناع اظهار العجز
 على يد الكاذب منع لقدمه لوجهها المستدل على ان الامتناع هذا ليس الا بمعنى الامتناع وهو بل
 بمعنى الاستحالة في نفس الامر ان كان مقتضى الظلمات فلا يصارحه شمول فذكر ان
 انه بناء على اقسام الفاسد وعدم لزوم فعل في حقه ثقتان عدم وجوب شيء عليه لا يعلم بتلك
 الفعل بالاعمال بل وجوبه فوجه الثالث ان ذلك كله انتم فانما يتم بعد ثبوت العادة
 لا لتحقيق الاكثرة فيلزم اقليم الاصيل والاندال وبعبارة النبوة فيهم وعن الثاني ان المدعى ان
 ان كان هاتين القيمتين في اللغة الصلي فتنتفي عنه ثقتا عقلا ومن العالم ان الكذب اظهار العجز
 على يد الكاذب في اللغة الصلي فلو ان العلم باظهار الصلي لا يصدر منه تعالى انما ثبت بانه
 قبيح عقلا ليس في ناعله الذم وهو كما من رغبته فيلزم القبول بالفتح العقلي بالفتح المستلزم فيه
 ان كان المدعى هو علنا فطعنا انه نقص يجب تنزيهه فاعلم انه كما قيل في جوابه ان النص في
 الاصل يرجع الى اتمم العقلي كما يحكي النسخ بعد عن صاحب الوقت فلو كان المدعى هو العادة
 كما هو المعقول عنه في الروايف انه قد علم بالعادة انه تعالى لا يظهر العجز على يد الكاذب فقد
 عرفت ما ينه وانه كان المدعى غير وادركنا الاصل عدمه واعتراضنا على اصل الدليل من امر
 الكذب على الله تعالى ان الكذب في الكلام الغني لم يثبت وعلى تقدير ثبوت قوله لا تكون هذه
 الكلمات المسبوقة مخالفة لما عليه الشيء في نفسه فيعود الاشكال واعتراضنا بانه لا
 يجوز ان يراد الشرع بعدم كذبه وانما تعالى فاعلم صدقه بالدليل السليم كان هذا الوجه
 الخامس ان الحسن والقيح لو كانا سمعيين للزم من ذلك الخاتم الا ببناء والثاني باطل
 فالقديم مثله بيان الملازمة ان البصيرة لو ادق النبوة واذا ان يظهر العجز كان للمدعى حينئذ
 ان يمنع من النظر الى العجز بان يقول لا عجب على ابتاعك الا اذا علمت صدقك ولا اعلم ذلك
 الا بالنظر الى محرمك ولا انظر في محرمك حتى تجيب على النظر وتقرر ان النظر لا يجب
 الا بقبولك وتلك قبل ثبوت صدقك ليس عجة وتقرر ان لا عجب على النظر في محرمك
 حتى يثبت الشرع ان لا يجب على ما هو العجز الا من الشرع ولا يثبت الشرع حتى ينظر ولما لا
 انظر ما لم يجب واما على حل بقاء العودية فانظر واجب عقلا واعتراض بان هذا لم يثبت

بالنظر

الانزام لان النظر بان رجب بالعقل كمن ليس وجوبه ضرورة بل نظري فلكيف كان ينقل
 وجب لا يجب على النظر في المعنى بل النظر في وجوبه ولا انظر في وجوبه بل رجب على راجب ولا
 بان رجب على الله تعالى ان الله المكلف المعجزة انا للطف رجب عقلا على ربي العبادية فلا يلزم
 الاكلام وانما ان وجوب النظر وان كان نظريا الا انه من النظريات المجيدة التي تستحق نظرية
 القياس فان النظر يحصل به دفع الضرر وكلما يحصل به دفع الضرر فهو واجب عقلا وهذا
 المقدمتان قطعيتان وانما بان الذهن منها الى النتيجة طبعي فهو واضح مجري على الخواص
الرجحان من انهما لو لم يكونا عقليين بل شرعيين لم رجب معرفة الله والتالي باطل بالمعنى
 مثله بيات الملازمة ان معرفة الاحجاب متوقفة على معرفة الواجب ومعرفة الواجب متوقفة
 على معرفة الاحجاب فانهم فيكون الله مدرك في ذلك الا لا شئ له وهو الا اننا لا نرى
 شرعيان قالوا ان حسن معرفة الله وجوبها انما كان بامر تعالى حيث قال فاعلم ان لا اله الا الله
 وحده فاعلم ان معرفة الاحجاب متوقفة على معرفته بالضرورة لكان الاضطرار فيكون
 البصر **السابع** الايات الدالة على الامر بالمعروف كالهدى والاشارة والامر بالمعروف كالهدى
 الامم والقوا احسن وان ارد من الامر بالتعبد والتدبر والتفكر ونحو ذلك وذلك اننا علمنا
 والتعبد على ربح الاشاعر مبنية على نظريتها الحسن والقبح واستولى الاتصال بفحش ذاتها التي
 في نفس الامر ما هو عدل ونظر فاحش ومكرمه وانما كانت هذه الامور متمايزة بهذه الخطا
 وج يكون على ربح معنى قوله تعالى فاعلم ان لا اله الا الله لا يامر بالفحش وقوله لا تأمر
 بالفحش والامر انما هو لا يامر بما يامر به من غير الله لا يامر بما يامر به من غير الله
 هذه الايات على امور متفرقة لدى العقول السليمة ومتمايزة عند النظر المستقيمة والمخبر
 بما هو عدل عند العقول والقطر لا يامر بما هو فاحش عند هذا الامر القوا احسن والظاهر لا يامر
 له بها وبالجملة فالامر ما هو عدل ونظر فاحش في نفس الامر عند العقل كالشرع بالله تعالى
 قوله في ذلك الامثلة ان يقولوا ان الشرع انما كان شرعا وانما بنسبه تعالى وقدره بانه من
 اعلام بوقه بنسبته انه يامر بالمعروف وينهى عن المنكر فانه ظاهر في ان من علمات نبوته امر بما
 تشهد العقول بكونه مريضا حسيه تعالى تشهد العقول بكونه منكرا ولو كان الامر كما نتوهم ان لا

يعرف

يعرف كمن يعرف حسنا الا باعلامه ولا يكون المنكر فيها الا باعلامه لم يسمع جعل ذلك من اعلام
 نبوته ويري ان اعراسه اسلم من غير انما نفي بل عن اي شيء اسلمت واي شيء رابت فقال ما
 امر بشئ فقال العقل لبته نفي عنه لا نفي عنه فقال العقل لبته امر به ولا احل شيئا فقال
 العقل لبته حرمة ولا حرمة شيئا فقال العقل لبته باحده من شمله في القرآن المجيد ذكر كما قال تعالى
 ان الله يامر بالعدل والاحسان وينهى عن الفحشاء والمنكر والبقي احب الاشاعر والقلوب بان الحسن
 القبح شرعيان لا عقليان بان افعال العباد لا تصنف بها اما الملازمة ففكرت بوجه **الاول** ان فعل
 العباد لو كان اختياريا بالاحتياج الى مرجع ونقل الكلام الى ذلك المرجع الى ان نقله فان كان
 اختياريا تسلسل ولا ثبت الاضطرار **الثاني** ان فعل العباد ان كان الصلوة رجب
 يمكن الترك فذلك الاضطرار وان كان وجوبه وعده فان انقضى الى مرجع قلنا هو مع رجب
 اما ان يكون لازم الصلوة وانما كان لازم الصلوة لا يثبت الاضطرار ولا ان لا يثبت مرجع
 فيتسلسل وان لم يثبت المرجع فهو اتفاقي ولا اتفاقي لا يصحف بالحسن والقبح **الثالث** انه
 ان رجب صدور الفعل فلا اختيار ولا ان لا صدور ولا انقضى من ان الشئ ما لم يجب لم يوجد
الرابع جميع ما يتوقف عليه العقل اذا تحقق تاما ان يلزم العقل الا وعلى الارسلين **الاول**
 وعلى الثاني يلزم تحلف العلول على علمه التامة **الخامس** ان الفعل الاختياري كلفه الا
 باوادة فان كانت مرتبطة ايضا تسلسل وان كانت من فعل الغير لم يلزم الاضطرار **السادس**
الاول انما مضادة على المثل لاننا نقول افعال العباد تصنف بالحسن والقبح كلها
 يتصف بها فاختار في افعال العباد اختيارا به والمقدمة ان الارل منها بديهية ذلك منه
 الجمالية فانه بالبيدهة يقال لمن اكرم الفقراء وروح الضعفاء وواسى الفقراء وهو الامار
 الانهار واراد الفقراء اشجار وقام الليل مضار النهار اضر فعل فلا حسنا يستحق المدح يقال لمن
 استباح الفروج وقتل النفوس وهدم المساجد وضرب الدية وقطع ارجامه واخذ ابنته
 وبالفن الكعبة انه فعل فعلا سيئا وتقدم العقلاء والمنكر مكابرة وتقدم اجتماع حتى من ان
 ان الذي يصحف بالحسن والقبح انما هو الفعل الاختياري دون الاضطراري **الثاني** ان

شبهة معارضة للبداهة والوجاهة وفي الفقه السنة والقرآن فلا ينبغي حيلها لانها منافية لما في
 هذه الايات وتوالت به الرعايات من ان الخبيث مستحق للشراب والمناجى مستوجب للعقوبة ولا ينبغي
 كون افعال العباد اختيارية بل لا يتم الظلم عليه تعالى وما احسن ما قيل في ذلك القائلون انهم كانوا
 وقال له اياك انما ان يتسل بالمال **الثالث** انه اذا شكك في الضرر في ما بالبداهة فترى بين
 حركة المختار والمختار والصلح بالارادة غير اذاعة والمنكر للفرق بين ذلك مكبر والقول
 بان الاختيار لا ينافي وجود القدرة لا ينافيها وهو المختار في الاختيار بمعنى ان المعلوم بالضرورة هو
 للصلح في مثل الصعود دون الجوهرة اما ان قدرته مؤثرة فيه لم يكن اختياريا فلا ريب في ان
 وجود الاختيار يدل على التاكيد كعدمه وجوده وعلوه **سواء** **الرابع** ان هذه البداهة متفصلة في
 تلكا من دون تفاوت اصلها في غير ما هو اهل الملل اصفوا على انه قادر على اختيار وما يقال
 من ان متعلق الالفة قد يكون ان كان لا يتم الصدور عنه تعالى بحيث لا يمكنه الترتيب فانه يختار
 وان كان جازا وجوده صرحه فان مقتضى مرجع الرجوع هو التقييم فيه بانه ان كان لا ريبا
 الاضطرار وان لم يكن لازما يحتاج الى مرجع اخر بل كان يصدر منه تارة ولا يصدر منه اخرى من
 دون مرجع في الخالين وصدوره من الفاعل فهو اقبالي **الخامس** ان الاشياء متفصلة
 على ان التكليف لا يكون الا للمختار وعلى هذه البهنة لو كان فعل العبد اضطراريا لزم ان لا يكلف
 اصلا لعدم وقوع التكليف بغير المختار وان قيل بخلافه فلا حرج في ذلك لا يخلو ولا يقال ان
 ان وجود الاختيار كان في الشرع بمعنى انه لا يحتاج الى استقلال العبد بالايحاء والتأثير عند
 لا الاستقلال بالعبد بالافعال وتأثير قدرته بفتح التكليف عقلا فاعطى بما سبق من ان وجود
 الاختيار يدل على التاكيد وعدمه على الوجه **السادس** ان الرجوع للفعل والترك هو الالزام ولا يخل
 لا المختار من كان فعله بالالزام لا من كانت اذنته بالالزام ايضا ويشهد بذلك الوجوه ان
 فعلنا لا يكون الا بالارادة لكننا نزيد بلا اذنة لان الارادة هي اختيارية انتزاعا لا يحتاج
 الى مؤثر ولهذا لا يقال المكان يحتاج الى مكان والى زمان يحتاج الى زمان ويتغير الجزاء
 وهو ان الرجوع للفعل اذا ترك هو الالزام البتة عن كون الفعل مصلحا او مفسدا ولا يخل
 لان كون الشيء مصلحا او مفسدا امر اعتباري انتزاعي لا يربط بكونه من فعل العبد او من فعل

الله ولا يخل الى مؤثر **السابع** اننا نقول المختار لا يختار بغير مرجع وبعد ما تحقق في نظره ما هو مرجع
 عنه وان لم يكن واقعا فاختار الله واجتباوه واذا وقع بصدور عنه البتة لا الله قد رعى خلافه
 وقد تمكن منه وتحقق الصدور لا ينافي القدرة على الاختلاف والحاصل ان وجوب الفعل عند وجود
 المرجع وانما عند عدمه لا ينافي الاختيار فان الاختيار شاهد بان القادر المختار يفعل عند
 المرجع ولا يفعل عند عدمه ولكن بحيث اذا شاء في الاول تركه واذا شاء في الثاني فعله فلهذا
 المرجع لا يكون سائبا للقدرة على الفعل بل هو كذا استلزام القدرة والاختيار المرجع صدى للفعل
 المرجع وكان هو المحل هو الذي اراده من قال في المحل بان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار
 واجبة الاشياء ايضا يقول نعم وان كانا معدا بالحق بفتح وهو لا حيث ولت على غير العقل
 الارشاد ولو كان المحل والفتح عقليا لزم حصول التعذيب قبل الارشاد والالزام باطل بل لا يكون
 مثله وتوقع الملائكة التعذيب لانهم لم يلزم على تركه والحكم على فعله وان كانت الاحكام
 لم توقع على من لا يرسل بل تحقق قبل بعثه الرسل مع تحقيق اوارزها وهو التعذيب للمع
 الذم وهي منبهة بالالزام واجبا ولا يفرض التعذيب المنفي في الاشياء التي لا تقطع العقول
 بوجوبها ان يخرضا ما كانا كالحال في ذلك من ذلك تحقيق العقاب عليه بعشام لم يثبت
 لياوغي في الظهور الى مرتبة لا يبلغها الا انذار كعقوبة الصانع ترى انهم لا ينافي بكونه على تركها احد
 ارشاد الرسل والحاصل ان الالزام مخصوصة بالالزام الدالة على جبهة العقل وثانيا بان الالزام
 بالرسول في الالزام العقل المناسبة بينهما في كل منهما ما هو امر مشترك في العقل وثالثا
 كما معد بين احقاق عقوبته عقلا به بغيره من مظاهره وثالثا بان الالزام بالرسول
 المنبذ للانسان على بعض الصالح والمفاسد موله كان بشرا كما في النبي ولا كما في العقل ولا
 ان المراد بالتعذيب المذكور في الآية هو التعذيب العاجل الذي يقر به في السابق لقوله
 بعدها واذا اردنا ان نهلك قرية من امة فمقرها فنفسقوا فيها وقوله ثم ذكر اهلكنا من القرى
 من بعد ذلك لا ينافي العقاب الاخرى على ترك ما يحكم العقل بوجوبه وخاسا في النسخ
 في الآية انما هو العقاب قبل بعثه الرسول لا استحقاقه والحكم الشرعي انما هو الثاني لا الاول
 وقد يكون في التعذيب قبل البعث للعقوبة لا لعدم الاستحقاق وقد يكون مستحقا للعقوبة

انما هو ضام بما الحجة على الخلق اليوم فقال ان ضام العقل بقرينة الصادق على الله فقلدهم
 انكا ذهب على الله فذكره فقال ان السكيت هذا هو ملك الجواب وفي عدة ردقات عن الصادق قال
 الله تعالى وما على عا سب الناس على قدر ما اتاهم من العقل في دار الدنيا ومن الصادق قال العقل
 ما عبيده الرحمن والكتب بها الجمان ومن الصادق ما اصدق كل امر عقله وعدله جملة ومن الصادق
 قال ما سمع الله ليلته شيئا افضل من العقل فقوم الغافل افضل من سم الجاهل واقامة الغافل
 من شوق من الجاهل الى ان قاله ما اصدق العبد فريضة الله حتى عقل منه ولا يبلغ جميع الغايبين في
 فضل عبادتهم ما بلغ الغافل والعقل هو اول الابواب الذين قال الله وما يتفكر الا بالابواب
 وفي حديث هشام عن النبي انه قال له يا هشام ان الله يتم بشر العقل والفهم في كتابه فقال بشر
 عن ابي الذين يستقيمون القول فينبهون احسنه اولئك الذين هداهم الله فاولئك هم الابرار
 الابواب يا هشام ان الله تعالى وما الى اكل للناس بالحج بالعقول ومنه النبيان بالبيان
 ودلم على نبوته بالادلة الخ ان قال يا هشام ان الله على الناس حجتان حجة ظاهرة وحجة باطنة
 فاما الظاهرة فالابنية والرسول واما الباطنة فالعقول الى ان قال يا هشام كان امير المؤمنين
 يقول ما عبيد الله شيئا افضل من العقل والحديث طويل مذكور في الكافي وفيه استدلال بالآيات
 القرآنية الدالة على منع اهل من الصادق قال العقل دليل المؤمنين وعندهم قال ليس بين
 الايمان والكفر الا حلة العقل وعندهم عن علي قال بالعقل استخرج عن الحكمة وبالحكمة استخرج
 عن العقل الحديث ومن الصادق في حديث يقول فيه ع الله انما اخذ عبادي على قدر ما اعطيتهم
 من العقل وروى ابن عباس انما ساس الدين بولي العقل ورفضت القرائض على العقل ويقول
 الى عبد العقل والغافل اربابا الى تهر من جميع المحدثين بغير عقل والتمثال ذرة من الغافل
 افضل من جهنم والجاهل الف عام ومن الصادق قال كل شيء الله وعده من المؤمنين وعدته العقل
 وكل شيء طيبة وطيبة الله العقل وكل شيء غاية وغاية البناء والعقل وكل يوم لا يفي
 راي الغايبين العقل وكل تاجر مضاعة مضاعة المجتهدين العقل وكل خراب غارة وعارة
 العقل وكل سفر مضطاط مضطاط يضيئ اليه وضطاط المسلمين العقل وقاعدته قال سيرة
 العقل ولا تتصور فتدوا وعندهم قال سيد الاممال في الدين العقل وكل شيء وخاصة

العقل

وعنه من عقله وقدر عقله تكون من عبادته لربه وعندهم قال العقل هو في القلب بقرينة
 بين الحق والباطل وفي الصادق قال الله تعالى من عقلك ما اخرجك سبيل عبادك من دلتك وقال
 رسول الله ان العاقل من اطاع الله واطاع الجاهل من عصى الله وقاله حجة العقل ليد الدين لصالح
 العيوب وقاله العقل شرع من داخل للشرع عقل من خارج الرغوة ذلك من الاضداد التي لا تحصى
 الاثنا والحق لا يستقصي وفيما ذكر كفاية الله كفايل بالهداية **الثالث** الاختيار الدالة على عدم
 العمل بالاراي والقياس والاشفاق بالهوى وغلبة العلم وتقدم شرط من اهل الحق من اهل الحق
 ويراعى الاصابة بالعقل الناقصة والاراء الباطلة والمقائيس الفاسدة ولا يصيب الا بالاشفاق
 سلمنا سلم وفي رسالة الصادق في الرد في الكافي ما علم ان الله لا يسل في علم الله ولا من امره ولا في
 احكام خلقه في ربه بهوى ولا راي ولا قياس فتدبر في الله القرآن وحصل فيه بيان كل شيء
 وعندهم انه قال من دعي غيره الى منه بالاراء والمقاييس لم ينجف الى ان قال ولو كان ذلك عند
 الله جاز لم يربط الرسول عما فيه استغنى عنهم وعلمهم من علم الله واكتفوا بذلك من رسول
 والقوام ما من وقالوا الاشياء آما اذكره عقلنا وعرفته البانية لم لا هم الله ما تولى واهلهم
 والجليل ان الاستناد في عدم حجة العقل الى الاختيار الدالة على عدم جوان العمل بالاراي والقياس
 والاستحسان عجيب ولم يحيل احد من العقل يطبق على الحق بحسب الاراي والقياس ويخفى على العقل
 مقاييس ستة او اكثر ليس منها الاراي والقياس والاستحسان القابل بحجة العقل منكم حجة الاراي
 والقياس والاستحسان فاما رواية الثمالي فنقول بغيرها من ان دين الله لا يصيب العقل
 الناقصة ولا غيره بما تتدركه العقول الناقصة بل العبرة بالعقل الكاملة التي تغطي بالعدة
 التامة والحكم ان الراي واما الرواية الاخيرة فانما توجه الرد عليهم من حيث حصرهم الدليل فيما
 اوردته عقولهم وعرفته انبائهم حتى يستنفذوا بدع الحجة والابنية والاصحاب مع ان العقل
 لا يبدل الا قليلا من كثير ليس من غير منقطعة من محاب ونقطة من محاب ولم يدع احد ان
 العقل يدرك جميع الاشياء ولما الذي لم يدر حجة فيما يدركه ويقطع به **فصل** قال الحجة بالشرع
 ثم الله الجازي في كتابه الاثر والغاية في معرفة الله الاثر انما هو ان العقل
 جماعة من الخلق من اهل الاراي والقياس ومن اهل الطبيعة والفلاسفة وغيرهم الذين

اعتدوا على العقول واستدلوا بها وطرحوا ما جازيت به الانبياء حيث لم يأت على نطق عقول حقان
 عيسى علي بنينا وعليه السلام لا في انطوائون الى المصدق بما جاء به ايجاب بان عيسى رسول
 الوصفه العقول فاما انذارنا الى فلما احتج في المعرفة الى ارسال الانبياء والحاصل انهم قد
 في نوح من امور العقل فتكلمهم بعض اصحابنا وان لم يقرروا بالمتابعة فقالوا انه اذا فاعل العقل
 العقلي بالثقل على حجة النقل وتاويله بما يرجع الى العقل ومن هنا تراه في مسائل الاصول في
 الاشياء كثيرة فمما كانت الدلائل العقلية على خلافها لو جرد ما تخيلوا انه دليل عقلي كقولهم نفي
 الاحاط في العمل على ما ذكره في محله من مقدّمات لا تقتضيان تضاد العلم ومقتضىهما
 انهم في انوار القياس مع وجود الدلائل من الكتاب والسنة على ان الاحاط الذي هو الموانعة
 بين الاعمال واسقاط المتقابلين وايضا النجاس حق لا شك فيه ولا ريب بغيره ويشمل
 قولهم ان النبي لم يحصل له الاسماء من الله في صفة قط يقول على ما قال من انه لجان الله
 في الصفة لكان عليه في الاحكام مع وجود الدلائل الكثيرة من الاخبار والسنن والحنان والحق
 والضعفاء والمجاهيل على حصول مثل هذا الاسناد على في تلك الزايات بانه حجة الله على
 غيره الناس بعضهم بعضا بالسهو الى غير ذلك من مسائل الاصول واما ما قيل في الفرع فانه على
 الدلائل العقلية والعقل بما ادركت اليها الاستدلال العقلية واذ اعملوا بالدلائل العقلية فليكن
 الدلائل العقلية ثم جعلوا دليل النقل مؤيد لها فاصدا اياها فيمكن ذلك والاعمال الى ما هو
 الفصل وهذا منظوره لانا نعلم عن معنى الدليل العقلي الذي جعلوه اصلا في الاصول
 والفرع فنقول ان اردتم ما كان مقبولا عند العامة المعقول فلا يثبت ولا يبقى لكم دليل عقلي
 وذلك كما تحققت العقول المختلفة في ارباب الادراك وليس فالحديث فقف عند من ترى كل
 من اللاتقان يتكلم على دليل السابقين ونقيضه وما بين بدلائل اخرى على ما ذهب اليه
 لا ترى دليلا وحده مقبولا عند عامة العقلاء والافاضل وان كان العلم مستلزما لاجماع المحققين
 قلنا غيرنا بانه لم يتم دليل من الدلائل على اثبات الواجب وذلك الدلائل التي ذكرها في
 على ابطال التسلسل ولم يتم برهان على بطلانه فاذا لم يتم دليل على هذا المطالب الجليل الذي
 توجهت الى الاستدلال به كانه الحق فكيف يتم على غيره مما توجبته البهائم المحققين ان

كان المراد

ان كان المراد به ما كان مقبولا بغير الاستدلال به واعتقاده فلا يجوز لنا تكثير الحكماء وان زادوا
 تنسيق العقول والاشارة ولا الطعن على من ذهب الى مذهب مخالف لما نحن عليه بل انما نحن عليه من
 اصل كل مذهب استندوا في قبحه فذلك المذهب الى الدلائل كثيرة في العقل وكانت مقبولة في
 معلوم من مباحثها سوى دلائل العقل لاصل القول الاكثر ارجح من دلائل النقل وكلاهما لا يصلح
 لما قلتم ان دليل النقل يجب تأويله ودليل العقل لهذا الشخص لا يكون حجة على غيره ولا يفتقر
 ويجب عليه العمل بذلك مع انا الخواص رضي الله عنهم ذهبوا الى تكثير الفلاسفة ومن يخذلهم
 وتنسيق اكثر طرق المسلمين وما ذاك الا لانهم لم يقبلوا منهم تلك الدلائل ولم يصدقوا بها بل
 العقل اذ قلنا بوجهه بوجه الحق الحديث الجاني في المقدمه المذكورة من معدنه الخلق في الفضا
 تد اشتر بين اكثر اصحابنا اذ الاعتقاد على الازالة العقلية في الاصول والفرع وتوجه على الازالة
 العقلية ولذا تراه في الاصولين من تعارض الدلائل العقلية والسعي قدوا الاول واعتدوا عليه
 تأويلنا الثاني بما يرجع اليه ولا يظهر به بالكلية وفي كتبهم الاستدلال به في الفرع العقلي اذ
 ما يدعون في الاستدلال بالدلائل العقلية ثم يقولون الدلائل السعي مؤيد له ومن ثم قدم اكثرهم
 العمل بالبرائة الاصلية والاستقبال ونحوها من الازالة العقلية على الاخبار الضعيفة باصطلاح
 بل ان رتبة قال الحقور في بعض مصنفات في مسئلة جواز ازالة الخشب بالماء بعد مجيئ
 ان السيد الرضوي في اختصار الخبارة من حيث به وطلب ذلك الى مذهبنا مؤذنا بدعوى الاجماع
 عليه فاحسن نهما ما علم الهدى فانه ذكر في الخلاص انما اضاف ذلك الى مذهبنا لان اصلنا
 العمل بدليل العقل ما لم يثبت النقل وليس في الازالة العقلية ما يمنع من احتمال ما يثبت في
 الازالة ولا يوجبها ومن علم ان لا يثبت من الماء والحل في الازالة بل وما كان غير الماء البغ
 فكلنا بدليل العقل ثم قال الحق قد سرت بعد كلام في البيان اما نحن فنقد فرقنا بين الماء
 والحل فلم يعلينا ما ذكره علم الهدى فانظر الى ما قلته علم الهدى فيما نقلته من اصله
 العمل بدليل العقل في الفرع الشرعية فانما نزع في هذا الجرحي وحصول الفرق بينه وبين
 الفرعين المذكورين وتبين هذه المسئلة في بحث الماء المصلح انهم بالجلد نكلامهم
 في مواضع بل يحكي اخرى متفق الدلالة على ما نقلنا ولم ار من رد ذلك وطعن فيه سوى

الحق المذوق السيد هبة الله الخراساني ثم ساق كلامه المتكبر الى اخره ثم قال بعد نقله ان اول وقد
سبق الى هذه المقالة الانام الذي حيث قال هذه الاضية المشهورة بالبراهين لو كانت صحيحة
براهين لو كان كل من سمعها وقد علمها وجب ان يقبلها ولا ينكرها اصلا وجب على من لا الذي
ليس بها خصم من برهاننا فان الحكم الشافعي يعمده ويعرفه ولا يفيد لنا ضعيفا علمنا ان هذا
ليست ببراهين بل هي مقدمات ضعيفة اضافت الطبيعة والحجة اليها فيقبل بعضهم كونها
برهاننا مع انه الامور في نفسه ليس كذلك وايضا فان المتكبر يخرج على القول بالقبول فيجوز
ان تلك الحجة انما تبرز في البرهان فاما ان يقال ان كل واحدة من هاتين الحجتين هي بغيره
في يلزم صدق التوقيض وهو بطر واما ان يقال احد هاتين الحجتين قد لاخرى فانه لا يترتب كان
الامر كذلك كانت مقدمة واحدة من مقدمات تلك الحجة فيقتضي مع ان الذي يمكن تلك الحجة
جزء من صحة تلك المقدمة بتدليله فكذا يدل على ان العقل جزئ من صحة الفاسد جزئيا ابتداء فاما
كان كذلك كان العقل غير مقبول القول في البرهان واما ان كان كذلك فيقتضي جميع الدلائل فان
العقل انما جزئ من صحة ذلك الفاسد بشبهة متقدمة فتقبل تدحرج في تلك الشبهة المتقدمة فقد
فاسدة فان كان ذلك بشبهة اخرى ان التسلسل وان كان ابتداء فقد توجد المعنى وايضا فان
الدلائل القوية في بعض المسائل العقلية متعلضة مثل الجوهري فاما نقول كل حق فان يبينه
غيره يراه وكل كان كذلك فهو منقسم في كل حق ونقسم ثم نقول ان لا يكون حاضرا بل
واذا كان غير منقسم كانا واحد ما في ان آخر متضاد بان وجوده فلو تنبأ الى الانا وان
كون الجسم مركبا من اجزاء لا يخفى هذا الابطال كما متعارضان ولا فاعلم جوابا شافيا
عن احد هاتين المقدمات احد الكلايين متقبل على مقدمة باطله وقد جزم العقل مطعونا فندم
اخذ في تفصيل هذه الوجوه بكلام طويل القيل فان قلت نقلنا ذكرنا من عدم الاعتماد على
الدلائل العقلية يلزم ان لا يكون العقل محض اوجه من الوجوه مع انه قد استغاضت الايات
القانونية والامور المعنوية بالاعتماد على العقل والعمل على ما يرجع طائفة من حجج الله
سبحانه كقولهم ان في ذلك الايات لقوم يعقلونها في عقولهم فمعلوم ان في كل موضع
من الكتاب العزيز الايات لقوم يعقلون الايات الاولى الايات الاولى في الدنيا فاما

احد

اولا الايات المذكورة في اول الباب ودم فاما الاول فيقتضي عقولهم فقال سبحانه انما يتقلى
وكيف لم يسمعه يعقلون ذلك بانهم قوم لا يعقلون انما يتدبرون القرآن ارفع قلبه ارفع
الى غير ذلك من الايات الدالة على مدح العقل بمقتضى العقل ودم عكسه وفي الحديث عن النبي
حين سئل عما الحجة على الخلق اليوم قال فقال لهم العقل بعون الله الصادق على الله فصدقت
والكاذب على الله فكذبه وفي اخره الصادق قال حجة الله على العباد البني والحجة فيها هي العقل
وبه الله العقل وفي اخره الكاظم ما هاشم ارفع على الناس حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة
فاما الظاهرة فالانبياء والرسل والائمة واما الباطنة فالعقل فقلت لا ريب ان العقل هو العقل
حجة من حجج الله سبحانه ودم جزئ من حجة الله ودم هو موافق للشرع بل شرع من داخل كما است
ذلك شرع من خارج لكن بالبرهان فاما الاوهام الفاسدة وعرف فيها العبيدة ووجه الجاه
او يخرجها من الاغراض الكامدة وهو قد يدرك الاشياء قبل فهمها الشرع بها فينا في الشرع
مؤيد له وقد لا يدركها جملته ويخفى عليه اثر جبرها فينا في الشرع كاشفا لدرجتها واما ما
ذلك عليه هذه الادلة مدح العقل القضي الصحيح الخليل في شواهد الاوهام الفاسدة من كقول
العبيد بانه هذا المعنى حجة الحق لا ريب فيه من ان ينفذ ما اصل نظره بعض الامور
التكليفية وقوله لما يعمل منها في ربه عليه الشرع بما هو اعم من ان يكون باذنه ذلك
او قوله لها ثانيا كما عزت ولا ريب ان الاحكام العقلية من عبارات وغيرها كما ان في نفسه
تحتاج الى العمل من حافظ الشريعة ولهذا اذا استغاضت الاخبار في الدين عن العمل في
الشرعية بغير سماع منهم وعلم ما شرعهم وجوب التوقف في الفتوى والرجوع الى الاحتياط
العمل عند احتياط من العلم عنهم وجوب الرجوع اليهم فيما يخفى وجوبه واشكل اوهام من الاحكام وما
ذلك الا لتصور العقل عن الاطلاع على اغراضها واجامعها في الجمل في الجمل على ان العقل
الاستقلال بذلك البطلان ارسال الرسل الى ان الكتب ومن ثم كانت الاخبار على الخفاء
بذلك ومن الاخبار المذكورة لما ذكرنا في اية ابي حمزة عن ابي جعفر في حديث طويل قال قلت
له بكل امرئ خلقه لا الى ملك مقرب ولا النبي مرسل ولا اليه مرسل من ملائكة فقال
له قل كذا وكذا فانهم بما يجب وما هم عاينكم الحديث ومنها كتابة ابي بصير عنه قال قلت له

البيان

ترو علينا شيئا وليس نعرفها بقطاب ولا سنة فنظف قلوبنا فقال لا اما انك انما صبت لمرئح
وان اخطا كذبت على الله ورسالة رسول الله عز وجل في الحسن ثم قال من نظف قلبه هلك من ترك
اهل بيت عليه السلام في حديث آخر عن امير المؤمنين ان المؤمن لم يخن دينه عن ربه ولا يكون
من ربه فاحذر به وفي اخر لما قال له السائل ما رايك في كذا قال لم اجد في كذا شيئا الا اني
تظن انك شاعر فتأمر من هو الامام من غير مثل من الله عز وجل الى غير ذلك من الاخبار المتكثرة
معنى الغالة على كوز الشريعة توقيفها لا مدخل للعقل في استنباط شي من احكامها او توجيه
عليه القول ولا تقيدوا والتسليم لما لا يدور هذا الفرد في ما دلت عليه تلك الاولية التي
اوردها المعترض الا انه يبقى الكلام بالنسبة الى ما لا يوقف العقل على التوقيف فنقول انك انما
العقل المتعلق بذلك بل ربما ظاهر البديهة كقولهم الواحد نصف كاشن فلا يرى في هذا العمل
ولا فان لم يضر ضد بل عقل ولا يقبل فذلك ان غرضه دليل فبطل ما لا يدور ذلك العقل
بنقله كان الترجيح للعقل الا ان هذا في الحقيقة متعارض في التقييدات والافا ترجيح العقل فاما
للبديهة المستقيمة ذكره وتخلنا لا لا كذا هذا بالنسبة الى العقل يقول مطر واما انما لا يرد به الخط
الاخص وهو العقري الخالي من شوائب الارهاام الذي هو حجة من حجج الملك اعلام وانما
وجوهه باين الالام في ترجيح العقل على اشكال ما لا يعلم ان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وفي نظره من وجوه **الاول** انه يلزم العلم بالامارات المتعارفة والروايات المتواترة والاولى الطبيعية
والبراهين اليقينية الدالة على حجية العقل من الاخبار البديهية الغريبة التي لا تحتاج
الى الاقامة دليل ببرهان لان البرهان الذي يقام على ذلك اما ان يكون عقليا او قلبيا
فان كان عقليا فهو مصادرة على المطر وان كان قلبيا لم يزد في المصالح انه لا يمكن الاستدلال
التي في المصير الى حجية شي من الابد تسليم حجية العقل كيف وهو الاصل الذي يلد عليه النظر
ويقوم به عمود الدين والاسلام **الثاني** ان ما اجاب به عن الايات والافا الدالة على حجية
العقل من حملها على العقل العقري الذي لا يفهم عليه الارهاام الفاسدة وتنفرد في المعية
وجبا لجاه وغرورها من الاور والكاسفة فيما لا انفرصا لم يضر في حجية العقل بل في العقل
جرت وان كان مشوبا بميل النفس الى الهوى وجب الجاه والعصية بل في المعلوم ضرورة ان

الاقبال بحجة العقل يقول انه اذا خيل ونفسه وجرد عن الشهوات النفسانية والاصول الجسدية
وجب الجاهل العصبية زاد ذلك وقطع ريقه يقينه لا يحتمل التوقن ويوجب العجب العمل بمضمون
نعم قد حصل هذا الذي قاله بالنسبة الى الموضع فانما ينقطع ان بعض الادلة العقلية لا يعتد
التي يقينها بعض اهل العصبية مشوبة بما ذكره بل بما ينقطع بان صاحبها اذا جرد نفسه عن
الهوى والميل والعصبية لا يقينه نظرا فضلا عن القطع بل يقطع بفساد ما كان كل من عينا
للقطع حين قامتها فانه ان ادعى حصول الجزم له واليقين من تلك الادلة والبراهين الا انه
يقام بينه وبين الله غير معذور لما عرفت ومن ذلك يعرف ما جواب عما اورده الحداث الشريفة
برئيس المتكلمين من انه لو كانت الادلة العقلية حجة للزم كون سائر الفرق المختلفة معلومة ومن
لان الاجتهاد اجتمع التقييدات فانه انما يلزم ذلك لو قطعنا بالحق الذي استدلنا
ما ساء به هذا عند جرد نفسه من الهوى والميل وجب الجاهل وجب الجاهل فحصل له القطع واليقين
ولا يحصل لنا القطع بذلك بالنسبة الى المخالفين بل ربما حصل لنا القطع واليقين بخلافه
وعكس ما هنا لك كيف قد عرفت نظرات الروايات عن الاثمة الهداة ما تاتت المعرفة من صنع الله
وليس لها فيه ما صنع ولان الله لم يكلهم المعرفة وازا لم ينجح على الضار بما اتاهم وعرفهم في
بعض الاخبار التي لا يخفى الان موضعها انه اجاب الله ان يجعل الباطل في قلب المؤمن ليجاه
ربا لعكس من ادعى العلم واليقين من بعض البراهين الفاسدة والادلة الكاسفة فحقن قطره
يكذبه وعدم حصول اليقين له ان يميله وهو انه الى ذلك الامر الباطل فان حجت التي هي
يقم وعين الرضا من كل يجب كليله كما ان عين السخط يهدي المسلم **الثالث** انما
ذكره من ان الاحكام الفقهية من عبارات وغير ما كلفها فقهية تحتاج الى التمعن من جهة
الشريعة ولهذا قد استفاضت الاخبار في ان النبي عن القول في الاحكام الشرعية ليس بها
منهم وعلم ما ورو عنهم وجوب التوقن عن الفتوى والرجوع الى الاجتهاد في العمل
حقا عند طرقت العلم عنهم وما ذاك الا قصور العقل الى اخر ما قال كلام محل عتاج
الى تنقيح ما اذا ان العقل حجة في الاصول دون الفرع فيه ان نحن لم نخطئ عليه في
الفرع يتلزم جواز الخطا في الاصول وذلك مقتضى الى انقطاعه في العقائد الواجبة

وانت من ذلك ان ان بين الايات والاختيار الدالة على حجية العقل والاختيار الدالة على العقل
 بالاحكام الشرعية غير متساوية في عمومها وخصوصها فمقابل حجية العقل اعم من كونها على
 عدم جواز العقل في الاحكام بغير الاختيار من المعصومين خاص فوجب تخصيصه به فليس له ان يبين
 هذين الدليلين عمومها وخصوصها من وجه لا يمكن كما لا يخفى فكما يمكن تخصيص دلالة العقل بما عدا
 الاحكام كذلك يمكن تخصيص ما دل على عدم جواز العقل بالاحكام بغير الاختيار منهم بما عدا العقل
 بل المرجح للاخير للدلالة على ان حجية العقل وانما انك قد عرفت من المصادر ان
 لزوم الدلالة على حجية امر ضروري بل هي وثالث انك قد عرفت من تلك الاخبار المتواترة ان
 هم الذين ارشدوا ودلوا على كون العقل حجة فاعمل بالدليل العقلي عام لسماح منهم
 زادة اليهم والاختيار الدالة على الامر بالاختصاص فيما لم يعلم حكمه منهم لا تنافي في ذلك فان العقل
 لا يصلح ان يجمع الاحكام بل قل بغير اختيار فوجب التوقف والاحتياط وان اردت العقل حجة
 من حجج الله وبرهان صحيح فليكن الاندحاث كان له مجال ونفوذ في الاصوليين كما حجة
 وبرهاننا يجب اثباتا عدمها وحديث كان لا مجال له في الاحكام الشرعية والفروع الفقهاء بل
 هو عاجز عن الاطلاع على اعوارها والولوج في محاماتها ولذا خاض فيها لم يجد مجال القطع
 وغاية ما يحصل له الظن لم يكن حجة معتبرة لا لعدم حجية بل لقصوره ونحوه ولو كان لم يعد
 لكان حجة منها ففيه ولا ان هذا هو فان من قال بحجية العقل يقول بحجية فيما له
 مجال فيه وحصل له القطع به وثانيا انه لا حاجة الى تخصيص ذلك بعدم حجية في
 الاحكام الشرعية والفروع الفقهاء بل لا يجوز الاستناد اليه والعقول عليه في كل ما
 كان عاجزا عن ادراكه والوصول اليه حتى في اصول الدين والصول الفقهاء فان العقل لا
 يحيط بجميع مسائل الاصوليين بل هو عاجز وقاصر كثير منها مع ان ذلك لم يفيض الى عدم
 حجيته وانما انما ان البقيع والحسن الذي حكم الشرع العقل بحسنه رتبة يمكن ان يكون الشائع
 قد حكم خلاف ذلك هذا ترك لقاعدة التحسين والتبع ومصدره اني اراي الاشرف الكلي
 قد قامت الادلة العقلية والبراهين العقلية البقائية والباهية والضرورية على
 كاعتزات وان اراد ان بعض ما يحكم بفقيه العقل لا يحكم بحجته الشائع لانه حجة الحق

حكم لا جواز العقل بالقياس ربما لم تكن حجة تامة للقياس فلهذا سلم لا تراعى فيه وكذا ان اردت ان العقل
 يعمل بالمكروه الشرعي انما يصح الذي كلفنا منه ونقول انه حلي في الشرع ايضا حتى ان العقل
 جميع ما فيه من البرهان الحسنة والقبحة الدم فاعلمه ولم يرض في محله اصلا ولا كونه الشرعي لان ذلك
 اذ فيه جهة حسن بخلافه فعلة وان كان خلاف الاول فلا يقي بان كان مراده بالدليل العقلي الذي
 لا يجوز الاستناد اليه والعقول عليه في الاحكام الشرعية هو كاضالة البرهان الباهية والضرورية
 الاستصحاب ونحوها كما لم يزل يذكره في غير موضع هذا مكمنا اذلة شرعية ايضا قد دلت الايات وال
 على حجة بالاعتبار كما استقر في ذلك مفصلا انتم وما تقدم يعلم ما في قوله لم العقل الاستقلال
 بذلك لا يصلح ارسال الرسل ولا تزال الكتب فانه القابل لحجة العقل لم يذهب الى استقلاله بجميع
 الاحكام الاصولية والفروعية بل ذهب الى حجية في الجملة فيما لا مجال له في الاحكام الشرعية
 كلها في نفس الامر ما فقه العقل بمعنى ان لها حكما لا يطبق عليه حكم مناطيق الشرع الا ان الحجة
 المتقدمة لما خفيت عليه في بعضها لم يحكم **الرابع** ان الاختيار والقياس اودعا مستقلا بما على عدم
 حجية العقل كرواية اني سمعت رجلا يقول في خبره رجلا يقول في خبره رجلا يقول في خبره
 لا دخل لها في المذهب اصلا من يولد والعقول براد واي دخل لعدم جواز العقل بالقياس عدم
 حجية العقل بل اي احد من العلماء او الحكماء او المتكلمين او الفقهاء او المتأخرين فتر العقل بالقياس
 حصل احد ما في العقل الراي ثم قد يتفق بعض الاصحاب في بعض الاحكام وذكر ان حجة العقل
 لا تبلغ حد اليقين والقطع بل هي اشارة الى ذلك يعلم فان الاعتقاد في الاحكام الشرعية
 على بعض الوجوه الاعتبارية العقلية التي لا تبلغ حد القطع واليقين ولا يخرج عن الظن والتحيز
 لم يثبت في الاستناد اليها من الشرع سبيل لا يثبت المرجح عليها ولا القبول الا ان اكثر الاصول
 ان ذكر ذلك كيننا السري ما الثاني في الثالث وعنده فاما يذكره ذلك على خلاف
 برهان وجه الحكمة بعد فهم الدليل الشرعي على ذلك الحكم **الخامس** انما اعترض به ان الشرع
 على الاحتياط من انهم يقدمون الدليل العقلي على العقل وباركون العقل عند الحاجة العقل او
 يعرضونه وانهم يقدمون في الاستدلال ثم يقيموه بالدليل العقلي ان اردت ان العقل الذي
 يقدمونه العقل الذي ثبتت حجيته انتهى الى القطع واليقين فلا طعن فيه لا غير

دلائل

الاستدلال الى سواه السبل وخاصة ان الام حصول القطع واليقين للثما القيان من تلك البراهين
 التي تشيوا بها كما تقدم في هذه الاشياء على الاستقانات والادلة من العقل والشرع
 والعصيدة والنسب والافان الذي يرد نفسه من ذلك السبل بحججه على العبدان من جهة الحق
 العلم والتحقيق في المقامات كبراهين الادلة العقلية التي تقدم في مقام الاستدلال اذا انصف
 بها وتامل حتى التامل لا يقيد الحزم واليقين ولا يخرج عن الظن والتمحيص والعقل السليم والعقل
 الحكيم حكما قطعا بانهم مع ذلك لا يجوز التعويل عليها والاستناد اليها ثم قد ينفق لها البراهين
 في بعض كالتفريق بين ما يثبت على العقل وبين ما يثبت على العقل الحكيم حكما قطعا وحجرا
 جرمنا يقينا لا يمكن التيقن في شيء من الاحكام الشرعية والفرع العقيدة من مبادئها
 معاملات سوى اقل نادرة جدا وسيا في الكلام من يد تحقيق الشر في مقام الملازمة بين العقل
 والشرع **الفصل في الملازمة بين العقل والشرع** يعرف من قال يكون الحسن واليقين عقليتين
 هو الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع وذهب جماعة من العقابيين بعقلية الحسن واليقين الى عدم
 الملازمة وقالوا انهما وان كانا عقليتين لكن لا ملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع وهذا القول
 عيكي عن جماعة من النامية من النامية كابي جعفر وابناءه والابن الخطاب الحنبلي واسعد بن عبيد
 الزكيان والاركيثي من اثنائهم ومن ذهب منا الى ان لك الفاضل التوفيق صاحب المراجعة
 والشرع الحق صدهم العبد في شرحنا غير صافنا ان الحسن واليقين وان كانا عقليتين لكن
 لا ملازمة بين حكم العقل والشرع والعقابيون بالظا بغير دليلهم عليها الادلة المقدمة الدالة
 على جسية العقل اذ لا معنى لجسيته الا كونه مطابقا للشرع وكما شعاعه ومع ذلك فها قد
 يجب تسليمه ان يسلط وجوب القول بان الخطاب والملازمة الاولى ان العقل يحكم بالحسن
 القيم وقد تقدم الدليل عليه **الثانية** ان كلما احسنه العقل حسنه الشارع وكلما خسر
 والدليل على ذلك تقدمت الاشارة اليه وهو ان العقل لا يخطئ وانما ما يخطئ به
 القاصد في الضرر واليات مقض الى انقطاعه في العقاب والواجب ان كانت الصانع **الثالثة**
 ان كلما احسنه الشارع وفيه رعا لم يحسنه او لم يحسنه كان يثبت ما يبرره ويحقق عنه والامكان محسن
 ترك الواجب اللازم كمنك الشئ وروا الوديعة وفعل الصبي الخطور وقتل النفس من هذه الاقوال

لقد

الطائفة

وذلك

وفلذلك على تعالى محال الزامية ان كلما كان بهذه الجسمية فقد كلف به تاريد ونوعه لا نقلا
 الحكمة في ابلغ هذا الصنع العظيم الذي خلقت الدنيا وما فيها الاجل ذلك ولا ينبغي التراجع فيه
 اذ عليه يقوم النظام والاستقام على التكليف بفعل غير ما هو حسن وترك ما هو قبيح
 ترجيح من غير ترجيح بل ترجيح على الرجح وهذا بدوي **الخامسة** ان كل فاعل للمع
 به يستحق الثواب وكل فاعل له او فاعل للغير عند السادسة ان كل فاعل للمع به يستحق
 الثواب وكل فاعل له او فاعل للغير عند السابعة ان كل فاعل للمع به يستحق
 هذه المقدمات يلزم الملازمة المذكورة وقد استدلت عليها ايضا بطريقين آخرين الاول ان
 الواجب العقلي انما تادركه مدونه ما عندنا من باب الحكمة والعقل والشرع العقلي ما كان فاعله كذلك
 فتارك الواجب وفاعل الحرام لا بد ان يكون مقبولا عند الله تعالى وكلما كان عينا الله كذلك
 مستحقا لعقابه **الثاني** ان يقال هذا الشيء واجب عقلا وكلما هو واجب عقلا
 شرعا لان ثوابه الله وعقابه عين مدونه وعاصمه واختار الحكم به فها فان العقل يحكم
 باستحقاق المدح والذم فكذا لك حكم باستحقاق الثواب والعقاب كذلك يجب خال الامر العقل
 وكذلك الشرع كما يحكم باستحقاق الثواب والعقاب كذلك يحكم باستحقاق المدح والذم وفيه ما انظر
 اما ان لا تفرق المدح والذم الذين يرتبوا على الحسن واليقين العقليين لم يفرق بينهما احد من اصحاب
 من العقاب وانما ثانيا فلا رعاية ما ثبت ان الفقيه العقلي فاستلزم فاعله الذم والمدح لا يثبت
 العقاب اذ البتة والعقاب ما يثبت له به العاقبة والذم قد يكون بالعقاب وقد يكون باللسان
 على وجه لا يرتب عليه **الفصل** اجمع من ذهب الى عدم الملازمة المذكورة بين العقل والشرع
 بوجوه **الاول** ان ما يحكم به الشرع مغاير لما يحكم به العقل لان الذي يحكم به الشرع انما هو ترتيب
 الثواب والعقاب والذي يحكم به العقل انما هو ترتيب المدح والذم والحكم باصل الثواب لا يثبت
 الحكم بالآخر لان يدل الدليل على الملازمة كما في اثبات المطر فكيف وقد تامل الدليل على العبد
 وهو ما يثبت واجب بان ما اراده من عدم الدليل على الملازمة بطر اذ جميع ما دل على جسية العقل
 دل على الملازمة اذ لا معنى لكونه حجة الا انه مطابق للشرع موافق له وايضا قد بينا ان ينفقه تلك
 المقدمات الملازمة وما يثبت له به على عدم ما يثبت جوا به الوجه الثاني الايات القرآنية كقول الله تعالى

اصل

من عقل او نقل او غير ذلك
 قيام الدليل على الملازمة

وما كان معذبا حتى ثبت رسولنا فان الظن من ان العذاب لا يكون الا بعد البصحة وان لا حرج و
لا حرج من الا وهو مستفاد من الرسل بقوله نعم وما كان من ملك من ملك مني مظهر واحدا فلو نأى
لا يتم الرسل بالشرع وقوله نعم ولا ان يقيدهم معصية بما قدمت ايديهم فيقولوا لا ارسلت
الشارع ولا حاصل الوجه انه سبحانه اخبر بنفي التعذيب قبل بعثته الرسل وليس المراد انما يتأكد
بعد البصحة قبل تبليغ الحكم بل بعده والمسئلة مفروضة في الصورة التي حكم بها العقل بحكم وحصل
من الشارع حكم بالتعذيب يكون متعاقبا بل على هذا لا يجوز الحكم على الزاجر العقلي ان لا يدخل العقول
بانه واجب وجرام شرعا بل يكون مباحا لان اجاب الله ثم بنى التعذيب بالحق منه سبحانه الفصل
والثاني **اقول** فقد تقدم تحقيق الجواب مقتضى هذا الوجه في الاشياء **الوجه الثالث** الاجابة
فهي معتبرة اب حرة الطيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لي اكتب تأمل على ان من قرأنا يخرج على العباد
بما اتاهم وعرفهم ثم ارسل اليهم رسولنا واول علم الكتاب فامر فيه بنحو الحديث ونحو هذا المعنى
كثير جدا الاستدلال ان الاحتجاج على العباد انما هو في حقهم وقضية ذلك ان لا حرج في
التعذيب لاني لا تكليف ولا امر ولا نهي **والجواب** هو وجه الاول ان هذا الخبر لا يدل على حرج العقل
في الكتاب والسنة وليس فيه ما يدل على احصائه في الرسل الوجه في تخصيص الكتاب والرسول بالبر
كونه العباد الكامل في ذلك او كون الفرض منها الرسل الوجه الذين ينفون العقاب عما انطق به
الكتاب والسنة من انكارهم المسلمين **الشافعي** انه مع تسليم الدلالة على الحصر عدم الاحتجاج بعرضها
لانها في الحقيقة بل هو من باب اللطف والتفضل كما جرت عادته نعم ان لا يضاف اليه بعد مصادفة
الدليل العقلي للفقهي **الثالث** انه لو سلم دلالة الخبر على المطلق فاما يدل على ذلك باطلان دعوى من
دلى عليه العقل والتلازم مقيدا بخاصة حكم المقيد على المطلق والخاص على العام **الرابع** اتاوه
سلمنا دلالة دعوى على الحصر قلنا ان الكتاب والسنة هما اللذان لا على جهة العقل **الخامس**
انا نقول ان هذا الخبر دعوى ان لو كان دليلا لنا فليس علينا وذلك ان غاية ما يلي الخبر ان الله لا
يخرج على الناس الا بما اتاهم وعرفهم كما يدعي الحصر ولا شك ان الامية والعرفين يفتقن اللطف
القصبي الغايه اعلم من ان يكون موصلا بل اسطة كما لكتاب السنة او بلا اسطة كما العقل وينبغي
العموم المذكور لفظ ثم لانه بعد قوله ما اتاهم وعرفهم ومن الاجابة التي استدلت بها على ذلك الاجابة الاولى

الاستدلال بهذا

ان الله

على انه لم يتحقق باطلا تكليف الامية بسنة الرسل ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة
والاجابة والدلالة على ان الله على ما بين ما يصحح الناس ما يصحح وما دله على انه لا يجوز ان
معصوم عن عرف الناس ما يصححهم مما يقصد **والجواب** من وجه **الاول** ان هذه الاجابة مبنية على
على العموم وما تقدم من الادلة الطائفة على جهة العقل والملازمة المذكور بخاصة فيكم على انما حرج
الثاني انه لو سلم دلالة هذه الاجابة على حصر الدليل في الكتاب والسنة فلا يبعد ان يكون الحصر
اضايفا بالنسبة الى الاول التي زادها العامة من العمل بالبري والقياس والاستصحاب **الثالث**
ان يقال حصر الدليل فيما لا ينافي بحجة العقل لغير حرجها بحجته على ان العقل من جملة ما ينافي به
ما يصحح مما يقصد من الاجابة التي استدلت بها على ذلك فاولا على ان اهل الفترة راشوا هم حرة
ويكون تكليفهم بزم للشر ولو كان العقل حجة ملازمة للشر لما تصور كونهم معذورين **والجواب**
من وجه **الاول** ان ذلك ان رجلا معارض بالاجابة والكثرة المتطابقة والادلة العقلية القليلة
على ان انما لا يجوز انما معصوم حافظ للشر حرجا الارض لا تخلو من حجة الله الان قال
ليس المراد بالفترة انعدام الحجة بل انما هو في حق هؤلاء **الثاني** ان هذه الاجابة عامة تالا
الدلالة على جهة العقل خاصة بكم الخاص على العام **الثالث** ان المراد باهل الفترة المعذورون
ضعفة العقول من النساء والصبيان وعجم من لا يستطيع نفي الشرائع من جملة الاذنان ليس
المراد بهم اهل البصيرة الساقطة من اهل الشرع بعيدة الاصلهم كيف ولو لم يجب القول بالعرف
وبدل الوجه والبرهان في تطلب الحق لا يلفظ العذر لاسر اهل الارياك الساطلة والمذاهب الفاسدة
بل لو لم يجب الاخذ بما اوجبه العقل حين الفترة لم يجب النظر في الاجابة بعد البصحة **والجواب**
بعد تسليم قلادة التحسين والتقية وان تكلم ما يتقنه العقول دون العقاب والتخليد في السان ولا
ان تكلم اوجبه العقل اوجبه الله والاشياء التي استدلت على عدم الملازمة قوله كل شيء
لك مطلق حتى يرد فيه نهي حيث دل على ان ما اورد في نهي من الشارع فهو مطلق وان حكم
العقل بوجه اوجبه وفيما غايه ما فيه الاطلاق وما دل على الحجة والملازمة مستند لهم
عليه ومن الاجابة التي استدلت بها على ذلك حجة ذرا عن ابي جعفر قال بني الاسلام على
حصة اشياء الى ان قال اما الولد رجلا تام ليله وصام نهاده وقصدت جميع ماله وجميع جميع

ولم يرد عليه في قوله تعالى ولا يكون جميع اعماله بلا لالة اليد ما كان له على الله في شيء
ولا كان من اهل الايمان الحديث واجب ان لا يان ذلك بالعموم وانما المقصود خاصه في بيان
الحديث ان الغرض من شرط الثواب على الايمان وان جزء الايمان هو معرفة طريق الله
واخذ احكام الاعمال منه فمن عمل صالحا مطابقا للواقع من غير اخذ من الايمان يكون له دخل
اليست من غير ما به يخلص العمل صاحب البيت حق الاكرام والوفاء له وليس فيه ذلك على ان لا يكون
لاحد ان يحكم على عمل غير شرعي من غير معرفة طريقه مستلزمه في الشك والاشكاف في حقيقة العقل بل هو في
رؤية الله ومن كتاب الله كما عرفت **ومن جملة الوجوه التي استدلت بها على عدم الملازمة ما عليه**
والمعتزلة من ان تكليف الشارع فيما يستقل به العقل اللطيف من عدمه والمعتزلة بدو اللطيف
بغير خلافه في العقاب على شيء لم يرد فيه من عدم اللطيف وهو في حقيقة ان اللطيف هو الذي يربط
العبد الى الطاعة ويبيده عن المعصية وليس له حظ في التمكن ولا يبلغ الى الاجزاء ذلك كان سبيل
الربط بين العبد والكتب واقامة الحق والبراهين واظهار الحجرات واجتهاد العبد في التمكن مما لا يمكن
بدونه فلا يكون من اللطيف وذلك كما تقدم في خلق الآلات للكافة فاختلقت الاشعة على قدر
الرجح بحيث لو رجعوا على الله شيئا بل جردوا عليه جميع العبادات والمنكيات والعباد على الوجه
جريا منهم على قايده الحكمة والنظام لان الاختلال به ينقض الغرض من هذه الاشياء انما هو حصول
الى العباد راحة وعمل الله لا يحضر الا بالرسالة سؤلوا وانقاد رغبة او تخاف في مقال ولم يكن عليه في
شيء من ذلك بأس ولا مشقة فانه يجب عليه ذلك لان غرضه يقتضيه بدونه ذلك ولا خلاف في
تلك تلك لما كان الله سبحانه ربه الطاعة العبد كمالها المحبته فاداعلم انه لا يحتاج الى الطاعة الا
بفعل يفعله فيه اذ لا غير بلا بأس ولا مشقة لزم ذلك بقتضي الحكمة والافعالين بمراد لا شك
ان تكليف العبد بما يجب عليه من طاعة ومطابقة به وان كان مما يستقل به عقله مما يقر به العقل
ويعمله عليها فيكون واجبا وانما ثبت وجوب التكليف في مخاطبة بذلك امتنع العقاب بدونه
لغرضه ينطلي دعوى الملازمة بين الامايماء العقلية وترتب العقاب الذي هو الايجاب الشرعي
اولا من لوازمه واجب بل هو اللطيف سبحانه واجب هو الذي لا تقوم بحجة الايجاب الشرعي
بدونه كما رسل الى الرسل والانبيا ومنه وجوب وهو الفضل والزيادة والاحسان وهو ما تقتضيه

انظر من هم

الحجة بدونه لا يقع العقاب مع عدمه وذلك كيانا لما يستقل به العقل والذي يرد
تبل فكل من سبانه وادان الاوله عليه بحسن من الله ولا يجب عليه كيف ولو كان كل لطف
لما كانت عليه على احدية فانه سبحانه لو جعل الموت تكلم الناس بما جرى عليهم وجعل الله لهم
ارجلهم يشهد عليهم في الخامل بما ارتكبوا من القبايح وعاجل الناصين بانزل الله العذاب على من
من هذا القبيل كان يقرهم الى الطاعة غاية القرب ويبيدهم عن المعصية غاية البعد لانه
ليس هذا اللطف واجبا عليه كما وانما هو تفضل منه بتفضل به على من يشاء وما ذكره المعتزلة
من اللطف فلما جرد من العصور الثاني لا الاول **ومن جملة الوجوه التي استدلت بها على عدم**
الملازمة المذكورة ان لا يجد من الله ان يوجب احكامه او بعضها الى الادراك العقلية مع شدة حاج
اختلافاتها في الاوقات والاحكام من غير انضباط من اشرع فانه وجب الاختلاف في الواقع
مع ان رغبنا جدا في ارسالي الرسل ونصب الامنة وانزل الكتب والاحكام الى الرسل
الشارع هو الاتفاق في الدين لان الغرض من خلق هو العبادة والتدين بدين الله وهو
من كل احكام الاتفاق ايضا مطلوب من كل احد وكل بعض الاحكام الشرعية الى العقول
لا تقف على حد مفضل الى اختلاف الى اختلاف الناس في الدين وهو انقض الغرض من الحكمة
اولا ان الاختلاف لا يقع في ناحية كافي السنة فاختلافها لا يقع في جديتها كما انما
تعارضت الاية التقليدية بحسب الزجج فكذلك الامر هنا وثاني ان هذا الوجه قائم اي في الدليل
العقلية النظري الاستدلال الذي يمكن فيه الاختلاف واقعا العقل العقلي الغرض من الايجاب
فيه ذلك كافي الكذب الضار والصدق النافع هذا ولا استواء الشريعة ايدى الله ثم في شرح
الوازمه في القام بتحقيق تفصيل جيد لا بأس بزيادة وان طال به زمان الكلام والعقد
استدلال حنا حب الوازمه وعلى عدم الملازمة بالدليل المذكور فافقه وفيه ان هذا ان
ثم انما ثبت انما لم يقطع العقل به من الاحكام ارفع ولكن بطريق الكذب والاستدلال الاضطراري
الى الاختلاف غالبا اما اذا قطع بطريق الغرضية فلا استواء لاختلاف العقول في رتبة
العقل والافعالين بمراد لا يرد عليه في شدة الاختلاف ادل دليل على مطابقة ما انفتحت
فيه للواقع وانما ان دعوى الملازمة ان كانت كناية على الاطلاق يجب مقارنتها ما حكمه العقل

الاحكام

بالاستدلال كما هو ظاهر الطلاق كلامهم قوله ما اوردوا لم يردوا الاستدلال ببعض الاحكام الى ما
 تختلف فيه العقول من الادراك من تارة ما حكمه لما افته العرف من الحكم على الحكم بدعي السلب لا يمكن
 اي لا يثبت من حكم العقل بمقتضى حكم الشرع كما تنطق به وجوه النظر لو ثبت وان كانت مخصوصة بما
 حكم به ضرورة لم يثبت هذا السؤال فان قلت رد هذه الاحكام الشرعية الى الامر بالمشقة ليس
 بغير نية الشرعية ليس قد جعل اجزاء الاحكام مدركا للاحكام مع ما فيها من الاختلاف الشديد في
 لزومها ما مدركا حتى يضبط قواها من التخصيص من الاختلاف فيها هو مظهر في باب التعارض والتراجع
 على ان الخطب هو الطريق الى اصيل الموضوع الى ما لا يتعارض غايته ما هناك انه عرض لهذا الاختلاف
 ثم انما يثبت اليها وانما يثبتها الى ما لا يتعارض في قيامه هناك ثم التحقيق الذي يستلزم حكم
 الشرع انما هو الحكم العقلي الذي يرد في قوله هو الذي يجعل غايته للواقع فيستكشف به حكم الحاكم
 مع ما لا يمكن في الامانة بينه وبين الواقع فكيف يدعي الملازمة بينه وبين حكم الشارع مع
 ان العلم به فرع القطع بالمطابقة للواقع فان قلت انما قطعت حكم ولو بالاستدلال لا يتبع ذلك
 غايته للواقع ولا قلت بقاطع رضى قطعت بالمطابقة قطعت حكم الشارع لا يتبع ذلك
 للواقع قلت ليس الكلام في خصوصيات كل قطع قطع وانما الكلام في تقوية هذه المطابقة وهو انه
 كلما قطع العقل بحكم علم ان الشارع حكم به ومن البين توفيق هذه الملازمة على الملازمة بالواقع
 ومطابقة ما قطع به للواقع وهي متنوعة بديهة والامر بجماع القضاة لثبوت قطع بعض
 العقول بشئ وقطع بعض اخر بغيره وبالمجمل فانما قطعت وان كنت لا تجزم ان يكون الامر
 على خلاف ذلك في الواقع لكنك تجزم على عقلك ان الخطي فيما قطع به ولم تجزم في الفقه للواقع
 فكيف يستقيم مع ذلك جعله طريقا الى التسليم فان قلت انما الحقيقة في المعارف الخارجية التي
 فيها مطابقة الواقع بالاستدلال وكذا في ابيات مدارك الاحكام كجدة الاجماع وجواز الواحد
 كانا قضى مدى فهمك بحصول الواقع فما بالك لا تنفي في ابيات الحسن والفتح بذلك فاقض ما
 هناك ابيات مدرك الحكم خاص من الاحكام الشرعية وهو اصل القطع من طلب ثبوت ما
 التكليف في الاعتقاد وغيره القطع ولو كلفنا بما اوردنا ذلك فكان تكليفنا بما ايطاقت ليس
 في ذلك انما الكلام في احاطت مدرك الاحكام الشرعية لم يرد ضرورة الله ولهم من ثبوت

الشرع

الشرع ملوك عليه فلا بد ان يكون مقتضاها الى الواقع وذلك لان ابيات الاحكام الشرعية لا يمكن
 الا بما قرره الشارع وليد لا رجعة منه كما ان يقطع بان الشارع ما في نفس الامر معين والاحكام
 ولا يثبت بحول مثل هذا الحكم العقلي مدركا ان الكلام في ابيات لا يتغير القطع بان الشارع حكم في
 الامر بذلك الا اذا كانت حكم العقل ضرورة بالاستدلال في الفقه للواقع وما الاجماع فمن يعتقد في ثبوتها
 على المدعي من كتاب رتبة ذلك هو الطريق الشرعي في جعل مدرك الاحكام من اعتبار في مجته
 على التكيف فما بعد التكيف والملازمة من مطلبها فما العرض بلوغه بجلال الحق في العلم انما هو القطع
 بحكم العقل وهو لا يستلزم حكم الشارع الا بواسطة القطع بمطابقة للواقع وهو في حيز المنع لما في
 من قطع الاثنين والمتاخرين ومعان ان الواقع لا يختلف وعساك ان تقول ان مرجع
 والتفتيح الى رجاء العقل وكلما يرجع الى الرجاء لا يحتاج الى الاستدلال ويكون بدعي
 لا يختلف فيه العقل خصوصا اذا كانا نفسا في نفسين فتقول لا كتاب ورجاء وان كلا
 من الذات والموضوع قد يكون بدعي كما في العدل والمظالم والكذب في الدفاع عن النفس من الحرام
 الصدق عليها وقد يكون نظريا يحتاج الى ادراكه الى تركه وربما لا يبلغ الى القطع ولو بعد الترتيب
 بل اقتضاه الظن بل ربما لا يخرج عن دائرة الشك كما في الكذب عن الدفاع عن قليل من المال النصف
 عليه وربما اشبهت الامر بمراتب العادة فلا يدري ان حسنه او ربحه في نفسه او لم يربح القضا
 وكيف كان الذي يستلزم الحكم الشرعي انما هو ما لا يختلف فيه العقل وليس الا بالبدعي والكل
 يقطع به بمجرد الملاحظة فان قلت او ما يكفيك في احاطة الملازمة اجماع الامامية فان هذا
 التفصيل الذي ذهبنا اليه لا يعرف لاحد قلت دعوى الاجماع على العموم في حيز المنع وليس
 المسئلة اعني دعوى الملازمة بين حكم العقل والشرع من المسائل التي يذكرها اصل الاستدلال
 يعرف فيها الرغبات والاختلاف على ان من تعرض لها كما يشق فظاهر كلامه على ما سببنا في اخر
 البحث قبل الانفاضة في الاثبات العقلية هو ما نقول بل ظاهره وضع الخلاف من غير الحيلان
 وكانه يريد اصل الحديث المتقدم اتفاق المتكلمين من الذين ما يكلف عن مقال المصنف في
 الحلو من طريقه عن المنع من الاستدلال العقل في الاحكام الشرعية والاجاز في ذلك
 فان قلت انما اجاز عن الحسن والفتح والفتح الحسن فما تنكر ان يكون ما حكى عنه انه

الى الواقع والمفروض في تحصيل
 الاجماع هو القطع بحكم الشارع
 وهذا

ان كان ضرر ما قد عرض له ما عجز عما هو عليه وقد خفي عليك واطلع عليه من لا تحقق عليه خافية
 البتة فاعلم ان العقل بما حكم به بهمة بقدر كسب النفس في شدة الحر والبرد والمطر والريح على
 رؤس الاشهاد ولو ان الله جل شاناه نكس اليه في الاحرام واقدام عليه مقدم لعادة الناس
 وسفره واوليه وقائلا انه يحون وكذا الحر والبرد والحر والبرد والمطر والريح على رؤس الاشهاد
 في اشتداله على اطراف حكمة وخصاء وجوه الحسن على العقل في انكاد بعضه عن غير كماله في
 الذراع والباطن في الرضوخ والاني من الشرف في استكمال المنه ولبس على شاطئ البحر وطول التعميم
 العلم بعدم الماء وعن ذلك فاعلم ان جمع هذه الامور في كماله حديث الملازمة فليست كمالنا ان كان
 بديهي الحسن او القبح مقطوعا بعدم طوبى والحق الفاعل كالتكلم والعدل وان كان النفس الحرة
 وان كانها انما كان فطنة للعرض فليست كماله في كسب بعضه في التقوى بل على البعض
 في المنعوب بان ما هو القبح ما هو النقص فيكون حسنا ويتوجه عليه ان فيه فطنة الناس
 بعد ثبوت الداعي ولا يتماثل هذا الداعي بمنع داي حكمة ابلغ من الايمان بالتوبة بين
 الشريف والضعيف والملوك والسوقة في الايمان اليه من كل فرع عراة حصة شعنا
 غير مقسرين بل بالتحقيق والخروج والاستكانة فليست كماله في كسب الناس واللبس ورواء
 ظنهم ومعارضة الامل والاراد والديار فيجوز بالقوة ويدين بالاجابة لئلا يحدوا
 اليه صلا من نعم القيمة وكذا كل عمل من تلك الاعمال وان كان مما ينكر بالنظر الا ان
 لكن اذا تأملته وجدته على جانب من الحسن تقتضيه الحكمة ويحكم به العقل انتهى كلامه دام
 مقبله وهو وان كان جيدا الا ان تصرف العقل الذي هو مناط الحجية على العقل المفقود
 الضمير ليس جيدا فانه لو كان الامر كذلك لم يبق للعقل سوق فانا لا نرى دليلا عقليا
 متفقا عليه بان كانه عقلا لا امر اذا نادى شارة تكا تعلق بالبعد عن بل الاربع
 الحجية بالعقل العقلي اليقيني المجرى عن العصبية والعداوة والهيبة والبصيرة فافا
 جرة من ذلك وحصل له القطع واليقين الذي لا يحفل بالتقيض بعد هذا الجهد في حجة
 عليه يجيب العمل به سواء كان في الاصول او في الفروع ولا معنى لخصيصه باحد فاما ان تراه
 بالخطا في الفروع مقتض الى انها مباد بالخطا في الاصول وسواء حصل له ذلك القطع بالضرر

الضمير هو الذي لا يقدر على القطع ما هو عليه
 العقل هو الذي لا يقدر على كسب الاشياء
 ليس هو الذي

والبداهة او بعد النظر والاستدلال وسواء كان ذلك مما اعتقت عليه جميع العقول
 او لا ان هذا انقض تكليفه من رتبة تراه بكافة بعد العلم العقلي والبرهان اليقيني بل هو الذي
 وما نزل عبادان فيه ربي في الكلام حينئذ في الله انما علمنا بحجة هذا الدليل العقلي استلزم
 ان يكون مطابقا للواقع وكما اننا نرى في الادلة العقلية اختلاف كثيرا والواقع لا اختلاف فيه
 ولا فائدة بعد تراه نقول في دفع الاشكال ان العقل اذا كان مجردا عن شواك العصبية والعداوة
 وليس مسوبا ببعض الشهوة والارغام المؤدية الى الفساد وتلج قطعنا حين جزمنا به بما
 لا شك في كسبه الواقع ويجعل بينه الاختلاف والتناقض مما نرى من اختلاف العقول في
 بعض المسائل اصولا وفروعا فلا شك ولا نزاع في ذلك فاحد منهم مع الاختلاف بالثبات بل
 من القطع والخلية والحجج والعصبية وكل منهم ذات ادعى القطع على النعم المذكور والانه انما يدين
 بلبس العقل ويكذب بالوجدان والحال في غير معدود في العمل والرفق بالبداهة العقلية عليه
 بينه وبين الله وان ادعى بلبس ذلك واعلم اننا اعطيت التامل في حقه في المقام من املنا
 ذلك التامل التام لا نزاع في ان الامر كذلك فلا بد من ما اعرض به رئيس الشكوك والحجج
 التزيع ان الادلة العقلية لو كانت كما حجة للزم اجتماع التناقضين لان ذلك يوجب
 بان كلامنا مع جرحه عن الحوى والعصبية فاطع قطعنا يقينا لا يقبل الشك ولا يميل اليقين
 وهذا مما لم نلزمه متماثل في هذا المقام فانه من زوال الاندك نصل القائلين بالحسن والقبح
 العقليين اختلاف في كون ما ثابتا في اي ثابته للاتصال بالنظر الى ذلك فاما الى الصفه
 تزجها مع فلا يختلفان باختلاف الاصناف والاعتبارات اذ هما كالجواريه باللبنة الى
 الانسان ليحتمل انفكاكها عنها او اذ صانين اي ثابتا للاتصال بالذات فاما بل الصفه تزجها
 ولهذا يختلفان باختلاف الاصناف ولا يثبت انفكاكها من العقل وفصل ثالث ففان
 الحسن ثابت للعقل لذاته والقبح ثابت لصفته فجميعه نظر الى ان الحسن بلبس انقضاء
 الحققة وهذا الخلاف انما هو بين الغامضة فكل من تعرض لهذه المسئلة من اصحابنا والفرق في
 قليل الجدي والظن انهما قد يتجهان بالذاتية كاي الصدق والاحسان والكذب والعداوة
 عند عدم العارض وقد يتصلان بالعصبية كاي الامور عند عرض الحسن والقبح لها

في

في

واعترض على القائلين بالذاتية انه متى بالعرض في الشيء الواحد يختلف مكان تارة حسنا وتارة
 فيها كمال الصدق والكذب نازا الكذب النافع حسن والصدق رديع والعكس ولو كانا ثابتين
 مختلفا واجيب بالمنع من دفع الاختلاف في شي واحد ولما وقع في ماهيتين مختلفتين
 الذي وقع فيه الاختلاف داخل في عمومهما لسان ذلك ان الكذب النافع مثلا مخرج من
 مخالف الواقع فما هيته يقتضي القبح ورجح انه نافع فهو ما هيته اخرى يقتضي الحسن فالحال
 ما هيته مختلفتان والحاصل ان الكذب القبح وان كان عين الكذب الحسن بحسب اصل حقيقة
 نفس الكذب لكنه مخالف لغير الحقيقة كونه ناهيا فالكذب من حيث هو كذب حقيقة متارة يقتضي
 القبح لذاته من حيث انه نافع حقيقة اخرى متارة مغايرة للاول يقتضي الحسن وان عليه
 بالمنع من كونه ما هيته مختلفتين انما يلزم من حسن الكذب النافع ان يكون حسنه لذاته بحيث
 يدخل ما يقع به حقا لاختلاف في ما هيته بل التكاليف حسنه غايبي وعلى هذا فالجواب الثاني
 ان يقال لا يخفى ان يكون الشيء الواحد قبيحا بالذات تارة حسنا بالعرض اخرى فاما الخدو
 كون الشيء الواحد حسنا بالذات تارة قبيحا بالذات اخرى وبالجملة فاما يلزم ان يفكك الذي
 لو كان عرضي العرض موحدا لزم انه وليس كذلك بكونه اضافي في شيء بالذات فيقتضيه
 بالعرض والعرض ايضا على القول بالذاتية بانه يلزم منها بطلان النسبة من حكم الحكم كما بين
 الى اخرته وبالعكس وير عليه ما ورد على الاول والكلام الكلام واعترض ايضا انهما لو كانا
 ثابتين لاجتمع التفاضل حيث تفكي لا كذبين غدا سواء صدقت ام كذبت فان صدقت الحسن
 لكاز الصدق والصدق لا يستلزم الكذب اليقين ومنزوم اليقين فيجوز ان كذب فالصدق كالحال
 الكذب والحسن لا يستلزم الصدق في قولك لا كذب في الحقيقة الى الحسن حسن وبالجملة بان
 ان يكون فعل في حد حسنا بالذات قبيحا بالذات وهو محال للتناقض المذكور وهذا بخلاف
 اذا قيل بانها اشعر عين كما عليه الاشاعرة ما يجنبان ان كما يقول ما يجنبان ان القائلين
 على الاول يوجب اسقاط احداهما لا يخدو فيه لان حقيقة عجز اعتبارا لما عجز جعله
 وعلى الثاني لا اختلاف لاختلاف اعتبارا فانه حسنه من جهة رديع من جهة اخرى واجيب
 بان اجتماع التقيضين انما يمنع اذا كان المحل متحد في الحقيقة ما اذا كان متصفا بهذا التضافا

حقيقا

حقيقا انما اذا كان الاختلاف باحد من تصديقها والاخر صريحا باعتبار اللزوم فذلك لا يحل
 بل جائز لان الاختلاف العرضي ليس باختلاف في الحقيقة في الاجتماع ذلك كالحال في
 السببية فانه يقتضي بالاسكون تارة وبالحركة اخرى وما عمن فيه من هذا القبيل فاما ان
 صدقت في عند مائة صدقات صدقت بالحسن حقيقي وبالصدق عرضي باعتبار اسئل مد لكذلك
 قولك لا كذب بن غدا ما كذب بالامر بالعكس وبالجملة فالذي يستلزم القبح لا يكون قبيحا بالذات
 بل عيانا بكونه قبيحا بالعرض الذي لا يستلزم الحسن ليس بحسن بالذات واورده عليه انه لا يرد في
 اجتماع الصدق قبيحا في هذا الكذب حسنا فليكن بان حسن الاشياء وقبحها ذاتي جاء
 الاجتماع واجيب ان القائل بالذاتية غايره ما اراد ان الفعل في حد ذاته انما يكون حسنا
 او قبيحا لا يمنع ان يكون قبيحا بالعرض ما هو حسن بالذات وهذا الصدق حسن في نفسه
 القبيحا انما اتفق في مخالفة ما رعبه من الكذب ويكون حسنه الى الصدق نسبة السببية
 الى الساكن في حصة احدتها ليس في الحقيقة صفة الاخر فم يقيه السؤال لوراء القائل
 بالذاتية ان كل حسن وقع ذاتي واجاب بعض الشراح المواقف لاصل الاختلاف بانما يستلزم
 كون مستلزم القبح قبيحا لا كذب مستلزم الحسن حسنا لان ذلك ليس ضروريا فيه نظر رافعي
 واجاب بعضهم ايضا عن اصل دعوى انهم التناقض على دعوى الذاتية بان كل من يصدق
 بالذاتية ان الافعال حسنا وقبيحا ثابتين وليس المراد ان الحسن والقبح لا بد ان يكونا ثابتين
 بل يجوز هذا القائل ان يكون للاتصال بعد كونها موصوفة بالذاتية ان تصنف بالذات
 ومع فقد يتجمع حسنان في فعل كالصدق النافع وقد يجتمع قبحان في فعل كالكذب الظار
 قد يوجد احدهما دون الاخر كالصدق الظار والكذب النافع واجتماع التقيضين لهما
 يلزم لو كان كل واحد منهما ثابتا وليس الامر كذلك كما عرفت والاشتغال بهذه المسئلة
 مع تلك المسئلة ما يقتضي العجز بل لا بد ان صاحب هذه الاسطر ان يجمع الفئلة بعضها
 وتقبل لتأنيده وهو جازم بالعالم الذبني الذي في التفسير والفقه والحديث وما يوجب
 اليها عجز بعض الكاشلين الملتصقين بحسن الله حاله قال المحدث المرافعي في
 كتاب امل الامل في رحمة كان فاضلا عالما ماهرا حكيما متكلما محدثا فقيها شاعرا

الفقه بيان علم الأخلاق بقرب من خمسمائة بيت كتاب علم اليقين في أصول الدين في أربعة
 عشر ألف بيت وخمسة عشر ألف بيت في سنة اثنين وأربعين بعد الألف كتابها الفقه في شرح
 من كتاب علم اليقين ولبابه في سنة الألف بيت كتاب عين اليقين في أصول الدين في أربعة
 عشر ألف بيت تقريباً في سنة ستة وثلاثين كتابها أصول الفوائد وهو مختصر مهمات علم
 يقرب من أربعة آلاف بيت وقد صنف في سنة ثمانين بعد الألف كتاب بحجة البصائر
 الأجلد ومجموعه ثلاثون مئة بيت ألف بيت تقريباً وقع الفراغ منه سنة ست وأربعين بعد الألف
 كتاب الحقائق في أسرار الدين وهو مختصر كتاب الحجج واللباب في سبعة آلاف بيت في سنة ثمانين
 وألف كتاب فروع العيون في ثلاثين ألف وخمسة مئة بيت في سنة ثمانين وألف كتاب الكفاية
 المكتوب في علوم أهل المعرفة في أصولها يقرب من أربعة آلاف وأربعمائة بيت صنف في سنة سبع
 وخمسين بعد الألف كتاب الكليات في سنة ثمانين وألف بيت المكتوب في سنة ثمانين وألف بيت
 بيت كتاب الثواب وهو مائة بيت من الكليات المكتوب يقرب من ألف بيت وصمته بيت كتاب
 الكليات المكتوب في بيان التوحيد في مائة مئة بيت صنف في سنة ثمانين وألف كتاب
 الكليات السبعة المنزعة من أربعة مئة بيت في ثمانين وألف بيت صنف في سنة
 ثمانين وألف كتاب جلاء العيون في بيان أنواع أذكار القلب في مائة بيت كتاب شرح العلم
 في بيان هيئات العالم وأجسامه وأفعاله وكيفية حركات الأفعاله والعناصر وأنواع
 البسائط والركبات في ثلاثين ألف بيت كتاب انوار الحكمة وهو مختصر من كتاب عين اليقين
 مع تراجمه اختصت به يقرب من ستة آلاف بيت في سنة ثلاث وأربعين بعد الألف
 كتاب اللباب وهو لباب الفقه في الإشارة إلى كيفية علم الله سبحانه بالاشياء في مائة بيت
 اللب وهو لب العقول في معنى حدوث العالم في ثمانمائة وسبعين بيتاً كتاب بيان
 ذكر فيه تحقيق القول في كيفية دوران يوم القيمة يقرب من خمسمائة بيت في سنة أربعين
 بعد الألف كتاب مرة الآخرة تنكشف فيه حقيقة الجنة والنار ووجوبها الآن وطلبها
 من الدنيا في ثمانمائة بيت وقد صنف في أربع وأربعين بعد الألف كتاب ضياء القلب
 في تحقيق حقيقة الأحكام الخمسة التي تحكم على الإنسان في باطنه يقرب من خمسمائة بيت

في سنة سبع وخمسين بعد الألف كتاب تنوير اللذات وهو تعليقات على تفسير القرآن الفصحى إلى
 الكاشف الموصوف بالباب يقرب من ثلاثين ألف بيت كتاب شرح الصحيفة التجارية شرح منهلها
 لعلاء يحتاج إلى الشرح بإيجاز واختصار يقرب من ألف بيت وثمانين في سنة خمس وخمسين بعد الألف
 كتاب الكليات النظرية ذكر مشاء اختلاف الأئمة المرجوة وهي مائة كلمة يقرب من ألف بيت في
 سنة وستين بعد الألف كتاب إشارة السحرة في شرح الفقه الإمامية يقرب من ألف بيت في
 سنة اثنين وثمانين بعد الألف كتاب الأربعين في مناقب أمير المؤمنين يقرب من ثلاثين ألف
 بيت وثمانمائة بيت كتاب حفيد الفقيه في أخذ الأحكام الشرعية ليس بالأحكام الكليات الستة
 يقرب من ألف وخمسمائة بيت وقد صنف في سنة ثمان وخمسين بعد الألف كتاب الرضا القلبي
 بالحق المبين في تحقيق كيفية التوفيق في الدين يقرب من مائة وأربعين بيت وقد صنف في سنة
 ثمان وستين بعد الألف كتاب الأصول الأصلية التي تشمل على عشرة أصول مستفلة من الكليات
 يقرب من ألفين وثمانمائة بيت في سنة أربع وأربعين وألف كتاب تسهيل الجليل في الحجج في
 انتخاب كنف الحجج للسيدان طاب من العلوي يقرب من ثمانمائة بيت في سنة أربعين بعد الألف
 كتاب فروع الأصول الفقهية التي تشمل على خلاصة علم الفقه صنف في عنوان الثواب وهو أول
 مصنف له في العلم يقرب من ألفين وثمانمائة بيت كتاب أصول العقائد في تحقيق الأصول
 الخمسة الدينية يقرب من ثمانمائة بيت في سنة ثلاثين بعد الألف كتاب خلاصة الأصول
 منهاج الحجة في بيان العلم الذي طلبه فخر على كل مسلم يقرب من ألف بيت وثمانمائة بيت
 وأربعين بعد الألف كتاب خلاصة الأدراك يقرب من ألف بيت وثمانمائة بيت وقد صنف في
 سنة ثلاث وثلاثين بعد الألف كتاب ذريعة الفاعلة من جميع الأدعية المفيدة للناجاة
 المنقولة من الأئمة يقرب من خمسة آلاف بيت وقد صنف في سنة ثمانين وألف كتاب
 منقلا لأعداد خمسة على أذكار والدعوات المتكررة في اليوم والليل والأسبوع والسنة ثمان
 من خمسة آلاف وخمسمائة بيت وقع الفراغ من تصليفه في سنة سبع وستين وألف كتاب
 أهم ما يعيلى في علمها على مائة في الشريعة المطهرة من العلم يقرب من خمسمائة بيت كتاب
 الخطب التي تشمل على مائة خطبة وثلث مئة سنة والعديد يقرب من أربعة آلاف بيت

أصول

سنة

ما اطلع عليه الا انها لا وجد له لان ذلك خلاف ظاهر العبارة وليس ذلك بمصطلح علمي الا ان
 يدل على الاول ايضا قوله بعد ذلك ولم اعمد من هذا الا على ما علم وحل المصطلح في الملة فيكون
 الدين والمذهب فان ظاهره انه موافق للاصحاب في حجة الاجماع الكاشفة وكونه كاشفا في الجملة
 الا انه ادعى ان الكشف من قوله لم يخفى في الغرض هات وان خالف نفسه في ذلك في اثباته بباحث
 الكتاب في موضع شئ والمكتبة مشرفة ولا شاعرة للشبهة من غير دليل عليها يدل على ذلك الحكم وان
 كان ضعيفا باصطلاح المتأخرين او المتقدمين ثم ان العزم بين الاصح عدم حجة الشبهة وهو الشئ
 بينهم ومن قال بعض الفضلاء لو كانت الشبهة حجة كانت لميت بحجة ذلك لان المسألة من علمها
 منهم من قال بان السداد باب العلم انفي الى حجة كل ظن امان يقول بحجة الشبهة محل الظن
 منها بل ربما يحصل من بعض ارباب من حوله من اجابوا بالاكاذيب ولكن قد تقدم الكلام في ذلك ثم ان السبب
 في انكسار على بعض الاصحاب احاقا المشهور بالجمع عليه واستقر به ان كان مراد صاحب الجمل في الحجة
 لا في كونه اجماعا واجمع له بان عدلهم تمنع من الاتهام على الاستدلال بغير علم ولا يلزم من عدم الظن
 بالدليل عدم الدليل بقوة الظن من جهة الشبهة سواء كان اشبه بالاولى بالثانية بان يكون بينهما
 او القوي قال ولو عارضنا القوي ازا علم الخلاف على الرتبة وكذا لو عارض الشبهة
 الى حيث ضعف حديث قوي فالظاهر ترجيح الضعيف انتهى ولا يجب بان عدلهم تمنع من الاتهام
 بغير دليل ولكن لا يلزم ان يكون ذلك الدليل موقفا بالاعلى المطر اذ ربما اظفر ما ليس بالاولى بالثانية
 واخطاه ولا شبهة غير ما هو عليه ولا ينافي عدلهم بتفكير الفقيه لهم في ذلك غير جازم اما
 حصول الظن من الشبهة فليس بمشكوك في الكلام في القول على هذا الظن ولعل الجواب في ذلك
 مسلكتا من حصول الشبهة التي يحصل منها قوة الظن انما هي الشبهة الحاصلة قبل زمان الشئ كالاولى
 بعده واكثر ما يوجد مشددا في كلام الاصحاب حديث بعد زمان الشئ كانه عليه والدي في كتاب
 الرعاية الذي لفته في دراية الحديث مبنيا لوجهه وهو ان اكثر العقلاء الذين نشأوا بعد الشئ
 كانوا يبعثونه في القوي بتقدير الكثرة اعتقادهم فيه وحسن ظنهم به فلما جاء المتأخرين وجدوا
 احكاما مشهورة قد علم بها الشئ ومصابوه فحبوها مشهورة بين العلماء وما دونها من جهابذة الشئ
 وان الشبهة انما حصلت بما جرت عليه نالوا ذلك ومن اطلع على ما يتتبعه وتحققوا الشئ الفاضل الحق

هذا هو الوجه

سيد الدين المحقق والشيخ في الدين بن طاهر قال السيد في كتابه المسمى باليهي لثمة للهمزة
 احبر في حجب الصالح ودام ابن ابي فراس انما يجيى حديثه انه لم يبق الا انما يد مقت على التحقيق
 بل كلامه حاك وقال السيد عقيب ذلك والآن فقد ظهر ان الذي يفتي به ويوجب على جليل واحفظ
 من كلام العلما المتقدمين انتهى وفيما انه انما لا يخرج وحصول الظن من شئ من القدماء فليس لك
 بمنكر ان اولد الحجة بناء على اصله الذي اصله قد عرفت ما فيه سابقا في محله ثم ان ثبت لك
 الى عقيد الشئ في الاحكام وانما هو الجليل كما لا يخفى على من لا يخطئ كلامهم وتمامهم بل لا يوافق
 برودن على الشئ في فتاويه واقواله يعلم ذلك من كلامهم وفتاويهم في كثير من واقع بعض الاستدلال
 الفضلاء المتأخرين على حجة ما فيها اقوى من خبر الاكاذيب والاستدلال بغير علم بها انما هو بغير
 ولا اقل من ان يكوننا اخذنا من باب تنقيح المناط وما استفاد من الاخبار وما اشترطها من
 الاحتجاج كما في المقولة ورواية زواره وغيرهما ما تقدم وما اول الخبر الضعيف المعبر بالشبهة حجة
 اقوى من الخبر الصحيح وذلك كله لكان الشبهة واما الاصل حجة الظن في الشريعات مع العلم انما
 الجمل على المنع كالمقياس والاحتجاج لا ريب انه يحصل من الشبهة بالظن غالب قوي وذلك
 بحجة والمجيب عن الاول انقياسا او لونية خارج عن مدلول اللفظ وليس حجة في الصريح فضلا
 عن الاصول ولا منع كونه اقوى من خبر الواحد الصحيح لان كان المراد انها اقوى من جهة الحجية
 اول البوت ولما ردت الظن الحاصل من الشبهة اقوى من الظن الحاصل من اجابا والاخبار واما
 الاستدلال فليس بمشكوك في على حجة الظن مع تقدم الاقوى وهو في محل المنع كما عرفت ومن
 ومنع كون ذلك من باب تنقيح المناط لان من شرطه ان يكون المنع العقل والاخبار وهما متفقان
 صاعدا عن الثالث ان غاية ما دلت عليه تلك الاخبار كون الشبهة مرجحة لاحد الخبرين على الآخر
 لا كونها حجة بنفسها كما تقدم تحققة كانت باقية الترجيح المذكورة في تلك الاخبار ليست بمنها
 حجة من دون مقارض بل مرجحة كالايضا وبذلك يعرف ما يحكي عن الثالث ايضا واما الجواب
 عن الرابع فقد بينا سابقا ان الاول العقلية والتقليدية اية ورواية انما دلت على اصل التبعيد
 حجة الظن مع الاضافه بالدليل لا العكس كما تقدم تحقيق ذلك معضلا وانسداد باب العلم لا
 يقتضي اصاله حجة الظن وانما يقتضي جواز العمل بالظن فيما استند به العلم فيه وهو المعلوم ان

الكلف سابقا فكان الكتاب والسنة لا يغيرهما بعد استلزام العلم منهما بيقين جواز التمسك
 على اقل الموصل اليهما لا يظن بالاعتقاد على قانون مخصوصة اعتبرها الشارع كاجزاء الاحاد
 الاستصحاب والاولى الشرعية التي يات بها بيانها وبالجملة فلا يبين متبعة الشريعة من غير دليل
 اذن جملة الشهوريات اصلها عدم جهة الشريعة ومن المشهور ايضا انه رتب مشهورها اصلها
 بناء على اصول متبعة ليس اليها من الشرع سبيل المعروف بان الاستصحاب ان الاصل يطلق على
 معان اخرجها الدليل كما يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة لا يغيرهما وانما الرابع
 كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة وانما القلعة كما يقال الاصل في البيع الزم والاصل في
 تصرفات المسلمين الصحة وما بينهما الاستصحاب كما يقال اذا تناقض الاصل والظاهر الاصل فلهذا
 ورعا انهما هما بعضهما الى اربعة عشر الاول اصل لعدم الشيء الحادث الثاني اصل عدم تقدير
 الحادث الثالث اصل عدم وجوب فعل جوي الى ان يثبت دليله الرابع في الترخيم في فعل وجوب
 كذلك الخامس في تخصيص العام الى ان يثبت المحصل السادس في تقدير المطلق الى ان يثبت القيد
 وفي معناه في السبع في الاشرط بشرط مختلف فيه الى ان يثبت هو راجع الى احداث
 الثامن في مطلق الحكم الى ان يثبت دليله التاسع في تغيير الحكم الشرعي في الحالة السابقة وهو
 السمي بالاستصحاب في نفس الحكم الشرعي اثباتا او نفيا العاشر في تغيير الحالة السابقة الى ان يثبت
 تغيرها وهو السمي بالاستصحاب في غير نفس الحكم الشرعي اثباتا ونفيا ايضا الحادي عشر في القيد
 الكلية الثاني عشر الحالة الراجعة الثالث عشر الدليل كما في الكتاب والسنة الرابع عشر في
 العقدة كما يقال اصل حري راصل محرم مسلم ومن تامل حق التماس علم ان هذه الحائز الاربعة
 عشر جعلها بل كائنا غير خارجة عن تلك الاربعة المقدمة مع القسم الاول من معاني الاصل
 الاربعة عشر يدك عليه ضرورة العقل فان من الامور والعامة المقطوع به تلك الحقيقة في
 نفس الامر هو عدم كل حادث بالنسبة الى وجوده ومن اثبت حدوثه في نفسه ثلثه لا يمتنع
 عما سابقا وهذا معنى كون عدمه حادثا أصلا بالنسبة الى وجوده ولا يمتنع هذا اليقين الا
 بالعلم بوجود الحادث من طرف من الحس والعقل او العقل فاذا ادعى احداث الحادث حكمه بالإجماع
 الشرعي عليه الدليل فلا كان الحكم منقيا بالاصل فيمكن للفقهاء ان يقولوا الاصل عدم الحكم

محل الاستصحاب

حتى ثبت

حتى ثبت لا يقال ان هذا الاصل لم يبق على حاله بعد ورود الاخبار والتظاهر من الشارع بان
 في كل واقعة حكم من الاحكام لا ينفصل الا بالعلم من احوالها فيحكم بغيره بالنسبة الى المكلف لا في الواقع
 وانما المراد في التكليف بذلك الحكم وجوده في نفس الامر والواقع وانما المراد في التكليف
 بذلك الحكم وجوده في كل شيء لا يجدي نقرا لالتزم تكليفنا الا بيقين كما لا يخفى على المتأمل
 وما يات لهذا من مزيد نزع وانما المعنى الثاني هو ما ياتي الى الاول في الحقيقة وشال الماء الذي جدد
 فيه نجاسته بعد الاستعمال ولم يعلم هل وقع في النجاسة قبل الاستعمال ام بعده فيقال الاصل عدمه
 تقدم النجاسة فلا يجب غسلها الى ذلك قبل وقوع النجاسة ومن وجب ذلك ان يقال انه لا يحصل
 لنا القطع بتحقق لعدم جميع الحوادث في الواقع واستصحابنا الى الان الذي علمنا او ظننا حصول
 الوجود فيه فيكون الرابع عندنا في كل ان سابق على ذلك ان عدمه فيصير ان نقول الاصل عدمه
 وجود هذا الحادث في الاصل المتقدم على ان الذي علم او ظن وجوده فيه في الان المتقدم على
 التقدم وهكذا يرجع القوي الى الاول ولا يجوز ان يحكم بعدم تقدم حادث على حاله في الاصل
 هذا الاصل وليس الموقوف على هذا التقدير لعدم انقطاع اسم الامر لعدم الاذن لكل حادث سبق
 حصول وجوده فتقدم الحادث على هذا هو سبق وجوده بالنسبة الى الان الذي علمنا او ظننا
 فيه الوجود فليس التقدم والتأخر مقيما الى امر مفاد الحادث وانما اذا لا يخفى حادثان حصل
 لنا العلم بوجود واحد منهما في آن وارفع لاجله القطع او الظن المحصل بعده المستقر حصل
 لنا العلم بوجود الآخر في آن الذي بعده له في آن فلا يكون الاصل ان الحادثان حصلوا
 ان حدوثه وخرجه العلم الى الوجود من دون تأخر وجوده عندنا به وقد حصل حصول
 ذلك الان بان اذن زمان في يجوز لنا ان نقول ان الامر عندنا استمرار عدم الحادث الثاني
 الى الان التام الذي انكشف فيه وجوده علينا لا نفي ذلك الرجحان لاجل احتمال ان يكون
 حادثا في آن متقدم على ذلك لان ما الحادث الاول فقد انقطع العلم بالظن بعد مد في الا
 المتقدم فبين لاجله تقدم وجوده على هذا الحادث وانما هذا الحادث ما يرجح تأخر وجوده من
 معنى اصل عدم تقدمه على الآخر وانما القسم الثالث وهو جلالته في الوجوب بمعنى ان الامر
 الحاصل المقطوع به عدم شغل لزمه المكلف بل عدم فعل عليه وعدم اخرج بالاسم في تركه قبل ان

يخرج الحكم من الشارع اليه لا يستحال تكليفه الفاعل ولزمه تكليفه لا الاطلاق وقد امر بغيره بغير
 المجتهدين والاختيار بين المتخالف فيه احد ولم يدع احد ان ما يحتمل الوجوب حكمه الوجوب
 اما القسم الرابع فيبني ان يكون التكليف في كافي الثالث والدليل الاول ان الاختيار بين
 خالفها فانهم من قال بوجوب الاجتناب ومنهم من قال بالوجوب حاشا القسم الخامس
 والشابع فنفى الاصلية فيها صوت الرابع عند كل مخاطبة ارادة المتكلم المعنى الظاهر من كلامه
 ان يقوم دليل على خلافها فالراجح ارادة العيون من التام والاطلاق من المطلق والمفهوم بالاشتمال
 فيما الربيعين له غاية وانتهاء وعدم التقييد بشرط عدم كونه مع المسكن عن اشتراطه به وهذه
 كلها اعم الاكلام فيها انما الكلام في انه هل يجوز العمل بالباطن والمكلف وما ظاهره الدوام قبل الغرض
 عن الغرض والمقصد والنتيجة امر لا فرق لان اشهرها الثاني ولما القسم الثامن فقد ظهر حاله
 ما سبق ولما القسم التاسع والعاشر فيجوز في جميعها او اما القسم الحادي عشر فينبغي
 في تلك القاعدة فان دل عليها دليل معتبر قول عليها والافلا وانما الثاني عشر فهو كونه
 اذ لا بد من بلاضا الرجحان فان حصل من دليل معتبر قول عليه والافلا وانما الثالث عشر
 الرابع عشر فما راعى واضع وتفصيل هذا الامثال ومن خرج هذا المعال على وجهه انق وعقوب
 يحتاج بسطه في بطلان **المبحث الاول في البرائة الاصلية** قد تطلق البرائة الاصلية كثيرا
 يراد بها اصل البرائة اي الاصل الذي هو البرائة فتكون الاضافة بيانها وقد عرفت انها
 بهذا المعنى تماثلان فيها بين المجتهدين والاختيار بين وعلى غير هذا الاجماع عمل من
 الاختيار بين كالحديث الثاني وغيره والعقل والنقل فذلك على وجهها اقول في بيانها
 الله فها **الاما** اتاها وقوله نعم وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما
 يقولون وقوله نعم ما لم يصلوا وقوله نعم ما لم يسمعوا اشياء وعندها لما لا
 يعطون المعجزه لك من الايات والاختيار والاشتمال في اصله الا باجتهادنا يعني الرابع
 للوجود رجحان البرائة من التكليف لما في مشغل الذميه من المؤنة لا اجتنبه الى ان يجد الدليل
 وصدق التكليف وتعليقه بالمكلف الرابع في ذلك كله عدم حتى يعمل خلافه واصالة
 برائة للذمة بهذا المعنى امر مستمر يمكن ان يتعلق به في غير كل تكليف كيثا فيه من مد

في الاختيار

كلها جاز

خارجا الى رعايات الاستصحاب لان الاستصحاب كما يافتنا في عبارة الحكم ببقائه على بقاءه واحتمل
 وزالة لا ما علم ببقائه وقد عرفت ان رجحان البرائة امر مستمر للذمة لا ينزل وتلا تعلق البرائة الاصلية
 ويترادف بها البرائة القديمة المعلوم حصولها على حد من التكليف وتبليغ في التعلق بهذا الامر
 الاستصحاب ويكون التمسك بها عبارة عن استصحابها وهذا القسم من الاستصحاب هو المسمى عندنا ما
 باستصحاب حال العقل والفرق بين المقامين ان البرائة القديمة قطعية لكن بقاءها الذي هو الجاهل
 بالاستصحاب على خلاف اصل البرائة فانما في نفسه ظني واستمراره اي حصة التعلق به في كل ان يظن
 انه كثر ما يشبه اصل البرائة باصل الاباحة والفرق بينهما كما انما للاستاد الشرع في شرحه الى ان
 ان البرائة تعال في مقابلة التكليف وانما يتعلق باصل البرائة في الرد على من يدعي حكم اريد تكليفها
 كوجوب الوقوف واستصحاب اصله المعنى او ضحا كما يدعي ان في عين الدابة ضعف بقاءه فقول الله
 ما ثبت الرابع ودعوى ان اوجه تخرج الى دليل لاصل البرائة من ازايده وهذا بخلاف اصل
 فانه انما يتعلق بين الرد على من يفتك من الاقدام على فعل من الاصل او تناول في تعلق الله
 من مأكول او شراب او ملبس او نحو ذلك فنقول الاصل في الاصل الاجابة وفي الاشياء المل
 حتى يدل دليل على المنع مما يجمله البرائة من الوجوب والذم وما يتب على الوضع ليس الا لا
 في سائر افعال العباد وهم من قيام او قعود او كل او قتل او ضرب او نحو ذلك فاما قيل ان
 ضرب الدابة للمشي حرام فنقلت باصل الاماحة فلما قيل ان عليه كفارة فنقلت باصل البرائة
 وكيف يكون ثلثا من واحد باصل البرائة مع عليه كما على الحق صغيره باصل الاباحة فقلت فيه
 الاقوال فيه ثلاثة كما بين وهذا الشيخ يتوقف في الاباحة ويقول بالبرائة وكذلك اهل الحضر
 استعظم هذا وظن ان بين دعوى اصله المحض واصالة البرائة تناقضا واري تناقض في اوجها
 ان الاصل كلها والاشياء على المحض بلغ العقل من التفرغ في مال الغير حتى يدل دليل على الآ
 وان الذمة من حيث من التكليف جعل من الاما لا وجوباً او نكاحاً باطل الاصل عدم سببها في
 او شرطية له او ما يفرض منه وكيف كان فالبرائة الاصلية هي نفي الوجوب بالاشياء عتلا
 ونقلا كتابا سنة لان التكليف بالشيء مع عدم العمل به تكليف للفاعل وتكليف بالاشياء
 وهو ناطل عقلا ونقلا اية ورفاية وستاق الايات والاختيار الدالة على ذلك **المبحث الثاني**

الفرق بين اصل البرائة والاشياء

الفرق بين اصل البرائة والاشياء

أو شرع

اصالة الاباحة

اصالة الاباحه

في اصالة الاباحه بالحق الذي تقدم والحيث فيها يقع في مقامين المقام الاول في مقام الكلام فيها
 قبل ورود الشرع بمعنى ان الاشياء قبل ورود الشرع هل حكمها الاباحه او القبح او الوقت في عقل
 الكلام في ذلك حسبما حققه بعض الافاضل ان الاشياء اما ضرورية لا يمكن البقاء والقيس عليها
 كما انفس الخلق ولا خلاف في كونها غير متغيرة قبل ورود الشرع عند من لا يجوز ان يكون
 بطاوعا واما غير ضرورية يمكن البقاء والقيس بدورها في عند المعزلة ضمان ملائمة العقل
 فيها تنقسم خشيما لا احكام الخمسة لانه ان اشبه احد طرفيه على مفصلة فاما ان يكون تلك
 في خلقه فلام اولى تركه فواجب والاثان اشتمل على حصيلته في خلقه فتدبر ان في تركه فلام
 يشتمل على حصيلته ايضا فبالحق ملائمة العقل حسنها ولا يفتريا لكنها ما تفتقر اليه في كل
 القوم والفاكهة مثلا فلهذا قبل ورود الشرع تما اختلف في حكمها ناكرا اصطفا بانه من الرغبات
 العلامة والمعزلة البصر على الاباحه ويحكي عن بعض الاصحاب والمعزلة البعد لانه انما على الخط
 واليك في الشيخ المعتمد الشيخ الطوسي مناو ابي بكر الجعفي من العامة الوقت بمعنى انما يجوز
 حكاه في مقام ما هو اباحه او يحرم والاختلاف بين الفاضلين بالوقت والخط في وجوب الكف عن
 الاقدام ولما اختلفوا في تعليله فمن قال بالخط كلف لانه اعتقده انه مقدم على غير مقتضى حبه
 من قال بالوقت انما كلف لانه لا يمكن من كونه قارعا على مخطو فيه ولو حسب الاشياء الى الله لا
 حكم لها قبل ورود الشرع واستدل الاولون بانها منفعه خالصة عن اشارة للمفسد لما حذر
 الاجل والاذن في التعريف معلوم عقلا كانت حسنة اما انها منافع فظاهر وانما انها خالصة
 المفسدة لانه المفروض وانما ان الاذن في التعريف معلوم عقلا فلانه لا مضرة على المالك في
 الانتفاع بها وانما ان ما كان كذلك فهو حسن فلانا نعلم حسن الاستقلال تحت جعله في نظر
 في مرآة اخلاص انما اذات المفسد وكان غير مضر بالمالك لانه العلم بالحسن واليمن العلم بهذه
 الارضات وهي موجودة فيها نحن فيه فوجب الحكم بحسنها وانها باحالة وهذا معنى القول انها
 منافع بلا مضرة فان قيل علم حصول العلم بمفاسدها لا يوجب خطاها لانها لا احتمال انما لها
 على مفاسدها غير معلومة ولم لا يجوز ان يكون احتمال المفسد كافيا في كون الشيء قبيحا فلا يتم
 ما ذكرتم قلت لو جمع الاقدام لاحتمال المفسدة لفتح التارك لاحتمال المفسدة ايضا فيه وجوب

الاشكال

الاشكال من كل واحد منهما المستان فكيف ما لا يطلق وايضا العبرة في كون الشيء قبيحا
 على مفسدة مستندة الى اشارة وانما احتمالا المفسدة الخالصة عن الاشارة فلا يصدق بها الا
 انه باو من استغنى عن خطاها على المفسد لا يميل فيه با احتمال مقتوله ويحكي
 ما لا يجوز من المضرة في الفعل من غير اشارة على ذلك ملحق بغير اصحاب الدماء والمجنون من ذلك
 وهذا يدل على ان الشيء اذا كان خاليا عن اشارة المفسدة لا يوجب مضرة وانما مضرة القابل
 بالمرموق ذلك تصرف في ملك الغير بغير اذنه وهو يوجب عقلا واجب بانما لا يكون تصرفا
 بغير اذنه المالك فانما الاذن فيه معارم بالعقل كالاقتضال بخايط الغير فانما اقتضا اذنه
 في ذلك سلمنا لكن لا نسلم ان التعريف في ملك الغير مطهر وانما هو فيما يتصرف به المالك
 هو من ماله عن البصر فلا يحرم ثم قال كمن يبيع في حق وهو الحكم بالحسن فيما نحن فيه مما لا يجمع
 مع فرض انه مما لا يدرك بالعقل حسنه ولا يفتريه ويكون الجواب عن ذلك بان العقل لا يدرك الحسن
 والقيح بالنظر الى حسنها وصيانتها في حكمها اما بالنسبة الى الجميع ويمكن ان يجاب ايضا عن ذلك
 ان الله عز وجل لا يدرك حسنها ولا يفتريه ابتداء وجملة عن ملاحظة شيء اخر ولا يفتريه في ذلك
 بالحسن عما لا ينظر الى الدليل تمام انفق كلام الفاضل الجواد قال الصدر الشريف في شرح
 الرازي بعد نقل كلامه اقول الغرض من عقد هذه المسئلة هو ان يجعل للفقه قاعدة كلية
 ليضرب بها صغرى مسألة الحؤول ويستخرج منها هكذا هذا الشيء فيه منفعه خالصة عن المفسد مع
 اذن التعريف فيه وكلها هو كذلك فهو حسن فهذا هو تقدير العقل الحسن من حيثها خصوص
 ما نظم من كلام بعضهم ان ما يدرك العقل حسنه ويحقه سواء كان بالضرورة او بالنظر داخل
 فيما يستعمل به فقولهم يمكن ان يجاب على نقله لعل ما قلنا اما بالناسل ويمكن ان يقال ان
 مقتضاه هو ان التزلز فيما لا يدرك العقل حسنه او يفتريه بدليل يخص به ان ادرك حسنه
 دليل عام تجري في الكل مثال الا ان هو ان نقول بهذا الشيء فيه النفع الفلاني وكلما انبه
 النفع فهو حسن ومثال الثاني تقدم والفرق بين القياسين عموم ومخصوصا فافهم
 لكن عبارة ومثارة انفق وجعل الشيد الثاني في التمهيد للمسئلة في مقامها انما وقعت
 ولم يوجد من يفتري فيها فاعلم حكمها قبل ورود الشرع وقيل الحكم فيها ولا يحكمها اصلا

وسمها ما لو رخص عليه القدر المعقود عنه من الدم مثلا ولم يعد من بعده فيقبل بغيره على هذا الأصل
 وفيه نظر لأن الخامسة ثمانية فلتضع الصلوة بها الامع يتقن المعقود على ان يقال ان الأصل
 حقه الصلوة وبقوله الخامسة من وجوب انزالها الى ان يعلم خلاصه ومنها ما رعد بعضهم فقال اذا
 نزلا في مطلقه على فعل من الاصل بل يدل على الجواز من جهة الشرع ان جهة البرائة الاصلية
 فيكون الاصل هو الاباحة فان قلنا ان اصل الاشياء على التزم ولما لم يرد على الجواز من جهة الشرع ان
 قلنا اصلها على الاباحة فلا بد من ايراد هذا الخلاف الاخير ان رعد هل يكون نسخا ام لا فان نسخ
 البرائة الاصلية بابتداء شرعية الصلوات ليس ينسخ على ما حقق في محله انتهى وفي بعض كلامه
 نظر لا يخفى واعلم ان هذا الأصل لا يتم على ما قلنا من ان يثبت الرسل سابق على خلق الرعية وان
 الارض لا تخلو من معصوم عجة على الخلق نعم هذا مما يتبع على مذهب الغامة انما يلائم بعد
 وجوب المعصوم في كل زمان والمكان الثاني في الاباحة الشرعية بمعنى انه بعد بقاء الرسل
 وروى الشرع قبل النبي الذي لم يجعل الينا الحكم الخاص به من الشارع حكمه الاباحة بمعنى عدم
 اشتغال النعمة به لان الحكم بالاستتغال مع عدم العلم بالدليل تكليف بما لا يطاق والذات
 طارئة الدلالة على ذلك او كما يحظر لغيره التفرغ في مال الغير بدون اذنه ولما لا يثبت
 الدلالة على وجوب اجتناب الشبهة او التوقف بمعقود علم العلم والمعرف من مذهب الاصحاب
 القول بالاباحة والمعرف من مذهب الاخباريين هو التوقف لم اقف على قابل باصالة
 التزم الا ان الفاضل الحديث السيد عبد الله التتري في شرح المفاتيح حكى ذلك فقال الاصل
 يطلق على ما ان قال ومنه يعلم حرمة كل فعل وجوب الى ان يثبت دليلها وبعبارة
 باصالة الاباحة وقد عدل عنها لظاهرة الى اصاله التزم فيما لم يرد فيه اذن خاص في الشارع
 فتقوا على ما حكى عنهم من ليس الشاب على غير الحيشة التي كانت معمولين عصر الانبياء وكذلك كل
 الاطعمة الغير المحذرة فيها ونحو ذلك وضعه ارجح من ان يحتاج الى بيان وما تمسكوا به في
 غاية الوهم وهو بالاعراض عنه تحقيق وتوقف اخرين فقالوا ان من بعض الجصوص طيب
 والافلاحة ولا يحرم ولا يندلج على ذلك بما ورد في الرمايات من انه سبحانه شرع لكل شيء
 حكما وانما ما من شيء الا قد ورد فيه كتاب ان سنة انتهى المعقود من كل امر وكيف يمكن ما نحن

في باب الاباحة

طهية

ادارة الاباحة الشرعية

ما عليه الحق والاباحة مستند عليه بالكتاب والسنن والاجماع ودليل العقل اما الكتاب فاني قد
 سها في قوله نعم ما كان الله ليضل فربما بعد ان هذه هي حتى يبين لهم ما يتقون ربها قوله نعم ما كان
 صلا عن مدينة بري من حجي عريانية لان الاشياء لم تكن على الاباحة بل كانت على المحل الجواز ان
 تكون عليه لم تكن فضلا من ضل بعد بيان ما يتقون ويحذرون ولا هذا من هلكات بخلاف ما نحن عليه
 وكان تكليفنا لغيرنا من دوننا لادواتنا وربما قوله ثم خلق لكم في الارض جميعا وذلك انه سبحانه
 امن على الناس بالذخا خلق ما يحتاجون اليه في الارض ولولا ان كان على الاباحة لم يحسن الانسان ان يخلق
 مخلوق ما حضر علمهم لتدبره ويحكم ما يحتاجه فيل اليه طلبهم وتحتاج اليه فقومهم بل كانت ذلك مما
 اشبهه قال الاصل الشرع في شرع الوافيه هذا الدليل هو من في شبهه كونه اللام للافتقار
 الاختصاص الشامل له يكون لفظه مانعة لفظه في الارض ملة الثاني ظاهر الارض وما في
 باطنها اما الاول فلا يفي التزم فيه لان كوننا الاختصاص من جهة الافتقار لغير ما في الارض
 صلاظ من الامة الاشياء فيه واما عموم الافتقار فاستدل عليه المم بانه لو لم يكن عاما لكان الحكم
 الاجزاء من الافتقار خلق المكلفين جميع ما في الارض ليقفوا به انتفاعا ما عرفت معلوم لهم ان
 يدينه الله لهم والكلف بعد شغل هذا الخبر لا يجوز له الانتفاع بشيء لا بكل شيء يمكن عنده ان يكون
 نافع له وان يكون مقتررا به والعقل لا يجوز الاقدام على الشيء مع تساوي احتمالي النفع والتضرر يكون
 اجتنابه بمثل هذا الخبر في البيع والفاخرة وهذا من نزه كلام الله تعالى فلا يليق بمقام الامتنان
 اتول ان مقام الامتنان لا يقتضي اريد من ان يعلم المكلف ان الله سبحانه انعم عليه ما خلق جميع
 على الارض انتفاعه واما ارشاده الى كيفية الانتفاع وكيفية ترمي حاصل من امر آخر وما
 اخرى فهو نوع ان يمكن لكل شيء نفع خاص به لا يجوز تعديده مثل حران شرب بعض الاشياء بدون
 اكلمه وقد بار الله سبحانه الخلال والخرام ببيان بيده من خلاصه الآية الكريمة على الاقضية كل انتفاع
 من كل شيء وبالحكمة ليس الآية الكريمة الشرعية لفظ والى على عموم الانتفاع من كل شيء والاكمل
 بمثل ما قاله الله ثم جعله مناطا للحكام الشرعية جرئة راي جريه قال الشيخ الحديث البناء
 في القوايد الطوسية وفي بعض الاحاديث القديمة عن امير المؤمنين ع انه قال في تيمم خلقكم
 ما في الارض لتقربوا به وقد قيل انه على تقدير عموم الانتفاع يكفي في مقام الامتنان باصالة الله

سبحانه جميع الاشغال بل كان يوزن بعضه عند الاضطراب لان عدم منع المظنون بقدرته
عليه الا ترى كيف منع الباني عن الانتقال بالهيئة في حال اضطرابه واما منع لفظه ما في
لفظه في الارض بل شاكلتها في هذه الآية في كتابي قوله عز وجل اني جاعل في الارض خليفة و
ظاهر انتهى وجيب بانه لم يقضى اليهم ان الانتقال لم يقعوا بما لا يبين وجه الانتقال فيه فلا
يحسن الانسان بالكل مع ان قضية الاختصاص تفويض ما خصهم به من حيثما يعقل من غير
هذا لك دلت عليه لك لا ينافي ذلك ما جاء من ان انا خلق للمعاشرة والامانة بين الاشخاص
والاعتبار كما استفاضت به الاجماع من قبل عليه الاعتبار بل انظر في الكتاب المجيد في واقع
كثيره مما تارة جعل الارض محادا والجبال اوتادا والشمس سراجا والقمر نوراً والنجم النجوم
وانزال المياه من السماء لاجل الماء الحيات خلق الجنان ولبنت النبات للناس والاشجار في شجرها
ثم جعل الاشغال وانتفاعهم بها في المعاش والرباش وغير ذلك وما من اخرى بالاعتبار في
ذلك كله كما ذكره المتأخرين من الفرقين قالوا في الجمع في تغييرها الى ايجالها لا انتقالها
في دينها بل بان تمتعوا منه بفنون المظالم والمراكب والمنازل البعيدة وفي دينها بان
تظهر فيه فيما يقتضيه من جلب الصنع الدالة على الضائع القادر الحكيم قال في هذا دلالة
على اصل الاشياء والاحكام لان يمنع الشرع وجاز لكل احد ان يتنازلها ويتوقع بها ومن
منه ما في الكائنات وغيره غير انه زاد في المنافع الدينية المذكورة بالآخرة رتبة ما رتبها
لاستعمالها على اسباب الدنس والذل فمراسبات الرخسة والمشفقة منها قوله تعالى انما امر عليكم
النية والدم ولم الخنزير وما اهل به لغير الله وجه الاستدلال انه سبحانه بعد ان اياهم
الطيبات حيث قال جل شانده يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان
كنتم اياه تبتدون اذ اذن بين الحرامات ليظهر عوم الاباح في نظر الانسان وكيف بالجور
وما حرم عندنا مما لم يضره خبثه كالارانب وبعض الاطيار والسموات وما حرمها الحرام بالاضلال
انما هو ما ذكرنا فلما عاف رسول الله اشياء فحرم بها السنة كما ياب في الاجزاء كما ان الحرام
المشروبات من الخمر عاف رسول الله الصبر وكل سكر خمرت حبيبا جاز في الاخبار فحرم
قبيل التيمم دون التيمم والبيان ومنها قوله تعالى في الانعام وما لكم الا ناكلها كما ذكر اسم الله عليه

من فصل

وقد فصل لكم ما حرم عليكم شيئا بل انما اتي قوله في المذنب من قبل حرم عليكم النية والدم ولم الخنزير
وما اهل به لغير الله والحققة والموتودة والموتودة والحققة وما اكل السبع الا ناكله وما اكل
الضب ووجه الاستدلال انه سبحانه وتعالى انكر عليهم الاطعام مما لم يقض على من عده نكالا الا ان الاصل
في الاباحة لم يتوجه الا نكالا وايضا انما قد دل على ان الحرام هو ما فصل في تلك الآية فيكون غير
مباحا ومنه قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتوا باخوانهم
وعملوا الصالحات ثم اتوا وامسوا ثم اتوا وعملوا الصالحات وجعل فيما طعموا اذا ما اتوا باخوانهم
كما في الخنزير وغيره من ذلك في القوم الذين حرموا على انفسهم الخمر وسلكوا طريقا من طريق
كتمان من يتبعون ويحرم يقول والله اعلم الاجماع على المؤمنين فيما اصابوا من تلك المباحات
اذا ما اتوا باخوانهم الله تعالى في قوله تعالى على المؤمنين فيما اصابوا من تلك المباحات
ثم استمر على التقوى والايام ثم استمر على التقوى على تقاي الايام وكبروا عليهم ما لا يمان
ولهم ما في الناس بالمراساة وما في الايام في التقوى لا تقا منيرة السال لثلاث الايام فحرم
اذا اقترنت بالاحسان وعملوا على ان الشرط الاول يتحقق بالزمن الماضي والمآل في القوام
ولثلاث يتحقق بجلالة العباد والجزالة في الاول وقال المحدث الحارثي في القوام في القوام
لا تخف ضعف دلالتها الاختصاص بها من جميع النعم المذكورة كلها من الايمان والعمل الصالح
التقوى والاحسان بل هي مخصوصة بمن آمن وعمل صالحا قبل نزول الآية كما دل عليه الفضائل
الماضيان لعدم دلالتها على الحال والاستقبال اطعام لا بد من انفسهم يتلقى الصفات
وهي مخصوصة ايضا بالطعام ولا دلالة لها على غيره بل بالطعام الذي طعموه في الزمان الماضي
لقوله فيما طعموا وبذلك صرح الجمهور في حقه بما وقع قبل نزول الآية فكيف يستدل بها بعد
نزولها باكثر من النعم سنة انتهى وجيب ما تقدمت الكلمة على عدم الفرق بين الجاهل للصفاء
المذكورة وغيره وقام الغرض على استواء الناس في الاحكام ولما حلال لهم حلالا الى يوم القيمة
وحرامهم حراما الى يوم القيمة اترى احدنا يتصل اصل الخلق للجماع ويترجم ان الاشياء كانت على ذلك
من قبل ثم لم تكن فان قيل قضية الشرط اختصاص الاية بالجماع قلنا ليس كل شرط للتحقق
الست نقول انما اطعم الله لم يشل عن غيره واذا دلت الواجب لم يضر ذلك المذهب

ولما قرأنا انما اطعت ولديت بحجت من لا باس عليكم من غيرك ولم يبق لك المذهب وما غنيت
 هذا القبيل وشك في جوارك الناس اكثر من ان يحصى ولما الثالث فلا ريب ان الجنادين
 نحن لا نؤمن اهل الصلاح بما علموا ولا نؤمنهم ما سئلوا انما هو العموم لا خصوص ما مضى ومن ثم يقول
 ذلك وان لم يبق لهم عمل اذ قال اذا كانا قد سبق لم نخطئ الماضي من حيث هو ما مضى ولما
 يندرج في العموم وقد بناه وعلينا دولة اهل الخلاف من اننا لما نزل فيهم الحق قال الصالحين يا
 رسول الله تكيف باهلنا الذين ما توارهم يثرون الحق ويكفون ما لا اليسر فزك والمغنى كبح
 فيما اكثروا من ما ليس يشرى من الحق وعلق في ذلك بقى الطيب عليه ولست خير بان هذا
 مما فعلت الامانة فانه لا يخفى في ان الحق ما اجهت بوجهي سائر الملل فخلاص ملتينا
 مع انه مما فعلنا لاجل انهم اهل بيتنا فارق الرعي في تفسير طاعتهم فان الملة في الملة والملة في الملة
 وشيئا ابر على ان ذكره لك في كتابه تكفنه لفرقة قولنا وانما راد عن ان عباس وامن والبراء
 بمن غارب وبما هم وقته والصفاء والام على ما ذكرنا ثانيا عكس صاحب الكشاف ثم قال في
 قبيل اهل البيت فيما اطعموا من الحلال تلك طريقتهم يقدم ما هو اذهب من اهل الخلاف
 فكيف كان ذلك مقتضى وقوله بعد ذلك انها مختصة بالطعام والكلام فيما هو بعد انما كان
 بالفضل اذ ليس هناك من يجوز تناول كل شيء في الاكل والشرب ثم يمنع من ان يشر به في غير هذا
 من اللبس والشك والاطلا على ذلك على ان التفرع انما كان في اصل الحمل فيما يمكن اكثر من شرب
 وقوله يا ايها الذين امنوا اكلوا مما في الارض حلالا طيبا وذلك انتم تعلمون ما باجته اكل من كل
 مما في الارض الا مما ذكرنا من غير هذا لئلا يخلو الاكل من غير ما باجته اكل من كل
 فضلا عن العدد من رايانا ان الاذن انما جاء باكل البعض الحلال من وجوبه من الاول باننا
 ولنا سبيلنا ان الخطاب لا يعم ولكن الصيغة قائمة بالاجابة فاطقة باستواء التكليف وعملنا
 بان ما عاينه والنزاع من البعض ان التكليف لا ياكلون جميع ما في الارض لا يتعوض تعالى
 بكل نوع من الاكل جميع كما هو ظاهر لا يشك في اننا لانزله لانه هو يمكن بحسب العادات وما كان
 لما كان جميع ما في الارض وسهنا قوله قل لا تجدنا ادعى الى الحق ما على طاعة بطعة الا ان يكون
 ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه حرام وفسقا اهل لغير الله به ووجوب الاستدلال باننا

ثبات

او لا حيث حصر الحرم في الامور المذكورة فهو يدل على ان اصل الاباحة في سائر الاشياء وراينا
 اننا انما نلنا حصر الحرم لم يقل انما حرم عليكم كذا وكذا كما في الآية السابقة بل استدلل على ان
 بعده العشر فربما ادعى انه على عموم سوى هذه فكان ما بان ان الحق انما يثبت ارجح من
 وان الحرم هو المحتاج الى الدليل الذي هو ارجح ولما الاباحة فكيفها عدم وجب الحرم وليس المراد
 باصا فالحل الاخذ اننا ان توقف الحرم على الدليل بعدم حاجته الى الدليل ما اخذت له
 العقول ولم يبقنا كره الناس من كان لا يتدبرون بالشرع فانه خطاب للمؤمنين ولو كان معفا
 انكاره كانت الاباحة محتاجة الى الدليل في محض الرد عليهم فبما حرمه بعدم وجوب حرمه فيما
 ادعى اننا كان على ان يقولوا لا يقيم ولا يكون حراما ما لم يرد فيه دعي وما الذي دل على اباحته
 وسهنا قوله قل من حرم لغير الله الذي يخرج لغيره والطيبات من الرزق وقوله قل من حرم
 ما حل لكم الطيبات الى غير ذلك من الايات كقولنا الذي جعل لكم الارض ريشا والسماء بياضا
 ولزنا من السماء ماء فخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا قوله ليقى اسرسل كلوا واشربوا من
 رزق الله وورد ذلك في شريعتنا لعلنا نعلم ان السخ يدل على عدم الاختصاص بهم وقوله
 يا ايها الذين امنوا اكلوا من طيبات ما رزقناكم وقوله يا ايها الذين امنوا اكلوا من طيبات
 اكل الله لكم ولا تقصدوا ان الله لا يحب المعتدين وكما وانما رزق الله وقوله قلوا من ثمرة الارض
 وقوله قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض
 الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل للذين امنوا في الحياة الدنيا خالصين لله
 وقوله قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض
 وقوله قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض قلوا من ثمرة الارض
 ما رزقناكم ولا تقصدوا فيه وقوله يا ايها الرسل اكلوا من الطيبات وقوله قلوا من ثمرة الارض
 السماء ماء بعد رزقا سكبناه في الارض وانما على في طاب به لقادرون فان شئنا به جنات
 نخيل ولعناب لكم فيها فاكهة كثيرة ومنها تاكلون وشجرة تخرج من طور سيناء ثلث بالذين
 وصنع للاكلين فان لكم في السماء ليرة تنقيكم مما في بطونهم لكم فيها منافع كثيرة وقوله قلوا
 او لم ير اننا سوفق الماء الى الارض الحز فخرج به رزقا تاكل منه اعوامهم وافضلهم افلا

تجوز في قوله لا يخرج منه حيا فانه ياكلون الى قوله لياكلوا من ثمره وما علمنا انهم ابدوا
 ان لا ياكلون وقوله ثم تركنا من السماء ماء فاكلوا من ثمره فاجابنا حديثا جديدا لم يسمعنا
 له الخليل بندين في القناد وقوله ثم الذي جعل لكم الارض ذراعا وشوايا ما كنتم تاكلون من ثمره
 وقوله ثم لا اخرج من ثمرها فاجابنا حديثا اخر من ثمرها فاجابنا حديثا اخر من ثمرها فاجابنا حديثا اخر من ثمرها
 وقوله ثم ما بقينا فيها اجابنا حديثا اخر من ثمرها فاجابنا حديثا اخر من ثمرها فاجابنا حديثا اخر من ثمرها
 والمناقشة في ذلك لانه بعض هذه الايات يتم بالايجاع على عدم الفرق بين القرآن وبما تقدم بعضا الى
 بعض من حيث ان يبعد الاجابة بالآية وبغيرها من الدلائل واما المسئلة فبما رواه الصدوق في
 عن الصادق ثم قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء وفي انساب الشيع بلسانه عن الصادق ما لا يشك
 مطلقه ما لم يرد عليه امر او نهي وفي قوله الى الترابي انه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء
 الا انه خرج في تاصيل هذا الاصل للاخبارين في ضمان لهذا الاصل واصل البراهين بخلافه
 فانه يخصص بهذا الاصل بقا الصدور الشريف في شرح الوايد هذا الحديث اما خبر واذا نشأ
 حكم لما ورد فيه نهي وعلى الاول يكون مفاده والله يعلم ان كل شيء لم يرد من الشارع منع منه
 فلا يحكم عليه بالامتناع الشرعي وان كان عند العقل محظورا لان عقولنا لا تفهم عن اركان العقل الى
 للقيضية للاحكام الشرعية فيكون النسخ من اثاره ان الاصل بل اثاره الذي منبني عليها حتى
 يحصل اليقين للمكلف لا يقال ليس في الخبر ان غاية الاطلاق الوصول بل الورد لا
 نقول قوله حتى يرد فيه شيء يعني اليك ولا يكون الكلام خاليا عن الغاية عند الناس من
 ان كل شيء يقتدر مراد من قوله حتى حكم محظورا عند اصل البيت ثم ولكنهم لم يردوا على
 في اظهاره ودعوى انهم فادوا جميع الاحكام لا تخالفهم ولكننا لم نقل اننا احتملنا بعيدا
 بل نؤمن بعدده اذا المحام عادة ان الاحكام التي تتم بها الباي ولو كان فيها بعض منها
 اوصل اليها والحاصل ان لو كان اصلان عدم صدق حكم من الشارع لاضال المكلفان
 وعدم شغلهم بحكم والاصل الاول لا يرق بحاله للاخبار والادلة على صدق كل الاحكام
 واما الثاني فزاله فرع لم يرد الحكم الى المكلف اذا الباي لم يرد الحكم بالقوة لئلا
 ايضا على هذا الاحتمال دلالة الخبر على انه لا يصح وجوب شيء او حرمة شيء لم يرد الحكم عند

خبر الصادق عن ابي عبد الله

ادبته مظهرة وعلى الثاني يكون معناه الحكم منه على اباحة كل ما لم يرد فيه نهي مطلقا
 الوصول الى هذا الذي هو الذي لم يرد فيه الحكم وتخصيص الشيء في قوله كل شيء انما كان
 مستدراجا تحت عام حكم عليه بالاباحة مع كونه خارجا عن الحكم في الواقع حتى يصير معنى الكلام ان كل
 شيء لم يرد فيه نهي من نهي خاص منه فجميع افراده مباح لكم بمعنى العموم الذي يملككم حتى يبلغ
 المحض اليك تاويل بعيد لا دليل عليه في مقام اخر هذا الحديث سؤالا في قوله واذا نشأ
 يدل على الاباحة الشرعية اما الاشارة نظرا لما لا يخفى من ان الاجابة في الخبر والمصوم بان حاله
 يحصل اليك المربي عنه فمن تمكيزه فتقول بل يرد من الترتيب حكمه حكم افشاء الاباحة والعقل بانه
 مخصوص بالخطابات الشرعية بمعنى بقاء العام على عمومته والطلاق على الجملته الى غير المحض
 او المقيدا وحمله على ما قبل اكمال الشريعة او انه مخصوص بمن لم يرد فيه نهي في وقت الشريعة
 ولما روي الاحتياط وحمله على ما لا يحتمل الترخيم بل يحتمل الوجوب والاباحة او انه مخصوص بما
 تم به البلوى لظن بانه لم يرد فيه نهي فاحتمل حمله وحمله على التقيد او القول بانه لا يصلح
 له لرد وانه في الواقع نهي في احاديث الفتوى والقول بان المراد منه ما لا يصلح كونه نهي
 لغير معلوم التحلية او لغير معلوم الحرمة كالحال الذي بين اليدين والملك وما شابه هذه
 فارتكاب المحللان الظاهر كما يجوز الا ان يردوا انه في بعضها ما روي عنهم من قولهم الناس
 في سعة ما لم يعلموا والذي رقت عليه من لفظ هذا الحديث ما رواه ثقة الاسلام في
 الكافي في البرقي في الخامس في باب مواد الطعام والشرع في التهذيب في اسطى بالتهذيب
 والاطعمة عن ابي عبد الله قال اتانا امير المؤمنين ثم سئل عن سفره وجبت في الطريق مطرحة
 كثير لهما وخبزها وخبزها وخبزها وخبزها سكين فقال امير المؤمنين يقوم ما فيها من كل
 لا تصدق ليس له بقاء فان شاء ظاهرا من قوله الله تعالى يا امير المؤمنين لا تدي اسفرك
 مسلم او سفره يجوز فقال لهم في سعة حتى يعلموا ومنها ما رواه الصدوق باسناده
 ابي الحسن ذكرنا بن مجي عن ابي عبد الله قال ما جيب الله عليه عن العباد فهو موضوع
 قال الصدور الشريف في شرح الوايد بعد هذا الحديث اقول لا معنى لوضع نفس الشيء
 المحبوب بل المراد وضع التكليف والمناخلة وبها وجوبان وتيقنان بالواجب والمحرر

صلاية كانت كما رخصنا فظهر ما في قوله بعض الاصل وهو ان هذا الحديث ظاهر الاختصاص بما عجل الوجوب
 خاصة دون العزم بقضية الرضع الا لا معنى لوضع العزم فالمعنى بانجب الله علم وجوبه فهو لا ينظر في الكفاية
 وهذا لا يرفع فيه انتهى ويمكن ان يراد بما يجب الامر العامصة التي لا يقبل عقولهم اليها كالمسألة
 ومعنى رخصها سقوط التكليف بتعليمها والتفكير فيها والاطلاع التعميم بالتخصيص بالاحوال التي لم يعلم
 احكامها الشرعية ومنها قوله رفع عرصة اشياء الخطا والسيئات وعدمها ما لا يملن انك
 هذا الحديث الدلالة على رفع الموجبة الاخرية عن الجاهل بالوجوب لتركه ولو لم يكن له فخره لرفع
 هذا معنى اللاحقة الشرعية ومنها ما رواه في الكافي في باب الجنب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من
 لك طلاق حق فوجبه لك شاة هذا من حيث انه ميتة وفي الاستدلال به نظر ومنها ما رواه في الكافي
 والفضيلة والحسن والسرار بطريق صحيحة وعرضا عن ابي جعفر وابي عبد الله قال لا شيء يكون فيه عزم
 وطلاق يقول جلال الدين ان تحت الحرام بعينه فتمعه ودفع الشئ في التهديف في الجور ليس
 الكتابية قاله سئل انما جوف من الحسن والجنب جوف في الجور كمن بالروم ناكله قال اما سئل
 انه قد خطه الحرام فلا تاكله واما ما لم يخطه فكله حتى تعلم انه حرام ودعي في الكافي في باب الجمل
 والجدي يرضعان من لبن التحريم والحق في الباب المذكور والتهديب في باب البصير المذكور
 والجوي في باب اول قرب الاستناد بقاوت ليس من جنس من سدر في الوثوق قال سئل ابراهيم
 وانا حاضر عنده عن جدي رضع من لبن خنزير حتى شب وكبر ثم استعمله لعل في نفسه فخرج لا تسئل
 نقالا ما عرفت من سئل بعينه فلا يفرجه واما ما رواه في الكافي في باب الجنب فكله لا تسئل عنه
 ودعي في الكافي والتهديب عن ابي بصير عن ابي الحسن في جدي رضع من جنس من خنزير
 في الغنم فقال هو بمنزلة الجنب فاعلمت انه ضربه فلا تاكله وما لم يفرجه فكله وهذا الاجزاء
 في بعضها جلال لا يخفى على الناظر البصير الا ان في صريح بعضها رخصها كقوله في باب الجمل
 وهذه الاجزاء انما لم يسلطنا فيه خطاب من الشارع مخفي في سعة من خله وتركه بمقتضى هذه
 الروايات لتسلا من الله على عباده وتخفيفا عنهم درجة لكون هذا لا ينافي كون حكمه في نفس الامر
 الاباحة والقرنم فاما يفتي كون حكمه الاباحة بالنسبة اليها لانه مباح في علم الله وانه كان المباح
 على الصغر لمحل الحرج بانه مباح الخطا بالشرعي وعدمه ودعي الشئ في التهديف على الصغار

والعقوبة

والباقي في تفسيره على السابق من انه سئل عن الجري والمداومة والزمير والليس له قسم على العمل
 هو قال فقال بالجمهور انه هذه الآية التي في الانعام قل لا اجد فيها ارجي الى غير ما على ظاهرها
 قال فقررنا حتى نثبت منها فقال ان الحكم ما خرج الله ورسوله ولكنهم قد كانوا يظنون ان
 نفخ نفاثا **اما الاجزاء** فلا ريب في ان سيدنا المسلمين بل ما على المسلمين من زنا من اول
 الى زماننا هذا على اصالته الاباحية فان الناس منذ بعث الرسول بل حينئذ كانوا بعثت اليهم
 الرسل لم يوجب عليهم الاستيفان من انايب الشرعية وقولها في جميع حركاتهم وسكناتهم في قيامهم
 وقعودهم ونومهم وشربهم وتكلمهم وما كان لهم وما كان لهم وما كان لهم وما كان لهم وما كان لهم
 حتى في ذلك كله على ما يشاءون الى ان يروا اليهم كما قاله كل شئ مطلق حتى يروا منه فترى انه
 لما قام يدعو الناس نادى مناديه ان لا يتعزب احد منكم حتى يتاخر امره فكل من علم
 هم عليه ثم انا ارجي للديم باني في غير اعلام ولا ريب ان الامر داسية على هذا **واما دليل العقل**
 فهو وجوه الاول ان ما لا يضر به لو لم يكن مباحا كان حراما مع كون فاعله مؤثرا وهو الجمل
 لا العقل يحكم بغير التواضع مع عدم البيان بالوجوب فكيف بنا الا يطاق ونقد معلوم بالكتاب والسنن
 من الدين **الثاني** ان القول بان الاصل في الاشياء الاباحة موافق للكتاب وللشريعة وبين الاضطرار
 ولكون هذه الشريعة مهالة **سنة الثالث** ان جميع الاشياء في ارباب البعثة قبل تنال الاحكام
 ان تكون كما على ائمة او كما على اباحه او بعضها على الاباحة وبعضها على العزم والاول باطل
 الا كانت الالبات الدالة على ثمة بعض الاشياء كقولهم انما حرم عليكم الميتة والدم الا ذكرا قالوا
 ان لم يلزم تركه عليكم الا بدعيها والعوا وغيرها الثالث باطل ايضا انا لبعض الذي هو حرام ان كان
 قد علم حرمة من الشارع فهو خارج عن على البحث ولا يلزم التكليف بالتحال اذا لا تكليف بالبدعي
سنة الثاني وهو المظهر **الرابع** انه لو كان الاصل في الاشياء الاباحا والتوقف لوجب على الشارع
 بيانه اذ جميع الناس يحتاجون اليه ولم يرد منه الامر بالتوقف حتى يروا النص بل يفتي ان يكن الجنب
 ما عكس كما عرفت وما يقال يكفي في الامر بذلك الادلة الدالة على التوقف في البيهات نسيان
 جوابه انه رخص جملته من فضله لا جبا رخصه على الاستدلال بالاجزاء والمقتضى على اصالته الا
 بروجه الاول انها اجزاء احاد فلا تكون حجة في الاصول والمجواب اما اوله فلا مانع من انما

منه

الاصولية بخبر الواحد لان له حوز العمل بخبر الواحد قطعية كاعتبرت ودعى الاجماع على المنع
 في مثل المقام غير مسمى به ودعى القطع في المسائل الاصلية لشيء بل كذا الرجل كما لا يخفى
 واما ثانياً فاما الاستدلال بهذه الاخبار فاما بل يحصل منها التوثيق والمعرض لم يستدل بالجمع
 ما ذكرنا من الاخبار فاما ثانياً فاما هذه الاخبار موافقة للكتاب الجيد للاخبار العامة ولا يخفى
 الظاهرة طلبة قد خرجت عن خبر الواحد بل كانت مخوفة بقرائن من جهة العمل بها والاعتماد
 فلذلك هذا الاستدلال لا ينجح على مذهب الاخباريين الاعلى طريق الالتزام الادعاء بان الاخبار الدورية
 في كتبنا الاحتكاك كلها قطعية الثالث ان هذه الاخبار موافقة للعامة واجبار التثنية مخالفة لهم
 فوجب ترجيح الخلاف على الموافق واما ثانياً فاما العامة ايضا غلت في المسئلة فبعضهم
 بالاباحة بعد رد الشرع وبعضهم بالقرين وبعضهم بالتوقف فبعضهم بالثنية واما ثانياً فاما
 هذا مذهب الظاهري لا يكتفي على علمها ولو كانت هذه الاخبار موافقة للتقدم لا يفتقر
 الاحتكاك بالقرين ولطفه بها ولو علمنا ثانياً فاما ثانياً فاما اعظم الرجحان بتقصي الاخبار الواردة
 كما اقرت به البعض وهو ان على كتاب الله وقد ظاهرت الاخبار بتقدمه على سائر الرجحان وهذه
 الاخبار موافقة للكتاب كاعتبرت ينبغي التوجه واما ثانياً فاما ما ذكره البعض انما هو من
 دلالة الاخبار التثنية على اصاله المروعة او وجوب التوقف وسبب عدم تمامه لا التعليل على
 الثالث ان العرض في هذه الاخبار وعدم وجوبها الذي وعدم حصول العلم بالحكم والحال ان التوقف
 ورد في اخبار التثنية والاحتياط وعلى هذا يمكن مضمون هذه الاخبار خصوصاً ما قبل اكمال
 الشريعة او بين لم يبلغه النبي صلى الله عليه واله وسلم في مضمونها الا ان غير موجود عندنا
 الغائبان بمعارضتهما والجواب اولاً بالمعارضة وهو ان المفروض ان ما لا يخفى على الباحثين من جهة
 عن افراد الشبهة وبالمجلة حين هذه الاخبار واجبا والتثنية عموم ومخصوص من جهة كما يمكن ان
 يقال كل شيء لك مطلق غير ردي به وكما يجب ان يعلم من اعتبار موضوع عنهم الاستدلال كذا
 ان يقول كل شبهة يجب الاحتياط بها الا ما لا يرد به من غير الاحتياط بل العلم بالعباد يتبعها
 فيخرج حينئذ الى الرجحان الخارجية وقد عرفت انها في اجزاء الانبعاث لواقعتها للكتاب الجيد والجمع
 الامامية واما ثانياً فاما لا يمتنع تخصيص هذه الاخبار باخبار الشبهة وان يقال كل شيء مطلق الا

الخصم من الشبهة وان زاد الادلة
 التي قد عرفت انما هي

الشبهة وكما يجب عليه موضوع الايجاب فيها التوقف لان قوله كل شيء مطلق في نوع قوله كل ما لا
 ردي عنه ولا امر به اما الاول فمطلق لم يرد به في اجزاء هذا الكلام فان المراد بالشيء ما لا يخفى
 في الثاني فاما انما انما امر به يجوز ضلاله لا ما يرد به في اجزاء هذا الكلام فان المراد بالشيء ما لا يخفى
 كذلك يكون احصى من الشبهة تخصيص قول كل شبهة بهذه التوقف واخراج ما لا دليل عليه عند
 الخبر ظاهر وكذا نقول في كل ما يجب الاحتياط به وان يكون معناه ان ما لا يخفى سبال المكلف موضوع
 عنه فان ذلك لا يليق بكلام الحكم بل الراد ان ما نطق به ولم يتبين له العلم به فهو موضوع عنه
 حينئذ نقول الظاهر ان المراد منه ما لا دليل عليه فان ما فيه ضمان متعارضان لم يوجب حمله بالثنية
 انما صار مستورا بالعرض وهو وجود المعارض وعلى تقدير التوقف وشبهه ما يجزى له القول في
 يكون اليقين انما في قولنا كل شبهة فيها التوقف وكما يجب موضوع متساوي في الموضوع متساوي
 المحمول اما باليقر بين التوقف وجواز العقل والتثبت وتخصيص كل منهما باخراج ما لا دليل عليه
 الاولين خبر كل شيء مطلق غير مقرر واخراج ما فيه ضمان عن الثانيه بل لا دليل على حرمه من التوقف
 صرحوا من الاطباء فيصير المحصل هكذا كل شبهة فيها التوقف الا ما لا دليل عليه وكما يجب عليه
 فهو موضوع عنهم الا ان ما فيه ضمان متعارضات واما ثانياً فاما ما ذكره انما هي لورث اخذ
 الشبهة على وجوب الاحتياط واستقر في عدم ثبوتها دلالتها الرابع ان هذه الاخبار مخالفة لادلة
 وما يقابلها موافق للاحتياط والجواب اولاً ان اخبار الاحتياط محمولة على الاحتياط والرجحان
 كاعتبرت وثانياً ان ذلك انما يتم لو كانت معارضة واستقر في عدم المعارضه وثالثاً ان الرجحان
 كما يمكن بالاحتياط كما يكون بموافقة الكتاب والجمع عليه والاشهر بل ان التخرج بالاحتياط
 لم يأت الا في خبر واحد واما التخرج بالعرض على الكتاب والاشهر ما لا يخفى به مظهر مستكمل
 وكذا اخذ بالاشهر والجمع عليه واستدل القائلين باصالة الخبر بوجوب الاول ان تتناول الاما
 الاحتياطية تعريف في ملك الغير يعني انه يمكن حرمانها وجبها ولا يابز الاذن معلوم عقلاً كما
 كالا ستفاد انما الغير وثانياً بالفرق بين ما اذا تصرف المالك بذلك وعدمه وهذا المحمل
 ضرر على المالك وثالثاً بالانقضاء بانقضاء الحق بالحق وانما يستبعد عقلاً من يجوز توقف على ان لا
 يقال ذلك لكان العرض في موضع التخرج عن كل التراجع لاننا نقول لو كان كذلك لوجب الاحتياط منه على

بموجبها

ادلة القائلين باصالة الخبر

أدلة القائلين بالتوقف

القديم الضعيف وليس كذلك وأجوب أيضا بالأخبار الدالة على التوقف للاختلاف وسيأتي الحق
 عنها استدلال القائلين بوجوب التوقف بالأخبار الدالة على تنكث الأحكام بوجوب التوقف
 عما لا يعلم بوجوب التوقف لما لا يعلم إلى ما لا يعلم من الأخبار والصدور الشريف في شرح الواجب على
 القائلين بوجوب التوقف لم يقصر على وجوبه فيما لا دليل عليه أي في الأرض فيه من الشارع
 بل قالوا يرد في جميع أصناف البرية منها ما لا يعرف فيه ومنها ما فيه ضمان متعارضان من غير طريق
 الترجيح ومن جملة ما لا يعرف فيه عدم الأحكام التي يمكن استنباطها من مشاهير النوازل في جميع
 أصناف الموقوف والاستحقاق وغيرهما مما ليس على وجهها دليل معتبر من الشارع انتهى كلامه وعن ذلك
 جميع أدلتهم ومن ذلك القول بوجوب استنباط ما لا يعلم من الأخبار والدلالة على أن خبره يتعارض
 لكل شيء حكما لأنه ما من شيء إلا وله حد وهو في الكتاب والسنة ومن ذلك ما رواه الكليني في
 في الحاشية من الصادق عليه السلام قال في القرآن بين كل شيء وجه والله ما نعلمه شيئا في
 إليه الصادق لا يسلح جده يقول لو كان هذا في القرآن لارتدنا لله فيه وعن أبي عبد
 قال ما من امر يختلف فيه شأن إلا له أصل في كتاب الله ولكن لا يبلغه عقل الرجال وفي الحديث
 عن أبي الحسن موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل شيء
 في كتاب الله سنة بيدهم وفي الصحيح عن الصادق قال ما من شيء إلا فيه كبر سنة وفي الوقت
 عن سماعة بن مهران في حديثه قال قلت لأبي الحسن موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال نعم وما يخبرون إليه إلى يوم القيمة فنقلت فصل عن ذلك شيء فقال لا هو عندنا من
 الصادق قال من علم أن الله عز وجل لا يهدي الجماعة أم لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطي على يده أن الجماعة
 تدعى لأحد كذا في العلم الخلال والحرام الحديث وفي الحسن عنده قال قلت لعدي الجوفي الأبي
 أن قال وفيه ما يحتاج الناس إلى ما لا يحتاج إلى الحجة في الجملة ونفس الجملة بوجوب الجملة وإن
 الحديث وفي الصحيح عنده قال في هذا يعني الجماعة كل ما يحتاج إليه وليس من قضية الأديجي في الجملة
 أثر الحديث وفي البصائر ما لا يخفى عن الصادق قال ما من شيء يحتاج إليه أحد من
 آدم إلا قد جرت فيه من الله رسول سنة عنهما من عزها وانكها من أنكرها مني الصحيح
 عن أبي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبثته في حق الرجل أيتها الناس اتقوا الله ما من شيء

يقولهم

يقولهم بالجملة وبما عدا ذلك من الآثار لا تدفع عنهم عند ذلك من الأدلة على ذلك من الأخبار والدلالة على أن
 كل واقعة تحتاج إليها الأمانة إلى يوم القيمة وفيها خطاب من الشارع وحكمه بطريقين على ما لا
 الإباحة هذا خلاصة ما استدله بوجوبها القائلين المدعيه والطوسية فقد تقدم الكلام على ذلك
 من أنه لا منافاة بين هذه الأخبار وتلك الأخبار وليس المراد بأخبار الإباحة كون الحكم في الواقع الإباحة بل
 الظاهر من كونهما الحكم الواقعي لأن التكليف إنما هو بالعلم والمحصل لهم إن أرادوا بوجوب التوقف
 عما لم يعلم فيه خطاب خاص بالشارع بوجوب التوقف عن الحكم الواقعي بحسب الوجهي فذلك مسلم
 نزاع فيه بل لا وجه لقضيه بوجوب التوقف بما لم يعلم فيه من تلك الأخبار في الجملة بل لا خلاف
 بالأخبار والتكليف والدلالة المتعارضة بل فيما لم يتعارض فيها من تلك الأخبار أيضا لا مانع من وجوب العمل
 وجوب التكليف ولا خلاف من أن الخبر في الواقع كما لا يخفى ولما لا بد من ذلك بوجوب التوقف عن الأعمال التي
 من غير ما عرفت من الأخبار والدلالة على أن العمل في الفعل حتى يراد به أن لا يكون له من أوجها التوقف
 ولا اختلاف في ذلك لزمهم القول بأصله التي هي حيث لا يفرق بين ما لا يخفى ما به من العلم من الخبر
 والأخبار الدالة على ذلك إنما هي العقل والنقل من الكتاب والسنة وإن قالوا بعدم بوجوب التوقف فقد
 طعنوا الجاهلون الثالث الأخبار المستفيدة الدالة على التوقف في الأحكام وأما الأمور والاشياء
 رتبة فيبقى ما من بين يديه فيجب عليه من حكمه إلى الله سبحانه والدارين والدارين إلى الله
 ما روي عن أمير المؤمنين أنه قال إن الله عز وجل قد جعل في كل شيء من خلقه ما لا يعلمه من خلقه
 عن أبي عبد الله في كل ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل
 ربهات ما من ذلك من تلك ما شبهه عليه من الأمم فهو لا يستبين أن ذلك والمغاصي على الله عز
 وجل من وقع حوله ما من ذلك ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل
 الله بعض خطبه يمدح في الخلق من معاصيها قال لها سكنت ثم قال لا أعلم فيها ذلك بل كما
 تتلون الألفاظ والتبني والرد إلى الله حتى يخلقكم فيعلم العبد ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل
 فيه الحق ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل ما لا يعلمه من خلقه من الله عز وجل
 قال قلت له تعلق على الصادق قال إن يقولوا لا يعلمون فيكونوا لا يعلمون فاذ ما خلقوا ذلك فقد
 أدوا إلى الله حجة عن الصادق قال من غلط في موطر من خاف تشبث من التوقف في ما لا يعلم من

وأن الأمر بالشكل يجب التوقف فيه
 ورواه إلى الله رسول الله
 أدلى الأمر

تقدم

افحام حلال بين وجرام بين لا يشترع التوقف والاحتياط بينهما وبينات بين ذلك يجب
 التوقف والاحتياط عندنا ولو وجب التوقف والاحتياط لكانت الاشياء على قسمين قسم
 اجتنابه والاخر يجوز تناوله الرابع القول باحالة الاباحة ليس قولنا بغير علم بعد ما عرفت
 ما يدل على ذلك من الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ولو كان القول بما استدل به ذلك
 قولنا بغير علم بعد ما عرفت ما يدل على ذلك من الكتاب والسنة والاجماع الاشكال الثالث ما
 استدلاله الاجتناب والارادة في الامن بالاحتياط عند عدم العلم بالحكم وتقدم في بحث الاحتياط
 واجتناب اما اولنا فانه لما حكمنا بالاضيق بالادلة التي هي في كتاب والسنة والاجماع
 والعقل وثانيات اولنا الاحتياط لم تدل على لزوم الرجوع الى الامن في كتاب والسنة والاجماع
 مع لم يدل عليه دليل شرعي هو في محل الرتبة والعقل والشرع يشهدان بانه في هذه الكافة مما لم
 يبلغه النص فيه **خاتمة** قال للحدث ائمة القائلين في القواعد الطوسية سئل بعض الفضلاء عن
 الله يجب اجتنابها كيف خصصوها بالشبهة في نفس الحكم الشرعي دون طريق الحكم الشرعي
 جدها ما يدل على التخصيص على هذا يكون شرب النتن والخل في القصور الاثني عشر في الشبهة
 في نفس الحكم الشرعي ما يشهد بحكم الشرعي انتهى الاباحة والتزيم كمن شرب في اكل المشبه له
 وحاشا للشبهة في طريق الحكم الشرعي ما استدل به في وضع الحكم الشرعي مع كونه معصية معصية
 في استنباط الحكم الشرعي من السور فانجرت مع ذلك او ميتة مع العلم بان المشبه حرام ولذلك حلال
 وهذا التفسير يستلزم من اخبارنا بالامتناع من رجوع عقيدة من يدعي تلك الاخبار في رواية جلية
 منها ويبقى تسامح ما ورد بين القسمان في الاقرار ان الله ليس بظاهر الفرية لبعض الانبياء
 وليس استنباطها بسبب شيء من الاول الذي يتوهم كاختلاط الحلال بالحرام بل استنباطها بسبب
 امر اخر اعني استنباطها في نفسها كقوله بعض افراد الغناء الذي قد ثبت تحريم منعه واشتهرت
 بعض افراد حجة اختلاف العقلاء فيما رويته شرب النتن وهذا النوع يظهر من الاخبار
 ودخول في الشبهات التي هي بالامر باجتنابها وهذه التقاسيم يستفاد من مجموع الاخبار في
 تذكر ما يدل على ذلك من خبرها انها تقدم كل شيء في حلاله وحرامه وذلك حلال حتى تورث الحرام
 بعينه فتدعه فهذا يشهد صادق على الشبهة التي في طريق الحكم الشرعي في الحكم الذي

بحلال

في حلال وهو الذي وظم وهو الميتة قد شربها فردة في السوق ونحوه وكما عرفت الذي هو
 ملك لثامه ارسنه مضمونه من مال الله وكذا سائر الاشياء داخل تحت هذه القاعدة الشرعية
 المنصوصة فاذا حصل الشك في تحريم الميتة مثلا لا يصدق علمنا ان فيها حلالا ولا حراما
 قولهم بحلال بين وجرام بين وشبهات بين ذلك وهذا انما ينطبق على ما استدل به بنفس
 الحكم الشرعي بالامر بين الحلال وبين الحرام البين موجودا لوجود الاختلاط والاستنباط في
 النزاع من زمان ادم عموما لان حيث لا يوجد حلالا ولا حلالا البين ولا الحرام البين ولا يعلم
 احدنا من الاصل الاعلام الغيب وهذا هو واضح ومنها انه قد مر في الامر بالبلغ واجتناب
 ما يحتمل التحريم والاباح بسبب نقض الادلة وعدم النص ونحوها وذلك واضح الذي لا يخلو على
 استنباط نفس الحكم الشرعي ومنها انه قد مر في كتابي عن اجتناب كثير من افراد الشبهات في طريق
 الحكم الشرعي كقولهم في اللحم الخبز ونحوها اشترى من سواق المسلمين فكل ولا تشك عندك
 ذلك ومنها ان ما ورد في وجوب اجتناب الشبهات ظاهر العلم بالاختلاف شامل لاستنباط
 نفس الحكم الشرعي وللأفراد الغير الظاهر الفرية وغير ذلك خرج منه الشبهات في طريق الحكم
 الشرعي بالاخبار التي اشترى منها البها والرجوع اليه تزيمها بقي الباقي ليس له تخصيص صريح
 منها انه ذلك وجه الجمع بينهما الاجتناب لا يكره ويرجى اقرب منهما ان نفس الحكم الشرعي يجب
 سؤال الجرم والاحتياط عنده وكذا الافراد التي ليست بظاهرة الفرية قد سئل الامتعة عن
 فاجابوا بطريق الحكم الشرعي لا يجب سؤال الامتعة عنده ولا كانوا يشكون عنده وهو واضح
 على علمهم بجمع افراده غير معلوم او معلوم لعدم كونه من علم الغيب فلا حيلة الا الله وان كانوا
 يعلمون ما يحتاجون اليه واذا شاقوا ان يعلموا شئنا علموه ومنها ان اجتناب الشبهة في نفس
 الحكم الشرعي يمكن مقدرا لان اوله قليله لكثرة الامتناع في نفسه وانص باباحتها والامتناع
 ورد النص بتحريمها جميع الامتناع التي يتم بها السواي منصوصة وكل ما كان في ذم الامتناع
 متندا ولا يلزم من ذلك في نفسه فغيره كان حلالا ما يشهد في طريق الحكم الشرعي واجتنابها
 غير ممكن لما اشترى اليه سابقا عدم رجوع الحلال البين فيها وتكليف ما لا يطاق باطل عقلا
 ونقلا ووجب اجتناب كل ما زاد على قدر الضرر في حرج عظيم وعسر شديد وهو من صفي استلزام

منه وجه

وجوب الاقتدار في اليوم والليل على لغة واحدة وتزلة جميع الاستغاثات آتيا استاز من ترك العمل
 ولا اعتذار به كان الحمل على الاستغاث لا يفيد شيئا لان تكليفه ما لا يطاق بالحق بل هو حق
 والاستغاث كما لو كان صعود الانسان الى السماء واجبا او سحبا فان كل من كان له الحق فيها انما هو الحق
 وجوب اجتناب المرام عقلا ونقلا ولا يتم الا باجتناب ما يحتمل التحريم ما استنبه حكمه الشرعي من الاكل
 التي ليست بظاهرة في الزينة وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدرا فهو واجب عند من لا يخبر بذلك
 الرجوع وانما من المناقشة في بعضها انما هو على دليل تام كاف في شأن هذا المقام والله اعلم عفا
 الاحكام وانما حصل المحذور في الشرع لا يفيد هنا عدم صدق الوجوه على شرعنا بل انما هو في
 عندنا بالشرع بما نقتضاه كما في قوله تعالى واشربوا من ثمره من حيث يشاءون ولا تسرفوا فيه
 بالثبوت لانه لما شرب ثمره جازيا واحكم انما هو في الشرع بالحق فان ادخل الدخان الى الفم والوجه
 منه ليس بشرب حقيقة قطعا وليس من وجوه اجتناب ما لا يفيد شيئا فالا فلهذا المشقة منها ما دخله في
 الشبهة ويخرج من النص المذكور في النجاس من الاطعمة والاشربة في الجسبات وليس عندنا نص يخرج في
 حصر نوع من الانواع غير هذا النوعين كما يعلم بالفتح والله اعلم انما هو في قوله تعالى ولا تسرفوا فيه
 المحقق الصدد في شرح الوانبه ومن نافي به مع زيادة ابصار وتأيد قال في هذا الوجه الجليل
 الفاضل ارجو في قولنا احدهما ان ما لا يفيده في نفسه واصله انما هو في قوله تعالى ولا تسرفوا فيه
 من على حكمه بالحل والحرمة وكان مندرجا تحت واحد منهما في الواقع قطعا ولو كان الاخر منهما
 غير مقطوع به ولا حله استنبطه الله فهو شبهة في الدلائل باكل الهيئة فضا ولا ينافي باستفاد
 الحديث بل يقال لها النفي لانه مندرج تحت الطيب والحديث ولكن المراد منها غير معلوم هو
 ما فيه طيبه الكل او الغالب والبعض وكذا الحديث وكل شبهة يجب فيها التوقف والاحتياط فيخرج
 ههنا ان القدرين انما الاثر فيه كذا في حكمه التوقف والاحتياط الا بالاحتياط كالمعصية المحمودة
 اما الصغرى فلهذا وروى في الحديث على هذا في الحديثين اما الكبرى فلهذا تقدم من احاطت بالقول
 والاحتياط وانما ان كل ما لا يفيده في حكمه واصله انما كان مندرجا تحت كليين معا في الحكم
 مع العلم بالمراد منها ما حصل غلط في انراؤها وخرج لاجله الاستثناء ففي الحكم من جلال بيان ليس
 من الشبهات واستدل على ذلك بهذه الاثار الدالة على ان ما لا يعلم طه من حرمة فهو جلال

طيس

طيس المراد من الخلال البين الامتناع على طيبه وان هذا الشيء لا بد ان يكون احدا من الثلاثة وليس
 خاليا بيا فهو الخلال بين واشبهه بالثلاث مستلزم لتكليفه ما لا يطاق وهو حاله تعالى الله
 واقول دعوى خلو الصغرى لا كلام فيها ولما انكلم في الالة اثاره التوقف والاحتياط على
 وجوبها وتعرضت لعدم دلالتها على ذلك وانما دلالة هذه الاثار على كونها ذكره حلالا
 عند المجتهدين وانما كونها حلالا بيا فلا قوله وليس المراد من الخلال البين الامتناع على طيبه ولما
 الخلال البين هو ما مضى على طيبه بخصوصه ولو توسط عام يكون انما هو تحت طاهر اجبت
 ارتفعت الشبهة فيه ولما ثبتت في ذلك كان لا يتوسط هذه النصوص الدالة على حكم الشبهة
 مرجح خصوصية ولكنه ليس بدينا لبقاء الاشتباه فيه من حيث الخصوصية وبما ظهرت من
 وقوله لو كان شغل هذا الامر شبهة لما كان الخلال البين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر من
 اجتناب المرام من جلال بيان لقوله تعالى ولا تسرفوا فيه من وجوه اجتناب ما لا يفيد شيئا
 اجتنابا بغير ثبوت ان الشبهة على الاطلاق يجب اجتنابها او يجب لزوم التكليف بالاحتياط في
 نقول انه لو لم يكن الاصل في الاشياء الاباحة بالنسبة الى الحكم الشرعي لزم المخرج ايضا ان يكون
 واضالة التحريم او وجوب التوقف لوجب على الناس في كل زمان ومن الزمان الى زمان
 القام بل في زمان كل في التوقف في كل واحد من حرمانهم وسكناتهم وما كولوهم وشربهم و
 ملابوسهم وعلى جلوسهم وعلى حركتهم وغير ذلك مما يصير متعلقا بالحكم ولما وقعوا في هذه الأمور
 غير هذا لزم المخرج والعسر والافتقار في كل ذلك على قدر الضرورة وعدم استغلال شيء من ذلك
 الامع والرحمة ولي في حرج اعظم من هذا وخرج ايضا ان التحريم بل وسائر المسلمين الاشياء
 منذ عبثوا لم ينافوا عليهم على المنايا بها الناس لا يتعلم احدا شيئا ولا يفعل شيئا الا بعد
 الفت والرحمة والسؤال على انه لو وجب التوقف في الشهرة لوجب التوقف ايضا في البصائر
 المقارضا لعدم العلم بالحكم والرجوع في ذلك الى الاجتهاد المتعارض لا يجدي فضلا ايضا
 متعارضة ايضا واختيار العمل بالتسليم ترجح بلا مرجح ولما وجب التوقف في ذلك ايضا لزم
 المخرج التمسك به والتمسكة العظمى المصلحة الكبرى اذ في حكم من الاحكام الشرعية لم تتعارض
 الصغرى ثم انما لا يخفى ان الاثار المذكورة تحمل معاني ثلاثة الاول ان كل فعل من جملة الا

الوردية في علاج صح

التي تحذف بالحل والحرمة وكذا كل ما يتعلق به فصل الكلف ويحذف بالحل والحرمة إذا لم
 الحكم الخاص من الحل والحرمة فهو كحل طلال فخرج ما لا يشترط بهما جيعا من الأفعال التي لا يشرع
 الأعيان لليلة لا يتحقق بها فصل الكلف وإنما علم أنه حلال لأجل أنه فيه إحصاء لأحلال غيره وليس في
 من ذكر هذا الوجه بغيره لا يشرع بل هو مع بيان ما فيه الاستنباط فصارا لخاصة أن ما استنبط
 حكمه وكان محتملا لأن يكون حلالا ولأن يكون حراما أو حلالا سواء علم حكمه على قدره أو غيره
 لم يرض العلم بأنه لا يجرده عن حقيقة في نفسه يعلم حكمه أيضا لولا الثاني أن كل شيء فيه حلال
 وأحكام غيره لا يجرى في ذلك بغيره بل يحذف ويحكم عليه بأحكامه الأصلية التبعية ولا يدرى في الحقيقة
 فهو كحل طلال الثالث كل شيء في طلاله من غير أن يشق من الشارع على أحد من الحل وعلى الآخر
 بالحرمة لا يشق عليه كحل طلال فلهذا لا يدرى من أي النوعين والاضيق هو في ذلك طلال
 فيكون معنى قوله فيحلال ويحكم أنه ينقسم إلى ما يمكن أن يكون الحلال بالشيء والخبر والعين
 مع يكون المعنى أنه يحتمل الحل والحرمة للاستنباط في كونه فزاد الحلال والخبر مع العلم بهما المقص
 الشارع عليه ما حاصل المعنيين واحد والمعنى الثالث أخض من الأولين الذي هو العمل القابل
 بوجوب التقف والاحتياط هذه الآثار عليه فحينئذ هذه الآثار يشتمل الثاني والآثار
 وحيث أن آثارهم مغيرة بعضها بعضا يرجع المعنى الأول ويغوى ظهور المعنى الثالث من
 هذه الآثار يشتمل على ما لا يشك في حرمه لأوجه له ألا يجب ذكر جميع الاستنباط ولا يقع
 كون ما ذكره مثالا أيضا كما أن غيره مثال يضار به واحد من فضائل العام أو تمت
 المطلق المشال حرام الزوم كون المفروض كلياً مستقماً إلى الحلال والحرام في المعنى الأول أيضا
 كذلك إذا لم يزم كونه كلياً غتته فزاد لكل منهما عطفان خاص على جميع ما دخل تحت
 الصوابين بالحل والحرمة على جميع ما دخل تحت الآخر بالحرمة وعرض عن الخارج من غير دخل صان
 للاستنباط فغير مسلم ولا بأس أن يفضل الكلام على ما انفاده وإن لم يترك تكرار إعادة
 فإن المقام مقام الشهادة والاستنباط فنقول إن أكل الميتة على ما فرضه غير معلوم حكمه
 علمنا بالأكلة والميتة وبأن الشاك في حرمه حلال وبعضه حرام وليس هناك عتوانان
 خاصان يحتمل أن يكون الميتة فرداً لكل منهما مع حكم الشارع مجلبة ما علم أنه لا يجره تحت

فإن الثاني وجه ما لا يدرى
 الذي يقع القائلين بالأكلة
 والثالث هو

أحد العتوانين وتحرمة ما علم أنه لا يجره تحت الآخر مدبران الحكم عليهما وأما الذي فصل عليه
 ما علم أنه في المذكور منه فاعلم حرمه ما علم أنه في الميتة منه ويذكرهما الحكم والأكلة
 المشتركت من الموتى فلا يعلم أنه حلال وحرام كما لا يعلم أنه ميتة فظهر أن الحكم
 الأول يصدق على ما علمه من القسم الثالث ولما قوله في القسم الثاني وهو الشهادة في
 طريق الحكم الشرعي أن يحمله معاً فإن أراد أن يثبت الحل والحرمة للميتة حليمة مع العلم
 بالميتة والموت معلوم فليس ولكن الموضع أيضاً معلوم وإنما أراد أن الميزان يجوز له معاق
 فقد ظهر أنه غير معلوم أيضاً فالصواب أن يقال إن الشهادة في طريق الحكم ما يكون سبب
 استنباط حكمه الشرعي الشك في أنه متدريج تحت أي العتوانين الذين علم حكمها بالنفس
 أنه لو ارتفع الشك حصل العلم بأنه لا يجره تحت أحدهما العلم حكمه الشرعي من غير احتياط
 بغير خاص متعلق به بالشبهة في الحكم الشرعي ما يكون سبب استنباط الحكم عدم الفصل للاحقة
 بغير حصة ولا في شيء من معلوم الحكم بحيث لم يعلم دخوله في هذا الشيء لا يقع الاستنباط الآخر
 أن الشارع لو قال إن بعض المأكول حلال وبعضه حرام علمنا للميتة على ما فرضه الشيخ من
 حكمنا بصحة علمه في الواقع أنه بعض المأكول لما ارتفع بسبب هذا العلم الاستنباط بخلاف
 العلم بكون الميتة من الموتى ميتة وميتة الميتة الذي جعله ميتة لا يدرى العين
 فالعلم أنه من القسم الثالث إذا علم حكم ما يقابل الذي يشبهه الراود منه مثلاً إذا علم الميتة
 أن الغناء حرام والذي ليس غناء حلال واشتبهه على حال بعض الأصول لعدم علمنا بالمرأ
 من الغناء فلا شك أن هذا البعض حكمه الشرعي مشبهة لأجل الشك في أنه لا يجره تحت الغناء
 أو تحت ما ليس بغناء ولو لا الشك لعلم حكمه الشرعي من غير احتياط إلى بعض خاص به ولا يصح
 عليه هذا الشهادة في نفس الحكم على النحو الذي قدناه والذي قاله هو قد نهى عنه صحت
 القسم الثاني أيضاً يقال أنه اعتبر في القسم الثاني أن يكون سبب الشك في الاستنباط
 الحائط الذي يربى وليس سبب الشك في الاستنباط بعض الأصوات وهذا الخط لا ينفصل
 هذا لأن الشك في خرج القسم الثالث من القسم الثاني فلا يجره لقوله أنه ميتة من الميتة
 وبأن حلال هذا القسم أما فرد من القسم الثالث أو بيان للمقتضين وليس مرداً بينهما

هذا الوجه

لأن يكون فردا واحدا منها وأما شرب النتن فإن كان شره بحقيقته غا لا بعينه ناقلا عنه
 الأصوات الذي اشتبه علينا كونه غنا. لأن الشارع أصل أكل الطيبات وشرها وجرم أصل
 الجباثت وشرها ولا يدي أصل النتن طيب أو خبيث لعموم العلم والمراد منها وإن لم يكن شره
 حقيقة كما صرح به في آخر كلامه فلا دخل للجباثت في جرمه استعماله لأنه لا يجوز أن ينسب في
 جريمة استعماله القطع بجباثته أنما دل على إحلال الطيبات وجرم الجباثت أنما يدل على
 إحلال الأكل والشرب وجرمها الأصل الجباثت وجرم الجباثت أنما يدل على إحلال الأكل
 شربا واستنشاقا وتجرمه ينبغي التامل في النهج الذي ذكرناه فاقول لا ريب أن شخص
 المشتري من السوق لا يصدق عليه أن يفسد الأكل إنما الأصل الاحتمال الثاني من الاحتمالات
 التي ذكرناها في معنى الحديث الشريف وهو يصدق على أكل الميتة أيضا كما يصدق على كل هذا العلم
 الخاص المشتري من السوق فلا يكون حمل الحديث عليه نافعا للشيخ فبقى أن يكون المراد منه ما كان
 كلي ينقسم إلى الحلال والحرام فقلنا ما ألفوا المشتبه منه حلالا سواء كان للفقيهين أو كان خاصا على كل
 عليه وكما قالنا إن بداوا لا يرونه في الواقع عنوان كذلك وأما أكل كلب أو قطة فليس من شأنه
 وعلى الاحتمال الأول يصدق على أكل الميتة أنه فسد للأكل الذي منه حلال ومنه حرام ويصدق
 على الميتة أنها فسد للأكل الذي منه حلال ومنه حرام فعلم قطع الفقه عن عنوان الطيب
 الخبيث والأفعل أنها فسد للأكل الذي ينقسم إلى المأكول الطيب والمأكول الخبيث ولا
 يعلم أنها من جهة تنافي الصنفين كما أن اللحم المشتري من السوق فسد للحم ينقسم إلى اللحم
 والميتة ولا يدي أنه من أيهما أو أحصل أن إنزال الشيء ما خاص للقبول لحلال والحرام بقرع
 على هذا الاحتمال وعلى الاحتمال الثاني لا يصدق على أكل الميتة أنه فسد للأكل ينقسم إلى كلب
 معنويين بعنوان خاص معلوم على النحو الذي تقدم والأعلى نفس الميتة أنه فردا كلي ينقسم كذا
 فلا بد للشيخ من دعوى فساد الحديث في هذا الاحتمال حتى يكون نافعا لهذه الدعوى غير
 مسلمة كما أسلفناه وأما الكلام في الوجه الثاني فقد استمرنا إلى الجواب عنه أيضا أيضا
 فنقول هنا أن الشيخ قد حمل الإحلال البين على الذي لو عطل في الواقع يجرم وحمل العلم
 لأنه على هذا التقدير يلزم من انحطاط من زمان آدم علم وجوب ما في الواقع أو أن المحظور

الحق سبحانه وتعالى ما علمكم
الشيء من هذا فاعلموا ان الله
عز وجل هو الذي علمكم
هذا

ان المراد بالاحلال البين ما علم حاله بينان حله من حيث ذاته الخاصة لا من حيث هو شبهة على الحق
الذي سبق وعلى هذا يكون الخط الذي لا يمكن الاجتناب منه شبهة وهي وجبة الاجتناب عند البعض
وصحيفة عند اخرين مع كون حلا الاختصاص وان لم يكن بقبول ظاهر مما قلنا الكلام على الوجه الثالث وهو حق
ومنها انه قد ورد لا بالمبيع استحبابا واجتنابا ما يمكن التفرغ منه والرجوع على الريب بل قلنا المراد
عدم الانشاء بل هو ما عرّض الحكم الواقعي وان كان عدم الاجتناب والحكم بالبيعة لله وما المتقدمة
وما توضح ولا تله هذا الامر بالمبيع على ما استشهد به الشرع فحق الاستدراك واما القترع في الاستعداد
واما الوجه الرابع وهو قوله ومنها انه قد ورد البين من اجتناب كثير من افراد نفس الحكم الشرعي كقولهم
في اللحم والجبن وعنهما استمر ما سألوا المسلمين لا تقبلوا عنه تاقلنا الذين تعاملهم من اجتنابهم المخرج
انما هو كون المخرج ضيقا في هذا الدين وما اذلين منه انه هو تلكا صير الاجتناب سببا لوصول بعض
ويؤذي بهم الى ان يضيعوا على انفسهم واما الوجه الخامس وهو قوله ومنها ضمان ما نزل في
الشبهات فظاهر العلوم والاطلاق الخ فحق دلالة ما ورد على وجوب اجتناب الشبهات متنوعة
شعور البشرية بسبب الوضع للاقتسام الثلاثة مسلم ولكن خرج من المخرج اجتناب المخرج عن الشبهة ودل
في احلال البين بعض الكتاب والسنة والاشخاص وامثا غيره مما دخل تحت الشبهات ولم نغزها تلك الحكم
لانها لا تدل على كونه حلالا الا كما ما فانه بين الحلال والشبهة واما لما قلنا بين احلال البين والشبهة
واما الوجه السادس وهو قوله ومنها ان ذلك وجد للجميع باين الاختصاص فقول ما ذكرناه من استحباب
اجتناب البعض وعدم الريب والاستحباب في البعض وحلية الكل وان كان ارتكاب البعض مكرها
وجه جمع ما بينا لاختيار ايضا كما قد ايقنا اننا نتوب من وجهه كاد يقتضيه بالرجعات التي عرفت علما ان
السابع وهو قوله ان نفس الحكم الشرعي يجب سؤال البين ولا يفتنه وطريق الحكم الشرعي لا يجب
السؤال عنه فبینه ان اذا اذن العلم لم يرسل عن هذا الوجه فلا هو مذكور في سنة من سئل عن الجبل
والحرمة فهو مسلم لكن لا يفيد الا الفرق بين قسمين من انقسام الشبهة وان اردتم ليرسل عن العلم المتروك
شلاصل هو حلال او حرام فليس الامر كذلك الا ترى انهم سئل في اكثر هذه الاقوال في كمالها
عن الجبن والخباب بما الخباب واما الوجه الثامن فقد ظهر جوابه مما مر واما التاسع فنقول انما ثبت
اجتناب ما علم حرمته لا المراد بالواقعي وهذا هو الذي لا يمتنع الاجتناب ما يحتمل التحريم وكيف كان

حاشا لجناتنا لا حلالا لهم وكونوا لي
الاحتساب منكم

باجتناباً عن جميع التحريم الخ لا تأتوا إلينا
المراد من التام التام

۱ عالم را

فدلالة الاخبار المذكورة على ان زيد من رجاء الكف عن الشهمة في غير المنع وسبب الرجاء ظاهر
هو خوف الوقوع في الحرام الواقع وهو يملك اختصاصه كالسهم باكله من الاغذية ولا يفيد زيد
من الكراهة ولهذا نظائر في الشرع كما ورد في الحديث فلو فرض وقوعه في الزنا والذين يبيع الاكفان
ممنون الوقوع في بيع الموت للناس واختفاء الطاعات لخوف الوقوع في الزنا وغزو ذلك فلو لم يكن من
احد ما يشبه ارتكبه لغيره اي شئ ان يقع في الحرث كما ورد في الشرع به في اجزاء اخرى فان اجزاء
يغير بعضها بعضا وهذا كاقوال في الحوادث لا في منقولاته او بالكلية السبع وعقود
على انكار حملت هذه الاخبار على الوجه بوجوب حرمة الموضوع المشبه ايضا والوقت بينهما
كما عرفت والعقل بان العاكفة الغير المخصوصة حرام لهذا المدعي على ما لا يفتقر الى التمسك
بمعينة امر العصور والسرقة طلالا انا احتمل وجوب الحلال في ما لها لا على غير غيرة ودلالة
في الحكم الشرعي اظهر من غيره وحمل ما لم ير الا دلالة على اصلها الا باضافة فيما لا يضر على وقوع
الحكم وحمل هذه على نفس الحكم كالحكم في غير ما عرفت على ان كون ما لا يضر فيه شبهة او لا الكلا
فات واحدا من الدلالة السابقة تكفي في خروجه عن الشهمة فضلا عن جميعها ولو سلمنا صدق الشهمة
عليه فعليه الامران يقال انه شبهة من حيث الحكم بالمخصوص واما من حيث العموم وانه من جملة
ما لا يعلم حكمه فذلك الواضح البين هو الحلية صيرها فيها من منفعة خالصة ولا يدرك العقل فيها
مضرة ولو فرض فيها مضرة كما منه لا يخلو فان كان بها من جهة الاعتقاد على رخصة الشارع و
اباحت لها حكمه بخلاف الاقدام لعله يراق لهذا السطح كما في منقولاته من العقل باستصحاب
الاجتناب عنها من جهة الخصوصية بخلاف ارتكابها من جهة عموم الدلالة فيما لا يعلم هذا كله
الى وقوع بعض الاجتناب وان في حلال الدين لخصا بما وفي حرثها عقابا في الشهمة عتاما من
الشبهة لا عقاب فيها على ان جملة من المخصوص قد رتب في التاكيد والتقدم على اجتناب
في موضوع الحكم كالفرج والافان اكثر من نفس الحكم ان جمعا من مجتهدى اصحابنا في جوابي
شبهة موضوع الحكم بين المخصوص وغير المخصوصة وكما ابا المنع في الاول بناء على ان حكم عليه
المجموع يستأنم الحكم بحلية ما هو حرام علينا قطعاً وهو ما هو محسوس حراما كالاناثين الشبهين
والشبهين كذلك والدريهات الذين احدهما عصب حراما الى غير ذلك ولو حكمتا بان احد محسوس

احرام بعينه دون جميع من غير مرجع شرعي ويؤيد ذلك ورود النص في الاناثين الشبهين غيرهما
وقالوا الفرق بين المحسوس وغير المحسوس وان المحسوس ينافي اجتنابه من غير مرجع بخلاف غير المحسوس
ولا ريب ان المحسوس والمجاهة تكليفان يجب مشاهاتهما يمكن الاستئصال بترك الجملة من بدل العقدة
يجب بالانذار في العسر والمرجح ولا ينافي استئصال المحسوس واستئصال العقدة استئصال المحسوس
بخلاف غير المحسوس فلا يحقق العلم بكون المكلف الواحد ارتكبه لغيره بقينا وكون المكلفين باجمعه
ان تكبوا الجميع لا يضر لان كلاهما مكلف يعلم نفسه ولو لم يكن له كلف عليه كما هو الحكم في حرام
التي في النوب المستزلة لعدم علم كل واحد منهما بما كلف في شخص واحد انما يبين عظم كونه واحدا
بجسما والمكلف عا لم يرد ذلك فان علمه بذلك تكليفه بتركه على الجنس البشري ولا يمكن الا بالانذار عنهما
جميعا على ان عدم وجوب الاجتناب في غير المخصوص يرجع عليه بين الكل ولا ريب فيه ولم يرد في احد
ومدار المسلمين في عرفنا الارض وعرفنا عليه ولا كلفة اصلها البراءة واصالة الا باضافة فتعلمه
اصالة الصفة في حقنات المسلمين لعدم العلم بالتكليف اصلا ولفرض حصول العلم فلا يجزي
ما لم يكن من وجوب الاجتناب الصريح المخرج المتين خلفا وتلا آية وهذا ينافي الشهمة في الجنس البشري
مدخل فيما لا يعلم حكمه فتعلمه اذ لا اصل الاخرى مصادفها او في استد ببقية حجب الاستئصال من اذ
كالصوم والله رافعه بالاستئصال يمكن وخالف من العسر والمرجح لا ينافي الاجتناب للمجموع للعلم بخاصة
احدهما اذ رتبته والمفروض وجوب الاجتناب في ذلك ولا يحصل الاجتناب بها معا بحجب عن العقدة
والامور الواجبة كلها كتابات والاستئصال يحقق بافراهما ان كانت الخصوصية لا مدخل لها في
الرجح يمكن لا بد من ارتكابها لكن ما شرط للموجوب بقوله كما ورد في غير يعلم ان عليه فائدة غير معينة
من الجنس انه يجب عليه الايمان بجميع المحسوس او ببيعة مودعه وثنايته وثنايته لا يشبه يحصل الايمان
هذا ولا يخط الاجتناب والاحاديث علم عدم انتظام هذه القلعة ولما اختلف كثير من المجتهد
على البياق في جواز الشراء والبيع المثل الذي يعلم انه باخذ اكثر من الحق حتى يوجب الحرام بعينه وروى ان
كل شئ فيه حلال وحرام فهو حلال حتى تفرأ الحرام بعينه فتدعه وورد في الصحيح عن احمد هاتين
شراهما خيانة طرسقة قال لا الا ان يكون قد اخلط معه غيره فاما السرقة بعينها كما وفي الحديث عن
اسحق بن عمار جازا السر من الغنم الذي يظلم ما لم يعلم تظلم فيما حله وورد في المال المختلط بالحر

افراج الحسن منه رجعية الباقي الى غير ذلك من الاختلاف كما لا يخفى على المتبحر في جملة فلا ريب ولا شبهة
في ان الاولى الغيب عن البهائم مطهر للاحتياط منها امكن سماعي الفناوي والفرج والاسباب في
محررها واتا في النصوص المتعارضة تبعها الخبر عن الرجوع الاخر الفخيم كما تقدم تفصيله في موضعهم
انهم ذكر في صحة التمسك باصالة البرائة شرط اخرها ان لا يكون هناك شئ يستلزم من جهة
اخرى ووجهه ظاهر الثاني ان لا يكون في مقام الاضداد مسلم اربن في حكمه لان عموم في الضرر
الاضداد الثالث عقلا شرعا مفعلا الثالث لا يجوز التمسك بها الا بعد هذا الجهد واستفاد في النوع
في الالة فانما لا يجد طيلة صحة التمسك ما يتناول الرابع ان لا يكون التمسك فيه باصل البراءة من غير
مركبة لانها توجب فيه مانع من الضمان الاخر فلا يمكن التمسك في النفي باصل الا لا يمكن ايضا لان
اشتغال الذمة به يبقيني فلا يرفع حجر ما لا احتمال ولا اصل عدم كونه عبادة الا ان يقال لا نسلم
اشتغالها ما يزيد من القدر المقتضي الذي ثبت من اجمل اجزئ وفيما التكليف اذا وقع بالابتداء فيحصل
يجل بان لا يمكن الاتيان به فلا يكون تكليفه بل لا بد من البيان وانما من الاتيان باو تكليف مقوما
لانما من شأنه مانع من التكليف فالتعقبي موجود ولما منع مقصود ونعم لو وقع الاشكال في
ان المقدمة مانعة وبطلت ام لا يكون من قبل الاول **المسألة الثالثة** في اصالة الطهارة و
الطهارة لا تختلف في جهة هذا الاصل بين الاصوليين بل الاختلاف بين الافاضل البزوف
مانه ناقش فيه في الذخيرة وسياتي في نقل كلامه وما فيه والدليل على صحة هذا الاصل العقل
وانقل ذلك الجحاسة في الحقيقة ترجع الى وجوب الاجتناب عن موصوف في الاكل والشرب في
محررها من الاستعالات وكذا وجوب الاجتناب عن موصوف في الاكل والشرب وهو ظاهر الاستعمال
ذلك الموصوف بها في الصلوة وغورها من العبادات المترتبة بالطهارة وجوب الاتيان بها
والسجود وغورها بالجملة فمن جزمها الى اقتضاء التكليف حتى واشتغال ذمة والاصل براءة الذمة
من التكليف حتى تثبت بعد عليه ايضا جميع ذلك على صالة الاباحة لان هذا الاصل فرع ذلك
وجزئي من جزئيات لان معنى قولنا الاصل الطهارة في الاشياء التي لا فعل فيها انما لا يجاسستها
بعض خاص بها لان عموم شامل لها شئ لا ظاهره انه يجوز الصلوة مع كون هذا الجواز حكما
الواقعي من حيث انها امر غير معاد الحكم حكمها الظاهري من حيث انها شئ خاص بل حكمها الواقعي

في العقل
في العقل

مرجح المخصوصة فاعلمنا الظاهري كوننا الاباحية حكما واقعا للشئ من حيث انه حكم ظاهر
من حيث انه شئ خاص جاري في كل ما لا يصلح حكمه الى المكلف والجملة في ما دل على اصالة الاباحية
عقل او نقل يدل على اصالة الطهارة ولما الدليل القليل الذي اشرنا اليه زيادة عن ذلك فلو لم يكن
الوثوق الذي تلقته الطائفة بالقبول من قولهم كل شئ ينجس حتى تعلم انه قد انقضت بقوله
كل ما ظهر حتى تعلم انه قد وكل شئ مطلق حتى يرد فيه بهي وقال الاصل المبرر بل في شرع الاصل
في بحثنا بالمفاهيم النفس لا نسلم ان الاصل في كل شئ الطهارة لان البرائة والتجاسة كان شرعا
وكل منهما يعلم ببيان الشارع لا شئ يدل على عموم البرائة في كل شئ الا ما يخرج بالدليل ودعا وجه
ذلك في الاصل المطلق حسب الايق رعاية عادتنا لا ياتي في الوثوق من ان عبد الله كل شئ ينجس حتى
نعلم انه قد يدل على ذلك لا نأقول القدر الذي يعلم لانه المنزلة ان الاشياء ظاهرة عند
الحول لا يعرف نجاسة لها او كونها احد الجاسات لعدم الجرحيل يكون مانعة عما لا شرع في
زيادة بيان لذلك وما نحن فيه من تبديل الاخير نعلم ان الجاسات هذا الاصل لا يجوز ان يكلم قلنا
ان الاصل في الاشياء الاباحة ثم جاز الشرب من مثل هذا الماء وكون البرائة التقيدية تقتضي براءة
الجسد والشيء عن هذه الصلوة والوضوء بغيرهم قال في بحثنا الجازي اذا لم يتغير بالنجاسة
واستدل عليه بوجه الارسل اصالة الطهارة في الاشياء كلها على الطهارة الا ما اضطر الشارع
بجاسته لانها مخلوقة لئلا يمنع العباد لا يتم المنفع بها والحقوق ان اشياء اصالة الطهارة بالدليل العقل
مستند لا يتصور ما ذكره في بيانه ضعيف لحصول المنافع بالجعل ايضا الثاني قولنا الصادق فيما
روي عنه بطرق متعددة كل ما ظهر حتى تعلم انه قد ردي في نظر القدر المعلوم من الجرحيل
على الطهارة اذا شئت في عرض نجاسة له لا الفاسك في كون الشئ سببا للنجاسة شرعا الا
فان الجرحيل على ان الجرحيل بالحكم الشرعي وجوب الطهارة بعيد غير مانع بل الاقرب ان يكون المراد ان
كل ما ظهر حتى تعلم انه بعض الاشياء المتصفة بالنجاسة لان كل ما ظهر حتى تعلم انصفاته
بالنجاسة وبيان الحسنيين فرق وقد وقع في ذلك مفسر في كلام الصادق فروي سعد بن
صدقة عنه م قال سمعت يقول لكل شئ هو طاهر حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل
تصدق ذلك مثل الشوب قد اشترته وهو سرقة او المملوك عدل له ولعله حر قد باع نفسه ان

خضع جميع اوقاف ارامنة تحتك وجميع اوقافك ولا يشاء كلها على هذا حق فبيننا للغير
 ذلك اوقافهم به البينة فان كلامه قدور عليه الصدق الشريف في شرح الواجب ان قولك ان الشارع لم
 بيان يجوز ان يكون كل شيء ظاهر يقول حديث قوله الذي تلقاهما بالقبول هو البيان وقوله
 القدر الذي يعلم دلالة الخبر عليه هو الاشياء ظاهرة عند الجمل بر عرض الحق لها او كونها العينية
 لا عند الجمل بل كونها عينية لا شرعا بل هذا الحديث على هذا الجمل يكون معناه ان كل شيء على هذا
 من دليل شرعي فاستعمله لا انما يثبت من بل لهذا الاستحقاق وهذا المعنى ليس هو المعنى المتبادر
 ولهذا ترى من تقدم عليه وروى تناقض عنه لا يجوز عليه الا القليل لا بقوله المسئلة اصولية وابنائها
 بخير الواحد ما منعه المحققون ونقل عليه الاجماع لا نقول هذا الذي قلناه انما هو على تقنين جواز
 اثبات مثل هذه المسئلة غير الواحد على انه لا يقع عندى من ابحاث تلك المسائل باجاء الاما
 ان كان له جواز العمل بخير الواحد فقيمة ودعى الاجماع في مثل هذا المقام غير صحيح وقد سبق ان
 دعوى القطع في الاصول يثبتها لا يثبتها ويكفي بان يثبت الدليل الى قطع ثم حكمه على فقه
 ان يكون الاصل في الاشياء الاباحة بخلاف الرب وروى في الاصول منظومه اما اولها انه
 يظهر منه انه حصل اصل الاباحة مختصا بالماكل والشايب مع ان الظاهر الشهور ان يقول بغير
 باضا لا الاباحة في كل فعل من افعال المكلفين اذا لم يرد فيه نص ولا شك في الاصول مع ملاقاته
 المشايخ بجملة تلك الاصول واما ثانيا فلان العايب بالبرائة انما يلزم اذا كان هناك بقاءين باستحقاق
 الفضة ومن اين حصل لنا العلم باستحقاق فتمتسا بصوله لا يكون معناه عند فعلنا الانا فعل الشارع
 على طرائقه سلمنا بان الشارع كلفنا بان نصير في الشيء الظاهر في الواقع وماكل ونشر الظاهر كك
 تنفق ليس الظاهر في الواقع الانا اباح الشارع استعماله في الصلوة وتنازله وهو المباح بعض
 الاشياء بخصوصها المباح البعض الاخر يقول لكل شيء مطلق ويعدم التكليف بما لا يطاق ولا منافاة
 بين ان يكون الشيء ظاهرا في الواقع ما دام هو الحكم بخصوصه ونسب في الواقع من حيث الخصوصية
 كما مر من الاشارة اليه اذا احكام الشرعية فقد تكون مرتبطة بصفات اعتبارية فلا مانع من ان يكون
 حكم شيء في الواقع مع جعل المكلف مخالفا للحكم في نفسه او مع علم المكلف بظهور ان كوننا الجمل الحكم
 الشرعي من جبا للطائفة قريب ما نرى من عند من يقول باصالة الاباحة قبل ورود الشرع بعده

ولما فوق الذي ذكره فنبني على الفرق بين الشئ الذي يترتب عن الحكم الشرعي والشئ الذي يترتب عن الحكم الشرعي
 وقد تقدم الكلام عليه مستوفيا في صحة في هذا المقام هو ان الشارع اذا حكم على صنف من الناس بالحرمان
 وعلى صنف اخر منه بالانجاسة كان صنفه لا يندري اهل من الصنف الاول اطلاق في تحكيم بطائفة من الناس
 تعلم دخول تحت الصنف الجنب وكن من بعضا منه لعقوله كل من اظهر حتى تعلم امره قد نكثا والشرع
 هو عدم العلم بدخول ما جعلنا احدا الصنفين بخصوصه وهذا معنى قوله بل الاقرب ان يكون المراد ان
 كل من اظهر حتى تعلم انه بعض الاشياء المقتضية للانجاسة واما اذا تعلم ان الشارع هو على هذا
 بالبرائة او الانجاسة فلا خلاف عليه بالبرائة لان الحكم عليه بهما سمي على ان يكون معنى قوله كل من اظهر
 حتى تعلم انه قد اظهره معقول الشرعي من البرائة واما انجاسة فحكم الشرعي البرائة حتى يحصل لكم العلم
 الشرعي وهو القدرة وهذا معنى بعبارة غير ما نرى في جعله الحديث الذي نقله صاحبنا على المعنى الذي
 استقر به ائمة كلامه وهو هذا **المبحث الرابع** في احوال الزعم المتدخل من الاصول المتداولة بين
 الاحكام قوله الاصل عدم التدخل عند اجتماع الاسباب وليس المراد بالتدخل المذكور التدخل الحقيقي
 المتخلات حيدرة شين شين او اختلاف الواقع بل المراد ما يشبه التدخل بخلافه وكذا ليس المراد
 بالاسباب كلامهم العلل العقلية الشاملة لا يتجمل اجتماع عليين مستقلتين على حلول واحدة
 ليس المراد بها ايضا الاسباب الشرعية التي هي بعض متعلقات فطر الواقع بل المراد الاسباب الشرعية
 صلاحية في ترتيب المسببات على ما في الجملة والمراد بالاصل منها هو الرابع والعاشر الكثير بعد احتمال
 بعضهم ان يراد به الاستحقاق كما في قوله الاصل عدم حدوث وجه نظر ويدل على صحة هذا الاصل هو ان
 الظاهر ان الشارع اذا امر باظهار منعة في النوع وجعل لكل واحد من افراد ذلك النوع سببا في حصول
 فليس ظاهرا حصول سبب في ذلك النوع سببا غير سبب الاخر المحقق في جن فرد من تلك الافراد بل الظاهر
 ان سببا في اتيان كل واحد من افراد ذلك النوع عند تحقق سببه وبالجمل فالعرف والعادة يقتضيان
 بان الظاهر بقدر السبب عند تقدم الاسباب والاصل عدم تدخلها ايضا وبما تقتضيه البراءة الحقيقية
 على عدم التدخل كما اذا قال الشارع اذ انشيت البحيرة ما سجد لله سوا وقد انشيت الشهادة فاسجد لله سوا
 انما قلت قبا ما زلت ان كنت سوا فاسجد لله سوا ولا يجب ان لا يحصل البرائة الحقيقية الا بالاثبات
 بسجدة لله ثلاث مرات الاصل من تلك الاصول الموجبة لها ولا يحصل بالاثبات من احدى وكذا لا يثبت

محقق اصل الزعم المتدخل

الغير لما ذكر الاجتماع على عدم الفرق وايضا العقل والنقل قد لا على وجوب امتثال امر الشرع ولا
يحصل الامتناع مع التردد والابتعاد وايضا هذا الامر لما ذكرنا في الامتناع على ما هو من غير ان يكون ذلك
مع الاجتماع في غير الاجتماع لا يغير مقتضاها وما يجمل في العرف والمادة والمعاد والاشياء فاصلا
ذكر والمفاضلين المحققين البارعين الفاضل المحققين في شرح الدرر والحققين في شرح الدرر
كلام في هذا الاصل بل نضرب بعد حجة في الخبر لا نسل ان الاصل عدم التداخل مع امر على تقدير
التسليم معارض باصل عدم التكليف بالامر الزايد وقال ايضا مقتضى التكليف الامتناع بعد حصول
السبب كما يحض بالحكمة ويصدق على الفعل الواحد لا يقتضي عدم حصوله كالحكمة كما يصدق عليه انه
اعتقال بعد حصوله والخض فيحصل امتثال كلا الفعلين التكليفين مقتضى الامتناع عن الجمع وليس مقتضى
التكليف الاعتقال بعد حصول السبب اعتقلا لا معاير للاعتقال الذي به يمتثل التكليف الاخر
في ذلك فخرج من اطلاق الامر الى التقييد بالتحقيق من غير حجة والتحقيق يدغمه وقال الفاضل المحقق
وما يقال من ان الاصل عدم التداخل فكلام خالص التحقيق ان المراد بالاصل ان كان هو الظاهر كما هو
بعض اصطلاحاته وصير حاصل هذا الدليل ان كل من هذا السبب سبب مستقل والظاهر استند
كل منهما سببا ما تفرده في امر مع الظهور بل الظاهر اقتضاء كل منهما امتثال الفعل وهو يحقق في ضمن
نرد واحد وان كان المراد به الامتناع كما يقع كون الاصل عدم ما حاد في فساد ظاهر وانما الاشتغال
من شيعه ان الاصل عدم بينهم فلم يحقق معناه واستعملوه في غير موضع مع انه في موضع ايضا على
كلام ليس هذا موضع وان كان المراد به العلية والضرورة فهو ايضا باطل كما لا يخفى وقال ايضا ويدل
على التداخل صدق ما لا مثال لا يقتضي استنباطا لوجوب تعدد السبب وان قلنا بعدم جواز اجتماع
على مستقلة على ما هو في ذلك في الاسباب العقلية ودنا الشرعية وما يقال من ان الاصل
عدم التداخل فكلام خالص التحقيق لان الاسباب الشرعية اذا جاز عقلا اجتماعها على سبب واحد
فالتداخل وعدمه موكل الى بيان الشرع فلا يصلح اخطاؤه هنا في شيء من الوجوه لعدم ما ان
اصل عدم التداخل معارض باصل عدم التكليف انه ما هو عليه اما اذا كانت الادلة المتقدمة
كما عرفت تدل على ان عدم التداخل يدعى فلو ان التداخل وحصول الامتناع صادرة على
مكابرة ونحو لا نسل التداخل في بعض المبادىء لئلا يكون بعض الاجزاء عليه ولو كان الظاهر التداخل

كان ذلك

كان ذلك مما يقتضي به العلم كانت الاشارة الواردة في التداخل في بعض الواجبات يحصل
وسببا في الظاهر المعاصر مثل قولنا من لم يكن بما هو مقتضى وهو خلاف الظاهر وانما ما استند
اليه من صدق الامتناع كان مرجعه وورد الادلة بتدخل الاعمال عنه فهو مسلم ولا يخفى ان
الاصل عدم التداخل وخرج ما خرج بالدليل فان اراد المحقق مع قطع النظر عن ذلك فهو متوسع في
خلاف الاحكام وثالثا ان اصل البرائة مع تسليم حرمانه في الامتناع انما لا يصلح انما لعدم التداخل
لانه بعد فرض ورود الامر بالبيان المعقدة وتبادر القيد منها لا يجري اصل البرائة بل يخرج عنه
الى الدليل الدال على خلافه كما هو القاعدة وثالثا ان ظاهر الاخبار الواردة في التداخل كقولهم
انما اجتمع الله عليكم حقوق او اخلا لا يخرج ذلك عنها غسل واخذ وقوله ثم اذا اغتسل الجسد بعد
طول غير يخرج عنه ذلك الفصل في كل من يلزمه في ذلك اليوم ان الامتناع بجميع تلك الامتناع ان كل
بل ظاهرها ان الامتناع بالفضل الواحد هو اقل الواجب ولنا اكثره الامتناع بالجمع والاستدلال
على التداخل باصل التبادر صدق الامتناع لو لم تكن التداخل عزيمة ولا يخرج الامتناع بافضل ثانيا
او لا يفي للامتناع بافضل مرة ثانية بعد حصول الامتناع وحصول برائة الفدية كما لا يخفى وهذا
كله انما قيل لعدم وجوب التعيين في الفدية ولما كان اصل وجوبه فلا يحصل الامتناع الا بالامتناع بكل شيء
منها معينا ثم ان الاسباب الشرعية قد تدخل على خلاف الاصل كاحكام الحجة للضرورة فلا يفي
ارتفاع واحد منها ارتفاع الجميع لا احكام لا يمكن الحكم عليها بالاقتناع بل الارتفاع هو المانع للقيام
وهو قد دخل في الامتناع بارتفاع بعضها دون بعض كتدخل الامتناع على العقل في التداخل في
الزنا في وجوب حد واحد وقد تدخل على مقتضى الفصل كقوله ثم العلم الذي هو حال الجدة
المقتضية على تقدير تكلم الشهادة او تكلم الجور من برائة العلم الذي هو زوج وتزويج بنت
العلم التي هي زوجة فانهم من ثوب بالاسباب مع المعجزة لذلك من الامثلة **الحج الخامس** في علم الاصل
ان كلامنا الواجب والندب لا يجري في صاحبه لتغاير الجنتين الا اذا دل الدليل على خلافه كما جاز له
الواجب عن الذنب في صلوة الاحتياط التي تظهر الضعف بها وكذا لو صام يوما مائة الفضة من
رضلان فبين ان قد كان قد صامه فانه لا يفي بذلك تقرب الذنب وكصوم يوم الشك بنية شيئا
فانه يجري عن الواجب اذا تبين انه من شهر رمضان وغير ذلك ولا اصل هنا اما ان يكون بمعنى

الحالة لعدم اخل كل من الواجب والندب
الحالة لعدم اخل كل من الواجب والندب

الراجح لأن الثواب الرابع عدم صحة الفعل إذا توفى لأعلى وجهه الواقع فإذا لم يكن جوهرا كيف يتبين
 عليه الثواب أو غيره وأما أن يكون معنى القاعدة المستفادة من الدليل الشرعي وتوضيح ذلك أن
 المكلف لو توفى الوجوب في فعل ليس هو واجب عليه في الواقع بل مندوبا أو توفى الذم في الفعل
 الواجب واقعاً يكون الفعل الصادر عنه لغواً لأن يكون مندوباً يأتى بتب عليه الثواب في الصورة
 الأولى ويتب عليه ما يتب على الواجب من الثواب واسقاط العقوبة والعقاب في الصور الثانية
 لأن ما توفى له بفعله وما فعله لم يتوفى فلا مطابقة بين البينة والمزوى ولا عمل البينة وأيضاً مقتضى
 قوله إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما عثرى أن يقع كل فعل على الوجه الذي نوله المكلف مثل
 هذا الفعل في الصورة الأولى يقع على وجه الوجوب ولكن لا يكون واجباً في الواقع لو كان الوجه
 الذي نوله المكلف مطابقاً للواقع بل هو وجوب اختراعي للمكلف مثلما هو الوجه الذي لا يقع مندوباً
 وإن كان في الواقع مندوباً فلا بد أن يقصد المكلف في كل فعل الوجه الواقعي له من الوجوب والنية
 حتى يتب عليه الأثر فإذا لم يتوفى كذلك لم يتب عليه الأثر فيكون لغواً لأنه يتكلف بغير وجه
 عملي للزمتة وهذا وسبب انشاء هذه في مناحش البينة إذا توفى عدم اعتبار الوجه وصداً شرعاً
 التبيين ولأن الأدلة لا تدل على أن البينة في الزماتة وجبت في توفى الأثر هنا والخلاف المذكور
 يدل على المدعى بل الظاهر منه بقرينة أخرى من قوله بعد ذلك من كانت هي تدل على أنه
 توفى له إلى الله ويرسله من كانت هي تدل على أنه كل فعل قصد به وجه الله فهو مندوباً
 قصد به غير الله وليس به **المبحث السادس** قوله الأصل أن البينة فصل المكلف ولا اثر للبينة في
 الأثر خارج بالدليل في بعض المواضع والأصل هنا بمقتضى القاعدة والدليل الشرعي لأن الظاهر من
 الأدلة العامة على اشتراط صحة العبادات بالبينة وقرع البينة من الفعل لا من غيره **المبحث السابع**
 قوله الأصل في البيع الزم له أي القاعدة التي وضع عليها البيع بالذات الزم له لأنه وضع البيع
 شرعاً لنقل كل من مال المتساويين إلى الآخر يقتضي لصفة الزم وكذا في سائر العقود اللازمة
 ولا يثبت ذلك بقرينة دليل خارجي كإقسام المحابر وغيرها وقاعدة هذا الأصل اجتماع شئ
 الخيارات والاشتراط على الرأى للدليل دون الزم الذي هو لازم للبيع **المبحث الثامن** قوله الأصل في
 تصرفات السلم صحة أي القاعدة التي تضع عليها أحكام السلم بالذات هي الصحة في تصرفاته وبما فعله

اصل علم تائيد في الغالب

الاصل في البيع الزم

الاصل في تصرفات السلم

على الوجه

على الصحة إلا أن يخرج من غرض مطلق لفعل السلم وهو القاعدة مستفادة من الأدلة الشرعية من وجوب
 حمل أصل المسلم على تحمل الرضا والرضا دون الفساد وهذا فيما انفصل المسلم بصلابته أن يكون
 على دفع الشرع وإن لم يكن على ذلك فلا ريب في أنه يجب عمله على الأولى دون الثانية كما إذا دخل
 الغار على الظالم راكناً أن يكون قصده تحصيل الدنيا ولو كان يكون تحصيل من من يدركه أو قصده حيا
 لغيره أو نتيجة أو من علة ومخو ذلك من الأمور الأخروية وكما إذا رتب على ما قبله على الملائكة الفارقة
 طماكين الوعدة وأمكن أن يكون قصده من ذلك الدنيا والآخرة أو الدنيا هي كل شيء بعده من الله
 أن كان صلاته أو صوماً أو حجاً أو ما إذا ارتفع أو نحو ذلك إذا قصد بها الرزق والغنى والشرع
 والآخرة هي كل شيء يقرب من الله وإن كان ما لا يورثه أو سبعة أرشاً بالحسنة أو بعبادة أو بغيره ولا يفتقر
 ذلك إلا بقصد البينة فلا ريب أنه يجب على من يحمل فله على وجهه شرعاً بل لا يفتقر
 سمعك ويحرم من أخيه المؤمنين وإن بعض الظن أنهم والأدلة على ذلك كثيرة وأما بالنسبة إلى الإ
 الأفعال التي يشترط فيها العلم بالاعتقادات وكان يمكن صحتها بهذا الفعل على وجه العلم بالاعتقادات
 وعلى وجه العقلية والجمل فوجوب حمل فعله في هذه الحالة على كونه صادراً عن علم والاعتقادات
 الرأى مل **المبحث التاسع** قد يقال لأصل عدم القبض الصحيح بالنسبة إلى البيع وتوفى في الأصل في ذلك
 فإن أريد أن القاعدة الشرعية كذلك فلا بد من بيانها أنها لا تنزف قاعدة شرعية تدل على ذلك
 لأن كل الأصل جنى الراجح ما قلناه السلم هو كون عدم القبض واجباً لأن القبض ملغى والأصل عدم
 وجوبه ولما بعد وجوب القبض يكون عدم البيع منه أصلاً دون عدم الفاسد لأثره لا وجه له بل العلم
 صحة أفعال السلم وقوله الأصل عدم معرفته بالشرع بصفة البيع الأصل فيه معنى الراجح لأن علم
 الموقوف بالجمل البسيط قطعاً بالعلم بالعلم **المبحث العاشر** قوله قد يتعارض الأصل الظاهر
 وقد يكون الأصل فيه معنى الاستصحاب وقد يكون بمعنى غيره وقد يكون المراد بالظاهر ظاهر الراجح
 وقد يكون المراد ظاهر اللفظ فيبقى أن يلاحظ في كل موضع **المبحث الحادي عشر** قوله الأصل في اللفظ
 الجمل على الحقيقة الواحدة فالجواز والاشتراط فيهما من الدلائل وقوله الأصل في الكلام الحقيقة
 والأصل في الاستصحاب الحقيقة الأصل هنا بمعنى الراجح وهو على ضمان قسم يكون فيه المعنى الحقيقة
 معلوماً والاستصحاب غير معلوم وهو وجه الاختلاف بين التوقيف مثل إفظا الأسد لنا الطوق وكما

حمل

اصل علم القضاء

له معنى حقيقي معلوم ومعنى مجازي كذلك ولم يعلم ان المتكلم اذا دأب الاستعمالين فانه عيب على هذا
 المعنى الحقيقي بلا خلاف ومعلوم ان يكون عكس ذلك مثل قوله الفقهاء خمران استعمال لفظ الفقهاء
 في الخمر معلوم وكون الخمر معنى حقيقي او مجازي للفقهاء غير معلوم وهذا بخلاف قول البيهقي
 الرضا ولا يخفى ان الرضا يقول الاصل في الاستعمال الحقيقة والمشهور يقولون ان استعماله عن
 الحقيقة **الثاني عشر** قوله الاصل عدم تحمل الانسان عن غيره فانه باذن الله في ذلك الا في موضع
 خرجت بالدليل كقول الربيع عن النبي قضاء الصلوة والصيام ولا اعتكاف وتحمل الامام القزويني عن
 المامقن في ذكره الفطرة عن الزوجة وطبعا النفقة والمأولة بناء على ملاقات الزوج في كل
 ايام ولا تحمل عنهم بعده وتحمل الاب للزوج ولله الصغير من ماله ولا اصل هنا بمعنى القاعدة المتفق
 من العقل والشرع وهو انه لا يجوز لاحد ان يفعل فعلا كاف بغيره عوضا عن ذلك الغير بحيث يترتب
 عليه الاثر من الخلع بغيره والاعقاب بركة الذمة الا اذا جاز الشارع المكلف هذا الفعل سواء
 كان مجبورا فيه من الاجاب والالتزام او من غيره لان مقتضى التكليف اتيان المكلف بالفعل
 الا اذا جاز بالدليل فيما اذن الشارع وجوز العقل في المواضع السابقة وهذا من المسلمات الا ان
 العبارة قاصرة عن ان يثبت بل ظاهر العبارة ان التحمل هو قوت على اذن ذلك الغير وانما جبر بان يثبت
 الغير وعدم اذنه لا مدخل له في جواز هذا الفعل اللهم الا ان يكون الاصل فيه بمعنى الغالب الكبار
 لانه احد معانيه فيكون المعنى ان الغالب من مواضع التحمل عدم جوارحه مع عدم الاذن من التحمل عنه
 ويكون في مواضع تلبسه وقع التحمل عن غير الاذن في موضع المشبه بحمل على الغالب **الثالث عشر** قوله
 الاصل يقتضي قصر الحكم على مدلوله للفظ وانه لا يدرى الى غير مدلوله الا في مواضع منها العقوبة
 الاستعانة في الاشخاص الا على مذهب الشيخ وفي النهاية الى الحل والعقد وبعض الشقق في بعض
 على احتمال عدم بعض القضاة في النفس على وجه الاصل هنا بمعنى الظاهر الخارج لان ظاهر الكلام
 الصادر عن المتكلم ثبته على عدم السر بغير **الرابع عشر** قوله الاصل ان كل واحد لا يمكن اختياره
 الا في مواضع خرجت بالدليل كاجبار السيد في دفعه على الشكاح واجبار الاب والجد للصغير في الجوز
 والصغير مطر والجنون الكبير اذا كان الشكاح صلاحا للظهر وامارة التوقان ولو جاز بالسخلة المستند
 الى قول الاطباء ولا اصل هنا وجهه الى ايضا لعدم الحاشية ويمكن ان يراد منه الغالب لان تلك

المراضع

المراضع قليلة بالنسبة الى عدم **الخامس عشر** قوله في الاصل الاحكام التابعة للمسمى ان تناط
 بحصول المسمى كحل العاق على رضعه العدة بشرط في انعقاد العدة من وجده قبله وورثته
 ولا اصل هنا بمعنى الظاهر الرابع لا لا يتم له حصول البعض حتى مجازي لفظ **السادس عشر**
 قوله الاصل في العقود التحول ابي حنيفة لا اجل يمكن ان يكون المراد بالاصل القاطعة بمعنى ان الذي يترتب
 عليه العقوبة ان يرتب عليه اثره وطلوب العقوبة في الغالب حصوله لاجل **السابع عشر** الاستحوا
 وهو اشياء ما علم تحققة في الزمان الاول في الزمان الثاني لظن بقائه فيه ثم هذا الشيء قد علم
 بالعقل والحس وما علم تحققة في الزمان الاول في الزمان الثاني وقد يعلم من الدليل الشرعي وذلك الدليل قد يكون
 هو الاجماع وقد يكون غيره والثاني المعلوم العقوق قد يكون وجوبه وقد يكون عدمه وكل هذا انما
 الحكم الشرعي او عدمه واما جواز متعلقه او عدمه واما غيره فانه ثم تكميل ما استحسنه في كل واحد
 وقد يكون منطوقه وقد يكون موضوعه وقد يكون من الامور القادرة بالذات وقد يكون من غيرها
 وقد يكون الحكم الشرعي الحقيقي ثم يماز قد يكون ناجيا با وقد ثبت الاستحوا موضوعا غير معلوم الحكم
 معلوم كاستحوا ان الاول ناقض للوضوء لكن لا تعلم تحققة فقولا الاصل عدمه فهو مطلق وقد يكون
 الامر بالعكس كما لو لم يرد من الذي المعلوم الوقوع ناقض للوضوء لم لا تقبل قيل وقوله كان منطوقه
 فهو لان **سنة** وليس يناقض وقد يعرض لموضوع الحكم المستحق تغير في غير ما هيته وقد لا يورث ذلك
 وكلاهما حاجة واما اذا عارض له التغير في نفس ما هيته فلا يجري فيها الاستحوا من وجهه عن الاسم الذي
 هو مناط الحكم الشرعي وكلام الاجاب في تحقيق محل الخلاف فيه غير منفي بمقتضى محل موضوعه
 استحقاق الحال من غير نقض بل يقولون هل هو حي قد لا ينفصلون فيه الخلاف من الناحية التي
 كما فعله في الغالب والزيادة ويحيون البحث عن استحباب حال الاختراع في موضع خلاف منقر ذكا
 عن البحث عن استحباب حال جمعهم من استحقاق الاول من الثاني وثقوا في الخلاف من بعض ثم
 الاول والوقوف منه في الثاني كما فعله العلامة في النهاية وقد تم التحقيق في المعترك الى اقسام
 ثلاثة الاول استحوا النبي في الحكم الشرعي وسماه استحوا حال العقل وقال وهو التمسك بالبرائة
 الاصلية كما نص في ليس الرتبة واجبا لان الاصل برائة العدة وجعل منه استحوا استحباب الاقل
 عندا لا خلاف في الاقل والاكثركا يقول بعض الاستحوا في عين الدابة نصف بنتها ويقول

بحث الاستحوا

استحقاق النكاح على سبعة اشياء
 ١- ايجاب النكاح على ما كان
 ٢- ايجاب النكاح على ما كان
 ٣- ايجاب النكاح على ما كان
 ٤- ايجاب النكاح على ما كان
 ٥- ايجاب النكاح على ما كان
 ٦- ايجاب النكاح على ما كان
 ٧- ايجاب النكاح على ما كان

الاخر ربحها فنقول ثبت الربح اجتماعا فيقضي ان يرد نظر الالبارة الاصلية والثاني عدمه لئلا
 على كذا فيجب انقلبه قاله هذا القسم القول بالاباحة لعدم دليل الرجوع والمطلوب الثالث
 استحباب حال الشرع كالميت عند الماء في اثناء الصلوة ومعنى قوله التمسك بالابرار المستحقين
 ما ينبغي باستحقاق حال العقل لان الدليل على تحقق هذا لعدم في الزمان الاول هو العقل وفي
 عبارة وسأجبه وقال الشهيد الثاني في التمهيد بقيا للشهدا الاول في القواعد تأملوا استحباب
 الحال حجة عند اكثر العقلاء وقد اجبر عنه بان الاصل في جوارث نقدية في اقرب زمان ربح الاصل
 بقاء ما كان على ما كان وهو ان يعاقب اقسام استحباب الدين في الحكم الشرعي حتى يرد دليل ربح
 المعبر عنه بالابرار الاصلية ربحها استحباب حكم العموم الذي ورد في تخصيص حكم البعض المحدث
 ناسخ وثالثها الاستحباب حكم ثبت شرعا كملك عند ربحه بسببه وشغل الذمة عند الملك
 مال او التزام الى ان يثبت رافعه واما استحباب حكم الاجتماع في موضع الترخيص وعلى الجائز
 ان وجد المال في اثناء الصلوة وكان الاول ان يجعلوا استحبابا حال الصلوة بحيث يربح
 وعدمها ثم يصح ما عتبر وشدة الحال الشخصية والدليل الدال على وجوده في الزمان الثاني
 ولقد احسن الاستاد الشريف حيث قال ان الامر الذي يرد استحبابه اما ان يكون هو الحكم الشرعي
 الثابت بخطاب وصنع او تكليف او برائة الذمة من التكليف او حكم ثبت لهوت بسببه الشرعي
 او غير ذلك من الامور الثانية التي لا يتوقف ثبوتها على الادلة الشرعية والاستحباب في كل
 عبارة عن الحكم بقاء ما ثبت في الزمن السابق واستقراره الى الزمان الاخر وبعبارة اخرى ان ثبت
 الشيء في الزمن الثاني ما ثبت في الزمن الاول والاول من هذه الاقسام هو المسمى باستحباب
 النص فيستحق وجهه بلبس الناصح والثاني هو المسمى باستحباب حال العقل فيستحق الى ان
 يثبت التكليف ثالثا الثاني في استحباب حال الشرع وهو ضربان في ذلك ان الشك الدلالي في
 الاستحباب اما ان يكون في دفع الغارض لما ذكره الحكم السابق او في عرض القادر وحده
 ما ينزل الحكم السابق والاول منهما هو المسمى باستحباب حكم الاجتماع وذلك كما استحق احد
 الماد في اثناء الصلوة وجهه الطهارة والصلوة وجوب المعنى بها والصلوة نافذة
 الاستطاعة بعد ثبوتها وجوبها في استحباب الطهارة عند خروج احد الجنين من غير السبيلين

اربعينها

اربعينها من احدها كالذي والدم رجب الفروع وملك الصيد عند عرض الاحرام والتمسك
 عند صدها وما يشك في وقوع الخلاف به كانت خلية انت بريء وكذا لكل صفة يشك في حصول
 القاعد والاقاع بها فتصح الحال القابلة لثبوتها في القسم باستحقاق حكم الاجتماع كما هو
 محل النزاع كما استحق بانكم السحب بجميعه قبل عرض الغارض وبما خص هذا النصف بما
 بالاضافة الى الشرع واما الثاني فكما استحق الطهارة عند الملك في عرض الحوض والنجاسة
 وبالعكس وكذا كل امر يرتب على سبب شرعي كملك المترب على حصول اسبابه الشرعية من الجنابة
 والارث والحب والبيع والامتناع وغير ذلك والزوجة المترتبة على العقد وشغل الذمة المترب
 على الائتلاف وميلر الآنا المترتبة على العقود والاقاعات فتستحق في كل ذلك ما ترتب على
 الشرعي الى ان يعلم حصول ما ينزل في نظر الشارع واما الرابع فكما استحق جوة ويدين ولا يقتصر
 امواله لا تشك في ثبوتها وغناه تنفذه من الرزقة وقوة مقتضيه وكما استحق الحقيقة حتى يثبت العقل
 او لا يشك في ذلك اما العموم والاطلاق والظهور حتى يثبت التخصيص والتقييد والتأويل والتحقيق ان
 اثبات العموم والابدية ليس بالاستحباب اذ ليس هناك عموم معلوم ولا تخصيص ليعم ان يستحق ويقال
 كذا ما يمكن لان كذلك لان التخصيص بالتقييد والتأويل بيان لا نسخ وانما هو باصل العموم
 العرف فنقول الاصل في الخطا بالعام ان لا يكون مخصصا والمطلق ان لا يكون مقيدا فظاهر
 ان يكون موقفا اي لا يدخلان خلاصه وكيف كان فذلك اربعة اقسام وعمل النزاع من بين
 الاقسام انما هو احد صنفين الثالث وهو المسمى باستحباب حكم الاجتماع من اطلاق القول في المنع
 يريد ذلك بدليل انما يعمل بمثل واحد الماد في الاشياء وما كانوا يفعلون من استحباب المبرأ الى
 احوال استحباب حكم النص الذي هو عبارة عن استحباب الشرعية وعدم نسخها او غير الاستحباب في الموضع
 او ما يشك سبيله ما لا ينبغي امره على حكم الشارع كونه ربيد وعموم هذا الخطاب طائفة
 يتكلمون من غير علم ولا يقو اعوام ولا يعرفون المراد من اللفظ ولا يعتمدون في اسقاطهم واما انما
 وسكانيتهم ومعاشرتهم على امر كيف وان على الارلين مدار الشرعية وعلى الجاهلين مدار الشك
 طائفة شرعية في الدنيا والجملة ملزمة على الاستحباب في هذه الامور ونظام الدين طائفة كمالهم
 استحباب حكم الاجتماع كما استحق الطهارة والنجاسة عند الملك في عرض الحوض وكيف كان

موضع النزاع ما ذكره في كتابه
 اربعين

فان كل ما لا يتبع فيه بل قد حكى الاجماع على ذلك وعدم الخلاف من لا يتم كضابط الخلق وغيره انما
 قال شارح المحضر معنى استعمال الحكم في الغالبين فذلك ان لا يظن عدمه كذا هو كذا في
 ملحوظ البقاء وقد اختلف في صحة الاستدلال به لافارقة نظر البقاء وعدمه اذ انا
 فاكتر المحققين كالتزم في الجبر في الغالب على صحته واكثر الخففيه على بطلانه فلا يثبت به حكم
 شرعي ولا فرق عند من يرى حتمه بين ان يكون الثابت به نصيا اصليا كما يقال فيما اختلف
 في كونه نصيا بالبرهان ان كان جبريا عليه والاصل بقاءه او حكما شرعيا مثل قوله انما نص في الخارج
 من غير السبيلين انه كان قبل خروجه الخارج مظهر ادا اصل البقاء حتى يثبت معارض في العمل
 عدمه لنا لتحقق وجوده او عدمه في حال ولم يظن طريق معارض في بطلانه فانه يلزم عن بقاء
 وهذا امر ضروري بل لا حصول لهذا الظن لما ساع للفاعل من اسئلة من فارق ولا الاستفهام
 بما يستدعي زمانا من حرمانه او نجاة ولا انسا لالوابع والهدايا من بلدا بل لا يصح ذلك
 والديون بل لا الظن كان ذلك كله سببا اذا ثبت الظن فهو متبع شرعا انتهى كلامه **الاجماع**
المثبتون بوجه **الاول** ان وجود الشيء في حال اذا لم يظن بقاءه قطعا ولا ظنا يقتضي بقاء
 وجوده في الاستقذار لقضاء العقل به في اكثر الزواجر على ذلك بناء اكثر على هذا العقلا
 في امور معاشهم واسفارهم واذا كان الاستصحاب معتبرا في اكثر الامور واجبا يحصل للجزء من بقاء
 في باقي الامور ايضا والعمل بالظن واجب ولا معنى كونه من هذا القدر وانه عليه عدم اعتبار العمل
 شرعا بل بعض افراد على بعض لا يخرج عن القياس **الثاني** ان الحكم الشرعي يثبت عليه وذلك لا الدليل
 انما يتم بوجوب العمل به لولا طريق اليه المفروض من ان يخرج من هذا العلم في المفاد من الاستصحاب وفيه انما
 من الدعي لعدم انطباقه الاعلى متعلق الحكم الشرعي لاخصه وكلام **الثالث** ان مقتضى الحكم الاول انما
 يثبت الحكم والمفاد من لا يعمل بانما يجب الحكم فيكون في الثاني انما مقتضى الاول ثبت فلا يتكلم على هذا
 التقدير لانه ان المفاد من لا يعمل بانما افلان المفاد من انما العمل بوجوبه وظل الحكم لكن احتمل ذلك
 سفاو من احتمال عدمه فيكون كل منهما مدفوعا بمفاد يفيق الحكم الثابت سليمان من **الرابع** ان الثابت
 او لا تايل للثبت ثابتا لا لا عيب من الامكان الذي في الاستحالة فيجب ان يكون في الزمان الثاني جانف
 البتة كما كان ولا فلا يعلم الامور الاستحالة خروج الممكن من احد طرفي الاستحالة لا في الزمان فاذ كان التقدير

الاجماع في الخارج

عدم العلم بالشر يكون بقاءه خارج من عدمه في نظر الجبر والعمل بالراجح واجب **الخامس** من مقتضى
 باستصحاب الحكم في كثير من المسائل والوجوب للعمل هناك موجه في موضع الخلاف فثبت العمل بالراجح
 الاول يمكن يقين الطهارة هناك في الحديث فانه يعمل على يقينه وكذلك العكس من يقين طهارة
 ثوبه في حال يبي على ذلك حتى يعلم خلافه من شهد بشهادة يفي على يقينه حتى يعلم واقعا من يقين
 غيبة منقطعة حكم بقاء الخبث وانفسه من الاله مغزل نصيبه في الموارث وما ذاك الا لاستصحاب
 حال جبا تد هذه العلة بوجوبه في مواضع الاستصحاب واوره عليه انه قياس مع الفارق لا يقال
 انه من باب تنقيح المناط اذا طرقت الحكم لا نأقول ان الثابت لذلك ولما الاجماع والعقل يجازي
 مفقودا هنا ايضا لاننا ان بنائهم على النقيض السابق كان تقوية العمل بغيره الاستصحاب بل الحكم
 لهم اوله اخرى على ذلك من سنة واجماع **السادس** انه قد اطلق اصل العلم ان مع فقد الدلالة لا
 يجب ابقاء الحكم عليها تقتضيه الدلالة الاصلية اذا تكلفت بالشيء مع عدم العمل به تكليف الفاعل
 وتكلفت بما لا يطابق ويدل عليه الاجزاء ولا يفتى بالاستصحاب الا هذا وفيه انه احص من الدعي ان
 لا ينطبق على جميع اقسام الاستصحاب **السابع** ان الباقي لا يحتاج في بقاءه الى التزم به في منع ذلك
 الشيء اذا ثبت جازان بل يعلم وجاز ان لا يديم واجب باز الغائب بقاءه فالظن يلحق بالاعتقاد ورو
 يمنع الغلبة بل الموجهات الغير القاهرة بالذات اكثر والقارة تدفع على حسب عارقه الله **الثامن**
 الاستصحاب واليقين كلام الشارع فانا وانما في مواضع كثيرة بين الاحكام على عدم تقبل القايين الذي
 باحتمال الرابع وظنه فحصل لنا العلم بكون ذلك قاطعة كلية وكذا استصحاب كلام الفقهاء من القدر
 والمتاخرين فانهم لو اوردوا استدلالهم به في كتبهم الاستدلال به والفقهاء حتى دفع ذلك في اوجها
 المتشعبة ان الحكم الشرعي اذا ثبت ثبتت خلافه محتاج الى دليل شرعي بالمجمل فان حكمه بذلك
 في حين ثبتت الاحكام يحصل العلم بعدم مدعية الخصوصية مثل حكمهم بشهادة العدلين وغير ذلك
التاسع ان ظن بقاء الحكم حاصل للجهل بالعدم العمل به من مرجح للرجح على الرجح وهو في عقلا
 وشرعا وجبه منع ظاهر **العاشر** ان الحكم انما يرضى اذا اقتضاه في او يخبر به ولا كان الاول عند
 التحقيق مرجح الى الاجرة من انفس الحكم في مواضع التقديرين بنبات الحجة اما الاول فلا اذا كان
 اراد يفي الى غاية ولا قصد الشك بحدوث الغاية لولم يثبت التكليف المذكور فلا يكون

جدة الثاني

لم يحصل الظن بالاشكال والخروج عن العدة وما لم يحصل الظن لم يحصل الاستدلال فلا بد من بقاؤك
 التكليف حال الشك ايضا هو المظن والاشكال فاما الثاني فالامر كذلك كالاشكال فيه انما هو من الذي
 ايضا لا يجرى الاثبات اذا كان الامر باحتمال او المتيقن فيها فبالجواب **راجع** **الثاني** برجوع الاول
 ان التسوية بين الوقيين فيمكن ان كان لا يمتثل لها في حقيق ذلك كان قياسا والكان فتوبة فيها
 من غير دليل وهو باطل اجماعا واجب بالاشكال بين الوقيين انما هي للمادة المقدرة له
 بضعفها وبقائه ما يحصل منها الظن بالبقاء والاصل عدم حجية هذا الظن **الثاني** انه لو كان محذور
 فيمنع من زياد في الدلالة ولم يعلم خروجه ان يقطع ببقائه فيها وكذا فيمنع من زياد في ثبوت
 لا يعلم موته فيها ان يقطع ببقائه في كل ذلك باطل واجب بان لا يقع القطع بالبقاء بل المعنى انه
 عليه بالبقاء كما هو ظاهر الرجاء اعتقاد البقاء وذلك كان في الحكم بالبقاء اذ ثبت شرعا استحقاق
 الحكم ببقائه من منع رجوعه من التزيج وقسمته تركته وغير ذلك وايضا ليس بدعي المتيقن القطع البقاء
 والحياة بل الظن بها والكان حصول الظن بمكارة واجب منع حجية هذا الظن **الثالث** ان العمل
 بالاستصحاب يلزم منه التناقض فيكون باطلا لذلك الاستدلال به كما يصح ان يكون حجة مستدل
 فيجوز فيه مثله فانه اذا ثبت قبل رجوع الماء للمصلي الغني في صلواته ثبتت ذلك الحكم اذ ان
 الماء كان حقه ان يقول الثالث اشتغال الزممه بصلوة متفقته فيجب ان يبقى الشك في بقاء
 يعلم البرائة منه فينبى ولا يحصل الا بالنقض والاعادة او يقول لو رجعت هذا الماء قبل الصلوة لما
 جاز للدخول فيها فيثبت ثبوتها بعد الدخول فيها واجب باننا لا نسلم حصول التناقض في الاشكال
 فاما اذا جري التناقض في كل موضع يجري فيه الاستصحاب وايضا رجوع التناقض في الدلالة
 الخلية لا يوجب سقوطها لعدم اعتبارها بل بجواب الرجوع الى الرجاء الخارجية كما في اخبار الامام
 وقال السيد الرضوي اما استصحاب الحال فعند التحقيق يرجع المتعلق به الى انه ان ثبت حكمه بغير
 لانهم يقولون ان الاول للماء في الصلوة قد ثبت قبل رؤيته له بالاطلاع مضيه في الصلوة
 ان يكون على هذه الحالة مع رجوعه الماء وهذا جمع بين ظاهرين في الحكم من غير دلالة خاصة
 الحالتين مختلفتان من حيث كان غير طاهر للماء في احد ما وجد للماء في الاخرى فيكون
 بين الحالتين من غير دلالة ولذا ثبت الحكم في الحال الاولى بدليل فالواجب ان ننظر فان كان ذلك

الدليل

الدليل يتناول الحالتين سويا يدور ما فيه وليس ههنا استصحاب طال وان كان متناول الدليل
 انما هو للحالة الاولى فقط فالحالة الثانية عارضة عن الدليل وجرى هذه الحالة مع الخوارق
 جري الاولى فثبتت من الدلالة فاذا رجعت اثبات الحكم للدلالة الاندليل فكذا الثانية وجرى
 الحالتان جري مسئلتين لا بد من دليل يحمدهما او اختصاص كل مسألة بدلالة فلهذا ما اثبتت
 الحكم في الحالة يقتضي استمراره الا ان يمنع مانع لان ذلك لو لم يجر لم يعلم استمرار الحكم في موضع
 المواضع وحدوث الخوارق لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الفلك وما جرى مجراه من الخوارق
 استصحاب الحال ما لم يمنع مانع قلنا لا بد من اجتناب الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى
 وكيفية اثباته وهل اثبت ذلك في حالة واحدة او غلب على سبيل الاستمرار وهل يتعلق بشرط
 او لم يتعلق فافعلنا ان الحكم في الحالة الاولى انما ثبت بشرط فقد انقضت لامة على
 ثبوتها في الاولى واختلفت في الثانية فالحالتان مختلفتان ولا بد من دلالة على كل واحدة منهما
 وقد ثبتت في العقول ان عرضا بعد زياد في الدلالة غاب عنه انه لا يجوز ان يقتضيا استمرار كونه
 في الدلالة لا بدليل يستدل به لا يجوز استصحاب الحال الاولى وجواز كونه في الدلالة بقدر ثبوتها
 كونه غير منها مع فقد الرقعة اما القضاء بان حكمة القائل وما جرى مجراه لا يمنع من استمرار الحكم
 فذلك معلوم بالدلالة وعلى من ادعى ان رجوع الماء لم تغير الحكم الدلالة وبطلان ذلك فيجب ان يقال
 فيجب ان لا يقطع بحسن ما جرت عليه من حكمه على استمرار رجوعه وهذا لا بد في القطع على الامور
 من دليل او اعادة او ما يقع مقامها ولو كان العلم الذي جرت عليه على ساحل البحر فكذا
 لعلمية الجوع عليه الا ان يمنع من ذلك جزمه متواتر الدليل على ذلك كله لا بد منه فاما القول بما قل
 ما قلنا في المسئلة من حيث كان الاجماع ثابتا فيه وان زيادة الدليل عليها تنفي رجوعها فهو صحيح
 اذ يفي على ما قدمناه من الاستدلال على غيرة الحكم بنفي الدلالة عليه اما كان من الباب الذي
 كان حقا وجب ان يكون عليه دلالة مضوية وليس ذلك يخص باقل ما قيل فيه بل في كل حق
 اختلفت بوثقه وهو ما يجب اذا كان اثباتا جري دلالة عليه فاذا ثبت لم يرجع قلنا لا
 بد لكل مثبت اذ ان من دليل على ما قلناه او اثبت غير ان الثاني لا يمتثل له بالدليل انه لو
 كان ثابتا لرجع ان يكون عليه دلالة فاما يمكن ان تنفعه من حيث انقضت الدلالة عليه

لعمري ولا شك انما هو على ما قلناه

وهذا انتفاء الدلالة ههنا وليلا كانا على الغنى وليس كذلك الاشياء لانه لا بد منه من دلالته
 على اثبات لا يرجع الى طريقه الذي حتى يقال لو كان متفقا لكان على انتفائه دليل فاذا قلنا
 على ثبوته لان الفرق بين الاربعين وبين السائر كثر من سائرنا قلنا نقطع في شخص بعيد على انه ليس
 بقدر العلم بالحق الذي لا يورثه ولا يحتاج الى غير ذلك في الغنى فيثبته ولا يجوز قيا ساعلي ذلك ان
 ثبت بقوة شخص اخر حيث نقدرنا الدليل على انه ليس بشيء بل لا بد في اثبات بغيره من دليل لا يرجع
 فيه الى الغنى ومن ذلك اننا نفي صلوة سوا ستة ويوجب صيام شهر واحد على غير الصيام من حيث
 نقدرنا الدليل على وجوب ذلك وهو الباب الذي متى كان واجبا فلا بد من دلالته على وجوبه من
 ذلك اننا نفي بلدا زائدا على ما عرفناه من البلدان من حيث لو كان موجودا لم يكن له دلالته في وقوع
 الى غيبه نفي الخبر ولا يجوز اثبات بلده بان نقول له لم يكن له خبرنا في نقدرنا وكذلك نفي وقوع
 فتنة عظيمة في الجاهل يوم الجمعة لفقد الخبر عنها لا ثبت هذه الفتنة من حيث ان تقع الخبر عن
 انتفاءها لا نقل الاخبار احدا لادلة ناعين في غيبه الا وبقى ردودها باثباتها بل يعتبر بها في
 غيبه ردودها بنفيها وقد قلنا علينا مسئلة استقصينا فيها الكلا على هذه النكتة وبقينا ان هذه
 الطريقة تقتضي اثبات ما لا يتناهي من الادلة لا تتناهي ما لا نهاية له فلو احتجنا في كل حق الى
 وهو اثبات لوجب ما ذكرنا من ادلة لا تتناهي وليس كذلك الاشياء المشبهة منها هيبة فان قيل
 فوجب ان لا يتبدل على نفي الحكم الشرعي بنفي الدلالة عليه الا العلما الذين فسقوا الادلة فها
 على انما انها حق مقبولة بغيرها فليكن لهم دلالته ظاهرة قلنا كذلك هو من لم يكن عالما
 بحج عن ظهور الادلة لا يجوز ان يعتمد هذه الطريقة نانا الاستدلال عليه ببرائة الزمة فما
 يمكن الاحتجاج عليه لا يتلقا الحق بالذمة عقلا او شرعا يحتاج الى سبب استحقاق فاذا انظر
 الى نقدرنا الاستحقاق علم براءة الذمة ولو لا صحة هذه الطريقة لماعلم العقلاء براءة ذمهم من الحق
 انتهى كلامه وادبره عليه ان كان ما ذكره من الفرق بين الحائرين مسلم الا ان ما ادعاه عن
 الدليل على ثبوت الحكم الاول للحالة الثانية غير مسلم لما تقدم من ادلة العقلية وما بين من
 الادلة العقلية الدالة على وجوب البقاء على الحالة الاولى والاستمرار عليها وعدم نقضها باحتياط
 الرغز واحتمال بقاء ما يوجب الرغز ولا ريب ان وجوب الماء في الشال لا يخرج عن الشك في اثبات

الاثبات لان

نالمسوى

نالمسوى بين الحائرين صور تلك الادلة وثابت ان ما فهم من كلامه من ان الغنى في صلوة للمسلم
 مشروط ببقاء الماء ان اذ ادبرته وجوب الماء ناقض للظنارة ومقتضى لعدم جواز الدليل بها
 في الصلوة فهو حق لانه خارج عن محل النزاع ولنا ادبره عدم جواز الدليل في الصلوة لغيره
 بها وهو مضادة وثالث ان عدم الحكم باستمرار كون زيد في الدار من ادبره في الدار لانه ليس انما هو
 لقضاء الغارة غالب لعدم الاستمرار بل لا يثبت ذلك بما اذا علمنا انها قد سكنت في موطنه
 ثانيا حكم بجائزته وفيها اذا رتبنا البقاء للفلا في وقار قناه ثانيا حكم ببقائه وعن ذلك من الاشياء المتكثرة
 فاقول له ينبغي ان ينظر في الدليل هل ثبت في طالع واحدة او على سبيل الاستمرار في حق الادلة
 كلامه يحمل فقلنا ان هذا الاجمال الفاضل الوقتي صاحب الواحدة حيث قال الاحكام الشرعية تنقسم
 الى ستة اصناف الاول والثاني الاحكام الاقتصادية الطلوب منها الكف والتزك وهو الحكم المذكور
 والثالث الاحكام التيسيرية الدالة على الاباحة والتسامح في الاحكام الوضعية كالحكم على الشيء بانه
 لا امر او ما من له او ما من منه والحقيقة تنبع ان الخطاب الوضعي باخل في الحكم الشرعي كما لا يخفى فها نحن
 بعبده انما عرفت هذا فاذا اردد لم يطلب شيء فاما ان يكون موقفا ولا على الاول يكون وجوب
 ذلك الشيء ومنه في كل جزء من اجزاء ذلك الوقت ثابتا بذلك الامر فالتصديق مع في ثبوت ذلك
 الحكم في الزمان الثاني بالنظر الى البتوت في الزمان الاول حتى يكون استصحابا هو ظاهر على الثاني
 ايضا كذلك ان قلنا باعادة الامر المذكور والافتقار للكف مشغولة حتى ياتي به في ذلك زمان كان
 ونسبة اجزاء الزمان الى نسبة واحدة في كونها داخلة في كل جزء منها سواء قلنا ان الامر للفوق ولا
 التزم بان الامر الزمان الى نسبة واحدة يكون من قبيل الوقت المضيقي اشبهه غير عطف على التام في ذلك ايضا
 ليس من الاستصحاب في شيء ولا يمكن ان يقال ان اثبات الحكم في القسم الاول فيما بعد من
 الاستصحاب فان هذا لم يقل به احد ولا يجوز انما عاودنا الكلام في الدليل بل هو اول عدم نفيها
 فيه لا يطلعه بغيره المتكررا في تخييرنا ايضا كذلك في الاحكام الخمسة المجردة عن الاحكام الوضعية
 لا يتصور عنها الاستدلال بالاستصحاب واما الاحكام الوضعية فاذا جعل الشارع شيئا سببا
 من الاحكام الخمسة كالزول وجوب الظهور والكف وجوب صلاته وانزلة لصلواته لانه لا يحيا
 والقبول لانه لا يباحه التحركات والاستغاثات في المالك والشكاح وفيه تحريم الزجر والرجوع والخض

فيها الفعل وهي الواجب والتمسك
 والثالث والرابع الاقتصادي
 الطلوب منها

وعن ابن الحاجب في النسخ انما هو من الفاظ العموم من غير نقل خلاف ثم ذكر الفاظا اختلف في بعضها
 وسمى في التمهيد عن زائدة في العموم قال قلت احاديث في عدم بيان وغيره اثنى من من خلعت
 الحان اصاب لها الملة فاصبت وصفت الصلوة ونسبت ان ثوبها قد صليت ثم ابن ذكوان بعد
 ذلك قال تعبد الصلوة وفصله قلت فان لم يكن ذلك موضع صدق قلت انه احصاه فقلت انما
 عليه فقلت صليت وجعلته قال قلت له وتعيد قلت فان قلت انه قد احصاه ولم يبق ذلك فقلت
 فلم ادر شيئا ثم صليت فيه فقلت قلت له لا تعبد الصلوة قلت له ذلك قال لا لك قلت على
 من طهارتك ثم شككت فليس ان تنقض اليقين بالشك اذ قلت ما بين قلت انه قد احصاه ولم يبق
 ابن هو قال فقلت من ثوبك الناحية التي ترى انه قد احصاه ما هي تكون على يقين من طهارته
 قلت نعم على ان شككت في انه احصاه شيئا وانظر فيه قال لا وكذلك انما زيد ان تذهب الشك
 الذي وقع في نفسك قلت ان رايته في ثوبي رايته الصلوة قال لا تنقض الصلوة وتعيد لما
 في وضع مندهم رايته لان لم تشك ثم رايته طلبا فقلت الصلوة وتعيد ثم بقيت على الصلوة
 لا تدري بلعله شيء وقع عليك فليس ينبغي لان تنقض اليقين بالشك وروي الكبير في الصحيح
 من رواه ايضا عن احمد بن حنبل قال قلت له من لم يدري في اربع حوائج في ثوبين وثلاثين فاك
 يركع ركعتين الى ان قال لا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط احدهما
 بالآخر ويكن ينقض الشك باليقين روي على اليقين في يمينه ولا يعتد بالشك في حال الصلاة
 وروي العلامة القاسمي في الجواهر الصلوة عن ابيه باسناد عن ابي جبير محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 قال قال امير المؤمنين ع من كان على يقين بشك فليامض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين
 وروي في الجواهر ايضا عن امير المؤمنين قال من كان على يقين فاحصاه شك فليامض على يقينه
 فان اليقين لا يدفع بالشك وفي رواية اخرى من كان على يقين فاحصاه شك فليامض على يقينه
 فان الشك لا ينقض اليقين وروي الشيخ في الصغائر عن القاسم بن ابي اسحاق انه قال كتبت اليك ولما في
 الدين من اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يحل ام لا فقلت لم اليقين لا يدخل في الشك
 ثم للثبوت لا فطر للرقية والارادة بالشك في هذه الاخبار ما لم ينظر في الروايات في بعضها
 ولكن تنقضه بيقين اخر مثله وهذه الاخبار بعضها واطلقها على جميع الاستصحاب المتنازع

٢
 ينبغي ان
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨

فيه وهو ما تميز فيه الموضع تغيرا ما تشمل الاحكام الشرعية وموضوعاتها ومستقلاتها وما يجري
 مجرى ذلك قال الاستاذ الشريف والتشكيك في ذلك ما بناه من غير ان كان لفظ اليقين والشك
 للعموم حتى يكون المعنى لا تنقض شيئا من اليقين بشيء من الشك بل تناول كل يقين وكل شك في
 بيده يقين الاستصحاب وشكك في الفرع المحلى ليس من الفاظ العموم مع احتمال اعادة التمهيد هنا على ان
 يكون ايراد اليقين العموم الذي اشار اليه في الخبر الاول بقوله فانه على يقين من ضرورة في اليقين
 بقوله لا شك كنت على يقين من ثوبها ذلك خطأ وعدول بالخطاب عن المتبادر المقصود من الاطلاق
 الى ما بين يديه المقام والموقف من الاحتمال والتحقيق ان هذا التركيب اعني قوله لا تنقض اليقين
 بالشك مما يدل على العموم المذكور كما هو المتبادر من ضرورة الحاجة الى دعوى كون الفرع المحلى من الفاظ
 العموم بل على حقيقة اعني الجنس والبيعة وذلك لان دفع الجنس في سياق النفي كما يفيد
 العموم كما نذكر في سياق النفي ولا يتصلح التأكيد بمثل قوله اياك وقوله اياك بل لا يتم العموم الا
 اعادة الجنس اذ لو كان المحلى منها للعموم كان المعنى لا تنقض كل يقين بكل شك وان هذا هو
 ما منع من نقض شيء من اليقين بشيء من الشك واما دعوى العهد فيبطلها انه سيق مساق الاستدلال
 على العموم وعلوه ان الاستدلال لا يتم الا على اعادة العموم لا يقال انتم ما في الخبر المتع
 نقض اليقين بالشك ثم لا يخلو بالاصح ما تصور ان ينقض الشك هنا لا يقينا لا نقول
 انما يريد ما كان متيقنا لديك بما عرفت لك من الشك والافان كان اليقين والشك مجتمعين على
 امر واحد كان في العموم رتبة وليس في الخبر من مجال للمربية وقد قال في الصحيح الاول فانه على
 يقين من ضرورة وفي الثاني لا شك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فقلت انما هو
 الذي اريد بقوله لا ان تنقض اليقين بالشك الى ما كان متيقنا قبل عرض الشك والزم
 وان حصار بعد العرض من حرجا وبالمجمل انهم في جميع تلك الاخبار لم يريدوا الاستصحاب الحكم
 ببقاء ما كان على ما كان والائتساع لمصادقات اصلا للمنع من اشتغال اجتماع الشك واليقين
 انتهى وروى هذه الاخبار بالظهر في اخبار اخر ايضا من المنع من نقض اليقين السابق بالشك
 في وقائع مخصوصة مثل ما رواه عبد الله بن عثمان في الصحيح قال سئل رجل ابا عبد الله ع وانا
 حاضر في اعراس الذي في ثوبه ما رواه عبد الله بن عثمان في الصحيح قال سئل رجل ابا عبد الله ع وانا
 حاضر في اعراس الذي في ثوبه ما رواه عبد الله بن عثمان في الصحيح قال سئل رجل ابا عبد الله ع وانا

ان اصل خبره يقال هم صلي عليه ولا تغسله فانك اعترت يده وهو طاهر ولم تتيقن نجاسته فلا بأس
 ان يغسل فيه حتى تتيقن انه نجس ويدى بكبر عنه ثم قال اذا استيقنت انك قد وضعت يداك الى
 محدث وضوءا باحق تتيقن انك محدث الى غير ذلك من الاخبار التي بهذا المعنى وقد ورد
 الفاضل التوثي في الرواية شرط من هذه الاخبار التي بهذا المعنى وقد ورد
 هذه الاخبار ما يدل على جحمة الاستصحاب في مواضع مخصوصة فلا يدل على جحمة على الإطلاق
 فنقول الخال على ما ذكرت من ان ورد في مواضع مخصوصة الا ان العقل يحكم ببعض الاخبار
 الدالة على جحمة مطر من حكم الشارع في مواضع كثيرة مخصوصة كحكمه باستصحاب الملك وجواز
 الشهادة به حتى يعلم الوقوع والبناء على الاستصحاب في بقائه الليل والنهار على جواز مقتضى
 الغائب قبل محض زمان يعلم فيه عدم بقائه وعدم ترجيح رجائه وجواز عاقبة الايقن من الكفارة الى
 غير ذلك مما لا يحصى كقوله فان الحكم في خصوص هذه المواضع بالبناء على الحالة السابقة ليس مخصوص
 بالمواضع بل لا يقيدين لا يرفعها الا يقيان مثله انقضى وانما عليه الحق في ان محل النزاع مكانا
 اما لما في معتقدين والدليل انما يدل على اتفاق الحكم بالحالة الاولى خاصة غاية الامر انما يوجد
 له رافع في الحالة الثانية فلو عرفت انه لا يكفي في بؤته عدم الرفع اذا الرفع نزع وجوده والدليل
 في هذه الاخبار بقوله على العمل باليقين مستترا الى حصول يقين الرفع مثلا يقيان الزيادة يجب
 البناء عليه والحكم به لان يحصل يقين الحاشية والفرق بين المقامين ان متعلق اليقين في موضع
 الاستصحاب انما هو الحالة الاولى فان يقيان صحة الرفع في الحالة الثانية في الصلوة في مثاله مقتور على جاح
 عدم الماء وما في مدلوله تلك الاخبار في جميع الحالات الى ظهور يقين الرفع فاما الشارع بالبناء على
 يقين الزيادة متعلق بجميع الحالات والادوات الى ان يقيان الرفع بخلاف حكمه بصحة الرفع
 به في الصلوة فانه مقتور على حال عدم الماء والظن ان منشاء الشبهة عند حمل العلم اليقين
 المستحب على ما هو في الرفع ونقص الامر بمعنى انه اذا انظر الى الحديث ادخل اثره من النجاسة
 حصلت الشهادة من الحديث والبحث يقينا فيصير هذا اليقين الى يقين رجوع الرفع وهو
 غفلة ظاهرة فان اليقين في هذه المواضع ما يشبهها انما هو عبارة عن عدم العلم بالرفع وهو غير
 من ان يكون مع العلم بعدم الرفع بعد ما اذ الشارع لم ينطأ الاحكام بالواقع لقدره والظن

يُحْصَلُ

مثلا

مثلا ليس الاجابة غامضة بل هي علم بملكات التجاسة لعلنا علم عدم الملازمة والحد ليس الا انما علم غموضه
 واليقين ليس الا انما علم بملكات التجاسة له لاسما لاجته التجاسة مطر حقا كما كان اليقين انما هو
 عبارة عن عدم العلم بالرفع من ثبات المتعلق به في جميع الحالات والارضا الى ان يحصل العلم
 بمرور الرفع هذا بما وقع فيه الذي عن نقض اليقين لا يقيان مثله تلك الاخبار التي مررها
 وانما في جملة منها الاحكام مقتورة على مواريدها وتوابعها في خصوص هذه المواضع المتضمن
 وبما جملة فان الاستصحاب الشارع فيها انما هو عبارة عن اجراء الدليل بعد بؤته من موضع الى
 موضع آخر عار عن الدليل وبهذا لا يخفى ان نقلها من الاعمال المتنازعة في اعتبار الحكم فيها وشمولها
 ظهور الرفع انقضى وبهذا لا انه قد عرفت ان تلك الاخبار يعنى ما طلائها تدل على اعتبار الحكم
 المتعلقا وبؤته المتعلقت به في جميع الاحوال والكل بان الى حصول العلم بوجود الرفع وان
 في مشيها صحة صلوة التيم واستقرار تلك الصحة لان يحصل اليقين بالرفع ولا يجب ان لا
 يحصل اليقين بوجود رجوع الماء فانه غير ناقض للظاهرة اجماعا وهو مشكوك في كونه رافعا للحكم
 الاول اعني المعنى في الصلوة والاشتمال عليها فتصير الصحة المتيقنة سابقا للرفع بين المقامين
 على وجه يقتضيه لوجه له وقوله في التيم انه مقتور على حال عدم الماء انما زاد به ان رجوع
 الماء يحصل التلبس والصلوة بسبب الزيادة فهو ضاربة ولا اجزاء والتقدم بغيره ما طلائها
 شاملة له وما ذكر من فصل الاخبار على ما ورد بان انما الاخبار المطلقة العامة فلا معنى لذلك
 لان البيان لا يخص بخاصة معينة بل هو عبارة عن عموم اللفظ والمطلقة وان اراد الاخبار الاخر
 الخاصة فهو مسلم الا انه لا حاجة لنا في الاستدلال بها وتكفينا الاخبار الادينية المجردة
 هذه المجردة تصلح كمويد وان لم تكن حجة كما قاله صاحب الزاوية رحمه الله في الاخبار على
 عدم العلم بالرفع وبؤته جملة على معناه الظاهري الى الغفلة عقلية ودخل العلم في معاني الغفلة
 غفلة عظيمة عند التحقيق وان ذهب اليه بعض الفضلاء حتى زعموا ان معنى لا تقصده باليقين
 ولا تاكل التهمة لا تشرب الخمر ولا تغسل غير الفاسق الذي هو الماء المعلوم النجاسة وتناول الشيء
 المعلوم الحر مع العلم من رغبة من علمه من رغبة من علمه ثبوت الوصف له فهو خارج عن الشيء بحيث
 حيث يتبادر على ما ذكره في النجاسة واسطة بين الظاهر واليقين ويحول الى النجاسة بالاحكام

لما علم عدم كونه

رسمه من دخلها صلوة بغيره كونه خارجا
 من علمه كونه خارجا من العلم بالرفع
 العلم بغيره كونه خارجا من العلم بالرفع

والعلم وهو العلم بالحق والباطل والافاضل وهو العلم بما فيه علمه جلة والمحقق لان
 الافاضل موضوع للاسئلة والواقعة والعلم بالحق والباطل خالجان عن حقيقة قطعاً وهذا امر مشترك
 اللغة والعرف اذ المفهوم عن الافاضل سوله كانت جازمة او متفردة او مركبة ليس الانشائية
 المعلومات حيث دخلت من غير التفات الى كونها معلومة فانها في الحقيقة اسم للعلم بالحق والعرف
 وما كان كذلك في نفس الامر فهو علم سوله علم هذا العنوان انه لا يعلم وكذا الكلام في الظاهر المحسوس
 الخاتم والافاضل هذا يجب العرف والافاضل في اللغة فكلامه ارباباً صريح في ذلك لذكرهم ان تلك
 الافاضل اسما لشيء ما المعلومة في الامر والواقعة ولم يذكر احد منهم العلم في مبدل للفظ
 على العلم بالحق والباطل بل العلم بالحق والباطل الافاضل قطعاً ولو كانت موضوعاً للاسئلة المعاصرة من حيث هي
 معلومة لم يصح تعليقها بها فلا يصح ان يقال هذا الشيء معادوم الخرافة او معلوم الخرافة ذلك
 الشيء معادوم اكلية والخرافه هو قولنا بل لا زال الثاني من زندي لان العلم بالارضاء غير داخل في
 حقيقة سوله لا مدخلية للعلم فيها كما حقق في محله وكان من يعلمه الرابع حكمه علم الاعتقاد
 وان لم يكن على يقين من امر اخر موضوع من خارج بل معنى اليقين في هذه الاخبار ما كان يقيناً
 كما عرفت لا لئلا اجتماع الشك وحله على عدم الرابع لا يقتضي الاستمرار ايضا معناه لا يعلم
 العلم بالارضاء اعم من ان يكون على سبيل الاستمرار ولا سيما في توضع هذه المقام في البحث مع الحق
 الحق كساري انشاء الله تمتة قال الفاضل الحق الحق كساري في شرح الدرر من في بحث
 الخيال التثلاث من الخرافة الاستبعاد استدل لما نعت بالاستصحاب اثبات حكم في زمان
 لوجوده في زمان سابق عليه وهو يقتضي انهما بان اعتبار انقسام الحكم لما خول فيه الى شر
 وغيره فالاول شل ما اذا ثبت حكم الشرع بخاتمة شرب اريد شل في زمان يتقوى ان
 ذلك الزمان يجب الحكم بالانفاضة اذ لم يحصل اليقين بما في زمانا الثاني شل ما اذا ثبت
 الشرب في زمان في بعد ذلك الزمان ايضا حكم برطوبته ما لم يعلم اليقين فيه وذهب
 الى حجية بقية رذهب بعضهم الى حجية القسم الاول فقط واستدل كل من الفريقين
 مذكرة في محلهما كليهما ناصرة عن قاعدة العلم كايظهر عند التامل فيها ولم نعرض لذكرها كثيراً
 الى ناهي الظاهر عندي في هذا الباب نقول ان الظاهر ان الاستصحاب هذا المعنى لا يحية فيه اصلاً

وهو العلم بالحق والباطل
 وهو العلم بالحق والباطل
 وهو العلم بالحق والباطل

اعلم ان القسم المذكور ان الاستصحاب
 كلام خارج الدرس

بكل تسمية اذ لا دليل عليه تاماً لا عقلاً ولا نقلاً عن النظم حجة الاستصحاب بمعنى آخر وهو ان يكون دليل
 شرعي على الحكم العقلاني بعد تحققه ثابت لا يحدث حال كذا اوردت كلا مثلاً معين في الواقع
 بلا اشتراط الشيء اصلاحه اذ حصل ذلك الحكم فلزم الحكم باستمراره الى ان يعلم وجوبه ما حصل بلا
 له ولا يحكم بخضه بغير الشك في وجوده والدليل على حجية الزمان الاول ان ذلك الحكم انما يتحقق
 اذ اقتضاه في او يخبرني وما كان الاول ايضا عند التحقيق يرجع اليه ما يخص في الاخرين وعلى
 التقديرين يثبت ما ذكرنا اتم على الاول فلا بد ان كان امر اني يفعل الى غاية مثلاً عند الشك بحله
 تلك الغاية لم يحصل التكليف للمذكور لم يحصل الظن بالاشغال والخرم من العدمه وماله يحصل
 الظن لم يحصل الاشغال فلا بد من بقاء ذلك التكليف حال الشك ايضا وهو المظن وما على الثاني
 فالامر كالمسألة لا يخفى والثاني ما اورد في الزمانات من ان المقامين لا يتقضى بالشك فان قلت هذا
 كما يدل على حجة المعنى الذي ذكره كقولك يد لعل حجة ما ذكره القوم لانه اذا حصل اليقين في
 ان لا يتقضى في زمان اخر بالشك نظر الى الزمانية وهو بمنزلة ما ذكره قلت ان المراد
 عدم نقض المقامين بالشك انه عند القارئ لا يتقضى به المراد بالتقدير ان يكون يقين موجب
 اليقين لولا الشك بخبره اذ ذكره ليس كذلك لان اليقين بحكم في زمان ليس بما يرجع حصوله في
 اخر لولا عرض شك وهو في زمان قلت الشك في كون الشيء من بلا الحكم مع اليقين بوجوده كالشك
 في وجوده المزيل او اعلنت فيه تفصيل لانه ان ثبت بالدليل ان ذلك الحكم مستمر الى غاية معينة في
 الواقع ثم علمنا صدق تلك الغاية على شيء وشككنا في صدقها على شيء اخر في لا ينقض اليقين بالشك
 فاما اذا لم يثبت ذلك بل انما ثبت ان ذلك الحكم مستمر في الجملة ومنزلة الشيء الغلالي فيمكننا
 في ان الشيء الاخر ايضا من بل امر لا في لا يخلو من عدم نقض الحكم وشك استمراره اذ الدليل الاول
 ليس بخارج فيه لعدم ثبوت حكم العقل في مثل هذه الصورة خصوصاً مع ورود بعض الظواهر الدالة
 على عدم المتابعة فيما لا يعلم بالدليل الثاني الحق انه لا يمكن من اجمال وغاية ما نكلم انا رتبة الحكم في
 الصور بين اللذين ذكرناهما انكار فيه ايضا بعض المناقشات كمن لا يعلم من تأييد الاول في
 ناز قلت الاستصحاب الذي يدعون به فيما عن فيه فانت قد منعتنا الظاهر انه من قبيل ما لم نعرض
 لا حكم العاثة ثابت ما لم يحصل مظهر شرعي لطايعي ومنها لم يحصل الظن المعتبر شرعاً بوجوبه

وكان

لازمنة ابر الغيرة وموتقن ان يعقوب الشا حجة شرعية خصوصاً مع معارضة ما بالمرئيا كما تقدم
 فغايرة الامر وجه الشك بوجود المظهر وهو لا ينقض اليقين كما ذكره فارجع المفع قلت كونه من قبيل
 الثاني منوع اذ لا دليل على ان الفاسدة باقية ما يحصل مظهر شرعي وما ذكره من الاطعمة غير معلوم
 لانها تبينها اجتمعوا عليه ان بعد النقوط لا يتحقق الصلوة مثلاً بدون الشاء والمظهر رأساً ثلاثاً كما
 مستعدة ولا يعقب حجر واحد وهذا الاجماع لا يستلزم الاجماع على ثبوت حكم الفاسدة حتى يدعى
 معين في الواقع يجوز ان يكون عندنا قد اعتبره الشارع مطراً فلا يكون من قبيل ما ذكرنا فان قلت هي
 ليس بخلا تحت الاستصحاب المذكور ولكن نقول انه قد ثبت بالاجماع وجوب شيء على المتعطل في الواقع
 وهو مردود بان ان يكون الشيء مثلاً انما يستلزمه الاصح منه ومن المسح غيرات حجر واحد في
 بات بالاول لم يحصل اليقين بالاشكال وان خرج عن العدة فيكون الايمان به واجباً قلت بالاجماع
 وجوب شيء معين في الواقع منهم في نظره عليه حيث لو لم يات بذلك الشيء المعين لاستحقاق العقاب
 منوع بل بالاجماع على ان ترك الامرين معاسب استحقاق العقاب وجوب مثلاً ان لا يتركها المصل
 انه اذا ربه بضر واجماع على وجوب شيء معين مثلاً معلوم عندنا او شئت حكم الغاية معلومة
 عندنا فلا بد من الحكم بل من تحصيل اليقين والظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق الاشكال
 ولا يلحق الشك في وجوده وكذا يلزم الحكم ببقاء ذلك الحكم الى ان يحصل العلم ان الظن بوجود ذلك
 الغاية المعلومة ولا يلحق الشك في وجودها في ارتفاع ذلك الحكم وكذا اذا ورد بضر واجماع
 على وجوب شيء معين في الواقع مردود في نظرنا بان ما ورد ونعلم ان ذلك التكليف غير مشروط
 من العلم بذلك الشيء مثلاً او على ثبوت حكم الغاية معينة في الواقع مردود عندنا بان استلزام
 ايضا عدم اشتراط العلم مثلاً بحجب الحكم بوجوب تلك الاشياء المراد منها في نظرنا وبما بذلك
 الحكم الى حصول تلك الاشياء ايضا ولا يلحق الايمان بشيء واحد منها في سقوط التكليف وكذلك
 شيء واحد في ارتفاع الحكم وسواء في ذلك كون ذلك الواجب شيئاً معيناً في الواقع يجوز ان يكون
 او شيئاً كذلك وغاية معينة في الواقع يجوز ان يكون عندنا او غايات كذلك وسواء ايضا تحقق قدر
 مستلزم بان تلك الاشياء بعد الغايات او تبينها بالكلمة وانما اذا لم يكن كذلك بل في بضر مثلاً
 على ان الواجب الشيء الفلاني وضر آخر على ان ذلك الواجب شيء اخر او ذهب بعض الامة الى

وجوب

وجوب شيء والاخرين الى وجوب شيء آخر دون مظهر بالضر والاجماع في الاصل من ان
 تركه ذلك الشيء معاسب لاستحقاق العقاب في لونه وجوب الايمان بهما معاصي
 الاشتغال بل الظن الاكتمال بواحد منهما سواء اشتركا في امر متبايناً بالكلمة وكذلك الحكم في
 بئرت الحكم الى الغاية هذا مجمل القول في هذا المقام وعليك بالتامل في خصوصيات الموارد
 واستنباط احكامها منها عرفاً في الاصل وفي غاية جميع ما يجب رعاية عند معارض الفاضل
 انتهى كلامه ولا يخفى عليك ان الاجماع لا يرد ما كان يقوم دليلاً على الشيء الذي ذكره
 فقوم دليلاً للاعتقاد في سائر الاشياء والفرق بين القامرين غير خارج وقوليني الدليل ان كان
 امر ان يفي بعمل الى غاية مثلاً عندنا الشك يحدث تلك الغاية بالتحقق هو عين دليل الاحتجاج
 الاستصحاب وهو جارٍ فيما اذا ثبت تحقق حكم في الواقع مع الشك في تحققه بعد انقضاء زمان
 به للتحقق منه وهذا هو الذي اجري فيه الاستصحاب الاستصحاب وذلك انا كما نجرم في الصورة والية
 فرضنا تحقق الحكم في قطعة من الزمان وذلك ايضا حين القطع في تحققه في زمان يكون
 الغاية فيه وعدم حدوثه متساويين عندنا كذلك نجرم تحقق الحكم في زمان لا يمكن تحققه الا
 فيه وذلك ايضا حين القطع في تحققه في زمان متصل بذلك الزمان لاحتمال وجود رافع
 من اجزاء عدة الوجود وعدمه كما ان الشك في الصورة الاولى يكون بالدليل محتملاً لان زائد
 منه وجود الحكم في الزمان الذي يشك في وجود الحكم فيه وان لم يرد منه عدم وجوده بذلك
 حال الدليل في الصورة التي فرضناها على هذا فنقول له لو لم يمتثل التكليف المذكور لم يحصل
 الظن بالاشكال والمخرج عن العدة ولما تمثل يحصل القطع به لان في زمان الشك ان كان
 الواقع وجود الحكم فقد علمنا ما كان علينا من التكليف وان كان الواقع عدمه فقد علمنا
 فعلنا في زمان القطع عن العدة وقوله لان اليقين يحكم في زمان ليس مما يرجح صوابه
 زمان اخر لا يرد بضر شك في الامر فيه ان اليقين بوجود الشيء في زمان يدل على وجوده
 جميع ما توقف عليه وجود ذلك الشيء فلا يرد بضر شك في ارتفاع جزء من اجزاء ما يقين
 عليه وجود ذلك الشيء فلا يرد بضر شك في ارتفاع جزء كذا فاطمان بوجوده او وجود
 علته التامة لان عدم الوجود انما يكون عند القطع بان جزءاً من اجزاء علته الوجود لم يرتفع

كذلك

ابد لا يتحقق هذا الوصف لا ينقض بالشك ابد فان قلت هذا ينفعك في الام يقين اذ به حصل
 كلية الاكبر وانما الشك فلا قلنا هو ايضا بعيد الاستغراق لان الشك تابع لليقين لانه لا يحس
 منه ان يقول كل يقين لا ينقضه شك الوصف مع انه لو كان كذلك لزم ان يقول ان يقين
 يقين اوشك اخر لا يقين فقط كما لا يخفى على المتأمل لكن برهنا انه لا يلزم لكلية الاكبر في
 بحيث يشمل كل يقين بل يكفي التعميم في الوصف بان يقال انه على يقين من الوصف لا ينقض يقين
 وصفه بل هذا البقاء لا ينقض بالشك كما لا يخفى ما فيه والبعيد عن سياق الكلام وقال شيخنا
 الشهيد في الدرس قلنا البقاء لا يرفع بالشك لا ينفك به اجتماع اليقين والشك في الزمان الواحد
 لا يستلزم ذلك ضرورة ان الشك في احد التقيضين يرفع يقين الآخر بل يعيق بقاء اليقين الذي
 الزمان الاول لا يخرج عن حكمة بالشك في الزمان الثاني لاضالة بقاء ما كان في قول المتكلم
 والشك في الزمان الثاني لا يخرج عن الظن عليه كاهو مطرد في البنيات انتهى وادرج على الشك
 به بان قوله يقول الى اجتماع الظن والشك في زمان واحد على كلام اذ عند ملاحظة ذلك لا يمكن
 نقلا احاط في ذلك الشك ظنا والظن الآخر فلا يجمع الشك والظن في الزمان الواحد
 وكيف يجمعان والشك في احد التقيضين يرفع ظن الآخر كما يرفع يقينه وهذا ظاهر والمركب
 في قوله لا ينقض اليقين ابد بالشك انما البقاء ابد استباحة الصلوة التي هي مستحبة من غير
 الفراغ من الوضوء والمركب بالشك ما يحصل في اول رحلة قبل الاستحوا المذكور انتهى وقال صاحب
 المدارك المار بالحدث هنا ما يتبع عليه الطهارة اعني نفس السبب لا الاثر الحاصل من ذلك
 يتحقق حصوله بهذا المعنى لا ينافي الشك في وقوع الطهارة بعده وان اتمددة بها انتهى وما ذكره
 لا يجري في الخبر الا بوجه كلف انتهى كلامه رفع مقام قوله حيث لا يحد عرفا الى الجنس فيه اذا
 لم يكن محمدا كانه اعم الى غيره حيث قال في بحث العرقه وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة
 البعيدة التي هي التقوين فينظر ان لم تكن معه قرينة لاحالية ولا مقالية فالدالة على بعض
 كقرينة الشراء في قوله اشر الفهم ولا دلالة على بعض معين كاي قوله ثم اذ جعل النار هكذا في
 اللام التي هي بها للتعريف اللغوي بالاسم المحلى بها الاستغراق الجنس ثم على وجهه لما ثبت كون
 اللفظ دال على ما هي خارجة باعتبار مخصصاتها الخارجية لان الالفاظ موضوعات بانها تارة

انه ان يكون لبعض افرادها او بعضها وان لم يكن دليل على البعضية وجب كونه لكل فعل هذا قوله
 الشاء ظاهر اي كل الشاء طاهر واليوم حدث اي كل اليوم حدث اذ ليست في الكلام قرينة البعضية
 لا مطلقه ولا معينه وعلى تقدير التسليم نقول انما الجنبية قيد المطلق كما ان الملة والدين طاهر
 شره وصاحب العالمه ومخبرها من شاع اشارة المعصية والحقيقة من حيث هي اذ الاحكام الشرعية
 انما تجري على الكليات باعتبار وجودها اعماري باننا ريد بعض معين انما الترخيص من غير مرجع
 وخلاف كلام الحكم عن غلبة نقيب العموم وعلى تقدير التسليم نقول انما لا يمكن نقض جنس اليقين بالشك
 يلزم عدم جواز نقض فرد من افراد اليقين بالشك لانه لو نقض فرد من افراد اليقين بالشك
 لنقض الجنس والحقيقة في نفسه ويرد على قوله وانما الخ انما الشايع في الاستغراق الا انما
 قال الفاضل الشيرازي في حاشيته على الحاشية القديمة وايضا يرد عليه ما اوردناه سابقا
 من انه يلزم ظهور كلام الحكم الغاية والترجيح من غير مرجع وعلى ما حققنا ظهور ذلك حال ما قلناه
 به بقوله وبجاءه اخرى الخ وقوله لكن برهنا انه لا يلزم لكلية الاكبر الخ فان قلت هذا
 ابد ويرد على الاستدلال الاول ايضا انه لم يرد مقتضى العمل وعدم الاول بعد من سباق
 الرتبة كما ان اياه خصوصاً مع جميع الرتب كما ظهر وسيظهر ان شاء الله تعالى انتهى كلام بعض
 وقول صاحب المدارك المار بالحدث نفس السبب الى اخره وادرج عليه انما ان يجعل وقت
 الحدث والطهارة واحدا كما جعل وقت اليقين والشك واحدا فلا يمكن اجتماع اليقين والشك في
 سواء جعل الحدث والطهارة عبارة عن الفعلين او الاخرين وان لم يجعل وقتها واحدا فهو الخوارج
 ما ذكرنا سواء جعل اعتبارا عن الفعلين او الاخرين فالاعتماد في الجواب على ان المراد بالحدث السبب
 لا الاثر كما لا يزل اقول حكى الحق الفاضل العزيز الوحيد المولى محمد باقر الميرزا في شرحه
 في فوائده عن المدقق الاسترلابي انه قال بعد ايراد الاجزاء والدالة على جملة الاستحوا ما لفظه
 لا يقال هذه القاعدة تقتضي جواز العمل باستحوا احكام الله نعم كما ذهب اليه المفيد العلامة
 وتقتضي بطلان قول اكثر علماء ائمتنا نقول هذه شبهة تجري عن جوابها كغيرها في قول الاصوليين
 الفقهاء وقد اجتمعنا في هذا المذهب في اخر ما قاله بعض جوابه حمل هذه الاجزاء على كون
 عدم الاستحوا ولم يقل على ما اذا حمل وجوب ثانيا بانها تارة تارة الاخبار بان كل ما يحتاج اليه الامة

الاستحوا

وردينه حكم حتى اول الحدين وثلاث الاشارة بحكم الحكم في بين ارشاد وبيان في وما يجب فيه التوقف انتهى
 رة لا يخفى انه من غير ان هذه القاعدة تقتضي جواز العمل باستصحاب احكام الله تعالى فكيف يقول من يملك
 مجزئتها القول لان حجية الاستصحاب ليست بكنز ولا منقولة لغير ربي طاعا في فاما الذي في
 شبهة في حكمها والحكم بالغير في الجبل في الجبل بالجويا بين الفاسدين الركيكين فان الاشارة صريحة في
 وضع الموضوع معلوم انه مورد الاستصحاب واعترف هو بذلك ومع ذلك لا معارضة بين الاستصحاب
 وما ادعاه من التواتر لان الاستصحاب ايضا خطاب وحكم حكم به الشرع كيف ذكر من المواضيع يكون
 فيه مستحب بالنص فلا يخفى فلا يقال انه تعالى حكاه الله تعالى خطابا وكذا الاشارة لفهم من ثلث
 الحكم ان كلامه اقول وذلك لان القائلين بالاستصحاب قائلون بالتشديد ايضا لانهم يقولون
 باستصحاب التوقف عند شبهة دون الوجوب كما تقدم ولقد اعترف بهذا الفاضل في الاستصحاب
 ايضا لما فعله الاستصحاب وان شئت بعض القوم بما لا يليق بالعلماء الايجاب كما حكى عنه الحق العرفي
 غيره من انه في تعليلاته على المبادئ الاستصحاب اجزله الحكم الشرعي السابق او يفهم اجزله ظاهرها
 لم يثبت وضعه بمعنى انه اذا ثبت من الشارع حكم من الاحكام وجب العمل به فانما حصلت شبهة في
 التردد في منع الحكم وعدمه وجب الحفظ والبحث عن حكم الله الوافي في ذلك فان حصل عمل مقتضا
 والا اجري الحكم الاول اجزله ظاهرها بمعنى انه لا يجوز القطع بكونه حكم الله واقعاً فانه بعد من شبهة
 المذكورة لا ينبغي ان الله سبحانه يديم الحكم او لا يديمه كما لا ينبغي ان يفتقر الحكم الفلاني بعد بؤنة
 او لا يفتقره فمقتضى شبهة الشك يجب الحفظ من التوقف لا تقع ام لا وجب العمل بحكم الحكم السابق
 الى ظهور خلافه وقد علم من الدين ضرورة انقسام الاحكام الى ظاهري ومطابق واعتبار كل واحد
 منها فان ساد احكام في نشأة التكليف هو الاول انتهى كلامه وهو غير ان يفتقر من التوقف
 فصل اعلم انهم زكروا للتمسك بالاستصحاب شروط الاول ان لا يتحقق تغير ماهية الموضوع بحيث
 يصير ماهية اخرى خافوا او غير ما مثل ان يصير انكسب علما والعدرة ودوا او الميتة ترابا والكل
 دخا فان لا يتنقل الى التاخرى كما يتنقل من الانسان الى الفيل بالبق فانه لا يطاق عليه لفظ
 الدم لكنه لا يطلق عليه انه دم انسان دائما بل هو الاستصحاب في شيء من ذلك لوجود المانع الذي
 هو تغير ماهية لكن بشرط في ماهية هذا المانع ان يكون ذلك المانع مظهرا له في تلك

والمتعارفين

فصل في ما لا يجوز

فيما كان

فيه كما في مخالفة النجاسة مما عمل الاستصحاب اعلم لان الشك في وجود المانع في حكم التامع وشروط
 في ماهية هذا المانع الذي هو تغير ماهية الموضوع ان يكون ذلك التغير متغيرا في تغيير حكم
 الموضوع الاول فلو لم يكن له متغيرة في تغيير الحكم الاول لم يكن تغير الماهية مانعا من جواز
 الاستصحاب واما جملة فقد يعلم من جواز الاستصحاب مع التغير في المانع ان ذلك لا ينافي في الجواب ان
 وقد عجز بالعدم ويغني التامع في ذلك **الثاني** ان لا ينافي ما استصحاب اخر كما اذا اشترط العمل
 على الشمس فوجدنا قسما مطروحا على العذرة فلا يحكم باصالة الرطوبة لمعارضتها باصالة الطرا
 واصالة عدم الوقوع حال الرطوبة ويغني عن ذلك عدم جريان الاستصحاب فيما في شيء من الصلوات
 المعارضة باستصحاب شغل الزمة اليقيني وهو الذي عليه جملة من المحققين وبعضهم يحرر
 ايضا الثالث ان لا يكون استصحابا اخر في ما ملزم لعدم ذلك المستحب كما لو وجد في
 في ماء قليل يمكن استناد موته الى الماء والى الذي غابته لا يجوز فيه استصحاب طهارة الماء وكذا
 لا يجوز فيه استصحاب عدم تذكرك ذلك الحيوان لمعارضته باصالة الطهارة الماء الذي يزرعه
 تذكرك ذلك الحيوان واحتل العلاقة في القواعد العمل بهذه الاصول معا يقال بطهارة الماء
 وتحرر الصيد منظر الى ان كلاهما اصل في نفسه فيجب التمسك به الى ان يحصل التامع **الرابع**
 ان لا يكون هناك دليل يوجب انتفاء الحكم الثابت او لا في الوساكين والانتفاء العمل به
 الدليل اجتماعا فكن بشرط ان يكون ذلك الدليل ثابتا بحجية فلو كان ضعيفا او من سلا لم يخرج به
 عن الاصل الا ان يكون يغير العمل بالاحكام **الخامس** ان يكون حكم المستحب ثابتا في الوقت الاول او
 بثبوت الحكم في الوقت الثاني فمقتضى في الاول وعلى هذا فانه لا ينافي باصالة عدم بلوغ المالك
 انما يتم اذا تحقق ان ذلك لنا باجماع تدبرها اما لو علم وجود رغبة لم يجر الاستدلال به ولا يجوز
 اي حاد وارتقار على متبادر اللفظ بيد تغيير اي قوة تاصره من التيق والتفكير في معانيها الى
 او الحقيقة بموتة الدلالة العقلية عقلية او تقليدية كما هو باب الاشتباه والتدبير والخشونة
 الظاهرية حتى انه جردا على بعض الظواهر المرجية للتشبه والتجسيم وذلك مما قام على خلافه
 العقل والنقل وكذا الكلام في الغرض اعلم انه مع القول بجريان العمل به في التمسك
 واتقان العمل على ذلك لا يمكن الجود على مدلوله الايات والآيات بل لا بد من التعدي بالبيان

لما فيه باصالة الطهارة عدم
التذكيرة الذي يزرعه
ذلك الماء

خالف الحكم

ولولا ذلك لم يكن الحكم في كثير من المسائل الضرورية المحتاج اليها ان صيغة افضل لكانت
 عند الحكماء المذكورين الحاضر مع ان اذا وردت في خبر متضمن لمكان الحكم مقتضى فيها من القول بالجمع
 تجل حكم الجمع حكم ذلك الواحد من المذكور الى الاثبات وبالعكس ومن الحاضر الى الغائب وبالعكس من كل
 منها الى الحتمي والخيبي ومن الحاضر الى الجاهل بالعكس بل لا ينافي في التام وغيره من القيم
 الشافرة بالعكس ومن الغائب الى الجاهل بالعكس وبالعكس وكذا بالنسبة الى المختار والخطير والحاضر
 الشافرة الى غير ذلك من امثال هذه التعديلات التي لا يمكن الحكم بدونها في الاحكام الشرعية والفرع
 الفقهية وكذا اذا ورد حكم خاصة الثوب ايضا ان كان الثوب متبعا بخاصة فلا يجوز الصلوة
 فيه مقتضى من الثوب على البدن وبالعكس ومن كل واحد منهما الى غير الاحكام وربما مقتضى من اقول
 الى الوضوء وبالعكس ومن خاصة خاصة اخرى وبخاصات عديدة وذلك ليس بالقلي
 في شيء بل هو ما لا يكون ضروريا او محتملا عليه او دل عليه العقل الظاهري وهذا كما اذا قلنا على خبر
 انفصال الماء القليل بجملة خاصة كالتبايط مثلا او بوضع الكلب حكمه كالتبايط بجملة خاصة
 هذه الخاصة وصاير الخاصة وكذا اذا دل على ان ميتة الغار فخص المايات حكما بذلك في
 كل ميتة فري نفس واذا ورد ان يغسل الثوب من الخاصة الغالبة حكما بجموع ذلك في الجملة
 سائر اللباس واذا ورد في غسل الجسد مقتضى غسل الثوب وبما ورد في الغسل
 الشرب من رجوع الطير العنبر لما كان اللحم مقتضى ان البول وهكذا ربما مقتضى ان يغسل الثوب
 من كذا الى اخره فكل ذلك الشيء مشروبه وعدم جزاء الصلوة به وكل ما لا يراه رجاء المايات الملازمة
 له وغير ذلك مع انه لو رد شيء مما ذكر في خبر آخر على فرض ورود حكم بذلك من دون مقتضى على
 ملاحظة الخبر ربما يحكم بذلك على سبيل القطع من الاطلاق لدل على ذلك الخبر وبخاصة غالب الاشياء
 الخمسة انما ثبتت من الاثر بالغسل منها مع انه لا ملازمة بينه وبينها والذاتية الاثر بالنسبة للوجه
 البدني في الوضوء والرد في الكتاب والسنة لا تقوم بالخاصة الى غير ذلك من التعديلات التي يحتاج
 جمعها الى كتاب مفرد كما لا يخفى على ذلك على التسليم للاحكام الشرعية والفرع الفقهية وتحتاج
 الاصحاب من عدم ما قبله من ذلك من دون تكبير وهذا كله يرد على الاجتهاد بين النبي وجمهور
 الاقتصار على مدلول لفظ الآية والمحدثات وجمهور من يوجب لا يثبت وجوب الغسل

المحدثين

المحدثين فماتت التعديلات المذكورة انما من العقل لظهور عدم الفرق وعدم ملاحظة الخصوصية فلا
 بد ان يقال بجحيتهم كما اذا ورد الحكم في امرأة اشبهت زوجها بالحيض والنفقة ان كان خرجت لظهور
 فهو حوض ولا يعتقد ان العقل يحرم يكون خلفه النساء وطهارة لا خصوصية لمرأة فيها والآن المرجع
 من غير مرجع فليس في ذلك الحكم المجمع المستلزم كما في خصوصية من رد الكفارة في الاعرابي فان العقل
 يحكم بعدم ملاحظة خصوصية الاعرابية وكذا في الحاضر بالنسبة الى الغائب وبالعكس وفي امثال ذلك
 وقد يكون كذلك للاطلاع على عدم الفرق فلا بد من القول بجحيتهم ما ان يكون تنقيح المناط وهو في الحقيقة
 راجع الى ما لا يتفق لانه من منقح يقتضي شرعي وهو ما لا يخلع او العقل ولا لانه يترك اكثر احكام
 اسم تنقيح المناط في الكتب الاستدلالية لان مرجعها الى الاجماع او العقل ولا لانه يترك اكثر احكام
 فيه لانه اذا كان ظاهرا فان كان حاصله من النص هو القياس بينه ما الذي يجمع على تحريمه وان كان
 من النص هو القياس المخصوص للعلماء في القديس قد يكون ايضا للارضية او منصوص في السنة
 وفي جميعها كلام بان انشاء الله وتقدمت بسبب قلادة شرعية ثابتة مثل مقتضى النظر
 الى التعصير وبالعكس لغوهم لما قصرت انظرت ما اذا اظطرت قصرت وتخذ ذلك وقد يكون محمولا
 كقولهم في التيمم بتركة الماء وقد يكون من عموم المشاهدة كافي في الشهادة والاستعانة في مقام
 يقطع او يظهر ان المشاهدة كافي في الشهادة بالاستعانة في مقام المشاهدة في الحكم الشرعي فلو
 الغرض ان يتبين ان رواية ذلك هذا اذا كان مجموع وجه الشبهة على سبيل ظهور وانما ان
 احال القديس الذي يكون كذلك مثل ما ورد ان الطولان بالبيت صلوة والفقاع عمره اطلاق الخبر
 على البنية غير ذلك ايضا فماتت القديس العرفي وقد يكون سبب التقديس عموم البنية مثل كماله
 في التيمم بوجه تقديم سماع اليدين على اليد لانه يدل على سببه ايضا القديس العرفي وقد يكون سببه
 ايضا اتقاد طهر من المشركين مثل الحكم بقرئتم فمات البعل الزنبي بها يجب تحريم المقداد بالعدة
 الرجعية الزنبي بها النص على انها حكم الزنبي لانه لا يرد به بل القديس العرفي من ملاحظة ذلك النص
 وبعضه متعلق بالحكم على الوضوء الشرع بالبدنية سيما وهذا الوصف شرطي في التحريم بل لا يرد
 غير ذلك كما لا يخفى على الخلق الجبر والفقيه الجبر ولا عمل بقياسات غامضة الصفة اما انما
 توضيحه اي قياسات منسوبة الى العامة او اختراعية عما استثناه الخاصة على اية

الكلام في القياس

كالاولية وصحة القول وقوله من غير بصيرة اما سابق هذه الصفة فيكون الفرق يكون الفرق هنا
 ان الغافل بالقياس العامة على غير بصيرة ويكون المعنى ان لا اعتنى عن الاغفال من غير بصيرة
 بل بنور من الله سبحانه وهدى ورحمة فان العلم من يقذفه الله في قلبه من يري ان يهديه كما
 في الخبر والحمد لله على هذه النعمة واعلم ان القياس هو عبارة عن الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت
 لمعلوم آخر لا سيما في هذه الحكم ووضع الحكم الثابت ليس على صلا موضع الآخر يعني في هذا الموضع
 جاءه دلة وحجة اما مستنبطه او صدقته وقد اوجب احتجنا على المنع من العمل بالمستنبط لاننا
 عن ابن الجين انما المتخصص فاختلفوا فيها وكيف كان فالكلام في ذلك يقع في مقامات **القائمة الاولى**
 انما هو ان عدم جواز العمل بالقياس على صواب من صواب مذهب دين الانبياء قال في العلم
 بما اوجب احتجنا على منع العمل بالمستنبط الا من يدين على اجماعهم فيه غير واحد منهم من ان الاحتجاج
 بانكاره على اصل البيت وما جملته فلهذا في باب المذهب انتهى ومن الرغبات الواردة في
 الحق واما اساطين الحق كالكلبي والمفيد والشيخ والصدوق والبرقي والهريري وغيرهم في كتبهم
 المعتمدة المتفق نادرى على الصواب ومن قال ان اصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزد
 القياس من الحق الا بعدا وان كان الله لا يصاب بالقياس في رسالة الصادق ومن اصحابه
 المروية في الكافي وغيره اعلموا ان الله يعلم العلم ولا من امره ان يخذل احد من خلق الله في دينه
 ولا يري ولا يقاسم فدان الله من القرآن وجعل فيه نبيان كل شيء وجعل القرآن واعلم القرآن
 اهلا لا يع اهل القرآن الذين اتاهم الله علمه ان ياخذوا في دينهم بهوى ولا يري ولا يقاسم
 ان قال من ان الله خلقه ان يطيعوا ويقتبوا ان في حياة محمد وبعد موته هل يستقيم او ثلث
 اعداء الله ان يدعوا ان احل من اسلم مع محمد او بعد اخذ بقوله لا يبدع مقابله فان قال من فقد
 كتب على الله فصل ضار لا يبدل وان قال لا يمكن لاحد ان يخذل بولي له وصلا ومقابله فقد
 بالحق على نفسه وهو من يري ان الله يطاع ويقتبى امره بعد قبض رسول الله الم قال في العلم
 لو يكن لاحد من الناس مع محمد ان يخذل بولي له ولا يبدع ولا يقاسم خلافا لامر محمد كذا
 لو يكن لاحد بعد محمد ان يخذل بولي له ولا يبدع ولا يقاسم الحديث وعن محمد بن عبد الله بن
 قال سئل ابا الحسن موسى عن القياس فقال ما لكم والقياس ان الله لا يشعل كيف اخل وكيف

مدلول

في الحديث

وفي المتن من جاعل عن الحكم قال في حديث ما لكم والقياس انما اهلك من قبلكم بالقياس قال
 اذ لم يكن ما تفكرون فقولوا له واذ لم يكن ما لا تعلمون فها هو مبدع الذي منه ثم قال ان الله لا يبدع
 يقول قال علي فقلت انما قالنا انما اهلك من قبلكم بالقياس من جعفر بن محمد بن اسد عن
 علي بن ابي طالب عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 عن عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله عن القياس فقال ما لكم والقياس ان الله لا يشعل كيف اخل
 كيف قرع عن الصادق ثم قال ان اصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزد من القياس من الحق
 الا بعدا وان كان الله لا يصاب بالقياس من علي بن ابي طالب عن جعفر بن محمد بن اسد عن جعفر بن محمد
 عليهم المرحمة بزياد لا يقلدوا الذين فات من الدين ما لا يقاس وسبيل اقام يقينون ثم
 اعلم بالدين فان من قال ليس عن الصادق في حديث ما لا يقاس الله تعالى ذكره لا يعمل
 القياس ومن عمل امر الله على القياس اهلك ان اول مصيبة ظهرت من القياس للعلماء
 امر الله الملايكه بالبعث لادم فبعثوا في ابي بليلين ليجوزا لانا خير منه فكان اول كفر انا خير
 منه ثم قاسه بقوله خلقني من نار وخلقته من طين فظنوه الله عن جزاءه ولعنوه وسموا قاسيا
 وادعوا بغيره لا يقاس احد في دينه الا قرنه مع عدوه ابليس فمارك من النار وعنده ان قال
 لا في خلقه لما دخل عليه يا ابا حنيفة بلغني انك تقاس قال نعم انا انيس قال لا تقس فان اول
 من قاس ابليس حين تلاك خلقني من نار وخلقته من طين الحديث وفي رواية اخرى ان الله لا
 تقس في الدين بل في الدنيا قال في الحديث قال دخلت انا للعلماء على ابي جعفر بن محمد بن اسد
 ثم قال لينا انما ان القياس فان ابي حنيفة عاينا ان رسول الله قال من قاس شيئا
 من الدين يرميه فزاد الله ابليس في النار فان اول من قاس ابليس حين تلاك خلقني من نار
 خلقته من طين فنعى الرابي والقياس وما قال قوم ليس له في دين الله بهتان فان روي له
 بوضع بالاراء والقياس وعن الصادق في رسالة الى اصحاب الرابي والقياس اما بعد فان
 في غم ولا دينه بالاراء والقياس لم يصب خطه لان المدعى الى ذلك ايضا لا
 ينكر من الاراء والقياس الى ان قال في ذلك دليل لكل ذي لب بحج ان اصحاب الرابي انما
 غفلت مدحضون الحديث عن معاوية بن ميسرة قال شهدت ابا عبد الله في مسجد الجوف وهو

وعدت امام

اسفل

الحكم في موضوع العلة

توافق الخلفات كما يجب الصواب من غير ضمان وتعمدها في السؤال وأجاب الرضا عن السؤال والموضوع يجب
 الفصل الثاني في المقام الثاني في موضوع العلة وهو ما اذا مضى الشارع على علة الحكم وعلم ان مفعولها
 شافطع الاختيار فيبقى يتبدى الى ما عدا ذلك الحكم الذي جعل فيه تلك العلة كما اذا قال حرمت الخمر
 لاجل الاسكار طحا او لعله الاسكار ووجبت تلك العلة في البسطة والفقاع ونحوهما فيبطلان بين
 الاحتجاج بالاعتراض على علة السيد المرتضى علم الهدى في حجة على عدم الحجية قال المحقق في انما مضى
 الشارع على العلة وكان هناك شاهد حال يدل على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة في ثبوت الحكم
 جاز تعدد الحكم وكان ذلك من انما عدا لعلامة رده الاقوى عندي ان كانا كانت العلة ضرورة
 علم وجوبه في الفروع كان حجة واضحة في الثبوت انما ذلك بان الحكم الشرعي تابع لمصالح الخفية الشرعية
 كاشف عنها فانما مضى على العلة في انما الباعث في الوجبة لعلامة الحكم بان وجبت وجوب
 للعلة ثم حكم في المناهين الاحتجاج بان قول الشارع حرمت الخمر فكونها سكرة فيكون العلة
 هي الاسكار بدلت يكون اسكار الخمر بحيث يكون قيدا لاصالة الخمر معتبرا في العلة اذا احتل الاذن
 لم يخرج القياس والمغيب من احتمال اعتبار القيد في العلة فان جاز ذلك فيتلزم غير ذلك في
 العقليات حق يقال الحركة انما اقتضت التحريك لغيرها فيلزم خاص وهو جعلها في الحركة لغيرها فيكون
 علة للحركة كسلما اسكان كون القيد حجة في الجملة لكن الفرق فقط هذا القيد عن وجوب الاعتبارات
 قول الاب لا يثبت لاننا كانه من حيث لا يشك انما سمي بغيره عن كل حادثة يكون سببا سلما لعدم ظهور
 الغناء القيد من حيث لا يشك في انما مضى في انما قال الشارع حرمت الخمر فكونها سكرة انما لو قال علة الخمر في الاسكار
 انشأ ذلك الاحتمال تمام في الاعراض بان الحركة ان عتيم بها معنى يقتضي التفرقة هذا المعنى يمنع من
 بدو التفرقة وان عتيم بها اخر يقاوم فيه ذلك الاحتمال فبناك مسلم انه لا بد في بطلانه من دليل
 منفصل قديم الفرق يقتضي الغناء هذا القيد قلنا انما عتيم بالقرينة وهي شفقة الاب المناهين
 تناول الضرف لم قلتم انما في العلة الموضوعه كذلك فلو لم يوضع في العلة الاسكار انشأ ذلك الاحتمال
 قلنا في هذه الصعوبة فيتلزم الاسكار الحرمة ايضا وجد كنهه ليس بقياس لان العلم بالاسكار
 من حيث هو اسكار يقتضي الحرمة بوجوب العلم بثبوت هذا الحكم في كل حال ولا يمكن العلم بحكمه بغير
 الحالة متأخر عن العلم ببعضه فلم يكن جعل البعض فيها والمخرضا لا يولى من العكس فلا يكون هذا قياسا

وعليه

وقال بعد ذلك في الحقيقة في هذا البحث ان يقال النزاع هنا الغرض لا المانع انما منع من القيد لان قوله حرمت
 الخمر فكونها سكرة محتمل ان يكون في تقدير التقليل بالاسكار والخض بالخمر فلا يبرر له يكون في تقدير التقليل بعلق
 الاسكار منع والمثبت يثبت ان التقليل بالاسكار والخض بالخمر عام في التقليل بالخلق يتم نظره في مقتضى
 على ذلك في النزاع وقع في ان قوله حرمت الخمر فكونها سكرة هل هو عبارة عن علة الحكم الاسكار ام لا
 ان يجعل البحث في هذا الا في ان النص على العلة هل يقتضي ثبوت الحكم في جميع موارد ما كان ذلك
 متفق عليه انتهى كلامه في هذا في المعار بعد نقل ذلك من العلامة رده واقول كان العلامة يعلم مقتضى
 احتجاج المرتضى في هذا الباب لعلامة حجب النزاع فيه بين القوم بغيرها وانهم يقتضون في المعنى وكذا
 الرضا صرح في محله فحاشا لعلامة فانه احتج على المنع بان على الشرع انما يقتضي على المعنى الى الفعل ان
 الصلوة فيه وقد شره الشيطان في جهة واحدة ويكون في احداهما داعية الى فعله ودون الاخر مع
 ثبوتها فيه وقد يكون مثل الصلوة مضادة وقد يدعوا الشيء المعين في حال دون حال وعلى وجه
 وجه وجه وقد مر منه وقد مر قال وهذا باب في الدعاي مدرف ولهذا جاز ان يجعل الوجه الا
 فقير دون فقير ودرهم دون درهم وفي حال دون اخرى وان كان نبأ لم يفعل الوجه الذي لا حله
 فعلنا بغيره ولذا احتج هذه الجملة لم يكن في النص على العلة ما يوجب التقليل والقياس يجري
 على العلة يجري النص على الحكم في حصره على موضع ليس لاحد ان يقول اذا لم يوجب النص على
 العلة التقليل كان عتيم في ذلك عتيم بغيره ما لم تكن مثله لولا وهو ما لا كان هذا الفعل المعين
 صلي هذا كلامه ودلالة على كون النزاع في المعنى ظاهرا في قوله لا وجه لعلامة الانشأ
 فيدرهم من جعل الخمر ما ذكره فهو موافق في المعنى لا يقتضي التقليل في المناهين انتهى كلام صاحب
 المعار رده اقول لو كان يمكن في العلة التي ينص عليها الشارع شاهد حال يدل على سقوط
 اعتبار ما عدا تلك العلة في ثبوت الحكم كما قاله المحقق في لاجته حجة موضوع العلة كما ذهب
 اليه المحقق والعلامة رده ولكن لما يتناق ذلك في الطل الشرعي ولو وجد مثل ذلك فهو محتمل
 كما لا يخفى على المتبحر لعلل الشرع بالوراثة في الفروع الفقهاء واسحا لا تخلف المعلوم على العلة
 ان سلم فاما في الطل الشرعي ودون الشرعية لعللها عن الطل الشرعي في كثير من اللوازم
 كخارج عتيم او اكثر منها على معلول واحد شخصي كما ستعرف في تداعل الانسان والاختلاف

بجعل الصادرة المقضية عن صحة السجدة بخلاف ذلك والحاصل منع كون العلة الشرعية بحيث
 يلزم من وجودها وجود المعلول ومن أكثر التبع فيها وتوقف على جملة منها مما في كتاب على
 الشرايع لم يبق له ريب في ذلك وأدعاء السادة من العلة الشرعية كونها علة تامة حقيقة
 ذلك لا يخفى ضعفه نعم ربما يحصل القطع في بعض المقامات أو يكون راجعا إلى مدلول اللفظ
 بحيث يثبت في مدلوله وليس ذلك بعنوان القاعدة الكلية كما لا يخفى وقال المحدث المرحوم الشافعي
 ويظهر من المحقق في المعبر عدم القول بحجته وهو الشيخ أيضا إلى عدم حجته وجماعه من المتأخرين
 والمتأخرين والمفاهيم في ذهبهم من جهة الرضى قول الرضى ومن وافقه لوجود منها
 ما ذكره العلامة والرضى ومنها أن تراها الأحاديث عنهم بالنهي عن العمل بالقياس على جعل العصى
 والإطلاق فدخل مصور العلة وليس له محض ذلك لا كالات الظنية لا دليل على حجتها على
 وجوبه ليس يقطع فيكون دوريا ومنها أن كل دليل أو برهان لطلان القياس شامل لهذا القسم
 من غير دليل يخرج ومنها أن من تأمل العلة المخصصة حق التأمل علم كثر تباعا منها كلما إذا كثر
 على بيان برهان علة بل كثر منها من قبل حسن التعليل المذكور في البدع وظهور ذلك على ما علم
 بعض الأفراد لا كلها فكيف يوفق بها من ثم تبديلي الأحكام ليس بها ومنها أنها استدلال على صحة هذا
 القياس بالقياس فقالوا ان قول الشارع حرمت الحرام لا يسميها بطلان ما لو قال علة الحر هي الكراهة
 وبعد ادور منها ان المحققين من علمائنا سدوه ولم يدل به الاشارة منها انه من مطالب الأصول
 فلا يبعد فيه على دليل ظني ومنها ما يأتي في القضاة والحدود والظاهر في المنع من هذا القسم
 غير ذلك من الوجوه انتهى وفي بعضه نظر ظاهر لا يخفى على الناصر **الثالث** في مفهوم الواقعة في
 مفهوم الأولوية وقد مر أنها مادل عليها اللفظ لا في محل النطق أي يكون حكما شرعيا احتلالا لمكان
 عند كونه من التائيف فأنه لا يعلو حكم القرب وهو الحرمة وهذا غير مذكورين وكذا في قوله
 قوله من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فانها تدل على عبارة ما في
 الذرة وقس عليها غيرهما أن كان حكم المسكن متعلقا للمذكور فيها أو تابعا لها فهو متعلق
 ولا يفهم فاعلة والأول يسمى فحوى الخطاب ولما كان الخطاب لأن الفحوى ما يفهم منه على سبيل
 القطع وهذا كذلك والحق هو المعنى ولما كان هذا النوع من المعنوم مما سبق إليه العلم من معنى

في معنى الآية

هذا الاسم اشعارا بأنه كان معناه ومن ادعى العنوي أنه قال كونه فهداه الله وحملنا على ما
 يعتبر في المكون ان لا يكون في كمال الطوبى بل يكون مجازا للرجال الصغار من قبل انما يقولوا انما
 في موضعين الأول في أصل شرط في مفهوم الواقعة ان يكون السكرت عندنا بالحكم المذكور
 المسألة رسالة الأولى مكتوبة التائيف والثاني كونه من القرن واكثر من مائة الباني ظاهرا الآية حيث
 على عزم الأخذ وهو سوس الأكل في الأكل من غير ما في هذا الأول ويخفى الخطاب وهو ما في الخطاب
 والحق من التائيف الثاني انه شرط الأول ويضع جرمه الثاني في الثاني في هذا القدر على ما في
 خرجت عنه ما لا دليل له لبيت بقياس وانما هي كالات لفظ نولان تأويله المأثور وهو العلامة وفي التفسير
 كثير من التأويلات ان قدوة الحكمية فترجم التائيف إلى أنواع الأذى الزائدة منه من باب القياس وهو القياس
 الجلي وانكر ذلك المحقق رجوع من الناس ما خالفوا في وجه التائيف فيقول انه لا يمتزج وفيه علة
 هذا الاعتبار وهو الموضع لكن غير المذكور في موطا الحكم المذكور ويقال به مفهوم القلة وهو يكون
 غير المذكور في موطا الحكم المذكور في الحكم كونه شرط الوصف ويسمى هذا دليل الخطاب ويقال للمدل
 فحوى الخطاب بصدده على الخطاب وقال قوله انه متعلق عن موضوعه لغوى إلى المنع من أنواع الأذى
 كالمحقق وجه التائيف من كون مثله قياسا انه لو قطع النظر عن المعنى المناسب للمعنى المقصود
 من الحكم كالأكرم في منع التائيف ومن كونه كذا في الفرع لما حكم به لا معنى للقياس الا ذلك لحجب المعنى
 المناسب يعتبر لبيان الحكم حق يكون قياسا لكونه شرطا في دلالة الموضع على حكم المعنوم لغة ولهذا
 يقول به كل من لا يقول بحجة القياس ولو كان قياسا لكان له كذا في قوله انه لا ياتي في القياس الجلي
 ما يعرف بالحكم به بطريق الأول حتى يقال انه قابل بهذا المعنوم دون القياس فعمل ذلك على ما ليس
 بقياس وجه التائيف من القطع بانه الصفة في مثله المعنى المذكور من غير توقف على استحضار القياس
 وأجاب بان التوقف على استحضار وجه القياس الشرعي لا الجلي فانه مما يعرف بكل من يعرف اللغة
 انصار إلى نظر حاجتها واقعا عرف ذلك فالحق ما ذكره بعض المحققين من ان الفاعل هنا الغرض لا المائل
 عنه انتهى **أقول** الحق في هذا المقام ان يقال لا وجه لحجة هذا النوع مطر ولا عدها مطر بل
 ينبغي التفصيل في المقام وهو ان هذه التائيف ان كان مرجعها إلى الدلالة اللغوية بحيث يفهمها كل
 غارث باللفظ والضم كما يفهم غيرهما من الغارث التي يحكم بها لاداة لتكملة فلا شك ولا ريب في حجة

هذا المعزوم وهذا كافي في تركه لا تأكل من هذا الطعام حبة ولا تشرب من هذا الماء قطرة ولا تأخذ
 من هذا الصلحفة ورجعنا من هذه الدنيا بديننا ورجعنا لك تأييدا والحمد لله رب العالمين
 على الأهل من الأهل بلا تزوج ومن قوله نعم ولا تأكل من هذا الطعام حبة ولا تشرب من هذا الماء قطرة
 حيلون ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن قوله نعم ولا تأكل من هذا الطعام حبة ولا تشرب من هذا الماء قطرة
 الآية إلى غير ذلك من الآيات تأييدا في فهمها العارف ووجه هذا الحجة الدلالة اللغوية و
 اتسا التزم في لزوم الخطاب هل فهم هذا المعنى بنوعه سريعه من الأصل إلى الفرع وهذا
 المعنى للناسب الحكم أم كان فهمه لم يلفظ ابتداء من غير حجة فكرية فلا تفرق له وان لم يكن الدلالة بهذا
 المشابهة بل تأخيرها الغارظ بالقبول ان لم يكن غائلا فلا يخفى ان يكون المعنى عامة الحكم أيضا
 وجد وكونه أشد مناسبة للفرع قطعين حتى يتألف هناك برهان تام على التقدير لا يناسف
 فلا كلام في بحجة أيضا الذي ليس له القطع شيء وما يلزم على حصول اليقين القطعي وما بعد القطع
 من طلب حجة إذا كانا ظاهرين بان كانت تلك التقدير ليست راجعة إلى الدلالة الحقيقية للقطعة
 وليس لنا قطع بكون المعنى للناسب عامة الحكم وأشد مناسبة للفرع فلا ينبغي الربا أيضا في عدم
 الحجية وجميع ما دل على النفع من العمل بالظن شامل له والدلالة التي دلت على النفع من العمل بالقياس شاملة
 له أيضا ويدل عليه أيضا بوجه حجة من الأجزاء منها ما رآه الصدوق في باب الدلائل
 البان قال قلت لأبي عبد الله ما تقول في رجل قطع أصابع المرأة كثر منها قال عشرة من الإبل
 قلت قطع اثنين قال عشرة من قطع ثلاثين قلت قطع أربعين قال عشرة من قطع ثمانين
 قلت قطع ثلاثين قال عشرة من قطع أربعين قال عشرة من قطع ثمانين قلت قطع ثمانين
 قال عشرة من قطع ثمانين قال عشرة من قطع ثمانين قلت قطع ثمانين قال عشرة من قطع ثمانين
 بالعرفان فيه من قوله ان الذي قاله شيطان فقال مهلا يا ابان هذا هو رسول الله
 المرأة تناقل الرجل ثلث الدية فانما بلغت المثلث ورجعت المرأة إلى النصف بالابان انك أخذت من القياس
 والسنة اذا نسبت حتى الدين ما روي عن الصادق أنه قال لا يحنف فيه لما دخل عليه من ان قال
 صفي أهل العراق قال نعم فقسمهم قال لعبد الله قال ولأنك لما لم يكن الله وما صنع من قوته وحكمه
 ومشيأه ما لم قال ما خبرني عن قول الله عز وجل وقد نزلنا السيرة من رانها بالي وانا ما
 اثنين أي موضع هو قال ابن حنبل هو ما بين مكة والمدينة قال قلت من إلى جليانة وقال أشدكم

قاله

مايه

بأنه هل يترتب بين مكة والمدينة ولا تؤمنون على ما ناكم من القتل وعلى أحوالكم من الرقة
 الام نعم فقال له ويحك يا ابنا حنبل ان الله لا يقول الا حقا اخبرني عن قول الله عز وجل
 كان أيضا أي موضع هو قال ذلك بيت الله الحرم قال قلت من إلى جليانة قال قد ناكم ما به من
 ابن حنبل الله بن الزبير وسعيد بن جبير بخلافه فلم يأخذوا القتل قالوا اللهم نعم فقال له رعي يا ابنا
 حنبل الله لا يقول الا حقا قال ابن حنبل ليس لي علم بكتاب الله انما أنا صاحب قيس فقال
 ابن عبد الله بن قيس ما سلك ان كنت مقبلا انما أعظم عند الله القتل انما قال قال القتل
 قال تكفي رعي في القتل يا حنبل من لم يرض في اننا الابا رعيه ثم قال له الصلوة افضل للصيام
 بل الصلوة افضل قال له فيجب على من استطاع ذلك على الحايض فصا ما ما تأمر بالصلوة في حال
 حيضها روي الصيام وقد أحبا الله تعالى بالصيام والصوم روي الصلوة ثم قال له البول أفقر
 ام الحين قال البول أفقر قال له فيجب على قيسا سلك ان يجبا الفضل من البول روي النبي وقال
 الله تعالى الفضل من البول الحديث وفي رواية أخرى انه قال لا يجوز البول ولا الحايض
 فقال البول فقال قبا بالاناس فيقولون من الجنازة ولا يقبلون من البول فسكت فقال حنبل
 انما افضل الصلوة ام الصوم قال الصلوة قال ذابا الحايض يعقبي صومها ولا يعقبي صلاتها
 فسكت الحديث وروي في الكافي في المجلس عن محمد بن حكيم في الحسن قال قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر
 في الدين ما يغنا اللهكم عن الناس حتى ان الجماعة ما تكون في المجلس ما يشل الرجل صاحبه الا
 تخضر المسئلة ويخضو جوابها فيما من الله علينا بكم فرقا ورد علينا الشيء لم يلبثنا عندك ونحن
 ابانك شيء فنظرنا إلى الحسن ما عجزنا وانا في الأشياء لما جئنا عنكم فما خذ به فقال جهنا هبنا
 في ذلك والله هلك من هلك يا بن حكيم قال ثم لم الله انما حنبله كان يقول قال علي فقلت قال محمد
 بن حكيم لحسام براشكم والله ما اردت الا ان يرضي في القياس في الوثوق عن جماعة من أهل
 أبي الحسن موسى بن حماد قال قلت لعلنا انما نجمع فتذكر ما كنا نذكر من عينا شي لا رعدنا فيه
 شيء ينظر بعضنا البعض فعندنا ما يشبهه فيقاس على حسنه فقال لما لم والقياس انما هلك
 من هلك من قبلكم بالقياس ثم قال انا جاناكم ما نعلمون فتقولوا له ان جاناكم ما لا نعلمون هبنا
 إلى فيه وفي الصحيح عن ابان بن عبيد الله قال ان السنة الاخرى ان المرأة تقضي صومها

يا ابانا

قالا في

سكتوا وكذا ما استمر به
 كرم ثم روي عن أبي الحسن
 عن أبيه في حديثه

ولا يقضي صلواتنا يا انا ان انت السنة اذا فليست بحق الدين وفي الكافي والتهذيب عن الحسن بن
 راشد قال قلت لابي عبد الله ما الخايض يقضي الصلوة قال لا قلت يقضي الصوم قال نعم قلت من
 ارجله هذا قال قلت اول من قاس ابلين وعن الصادق ع انه قال لا في حيفه ويجوز ان اقول قاس
 ابلين لسا امرع بالسجود لآدم قال خلقني من نار فخلقته من طين وفي الخاسر ان من جلد من حكم
 قال قلت لابي الحسن ما لنا نلت في هذا بيننا فلا يكادير علينا شي الا عندنا فيه وعندنا ما يشبه
 ونفيس على احسنه فقال لا وما لكم وللقياس ثم قال الله لمن الله بان كان يقول قال علي قلت
 وقالت الصياح بغير قلت الحديث وعزاني جفوف قال ان السنة لا تقاس وكيف تقاس السنة والحاشي
 يقضي الصيام ولا يقضي الصلوة وفي رواية عن الصادق ع انه قال لا في حيفه ويجوز ان اقول
 النفس اولنا قال قلت النفس قال ما الله فقل في مثل النفس شاهد في لم يقبل في الزنا الا
 اربعة ثم انما اعظم الصلوة امر الصوم قال الصلوة قال لا بالخالص يقضي الصيام ولا يقضي
 فكيف يقوم لك القياس فانك لا تقس الاخبار بهذا الضمن كثير جدا **تأنيده** قال قلت
 الحق الفريد الرصيد هو لا يجر بان من جمل كل في بعض حقيقته اذا مر من الشارع حكمه في زمان
 كان الاطلاع عليه منهم بغيره كما جاز في اخر زمانه فينا يتبادر استعاره فاكين ذلك الحكم في الحكم
 الخ من جملة ما فهم لفظ الشارع ومدلوله فيكون حجة لنا على حجة سائر ما فهم لفظ
 الشارع ومدلوله لا يكون حجة لنا على حجة غيره من ذلك بالمفهوم الموافق والمفهوم الخاف
 والوصف ومفهوم الغاية الى غير ذلك والتبعية عن المفهوم الموافق بالقياس بالاطن من الاول
 لعله لا ساحة فيه وان لم يكن يتحقق بالاطلاع عليه المفهوم المذكور حال تبادر الزبور لم يكن حجة
 لعدم الدليل بل الدليل لعدم ايضا لعدم ما دل على المنع من القياس وغير ذلك من الجلي في
 الكافي عن سماعة وساق الحديث كما تقدم وعز جلد من حكم وساق حديثه المتقدم ايضا ثم قال
 لا يقال العلم المذكور شامل للشق الاول ايضا فالحق في ان كان ذلك بالنسبة اليه من
 الا ان السامع غير مفقود لا نقول ما دل على المنع هو اجماع الشيعة وان الحكم الشرعي مثبت
 بغير الظن وما دل على المنع من العمل بالظن والاخبار الواردة في المنع عن العمل بالقياس لا يخل
 غير محقق فيما نحن فيه مما علة ان اباب في الاصول متفقون على ان القائلين بالقياس

شأن من امره بغيره
 التي ليس منها في شيء

متفقون

متفقون على عدم المنع من العمل بالمفهوم الموافق وما الثاني والثالث فهما لا خطا ما دل على حجة
 الفاهم وما الرصيد وما هو الحق منها خبره وما الاجابة الواردة في المنع من العمل بالقياس فلا
 تامل في اننا ما دل على المنع من العمل به الا انه لا بد من معرفة ما رادهم في لفظ القياس في تلك الاجابة
 وما رادهم في ذلك من ادم من القياس هو الامر الذي احدهما القائل بحجته وقال بحجته يعني الخائن فرع
 باصل يجمع على سبيل النظر والاحتياط لا ما كان مقنونا من كلام بحيث يفهمه ويعرفه اهل العرف
 وكل من يعرف اللغة ولم يخرج كذا المفاهيم الى النظر والاحتياط فلا استنباط فيكون فيه القيل والقال
 والنزاع والمجادل فخطب فيه الا انه ومنشئت لديه الاصول وما قيل ما ذكرنا المطالع والاول
 فيما على اصحاب حيفه واخبر به للعالم المتكثرة عليه وعلى امثاله وكما ما رادها من الاجابة
 الخاصة مثل قياس ابلين ما بين الماء والطين ومما في الحاشي وهو ما في القضاء والاصول
 بالصوم المستحب في عدم الفعل مع اشتغال الائمة بالواجب من فوعه مع غير ذلك على ان يظهر ما
 بالفتح والتامل عدم دخول ما كان مقنونا من قوله من لا اقل من حصول الشك من دخوله فاذا
 جهل عدم ثبوت له ويجوز الاحتمال لا يثبت المنع كما ذكرنا غير مرة على ان نقول القياس في اللغة
 طوارق يقال قست الفعل بالنقل اي قدرته به ويقال فلان لا يقاس بجلان اي لا يابى ولا يده وفي
 اصطلاح المشرعة ما اشترى اليه نعم بعض منهم يطلق على مفهوم الموافقة اسم القياس ويقولون انه
 قياس وشيعه بالقياس الجلي والظن من الاول فهو يقتضي التعريف قيدا على سبيل النظر
 الاجتهاد لكن ذيف هذا القول ومن ارا الاطلاع عليه في طلبه من موضع ما عرفت هذا
 فنقول الظن من ادم من لفظ القياس في تلك الاخبار هو المعنى اصطلاح عليه بين المشرعة لا
 المعنى اللغوي ووجه الظهور ظاهر على انه لا يفت تامل سيما بعد ملاحظة ما اشترى اليه فلهذا
 هذا يتعين شق الثاني قياسا الاولى ملاحظة ما اشترى اليه من التبيين ويتردد ما اشترى
 اليه انما على انه لم يثبت كون هذا البعض في الوجوه في زمانهم على اننا نقول لم يتركه هذا
 او تركه بحيث يفهمه وبالجملة واشترامه في ذلك الاطلاق بحيث يحكم بانهم لم يتركه في تلك
 الاخبار والاطلاق ليس كالاطلاق بل اصطلاح في زمانهم حجة على اننا نقول لم يتركه في زمانهم
 المعنى اللغوي واصله عدم في امثاله ذلك لم يثبت حجته كالحق في حاله اننا نقول لا يمكن

الشق

انه ليس من ادع منه الحقيقة والقرينة الضاربة موجودة وانما الصيغة فالعقد الذي ثبتت اليه
 الشق الثاني لا ازيد لولا نقل شي من عدم وقد ذكرنا ظاهر حال الموضوع العلة والكلام فيه
 لعلنا بملاحظة ما ذكرنا نقدر على الصبر واليقين بالنسبة الى ما سير ما لم يكن المقبول في انتم كماله
 وضع مقامه وهو مشددا ذكرناه وهو كمالنا سطرناه ثم قال العطف وشرعت في حقيقته وحصل
 البصر اصنافا يتبين بعضها بعضا على وزن فقال من الكتب وهو الجمع بمعنى المكتوب في ذلك
 اي في علم الحق ومعرفة الاحكام الشرعية والعرف في الفقه كماله وطرد ذكر الشك في الشك مع ما ذكرنا في
 لم يبق في الشك في الصانع هذا وانما يناسب فهم النفس الا انه يستعمل في الصنفين لاصل في
 المتعالي وتدل على ذلك في ذلك لانهم لا يتجاوزوا ذلك والمذكور والبالغ الغاية ولا
 تجاوزا للمبوط والنهاية ولعل من اراده عدم سبق مثله في جودة التقرير ولطائفة التقرير مدانة
 الترتيب وقناعة الترتيب وتكون تلك تهيئة معصم الشيعة في بيان احكام الشريعة احكاما
 اخلاقا اوصفت فيها ما جمع اتم من زيادة الفاضل على غير القياس فالمراد بها اصل المسائل التي
 المختصة بها كما ان الالام اصل الولد ونحو ذلك ذكرنا الاقوال فيها اكثر الدلائل والاقتدافان
 شين كثير لم يتجاوزوا المذكور والمسا لك الا بادر وجعلت في احسن بيان ينفعنا عن براد احسن
 ترتيب تقديمنا واخير اغل فرغت من مهنته بكسر الفاء وهو ما يعني بشانه من القاصد وهي
 الضاربات والتميم منها الكهانة والصلوة وانتم منه بجلد يقرب من اربعة عشر الف بيتا بجماع
 استغلت بامر اخر اهم والزم مما يقع منه من سائر ابواب الفقه وهو تحصيل اصول الدين باليسر
 الاثابة وكما الديقين بالبراهين او دفع شكوك الجاهدين والعلماء تدين فلاحق اي
 معين ذلك الاشتغال اذ الامر بالتحصيل اقامة اي اتمام الكتاب او المقصود منه من ان
 سبق الاشتغال اذ غير ثم رجعت اليه اي الى الجمل والاكتمال اذ الكتاب المقصود في البنية
 قرأت الصلوة والاولى ان احضر اي الجمل والكتاب رابض في المرحلة وتعدد المسألة
 اي اظهر تلك المفاتيح المصنعة مع ما يقع منها من لطف بعد اركل انما كانا في ذلك
 قوله عددا وخصول وجيزه مخففة عبارة ليكون ذلك المحقق تذكر اي مذكرا للمبصر
 والمجتهدين والعلماء الفاردين وتبصر لمن استبصر من العلوم والمقدمات لينتفعوا بطلاعتها

والرجع

والرجع اليه والتعويل عليه لانه ليس بمردى ولا ذكر دليل ثم بعد ذلك ان ساعدت في تأمل
 القويق يتاخير الاجل واجتماع الاسباب منه تعالى انتم ذلك الكتاب المقصود الذي لم يبق
 نبح وروية يكون كالشرح لهذا المحقق استعماله على ما بين الادلة والاقوال والتوقيفات التي هي
 هنا الجمل ليس بشرح حقيقة لعدم استعماله على ما بين المتن وذلك في سبب ذلك الاختصار
 اذ الرأي المقدم لما رايت عابن البحر والبرص من قصور الجمع منه بالكسر بمعنى الغرض عن
 مطاعة ذلك الكتاب المبوط ومدار رسته اي تدريسه وان رغبته بالبرص والكسر في السج
 التي حيل الانسان عليها كالطبيعة الى المتن الوجيزة القليلة اللفظ التامة الحق التي هي
 من رغبته الى المبوط فان خبر الكلام ناقلا يدل وان حصل الانتفاع بالكتب المبسطة اكثر
 اذ من المتن الوجيزة الا ان كانت اكثر الغالب في النوع الانساني الاشتغال بالامور الدنيوية
 المكاسب الدنيوية والالتفات الى اللذات الغشائية فكان ذلك عائقا للرجوع الى المطول بخلاف
 المختصر لسهولة ما فيها فشرعت فيه اي في ذلك المختصر حال كوني مستعينا بما قد
 هو المعين فاني بعد ما يراه فستبين ومن كل علمه ومن يتوكل عليه فهو حبه ومن حبه
 المتوكلين فجا ذلك المختصر بحمد الله سبحانه وتفضله مع رجاء زنة لفظا يحرمه عن الفروع
 هي الخزيات المنسوبة بالذوق او انشاء القواني في المقتضى بحسب التكرار والادوار
 على وجه يمكن ان يعرف ويستعمل منها اكثر المسائل السابعة اي احادية يوما قبل ان الغاية
 تقديم العمل كافي فوالا انتقل من ساعة فساعة في كل ساعة للمتنهين اي القادرين على
 الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية والنظر في متعلق بالساعة ويقوله يمكن وذلك الاحكام
 لاستعماله كاستعمال الكتاب الكبير وهو المختصر ولو بالاشارة وهي من الفارقات بين الكتابين
 فاننا لكبير مشتمل على التفصيل والبيان وهذا على الاجمال ولاشارة الى اكثر تلك الدلائل
 الاصول المسائل على ما وصلت تلك الدلائل ولو بساطة الى ولاشأنه ايضا على كفاية
 الاستنباط من تلك الاصول والدلائل كالحكمة تلك الكيفية الذي مع نقل الاجماع في ذلك
 ادعى فيه الامانة المصطلح عليه في الاصول الذي قدم بيانه وشهدت اركانه كونه غير
 في البنية الكبرى كما ادعاه صاحب العالم اوطا فيه من الاشكالات والابتناء التي ذكر

حكم

في علمنا ان كلامهم قديم يدعي الاجماع على حكم من الاحكام ثم يدعي الاجماع على خلافه فلا
 مدون تاويل الاجماع الواقع في كلامهم بمعنى عدم اطلاع مدعيه في عصره على الخلاف كونه احد علمائهم
 الذين وهم علماء الغلاة والقوا صاحبنا في الاجماع من المصنفين للاسلام وان كانوا من اهلنا رجحان ان
 كان متفوقا على علماء الاسلام اذن علماء المذهب الحق عندنا ان كان متفوقا على علماء الامامية
 خاصة كما هو الظاهر من تلك الدعاوى حيث يدعيون الاجماع مع ظهور الخلاف في عصره في بعض
 في كلامهم واجماعهم بل لا ذلك المعنى والتاويل المذكور اذ كثيرا ما يدعي حججهم الاجماع على حكم من
 الاجماع على خلافه بل وما يقع مثل هذا من فلاح في كتابين بل في كتاب واحد في موضعين كما يقع
 عليه المتبع الخبير بالحق البصير ولما استدلوا بقتل الاجماع لا صاحبه بان قولوا دعاه العلامة والسيد
 الشيخ رجع مثلا لعدم الفيلدة فيه بناء على عدم معنى للاجماع المقول سوى ما ذكره في حديثه مع
 فالشيخ بالحق لا يدينه بل في كونه من غير ان يثبت النقلة متعاقبة وربما تاتوا من نقله
 الى العلم بسبب الاعتماد على التاويل كما اذا كان الناقول من القدماء او جمع كثير من العلماء اذ لا يعتمد
 الاجماع غالبيا كما قلتم تحققة في بحث الاجماع ولا ذكرنا الاجماع بعنوان النقل عن الغير بل لا نقل
 اذ يدعي عليه الاجماع مثلا ونحو ذلك بل ذكره بعنوان الجزم به ظاهرا تاويل للاجماع اذ اجماعنا في ذلك
 لعدم الاشتباه للمطالعين على كلامي في انه ليس مرادى وقومهم زمانين لبيان التقادير المعنى
 لعدم استصحابي في العلم بحقيقة النقل وكيف كان فكلامه بين على الغالب ولا فهو كثيرا ما يدين
 النقل الى صاحبه اذ يدعي بعنوان النقل كان يقول خلافا للامان مدعيها عليه الاجماع ونحو ذلك
 وكان يقول ما يثبت اجماعنا لا نقول كذلك ونحوه فكل كلامه على الغالب متعين ولم يعتمد
 اى من الاجماع الدعى والمنقول لا لا تعلم دخول المصوم فيه قوله او فعلا او غيره بل انما نقل
 الاجماع بمعنى الجمع عليه على سبيل الاستدلال بضرري الدين والاسلام اذ يضر ديني والمذهب
 المراد بضرري الدين ما يكون دليلا واضحا عند علماء الاسلام بحيث لا يصح للاختلاف بينهم بقوله
 اذ المراد ما يكون محلو ما عند علماء ملتنا وعلما غير ملتنا انه مما جاء به النبي اذ المراد به ما
 يعلمه كل من نشأ في بلاد الاسلام او سمعها انتمائه والتعاريف متعارفة وذلك كقول المصنف
 والركوة والصوم والنج وحرمه ونحو ذلك والمراد بضرري المذهب ما يكون دليلا واضحا

عند علماء الامامية من مذهبهم او ما بلغ اشتباهه بحيث يحصل تجميع العلماء العلم بانه مما يقول
 به اهل ذلك المذهب كوجوب مسح الرجلين في الوضوء وطلان العويل والتعصيب في مذهب الامامية
 وما يجله ما لولده والضرب في هذا ما لا يخفى الى الاستدلال عليه لوضوحه وانما لا يثبت على الاجماع
 الا على ما بلغ هذا المبلغ لعدم جهة اخرى بل مذهب قال بعض من يميل الى طريقته قد يحصل العلم بضرر
 المصوم فيه في غير ضروريات الدين والمذهب كان مطلع على اتفاق جماعة من اصحاب الامامة وارباب
 الضمير على فتوى في حكم كونه من نقل انه يرون من غير علم من واصله والفضل من شأنه اذ لم
 من يخطأ حديثهم لظهور عدل فتاوي اشكال هو لا على التمايز عن المصوم وان لم يرهوا في العلم
 من الضامح وان كان ذلك مكابرة وقد نقل الكليفي وغيره عن هؤلاء ايضا ادعاء الاجماع للصيانة في موضع
 عديدة واما فتاويهم فكانت موجودة في كتب العلماء كما يظهر من الكافي وغيره من كتب المتأخرين عن
 الشيخ خالية عنها وايضا قد يحصل العلم بدخول المصوم فيها اذا وجد الحكم المذكور عليه الاجماع في
 نقله من اصل الظاهر وارباب الضمير بالقبول والحكم بثبوت مدعاه عن المصوم بمعنى انه لم
 يرجع منهم منكره على هذا فلا بد من تحقيق حال الاجماع ان المتفقد هل هي من القدماء وارباب
 النصوص وهل هي على وفق حديث ثابت فهو كما قالوا لم ولا فلا تكن اكثرنا افعاله المتأخرين
 لا سيما ابن ادريس والشيخ علي الكوفي مما ذكره المصنف بل كثير من ذلك بعض الشهرة كما رجح الشريد
 فتأمل انتهى وقال صاحب الفتاوى المدنية لعلم ان جملة الاحكام الخلقية لفظ الاجماع على ما بين
 اخرون الاول اتفاق جمع من قدمائنا الاختياريين على الامتاء برؤية وترك الافتاء بوجوب
 فادوة بخلافها والاجماع بهذا المعنى معتبر عندى لانه قريب على ورود ما علموا به من باب بيان
 الحق لا من باب الحقيقة وقد ورد النص بهذا المعنى ويكونه معتبرا في مقبوله من حفظه الا
 المشقة على قرائد كثيرة لكن الاعتماد على الخبر المصون يقتضي على اتفاق ظنهم كما في كلام
 الغامة الثاني افتاد جمع من الاجتراءين كالصدوقين وغيرهم يعقوب الكليفي بل الشيخ الطوسي
 ايضا فانه منهم عند التحقيق وان رجع العلامة انه ليس منهم يحكم بضررهم في غيرهم عندنا ما خلاف
 يثار له وهذا ايضا معتبر عندى لان جهة الدالة قطعية ظاهرة على رصلي نعمهم يقطع بذلك
 السبب المطاع على القول المسمى انتهى وقال الحق القوي في بحث الجرح والافتاء من الحديث ما لفظه

ولا يخفى على المتدرب في الفرائض اتفاق الاختلاف على الحكم بتقديم مستأخرهم وتأخير العلم
 او الظن المتأخر له بان ذلك هو مذهب الامم فان مذهب كل امة من امة الهدى والائمة
 الضلال انما يميل بنقل شيعته واتباعه وانما الاجتناب والنبذ كذلك فان جهلنا ما خرج من خلاف ذلك
 ونهينا الجمل والفتنة به ونحو ذلك من الوجوه الممنوعة من الحرم ما استقلت عليه مذهبنا الى
 اخر كلامه وقد شنع فيه على الاجتنابيين تشويها بليغا وكلمات الاجتنابيين في هذا المقام على
 المنوال متداخلة كما لا يخفى وقد رجعنا ذلك في محله واشرب في كل حكم ذكر في هذا الكتاب الى
 الحديث اي الخبر الذي على قول المصوم ان فعله او تقريره الرادرجه وجدته في كتب الاجتنابيين
 عليها القول والملازمة في الابرار والاصحاب في سائر الاقسام والاصناف وعدتها الكتب الاربعة
 الكافي والفقهاء والتهذيب والاستبصار وان كان من اجتهته لغرضها قليلا كما يظهر بالفتح والذكر
 من يوثق به من قضاة الامامية في كتبهم الفقهية والاشتمال عليه كالي في غايته كثرنا اعتماد
 فيه على نقل الشريد الثاني في شرحه على شرائع في غير الجواهر وفيها على نقل صاحب المذاهب
 وكذا في نقل الاقوال من وجدتها واحدا على خلاف ما بها به فليس ذلك الجواز لاجل ذلك على انفق
 ولا يخفى ما فيه كما سيظهر لك في اثناء الشرح ثم من احكام مستندنا في الكتب الاربعة ولم يذكرها
 مستندا تبعا لتمام من اجتناب وصفها بالصححة وهي ضعيفة او بالعكس ونحو ذلك واشربنا ايضا
 الى صحته وحسنه ونحو بقية ذلك الذي جبره وجدته او ذكره من يوثق به واكثر ما اعتمد في ذلك
 على صاحب المذاهب والملازمة ايضا معتبرا عنه غالبا بالجمع والاحسن والوثوق معرفة كما قد
 اوضحنا كالصحيحين والحديثين والموثقين ارجو ما كان لصلاح ما كتبنا والموثقات وقد يترك ان
 المذكور نادرا مع اضافة الحديث باحدى هذه الارصاف وقد تقدم الكلام في تقسيم الخبر الى هذه
 الانقسام في جوشا سنة وقال المصنف في الرواية قد اطلع متأخرا ونفعا شاعرا على تنوع الحديث
 الى صحيح وحسن ويوثق فان كان جميع سلسلة سندنا اما مبين بمدحنا والتوثيق فهو صحيح
 او اما مبين بمدحنا بغير مدحنا ولا ارجو ما كان يوثق بالباقي فهو حسنا او كما ذكرنا كلامنا
 غيرا اما مبين مع يوثق الكل فهو موثقا واول ما اطلع على هذا ذلك واصل هذا المسلك
 الجليل وهذا الاصطلاح لم يكن مرفقا بين قضاة ائمتنا كما هو ظاهر من مآثر كلامهم بل كانت

التفاوت

التفاوت بينهم الملاقاة الصريح على كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه وان تفرق بما روي
 به والرواية اليه كوجوه كثير من الاصول لا سيما في المسئلة المتداخلة بينهم التي نقول على شيوخهم
 بطريقهم المتصلة باصحاب العشرة مذكورة في اصل واصول منها فطاعدا بطريق مخالفة لاسانيد
 مستندة وكيفية في اصل معرفة الانساب الى اصحاب الجماعة الذين اجتمعوا على تصديقهم كذا روي
 مسلم والفضيل بن يونس والاربعون على بعضهم كصفوان بن يحيى ويونس بن عبد الرحمن واحمد بن محمد
 بن ابي خضرة والعلل من روايتهم كخار الساجي ونظر انه وكان له وجه في احكام الكتب على احكام الائمة ناهيا على
 مؤلفها كتاب عبيد الله الجلي الذي عرض على الصادق ومكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل
 شاذان المعروفين على العسكري ومكانه ما كتب اليه شاع بدين سلفهم الوثوق به في الامانة
 عليها سواء كان من نقولهم الامامية ككتاب الصلوة لم يرضه عبيد الله السجستاني وكتب يحيى بن سعيد
 وعلى بن زياد بن عمار الامامية ككتاب حصص بن غياث الفاضل والحسين بن عبيد الله السجستاني
 وكتاب الفعلة ليعلى بن الحسن الطاطري وقد جرى صاحبنا كتابي الكافي والفقهاء على مخالفتهم
 في الملاقاة الصريح على ما يركن اليه ويعتمد عليه فكما بجميع ما اردناه في كتابنا هذا من الاحاديث
 وان لم يكن كثر منه صحيحا باصطلاح المتأخرين قال صاحبنا الكافي في كتابنا في جلاب النسخ
 منه الضعيف وقلت انك تكتب ان يكون عندك كتاب كان جميع من جميع فنون علم الدين والعمل
 بالاثار الصيغ من الصادقين والسنة القائمة التي عليها العمل ومنها يوثق بفرض الله سنة
 بنية م الى ان قال وقد تيسر الله له الحديث تأليف ما استلقت وارجو ان يكون عقب توفيت قال
 صاحبنا الفقيه في رواية ان لم يدين لم اصدف قصدا الضعفين في ايراد جميع ما روى بل قصدت الى ايراد
 ما اتفق به على حكم بصحته واعتقاده حجة فيما ينبغي وبين ذين نقدر ذكره جميع ما فيه من صحيح
 مشهوره عليها القول والملازمة والرجوع وقال صاحبنا التهذيباني في كتاب العدة انما اردته في
 كتابي الاجتناب انما اخذه من الاصول المعتمدة عليها وقد سلك على ذلك المنوال كثير من علماء الراي
 فكلوا السجدة حديث بعض الرواة الغير الامامية كعلي بن محمد بن داود وغيره لما اجمع لهم في ان
 القضية للوثوق بهم والاعتماد عليهم وان لم يكونوا في اعداء الجماعة الذين انعقدوا لاجلهم
 على بعض ما يصح عنهم بل المتأخرين ربما يملكون طريقه القدره فيصفون بعض الاخبار التي

التي رويتم

الضعيف بالاعتناء بظاهر اطلاق كلامه فيحمل براسيل ايماني غير مدعى وقد تقدم الكلام
 في ذلك في بحث السنة عبرت عنه بالحجر ان كان واحدا او الاختيار ان كان متعددا فالمراد
 وانه على ثلثة اقسام فاما ما تقدم انه عبر عنه بالضعيف فمجرد وصفة لقلة الجهد في ذكرها
 مع العلم بضعفه وذلك اي الضعيف بالاعتناء بالاداب في الاضال والمزلة والضعيف
 والمكره في غير العبادات كالاكل والشرب والتكلم وغيرها والى اي العبادات الضعيف
 صغر وكذا قيل في الموعظة والمصاحف والزهد والعقود كما نقرر في محله من الشائع في
 الاحوال المذكورة بالاستناد الى الاختيار والضعيف وهو المشهور بين الاصحاب على اوجه
 التحقيق من متاخرى المتاخرين الاجماع وهذه الاصحاب في جميع ابواب الفقه بعد الطعن في
 انجز بضعف السند المحمل على الكراهة والاستحباب بل غلب الاستحباب والمكرهات فيها
 بالاختيار والضعيف وانما قسم في ذلك جملة من متاخرى المتاخرين او لم يفرق فيها اهل السيد
 صاحب المذاهب فانما ان الاستحباب والكراهة ايضا كانا شرعيان كالوجوب والمكروه في الحكم
 الشرعي يحتاج في ثبوته الى دليل صحيح ومعهذا صرح فلا وجه للفرق بين الاستحباب والكراهة
 الوجوب والحقن والاكفاء بالاركان بما لا يفيق بالآخرين واجيب بان الحكم بالاستحباب او
 الكراهة في الضعيف مستند ليس في الحقيقة بذلك المستند الضعيف بل بما استفاض في الاجماع
 وبما كاشره في الآثار من طرق العامة والخاصة وافق عليه بان الفرقان من ان يلفظه
 ثواب على عمل من الاعمال فعمله ابتداء ذلك الثواب اذ يتبين ان لا يمكن الاركان على ما لم ينفذ في
 هذه الاختيار مع الاتفاق على فوائدها وتلقاها بالقبول الصحيح والحسن فالشائع حينئذ في الحكم
 ليس مجرد تلك الجمل الضعيف بل هذه الاختيار والمتابعة بالقبول الجمع عليها بان العلم والعمل
 فمن ذلك ما نقله ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي عبد الله عن هشام بن
 عن ابي عبد الله قال سمع شيئا من الثواب على شيء فضعفه كان له اجره وان لم يكن له اجره
 بلغه وروى الحديث المثل السابق في الرسل بل عن الصدوق في ثواب الاعمال عن علي بن موسى عاصم
 بن حم عن علي بن الحكم عن هشام بن صفوان عن ابي عبد الله قال من بلغه شيء من الثواب على
 شيء من الخير فعمل به كان له اجر ذلك العمل كان رسول الله لم يقله وفي نسخة وان لم يكن على

قاعدة

ما لم ينفذ

ما لم ينفذ وفي غمارة البرقي عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله قال من بلغه شيء من
 شيء من الثواب فعمل ذلك فعمله قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان الثواب وان كان اليوم لم يقله وليس في هذا
 السند من وقف فيه الا على الحكم وهو صحيح على الصحيح وهو السيد بن طائفة في الاجمال فعمله
 هشام بن سالم الذي هو من الاصول عن ابي عبد الله قال سمع شيئا من الثواب على شيء من الخير فعمل به
 كان له اجره وان لم يكن على ما لم ينفذ وروى عن محمد بن الحسين عن محمد بن زياد عن ابي عبد الله عن ابي حمزة
 بن مهران قال سمعت ابا جعفر يقول من بلغه شيء من الثواب فعمله فعمله انما هو ذلك العمل
 اذ يتبين ان لا يمكن الحديث كما لم ينفذ وروى عن طائفة في الاجمال عن الصادق قال من بلغه شيء
 من طائفة في الاجمال عن الصادق قال من بلغه شيء من الخير فعمل به كان له اجره وان لم يكن له اجره
 لم ينفذ في عدة الذي قاله الصدوق عن محمد بن يعقوب بن بطرقة انه لما كان من بلغه شيء من الخير
 فعمل به كان له من الثواب ما لم ينفذ وان لم يكن له اجره فعمل به كان له اجره وان لم يكن له اجره
 المحل في مرفوعه الى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بلغه شيء من الخير فعمل به
 فعمله انما هو الله ورجاءه اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك قال الصادق هذا المعنى
 بمجموعه عليه بين الفريقين وذكر الشهيد الثاني في غرره ايضا وروى هذا المعنى من طرق كثيرة
 وبالحجة فما ذكر من روى من الفريقين متفق عليه بين الفريقين فلا معنى للتوقف في ذلك في
 يتعامل مع الاختيار بين القائلين بمجموع جميع الاختيار او لا تعرف ذلك وتحقق ما هنا
 علمت ضعف ما تنقضي به جملة من لم ينفذ على العلم بغيره فاطع ولم يخطا لئلا يفتقد في هذه
 المواضع من اشكال الشائع في الاداب والسنن بوجهه ضعيفه ووجهها ضعيفه الاول ان الحكم
 الشرعي نارة يكون بعنوان الجزم فيتوقف على الدليل القطعي فانه يكون بعنوان الاحتمال
 على الامارات المفيدة لذلك كالحج والضعيف سندنا وقلنا ولا لثة وكالمرة وقوى الفقيه
 الواحد هذه الثالث لا مانع منه المحمدي وغيره مجرد العقل ما لم يكن كذا علما واما العمل فلا
 مانع منه قطعاً اذا كان احتمالاً ذاك عليه وكذا ما دل على الجنب من البينات الثاني ان معنى
 قولهم يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال دون مسائل الحرام والاحلال انه اذا ورد
 حديث صحيح وحسن في استحباب عمل به وروى حديث ضعيف في ان ثوابه كذا وكذا جاز العمل

وما روي من استواء الثواب في غير ذلك
 الدليل القطعي لا يثبت في غير ذلك
 وما روي من استواء الثواب في غير ذلك
 الدليل القطعي لا يثبت في غير ذلك

ذلك لم يصر بخلافه كما هو ظاهر فان غايتها جواز العمل بالخبر بان كان كذا في نفس الامر وان هذا
من ظهور صدقه الخوف من التبين فالاقرب المعبر الى التخصيص ولا يصير في تخصيص الكتاب خبرا الى
كما قرر في محله وانما يمكن ان يقول لا بد هنا من تخصيص الآية ولا ان يخرق الانحاء المركب لادانته
فذلك عليه وجوب التبين في خبر معلوم الفسق فيبقى الروايات بالقبلة الجوهري حال سالفه من
المنافس لا قابل بالفضل بينهما فلو لم يخص انهم ما ذكرنا ما ورد عليه انه ينبغي على ثبت التولية
بغير الفسق والعدالة وهو خلاف التحقيق والتبين قد يتحقق بنفس الوصف لا اوصاف المعلوم فهو
القبول على العلم ووجوب التخصيص عن حال الجوهري لا بد وان لم يكن معلوم الفسق في خبر معلوم الصدق
ايضا حتى لا يجتمع الى التبين على التعليل في الآية بالندم يدل على عدم قبول الجوهري ايضا لعدم
كونه ناسطة لشاكره مع الفاسق في علم التخصيص عن الكذب الوارد لعدم العلم بخبره ومعلوم
كذبه وانما خرج النادر من مقتضى العلة بالادلة الدالة على قبول قوله ما لم يعلم كذبه فليست
بغيره من القسط الاخير وهو الضعيف المعنى الا ان من اجتناب الشبهة رتبة في اكثر
الاصول او تولى بمضمونه بين العلماء القول بتمامه او قبوله عند عدم بطلانه لم يتلق
جمله له بالقبول ارتباطه واعتداده ببعض الظواهر من كتاب الله والسنة المصونة او اشتهاله
مع التدين على خبر معتبر من احد اسما من التقديم او غير ذلك كما افتهت لاقوال المخالفين او لما
قتلهم وحكامهم البدايل او عاقبتهم للاصول المعترضة والقواعد العترة المستنبطة من كلامه
او لادلة العقل الثابتة بالبراهين او للاجتماع المحقق والمعتبر من المقول عبرت عنه بالقول لم يتحقق
باجل الامور المذكورة واعتداده بشي من المناقضات المسطورة وهذا خلاف ما اصطغ عليه اربابنا
الدالية من اختصاص لفظ العقول بالوثوق وبعدها يطلق على مروي الانما غير المدوح ولا الذموم
كيف كان فهو اصطلاح منه ولا مشاحة في الاصطلاح وعبثت قائمته اي القوي والمعتبر المذموم
سابقا من دون ارادة ما حذرنا على التخصيص بالضعف فلفظ الجمل السائل للوجه المتعلق
او الضمير كذلك بلفظ الجمع اذا بلغ حله وانما عبرت عن الضمير بالضمير لان كان المعبر عنه بذلك
ناصرا محيا في الدلالة على الطلب لا يحتمل النقض بحسب الغرض وقد يتحقق للمعنى بغير الضمير
والضمير بالصيغة في التفضيل والفتوى والضعيف والاكين مضاهي في الدلالة بل كان محملا

لعتين او معاني في الرواية مع عدم الرجوع الى العترة او الملائك او بظاهر الرواية ان كان راجعا
ويجوز على بعد ان يكون تقييده بالرواية اذا كان واضح الدلالة وبظاهر الرواية ان كان دوني الوضوح
وما كان منها اي من تلك الاثار التي لا يخرج بها في ذكر شئ من ذلك فانه سوى الاشارة الى اصل ذلك
على العلم كالتبني على موضع الدلالة حيث يحسن ذلك لحفاة او كونه مغفوكا عنه ونحو ذلك كالتبني
على صراحة لول الدين او وضع الدلالة في المطلوب حيث يكون ذلك محتملا للمروا وحيث يكون
محتملا للخلاف قد استند اليه كل من الخصمين في البين فينبغي التنبه المذكور على خطأ الفيل بينهما التبين
على ان ما لم يذكر من قبيل ما ذكر في كيفية الدلالة والتبني على غرض ذلك من العوايد والادلة كما اذا كان
على كيفية الاستدلال من الامام كما يقول من حرمت الجناسا كما راجحت فيهم مندان على الحق
السكر حتى يتعدى الى حرمة كل مسكر وشغل قوله ان جيون عليه الجلال والرحم ولا وجوب عليه
منه حيث لا ينط منه جواز التقدي بغيرهم الا لروية على احتمال او بغيره من جواز الاستدلال بغيره
القياس لاسكان الحكم ان كان ممن يقول بد جواز نقض الباطل بالباطل او بغيره من الجملات التي
ومن يد الزعيم والتمديد كقولهم في مسألة القمر فقد خافت والله رسول الله او لا
الاطلاع عليه اما لعدم بطلانه في الكتب المتداولة واما لعدم بطلانه في ظان منها كما يتفق كقول
سيما في التهذيب ذكرته في السنن بلفظه ويجوز ان يقتص على ذكر الحاجة منه من غير ذكر تمام
الخبر ومن ذكره في الخبر بتمامه وبان الكتاب الذي اخذ منه وقد ذكر في بعض الاوقات
بيان موضع ولا يقتصر على الكتب المشهورة بل يذكر غيرها العوايد عظمية سبق التبين عليها
ومن جملة اصطلاحات المروا انه اذا ذكر دليلا بالروا والاستفاضة كان يقول وفي الصحيح
المروا وشيئا فانك التمس عليه مخالف للمعتمد فولا او رواية وان لم يردت الروا واستند
الحكم السابق غالبا لما كان ضربه بان يذكر المائل احتمال انه يذكر مع ترك السند والسند عنه وهو
الاحتمال بقوله من غير ذكر الرواية عن المصوم بلا واسطة او موطاة فلان او خلافا لآثار او الرواية
عنه انه الصادق او الباطل فلا تعلقا القاطبة في معرفة خصوص ما بعد العلم بحال الادلة كما لا الشك
من بصف الحديث بالحق او التوثيق او نحوها فانه اذا وصف الرواية بالحق علمنا ان الرواية في
الماضي عدل واذا وصفها بالباطل او التوثيق علمنا انه لا يفتقر من كونه اما متاهدا او متعصفا

فذلك

الشيء ولا فائدة مهمة في معرفة الزائد من ذلك نعم قد يتفق كون الراوي محتاجا فيه لمنه من الصحيح
 او الموقوف كافي برأيه من حيث هو نكوه باسمة اخرى كل على طريقته فيه رخصة الثاني ان يكون
 نازا للصحة ما يقع من الزيادة والخطا والنسيان في حديثهم فلا يتعارف الامر في معرفتهم بالخصوص وقد
 فان حديثا امتنا عليهم السلام جميعا واحد لانهم من نزل واحد ومن طينة واحدة طابت وطهرت
 بعضها من بعض فثبت الحديث الكل واحد منهم على السواء ولا فائدة مهمة في معرفة الراوي عنه نعم قد
 تنصور الفائدة بالنسبة الى محل الحديث على التقية التي هي للهدى في سبب اختلاف الاخبار فان
 معرفتها في غالب المواضع متوقفة على معرفة المصنوع الراوي عنه ومعرفة مذهب الخلفاء في
 لهم لان التقية انما تنصور من المذاهب الموجودة المشهورة في عصرنا لا المصنوع الراوي عنه ومعرفة
 المذاهب التي تحقت بعد ذلك لا تنصور التقية من الثاني والنجلي مثلا بالنسبة الى الباقر والصادق
 قاعا ما ظن بعض المتأخرين من ان مذهب الامامية في حل الاحكام مواضع لا يحدى المذاهب الاربعة
 ولا سيما مذهب الشافعي وكلهم متوابة فيمكن العقول في اكثر الاحكام بالمؤمن عزينة فثبت ان
 العقول خطأ نعم اكثرهم وان كانت صوابا عند بعضهم مع اتفاق كلامهم على نفي الخطأ والتعيق فلا
 يقيه حمل اكثر الاحكام على التقية فقد مر بوجه الاول انما جهتها في مقابلة النصوص كما تقدمت
 سابقا الثاني ان حصر المتق في المذاهب الاربعة ناشئ من التصور فان حصر مذهب الخلفاء
 فيها انما كان بعد التمايز والاختلاف من الجهة الثالثة ان عدم مكانة التقية في اكثر الاثبات مكالفا
 ووجودها في الاقل الرابع ان التقية انما يتعلق بحققها بالنسبة الى المذاهب الموجودة في عصر الصدوق
 وسبقها بامكانها الحق على نفي احد المذاهب الاربعة المشهورة التمايز اذا كان ذلك للمذهب الواقع
 موجودا في عصر الامام الراوي عنه ومعرفة عند اهل بلد او بلدا الراوي ومن يعلم انما انما
 المذاهب الاربعة لم يكونوا في عصر واحد بل ولا في بلاد واحدة فلا يتحقق من المتأخرين من الحكماء
 بما يخالف ما كانا بالحققة شاء على ان الشافعي في عصر في عهدنا كانا في بلدان
 الرضا ميوافقا لما على انه قد تقدم في جملة من الاخبار الصريح منهم بانهم يوتقون الخلاف
 بين شيعتهم حتى يختلفوا ويعلم انهم ليسوا على مذهب طائفة واحدة بل على اربعين الى ثمانين مذهب
 نقابهم ومما ذكر ايضا يظهر فائدة ذكر الراوي فان احتمال التقية والافتقار في روايات بعض

الرواة اكثر كافي روايات على من يقطين ومحمد بن اسحق الرازي بن وعنه من جملة الضوابط
 ذكر الامام الراوي عنه انه يجب حمل الفاظ المصنوع عند اطلاعنا على حقايقها الشرعية ان
 وجبت والاضل في بلد ما او بلدا الراوي على الخلاف كما في لفظ الكو والاضل للفقهاء والعلماء
 على الخلاف فانما ذكر الراوي والراوي عنه علم الحكم كالاخيه الذي غير ذلك مما يقع من الضوابط
 ولقد لم يكن ذلك بل صرحنا باسم الراوي واسم الراوي عنه ولفظ الخبر والكتاب الذي نقل عنه
 وحديثهم حديث رسول الله كما ذكر فيهم عليهم السلام جميعا وادام جملة من العلماء الاعمدة ومنهم ثقة
 وابن خاوس والطريق للمعروف بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهم فانما اسمعنا بالاعتماد على
 حديثي حديث ابي وحديث ابي حنيفة وحديث جدي وحديث الحسين وحديث الحسين بن
 الحسن وحديث الحسن بن الحسين وحديث امير المؤمنين وحديث امير المؤمنين حديث رسول الله وحديث
 ادهم قال الله عز وجل ولا تخافوا هذا المصنف كثيرا وفي بعضها علمنا ان بعضنا علمنا واحد من بعضنا
 عن في العلم والتجاعة مولد في بعضها عن في الامر والمقام والاحكام والمعلم تجري في واحد من بعض
 المحققين ليس الراوي من هذه الاختلافات شأنهم حفظ الاقوال خلفاء سابق حتى يكون مضاهم على
 من عداهم بكثير في حفظ الحفظ وان شئت الرجوع الى اصولهم من عندهم مثله على تفصيل
 احكام القضايا بالروايات نفوسهم القوية لما كانت مضاهما بسبب تعلقها بالقول المشهورة
 والغضبية والاختلاف عن مقدمات الدلائل المختلفة وجعل الجمهور كتابا واحدا من روايات
 ابتغاء مرضات المهين القوم استعدت بذلك مضاهما الى مكان من الصفاء الاصيل والنور الفطر
 والظاهرة الغريزية لان تكون مسندة يرجع القديس التي شأنها ازالة الجمل الطبع عليها لا سيما
 فكانت مودة لهم تحجبهم اذا استدعوا كما كانت مع النبي م فضلك بذلك ان علم واحد لا يخرج
 من واحد من الحضا ومرتت الى مشايخنا المتقدمين بحجج الدلائل المجهزين في شرح
 المسائل بالكتاب وادخلهم وجيزة قليلة اللفظ كثيرة المعنى اخضار الكلام في البيان
 تقطعها من التسمية بالسنن كالصدوق لابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
 الثقة الجليل الحافظ للاخبار البصير بالرجال الناقد للاخبار قال العلامة في الاختصار شيخنا
 وفتي سار وجه الظايعه جري انسان ورد بعد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وستمائة

مختص بالرواية

من علماء هذه البلاد فقال له عند الشيخ أبي عبد الله جعل ثم قال لي مكانك ودخل منزله بعد
لحظة خرج وسيد رفته مودة فدخلها إلى مقالها إلى الشيخ أبي عبد الله فاعتدلت الرقعة من
يده وضعت على مجلس الشيخ المذكور ودعت لها الرقعة فقرأت في مشغولاتها وهو يصيح
ظناً فرغ من قراءتها قال أن جميع ما جرى بينك وبينه قد كتب إلى به وادخلان بك والشيخ
وقال الحق الجاني في الأجره ونقل في كتاب مجالس المؤمنين أن صاحب كتاب صباغ العقول
نقل هذه الحكاية بوجه آخر مع القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة قال بينهما القاضي عبد الجبار
فأت يوم في مجلسه في بغداد وجلسه ملو من علماء الفرقان إذ حضر الشيخ الفقيه وكان في
أول استناده والقاضي قد سمع بشيئته ولم ير في حضر الشيخ وجلس يجيب النعال وبعد ساعة
قال للقاضي أن لي سؤالان اجزت بحسب هؤلاء الأئمة فقال له القاضي سل فقال ما أتيت
في هذا الخبر الذي تريد طاعة من الشيعة من كنت مولاً فعلي مولاه اسم هو صحيح الذي هو
القدير فقال نعم هو صحيح فقال الشيخ ما المراد بلفظ المولى في الخبر بمعنى الأول فقال الشيخ هذا
الخلافة والخصومة بين الشيعة والسنة فقال القاضي أيها الأخ هذا الخبر رواية ضعيفة لا
بكره له والمعاقل لا يبعد المراد به بالدلالة نقلاً عن الشيخ إلى مسألة أخرى لم تعرض عن النزاع
في الأول قال ما تقول في قول النبي لم يلحق بك حزبي وسلمك سبلي قال القاضي الحديث
صحيح فقال الشيخ ما تقول في احتجاجهم بناء على ما تقول كفار فقال القاضي أيها الأخ أنهم
تأويل فقال له الشيخ أيها القاضي المحب له لا يرد عليه ولا يرد عليه وانت قد ثبت في حديث القدير
أن الرواية لا تشارك في الدلالة فضلاً القاضي مخيراً بينهما ووضع راسه بعد ذلك وضع راسه
وقال ما أنت فقال له الشيخ خارك محمد بن محمد بن النعمان الحارثي الشيخ الفقيه فقال القاضي من
مكانه واخذ بيد الشيخ وأجلسه على مسند وقال لانت للمفيد حقا فثبت وهو على الأصل
المجلس فلما أصر القاضي ذلك منهم ثم قال أيها العلماء الفضلاء هذا الرجل الزني ولا تجز
عن جوابه وإن كان أحد منكم عنده جواب فما ذكره فليذكره فليقوم الرجل يجمع إلى مكانه الأول
ولما انفصل المجلس شاعت هذه الحكاية وانتقلت بفرض الدلالة ما حصل إلى الشيخ وسئل
فحكى للشيخ الحكاية فخرج عليه ضاحكة سببه وأمر له بفرس محلي بالزينة وأمر له بخرقة تحري

عليه انتهى من أجهل الوقت على مباحثات شيخنا المذكور مع مشايخه المعتزلة والزمانيه فخرج
إلى كتابه الجليل الذي جمعه سيدنا الرقي من كلام شيخنا المذكور قدس سره وفي تاريخ ابن كثير
الشامي توفي سنة ثلاث عشرة وأربعمائة غادر الشيعة وأمام الرافضة صاحب القضاة الكبير
المعروف بالمفيد وزير العلم أيضا البارع في الكلام والجدل والفقه وكان يباظر كل عقيدة بالجلالة
والعظمة في الدلالة البهرية وكان كثير الصدقات عظيم المنوع كثير الصلوة والصوم خشن الناس
وكان عضداً للدين وأما الشيخ المفيد وكان شجاعاً حياً أسمر وطاش ستار سبعاً سنة
وله أكثر من مائتي مصنف وكان يوم وفاته مشهوراً وشيعته ثمانون الفاضل والشيعة
انتهى ولله در من قاله رعايت شهد العدة بفضله والفضل ما شهدت به الأهل
وقال في كتاب مجالس المؤمنين وهذه الآيات مضمومة إلى حضرة صاحب الامر ورجع مكتوبة
على ثوب لاهوت الثاني بفقد كانه يوم على آل الرسول عظيم أن كنت تدعيه في جسد
الثري فاعلم والتوحيد فيه مقبوم والقيام المهدي يفرح كلما أتيت عليك من الدرس
علومه أقول وليس يتعبد بعدد رجع ما خرج عنده من التوقيعات للشيخ المذكور الشاملة على
العظيم والأجلال ولقد كنت بمناقبته كما لا يخفى من مبدى القوائد فكلما الشيخ أبو منصور
أحمد بن أبي طالب الجرجاني في كتابه الاحتجاج قال في كتابه ورد من الناحية القدسية
هر ما الله ورعا عليه السلام بقيت من صفر سنة عشر وأربعمائة على الشيخ المفيد رحمه الله
الحارثي قدس الله روحه من موصلة له بجل من ناحية مقصودة بالبحار المحمديّة ناويب مناب
العلو للشيخ السديد والمروار شيد الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان أدام الله
من مستوفى العهد الماضي فعل العباد شجرة ملأ في الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد سلام
إيها المولى الفاضل في الدين المخصوص بنا باليقين أنا عبد الله الذي لا اله الا هو فكل
الصلوة على سيدنا ومولانا ونبينا محمد وآله الطاهرين وعلوكم لأوام الله وتوفيقكم لضرة الحق
ما جرت مشيئة على عطفكم غنا بالصدق انه جازان لنا في شريفات بالكتابة وتكليف ما
توفيقه عنا إلى موانعنا بلك أعظم الله بطلانته وكفاهم المهم برعاية لهم جلسته فقفا بلك
الله يعونه على أعدائنا المارقين عن دينه على ما تذكره وأعمل في تكميله إلى من سكن إليه بمانحه

اذنا الله عن طاعتنا وبن بكنا الشا من مسكن انطا لمن حبنا ارانا الله الصلاح
 لنا وشيعة المؤمنين فذلك ما اذنت وراة الدنيا للفساقت نانا عيط على ابائنا ولا
 يعزب عنا شيء من اخلاقهم ومعرفتنا بالاول الذي اضلهم سذج كثير منكم الى ما كان السلف الضع
 عنه شاسعا ونيل هذا العهد الماخوذ منهم وراة طوبى من كانهم لا يعلمون انا غير مسلمين الى انكم
 ولا ناسين لكم كره ولو لا ذلك لتزل بكم البلاد واصطلمكم الاعلاء فاقول الله جل جلاله وظاهر
 على ابائنا من فسقة قد لنا قت عليكم مهلك فيها من حم امله ونحو عنها من ادر لاصله وهي
 اماراة لا زفت عنها كرها وناقتكم بامرنا ونهيها والله من مفره ولو كره المشركون فاعتصموا
 بالحقية من شب نانا اهل حلية تحتها عصابة موبه ورسول بها فرقة هدية انا زعيم فحياة
 من لم يفر منكم فيها الوان الحقية وسلكت في الخجون منها السبل المرشدة اذا اهل حمادى
 الارض من سنكم هذه فاعتصموا بما يحدث فيه واستيقضوا من قدكم لما يكون في الذي يليه
 مستظهر لكم من السماء بآية جلية وفي الارض سلكا بالسوية ويحدث في ارض المشرق ما يرين
 ويقاقى ولم يلبس من بعد على ارض العراق طوايف من الاسلام ملاذ ويقضى بين مصالحهم
 على اهل الارض ان ثم تنفع القوم من بعد ببول طاعتنا لا الاشرار سريج بهلكه المتفق و
 الاختيار وينفق ليريدي الخ من الاناق ما ياملون منه على قونية عليه منهم واقاق لنا
 في تيسرهم على الاختيار ومنهم والوفاق شان يظهر على نظام واقاق فليعمل كل امر منكم بما
 يقرب به من محبتنا ويحبب ما يدينه من كراحتنا ومخطنا فان امرنا يبقته في شدة حين لا
 تنفذه قومه ولا يجنيه من عدلنا نعم على جوبه والله يلهكم الرشيد ويا طيف بكر في الوقوف
 بحسنة نسخة **التوقيع** باليد العليا على صاحبها الصلوة والسلام وهذا كتابنا اليك
 ارتنا المولى والمخلص في دنيا الصغى والتام لنا الرقي حرسنا الله بعينه التي لا تان فاحفظ
 به ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه بما له ختمناه احد وادنا فيملى من تكن اليد وارض
 جماعتهم بالعمل عليه انشاء الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وذكر الجبري عاقر
 ورد عليه كتابا من قبلهم يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنى عشر
 اربنا في نسخة من عبد الله الماربط في سبيله الى ملهم الحق ودليله ليم الله الرحمن الرحيم سلام

توقيع

عليك بها السابى الحق الداعي اليه بكلمة الصديق نانا نجل اليك الله الذي لا اله الا هو والحمد لله
 ابائنا الاولين وفضلهم العلو على سيدنا وسلاطينهم ائمة النبیین وعلى اهل بيتنا الطاهرين
 بعد فقد كننا نظرا منا جالك عملك الله بالسبب الذي وجهه لك من اجله ليرحمك ويكرمك
 اعلم انه رشفنا ذلك الان من ستر ناصر في شراخ بجله صرا الله انفا
 من الامانة من شك ان يكون هو وطن امته الى من غير بعدنا الدهر ولا تظلم من الزنا
 ويا يملك بنا من ابا ينجده لنا رجال فمعرفة ذلك ما افهمه من الزلفا بنا بالاعمال والله هو
 لذلك برحمته فلكي حرسنا الله بعينه التي لا تان فاحفظوا من نفوسهم من حرس
 بالاطلال استدعنا بالبطالين وفتحهم للمؤمنين وخرجنا لذلك الجرم من راية مركبتنا
 هذه السونة حادثة بالمر المعظم من ارجس مناق حذم سخط للمدم الحرم حول بكه اهل الا
 ولا يبلغ بذلك غرضهم الخلال والعذقان لانتا من وراة حفظهم بالبقاء الذي لا يجع ملك
 الارض والسماء فليظن بذلك من ولنا لنا القلوب وليتقوا بالبقاء يا نعمه وان راعهم هم
 المخطوب والمخاتبة فاحمل صنع الله تكون حيدة لهم ما اجبتوا المني عن من الذنوب ونحو بعد
 اليك يا ربنا المولى المخلص الحى احد فينا الظالمين ايد رعاك بنصره الذي لا يق بهما السلف من الياثة
 الصالحين انه من تقربته من اخوانك في الدين واخرج من اعليه الى مصفحة كان احنا من البقية
 وعنه المظلمة المظلمة من غل منهم بما اعاره الله من نعمته على من امره بصلته فانه يكون
 بذلك لا ولا حادثة ولنا اشيا لنا وفقهم الله لظلمته على اجتماع من القلوب في الوفاء بما
 بالهدا بهم لنا اخر عنهم الامن بلقاوا ونجحت لهم السعادة بمشاهدتنا على حق المعرفة فلك
 منهم نبئت انما عيسنا عنهم الاما بصل بنا ما نكره ولا نؤمر منهم والله المستعان وصلى
 وسلم الركيل وصلواته على سيدنا البير الذي بر عهد آله الطاهرين وكتب في غرة شوال الح
 عشر رابعا في نسخة **التوقيع** باليد العليا صلوات الله على صاحبنا هذا كتابنا اليك
 اربنا الرابى للملهم الحق العلى بالمشا وخطا ثقتنا فاحفظه عن كل احد ما طووه واحصل
 له نسخة تطلع عليه من مسكن الى امانته من امانتنا سلم الله بكنا انتم والمجود لله والصلوة
 على سيدنا محمد وآله الطاهرين هذا ذكر الشيخ يحيى بن الخليل في وصا الترفع العلوم الى في

العدم طريقتين في تركية الشيخ الفيداد في حجة نقله عن الائمة الطاهرين بما هو مذكور
 في كتابه من المصنفه وغيره الى ان قال واما الطريق الثاني في تركية ما من به كانه الشيعة
 وتلقاه بالقبول من اصحاب الارصادات الله عليه وعلى ائمة كثر ثلاث كتب في
 كل سنة كتابا وكان نسخة في كتاب الاصح السيد والمولى الرشيد الشيخ الفيداد عليه
 محامير محمد بن النعمان اقام اسرا من امة ثم ذكر بعض ما اشتملت عليه الكتب المقدمة ثم قال وهذا
 اولى مدح تركية ما ذكرناه ونظريه بقوله انما الامة وغلفنا الائمة انتم كلامه وطه
 والشيخ تلميذه **ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي** شيخ الظاهر بقدره في الغيبة الحقة
 علامة زمانها وناصرة اهلها قال الحق الجبرائي في الاجازة قال في الخلاصة ^{العلم}
الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر قدس سره شيخ الائمة وروايس الطائفة جليل القدر
 المتزلة نقه عاين صدق عارف بالاجساد والرجال والفقه والاصول والعلوم والآداب
 جميع الفضائل تنب اليه صنف من كل فنون الاسلام وهو المذهب العقائدي في الاصول
 الفرع الجامع لكالات النفس في العلم والعمل وكان تلميذ الشيخ الفيداد في حجة النعمان
 قدس سره في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلثمائة وقدم العراق في شهر ربيع سنة ثمان وثمانين
 وتوفي في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين واربعمائة بالمشهد الحسيني
 الغروي على ساكنه السلام ودفن بداره قال الحسن بن مهدي السليقي تلميذ انا والشيخ ابو
 الحسن بن محمد الواحد الشيخ ابو الحسن اللؤلؤي غسله في تلك الليلة ودفنه وكان يقول
 او كذا بالعيد ثم رجع وهاجر الى مشهد امير المؤمنين ع وخرجا من الفتن التي تجددت ببغداد
 واجرقت كتبه مكرسا مجلس عليه للكلام انتهى هكذا نقله الميرزا محمد في كتاب الرجال الكبير
 ثم قال السليقي روى عن مصنفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح التوحيد في الاصول
 كتاب مبسوط الاملاء عليها منه شيئا خاصا كما وملت ولم يبقه ولم يصفه مثله انتهى ونقل
 في كتاب حياة القلوب ونحوها ايضا في كتاب بحار الزمان ان بعض الخافين عرضوا
 على الخليفة العباسي ان الشيخ سب الخليفة في كتابه الموسوم بالمصالح في رد ابراهيم عاين
 منه فامر الخليفة باحضاره مع الكتاب المذكور فلما حضر استغفر منه الامام فاكل الشيخ

الشيخ الطوسي

بعض

بعض كتابا خليفة الكتاب وطله هذه العبارة اللهم خص انت اول ظالم باللعن من طه
 به او لا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع اللهم العن زيد خاسا فقال الشيخ بدعيه يا امير
 المؤمنين ليس المراد ما عرض به الخائف بل المراد بالظالم قابيل قال قابيل وها هو الذي
 بدء بالقتل في بني آدم وسنة طه اربا الثاني غافر ثافة صالح النبي واسمه صدار بن صالح
 وبان الثالث قاتل يحيى بن زكريا والرابع ابن بطيخ قاتل علي بن ابي طالب فلما سمع الخليفة بنبأه
 رفع شأنه واكرمه وذا في بحار المؤمنين انتم من طه به ثم قال في الاجازة ان اول رجب بخط
 من يعتمده عليه في كتاب العدد للشيخ رضي الله عنه مائة وثمانين وثلثمائة وقدم العراق سنة ثمان
 اربعمائة وتوفي في المشهد الغروي يوم ليلة الاثنين سنة ستين واربعمائة وقيل هو الذي
 خمس اربعمائة سنة وثمانين في كتابهم الشيخ الفيداد كان ثمان وعشرين سنة وصلى عليه في
 ثلاث وخمسون سنة فكانا شعا من في العراق مدة ثمان وعشرين سنة وفي الشهر بعد
 السيد الرضوي واربعمائة وعشرين سنة انتهى آخر له الشيخ لما قدم العراق تلمذ على الشيخ الفيداد
 مدة حياته ثم بعد موته على السيد الرضوي وكان السيد يجري عليه في كل شهر اثني عشر
 كما يجري على سائر تلامذته كما بنيت ربياني ذكره في ترجمته رضي الله عنه وارضاه
 وله مشايخ اخر كان النصاري يريهم من المذكورين في كتاب الاختلاف والفهرست وله كتب
 عديدة ذكرها في الفهرست ثم عذر جملة من تلك الكتب والشيخين لها ساد والجليل لتلميذ
 التلميذ اي تلميذ الشيخ الذي هو تلميذ الفيداد في اصلاح يقره الدين ابن نجم ثم قال في امل
 الآمل في الدين بن النعمان الجليلي ابو الصلاح يرفى عنه ابن البراج معاصر للشيخ الطوسي كان
 عالما فاضلا فيفتها حديثا له كتب دلت منها كتاب تعريب المعارف حسن جيد وذكر الشيخ
 في رجاله فقال النبي بن النعمان الجليلي عنه فرفى عنه علي الرضوي يفي ابا الصلاح انتهى ونقله
 داود وغيره وروى العلامة في خلاصته وافق عليه وقال ابن داود في بن النعمان الجليلي
 الصلاح عظيم الشأن من عظماء مشايخ الشيعة انتهى وقال نجيب الدين الشيخ في بن النعمان الجليلي
 فقيه عاين ثقة فرفى على الاجل الرضوي علم الهدى وعلى الشيخ ابي جعفر وله مصنفات منها

ابو الصلاح

فخالفه السنة لغير الكتاب والسنة واينما نسخة قديمة في خزينة الموقوفة الرضوية سلك فيها سلكا
 عجيبا والذي وصل اليها هو المجلد الثاني وغيره سورة النحر في كتابها الفقه لكل اية من فقه
 كثيرة بل اكثر الكلمات واخاذه طوله بسبوطه يعني في حرمه بابا احادي عشر في الكلام وعشر
 المتجدد واسمها في الصلاح في اختصار المصباح وهو عشرة ابواب والباب الحادي عشر جزء منه
 به لا يخرج عن المصباح وجوابا منه ان سنان وغير ذلك وكان الفقه هذه الكتب بعد ذلك
 انتهى قال في الاجازة بعد نقل ذلك اقول هذا العذر لا يجري في كتاب الرجال الكبير الذي عده من
 جملة هذه الكتب لانه ما قلناه من كتاب الكشكول فيما جرى على آل الرسول فهو غلط وان عده
 ايضا في مصنعة قدس تر دنا هو من مصنعات افضل المتأخرين جدي بن علي العبد الحسيني
 الاصل كما ذكره في كتاب بحال السؤاليين حيث عدا الكتاب المذكور في جملة مصنعاته قال في
 الكشكول فيما جرى على آل الرسول وايضا التامل في سياق عبارات الكتاب واساس كلامه
 في انه ليس ذلك على طريقة شرب العلامة ولا في جملة نقل الشيخ في الدين بن طبري
 مجمع البحرين في مادة علم بعد ذكر العلامة عن بعض الافاضل انه وجد بخطه خمسة ائمة مجلد
 غير خطه غير مصنفاته وقال الشيخ النجاشي من جملة كتبه قدس سره كتاب شرح الاشارات والدرر
 في عدا الكتب المذكورة هنا يعني في الخلاصة وهو موجود عندي بخطه ومدة عمر سبعين سنة
 سنة وثلاثة اشهر وسبعين سنة ما توفي ليلة الاحادية عشر من المحرم سنة ست وعشرين
 مولده ناصح عشر رمضان سنة ثمان واربعمائة وسما به انتهى كلام الشيخ في الدين المذكور
 قال في كتاب حياة القلوب الشيخ العلامة آية الله في العالمين جلال الله والدين الحسن يوسف
 بن علي بن المطهر الحلي كان ظاهرا في حاشي بيضة الدين وناجيا آثار المصلدين وناووس الهداية
 وكاسنا قوس العواية ثم القواني العقلية وحي الفنون التقليدية ومآثر الشريعة المصطفوية
 محمديتها الطريقة المرتضوية تولد في التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة
 ثمان واربعمائة وسما به وفاته يوم السبت الحادي والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ست
 عشر من وبعثه في علم الكلام والفقه والتربية وشيخ العلوم الشرعية عند الحق
 نجم الدين ابي القاسم وعند والده الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر الحلي قدس سره

ذكر في الحاشية

مطالع

والطالبا العقلية في الحكمة عند استا والبشر بغير الملل والحق والدين الطوبى وعلى غير الكابلي
 العزيريني وغيرهما من العلماء الخاصة والعامة ومن الظاهر انه ناظر اصل الخلاف في علم السطحا
 محمد بن محمد انا رايد برهان وبعد تمام المناظرة وبيان حقيقة مذهب الانامية الاثني عشر
 خطب الشيخ قدس سره في حقه خطبة بلقية مشتملة على حمد الله والصلوة على رسوله والائمة
 فلما سمع ذلك السيد الموصلي الذي هو من جملة المسكنين بالمناظرة قال ما الدليل على جواز
 الصلوة على غير الانبياء فخر الشيخ في جوابه بلا انقطاع الكلام الذين اذا اصابتهم معيبة قالوا
 انا قد راينا راجعون او انك تعلم صلوات من بهم راحة فقال الموصلي على طعن المكابرة
 ما الصيغة التي احاطت الله حتى انه ليتوجون بها الصلوات فقال الشيخ ومن اشنع الضام
 اشدها ان يحصل من ذرايرهم مثل الذي يرجع المناقذين الجاهل الكسوفين الفقه والكتاب
 على آل الرسول الملك المقال فاستصحبوا الحاضرين ويجوز ان يذهب آية الله في العالمين وقد
 انشد بعض الشراة اذا العلوي تابع ناجيا مذهبهم فاهو من ابيه وكان الكلب خيرا منه فقال
 الكلب طبع ابيه فيه اقول وفي هذه المناظرة اشار الى ان هذا كذب الحق ونفي الصدق
 وقد اشار الى الفقيه قدس سره في صدد كذبها حقا الحق الى هذه من احوال هذه المناظرة وان
 به العلامة ائمة الخافين من الادلة الباهرة والبراهين النيرة الظاهرة حتى تسع السلطان و
 اتباعه وخرج من تلك المذاهب الخمسة ما نشر صحت هذا المذهب العلي المثار وخطب بالكتاب
 في جميع ملكة السلطان المذكور وفي يوم باعده الاثني الاطهار بالاعلان والاحكام تركت
 ساي اسمائهم على دجوه الدرهم والدينار ورجعت عليهم تلك المذاهب الاربعه بالحري في
 الدمار وكل ذلك من آثار بركة شيخنا المثار اليه صباهم بحاشي الرحمة والرضوان عليه
 اقول لو لم يكن له قدس سره الا هذه النسخة لفان بها على جميع العلماء في اعلانها وذكر كيف
 وصانته لاقتد ولا تخفى وما زه لا يخلها المحر والاسقفنا وبالجملة فانه من العلوم الذي
 لا يبرجل له ساحل رغبة الفضل التي تقوى اليها المراحل ولقد قيل انه وضع تصحيحه على اتم
 من ولائته الى موفته فكان ضبط كل يوم كراسا مع ما كان عليه من الاشتغال بالامارة والانتفا
 والدرس والقدوس والاسفار والحنو وعمل الملوك والمباحثات مع الجمهور وما لحق ذلك

من الاستئصال وهذا هو العجب العجيب الذي لا شك فيه ولا ريب في نقل بعض متاخري الشيعة
 انه ذكر ذلك عند شيخنا الجليلي فقال ومن بعد الله لو قد مضى انما كانت كذلك
 نقول بعض المتأخرين ان تضائيف مولانا مقصورة على النقل وتضائيف العلامة مشتملة على
 التحقيق والبحث بالعقل فكم بعد الله ذلك حيث كان الامر كذلك وكان قدس سره لا يستعمل
 في التصنيف وسعة دائرة في التاليف يرسم كلما خطر بباله الشريف وادرس بهذا المنهج لا
 يرجع ما تقدم له من الاقوال والمضامين وان خالفها تقدم منه في تلك الاوقات ومن اجل ذلك
 طعن عليه جملة من المتأخرين الذين يجبن ان تشيع الفاشية في الدين بل جعلوا ذلك طعنا
 في اصل الاجتهاد وهو خروج عن منهج الصواب والهدى فان غلط بعض المجتهدين على تقدير تسليمه
 لا يستلزم بطلان اصل الاجتهاد بل كان من باب دليل الكتاب والسنة الذي لا يقتر به الاثر
 ودفعه شيخنا المذكور في جوارحه وادب الايمان ثم نقل عن الحجة بعد ان غفلت عنها الى ذلك
 المكان كما ذكره جملة من المتأخرين وقد قلنا شيخنا المذكور على جملة من الافاضل الذين لا يهابون
 في الفضل مفاضل منهم بل هو شاعرهم في الشيخ فخر الدين ابو القاسم المحقق النقي
 كلاهما في الحلي لم يذكر ان ابن بنت الشيخ الطوسي له قال في اصل الامر بمخبر ابو عبد الله الحلي
 له تضائيف منها كتاب السرائر شاهدته بالحلة وقال شيخنا سيد الدين الحلي هو غلط لا يعتمد
 على تصنيفه قاله منجب الدين وقد اشق عليه علمنا التاخرين ولعمري ان هذا كتابه وعلى ما
 نقله في آخره من كتب المتقدمين وهو لم يرد في حاله ابي علي الطوسي بواسطة غيره
 ومع جده لا مهابي جعفر الطوسي ولم يرد في كتب السعديين وكانت فاضلة صاحبته نقل
 السيد مصطفى عن ابن داود انه كان شيخ الفقهاء بالحلة متقنا للعلوم كثير التضائيف لكنه
 اعرض عن اجازة اصل البيت بالكلية ولم يذكر في قسم الضعفاء ثم قال السيد مصطفى ولعله
 ذكره في بابا او ثمان اطلاق الشهادة منه انه لم يعمل بمخبر الواحد وهذا لا يتلزم الامر
 بالكلية والالاف نقض بغيره مثل السيد الرضوي وغيره انتهى ولم اجده في كتاب ابن داود في
 المدح والثناء ولا في نسخة التي عندي ومن مؤلفاته السرائر الحادي لخبر القضاة
 وهو الذي تقدم ذكره وقد ذكرنا في كبت الاستدلال وبقاوا

ابن ابي

انزها

الكثرة انتهى وقال المحقق النجاشي في اجازته الشيخ محمد بن ادريس الجعفي وهذا الشيخ كان
 فيها اصوليا مجتهدا ومجتهدا في اصول من فقه باب الطعن على الشيخ والاعمال من كان في عصره
 وبعده انما كان مجتهدا واحده عالما الى ان انتهت التوبة اليه ثم ان المحقق والعلامة بعد
 اكثر من الرتبة عليه والطعن فيه في اقواله والتشيع غاية التشيع وقد طعن فيه ايضا الشيخ
 الفاضل الكامل العلامة الشيخ محمد الحلي وقال انه غلط قال في اصل الامر ثم نقل عبارة
 المتقدمه بقاها ثم قال من بعد ذلك قول والتحقيق ان فضل الرجل المذكور وعلمه من في
 هذه الظائفة مما لا شك وغلطه في مسألة من مسائل الفن لا يستلزم الطعن عليه بما ذكره
 المحقق المتقدم ذكره وكره مسئلة من الاغلاط الواضحة ولا سيما في هذه المسئلة وهي مسئلة العمل
 بمخبر الواحد جملة من تاخر عنه من الفضلاء حتى مثل المحقق والعلامة الذين هما اصل الطعن
 عليه قد اختلفوا العمل بكثير من اقواله وقد ذكره شيخنا الشهيد الثاني في اجازته فقال
 من روايات الشيخ الامام العلامة الحق فخر الدين ابي عبد الله محمد بن ادريس الجعفي قال
 الاول في اجازته عن ابن عماد السيد في مصنفات الامام العلامة شيخ العلماء وشيخ
 فخر الدين ابي عبد الله محمد بن ادريس ثم انتهى وله كتاب يستعمل على جملة من اجابته مسائل
 قد مثل عنها وهو من يدعي اعادة من بعض الاخرين وكذلك كتابا لابي بن ابي عماد بالجمل
 ففضل الرجل المذكور ومنه في هذه الظائفة اظهر من ان ينكر وان يفرق ببعض الاقوال
 الظاهرة الباطن الذي الاقدام والادعاء ومثله في ذلك غير من كتابي على انما
 المصنف ثم انما نقله في كتابا لاصل الامر السيد مصطفى من انه ذكره ابن داود في قسم
 الضعفاء مع نقله عنه اولا انه قال في كتابه انه كان شيخ الفقهاء بالحلة متقنا للعلوم
 كثير التضائيف لا يخلو من تلخيص فان وصفه بما ذكره من جرحه في قسم المدح والثناء
 والخبر من ذلك قوله بعد ولم اجده في كتاب ابن داود ولا في المدح والثناء ولا في المدح والثناء
 مع ان الميرزا محمد صاحب الرجال قد نقل عن ابن داود عبارة اللع المذكورة وهي قوله كان
 شيخ الفقهاء الى اخرها فاني اصل النقي والشهيد شمس الدين ابي عبد الله محمد بن ابي
 العابد الجرجاني نسبة الجرجاني باجماع المكشورة ثم الراي المشتهرة المكشورة ثم الراي المشتهرة

ابن ابي

مرحت ثم انزلنا حتى قرى جبل فامل عالم علامه فاضل لها مد فريد وهو دمج عصره قد
 خاز انواع العلوم العقلية والنقلية وجمع بين العلم والعمل وعانده جمة الشهادة والسعادة
 قال في امل الاكل الشيخ شمس الدين ابو عبد الله الشهيد بجزيرة مكي الطائفة الجزوق كان عالما
 فيها محدثا مدققا ثقة بنفعا كاملا جامع الفنون العقلية والنقلية زاهدا فاضلا
 ورعا شاعرا اديبا مثاقير يد وهو عديم النظير في زمانه وروى عن الشيخ فخر الدين محمد بن
 وعن جماعة كثيرة من علماء الخاصة والعامة وذكر في بعض اجازاته انه روى عن صاحب الغمامة
 محمد بن يعقوب شيئا من علمهم نقل ذلك الشيخ حسن لمكتب منها كتاب الذكرى خرج منه الطائفة
 والصادقة جلد كتاب الدرر من الشريعة في فقه الامامية خرج منها اكثر الفقه لم يتم كتاب
 غاية المراد في شرح نكت الاشارة كتاب جامع البين من فوائد الشرحان جمع فيه بين شرحي نكت
 الاصول للسيد محمد الدين والسيد محمد الدين رايته بخط الشهيد الثاني وكتاب البيان
 في الفقه ورسالة البنايات الصالحات واللغة الدمشقية في الفقه والاربعون حديثا
 والافيه في فقه الصناعة اليومية ورسالة في قصر من سافر بقصد الاقطار والمقصود في
 خلاصة الاحتجاج والاعتقاد والقواعد والدرء المضية ورسالة التكليف واجابة مابو
 حسنة وعدة اجازات وكتابه المزار وغير ذلك وقد ذكره السيد مصطفى في رجاله فقال شيخنا
 الطائفة وفيه بها في الكلام جيدا تصانيف له كتب منها كتاب البيان والدرر والقول
 روى عن فخر الدين محمد بن الحسن العلامة انه روى عنه مشروع منه قوله غنينا بما عن كل من لا يري
 وان كثرت اوصافه ونفوسه ومن صدقنا حسبه القند والقلوب من فاضل كلفه انا نقى
 وقرى له عظمت مودة عبدك المسكين في زمعه عن امر من العاين الاولياء بمقوليك في ذلك
 بتجديد فتمتع وحناين دخل ربي عن ربع بابك وروى انه روى لعظم حراحي سبقوني في
 لم يدنووا في جنتهم الا في ما يغفون عنهم وروى انه ان لم يكن للعفو عندك موضع للذين
 ما بين حسن ظنوني وكانت وفاته سنة لاقتل بالسيف ثم صلب ثم رجم ثم احرق فبدق
 في دولة بيد وسلطنة من قوت بغتوى القاضي برهان الدين المالكى وغيايد رجاعة
 الشافعية بعد ما حبس سنة كاملة في قلعة الشام وفي مدة الحبس اتم اللغة الدمشقية

في سبعة ايام وما كان يحضر من كتب الفقه غير المختصر النافع وكان سبب حبسه وقتل امره
 به رجل من علمائه وكتب مختصر فتمثل على مقالات شريعة عند العامة من مقالات الشيعة فيهم
 وشهد بذلك جماعة كثيرة وكتب عليه شهادتهم واشتد ذلك عند قاضي صيدا ثم اتوا به الى
 قاضي الشام خمس سنة ثم اتى الشافعية بوقته والمالكى يقتله فوقف في التوبة خوفا من
 ان يشتم عليه الذنب وانكر ما فيه اليه للتيقن فقالوا قد ثبت ذلك عليك وحكم القاضي
 الانقضاء والانتكار لا يغيد فغلب راي المالكى لكثرة التعصبات عليه فقتل ثم صلب ثم
 ثم احرقت ماله وجهه انما قول والذمى صرح به الشهيد الثاني في الرضا انه روى عن
 بدمشق في سبعة ايام لا يمر على ما نقله عنه المبرهيد بن محمد ثم قاله وقل الميم
 بدمشق ذلك الوقت ما كان يحلو غالبا من علماء الجهور والخطبة بهم وصحبته لم قال غلاما
 في تصنيف هذا الكتاب كت احاف ان يدخل على احد منهم فيراه فما دخل على احد منهم
 منذ شرعت في تصنيفه الى ان فرغت منه وذلك من خفي الطائفة وروى من حله كماله
 استحق دظاير هذه العبارة ان لا تلبس اللغة لم يكن في الحبس والشهادة الشافعية من الدين بن
 علي بن احمد بن محمد بن جمال الدين بن تقي الدين بن صالح بن مشرف العلوية الجبجي قال في امل الاكل
 بعد ما ذكر امره في النعمة والجلالة والعلم والفضل والارهد والعبادة والورع والتحقيق والتبحر
 وجلالة القدر وعظيم الشأن وجمع الفضائل والكمال اشهر من ان تذكره حاشية وادناه
 المبرهيد اكثر من ان تحصى ويحضر مصنفاته كثيرة مشهورة روى عن جماعة كثيرة من علماء الخاصة
 والعامة في الشام ومصر بغداد وصطيطية وغيره فصار ذكره السيد مصطفى في كتاب الرجال
 وقال فيه وجر من وجوه هذه الطائفة ونقائنها اكثر الحفظ في الكلام لم يكت تقيده جيدة نقل
 في صطيطية ثم اتى في مكان نقبها محمدا نحوها فارتا شكلها جامع الفنون العلم وهو
 اول من صنف من الامامية في دراية الحديث لكنه نقل الاصطلاحات من النامة كما ذكره ولما
 وغيره لم يوافق منها شرح الارشاد في الفقه للعلامة خرج منه الطائفة والصادقة وله تلميذ
 اول ما الفقه وكتاب شرح الالفية مختصر مشروح متوسط وشرح مطلق وشرح التفسير وشرح
 التفسير وشرح اللغة بجلال وشرح الشرايع سبع مجلدات وحاشية فتوى خلاصات

طالب

الشهادة الثاني

كتب

الشرائع وطائفة القواعد وتهذيب القواعد وطائفة الارشاد ورسالة المريد في انساب العبد المتفريد
 وطائفة المختصر النافع ورسالة اسرار الصلوة ورسالة في جماعة البر بالملاقات ورسالة في
 في بعض الطائفة والحديث والسير في السابق ورسالة في من احب في انشاء عمل الجليل ورسالة
 في تحريم طلاق الحائض الحامل الحاضر ورسالة في طلاق الغائب ورسالة في
 صلوة الجمعة ورسالة في احث على صلوة الجمعة ورسالة في انساب الجمعة ورسالة في حكم الجمعة
 في الاسفار ورسالة في الحج الكبير ورسالة في الحج الصغير ورسالة في منات الحج ورسالة في حيل السفر
 مسائل ورسالة في الاجتهاد عشرة مباحث مشكلة في عشرة علوم وكتاب مسكن القواعد وكتاب
 الاجتهاد ولا ولا وكتاب كشف التريكة من احكام البنية ورسالة في علم جواز تفكيك الميت ورسالة
 في الاجتهاد والبدل في الدرامة وشرح البلية وكتاب نسبة القاصدين في اصطلاحات الحديث
 وكتاب منار القاصدين في اسرار معالم الدين ورسالة في شرح حديث الدنيا مزرعة الآخرة
 وكتاب الرجال والكتب وكتاب تحقيق الاسلام والايمان ورسالة في تحقيق الشريعة في الصلوة ولا
 تقبل الا بالولاية ورسالة في تنوير الخلاف من الملة ورسالة في تحقيق الانواع وكتاب الاجازات
 وطائفة على عقود الارشاد ومنظومة في الفقه وشرحها ورسالة في شرح البسملة ورسالة في شرح
 راجع بينهما وفتاوى الشرائع وفتاوى الارشاد وشرحها ورسالة في شرحها ورسالة في شرحها
 وفتاوى المختصر ورسالة في تفسير قوله تعالى والسايقون انما يقولون الاولون ورسالة في تحقيق
 العدالة ورسالة في المسائل الشامية والرسالة الاصلية في الايجابات العبدية والبدائية في
 الهداية واجازة الشيخ حسين بن عبد الحميد وفتاوى خلاصة الرجال ورسالة في دعوى الاجازة في
 مسائل من الشيخ ورسالة في ذكر احواله وغير ذلك من الرسائل والاجازات والفتاوى
 وقد ذكره في كتاب الدر المنثور ورواه بها اهل العلم وذكر اكثر ما مضى وياتي عن زيادات
 لم تنقلها خرف الاطالة وقد صنف عليه الشيخ حسن بن محمد بن علي بن الحسن بن النور بن ابي
 الجوين في احوال شيخنا المذكور تارة وافتت على يده منه وافتت منه بعض احواله فما قال
 فيه حاز من صفات الكمال فما سنها وما تركها وتقره من اجتنابها ما نزل مغايرها كانت لنفس
 عليه ترهوا بها الجواهر والاضواء وسجدة سنية يفرح منها الفضل ويصنع كان شيخ الامامة

رسالة

وجوز ان يكون
 وجوز ان يكون
 وجوز ان يكون

وفتاهما ومبدع الفضائل وفتاهما لم يعرف خطه من غير الا في كتاب فضيلة وروى اوقات
 على ما يبعثه في اليوم والليلة ثم ذكر تفصيل اوقات التضرع والمخاطبة والتقصير
 والاجتهاد في العبادة والنظر في احوال العيشة وقضاء الحاجات وكتاب الاضلاع في
 سفر وكرم ونباشة ثم ذكر ما بلغ غايته الكمال في الادب والفقه والحديث والتفسير والعقول والعبادة
 والحساب وغير ذلك وانه كان ينقل الخطب لليل على حمله ليله ونقل عنه من رسائله
 الى القهرا في ذكر احواله ان مولاه ثالث عشر شوال سنة ١٠٣٣ وانه ختم القرآن وعمره سبع سنين
 ودفن على والده في خزانة العريسة والفقه الى ان توفي والده سنة ١٠٣٥ وانه ارسل في ثالث السنة
 منها جرائد طلب العلم الى ميسر فاستقل على الشيخ علي بن عبد الغالي في اواخر سنة ١٠٣٣ وانه ارسل
 ذلك الى كركوك وقرى بها على يد السيد حسن بن جعفر حمله من الفنون وانه انتقل الى طه الا
 جيع سنة ١٠٣٤ ثم ارسل الى دمشق فاستقل على الشيخ شمس الدين بن محمد بن علي بن الشيخ احمد بن طاب
 ثم رجع الى جيع ورجل مصر سنة ١٠٣٤ لتفصيل ما يمكن من العلوم وقرى على جماعة من علماء الفقه
 وذكرهم وذكر ما تولى عليهم من كتبهم في الحديث والفقه وغيرهما وانه قرى عليهم كتبهم بمصر على
 عشر رجلا من كبار علمائهم وذكرهم مفصلا وانه ارسل سنة ١٠٣٤ الى الخان شيخ ورجع الى جيع
 ثم سافر الى العراق لزيارة الامامة سنة ١٠٣٤ ورجع الى طه سنة ١٠٣٤ ثم سافر الى بلاد الروم سنة ١٠٣٤
 واقام بطنطية ثلاثين شهرا ورجع وافتت المدونة النووية ببغداد ورجع واقام
 ودرس في المذاهب الخمسة مدة طويلة وذكر ان العودي جملة من مؤلفاته السابقة هذا ما
 نقلته منه مختصا بظهر منه ومن اجازة الشيخ حسن واجازات والده انه قرى على جماعة كثيرين
 جدا من علماء العامة وقرى عندهم كثيرا من كتبهم من الفقه والحديث والاصول وغير ذلك ورجع
 جميع كتبهم وكذلك فعل الشهيد في العلامة ولاشك ان غرضهم كان صحيحا ولكن ترتب على ذلك
 ما يظهر لمن تامل ويتبع كتب الاصول وكتب الاصول وكتب الحديث وظهر من الشيخ حسن
 عدم الرضا بما اضلوا وما رايته له شعر الا بدين رايته ما عظمه وحبها الى نفسه وكما
 لقد جاء في القرآن انه حكيم فذكر ابدان الضلال من غير تخبرنا الاختيارا بايدينا في
 بناء طوبى ومن مشا، فليكن من اجازة من اثنى بدهانه خلف اليه كتاب منها ما شئت كتاب

الحسية وهي الامر المعروف والشيء المنكر المحذور وخاتمة الفن في احكام الجنائز ويقتضي في
 الاول مباحث الثمانية والنجاسات وفي النكاح الخمس والصدقات مائة الكفارات وفي
 الثالث الاستكاثات والكفارات الصومية وفي الرابع العمرة والاربابات وفي الخامس الايمان
 واحكام المعاصي والقرابات وفي السادس الافتاء واخذ القسط والدفع والقتل والديار
 وفي الخاتمة احكام النجس وبعض الوصايا وما عدا الوصية بالعقوبة فانها في الفن الثاني
 ووجه المناسبة في الجمع ظاهر لا طاهر خالف الترتيب المعروف بين الفقهاء والحدوث
 لورثتهم ترتيبهم لكتاب الحسن والتقريب لا يسهل تشديدا كما لا يخفى ما علم ان المشهور بين اهل الفن
 انه ينبغي ان تشمل ديباجة الكتاب او مقدمته على ذكر الرئيس الثمانية التي لا بد منها وهي
 موضوعه ومرتبه والغرض من البحث عليه والمفصلة الخاصة منه واسم المصنف والحق الذي
 جرى عليه في الادارة وقسمه المقصود الى اقسام خاصة جميلة يسهل تداركها ما يطلب منها
 عند الحاجة وقد اشتملت الدباجة المذكورة على اكثر ذلك بل على جميعه كما لا يخفى على المتأمل
 مع ما فيها من براعة الابتداء والانتباه وحسن التخصيص عما يقع به الانتقال من التسمية وتعلق
 بها الى غير ذلك مما لا يخفى على اللبيب الماهر ثم ان هذا هو اريد شريفة في ليد منهف كلباس
 بالقبية عليها في هذا الكتاب اذ قلنا في جدي في كتاب الاحتيا **الاول** فلا شتر الخلال في ثوب
 الحقيقة الشريفة وعدنا ونصارى في ذلك ادلة الطرفين ورفع النقض بالاربع في
 البين وتفصيل ذلك مفض الى المخرج عن وضع الكتاب يعني من ذكره استناده في كتاب
الاحتيا والذي ينبغي ذكره في هذا المقام ان يقال ان الاربع ثبوت الحقيقة الشرعية اما
 اولا فلا استقامة فانما يجد هذه الالفاظ في الكتاب العزيز والسنة النبوية واستعمال الائمة
 والعلماء والتابعين قد استعملت في المعاني الشرعية الحادثة بالارزاق استعمالها في
 المعاني اللغوية السابقة في غاية الندرة والقلية حتى كان لا يوجد منها في الكتاب السنة
 عين ولا شتر وهذا يدل على ان الشارع بقى المعاني اللغوية ونقل تلك الالفاظ الى تلك
 المعاني الحادثة من اول الامر وليس هذا بادر من الاستقامة بل من استعمالها في الالفاظ
 والصناعات والحرف فان اصطلاحاتهم انما تعرف غالبا من تتبع استعمالهم في اصطلاحهم

كلهم في الحقيقة الشعبية
 كلفهم في الحقيقة الشعبية

مخصص بذكر المعاني الشرعية
 على ان لا يورد في الادب
 الى الالفاظ في السنة النبوية

بل لعل الاستقامة هنا اقوى منه هناك لان اللغاب اللغوية باقية في تلك غير بصورة نال الفصل
 وان كان عند الحاجة حقيقة في الكلمة المعروفة لا ان استعمال المعنى اللغوي وهو البحث شائع
 معروف بخلاف الصلوة فان استعمالها في اصطلاح الشارع في المعاني اللغوية كان بغير
 بالكلية ولم يبق منه عيان ولا اثر وانما انما نطق بتحقق الغلبة والاستتار في مثل الرضوخ والصل
 والركعة والصلوة والركعة من الالفاظ المتكررة الكثيرة المدخل في استعمال الشارع واصحابه
 ومع الغلبة والاستتار تحقيق التبادر الذي هو مادة الحقيقة بل اريب فان التبادر انما يصل
 بهما ويستتبع عنهما وجوب العلة لمتلزم وجوب المعلول والثبات اكثر من الضمانات كالصلوة
 والصوم والحج والرضوخ والصل كان ثبات في الشارع السابقة مع تعاقبها بل ربما كان بعض ذلك
 ثابتا في الجملة هلية عند شريك العرب لا يبعد عن ما حقا في تلك المعاني قبل البعث
 بعد ما وبعد انتشار الشريعة وظهورها وارتدادها ان هذه المعاني الحادثة التي اقبلت على
 مما تتوفر الدلائل الى التفسير عنها ليس الحاجة اليها ركعة ما لها من الاحكام والالفاظ عظيم
 الخطب بها حتى لا يقبل فيها عند الحاجة لكان ينبغي ان يستعمل في تلك الحاجة ان يضع بآثار
 الالفاظ ليتفنى بها عن بحث مؤنة القرائن في الاستعمال المتكررة فان الاحتياج الى ذلك
 في هذه المعاني لا يقتصر على الاحتياج في الامور الضرورية التي لا يتم بدونها التكامل والحاجة
 فكما ان الوضع يجب هناك فكذلك يحتاج الى الحاجة فاحية بالوضع في مثل ذلك وضمانات
 المسئلة من الموضوعات التي يكتفي فيها بالظن ولا ريب في حصول الظن في ثبوت الحقيقة الشرعية
 لا كونها وشهرته فان الحكم عن الامدي والرازي وغيرهما انهم انما بنوا القول بالظن في القاص
 ابي بكر ولم يستندوا الى ذلك الى غيره والحكم عن جماعة من علماء الشافعية كالسيد المرتضى
 الشيخ الطوسي وابن ادريس وغيرهم انهم كانوا اجتماع العلم على ثبوتها على ان القولين
 ثبوتها في الشهادة لكان الاول ترجيح قول المذهب ايضا لقدمه الاثبات على النفي والابتداء
 هذه الوجوه اصلها تاخر الحوادث وبها الثابت وعدم النقل الى اصل انما يكون حجة في مقام
 الشك لا في مقام الظن العبره من ذلك يعلم ضعف ادلة التابعين ولا تظليل الكلام بذكرها
 لضعفها ثم علم ان المذكور في الكتب المشهورة ان الخلال انما هو في الثبوت والنفي بل ربما هو

والاصل

والاصل في المعاني الشرعية
 والاصول في المعاني الشرعية

بعضهم بانه لا تملك لها بعض المناهج تفصيل في المقام منها حتى الحقيقة الشرعية في الالفاظ
 المتكررة الكثيرة العدد في استعمال الشارع والمشرع كلفظ الرضى والصل والصلوة والزكاة والصوم
 والحج والايام والكفرون غير هذا ما ليس كذلك كالمخلع والمبذاة والقسمة واللعان والعدا والعتق
 وذلك لان العجب لعبارة اللفظ حقيقة هو كونه الاستعمال وتحقيق الغلبة وهو ما يوجد في
 القسم الاول دون الثاني فوجب القول بقتضاه في الاول دون الثاني لان الغرض من هذه
 حصول الكثرة والغلبة او الشك في حصولها على التقديرين يعاين الخلف امتناع الاول فلا يتقيا
 العلقة فيتلزم انتفاء المعاملات وتاعلى الثاني فلا يتقيا على خلاف الاصل فيجب انتفاء الثاني
 الاصل على وضع اليقين وادبر عليه الا ان القابل بثبوت الحقيقة الشرعية مع يدعى تحقق الحق
 للوضع في جميع تلك الالفاظ ولو كان محصرا فيما ذكره المفصل من الغلبة والاشتهار كان المدعى
 في الجميع لا محالة وثانيا ان التفصيل اختلف قول ثالث في المسئلة ومنها التفصيل بحسب الزمان
 فان هذه الالفاظ انما صارت حقايق في زمان سابق والصادق في زمان ما تقدم من الزمان
 اذا اقبل بقية الحق القوي حتى يعلم خلافه وقد حصل العلم في زمانها بالاستقرار والتمسك بالغلبة
 والاشتهار فيه وادبر عليه ان ذلك ليس تفصيلا في المسئلة بل هو في الحقيقة عين القول بالحقيقة
 الشرعية انا حقيقة الشرعية ما وضعه الشارع لمتناه وللشارع هو الله سبحانه والبول على الاما
 فليس شارعا بل يتقيا للشرع وكاشفا عنه لان الشارع بعبارة المتنا ورسنه هو جاعل الشرع وهو
 وهو الله سبحانه وتعالى كما قال تعالى وكل جعلنا شرعة ومنهاجا وقال نعم شرع لكم من الدين ما
 به نرجوا وقد صرح اهل اللغة ان شرع بمعنى من دلت الشريعة ما شرع الله لعباده من الدين لا يقا
 ان سن الامر بمعنى بنية كما في القاموس فيكون هذا الشارع بمعنى بيان الشرع لا واضعه لا يقول
 المراد من قولهم سن الامر انه وضعه وترده وما في القاموس من الضرب من الجاز لان خلافه انما
 من كلام غيره وظان المتبادر على انه لو كان الشارع بمعنى بيان الشرع وكاشفا لهما لاطالة على
 الشريعة لكونهم مبينين للشرع والذين عليه والتايل باطل وهذا التحقيق لو كان يفيض الى
 انحصار كون الشارع هو الله الا ان الظاهر انما هو على كونه هو النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الطرح في
 جمع بين رسل الملوك الشارع عليه حقيقة عربية ارجح اذ بلغه اعتبارا بكونه شارعا بالشرع

بمعنى ما شرع الله

به من قبل الله نعمه فكانه شارعا والافا تحقيق ما تقدم من انه بمعنى فاضع الشرع وهو الله تعالى
 وانما يتكلم هذا التفصيل بمثل الوجوب والسند والكرامة مما لم يعلم تحقق الوضع فيها في ذلك
 الزمان مع وجودها في العموم على هذا التفصيل قطعنا ومنها ان ما كان من تلك الالفاظ ما كان
 استعماله ويكثر وزمانه لشدة مسد الحاجة اليه كالصلوة والزكاة فهو حقيقة في زمان النبي
 وما ليس كذلك فهو حقيقة في زمان المتأخرين ثم حصول الغلبة والاشتهار في القسم الاول في
 زمان النبي وفي الثاني في زمان الاماميين وهذا التفصيل ما خرج من التفصيل في الاول فانما
 قد جمع فيه بين التفصيل في الالفاظ والاشتهار وبطلان الجواب عنه ما تقدم ومنها ان المقول
 المتداوله على لسان المشرعة مختلفة في القطع بكل من استعمالها ونفها بحسب الحد والاشتهار
 اختلافها بينا فحان منها ما يقطع حصول الامر من مضي زمان النبي ومنها ما يقطع باستعمال
 النبي ما في المعنى الشرعي لكن لا يعلم صيرورتها حقيقة الا في زمان انتشار الشرع وظهوره
 والتكلمين الباحثين عن الاحكام المتقدمة بتلك الالفاظ ومنها ما لا يقطع فيه بحد النقل
 والاستعمال في زمان القضاء ولذا كانت الالفاظ مختلفة بهذا الاختلاف فكيف يمكن تحقيق
 النقل فيما في زمان النبي بل الواجب هو التفصيل فيما يجيب العلم بتحقيق من جبال الوضع وانتقال
 وطريقة التبع الكاشف عن حصول الغلبة والاشتهار بوجهه يظهر مما سبق ومنها ان الحقيقة
 الشرعية ثابتة في العبادات دون المعاملات وذلك لان الالفاظ المعاملات كالبيع والهبة
 والصلح والدين والرهن والاجارة والغارية والوديعة والعصب الميراث والقصاص والدية
 وغيرها باقية على معانيها الاصلية لم تنقل في الشرع الى معنى اخر وان كانت محتملة لشرع ما توفرت
 على شرائطها الشرعية فان ذلك لا يقتضي ان تكون المعاني القديمة شرعا صغيرة لغايتها
 اللغوية الاصلية بل ظاهر هذا الاستراط خرج الشرع من حيثها الشرط المتعقضي لصلتها
 الشرط بغيره ولذا تقرر ان العبادات توقيفية ملزمة سواء في ذلك احكام العبادات
 غير هذا بل باعتبار موضوعاتها فان موضوع العبادات كالحكم الشرعي ما خرج من الشارع بخلاف
 المعاملات فان المرجع فيها الى المقعد والعرف وادبر عليه ان المناط في ثبوت الحقيقة الشرعية
 وجوب الامر المعقضي للوضع اي النقل والغلبة والاشتهار في زمان الشارع فان تحقق

منها

دور المعاملات فان تفصيل
 العبادات بهذا ليس من جهة
 احكامها لان احكام الشرعية
 من حيث كونها توقيفية

والاقتلا سواء كان من البهائم او من العاقلات فان كان المقصود ان ذلك لم يقع في غير النصارى
 وان كان جائزا فيمنع ان الظن وقبحه فان الخلق والمبانيات واللغات والاياد لم تكن في اللغة
 المعاني المختصة المعرفة في الشرع وقد نقلت اليها قطعاً وكذا النكاح فانه في اللغة بمعنى الزنى
 بعض اصل اللغة في الصحاح النكاح الوطئ فقد يقال للعقد من غير اصل النكاح الوطئ ثم
 قيل للمتزيج نكاح بخلافه لانه سبب الوطئ والبلوغ وظاهر العلامة في المختلف اتفاق الفقهاء
 على ذلك مع انه يقتل في العرف الشرعي الى معنى العقد لعلمه استعماله فيه شرعاً حتى قيل انه ليرد
 لفظ النكاح في الكتاب العزيز بمعنى الوطئ الا في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره بل قيل انه في بعض
 العقول ايضا وشرائط الوطئ في الحلال اما علم من دليل اخر فان كان المقصود ان الوضع الشرعي
 يقع في البهامة ودرجته مما هو واضح الاطلاق الثاني العلم من مذهب الفقهاء في الصحاح
 ان الالفاظ موضوعه للامور الواقعية وتقوم بعض دخول العلم في مدلولات الالفاظ حتى
 ان معنى لا تزوا بالماء الجنس ولا تاكل الميتة ولا تشرب الخمر لا تعقل خبر الفاسق اليه عن
 استعمال الماء المعلوم بخاسته وتناول الشئ المعلوم حرمة والعمل برؤية من علم منقذ ان
 جعل يثبت الوصف له فهو خارج عن اليقين وعلى كلامهم ان يجوز في الجملة واسطة بين الظاهر
 والجنس ويجوز في الحل واسطة بين الحلال والحرام ويجوز في الضيق واسطة بين الفاسد والعاقب
 وهكذا راد عليه السيد في الشرح انه قد فهم فاسد فان الالفاظ موضوعه للامور الواقعية و
 الجمل خارجان عن ذلك قطعاً وهذا امر معلوم لا يخفى وجب العرف واللغة اذا المعلوم عرفاً
 من الالفاظ جامدة ومشتقة معروفة ومركبة ليس الا ما هيبة المعلوم ما من حيث فظها من غير التفات
 الى كونها معلومة فان المعلوم من الالفاظ هو الجسم السيل المعروف وكل ما هو كذلك في نفس الامر
 فهو ماء سواء علم بهذا العنوان او لم يعلم وكذا المعلوم من افعالها انصف بصفة الطهارة في الواقع
 وكلما كان كذلك فهو ظاهر موله علم اضافته بالطهارة اطلاقاً للجمل الخاصة بين المعلوم الظاهر
 والمعلوم الخاصة وليس واسطة بين الظاهر والجنس وكذا يجوز في الحرمة واسطة بين المعلوم
 الحلية ومعلوم الحرمة لا بين الحلال والجواز في الضيق بين معلوم العدالة ومعلوم الضيق لا بين
 والفاسق وكلام اهل اللغة صريح في ذلك فانهم انما ذكروا في الالفاظ التي ذكروا في العنوان

وهذا هو العلم الواقعي
 وهو العلم بالاشياء الواقعية

انها اسماء لشيئاتها المعلومه هي الامور الواقعية ولم يذكر احد منهم العلم في مدلول الالفاظ فثبت
 قواعد العرب ولا اشتقاق ان المشتق هو الذات المحضة بالبدن فاذا كان الخبر خارجاً عما يدلول
 المبادي كان خارجاً عن المشتق وايضا العلم والجمل متعلقان بمدلول الالفاظ قطعاً ولو كانت
 للامور المعلومه من حيث هي معلومة لم يقع بينهما ايها فلا يقع ان يقال هذا الشئ معلوم الطريق
 او معلوم الجماعة وذلك اليقين معلوم كحليته وكحرمة ارجحها وبيان الثاني خبر جري قال
 وكان السبب في هذا التوهم ان الخبر لما لم يتجلى لاجزاء العلم بالموضوع والجمل كان قوله
 انما يظهر في قوله هذا الذي علم الله ما هو معلوم الطهارة وكذا الطالب لما لم يذكر له طلب غير
 المقدور والعلم من شرائط القدرة كان قوله لا تستعمل الجنس بمنزلة ان يقال لا تستعمل ما علمت
 نجاسته نكاح العلم داخل في معنى الالفاظ والجناب اختيار العلم في الخبر لكونه من الامور
 الجمل عند الخبر لا يدخل في مدلول الالفاظ كما هو الذي طالما الطلب فاضاف الى ان اعتبار
 العلم في الخبر لكونه من الامور صديقاً لا متناع الطلب الا بطلان لا يوجد في خبره لعل الدلول كما
 من المدلول ان متناع التكليف غير المقدور لا يقتضي اعتبار العلم وقوله العلم من حيث
 القدرة قسماً لا يجدي نفعا لخصوله فيما هو المفروض قطعاً وان ارد بان العلم يقتضي
 به شرط فلا ريب في بطلانه لا يمكن تحقيق الاستئصال مع الشهادة بفضل ما يقع فيه الاشتباه
 في الامر من ترك الجميع في الخواص وذلك قد يكون معدوماً بالضرورة فيجب ان لا ياتى الزا
 الاله فهو واجب ومن ذهب الفقه الى وجوب الاجتناب عن المشبه المحصور ومطرداً من
 المحصور وانما لم يجز الخت في الاستئصال لانه اولاً من الجرم والقبول الشديد بالترامد وبها منقذ
 عقلاً ونقلاً انه ورفايت واعلم ان من فروغ المسئلة اشترط عدالة الراي ودعم حججه بخرجه على
 الحال لما عرفت من ان العادل اسم لم يثبت له وصف العدالة في نفس الامر وكذا الفاسق في
 الجمل الحال في نفس الامر اما عدل او فاسق وليس واسطة بين الفاسد والفاسق في الزا
 بل بين معلوم العدالة والعقوبة يقع على ذلك وجوب الفحص والاجتهاد مع الجمل الحال
 كما انما حصل في الجملة الكعبة والعمل برؤية العدل فانه يجب الاجتهاد في تقديره من قبل
 والمقتضى من عدل الراي مع الجماعة لا طلاق التكليف وتحقيق القدرة على الاستئصال ولو كان

هذا هو العلم الواقعي
 وهو العلم بالاشياء الواقعية

الاي سفر طهر الركعة في المغرب فتركها تايمدة في السفر فاحضها فاجاز الله له ذلك كله فصارت
 الفريضة سبع عشرة ركعة ثم ستر رسول الله صلى الله عليه وآله اربعاً وثلاثين ركعة مثلي الفريضة فاجاز
 الله عز وجل له ذلك والفرجة والنا فلا احد رخصون ركعة منها وكعتان بعد العشاء جاز الله
 ركعة مكان الوتر وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان وسق رسول الله صلى الله عليه وآله صوم شعبان
 وثلاثة ايام في كل شهر مثلي الفريضة فاجاز الله عز وجل له ذلك وحرّم الله عز وجل الخمر بعينها
 وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله المسكر من كل شرب فاجاز الله له ذلك وعتات رسول الله صلى الله عليه وآله ما ذكرها
 لونه عنها فهي حرام ما نهي عنها في غافرة وذكر الله ثم رخص فيها فصار الاخذ به حراماً
 على العباد كحرّم ما ياجزون بنهية وزيادة ولم يرضهم رسول الله صلى الله عليه وآله فيما نهى عنه
 حرام ولا فيما امر به امر فرض لا يرضه كثير المسكر من الاشربة منها منعه مني حرام لم يرضه احد
 ولم يرضه رسول الله صلى الله عليه وآله احد فخصم لركعتين اللتين ضمنهما الى ما فرض الله لمن رجع الى الله
 ذلك ازاما واجابا لم يرض احد في شيء من ذلك الا الله لا يرض احد من رخص ما لم يرضه
 رسول الله صلى الله عليه وآله فوافق امر رسول الله صلى الله عليه وآله امر الله عز وجل ونيه نهي الله عز وجل ورجب على العباد التسليم
 كما تسلم الله تبارك وتعالى من استحق جازي في الموتى من ابي عبد الله صلى الله عليه وآله تبارك وتعالى ارب
 نبيه ثم كلنا استحق به الى ما اراد قال له انا لله خلق عظيم ففرض الله عليه فقال وما انا الا رجل
 فخره وما نهى الله عنه فانهوا وان الله عز وجل فرض الفرائض ولم يقسم لشيء وان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اطعمه السدس فاجاز الله جل ذكره له ذلك وذلك قول الله عز وجل هذا عطايتنا ما من احد منكم
 بغير حجة ومن نذر عن ابي جعفر ع قال وضع رسول الله صلى الله عليه وآله من غير ان يكون فيه شيء قال نعم يعلم ان
 بطيع الرسول بعبودية وبعبودية المستغفر وهذه الاخبار وما شاكلها ان الله سبحانه فرض احكاماً شرعية
 الى نبيه بعد ان اتيه واجتنبه وسدّد ولم اقف على من تعرض لهذه الاخبار ودفع ما فيها من
 الاشكال الخالصة لقوله تعالى هو الذي يوحى ونحوها من الايات سوى السيد العالم الفقيه
 السيد محمد مهدي قدس سره في شرح الواضحة حيث قال بعد ان يرد هذه الاخبار والمتفاد
 من هذه الاخبار غير ما ان الله تبارك وتعالى انما فرض احكاماً الشرعية الى نبيه بعد ان اجتنبه
 بالخلقة الى جميع ما فيه صلاح العباد في امور الخاشع للعباد واكرمه واصطفاه بالصحة المأ

وذكر العبد في السفر معهم السيد
 وهو كذا قال الله جل وعز

من الخطأ

من الخطأ والزل في العقل في العمل لعله سبحانه بذلك ما يصعد ويحكم به فهو حكم الله عز وجل ولذلك
 كان مجتهد وبعبودية في الاحكام التي فرضها الله تلك الاحكام مرجعها الى الربيق فيها ما يوجب
 ربح ولا يوجب تخير او اجاب ومع ذلك فقد حكم بها النبي ص ورضيها في احكام النبي ص ورضيها
 ومن حيث انها صدرت عن سبب مقتضية اليها هي من فعل الله تعالى فمع تقبيل الاجازة عند ذلك
 فهي احكام الله عز وجل ظهرت على لسان نبيه ص وهذا معنى قوله من يلج الرسول فقد طاع الله و
 كذا قوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا كما انطلقت به الاخبار والاولى في هذا
 الباب والتفويض بهذا المعنى وان رتبة النقل والحكم بان شاء العقل الا ان القول به شكلي
 من وجوه **احدها** انه تعالى لفظ ظاهر قوله تعالى هو الذي يوحى وقوله من قال قل ما كنت بشيء
 من الرسل الا اذرى ما يفعل بي ولا يكلم ان اتبع الا ما يوحى الي **الثاني** ان التفويض لما يكون
 فها هو بعبودية الله تعالى وحي والكتاب والاحكام الشرعية باسرها قد رويها ذلك قال الله تعالى
 ما فرضنا من شيء الا ان كان من اجل ما نزلنا عليك الكتاب يتبين انا كل شيء وفي الايات عزاي جعفر ع
 قال ان الله تبارك وتعالى يدع شيئاً يحتاج اليه الامّة الا انزل في كتابه بعبودية له ولهم الحمد
 وعن ابي عبد الله ع قال ما من امر مختلف بيننا وبين الانبياء الا انزل الله في كتابه ولكن لم تبلغه عقول
 الرجال وعنده انه قال ان الله تبارك وتعالى انزل في القرآن بيان كل شيء حتى والله ما ترك شيئاً
 يحتاج اليه العباد حتى لا يستطيع احد يقول لو كان هذا انزل في القرآن الا ان الله عز وجل فيه وعنده ان
 لا علم ما في السموات وما في الارض ولا علم ما في الجنة ولا علم ما في النار ولا علم ما يكون ثم سكنت
 فرائض ذلك كبر على من بعده منة فقال لميت فلان من كتاب الله عز وجل ان الله يقول فيه بيان كل
 شيء وعندهم قال قد ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله ما اعلم كتاب الله ونيه به الخلق وما كان الى يوم القيمة
 ربيعه والسماء وجزر الارض وجزر الجنة والنار وجزر ما هو كائن اعلم ذلك كما انظر الى
 ان الله يقول فيه بيان كل شيء وفي تفسير العياشي ع ابي عبد الله ع قال نحن والله عالم ما في السموات
 وما في الارض وما في الجنة وما في النار وما بين ذلك ثم قال ان ذلك في كتاب الله ثم قال قوله تعالى
 نزلنا عليك الكتاب بالآية وفي العيون عن ابي الحسن الرضا ع قال جعل القوم وعندهم ما في السموات
 ان الله لم يعض بنبيه حتى اكل له الدين وانزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء بين فيها لعل الخلق

والحدود والاحكام وجميع ما يحتاج اليه كلاك فقال عز وجل ما فرطنا في الكتاب من شيء وفي النسخ عن قول النبي
 في حديث اختلاف العامة في الصلوات قال يكلام لم يامر الله به وانا نأخذنا ما سئلنا به من العلم
 ان كانوا شركاء له فليعلموا يقولون وعليهم ان يرضوا امرنا وانا نأخذنا ما سئلنا به من العلم
 اقله والله سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب من شيء **الثالث** ان اكثر الروايات الدالة على نفوذ
 الاحكام الى النبي ثم تنفذ القويض الى الائمة في الكافي عن ابي عبد الله انه قال لا تنقض رجل
 ارباب رسولهم حتى يوقدوا على نار او ارموا في النار قال نعم ما انا الا رسول الله فخذوا به ما احسنه
 فانتم ما فوض الله الي رسول الله فقد فوضه الينا وعمر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال لا تنقض
 الله ما فوض الله الى احد من خلقه الا الى رسول الله والى الائمة وقال عز وجل انا انزلنا اليك
 الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ربي جاء به في الاصلين وعن موسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله
 في حديث قال له يابن ابي عمير عن رجل فوض الى سليمان بن داود فقال هذا عطاشا فاسمن
 او اسكن غير حساب وفوض الى نبيه م فقال ما انا الا رسول الله فخذوا به ما احسنه فانتم
 فما فوض الى رسول الله فقد فوضه الينا وفي الصائغ عن ابي حمزة الثمالي قال سمعت ابا جعفر
 يقول من اجلنا لا شئنا ان يقال الظالمين فهو له جلال لان الائمة منا فوض اليهم فما احتوا انفس
 حلال وما حرموا من حرام وعن زيد بن ابي عمير قال قال ابو عبد الله م اذا رايت اقلما اعط
 رجلا مائة الف ولطفاك ورحما فلا يكبر في صدرك فان الامر معوض والقول بنفوذ الاحكام
 الى الائمة لا يلايم ما ثبت من استكمال الشرع في زمان النبي م قال قال اليوم اكملت لكم دينكم وكنتم
 تنفعوني وكما ما علم من امتناع طرق النسخ والزيادة والنقصان في شرعنا فليعلموا وما ورد من ان
 حلال محرم حلال الى يوم القيمة وحرام محرم الى يوم القيمة وحمل التعويض الى الائمة م على
 التعويض في الاحكام الظاهرية كما في الحقيقة بعد جوازها من الاخبار ان التعويض الى النبي
 والائمة م بمعنى واحد وبالحجة ما يقول بالتعويض على اشكال والنظر فيه مجال دلي على مجال
اقول طلائق وهذه الاخبار الى اهلنا وانا علمنا انهم اعلم بذلك وادري عن تحقيق ذلك ما
 يترتب عليه ثمرة **وقد التفتة الخامسة** في تحقيق كون الجاهل بالحكم الشرعي معذورا ام لا المشهور بان
 الاختصاصه كان ان يكون اجتماعا من الجاهل بالحكم غير معذور م الا فيما قام الدليل على معذرتهم

وفي رواية اخرى

في حديث اخر

ينبغي في بعض المواضع الخاصة كالجهل والاختلاف والقصر والافتقار ونحوها وروى عن ذلك الجاهل
 عبادة الجاهل الذي لم يكن مجتهدا ولا مقلدا فانه يجب عليه معرفة واجبات الصلوة على احد
 الرجلين المذكورين وذهب جماعة من المتأخرين الى ان الجاهل معذور في كل موضع مخصوص
 ولما لا دليل على عدم معذرتهم فيها منهم المولى العباسي والارسلين وبقية السيد السند صاحب
 المدارك والحديث الكاشاني والحديث الاستربابي والحديث الشريف نعم الله بالمرابي الحق
 الجليل وغيرهم الا ان كلام هؤلاء لا يخرج من احاطة اظهر كلام الحديث الشريف الجليل هو معذور
 الجاهل معطو طين بعله الواقع الا كما اذا اخل ببعض الواجبات وترك بعض التنبهات جهلا
 وظاهرا المقدس الارسلين هو معذور في الجاهل اذا طابق فعله الواقع المثلث بالحيه بان اق بالمرابي
 به على وجه يطابق الواقع الا انه جاهل بالطائفة بعد ما ظهر كلامه من هو معذور في تركها كما
 غافلها عن تكليف ما لا يطابق الا اذا كان غافلا بحمله وبذلك على القول المشهور الا ان الوازعة في
 الكتاب والائمة طلب العلم وما روي عنهم بطرق متواترة معقوان طلب العلم فريضة على كل مسلم
 ونحوهم م طلب العلم فريضة من فرائض الله وهي اجبارية كغيره قد رواها المحدثون في كتبهم كالكافي
 والعقود والنجاشير والامالي وغيرها فانها تدل على وجوب طلب العلم لا اقل من حملها على القدرة
 والشرودي من معرفة الله وصفاته ومعرفته التبادلات الواجبة وشرائطها والمسايج ولو بالاختار
 عن العالم وعن ابي الحسن مانه سئل هل يصح للناس ترك المسئلة عما يحتاجون اليه فقال لا ينبغي
 عن ذلك م وعمر بن مسلم مريدون معاذ بن قال ابو عبد الله م ان من ترك ما في شيء مسئلة
 انما يهلك الناس لانهم لا يسطون في شئ من الطائفة عن ابي عبد الله م قال لا يصح للناس حتى يسئلوا
 ويتفقهوا ويترقوا اما هم وليهم ان يخذلوا عما يقولون فان كان يقية عن الصادق م قال قال
 رسول الله ان الرجل لا يفرغ نفسه في كل جمعة الا مردية فيصاهاه طبيب عن ربه ذلك ان الجاهل
 معذورا م ليعلم جميع ما في من الصادقات م فيسه ترك المسئلة والاختار م صرحه بخلافه
 فان المراد بقوله لا يصح للناس ترك المسئلة وتركه التقية في الخبرين انه لا يصح عالم الا اذا كان
 عن معرفة وتقدير وسؤال ونقص وعنه م قال وودت ان اصحابي ضربت رؤسهم بالسياط حتى
 يتفقهوا وشملنا اخبار كثيرة فلو كان الجاهل معذورا لم يفلح الله سبحانه فانه صحيحة لو كان الجاهل

احكامه

من تلك الاخبار الدالة على معدومة الجاهل وطريقا ان يكون ذلك اقرب الى الحقيقة من سواه من
 الاخبار وقد عرفت ان هذه هي واحدة مما هو صحيح سنداً واكثر عدداً واضح ولأنه واضح مقالة وادق كتاب
 ولا اشهر ما بين الاصحاب والاصحاب السلف في مخرج الزاوية بعد نقل هذا الوجه لنا لفظه اقول في حق
 المقام هو ان مع هذه الحكم انما ان يكون جزء للاسلام ولا زماً بيننا له ولما ان يكون كذلك فعلى الاول لا
 سبق على المسلم به وهو موضع البحث وعلى الثاني انما يلحقه وجوب المعرفة فلم يسئل لم يعلم او سئل
 من غير المجتهد وهذا على قسمين الاول ان يكون على ما يلزم مطابقاً للواقع والثاني ان لا يكون كذلك فلو
 الوجوب وهذا الفصل عندنا في علم الطلبة ومعرفة من له مبلغه فهو معتد به في ان لا يقاوم ذلك في
 الاجابة بالبلغ والبيان اذا لم يرد القضاة فيما له قضاء فهو تابع للدلالة الدليل لان القضاء فرض متنا
 كما هو الحق ويلحقه ان هو صواب في الثواب فهو يعاقب على ترك الطلب مع الامكان بل ان العقاب على كل
 ما تركه من الواجب وفضله من الحق ان يوضع تأمل ولا يعيد القول به اذا العقلاء تذكروا من غير غفلة
 انما يعمل بواجب الله اكد اليه يستدري انما في حق من العلم بالواقع فذكره في كتاب السائر
 من عمل يتعلم من غير جهة فلا يصدق عليه كما لا يصدق على من لا يصدق فلا يشمله انه لا يعلم معناه
 الجاهل لرفض سلامته من الايجاب والقضاء كما تقدم هذا ان يكون بعض فعله مطابقاً للواقع وانما
 اذا كان الكل مطابقاً فعدم العقاب والقضاء اظهر فظهر انما في ذلك اسكان المعنى في كل الاقسام
 الثلاثة من سؤله كانت بمعنى عدم العقاب ام بمعنى عدم القضاة انما في كلامه وفيما ان اخذ من غير الحقيقة
 الصبر قوله لا يمكن ولا يكون معناه ان في وضع العقاب لم تعرف من الاخبار الدالة على الامر بالرجوع الى
 الامانة والاختصاص منهم والقول عليهم وان كلما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل وللأخبار الدالة على
 من لم يخرج جميع اعماله من اربابه الله فلا يفتنه وعامة ما ثبت بل هم حجاز الرجوع الى الفقه والحاج
 للشرائط التوصل على قول غير مما لا يجد في نفعها الجاهل اللهم الا ان يكون غافلاً بالكلية ومعتقداً
 ان هذا هو تكليفه لا مواءمته لوجهه على ما ياتي وانما التفصيل بين مطابقتها للواقع وعكسها
 ضيات ما يراه **الثالث** ان الله سبحانه لم يوجب على الجاهل التعليم حتى اوجب على العلماء التعليم
 وكذا اوجب على الجاهل السعي الى التعلم اوجب على العلماء السعي الى التعليم ومن ثم كانت الدلالة على الله
 التي تمكن من الحكم بين الجاهل من يعلم ومنه قوله لا نأجلنا امير المؤمنين في وصف نفسه الشريف

تخصيص في العلم والواقع

لطبيب ودار طبه فلما حكم من اصابه واحد من هذه ضيق من ذلك حيث الحاجة اليه من تلويح
 اذ ان هم والسنة كما يتبع بدراثة مواضع العقلة وهو الصحيح كونه ما زاد من انه طبيب من اجل ان
 لعلاج الجاهل واسد ثغراته من اجل الجهل بالعلوم وتكلم في الاختلاف ولفظ المواساة
 يمكن معه من اصلاح من لا تنفع فيه الموانع والتعليم بالجلد وسائر الجملد وروى في السمع راي طوحي
 عناية فقول له يا سيدنا انك يكون من هذا فقال انما ياتي الطبيب المرضي وحيداً فاذا ابلغه علم
 الجاهل بالترك العلم باطلوا عبادة العلماء بتركهم التعليم انما اوقعوا في الظلم في الوقت الموعود لأن
 الامر بالشيء عندك ليس له ان يرضى عنه فكون القضية اذا غامر البولي قضية الجاهل الذي
 من انه يحتاجه لم يوجب على الجاهل التعليم حتى اوجب على العلماء ان يعلموا بالدلالة على القول بالمشاهدة
 وكون القضية غامرة البولي ممنوع اذ ليس الواجب على العلماء الا ان يضيئوا انفسهم لتعليم بظاهر
 الجهل ومطابقة المرضي بما يشاء من القول بالصدق فلا يقصر القضية غامرة البولي كما ارضا
 به ودلالة امير المؤمنين عليه السلام من اوجب المصالح انما كان من بابها الفضل لا لانها من بابها العلم
 السعي الى وجه الجاهل ثم رجع الى التعليم في بعض الاوقات من بابها الامن بالعرف واليقين في المنكر
 وما سعى عليه الاستدلال على كونه الامر بالشيء يستلزم اليقين عن ضلته الخاص فذلك قول من رجع
 لم يذهب اليها الا انما في النار وقاله **الرابع** ان كثير من حال الناس من اهل العلم والادب
 القوي البعيدة عن محل العلوم والعبادات تعلوا شيا من الطاعات والعبادات من الجاهل ومن هو اعلم
 منهم وظنوا بل تحقيقاً هذا هو الواجب عليهم لا غير ولم يثبت عندهم عقلاً ولا شرعاً وجوب غيره
 حتى يكونوا ائمة من اهل الطلب له وتكليف مثل هؤلاء بالوجوب من باب تكليف الغافل في حشد
 فان كان وجوبه فانما هو على العقلاء لا على مثل هؤلاء الجاهل وقد ذهب شيخنا المعاصر
 الله تعالى الى ان المستضعفين من الكفار من لانهم عليهم احوال من عوامهم من بعد من بلاد الاسلام
 من يحمي لهم الحياة فاذا كان هذا حال المستضعفين من الكفار فكيف لا يكون المستضعفين من
 المسلمين مثله وهذا القلي وان لم يوافق عليه الا انه غير بعيد من تتبع الاخبار والدلالة
 عليه ان هذا لا يارضوا الاخبار والمقدمة الدالة على وجوب الاختصاص الا انه من اهل الاختصاص
 عنه على ان جهل الناس من اهل القوي البعيدة والاضحاري انما في بحيث بلغ بهم الجهل والبلادة

المحدث صاروا يعدون مضعف العقول او كانوا لم يبلغوا الدعوة فاما ما قيل بانهم غير ائمن
بل معدودون لانهم من جوف الامر الله واما ما قيل بانهم الجمل الى ان يعدوا مضعف العقول
ولم يكونوا ائمن لم يبلغوا الدعوة فاما لا ائمن لانهم غير ائمن لانهم صدقوا في العقول عليهم بل لا
شك ان دعوى كونهم معدودين مصادرة وقوله لم يثبت عقلا لا شرعا ممنوعا لثبوتها بالادلة
التي اقدمت ان قوله فان كان من جوب هذا فهو على العقول لا على مثل هؤلاء ومنظور فيه لا نافع
عجب على العقول ارضا وهم كذلك يجب عليهم السعي الى العقول وتقليد من لم يكونوا مضعف
العقول ولم يبلغوا اليهم الدعوة قال **الحاصل** انه لا فرق عندكم بين الصلوة وبين من صلوا
غير متجعة للشرائط الشرعية بل ولو جعلت الشرائط لكنه لم يخلو عما في الجمل بل ان اخذها من
العقيدة المبتدعة هذا جانت الظامة الكبرى والداهية العظيمة بطلان عبادك الخلق فترحم
ان يكونوا في تلك الكفر تحت طبعنا بل يلزم ان يكونوا كفارا لان المصير على ترك الصلوة جانت
الاجزاء الناعية عليه بالكفر كما رآه الصدوق في الفقيه عن الصادق في حيث قيل له لم يسميت
تارك الصلوة كافرا لم يسم تاركا فقال نعم انما لا يسم الا من شوهه تدعو الى الزنا
تارك الصلوة كما من شوهه تدعو اليها وانما يتركها استغناء لها فاذا وقع الاستغناء في
الكفر وهذا الحديث لا يمكن جملة على ما لا يقولون من تركها استغناء لعدم الفرق بين فعل الزنا
وترك الصلوة فيلزم حينئذ ان يكون غائبا خالق الشيعة من سواهم بجملة الكفر والضلال
ولو صلوا ولكنهم اخلوا بشلايات الايمان بالسورة هل هو على وجه الوجوب او الاستحباب مع
ايمانهم بالسورة وكذا الوجه في التسليم بخوضه تارة وفيه اخلان فلا تقبل لهم شهادة فيضيق
الحال على القاضي ولا يحكم عليهم بالطرارة فيلزم الحرج على اهل العالم ولما لم يوافقوا في ذلك
والاخره انفق وقال الصدوق الشريف اقول نعم لا فرق في لزوم القضاء ولا يلزم من اشتراط من
في شيء من احوالها في جميع الاحكام ومن الظاهر ان تارك الصلوة غير الصالح على وجه الشرع يجب
الغزو والمصالح فلا يلزم من جميع الغوام ولا اكثرهم نعم يلزم من عدم هؤلاء الاعمال وتلك
ما قاله من يتقبل الاحكام انفق **اقول** من العلوم انه لا يلزم منقوا الغوام بتقبل الاحكام فساد
النظام بل اذا وجد في كل بلاد عشرة من العدل بل اقل لا تستقل الاحكام الشرعية وترك الان

في جميع بلاد اهل الاسلام ليس العدد منهم الاقليل بالنسبة الى غيرهم انما في ذلك ان
الصديق والحجج والتقليد قالوا **والسادس** انك لم تفتت احوال الناس في هذه الاقطار وفي
اعصار البني من ولائهم لم تجدتم متوافقة في شأن العلوم والعلماء في الزمان الجمل الذين
معدود والمفتية الذي يقطع على عبادته بالصحة في هذه الصور لولا انما بين يدي الصادق مثلا
لما لم يعلم كما يعيب على ان على عبادة الغايي مللني يرشدنا اليه ان هذا من عيسى بن علي
رذلة الاناميين الصادق والكامل ومن شمله بالنقد واجماع العصاة على تعمي ما يصح عنه
مع هذا فقد روي عندي السعي انه قال قال ابو عبد الله يوم ما اجماعا حسن ان تعلى قال
فقلت يا سيدي انا احفظ كتاب حزين في الصلوة فقال لا عليك يا احمد فمضت قال نعمت بان
يدريه متوجها الى القبلة فاستفتت الصلوة فركعت وجعلت فقال يا احمد لا تحسن ان تقبل
ما اتبع بالرجل منكم يا بني عليه ستون سنة وسبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة ولا يصلي
تامة قال حماد فاصابني الذي في نفسي فقلت جعلت فداك فقل لي انما الصلوة فقام ابي
مستقبل القبلة الحديث وقوله ما اتبع بالرجل منكم وقوله بعد ذلك تامة مشروا بنقصان
صلوة انما كان من جهة الاخلال ببعض الواجبات الشرعية وعلوكم بطلان ما مضى صلوا
ولا اوجب عليه الاعادة لان الصلوة الباطلة يجب فصلها عنه فلهذا على ان الجاهل مائة
فاذا قبل العدو من مثل حماد مع ملازمة له من كيف لا يقبل العدو من عوام الناس ومن هو
اقاصي البلدان والصحاري داره عليه اولا ان حوت حماد عليه لاله فداك الله على عدمه
الجاهل اضع وقوله لم يحكم عليه بطلان الصلوة ممنوع لان قوله لا تحسن ان تقبل وقوله ما اتبع
بالرجل منكم وقوله فلا يقيم صلوة واحدة ظاهر في ذلك عدم ذكر الاعادة في هذا الخبر لا
لا ينبغي وجوبها عليه من دليل آخر ولعل وجه عدم ذكر الاعادة في هذا الخبر كون المقام مقام
لا يبرأ علم حماد من جوب اعادة الصلوة الباطلة وقضاها وذاكره من شادي في العلم
طبعنا هل دعوى يكذبها الرجلان والانيات والاختار والنوازة الدالة على مدح العلماء
الجماع هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون واما جمل حماد باحكم الصلوة مع كونهم
اعاظم احوال الصادق فلهذا ذلك انما كان محض ابتداء حبه للصادق والكامل من قبله

درجته الكمال على ان عبادة كانت مأخوذة من كتاب حزين ولم تكن مأخوذة من غير الشارع ولعل
 كتاب حزين كان مثله على عام فخصه بطلان مقيد ولم يقف جملة على الخصص المقتيد ولعل
 صلوته جاد كانت بصفة الشرايط العينة والزم انما توجه عليه لعدم استحقاقها الشرايط الكمال
 المستحبات والآداب قال **السابع** ويرى في الأخبار والعيضة ان الامكن درجتها في بعضها انفس
 درجات ولان الناس يتفاضلون فيه على قدر ما علم ودره انه لا ينبغي لخاصة الدرجة العالية
 ان يتبرع من ذي الدرجة الحاططة لا يؤمنه عليه نابل ياخذ به ويدعو اليها بالرفق والعتاف
 بالاعمال الذي تتفاوت به الدرجات مثل التواضعا والمندبا بل هو في الارل اظهر كما يرى في
 ان الصداق وحقا بالفر ارض لم يشهد الله عز وجل فلو لم يكن الجاهل عند الحصول على درجة
 من درجتها الايمان ولو ظهر صاحب الذم لربنا ان ما في ايدي العلماء والفتاوى التي توافرها
 مدة عصورهم على اختلاف ازمانهم ما كان يحسن منه الا القليل لان حكم الله تعالى في كل واقعة حكم
 واحد كما هو عليه وليس لهم عندنا الا انهم علموا بالظنون والاستنباطات وقول اعدا الاجتهاد
 وهذا يكون ايضا عذره للعلماء حيث انهم علموا بظنونهم واعتقادهم ان عباداتهم كانت على حقا
 الصواب وان عليه ان تقاربت درجتها الايمان لادلة فيه على معدومة الجاهل بشي من الدلالة
 وتفاوت شمول درجتها الايمان الواجب والمستحبات وفيه في الواجب اظهر مسلم الا الله لادلة فيه
 على معدومية الجاهل بوجه ايضا وقوله فلو لم يكن الجاهل عندنا حاصل على درجتها الايمان
 فيه ان ذلك مخالف لما تظاهرت به الاخبار وكلمة علمنا اننا الابرار من العمل بالاكابر
 من موقع الايمان من المعلوم ان الزاد بذلك العمل المأخوذ من الشارع على وجه صحيح كانت
 عليه الاخبار الاخر ايضا وقوله ان حكم الله في كل واقعة واحدة لا يقتضي كون العلماء مكلفين
 باصا به ذلك الحكم الواقعي لما ثبت من انهم مكلفون بالحكم الظاهري الذي يدرهم اليه فانه
 من الادلة الشرعية وما ادفعه من ان عمل السلك بالظنون الاجتهادية يقتضي جواز عمل العوام
 بظنونهم واعتقاداتهم وان كانت غير مطابقة للواقع فاطع الضاد لادلة عدم جبه الظن
 الا ما في الدليل ووجه الرجوع في الاحكام الى الفقه الجامع للشرايط فلا يري في الاحكام
 رجل ظن الجاهل المأخوذ من غير ما خذ الشرع على ظن الفقيه المأخوذ من الادلة الشرعية

مع العارف قال **الثامن** ان قدما بالاحتياط عظم الله قدرهم كالشيخ الطوسي واصل به ذكره المشايخ
 وغمارة الحديث ان ذهبوا الى ان قصد القربة كان في جهة العبادة من غير حاجة الى تعرض الوجه من
 الوجوب والندب فالعوام اذا اقبلوا لعبادات على هذا الوجه مطابقة للقانون الشرعي فما الذي يبين
 عليهم بجلال العبادة ان لا يكونوا ان كون قصد القربة كان في جهة العبادة من اقبال الوجه
 فلا اعتماد عليها يقال لهم انما اقلتموه من اقبال وجههم في عدم جواز تقليد الموتى من من كان
 الحرف ايضا فلا اعتبار بها والمحب الجواب ويرى عليه ان الادلة المتقدمة الدالة على عدم معتد
 الجاهل بتقضي بطلان عبادة العوام اذا لم تكن مأخوذة من امر الله بالاختصاصه وقصد القربة مع
 من غير المأخذ الشرعي يمنع وايضا ليس الدليل على بطلان عبادة الجاهل بمحض في اعتبارها
 عذره ما اوردته قال **التاسع** قوله اصله الجاهل اليه لا يبرهن احكامها فدره ان يبين عذرها
 معنى الجاهل باحكامها فان كان المراد عدم اخذها من جهة ما في فقهنا من الترفع ونحن نعلم
 بل نقول ان من تعلم الصلوة مثلا من غيره ونحوها وكان على القانون الشرعي بان ياتي بالابرار
 بهذا الاختلاف في رويته على وجه القربة تكون عبادة صحيحة بغيره وان لم يخذلها الا الفقيه الجي
 ولا الميت وان كان المراد من جملة باحكامها عدم الايمان به فانه يرجع الى التفصيل المذكور
 في مطاوي ما تقدم وهو ان الجاهل باحكامها انما اعتقاد الاجماع عليه من ركنها وجوبها
 ونحوها فلهذا لا يبرهن صحتها وانما الجاهل بها في كيفية ايمانها وما اختلف فيه منها فعمل الجاهل
 فيه معدوم وان كان من قبيل الذي في جهة قوله ان هذا الدليل يبرهن مطابق لقوله فان ظاهر
 مدفعه كما عرفت جهة عبادة الجاهل مطعون لم يتطابق الواقع وظاهر هذا الدليل الصريح مع الظن
 كما ذهب اليه المولى المقدس وبما في الكلام فيه انفسها مكلف اذا كان غارفا بالاقوال والادلة
 وليس له قوة الترجيح ولكن تجري الاحتياط واخذها باليقين فلا ينبغي العقل ببطلان عبادة رتبة
 غير الاحتياط اذا اخذ العبادة من غير ان امر الله بالرجوع اليه فلا ريب في بطلان عبادة كما
 تقدم من الادلة الدالة على عدم معدومية الجاهل قال **الفاشر** اطلق قوله ما في الله عليه
 عن العبادة فهو موضوع عنهم فانه مشتاكله الرجوع من ناحية الى الحق ولا يخرج منه لكنه حصل
 بعدا الى المكلف فان الاحكام انما اطلع عليها المكلفون وبلغهم على مدى العصور والدعوى

فزين

ذلك انك ترى اغاظم العلماء يرون بعضهم قول بعض آخر بعدم الاطلاق على مدرك الحكم ليدل
 مع وجود الدليل عليه وعدم اطلاق البعض عليه فالجواب ان اطلاق الحكم من الحقيقة لا يثبت
 وجب عليه العمل بمضمونه وان قلنا انه يجب عليه التخصيص من مدارك الاحكام فهذا هو وجب
 الاجتهاد علينا الذي قال به المجتهدون وان قلنا يجب عليه السؤال عما اطلع عليه بجهل
 بوجه فاحتمال يكون وهذا السؤال اما الجاهل بالحكم لم تكلف يتصور منه السؤال عنه فان
 اوجبت على الفقيه تنبيهه على ما لا يعرفه فربما بالرفق فلكم لا تثبتون الرجوع والخص لا
 على الجاهل اقول الجاهل اذا كان غافلا عن غايبه لم يوجب عليه التكاليف في مسقط التكليف عنه
 يقع تكليفه الفاعل ولا تكليفه بملاطمة الاطمان وهو باطل عقلا فلا كفايا وسنة وان
 كان غير غافل بل علم انه جاهل فهو غير معذور ويجب عليه تحصيل العلم داخل المسائل من
 اسلمنا ويا من هذا من يدعي انهم قالوا **الحديث** ان جماعة من الشيعة قالوا ان
 القري والصناديق ومن في جوفهم من الكلفين لو كفوا اكانوا يقولون باخذ الاحكام بالجهل
 الى ارم منه التكليف بما لا يطمان كما لا يخفى على النصف فجمع ايجاب هذا الحكم منكم مشكل احد
 وجه الله ما كانوا ياخذون الجمان بما يقولون يري ان من لا اير من منين م راى رجلا
 مستجلا بها فقال له ما هذه الصلوة تاتى بصلواتك فتان بالصلاة الاخرى فقال له كفا
 احسن هذه الصلوة امر الاط فقال يا امير المؤمنين الاط هي الحسن لان صلواته احسن من
 الله وهذه من خورك فخطب امير المؤمنين ووضع يده على الاخبار اشارة اليه بل لا اله
 ودى الكلي في طيبه ثراه في اصول الكافي باسناده عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله
 يقول من علم خيرا فله اجر مثل من عمل به قلت فان علمه غير عمري ذلك له قال ان علمه
 كالم جرى له قلت فان علمت قال علمت مات فان خافه يدل على انه يعلمون بذلك العلم
 موثر ولا شك ان مقتضى الامامية رضوان الله عليهم انما يعلم الناس علم اهل البيت لا
 علم الفقهاء والاربعة ونحوهم من اهل القياس في كتاب الاحتجاج عن الانام ابي الحسن علي بن
 موسى الرضا في حديث يقول فيه ويقال للفقهاء يعني يوم القيمة يا ايها الكامل لا تهازل
 مجاهدا في تضعفوا وجميعهم ومولاهم تفهتة تشفع لكم احد منكم ان تعلمتكم نفع

الرجوع الى الحقيقة
 تقدير وجوبها كما يجب عليه

ويجوز

فيدخل الجاهل معه فقام فقام وفسا حتى قال عسرا وسم الذين احذوا عن علمه ما حذوا عن اخطا
 عنه الى يوم القيمة فانظر ولكم في بيان الميزانين قال اقول الفاسد ما اثاره من منتهى رواتبكم
 والعقوى بل منوطا في الثاني اذا كان الغوام لا يعرف معنى الحديث ولا التوقي بين الاخبار انتفى
 اقول قد عرفت ان الجاهل الفاعل معذور غير مكلف بالحكم انما هو في غير ما اذناه من انه لو كلف
 سكان القرى والصناديق ونحوهم باخذ الاحكام من الجاهل الى كان تكليفه بما لا يطمان اكان فينا اذا
 كانوا غافلين فهو سلم وفعله بعد رؤيتهم واكان مطمنا فهو متوع في الحكم الفاعل ناقصا والعقل
 لم يتلفه الدعوة والحديث الذي ذكره على تقدير محله لا يدل على الاستعجال في الصلوة لا
 يستلزم الاطلاق بالجرى بل يحتمل على القدر الواجب بيدى العين مستجلا لا يحسن للعلم على ما لا
 لحذ لا مة وبنحوه على ذلك من فواخذ من جهل ما يشاهد له ما يراه باقتضاء ذلك ان الاجل ان كان
 لا رطل الحمار في الدرع وكل الذئب ان يشتد به فاعلى جوار تكليفه ذلك وقال الفاضل المقدس الارزق
 في شرح الارشاد للفظه بالجملة كل من فعل ما هو في نفس الامر ان لم يعرف كونه كذلك ما لم يكن عال انسيه
 يتت اعلم حتى لو اخذ المسائل من غير اهلها بل لم يراها من احد فله انك ذلك وفعل فانه يصح ما فعله
 كذا باقي الصلوات وان لم يراها فاعلى عن اربنا فانه يكلف ما اعتقده دليله لصلواته الى المم وان كان
 كذا فوهم من كلام منسوب الى الحق فيلزم التعديل وفي كلام الشارع اشارات الى عمل مدعيه العلم
 بالجرى واللاء مع عدم العلم عنها ووجه حجج من الموقض مثله قوله لها دعين فاعلى في البيت الاصل
 فانه يدل على انه لو فعل كما يصح مع انه ما كان يعرف في وجه من شئ ركنه ففعلنا ما حشد مع
 العلم والشريعة السمية السهلة تقضيها ما وقع في ادراك الاسلام من قولهم مع الكفار من الاكفاب
 قولهم بالاشادة وكذا فعل الامم مع من قال بهم ما يصح ما يقين تمامه وكذا جميع احكام اصولهم
 والتمام وجميع المسائل فلو اعطى ركنه ثلاثين مع عدم العلم اصح فتأمل وان حفظ الله واسبق وجه
 المدارك ما يراه في وجه اخر بات البتة التي ما رأت الا اولها مع فرضها متعبد بالدين الحق
 الغير اذا بلغت فتعجب عليها جميع ما يجب على من من الكلفين على ما هو المشهور وعند الصحابة
 مع انها ما تعرف شيئا تكفيها مثل الصلوة على ان محققها العدالة في غاية الاشكال وقد لا
 يمكن لها انهم الاصول بالتقليد فكيف بالدليل وعلى ما ترى انه قد ذهب على اكثر الناس من الرجال

الرجوع الى الحقيقة
 تقدير وجوبها كما يجب عليه

فعله

الدنيا وحدهم ثم ينزلها بل على ما هي عليه الا بعد للعلم منه وبالجملة هذا الظن وكذا لا ينبغي من الحق شيئا ولا على الاعقاب به انهم امنوا وقالوا الفاضل المراسي في الذخيرة بعد ان ذكر شرط لكل واحد من ما قلناه وعند من ما ذكره منظوره في مخالفة القواعد المعروفة بالدليل وليس المقام على تفصيل انما ذكره يمكن ان يكون اجزا لان احدا جامعان ان حصل في الوقت والآخر في غير الوقت فلا يخالف انما هو العقاب او لا يتحقق احدا في حق العقاب دون الآخر على الاول يثبت العلم لان استحقاق العقاب انما يكون بالاعتناء بالامور بعد على وجهه وعلى الثاني يلزم خروج الواجب من كونها واجبا ولو انفس هذا الباب يخرج في كل واحد من افعال الصلوة ويفضي الامر الى ان يقع التكليف وهذه مقصودنا في الاصول في هذا الاجزاء عليه ومعلوم من هذه ضرورة وعلى الثالث يلزم خلاف العلم لاستمراره في المراتب الاختيارية الموجبة للملح والذم وانما حصل صيانة الوقت وعدمه بغير من الاتفاق من غير ان يكون لاحدا من انما ضرب من الفعل والشيء فيجب مدخلية الاتفاق في الخارج من المصلحة في استحقاق الملح والذم فاصدقنا البرهان وعليه اطلاق العلم في كل زمان وانما الاشارات التي ذكرها في كل زمان فاعلم انما لا يتحقق العلم عليها والتعويل ليس المقام على التفضيل هذا ظاهر التحقيق وان كان الاشكال منه في ظاهره وانما انتهى ولا يخرج هذا الحق الصدق الشريف بانما اختار الثاني فنقول انما لا يستحق العقاب على من مراعات الوقت لعدم علمه او جوبهنا عدم تكليفه انما لا يستحقه تكليف الفاعل وانما الصلوة مع شرطها العلم من طمأنينة فقد فعلها وهي الواجبة عليها وانما ثبات علمها ان كان كاهانها من يجب على الثاني انما في الوقت في فرض انه علم فيه ان العلم منه الصلوة بغير العلم بوجوبه في الوقت فهذا وان ان بالصلوة في وقتها وكذا لو كانت بشرطها او الشرط يعلم بعدم شرطه فيجب عليه الاتيان في الوقت لم يعلم فيه ان العلم منه الصلوة بشرطه بذلك الشرط ولم يد على هذا الاستمرار وليس انما القضاء فهو فرض مستأنف لا بد من النظر في ايلها انما وجوبه عليها او على واحد منها لا يتحقق والاولا قوله ولو انفس قلنا هذا بمعنى ان يكون كل واحد من افعال الصلوة الذي لا يعلم التكليف غير مكلف بالاستحالة تكليف الفاعل وهذا لا مضادة فيه بل هو مقتضى قوله في العلمية هذا مع فرض الجمل بان يجب عليه السعي الى معرفة الصلوة بشرطها ولو كانا موافقا بحيث يحصل التقاطع او الظن بان لا يوجب عندئذ وانما الوضوء انما يعلم بوجوب السعي ركعة تركه وانفس في صلوة تامة

هذا هو الوجه

الشرط والاركان خاليه من الفاسد والاخر علم ايضا كذلك وتركه وصل مع فوته بعض الشرط مثلا لقلنا الاول معاقب على ترك السعي لا على ترك الصلوة لا يتا نه بها وليس السعي بالمرتبة من شرطها بل هو خارجا عنها لان فرضها كذلك وفرضها شرطها وان المكلف لم ين المطلب منه الصلوة الشرطية فيجب ان لا يتركها في الواقع وانما الثاني فيحاش على ترك السعي وعلى الايتان بالصلوة لا بد من العلم بوجوب السعي ليعلم الشرطية غير انما بالصلوة انما ترك السعي واستمر بها بشرطها لو كانت بهذا مطابقة للواقع فلا يبعد في عقابها لا ينفعنا ذلك انما تأملت فانكناه يجوز لنا اختيار الشق الاول مع فرض العلم بوجوب السعي انما يريد بالعقاب مطلقه اى مؤله كان على ترك السعي او على تركه وترك الصلوة واختارنا الشق الاخير انما يريد العقاب على تركه بغير مؤثر مدخلية الملح فنقول انما استحق الملح لا يجل ما علة علم وهو الصلوة لا يتحقق العقاب لان انما هو العلم منه وان لم يعلم بالطلب لا يقال انما لا يتحقق العقاب على تركه انما لجملة بل من انما يتحقق الملح وعدم استحقاقه بان يكون كذا لا يتحقق عليه العقاب في حق عليه الملح الا ترى ان تارك الزنا من غير قصد القربة لا يتحقق العقاب ولا يتحقق الملح فثابت الامر ان يكون الجهل بملاحظات الوقت المصلحة فيها على قوابل المراسي الذي ياتي الوقت وصل فيه لا الثاني في تقريره بغيره بغيره والاركان بفعل واحد قوله قابل للتداول فيشكل الاعتماد عليها وانما قيل ان كان قول الثاني من غير مفارض باعث عليه سبب الاشكال الاعتماد والتعويل فيشكل الاعتماد على شيء والتعويل وان كان هذا من مفارض فلا بد من بيان تعليقه التعويل والحق ما ناله هو به وهو الذي انما قد سمع ظاهر التحقيق وجعل النظر في بقاءه يعطى ما افاده الفاضل المتقن من القواعد انما من ان المقام مطح الانظار انما هو كالمسألة او قول للمناقشة فيه مجال كاستحقاقه بعد ذلك بتفصيل التحقيق الجمل في الدرد الجنبه بعد ان نقل عبارة الفاضل المراسي في الرد على المولى المقدس في الرد قال لا يجوز عليه او لا انه بعد قيام الدليل على معدنية انما هو كالمولى لا معنى لهذا الاستبعاد وثابتنا ان الملح والذم على هذه المراتب الاختيارية انما هو من الله تعالى استواء ما فيه منوع ان المراتب الاختيارية لا ترجب الملح لثابتها بل انما ترجب ذلك لو انفق الامر وعدمه اتفاقا او تفيدا وجند في حقها قلنا من قيام الدليل على صحة عبارة الجاهل فاضاها في الوقت فانها

الصلوة قوله

عليه السلام كما هو الظاهر في الاصول لا يحد منه بل هو كالمولى

كلما التفت في دفعه وعند الجاهل

تقع عبادة مضاف صلواته الوقت وتكون حركته موجبة للمدح بخلاف من لم يصادف فانما تكون
 موجبة للذم لعدم المضادة وثالث ان الغرض من التكليف الايمان بما كلف به حسب الامر بعبادة
 صلواته الوقت يصديق عليه انه اتى بالماوريه وامثال الامر بيقضي الاجراء واما انما يتقوض
 بما وقع الاتفاق عليه ضار ونقص صحة صلوة الجاهل بوجوبه التقصير عما مع كونه غير
 مطابقه للواقع فاذا كان الجاهل عذرا مع عدم المطابقة فبالاخر ان يكون عذرا معها انما قول
 ربه اما الا فاما الاستبعاد في مقابلة الدليل وان كان في غير محله الا ان الادلة كما عرفت متعارضة
 من الطرفين متصادمة والحاجا بين وادلة عدم المذورية اصح وكالات واضع مقالة واضع
 واكثر عددا واظهر بان الاصح وقد عطفها الدليل العقلي الذي اشار اليه الفاضل الشافعي
 اليه وهذه الاخبار والبرهان استند اليها الفاضل المقدس غير مكافئة لتلك الاخبار من جهة
 فاستبعد المصير اليها في محله فلا بد من في تاريخنا وتطبيقها مع تلك الاخبار واما ثانيا فانما
 ادعاه من ان الحركات الاختيارية توجب المدح لموافقة الامر وعدمه سواء كان اتفاقا او
 غير مسلم كما اشار اليه نازح الانوار الانتفاضة لا دخل بها في استحقاق الثواب والعقاب ولا ريب
 ان الاعمال انما تصح بغيرها بالبنات وبنية القربة والتقرب شرط في ترتيب الثواب ولهذا
 ان من اتفق وضعه في بناء من تساخا لكونه جنتا او في الارقت للمعية فيها الفعل لا يحكم
 بارتقاء جنتا بعد استحقاقه الثواب المقر للاعتناء السجدة وكذا اذا قصد الرياء او مجرد البر
 وح فكيف يمكن ادعاء ترتيب الثواب على مجرد وضع الفعل وان وقع اتفاقا ومن ذلك ما نقل في
 ومن صادف صلواته الوقت يصديق عليه انه اتى بالماوريه وامثال الامر بيقضي الاجراء
 فان الايمان بالماوريه وامثاله انما يتحقق بوضع معنية الاستئصال ونقصه والابتنان به من
 حيث انه ماوريه لا يتم وان صادف ضرا من الاتفاق كما عرفت واما نقضه بعبادة صلواته
 مع كونه غير مطابقه للواقع منع المطابقة اولى فقيه انه حكم خاص خرج بدليل قياس غير
 عليه ليس في محله والاستدلال بمثل هذه الاروية الاعتبارية من مثله عجب لا يقال لبي
 ثم الدليل العقلي على عدم استحقاق الثواب لما جاز تخصيصه سيما بالنقل لا بالقول والدليل العقلي
 انما دل على عدم استحقاق الثواب لاعتلى عدم جواز فترتيب الثواب في بعض المواضع المخصوصة فضلا

والله اعلم

ان الله سبحانه وتعالى لا ينافيه ثم ان القول المقدس قدس من لم يكلف بما ذكره فانه يجب حكمه الملقوق
 في الغرض الى المحدثين في الاصول فقال في طرح قول العلامة ويجب معرفته وجب افعال الصلوة
 اعلم ان الذي تقتضيه الشريعة السهلة والاصل عدم الوجوب على التفصيل واطن انه يكون الفعل على
 ما هو المأمور به في الاخبار وامثاله اليه خصوص في مسائل الحج اذا تظاهرت الغرض بعبادة على
 المتفاداة بالادلة واما كونه على وجه الوجوب فلا غير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به بل الظن
 عدمه فلا يتم الدليل بان فعل الواجب على الوجه المأمور به متى وقع على المعرفة وللعلم بغيره لبيان
 بالماوريه على وجهه فيبقى على عدمه التكليف وعلى تقدير تسليم الوجوب لاداء المطلقان على
 تقدير عدمه خصوص الجاهل والغافل عن وجوبه وعن الذي اخذه بدليل مع كونه في ظرف عدمه
 وكذا المقلدان لا يجوز تقليده ولا خفاء في صعوبة العلم الذي اعتبره سيما بالنسبة الى النساء
 والاطفال في اذليل البلوغ فانهم كيف يعرفون الجهد وعذلة المطلق والوسايط مع انهم
 ما يعرفون العدالة من غيرهم اياها واخذهم عنهم فرع العلم بعد انهم ومعرفة العدالة ما يحصل بها
 الاعتراف المتعارف والواجب انهم الآن ما حصلوا شيئا وليس بمعلوم لهم العمل بالاشياء بان فاعلم
 مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة بل لا بالعالمين ولا بالعاشرة وتفتقهم ذلك كله بالدليل لا
 صعوبته مع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ على الظاهر بل بعد ايضا لعدم العلم بالتكليف بها
 نعم يمكن فرض الحؤول في بيع التكليف ولكن لا يكون والمراد ما لا يحصل انه لا دليل على
 ان يكون ناجما ما وصي به معلوم في بل طين انه يكلف في الاصول الى المطر كيف كان ولو بدليل
 ضعيف باطل او تقليد كذلك كما مرت الاشارة اليه وعدم نقل الاجاب من السلف بل كانوا
 يكفون بجهل الاستعداد وفعل صورة الاجاب ومثل تعليم النبي م الاعراب مع ان الصلوة معلى
 اشتمالها على ما يحصى كثر من الواجبات وترك المهرات والمندوبات وكما سكتهم من عن احكام
 في ذلك وبالجمل الى ظن ما قوي على ذلك من الامور الكثيرة وان لم يكن كل واحد منها دليل
 فالجوع مفيد له وان لم تحرف في الاكل كله وانما سكن الوجوب على الغايم المتكبر العلم على ان
 الشرط على ان دليلهم لوم لعله على وجهه القصد حين الفعل وانه غير واجب اجماعا على ان طين
 لا يفتي من الحق شيئا لتعليمك بطلب الحق والاحتياط ما استحدثت استقوت في موضع اخر

او رسول

٥٦٣
 وجوبه على المحدثين في الاصول
 وجوبه على المحدثين في الاصول

انه يكفي في الاصول مجرد الوصول الى الحق وانما يكفي ذلك لعمدة العبادة المشترطة بالقرينة من غير اشتراط البرهان ولا حجة على ثبوت الواجب جميع الصفات الثابتة بالسلب والاثبات
 الامامة وجميع احوال القرب يوم القيمة بل يكفي في الايمان اليقين بنبوت الواجب والحق
 والصفات في الجملة باظهار الشهادة به وبالرسالة والامامة وعدم انكار ما علم من الدين
 بالضرورة ويلزم اعتقاد سائر المذكورات في الجملة هذا ظني وقد استفدت من كلام منسوب
 الى افضل العلماء وصد الحكما بغير الحق والشرعية ومعين الفرقة الناجية بالبراهيل العقلية
 والبقية على حقيقة مذهب الشيعة الاثني عشرية وما يتبعه الشريعة السهلة السمحة ان
 ثبت ما رأت الادوية بما خرجها من عقدين بالدين الحق تكليف غير اذا بلغت شعاعها
 جميع ما يجب على غير هاتين المكافين على ما هو المشهور عند الاصحاب انهما ما عرف شيئا تكليف
 يمكنه تعلم كل الاصول بالادلة والفرع من اهلها على التفصيل المذكور قبل العبادة مثل الصافي
 على ان تحقيقها العقلية في غاية الاشكال وقد لا يمكن لها انما الاصول بالتقليد وكيف بالادلة
 وعلى ما ترى انه قد صعب على اكثر الناس من الرجال والنساء جدا فمما ينبغي من التيسير على ما في
 الاسباب للملازمة وبالجملة هذا ظني ولكنه لا ينبغي من الحق شيئا من شيء لا غائب به انما
 انتهى ملخصا وادري عليه ولا اناسد لا لعل الاصل غير سديد بعد قيام الدلائل الكثيرة على صحة
 طلب العلم وانه لا يبع الناس البقاء على الجمالة وثاني ان ما ارعاه من صعوبة العلم الذي
 سبغ في النساء والاطفال في ارايل البلوغ واستيفاد معرفته الجهد وعذالته المتوقعة على
 معرفة الشائع المتقدمة عليهم فيه اولا ان الواجب عليهم بذلك الجهد بحسب الامكان والمقدرة
 في معرفة من يجوزوا اخذ عنه ومعرفة عدله كما انه يجب عليهم في معرفة احكام الصلوة والجمعة
 والاجرة ان الحكمة في تفرين العبي قبل البلوغ على الصادرة انما هو لتيسير الامر عليهم وايضا انه متفق
 معصومته معرفة واجبات الصلوة وتوقيتها واحكامها وشروطها فان العلم بصعوبة معرفة
 ذلك في ارايل البلوغ يتما مع ضيق الوقت عن التعلم وثالثا ان الاخبار التي اشار اليها انما
 هي مفاهيم وغايري ضعيفة لا تكافوا الاجتهاد الدالة على عدم العذرية فانها لا تصح
 واكثر عددا واصرح دالة وانفع مقالة واشهر بين الاصحاب والاعيان ان الكفاءة بصلوة نفس

نبينا محمد

الامر بغير من الاتفاق قد عرفت ما فيه ضامنا انه ليس كل جاهل يجب عليه التعلم ولو
 فرض كونه غافلا فهو معذور وهذا مع ان النبي صلى الله عليه وآله والعقلاء اكثرها المش على طلب العلم
 وجوب التقفد في الدين وانه لا يبع البقاء على الجمالة فكيف يكون الجاهل معذورا في جملة
 مع كون غير غافل واعلم ان السيد السند في المدارك استشكل ببقاء تكليف الغافل ثم قال الحق
 انه ان ادركا يكون الجاهل كالتامد انه مثله في وجوب الاعادة في الوقت مع الاختلال
 بالعبادة فهو حق لعدم حصول الانتفاء الحقيقي لعدم بقاء المكلف تحت العزيمة وان ارادنا
 انه كالتامد في وجوب العقلة فهو على طلائه شكل لان القضاء فرض متناهي في وقت
 على الدليل فان ثبتت معط او في بعض الصور ثبت وجوب الاعادة وان ارادنا انك التامد
 في استحقات العقاب فشكل لان تكليف الجاهل بما هو جاهل به تكليف بما لا يطاق نعم
 هو مكلف بالبحث والتفريع قضاء العقل بوجوب ما ينافي به كنه الانه ذلك المحمول
 كما هو واضح وقال صاحب الزخيرة بعد نقل هذا الكلام وبالجملة الظاهر ان التكليف متعلق
 بمقدورات الفعل كالنظر والبصير بالعلم والالزم تكليف الغافل او التكليف بما لا يطاق
 العقاب يترتب على ترك النظر لكن لا بعد ان يكون متقنا لعقبات التارك مع العلم ولا
 يخفى انه يلزم على ذلك ان لا يكون الكفار مخاطبين بالاحكام وانما يكون مخاطبين ببقاء
 الاحكام وهذا خلاف ما قرره الاصحاب وتحقيق هذا المقام من المشكلات والفرض العقلي
 متعلق بما لا اعادة والقضاء وهما بيان في المسئلة المذكورة بعلوم الاخبار والسابقة
 انتهى ما ورد على صاحب المدارك المنع من تسليم كونه الجاهل مطغافا ولا كيف والحق انما
 ان كثير من الجهال بل اكثرهم يعلمون انهم امرية مجرم وانهم صا حيا للشرع وانه لا بد من علم
 فيما امر به والامتناء عما نهى عنه ويعلمون ايضا بالضرورة مثل وجوب الوضوء والغسل والتيمم
 والصلاة وغيرها للشرع القاطنات التي لا ترقن ما هيها الا من قبل الشرع لكونها وظيفة
 ويعلم انه لا بد من المعرفة بطلب العلم الواجب على كل احد من المسلمين والمسلمات فلا ريب
 يعلم جميع ذلك بالاشاع والتفكير وملاحظة افعال المسلمين وانما هو فيكون عالما
 اجمالا والعلم الاجمالي يخرج عن العقلة والعرفية التيقنا لا تسمى الموتى اذا وقع اليه

هذا
 الحكم على من لم يدر
 غير ذلك من الناس
 وجوبه
 الناس

طوبى له وادع بكلمات كتب فيها فيه واعلم بأنه لو ترك شيئا من ذلك لحاقه فلم يمت به العبد
ليرفعه فلا شك أن العقلاء يدعون به ولا يقولون انه غافل بغير تكليف نعم لو فرض ان هذا هو الحق
قابلية هذا العلم الاضاهي فلا يربى في عدم كونه مكلفا لما هو في حقايقه ولا ناسل احد الشيعة
في ذلك فضلا عن نفيها عنهم وثابتنا ان المبدأ انه كالعلم في وجوب القضاء في الموضع الذي يجب
فيه قضاء ما فات منه نقوله وهو مشكل فيه ان الدليل هو عدم حصول الامتثال المعقبي لبقاء
المكلف تحت العدة سيما على القول بان العبدات اساي للصحة ويتماها لا حظ ما دل على
اشراط قصد القربة فيها مضافا الى اطلاق الاخبار **اقول** والاحتمال اني اشار اليها المولى في
الارد بيلي قد ترجم في جملة اخبار في موضع شرف في الحج والاحرام والصلاة والحدود والنجاسات
وغيرها والذي رقت عليه منها ما رفته الشيخ الطائفة في التهذيب باسناد صحيح عن احمد بن
بشير عن ابي عبد الله قال جلد رجل يلبس حتى يدخل المسجد الحرام وهو يلبس عليه قميصه وثوب
اليه الناس من ابي جعفر فقالوا اشق قصصك واخرجه من جلبك فان عليك بدنه
عليك الحج من ابي جعفر وكبارهم الى الحج فثابتنا ان هذا وجب ناسد خلقه ارجع
نقله على باب المسجد فبكره استقبال الكعبة فليكن الرجل من ابي عبد الله وهو يذيق شعره
بغير وجهه فقال له ابر عبد الله ما اسكن يا عبد الله فلا اكله وكان الرجل عجميا فقال ابو
عبد الله ما نقول قال كنت رجلا اعلم بيدي فاجعته على نفقه فحسب ما جع لراسل اهل
شيئ فافترق مني لا ان اشق قصصك وانتم من قبل رجلي ولت حج فاسد وان عمل بدنه فقال
لي متى لبيت قصصك بعد ما لبيت امر قبل قال قبل ان ابي قال فخرجه من راسك فانه ليس
عليك بدنه وليس عليك الحج من مقابل اي رجل وكبارهم الى الحج فثابتنا ان هذا وجب عليه المديونية
ولا على المطم من رجبان احد هما انه صرح بمقتضى الجاهل لم يقوله اي رجل وكبارهم
بجملته وثابتنا ان هذا الخبر من صحة ما فعله السائل قبل لقاء الامام مع الامتثال
الاحرام والتلبية ونحوها مع اخبار السائل بأنه لم يزل احد من شي من الاحكام اليه اني بها
وما رفته ثقة الاسلام والشيخ في الكافي والتهذيب من زاده في الصحيح عن ابي جعفر قال ليس
ثبنا لا ينبغي له البسه وهو محرم ففعل ذلك ناسيا او ساهيا او جاهلا فلا شيء عليه ومن فعله

سقط عليه دم وفاد في التهذيب او اكل طعمه الا ينبغي له اكله او شربه او قلم ظفوه
او خلق راسه ومن سلة جميل عن بعض اصحابنا عن ابي بصير في رجل نسي ان يحرم امرأته وقد
شهد المنا سلة كلها وطاف وسعى قال فخره يدينه اذا كان قد نوى ذلك تقدم جهة
له عمل الخبر وما رفته في الكافي عن ابن عمار عن ابي عبد الله في حديث قال سئلت عن رجل
وقع على امرأته وهو محرم قال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان لم يكن جاهلا فعليه سوق
بدنه وعليه ما يحرم من قبل الحديث وما رفته في الكافي عن زاده قال قلت لابي جعفر من رجل وقع
على امرأته وهو محرم قال جاهل او عالم قال قلت لابي جعفر من رجل وقع على امرأته وهو محرم
وما رفته في التهذيب عن ابن عمار قال سئلت ابا عبد الله عن رجل وقع على امرأته فقال
كان جاهلا فليس عليه شيء ولكن لم يكن جاهلا فان عليه ان يسوق بدنه ويغفر له ما فعله
للساكن ويرجع الى المكان الذي اصابه ما احبب الله له من قبل وما رفته في
عن سلة من محرم قال سئلت ابا عبد الله عن رجل وقع على امرأته قبل ان يطهر طواف النساء قال
ليس عليه شيء فخرجه من ابي جعفر فثابتنا ان هذا وجب ناسد خلقه ارجع
نقله على باب المسجد فبكره استقبال الكعبة فليكن الرجل من ابي عبد الله وهو يذيق شعره
بغير وجهه فقال له ابر عبد الله ما اسكن يا عبد الله فلا اكله وكان الرجل عجميا فقال ابو
عبد الله ما نقول قال كنت رجلا اعلم بيدي فاجعته على نفقه فحسب ما جع لراسل اهل
شيئ فافترق مني لا ان اشق قصصك وانتم من قبل رجلي ولت حج فاسد وان عمل بدنه فقال
لي متى لبيت قصصك بعد ما لبيت امر قبل قال قبل ان ابي قال فخرجه من راسك فانه ليس
عليك بدنه وليس عليك الحج من مقابل اي رجل وكبارهم الى الحج فثابتنا ان هذا وجب عليه المديونية
ولا على المطم من رجبان احد هما انه صرح بمقتضى الجاهل لم يقوله اي رجل وكبارهم
بجملته وثابتنا ان هذا الخبر من صحة ما فعله السائل قبل لقاء الامام مع الامتثال
الاحرام والتلبية ونحوها مع اخبار السائل بأنه لم يزل احد من شي من الاحكام اليه اني بها
وما رفته ثقة الاسلام والشيخ في الكافي والتهذيب من زاده في الصحيح عن ابي جعفر قال ليس
ثبنا لا ينبغي له البسه وهو محرم ففعل ذلك ناسيا او ساهيا او جاهلا فلا شيء عليه ومن فعله

فذلك بما اتفق عليه المؤمنين من ان الزعم له من الحجب والمناظر وبيان الحق وكذلك الحسن والحسين
 ما اتفق من معتدلة من زيد وكذا اعتقادهم وانصارهم كما لا يخفى على المتبحر للسبب والقصد وما اتفق
 لاحكام امير المؤمنين واصحابه وانصاره وشيعته مع معارضة لهم من الكلام الحسن القليل وبيان
 الحق بالبراهين والادلة ويمكن الحجاب من جميع ذلك اما الادلة لانه لا يخفى فعل غير المعصوم
 فلا ينافي الاخبار الصحيحة المتظاهرة المتواترة الدالة على الوجوب وترجم الاممهم على
 مثل ادراكي بسبب ترك التوبة وعدم الانذار به لا يدل على عدم الوجوب بل العاجي وانما لم
 للترجيح من الاراء بالترجم والاستغفار كما لا يخفى واما ثانيا فلان بعض من ذكر انما ترك التوبة
 في الظاهر والمبالغة والارجاع عدم وجوب التوبة في ذلك كما ياتي الكلام فيناشم ومقتضى ان التوبة
 صانها العرف بها ولعل من ترك التوبة من ترك التوبة من تركه وثوبه وعدم رجوعه الى الله والى الخدم
 اخر انما يملك فيكون معلوم معهما باعتقادهم وان اتفق ما اتفق من ذلك عرف الحجاب بما اتفق
 لبعض المتفق ان الامم عرفت بتكليفه وعرف بالاحكام من غير ما يجله فيه الوجه الذي يمكن
 وقربا على الحاشي لا تعارض الاخبار والمتواترة المكية الدالة على وجوب التوبة انما من اعظم
 الواجبات وتركتها من اعظم الحرمان كما لا يخفى الظاهر من اطلاق الادلة المتقدمة الدالة
 على وجوب التوبة اجل حكمها بالنسبة الى سائر الاشخاص في سائر الازمان بعد تحقق وقوعها
 مع النسبة الى الانبياء اذ الادلة العقلية والنقلية من كتاب وسنة جارية في ذلك التزم
 وجوبها ظاهرا للاحكام الواقعية على النبي في مقام التوبة وانه يجب على الله ونفع الاذي عنه
 كما يرشد اليه قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وانه تفضل فابلقت رب
 والله يصحك من الناس بعد تسليم قايمة خروج الحج وعرضه موضوع المسئلة على ان في سائر
 امثاله من مدالة المناقابين والتفكير والمشاركة كفاية في ذلك ولو حصل المرجح بعض المقام
 من الضرر بسبب من الاسباب وجب على كل احد عدم التوبة بتماما كان غيره وبذلك على ذلك
 مضانا الى ما تقدم ثاراه الصدوق في حاشي الاخبار باسناد معتبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال سمعت ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق يقول عليك بالحققة فانها سنة لراعي الحق
 الى ان قال ذلك رسول الله كان اذا اراد سفره اذرى بعير وقال له اعرني ديني بعدالة الناس

فهم وجوبها على سائر الاشخاص
 وعلم من جازف في موضوعها

واجب من الحجاب التوبة

كما اعرني باقامة التواضع ولقد اذنه الله عز وجل بالحققة فقال ادفع بالحق احيى احسن فلما اكد
 بدينك وبينه عدالة كانه يري حليم الحديث وفي الكافي عن الصادق ع في قوله ادفع بالحق
 احسن قال الحق احيى احسن بالحققة الحديث والتواضع فيما ان الخطاب في الآية للهي من عن ابي بصير
 قال قال ابو عبد الله ع التوبة من ذنبي الله فلا عاي والله من ذنبي الله فلا عاي والله من ذنبي الله فلا عاي
 من معانيها العير انكم لتسارقون والله ما كان اسر قوا شيئا ولقد قال الامام ابي بصير رحمه الله ما كان
 سيقما لعل استهادهم بالآية الاولى على الحقيقة ان التوبة وهي اظهر خلاف الحق
 لغرض من الاعراض الصحيحة جارية كما في هذه الآية وفيه القول الى ان سمع من القائل ع
 باعتبار انه امر به ولعل ينسب الى الامر كما ينبغي الى افعال ولعل الاستشهاد بالآية الثانية
 ان ابراهيم م الذي يلقه من القلب ويحبه من عباد القوم وعبادهم وللانصاف توبة وانه كان
 ببعضهم من عبادهم ولما جازهم فلم يظهر ذلك لغيره وبقية ذلك بالتوراة المذكورة وقد
 الصدوق في العلل عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر يقول لا خير فيهم لا توبة لله ولقد قال
 يوسف ايتها العير انكم لتسارقون ربنا سرقوا وفي الكافي عن الحسين بن الحسن قال سمعت جعفر
 يقول جاء جبرئيل الى النبي ع فقال له انك تترك السلام ويقول لك دار خلقك ومن جديبا
 السجستاني عن ابي جعفر ع قال في التوراة مكتوب فيما ناجى الله ع به موسى ع يا موسى الكرم مكنو
 سري في سريرك واظهر في علانيتك الدلالة عني لعديدي وعدوك من خلقك ولا تسب
 عندهم باظهارهم سري فليس لك عدوك وعددي في بيتي وعبد الله من سنان عن
 الصادق ع قال قال رسول الله م اعرني ديني بعدالة الناس كما اعرني باداء الفرائض
 الظاهر من الاخبار المتقدمة وجوب التوبة مع تحقق موضوعها في جميع الازمنة والامكنة
 والبلدان والشر في ذلك ما عرفت من ان الحكم في وجوبها ليس دفع الضرر بالنسبة اليه فقط
 بل بالنسبة الى سائر اخر اند في الدين فربما كان في بعض البلدان شوكه وتسلط للمؤمنين
 فاذا لم يتقوا من المخالفين فيها مطمئن من عرض الضرر لهم حصل الضرر على غيرهم والضعفاء
 واخذوا البر في عذابهم السقيم سيما اذا عرفت ان ذلك مذهب الشيعة وشعارهم كما ترى
 من ابتلاء الضعفاء والفقراء في هذه البلدان بسبب ترك التوبة في بلدان الجور والظلمة

المراد

فهم وجوبها على سائر الاشخاص
 وعلم من جازف في موضوعها

المراد

بعد تحقق من صحتها واجبة في جميع الارضه ولا يمكنه ان يحصل الشك والاسهله على قيام قائم الخدم ويبدل على ذلك مضاعفا الى ما تقدم ما رواه الكليني في الكافي والبرقي في الخامس عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال كل عاقل هذا الامر كان اشد للتيقن ومرواه الطبرسي والصدوق وعلى بن محمد الخزاز في الكفاية عن الرضا ع في حديث قال عنه لا ايمان لمن لا يقينه له وان الكرم عند الله اعلمكم بالتيقن قبل باري رسول الله الى متى قال للقيام القائم فمن ترك التيقن قبل خروج فاعيننا فليس منا الحديث وفي تفسير العياشي عن الفضل بن الجواد في حديث قال فيه مسئلة عن قوله فانما جاءه بعد في جملته وكان قال رفع اليقينة عند الكشف فاستقم من اعداء الله قد عرفت وجوب التيقن بهذا اذا من الضرر على نفسه ولو كان على غيره من المؤمنين لم يبدل على ذلك ما رواه الصدوق في الخصال عن الامم عن الصادق ع في حديث قال فيه ولا يخل مثل احد من الكفار والضايق في التيقن الا ما قبل ان يسل في فساد ذلك لا يخفى على ولا على اصحابك وفي تفسير العسكري ع قال لا يبرأ المؤمن من التيقن من افضل الاعمال يصون نفسه واخبره عن العاقل بن قال وقال الحسن ع ان التيقن يصلح له ما اتمه لصاحبها مثل ثوب اغارته ان تركها اهلك امة تاركها شريك من اهلكهم قال وقال جعفر بن محمد استعمل التيقن بيئانه الاخوان وعندهم في حديث قال فيه الا فاعلم فرائض اعملكم بعد نرضي حوائش وعلاوه اعملكم استعمال التيقن على انفسكم واموالكم ومعارنكم الظاهر من عمل جملة من اساطير الامم هو رجحان ترك التيقن فيما اذا توقف اظهار الحق ومعرفة واعلاء الكلمة وبطلان مذهب الحق الفير على ذلك وهذا هو العهد في كتابه الكتب واما في الاونة والبرهان على ائمة مذهب الحق البين واعلاء كلمة الدين وتبشيرا وكان النبي بنين حل بطلان مذهب الخالفين وذكر مطاعن ومثالب الخصوم الاولين كما فعل ذلك جملة من اساطير الفرق المحقة ورؤساء الطائفة المحقة ويرشدنا في ذلك عمل جملة من الائمة ذلك في مقام يستلزم التيقن فيه خطأ المذهب كما عمل بمقابلة الحق من الائمة الجور وعدم اليقن والمصلحة لم كما فعل ذلك اخر الحسن بل امير المؤمنين روى ثقة الاسلام في الكافي عن زكارة في الصحيح قال له في سبع المحققين تيقن فقال ثلاثة لا يتيقن منهم احدا سرب السكر وسبع المحققين ومئة الحج قال زكارة ولم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا ائمة

هذا هو من اخبار التيقن

في وجوب التيقن على المؤمن في حفظ النفس

في رجحان الاحتياط في حفظ النفس على الاقدام في الدنيا والآخرة

في عدم رجحان الاحتياط في حفظ النفس على الاقدام في الدنيا والآخرة

احدا لا يخفى به هذا المحقق اخبارا في الباب تاتي في باب الوضوء ان شاء الله تعالى ولا يخفى ما فيها من الاشكال وقد تحقق الاحتياط في الاشكال المذكور بوجوه الاول ما قسم به زكارة وهو انه غاية ما قاله لا يتيقن فيمن ولم يقل لا تتقوا وهو اعرف بما يجب عليه وقيمانه لا ينطبق على سائر الاخبار ومنها ما رواه في الكافي عن الصادق ع قال لا دين لمن لا يقينه واليقين في كل شيء الا في البينة والسمع على المحققين الثاني ان ذلك لما كان معلوما من مذهب اهل البيت لم يكن رجحا لاستعمال التيقن فيه وفيه ما لا يخفى من الوهم والصور فانه اذا ثبت على ترك التيقن ضرره وجوب التيقن فيه وان كان معلوما ويجوز كونه معلوما من مذهب اهل البيت لا يرفع وجوب التيقن بل يتركها ان يكون المراد لا يتيقن فيها احدا من السليغ الخوف على المال وان لم يقد ادق مشقة احتماله وانما يجوز التيقن في ذلك عند الخوف الشديد على النفس والمال ولا يخفى ضعفه ايضا ان هذه الاخبار الثلاثة لا يقع فيها الانكار من العامة غالب الامم لا يمكن من متعة الحج مع انه يمكن اخذها بحيث لا يطالع عليها المخالفون اصلا لان الغير لا يطالع عليها احد واكثرهم يحرم الحمر بل كلهم على ما قيل الا القدر الذي لا يسكن ومن خلق خصه وعسل عليه فلا انكار عليه وافضل اولى من السمع على المحققين عند اخذ المال في هذا ما رويك تمام الكلام في ذلك في محله انتم هل يستلزم في وجوب التيقن كون الضرر المخوف شديدا معتداه ام يجوز التيقن فيما اذا كان الضرر المخوف يسيرا نادرا الظاهر الثاني في الادلة السابقة ربما احتمل الاول استنادا الى الخبر المتقدم بناء على الاحتمال الثالث في ما لا يخفى الا انه يمكن ان يقال ان الاطلاق في الاخبار المقدمة محمول على افراد الغالبية الشرعية ويصح ما اذا كان الضرر شديدا لا يحتمل مثله واما اذا كان ضررا يسيرا يحتمل مثله عادة بلا مشقة فلا يبعد في ارتفاع التيقن بذلك كما اذا من الجار بالزنا او شرب الخمر وامكن دفع الضرر المخوف منه بشيء من المال يحتمل عادة فلا يبعد في وجوب بذله المال وعدم ارتكاب ذلك الامر العظيم الخطير يجب على الفقيه التيقن في الفتوى بان يفي بما رآه العامة تيقن ناسيا بالائمة الظاهر من استناد الامم الاخبار المقدمة والاطلاق لا يدل على ذلك ايضا ما رواه الكشي في رجاله استنادا عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله ع ان احدني السجدة فيجوز للناس يستأثرون فان لم

استعمل التيقن

في وجوب الاحتياط في حفظ النفس

لم يقبلوا فيه واكره ان يجيبهم بقولكم وما جاء عنكم فقالوا لما نظرنا علمت انه من قولهم فاجهرهم
 وبعدها برسم الفخري عن ابي عبد الله عليه السلام قال بلغني انك تعتقد في الجامع فتفتي الناس فكنت
 واردت ان اسئلك من ذلك فقلت ان اخرج ابي في المسجد فيقبض الرجل فيسلبون من الشيء فماذا يفعل
 بالعلماء ان اجروا به بما يفعلون ويحبون الرجل العزيمونكم فاجهر بما جاء عنكم ويحبون الرجل العزيمونكم
 ولا ادري من هو فاقبل جاز من فلان كذا رجلا من فلان كذا فادخل قولكم فيما بين ذلك قال تعالى
 لي اصنع كذا فاني اصنع كذا لا ريب في اختلاف الفقيه حسب اختلاف الأشخاص والأحوال
 والامكنة فربما كان بعض الأشخاص لا يجنبه الضرر على نفسه ولا على غيره كما اذا كان سلطانا
 او امنا من الملوك ومما كان بعض الامكنة لا يجنبه الضرر فيه وبالجمله مضاجع الفقيه لعلم
 بها حين تترك به فقهه في ثقة الاسلام في الكافي عن ذنابه في الصحيح عن ابي جعفر قال الثقة
 في كل ضرورة وصاحبها علم بها حين تترك به هل يشترط في الثقة عدم المنفعة
 او لا يجنبها بل قل ان اظهرها عدم الاطلاق لاخبار الله تعالى الامر بحضور جماعات العامة
 والخاصة معهم ومنها ساروا ثقة الاسلام في الكافي عن الصادق في حديث قال صلوا في منابر
 وعودوا من منابر واشهدوا جنابهم ولا يبقونكم الى شيء من الخير فانه اول ما به رداؤه الشيخ عن
 زاهد بن زندي في الحسن قال سئلت ابا عبد الله عن الوضوء فقال لي وضوءا ثلاثا قال
 قال لي ليس تشهد بعدا وادعواكم قلت بلى قال فكنت اترضا في دار المهدي فأتى بعضهم
 اننا لا نعلم به فقال القاب من ذمهم انك قد اذيت وانت شوقنا هذا الوضوء قال فقلت لهذا واهل بيته
 والاحبار بهذا الموضوع كثيرة ويتفاد منها انه لا يشترط في الثقة في بلاد الخلفاء العلم باطلا
 عليه ونحو اخبار اخر تدل على الامر بالثقة قبل تحقق وفهمها فانه انما يطع عليه الخلفاء
 ظاهر الاجناد المقدمه ككلام الاحتجاج انما يفعل الكلف من العبادات بغير موافقة العامة
 لا يجب عليه اغاوتهم ولا تضامهم لصديق الامتثال وللادلة الدالة على ان الامر يقضي الاجراء بعد
 ذكر الاعادة والفضل في شيء من الاجراء مع عموم البلوى به بل يظهر العلم منها ولان الاصل عدم
 وجوب المخاطرة ولان الاصل عدم وجوب القضاء والقضاء انما يثبت بامر جديد
 اذا ان الكلف بالطهارة الموافقة للثقة هل يجب عليه اعادتها للصحة للثقة اذا رأت

اختلاف في الثقة

لا يشترط في عدم المنفعة

ما جدد في الاحتجاج

اذا رأت

الثقة قولان احدهما الامانة تعصيا بالرجال والآخرى عدم لانتهاطها شرعية وثبتت
 كون ذلك ناقضا لصديق الامتثال واحالة عدم الوجوب واستصحاب الثقة ويمكن الاستدلال
 عليه ايضا بما رواه عبد الله بن بكير في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما استقيت انما احد
 فتروضا فاني انا ان تحدث في رضى ابي حتى تستيقن انك احداث فتروضا واستدل للقول
 بالاعادة بان الشاغل لا يصح مطر بل في صورة الضرر خاصة كافي اكل الميتة فانه لا يوجب الاخالة
 الاضطرار وان الثقة تقدر بقدر الضرر لغيره الباقى في الثقة في كل شيء يضطر اليه ان لم
 فخذ احله الله له واجب على الال بغير تسليم كذا الصلوة الواقعة بالطهارة السابقة الواقعة
 بغيره باطلا بل هو اولا الكلام عن الثاني ان تقدير الطهارة بقدر الضرر ان اريد به عدم
 جواز الطهارة كذا تلك بعد زوال الضرر فلو ان اريد به عدم اتمامها في اول الكلام وكمن
 الطهارة بتقدير الضرر لم يبق عليه دليل وحمله على المنية قياسا على القول بالنقض
 الاعادة فلو غارت الضرر فهل يجب الاعادة مطر ايضا اذا لم يمكن من الاعادة قبل ذلك كان
 الظاهر انه لا يشترط في الحل على الثقة وجود المعارض لما تقدم سابقا في باب القاض
 والترجيح انه اذا احتل على معرفة حكمه ليس في البلد من يتبعه فليس على فقهاء العامة
 ولا خذله انهم هل يشترط في الحل على الثقة وجود قائل من العامة بذلك ام لا
 تحقيق ذلك مفصلا في القاض والترجيح اذا اختلف فقهاء العامة على احوال ولم
 تنفع الثقة لبعض تلك الاحوال فانه يتبين الايمان بما تدفع به الثقة ولا يجوز الايمان بما
 يترتب عليه الضرر من باقي احوال العموم فادل على وجوب حفظ النفس والبضع والمال وذلك
 كافي لتكثير في الصلوة فان الضرر لا يندفع الا به ان جملة منهم كالك وصاحبه على عدمه
 لم تترك الثقة من وجب عليه في العبادة فهو كما ينبغي في غير جملة بطل عاونه لعدم ايمانه
 بالماور ولا بالبر في العبادة يقضي الضاد هذا اذا كان النبي متوجها الى نفس العبادة او الى
 جزئها اما اذا توجه الى امر خارج عن العبادة كالمزلة التامين في محل الثقة فهل يبطل صلوات
 كالمزلة التامين مع عدم الثقة مع توجه النبي فيه لوجوب الثقة وانه لم يأت بالهيئة التي
 كلف بها في حال الثقة امر يصح لعدم توجه النبي الى العبادة بل امر خارج عنها

الثقة في كل ضرورة وقوله

بطلان ما في ذلك من الضيق

تجب الطاعة للسلطان للبيعة كائنا من كان للادلة المقترعة وموجب دفع الضرر وادارة
 الصدوق في الامالي باسنادهم عن الكاظم ع انه قال لشيعة لا تدلوا وداكم بترك طاعة سلطانكم
 الحديث وباسناده عن النبي ع قال طاعة السلطان واجبة ومن ترك طاعة السلطان فقد ترك
 طاعة الله ورجل في نهية الله عز وجل يقول ولا تلحقوا بالبيدكم الى المملكة وروى الصدوق في
 العيون باسناده عن الكاظم ع انه قال في حديث لا ابي سمعت في خبر عن جدي رسول الله ص
 ان طاعة السلطان للبيعة واجبة اذا ما احبب الظاهر انما خلاف بين الاحباب
 في عدم جواز البيعة في الدنيا فلا يجوز البيعة في القتل وان خاف الغل ويدل عليه ما رواه
 ثقة الاسلام في الكافي باسناد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال انما جعلت البيعة ليحقق بها
 الدم فاذا بلغ الدم بليس ببيعة وفارقه الشيخ عن الثمالي عن الصادق ع في حديث قال في هذا
 البيعة ليحقق بها الدم فاذا بلغت البيعة للدم فلا يفتي الظاهر من اطلاق الاخبار في
 وجوب البيعة في كل موضع يضطر اليه حتى في اظهار كلمة الكفر وسب الانبياء والائمة والبرائة
 وحكاية عار صريحة في ذلك وكذا يدل عليه عم الأدلة السابقة كوجوب حفظ النفس والمال
 وعدم جواز الانشاء باليد الى المملكة وقال الترمذي في توابعه البيعة يتبع كل شيء حتى اخطأ
 كلمة الكفر ولو لم تكن كلمة ثم الا في هذا المقام ومقام البرء من اهل البيت فانه لا ياتم بتركها بل
 انما يباح ادمسوق وخصوصا اذا كان من يقتدى به قال في موضع اخر الاقربان اظها كلمة
 الكفر عند البيعة جائز غير واجب لما في مثله من اعراض الاسلام وتوطئة عقايد العوام انتهى
 اقول لا يخفى ضعف التقليدين وما فيها من الوهم والعصور وعدم مكانتهما للاخبار الواردة
 الدالة على اوجوب الالفة يمكن الاستدلال لذلك بما رواه الشيخ في رجاله باسناد عن يوسف
 عن ابن النبي قال سمعت بيته النضر بن عتيق يقول وعليك امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع وقال كيف
 يا صبي اذ انك انت يا بني امية عبدا لله بن زياد الى البرائة في قتلت يا امير المؤمنين انالي
 لا ابر منك قال اذا طاعته يقتلك ويصلبك قلت ابر فقلت في الله قليل فقال يا صبي اذ انك
 يعني في درجتي الحديث وفارقه الشيخ في مجالسه باسناد عن الصادق ع عن ابيه ع جده ع قال قال
 امير المؤمنين ع مستدعي الى سبي ضبوني وتدعون الى البرائة حين فقد الرقاب فلي على العظرة

ويدل على ذلك ايضا الاخبار الواردة
 على لزوم اظهار الصدوق في الاقربان
 وهو من اخبار معتدلة

في النسخة في الدعاء

وباسناده عن الرضا ع ابيه عن ابيه عن علي بن ابي طالب ع قال انكم مستعرضون على سبي
 فان ختم على انفسكم ضبوني الارانكم مستعرضون على البرائة متى تلافتوا فاني على العظرة في
 نهج البلاغة عندهم قال اما انه سيظهر عليكم بعدي رجل يحب البعوم مند حق البطن باكل ما يجد
 ويطلب ما لا يجد فاقبلوه ولن تقتلوه الا انه سيامركم بقتل من لا يقتل مني فاما السب ضبوني
 فاقبلوا ذكركم وكلمة واما البرائة فلا تقتلوا مني فاني دلت على الفطرة وسبقت الى الامنان
 والحجوة وفي ارشاد المفيد قال استفاض عن امير المؤمنين ع انه قال مستعرضون من بعدي على سبي
 ضبوني فمن عرض عليه البرائة في غير ما علقه فان برى في فلا دين له ولا آخر وهذه الاخبار
 قد انتقدت في الدلالة على الامر بالسب الا انها قد تخلفت البين عن البرائة ولكن بانها ما هو
 ارجح منها سنداً وعدلاً ولا تفرقها من الاخبار السابقة ما يدل على الامر بالبرائة من ذلك ما
 رواه ثقة الاسلام في الكافي باسناد عن مغيرة بن حذيفة قال قلت لابي عبد الله ع ان الناس
 يروون ان عليا ع قال على منبر الكوفة ما راها الناس انكم ستدعونني الى سبي ضبوني ثم تدعون
 الى البرائة في فلا تبرأ مني فقال ما اكش ما يكذب الناس على علي ع قال نعم انما انكم ستدعون
 الى سبي ضبوني ثم تدعون الى البرائة في واين اهل البيت يجرؤوا على ذلك فقال له السبل
 ارايت ان اختار القتل دون البرائة فقال والله ما ذلك عليه وما له الا ما مضى عليه عان
 يا سرحيا اكره اهل مكة وقلبه مطاش بالايان فانزل الله عز وجل فيه الامن اكره وقلبه مطاش
 بالايان فقال له النبي ع عند هذا انما ان غاروا فهد فقد انزل الله عذرك وامر ان يعود
 ان عادوا وما رواه عن محمد بن عثمان قال قال لي ابو عبد الله ع ما مضى من رحمة الله من النقية
 فوالله لقد علم ان هذه الآية نزلت في عار صاحبها الامن اكره وقلبه مطاش بالايان وعنه
 بر عطاء قال قلت لابي جعفر ع وجلان من اهل الكوفة اخذوا فيل لها ابنان امير المؤمنين ع في رجل
 منها رابي الآخر فحلى سبيل الذي رمى وقتل الاخر فقال اما الذي رمى فجل فيه في دينه واما
 الذي لم يرم فجل في الجحيم وما رواه الحارثي في قرب الاسناد عن بكر بن محمد عن ابي عبد الله ع
 قال ان البيعة من المؤمنين لا ايمان لمن لا يفتي له فقلت جعلت فداك قول الله بتركها
 الامن اكره وقلبه مطاش بالايان قال وهل البيعة الا هذا وما رواه الطبرسي في الاحتجاج والامانة

العسكري في تفسيره عن امير المؤمنين ع في احتجاجه على بعض اليونان قال وامن ان تصون دينك وعلينا الذي اردناك فلا تبعد علمنا من يقابلنا بالعناد لا نقش سرنا الى من يشع علينا وامن ان تستعمل المقيته في دينك فان الله يقول لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقواهم فقاتلوا وقاتلوا لكم في فضيل اعدائنا ان الجائز ان اخواننا اليه وفي اخواننا اليه ان حملك الرجل عليه وفي ذلك الصلوات المكتوبات ان خشيته على حشاشه نفسك الا انات عالماها فان تفضيلك اعدائنا عنك لا ينفعهم ولا يضرهم وان اخوانك برئت منك من عند نفسك لا يقع فينا ولا يقضنا ولا يضر منا ساعة بليناك وانت موال لنا يجيناك ابقي على نفسك ورجعنا اليها فاقوا منها واما الذي به قيل ما وجاها الذي به عسكنا وتصون من عند ذلك من اولنا واولنا واولنا فان ذلك افضل من ان تعرض للهلاك وتقطع به عن عمل في الدين وصلاح اخوانك المؤمنين واياك ثم اياك ان تترك المقيته ايقا عريك بها فانك شايط بدمك ودماء اخوانك معرض لنعيتك وتتهم الزوال عندك لهم في ايدي اعداء وديار الله وقد امرك الله باخراهم فانك ان لم تفعل وصيقي كان ضررك على اخوانك ونفسك اسد من ضرر الناصب لنا الكافر بنا وما رآه العياشي في تفسيره عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله ع في حديث انه قيل له ماذا قال اليك امر البراءة من علي فقال الربعة احب الي انا سمعت قول الله عز وجل في تارة الامن اكره وقله مطران بالايان وعبد الله بن عجلان عن ابي عبد الله ع قال سئلته فقلت له انما سمعتك تخرج بالكوفة ويوشك انه يلقي الى البراءة من علي فكيف تضع قال بار من منة قلنا يا ابا حبيب اليك قال ان تمضوا على ما مضى عليه عمار بن ياسر اخذ بكم فقالوا له ابر من رسول الله في منة فارتل الله عزه الامن اكره وقله مطران بالايان ويؤيد ذلك ما رواه في الكافي عن هشام بن سالم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال ان مثل ابي حبيبي طاب مثل احتجاج الكهف اسرط الايمان واظهروا الشك فانهم الله اجرهم مرتين وما رواه العياشي في تفسيره عن عبيد الله بن يحيى عن ابي عبد الله ع انه ذكر احتجاج الكهف فقال لو كلمكم قومكم ما كلمهم قومهم فقيل له ما كلمهم قومهم فقال كلمهم الشك بالله العظيم فاظهروا لهم الشك واسرط الايمان حتى جاءهم

وخرج الكهف عن ابي عبد الله ع قال ان احتجاج الكهف اسرط الايمان واظهروا الشك فانهم الله اجرهم مرتين وما رواه العياشي في تفسيره عن عبيد الله بن يحيى عن ابي عبد الله ع انه ذكر احتجاج الكهف فقال لو كلمكم قومكم ما كلمهم قومهم فقيل له ما كلمهم قومهم فقال كلمهم الشك بالله العظيم فاظهروا لهم الشك واسرط الايمان حتى جاءهم

منهم على اسرار الايمان للفقهاء من هذه الاجزاء بعد فهم بعضها الى بعض ان المقيته في السبت واجبة واما المقيته في ايام الجوارح والافضل المقيته فيها وتلك المقيته فيها رجع هذا اتفق ما يتقارنها وهذا كله انه لم يمكن التوريق في السبت والبراءة واما اذا امكن ذلك فهو متعين قطعها بعد الحاله

الحال فون علينا بالحققة مع كثرة الدلائل القاطعة عليها من الكتاب والسنة وقصد دورنا فليدرك على من طرقت فقالوا له من كفر بعلي فانه الامن اكره وقله مطران بالايان وقال لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين الا ان تتقواهم فقاتلوا وقاتلوا لكم في فضيل اعدائنا ان الجائز ان اخواننا اليه وفي اخواننا اليه ان حملك الرجل عليه وفي ذلك الصلوات المكتوبات ان خشيته على حشاشه نفسك الا انات عالماها فان تفضيلك اعدائنا عنك لا ينفعهم ولا يضرهم وان اخوانك برئت منك من عند نفسك لا يقع فينا ولا يقضنا ولا يضر منا ساعة بليناك وانت موال لنا يجيناك ابقي على نفسك ورجعنا اليها فاقوا منها واما الذي به قيل ما وجاها الذي به عسكنا وتصون من عند ذلك من اولنا واولنا واولنا فان ذلك افضل من ان تعرض للهلاك وتقطع به عن عمل في الدين وصلاح اخوانك المؤمنين واياك ثم اياك ان تترك المقيته ايقا عريك بها فانك شايط بدمك ودماء اخوانك معرض لنعيتك وتتهم الزوال عندك لهم في ايدي اعداء وديار الله وقد امرك الله باخراهم فانك ان لم تفعل وصيقي كان ضررك على اخوانك ونفسك اسد من ضرر الناصب لنا الكافر بنا وما رآه العياشي في تفسيره عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله ع في حديث انه قيل له ماذا قال اليك امر البراءة من علي فقال الربعة احب الي انا سمعت قول الله عز وجل في تارة الامن اكره وقله مطران بالايان وعبد الله بن عجلان عن ابي عبد الله ع قال سئلته فقلت له انما سمعتك تخرج بالكوفة ويوشك انه يلقي الى البراءة من علي فكيف تضع قال بار من منة قلنا يا ابا حبيب اليك قال ان تمضوا على ما مضى عليه عمار بن ياسر اخذ بكم فقالوا له ابر من رسول الله في منة فارتل الله عزه الامن اكره وقله مطران بالايان ويؤيد ذلك ما رواه في الكافي عن هشام بن سالم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال ان مثل ابي حبيبي طاب مثل احتجاج الكهف اسرط الايمان واظهروا الشك فانهم الله اجرهم مرتين وما رواه العياشي في تفسيره عن عبيد الله بن يحيى عن ابي عبد الله ع انه ذكر احتجاج الكهف فقال لو كلمكم قومكم ما كلمهم قومهم فقيل له ما كلمهم قومهم فقال كلمهم الشك بالله العظيم فاظهروا لهم الشك واسرط الايمان حتى جاءهم

الاجزاء بعد فهم بعضها الى بعض ان المقيته في السبت واجبة واما المقيته في ايام الجوارح والافضل المقيته فيها وتلك المقيته فيها رجع هذا اتفق ما يتقارنها وهذا كله انه لم يمكن التوريق في السبت والبراءة واما اذا امكن ذلك فهو متعين قطعها بعد الحاله

بين المسلمين والمشركون حلت الفتنة ذكر ذلك الفخر الرازي في تفسير الآية الثانية وقال
 الفتنة جارية لصون النفس وهل هي جارية لصون المال يحتمل ان يكونها بالجواز لقوله
 حرمة مال المسلم حرمة دمه ولقوله من قتل دون ماله فهو شهيد وكان الحاجة الى المال
 شديدة والماء اذا بيع بالغير سقط فرض الوضوء وجاز الاقتصار على البتة دفعا لذلك العقد
 من نقصا المال نكف لا يجوز ههنا قال في تفسير الآية الاولى اعلم ان الاكراه مراتب احدها
 ان يجب الفعل المكره عليه مثل ما اذا اكره على شرب الخمر لطلب الخبز وكل الميتة فاذا اكره
 عليه بالسيف فنهنا يجب الاكل وذلك لان صون الروح عن الفوات واجب ولا سبيل اليه
 في هذه الصورة الا بهذا الاكل وليس في هذا الاكل ضرر على جوارح ولا اهانة بحسب الله فجب
 ان يجب لقوله نعم ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة **المرتبة الثانية** ان يصير لك الفعل مباحا
 ولا يصير واجبا ومثاله ما اذا اكرهه على التمسك بكلمة الكفر مباح له ذلك ولكنه لا يجب ان
 واجمعوا على انه لا يجب عليه التكلم بكلمة الكفر ويبدل عليه وجوه احدها ان اكرهوا ان يلا
 صبر على ذلك العذاب وكان يقول احدا حد له يقول رسول الله له بشيئا صنعت بل عظموه
 عليه فلك ذلك على انه لا يجب عليه التكلم بكلمة الكفر وثانيها ما روي من قضية مسلمة وقوله
المرتبة الثالثة انه لا يجب الايلاج بل عزم وهذا مثل ما اذا اكرهه ان يقاتل
 انسان اخر على قطع عضو او اعضائه فهنا يبقى الفعل على الحرمة الاصلية انتهى وقوله
 البخاري في صحيحه في باب فضل مكة ويدينها باربعة اسانيد ومسلم في صحيحه ومثاله في
 المطايع والزمني والنسائي في صحيحهما ان عبد الله بن عمر بن ابي بكر اخبر عبد الله بن عمر
 عن عائشة ان رسول الله قال لها ان تري ان قومك حين بنوا الكعبة اقتضوا على قواعدهم
 ابراهيم فقلت يا رسول الله الاتردها على قواعدهم ابراهيم قال لا حدثان قومك بالكفر فقلت
 ومن لفظ البخاري ومسلم عن الاسود بن زيد عن عائشة قال سئلت النبي عن الجدار من البيت
 هو قال نعم قلت فما لم لم يذخروه في البيت قال ان قومك نصرت بهم النفاق قلت فما سئلتك
 مرتفعنا قال دخل ذلك قومك ليذخروا من شائوا ويمنعوا من شائوا ولا ان قومك حدث
 عنهم بالجاهلية فاذا ان شئتم قومهم ان ادخل الجدار في البيت وانما الصق بابها بالخرق



وفي صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله بن رومان عن عروة عن عائشة ان النبي قال لها يا عائشة لا
 ان قومك حدثوا عنك بالجاهلية لامت بالبيت فمدح فادخلت فيه ما اخرج منه وانتهى بالخرق
 وجعلت له بابا بين بابا شريفا باعزيتا فبلغت به اساس ابراهيم ولا ريب ان ظاهر هذه الآية
 ان تعليق الاعضاء يحدثا عن عمد القوم وقربه من الكفر والجاهلية ليستلزم خذم من ارتدوا هم
 خرجهم عن الاسلام ان يعود بذلك ضررا الى انفسهم او الى غيرهم وبذلك الوجه في الاسلام
 وهذا هو النقيض وظاهر هذه الروايات ايضا ان اسلام القوم وانما هم لم يكن ثانيا مستقرا بل
 كان مستودعا خطا بعمائه ذلك واضافتها القوم اليها يدل على اختصاصها بكون القوم
 المذكورين اقربا اليها من غيرهما والله العالم بالصواب واليه المرجع في الملب والحمد لله وصلى الله

على محمد وآله الطاهرين

ثم الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب على يد اقل الخلفاء الذي لا يشي في الحقيقة احمد
 بن المحمود المبروق فاسم خليفته في ظهيرة يوم الثلاثاء واحد عشر من شهر رجب المرجب من
 شهر سنة الف وثمان مائة واحد وثلاثين من الهجرة النبوية على سلكها صحتها الف
 صلوة وخيرة وصلى الله على محمد وآله

89.
72